

رسالة مقدمة لجامعة الخرطوم لنيل درجة الدكتوراه (علوم سياسية)

بغنوان :

الصراع علي السلطة والموارد بدارفور 1650-2002م

دراسة في السياسة والحكم والآدارة

إعداد :

يوسف سليمان سعيد تكنه

بكالوريوس آداب (جغرافيا) جامعة الخرطوم ، 1970م

دبلوم الإدارة العامة (أمتياز - كلية الاقتصاد - جامعة الخرطوم ، 1971م

ماجستير (علوم سياسية) - جامعة الخرطوم ، 1979م

إشراف :

البروفسير : عطا الحسن البطحاني

شعبة العلوم السياسية

كلية الإقتصاد والدراسات الإجتماعية

مايو ، 2012م

الشكر والعرفان

اكتمال هذه الدراسة عن دارفور بعد جهد وطول عناء تلزمنى أن أتوجه بالشكر لعدد كبير من الناس ساهم كل منهم بقدر وافر من المساعدة بوسائل وطرق شتى . وإذا كانت الأحاطة بهم جميعا من الأمور المستحيلة إلا أنى اخص منهم أولا البروفسير/عطا الحسن البطحاني ، المحاضر بشعبة العلوم السياسية بجامعة الخرطوم ، الذي اقترح على الدراسة، ثم أشرف عليها وظل يتابع أمرها بالحاح ويرشد على بعض المراجع ، وكان دائما يشعرنى بالتطلع إلي أكمال هذه الدراسة وينوه إلي أهميتها للسودان ولاقليم دارفور خاصة لأيمانه العميق بأن قضايا بناء الدولة الوطنية لا يتم إلا عبر معرفة عميقة بمكونات تلك الدولة. وهنا فى السودان فالمعرفة بمكونات مجتمع دارفور تصبح من الضرورة بمكان للمواطن السوداني ولرجل الدولة على حد سواء. فى إشرافه

على هذه الدراسة كان صبوراً وكان مثابراً رغم تقلبات أحوالي الوظيفية والمهنية التي أخرجت هذه الدراسة كثيراً.

ثانياً : لابد لي من أن أتوجه بالشكر أيضاً إلي ولاية ولايات دارفور السابقين اللواء معاش / عبدالله صافي النور بشمال دارفور ، والدكتور / الحاج آدم يوسف بجنوب دارفور ، والأستاذ / إبراهيم يحيى عبدالرحمن بغرب دارفور. فجميعهم شجع هذه الدراسة ونظر إليها بأيجابية وسمح لي بالسفر والتحدث إلي الناس بالرغم من التحفظات التي كانت تبديها الأجهزة الأمنية ولأن الولاية الثلاثة كانوا من أبناء دارفور وعلى معرفة شخصية كان تعاطفهم مع هذه الدراسة لا تخطاه العين.

ثالثاً : شكري لمواطني دارفور من شتى ضروب الحياة الذين توسمت فيهم المعرفة بمؤسسات مجتمع دارفور المحلي التقليدي في قضايا الأرض والعرف والحكم الأهلي وتوجهت اليهم طالبا تلك المعرفة ، فقد كانت استجابتهم جميعاً مذهلة لي لأنها كانت ومن الجميع مشوبة بالكرم الدفاق والاحترام والتقدير الفائق لهذا العمل والتفاني في المساعدة الحقيقية دون أدنى تحفظ وكتمان بشكل تجاوز كل حساسيات الانتماء العرقي والقبلي والمذهبي والطائفي والسياسي ، وظهرت فيه أريحية وأصالة ونقاء إنسان دارفور وكان كل ذلك في فترة تجتاح فيها دارفور الإحزن والصراعات ، وهذا هو بالضبط ما أشرت إليه بالأمر المذهل. شملت هذه المجموعة عدد كبير من مواطني دارفور في مختلف المواقع الحيوية بالمجتمع مثل السلاطين ، والملوك والنظار والشراتي والعمد والمشايخ والدمالج والميارم من حملة التراث المعرفي الأهلي ، وكذلك القيادات القبلية الحديثة ونشطاء العمل السياسي المحلي والإقليمي في الجهازين التشريعي والتنفيذي ولم يبخل على أحد من جميع هؤلاء بتزويدي من معرفته بشأن دارفور في المجالات المختلفة. فهؤلاء جميعاً سيظل عرفاني لهم دائماً وأبداً طالما وجد المضطلع علي هذه الدراسة شيء من المعرفة والإلهام ، لأنها في نهاية الأمر هي حصيلة لمساهماتهم الكريمة تلك.

رابعا : لابد لي أيضاً أن أتقدم بالشكر للسيد / عبدالمجيد الصديق الشنقيطي ، نائب أمين Edward Thomas مكتبة السودان بجامعة الخرطوم سابقاً والأستاذ الباحث أدارد توماس بالمملكة المتحدة The Rift Valley Institute مدير برنامج السودان بمعهد الوادي المتصدع لما قدمه لي من مساعدات قيمة كبيرة ساعدتني في أعمال هذه الدراسة. فعبداً المجيد الصديق

الذي تولي أمر الطباعة والمراجعة وتصنيف وفهرسة المراجع والهوامش بدقة المهني العارف والخبير كان صبوراً معي في تلك المراجعات وتوافقاً لمعرفة بعض المصطلحات والكلمات التي لا ترد كثيراً في الاستعمال خارج نطاق دارفور المحلي والتي اوردت في قائمة المصطلحات ، رائده في كل ذلك كما قال هو خدمة المعرفة بمجتمع السودان . أما الأستاذ والباحث أدوارد توماس الذي حضر الي السودان لأعداد كتابه عن مثلث كفاكينجي بجنوب دارفور وشمال بحر الغزال فقد أهداني مجموعة كبيرة من أوراق الدراسات عن دارفور نشرت في أوقات متعددة في المجالات العلمية المتخصصة باللغة الإنجليزية شملت فترات طويلة امتدت منذ بداية القرن الماضي حتي بداية هذا القرن . هذه الدراسات فتحت لي بابا من المعرفة بدارفور كان من الضرورة بمكان لتكملة هذه الدراسة ، والشكر أيضاً للدكتور عبدالغفار محمد أحمد الذي أتاح لي المشاركة في النرويحي ومعهد دراسات السلام بجامعة الخرطوم (CMI) مشروع البحث المشترك بين معهد وجامعة الأحفاد للنبات مما وفر لي فرصة المزيد من الدراسة لدارفور.

خامسا : وأخيرا لا بد من تقديم الشكر والعرفان الكامل لأفراد أسرتي الصغيرة : زوجتي وبناتي وأولادي الذين ظلوا يراقبون بصبر وإعجاب الجهد الذي ابذله في القراءة أو الكتابة لساعات طويلة مشغولا عنهم فيبدون التفهم والتعاطف والتشجيع ، فلهم مني كل الحب والحنان.

لمحتويات

رقم الصفحة	التفاصيل
ب	الشكر والعرفان
د	المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الخرائط
ك	قائمة المصطلحات
س	مستخلص (عربي)
ع	مستخلص انجليزي Abstract
1	مقدمة عامة
1	(1) موضوع البحث
4	(2) أهداف البحث
4	(3) مشكلة البحث
5	(4) الأسئلة الرئيسية والفرعية للبحث
6	(5) الأدبيات السابقة للبحث
15	(6) فروض البحث
16	(7) منهج وطرق البحث
17	(8) هيكل البحث
	الفصل الأول :
26	سلطنة الفور 1650-1916م خلفية الصراع على السلطة والموارد الطبيعية
27	1-1: مقدمة
30	2-1: الحروب في مراحل السلطنة الأولى
32	1-2-1: سلطنة القمر
34	2-2-1: سلطنة الزغاوة كوبي
38	3-2-1: سلطنة الزغاوة كبكا
40	4-2-1: سلطنة البيقو

42	1-2-5: إخضاع سلاطين الفور للبدو الرحل من الابلالة والبقارة بدارفور
46	1-2-6: صراع سلاطين الفور مع القوي الخارجية الطامعة في سلطتهم.
46	أ) الصراع مع سلطنة الوداي في العرب
48	ب) الصراع مع سلطنة المسبغات في الشرق
49	ج) صراع سلطنة الفور مع الزبير باشا رحمه والسلطة التركية بالسودان.
52	1-2-7: ثورة أمراء سلطنة الفور في فترتي التركية والمهدية
69	1-2-8: دارفور وصراع الموارد والسلطة في العهد الوطني
71	أ) قيام جبهة نهضة دارفور ومنظمة سوني
75	ب) قيام منظمة سوني السرية ونشاطها بالقيادة الغربية.
	الفصل الثاني
80	مؤسسة الأرض وأثرها علي الصراع القبلي بدارفور
81	2-1: مقدمة
83	2-2: سلاطين الفور وضم أراضي القبائل
87	2-3: سياسة الأرض في عهد سلاطين الفور
87	2-3-1: أراضي قصر السلطان
88	2-3-2: أراضي الأبونقا
90	2-3-3: أراضي الباسنقا والميارم
97	2-3-4: إقطاعيات علماء الدين بسلطنة الفور
100	أ) أراضي حاكورة كنيبو
101	ب) أراضي الفقيه محمد مصطفى تتين بجنوب دارفور
104	2-3-5: أقطاع النخب الحاكمة لسلطنة الفور
107	2-3-6: أراضي القبائل
111	2-3-7: نموذج ديار القبائل المستقرة
111	أ) أراضي قبيلة الفور نموذجاً
113	ب) أراضي قبائل الرحل العربية بدارفور
115	ج) نموذج دار قبيلة الهبانية
119	2-3-8: سياسة الأنظمة المركزية تجاه الأراضي بدارفور

	الفصل الثالث
135	تدهور الموارد الطبيعية وأثره علي الصراع القبلي في دارفور
136	3-1: مقدمة عامة
140	3-2: الثروة الحيوانية بدارفور
143	3-3: المراعي بدارفور
144	3-4: آثار موجات الجفاف (الساحل) الأفريقي على شمال دارفور
144	أ) قبيلة البرتي
146	ب) قبيلة الزغاوة
150	ج) مجموعات الرحل القبلية بشمال دارفور
153	3-5: مسارات الرحل بجنوب دارفور
164	3-6: المسارات بغرب دارفور - مناطق الفور بجبل مرة
	الفصل الرابع
174	مؤسسة العرف بدارفور وأثرها علي الصراع القبلي
175	4-1: مقدمة
176	4-2: قصة قانون دالي العرفي بدارفور
179	4-3: مؤسسات العرف عند قبائل أهل الدار
179	4-3-1: مؤسسة الدمجية لإدارة العرف القبلي
180	4-3-2: صفات الدمج وطريقة اختياره.
181	4-3-3: سلطات وحقوق الدمج
182	4-3-4: تنظيم الدمجية الداخلي
185	4-3-5: التنظيم العرفي بدار مساليت
194	4-4: مؤسسات العرف عند قبائل البقارة والابالة العربية بدارفور
203	4-5: تطور العرف عند قبيلة بني هلبة
207	4-6: تطويع وتطوير العرف لدي قبيلة الفور
211	4-7: خلاصة عامة عن مؤسسة العرف القبلي بدارفور
	الفصل الخامس
216	انهيار مؤسسة الحكم الأهلي والصراع بدارفور
217	5-1: مقدمة

223	5-2: نماذج لبعض رجال الإدارة الأهلية بدارفور
230	5-3: فلسفة ومنهج السياسة البريطانية في الإدارة الأهلية بدارفور
232	5-4: الإدارة البريطانية وأنشأ الإدارة الأهلية بدارفور 1917-1950
234	5-5: إنشاء الإدارة الأهلية بمراكز شمال دارفور
234	5-5-1: إنشاء وتطور النظام الإداري الأهلي بالمنطقة الوسطي (الفاشر)
238	5-5-2: إنشاء وتطور الإدارة الأهلية بالمنطقة الشرقي أم كدادة (الطويشة)
239	5-5-3: إنشاء وتطور الإدارة الأهلية بمركز كتم
240	أ) التكنجاوي والإرث الإداري بشمال دارفور
241	ب) التكوين الإداري وحدود المقدومية بمركز كتم
243	ج) تطور منصب المقدم بشمال دارفور في العهد البريطاني
246	5-6: تطور الإدارة الأهلية بجنوب دارفور
246	5-6-1: إدارة المقدومية لجنوب دارفور
250	5-6-2: إدارات قبائل البقارة الرحل بجنوب دارفور
252	أ) إدارة بني هلبة
254	ب) إدارة قبيلة التعايشة
256	ج) إدارة قبيلة الهبانية
259	د) إدارة الرزيقات
261	5-6-3: إنشاء الإدارة الأهلية بمركز غرب دارفور - زالنجي
261	أ) إدارة قبيلة الفور
264	ب) إدارة معتمدية دار مساليت
266	5-7: الإدارة الأهلية في ظل الأنظمة الوطنية 1955-2002م
266	5-7-1: الإدارة الأهلية في ظل الحكومات الوطنية الأولى 1956-1969م
273	5-7-2: الإدارة الأهلية بدارفور - فترتي انتفاضة أكتوبر 1964م ونظام حكم مايو 1969-1985م
281	5-7-3: الإدارة الأهلية في ظل نظام الإنقاذ الوطني 1989-2002م
287	الخاتمة
291	المراجع والمصادر

313	قائمة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم
329	<p>الملاحق :</p> <p>ملحق رقم 1: تاريخ : يستنتج منه جزء من تاريخ دارفور - للمرحوم الملك المقدم محمد شريف آدم - أحد ملوك دارفور ومن أعظم وزراء المرحوم السلطان علي دينار....</p>
340	ملحق رقم 2: قانون المحاكم الأهلية سنة 1932 - مديرية دارفور
345	<p>ملحق رقم 3: تقرير تسوية الصراع علي الحدود بين قبيلتي الهبانية والرزيقات الصادر من مفتش غرب البقارة بجنوب دارفور ، 1949م (باللغة الإنجليزية)</p>

قائمة الجداول

صفحة	عنوانه	جدول رقم
133	مؤتمرات فض النزاع الحدودي بين القبائل في ولاية جنوب دارفور 2005-2006م	1-2
138	الكثافة السكانية بإقليم دارفور حسب تقديرات 1987م	1-3
140	جملة توزيع السكان لولايات دارفور حسب نتائج تعداد سكان السودان الخامس 2008م	2-3
141	تقديرات الماشية بولاية دارفور عام 1987م	3-3
141	تقديرات الثروة الحيوانية بولايات دارفور عام 2007م	4-3
144	هطول الأمطار السنوي لبعض مناطق جنوب دارفور (بالمليمترات)	5-3
152	الهجرة واتجاهاتها من شمال لجنوب دارفور 1984م	6-3
167	ترحال القبائل الرعوية بدار مساليت	7-3
169	تحركات الماشية بدار مساليت وفق فصول السنة 1985م	8-3
171	عدد قبائل الرحل بدار مساليت	9-3

199	الديات لبعض قبائل دارفور 1997م	1-4
201	دية القتل العمد في قبيلة بني هلبة	2-4
202	دية القتل العمد في قبيلة الفلاته	3-4
203	مسميات الماشية عند البقارة وفق سنوات العمر بجنوب دارفور	4-4
209	نوعية وأعمار الأبقار بالنسبة لدية القتل العمد بين الفور والعرب	5-4
210	دية القتل العمد للقبائل العربية بدار مساليت	6-4
210	دية القتل الخطأ للقبائل العربية بدار مساليت	7-4
242	القبائل التابعة لإدارة المقدومية بكتم	1-5
255	بعض أسماء القيادات العسكرية والإدارية من قبيلة التعايشة الذين استعان بهم الخليفة عبدالله في توطيد سلطته.	2-5

قائمة الخرائط

خريطه رقم	عنوانها	صفحة
1-2	حدود ديار (حواكير) قبيلة الفور عام 1936م	114
1-3	تقسيم مناطق دار فور الإنتاجية	139
2-3	هجرات قبائل الرعاة شمال وغرب دارفور	149
3-3	هجرات قبائل البقارة الموسمية بجنوب دارفور	154
4-3	الخريطة التقريبية للمسارات بدار مساليت	170
1-5	الإدارات الأهلية بمركز جنوب دارفور	251

قائمة المصطلحات

المصطلح	المعنى مع التفسير
---------	-------------------

أبا الشيخ	هو لقب حاكم المنطقة الشرقية من مملكة الفور بكردفان وكانت له مكانة خاصة في بلاط السلاطين حتى اطلق عليه لقب جابر الدار في فترة حكم أبا الشيخ كراً في عهد السلطان محمد الفضل.
الأبونقا	يطلق هذا على اقرباء السلطان من جانب الأب. ظل الدور الذي يقوم به هؤلاء مشوب بالمخاطر خاصة في فترات انتقال السلطة التي خضعت لمعايير الوراثة في منطقة الفور ، كما ظل لهم حظ من أقطاع الأرض بعيداً عن مركز السلطة ابعاداً لهم من دسائس ومؤمرات السلطة حول قصور سلاطين الفور.
الأمانقاوي	هو حاكم المقاطعة الجنوبية الشرقية من سلطنة الفور وتسمى دار أوما.، وهي المنطقة التي تقع إلى الشرق والجنوب الشرقي بجبل مرة وكانت بها عاصمة المملكة في الريل إلى الشرق من مدينة نيالا الحالية.
إياباسي	لقب يطلق على أخت السلطان الكبرى وهي ذات شأن وبأس كبيرين في إدارة السلطة في قصر أخيها السلطان وتكاد تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بعد السلطان ووزيره الأول أو أمين السلطان. ظلت صاحبة هذه الوظيفة تلعب أدواراً هامة في السلم والحرب مثل دور أياباسي وزمزم أخت السلطان محمد الحسين وتاجه أخت السلطان علي دينار.
الباسنقا	يطلق هذا اللقب على أقرباء السلطان من جانب أمه وهم عادة يشكلون جانبا مهماً من عصبية السلطة في مستوياتها المختلفة ويحظون في الغالب بوظائف هامة ، كما يحظون بعطايا السلاطين من أقطاع الأرض.
الباسي	هذا لقب يطلق في العادة على أقرباء السلطان أو المسنول الكبير في سلطنة الفور من جهة الأم كأبناء الأخوات أو الخالات ولكنها كوظيفة ظل يحتفظ بها رئيس إدارة الزغاوة أولاد دقين بمنطقة مزبد بشمال دارفور وهي اكبر من العمدة واقل من الشرتاية. ظلت هذه الوظيفة ملحقة بإدارة الزغاوة تور بامبرو حتى عام 1995م ولكنها الآن انفصلت كإدارة قائمة بذاتها.

التكنجاوي	حاكم المقاطعة الشمالية من سلطنة الفور وتسمى دار الريح أو دار التكنجاوي ، وظل صاحب هذا اللقب محل احترام في قضايا الأعراف الأهلية حتى فترة الحكم البريطاني لدارفور ولكن في العقود الأخيرة ذهب تأثيره بتركيز سلطات مقدوم مركز شمال دارفور.
الحاكورة	هذا المصطلح يطلق علي دار القبيلة عموماً وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في السنوات الأخيرة بسبب الصراع القبلي علي الأرض.
خشم الفاس	يطلق علي عوائد عينية تعطى لصاحب إدارة الأرض الأصلي وفق الأعراف والتقاليد وهو عادة يلتزم بالحقوق على إنتاج الأرض وفق الشريعة الإسلامية.
الدنقر	يطلق هذا على أرض فرع القبيلة (خشم البيت) داخل حاكورة القبيلة وهو يشكل التقسيم الداخلي للأرض وفق فروع القبيلة المختلفة ويكثر استعماله في وسط قبيلة المساليت بغرب دارفور. تجدر الإشارة هنا إلي أن كلمة الدنقر تطلق أصلاً على طبل من الخشب والجلد اصغر حجماً من النحاس الذي تحوز عليه القبيلة كرمز من رموز السيادة.
الدملج	هو لقب لوظيفة إدارية قديمة في سلطنة الفور وقد ارتبط دور الدمليج الوظيفي بإدارة الأرض والأعراف القبلية وظل الدمليج يلعب دور الوسيط بين مشايخ الأرض في القري والحلال والسلطات الإعلية كالشراتي والمقاديم والفرش. تعرضت وظيفة الدمليج للإلغاء في فترة الحكم البريطاني لدارفور واستعيض عنها بوظيفة العمدة ، إلا أن الوظيفة احتفظت بفعاليتها في مجال إدارة الأرض والأعراف الأهلية حتى اليوم خاصة لدى القبائل المستقرة.
الديمقايوي	حاكم المقاطعة الجنوبية الغربية من سلطنة الفور وتسمى دار ديما وهي معقل قبيلة الفور كيرا وكنجارة التي يتوسطها جبل مرة وما زال هذا اللقب يطلق علي زعيم الإدارة الأهلية وسط

الفرور بز النجي.	
وهو لقب يطلق لوظيفة حاكم المركز القبلي ولها أهمية خاصة لدي قبائل أهل الدار المستقرين مثل الفرور والبرقد والبرتي والداجو ، ولكنها لا توجد عند قبائل البدو الرحل البقارة والأبالة كما أنها غير مستعملة عند قبائل المساليت والقمر والسنار ، وفي العادة الشرتاية يكون رئيسا علي مجموعة من الدمالج أو العمد.	الشرتاية
تطلق هذه الكلمة عند قبائل البقارة على بعض المراعى الصيفية جنوب بحر العرب وتمتاز بنوع خاص من الحشائش والأشجار.	الشليخة
وهي مناطق تمتاز بالمراعى الجيدة مع توفر المياه فى شكل برك أو رهود على مجرى بحر العرب وهي كثيرة الاستعمال عند قبيلة الهبانية بجنوب دارفور.	الصفى ومفردها صفاه
تعنى قطعة الأرض الزراعية على مستوى الأسر والأفراد.	الفاس
لقب لوظيفة إدارية انفردت بها سلطنة دار مساليت ، وشاغل هذه الوظيفة هو أشبه بحاكم المركز وهي أكبر من وظيفة العمدة. والفرشة مسؤول مباشرة لسلطان المساليت ويتبع له ملوك الأرض والدناقر والخلفاء والشيوخ.	الفرشة
هذه وظيفة هامشية في أدنى السلم الوظيفي بسلطنة الفرور ويقوم من يتولى أمرها بتقديم الخدمات الخاصة على المستويين الأسرى والخاص وهي أشبه بوظيفة كاتم الأسرار الشخصية. تم تحويل هذه الوظيفة الى حرس للإدارة بمناطق الفرور بجبل مرة وجرت العادة أن يكون من يشغلها من أفراد الشرتاية أو العمدة.	فلقناوي وجمعها فلاقنة
يطلق على أقطاع من الأرض صغير يحظى به الأفراد من الأبونقا أو الباسنقا أو الميارم بواسطة السلاطين. أما في غرب دارفور عند المساليت (مسترنق) فهو يطلق على اقطاع أراضي لبعض قبائل الأقليات الوافدة على القبيلة صاحبة الأرض.	القدح
هذه وظيفة طقوسية فى سلطنة الفرور وهي أشبه بظل السلطان وكان يقتل شاغرها عند موت السلطان وقد تلاشت أهمية هذه الوظيفة بذهاب سلطان الفرور ولكنها مازالت مستعملة بشمال غرب	الكامنة

دار مساليت عند الاسنقور والارتقا،	
<p>هو لقب الممثل الشخصي للسلطان وقد منحت له سلطات واسعة لإدارة وتفتيش مناطق إدارية بعينها مثل دار الريح أو دار الصعيد آى الجنوب وقد تم إنشاء هذه الوظيفة مع بداية القرن التاسع عشر لضبط ومراجعة إدارة بعض المناطق بصفة دورية ومؤقتة ألا أنها تحولت بمرور الزمن إلى وظيفة وراثية ثابتة بسلطات إدارية وقضائية تحت مسؤولية السلطان مباشرة مثل مقدمة الشمال التي ألغيت بحل الإدارة الأهلية عام 1970م ومقدومية الجنوب بنيالا التي ما زالت تعمل فى إطار الحكم الأهلي.</p>	المقدم
<p>يطلق هذا اللقب على بنات وأخوات السلاطين ورجال الدولة في سلطنة الفور. حازت هذه المجموعة على الجاه والتأثير القوى فى مراكز السلطة كما حازت الميارم على إقطاع واسع من الأرض الخصبة فى مناطق دارفور المختلفة وقد حددت الدراسة أمثلة على ذلك ، وقد اشتهر عدد من الميارم فى تاريخ سلطنة الفور. أما الان فقد عمم المصطلح ليطلق على المرأة ذات الجاه والجمال بدارفور.</p>	الميرم وجمعها ميارم
<p>تطلق هذه الكلمة عند قبيلتي الفور والمساليت على تنظيم عسكري للشباب بغرض الدفاع عن القبيلة ومجتمعاتها القروية وحفظ الأمن والنظام ، وهو تنظيم قديم له قواعد عرفية صارمة ومازال معمول به لدى القبيلتين فى حالة الحروب ، لكنه أيضاً فى العقود الأخيرة توسع لدى قبيلتي السنار والمراسة بغرب دار فور فى إدارة الأرض وأوكلت له مهام الدمج.</p>	الورناق أو الاورناق

مستخلص

الاسم : يوسف سليمان سعيد تكنه.

عنوان الرسالة : الصراع علي السلطة والموارد بدارفور 1650-2002م.

دراسة في السياسة والحكم والادارة

تبحث هذه الدراسة في ظاهرتي الإضطراب الأمني والصراعات الإهلية القبلية بدارفور في العقود الماضية بتحليل التاريخ الإقتصادي والسياسي والإجتماعي من خلال مؤسسات وأدوات السلطة وتراكمها الرمزي والنخب التي تقوم عليها. هذه المؤسسات عملت لفترات طويلة علي تنظيم التنافس علي الموارد المادية والمعنوية وحققت الإستقرار والسلم الإجتماعي ويقوم منهج الدراسة في جمع المعلومات وتحليلها علي أربعة طرق أساسية،: المقابلة والمشاركة والملاحظة خلال فترة عملي في دارفور (1987-1989م) والاعتماد علي الوثائق التي بحوزة الأفراد والأسر في مدن وقرى دارفور المختلفة والمكاتب الحكومية بمراكز دارفور الإدارية بعد أن أصبح أقليم دارفور جزءا من السودان الانجليزي-المصري عام 1916م وكذلك مكاتب الأنظمة الوطنية التي حكمت السودان بعد استقلاله عام 1956م.

أوضحت نتائج الدراسة ضعف وإنهيار المؤسسات التقليدية المحلية نتيجة عوامل خارجية في مجملها من أهمها السياسات المركزية سواء في مرحلة الإستعمار الخارجي أو الأنظمة التي حكمت السودان بعد الأستقلال عام 1956م ، وعجزت أن تأتي ببدائل بذات الفعالية والجدوي في إدارة التنافس علي السلطة والموارد . هذا بدوره أدي إلي إنكشاف مجتمع دارفور وانزلاقه إلي الفوضى والإحتراب.

كما خلصت الدراسة الي عدة توصيات ، نذكر أهمها :

1) لإعادة الإستقرار لدارفور وإعادة السلم الإجتماعي لا بد من إعادة النظر في مجمل سياسات المركز (الخرطوم) بدارفور المتعلقة بوسائل الحكم والإدارة وإعادة هيكلتها لأستيعاب التراث الأهلي والمحلي في تنظيم وضبط التنافس علي السلطة والموارد ، ولتكون إعادة النظر هذه ذات جدوى وفاعلية يجب أن تسبقها دراسات عميقة ومتخصصة تأخذ بعين الإعتبار رؤية المجتمعات بالإقليم وتلبية إحتياجاتها المحلية حتي تكتسب الشرعية والقبول.

2) منذ استقلال السودان وتكوين الدولة الوطنية ظهر إحساس أهل دارفور بالغبين لضعف مشاركتهم في أجهزة الدولة السيادية والخدمية وظهر ذلك في تكوين جبهة نهضة دارفور (المدنية) ، ومنظمة سوني العسكرية عام 1965م. لمعالجة هذا الغبن يتحتم إعادة النظر في سياسات التوظيف في الأجهزة المركزية للدولة بما يكفل العدالة والمساواة لأهل الأقليم.

3) الأرض الحاكرة أو الدار القبلية أصبحت من أهم عناصر الصراع بدارفور. فالأعراف والتقاليد التي تحكم هذه الأرض نشأت في عهد سلاطين مملكة الفور في القرون الماضية وعانت التغيرات الجغرافية والسكانية بالأقليم مما أفقدها إحترامها وفاعليتها القديمة. هذا الأمر يوجب إعادة النظر في هذه الأعراف والتقاليد بروى جديدة وخلافة تحفظ لأصحاب الحاكرة أو الدار حقوقهم المكتسبة وتسمح في ذات الوقت بحقوق للمجموعات الأخرى.

4) استمرار إقليم دار فور كوحدة إدارية واحدة لأكثر من ثلاثة قرون كسلطنة سودانية ، جعل هناك خصوصية لإنسان الأقليم في الثقافة والهوية المحلية. هنا تجيء أهمية سياسات الدولة المركزية في المجالات المختلفة في إحترام خصوصية هذه الهوية علي قدم المساواة مع الهويات الذاتية الأخرى المكونة للدولة السودانية .

5) الموارد المتناقصة في إقليم دارفور مع إزدياد الحاجة إليها ستظل مجالا للتنافس المستمر ، كما أن هذه الموارد تتكامل جغرافيا وتؤثر علي سبل كسب العيش المختلفة مما يحتم ضرورة تنظيم هذا التنافس عن طريق إنشاء جهاز تخطيط إقليمي بصلاحيات وسلطات واسعة وإجهزة فنية عالية الكفاءة.

ABSTRACT

Name : Yousif Suliman Saeed Takana.

Title of Thesis : Conflict Over Power and Resources in Darfur 1650-2002.

A Study in Politics, Governance and Administration.

The study investigates into Darfur instability and tribal conflicts for the last decades.

It analyses the socio-economic and political history of Darfur region through the institutions of power and competition over resources

Four methods were followed in collecting the data for the study:

Participants observation during tribal meetings to re-establish the system of native administration in Darfur in 1986-1998, Personal interviews with a wide range of resource persons all over Darfur, Looking at and studying the documents and land charters that still in the hands of the individuals and families in addition to books and journals and looking at government official and administrative letters through

out Darfur districts since colonial times and different national regimes since
independence in 1956

The study concludes that the traditional and local institutions are decaying, this is because of external reasons. The most important are: the central government policies **during the colonial and the national policies after independence 1956**. These policies failed to establish new institutions that could regulate competition over power and resources. In effect this led to the chaos and wars in Darfur society.

Recommendations :

- 1) To solve Darfur crises and bring it back to stability and social peace the study concludes that a radical reform of national policies towards Darfur is essential. This reform must consider Darfur heritage in governance and administration.
- 2) Since Sudan independence Darfurians felt unhappy about their share in **government participation. This was evident when in 1965 they formed** both Darfur Development Front and its military wing Sony Organization. To address such feeling the central government should reconsider its establishment to secure equity and justice for Darfurians.
- 3) Tribal dars in Darfur has become the major source of conflicts. The concept and traditions governing its usage are obsolete. New ones to accommodate land have-nots should be introduced.
- 4) The existence of Darfur region as one administrative unit for a long time created special identity for its people. Central government policies should respect this cultural identity like other ones.
- 5) The diminishing resources of the region causes bitter competition. A strong central planning organ to plan and organize these competitions over resources is needed.

مقدمة عامة

مقدمة عامة

1) موضوع البحث :

من الخصائص البارزة لإقليم دارفور قيام سلطنة الفور كيرا في بدايات القرن السادس عشر وإستمرارها حتى بداية القرن العشرين. من خلال أربعة قرون كسلطة مركزية إستطاعت هذه السلطنة أن تؤثر تأثيراً مباشراً في شتى مجالات الحياة لمجتمع دارفور وذلك من خلال إستنباط أدوات وهياكل الحكم والإدارة والأعراف والتقاليد المرتبطة بها حتى أضحت تراثاً إنسانياً شديد الإرتباط بحياة الأفراد والجماعات ووجدانهم. بمرور الزمن وتراكم الخبرات والمعارف صارت هذه الأدوات والهياكل وما صاحبها من أعراف وتقاليد مؤسسات ذات قوة وفعالية في تنظيم علاقات الأفراد والمجتمعات في مجال التنافس والصراع علي الموارد المادية والمعنوية داخل الإقليم خاصة الأرض ومواردها والسلطة في

مستوياتها المتعددة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم. إمتازت هذه المؤسسات بالأصالة والهوية الإقليمية للمملكة لأنها جاءت نتيجة التطور الذاتي للمجتمعات المحلية مليئة لحاجتها في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

بالرغم من هذا التطور الذاتي لمؤسسات وأعراف وتقاليد سلطنة دارفور عبر قرون من تراكم التجارب والمعارف الذاتية إلا أن مجتمع السلطنة لم يكن معزولاً عن المجتمعات المماثلة الأخرى التي نشأت بالقرب منه. هنا تجيء عبقرية المكان والموقع لإقليم دارفور ، فإلى الشرق منه قامت ممالك ذات حضارات قديمة ومعاصرة حول حوض النيل كانت على إتصال تجاري وثقافي بسلطنة دارفور التي ترتبط بها أيضاً عن الطريق المؤدي إلى مصر والأراضي المقدسة بمدن الحجاز. هذه الصلات بين دارفور وحضارات ممالك حوض وادي النيل كان لها تأثير كبير في المجالات المختلفة خاصة تلك التي لها علاقة بالدين الإسلامي وتراث الحكم والإدارة وتجارة المسافات البعيدة. أما إلى الغرب من إقليم سلطنة الفور كيرا تقع أيضاً ممالك وسلطنات سودانية قديمة نشأت حول حوض بحيرة تشاد منذ القرن الحادي عشر الميلادي كممالك كانم - برنو وممالك البلالا والوداي التي عاصرت سلطنة الفور. كانت أيضاً لهذه الممالك علاقات تجارية واجتماعية وثقافية عميقة خاصة إن ممالك حوض بحيرة تشاد إرتبطت بدارفور عن طريق الحج لمسلمي غرب أفريقيا وطريق درب الأربعين التجاري لمصر ومدن الحجاز. هذه العلاقات بدورها كتلك التي حول ممالك حوض وادي النيل أيضاً رفدت ثقافتها ومعارفها في المجالات المختلفة تراث دارفور المحلي في مجال مؤسسات الحكم والإدارة والأعراف والتقاليد المتعلقة بها ، ويرى بعض من تناول تاريخ دارفور مثل أ. ج. أركل أن تراث دارفور في هذا المجال هو إمتداد لتراث ممالك كانم - برنو حول حوض بحيرة تشاد.

علي أن الموقع الجغرافي المتميز لإقليم دارفور أتاح للسلطنة التي قامت عليه أيضاً الإتصال بممالك شمال أفريقيا التي أقامها البربر أولاً ثم الممالك الإسلامية بالمغرب العربي فيما بعد رغم تمدد الصحراء الأفريقية الفسيح بين الإقليمين. هذه الممالك كانت ذات علاقات تجارية وبحرية بمجتمعات البحر الأبيض المتوسط. العلاقة بين سلطنة دارفور والمغرب العربي شهدت ازدهاراً كبيراً ببلاد شنقيط (موريتانيا الحالية) التي ازدهرت الثقافة

الإسلامية بها وأصبحت مركزاً مشعاً بعلوم الإسلام. توطدت هذه العلاقة في القرن التاسع عشر الميلادي بانتشار الطريقة الصوفية التجانية من فاس بالمغرب على المجتمعات الأفريقية غرب وجنوب الصحراء ، وكان لدارفور نصيب وافر منها.

هذه الإتصالات بالعالم الخارجي خلال العهود المختلفة ساهمت كثيراً في تشكيل مؤسسات سلطنة دارفور السياسية والاجتماعية والاقتصادية رغم طابعها الذاتي المحلي وأضفت عليها حيوية الثراء والتجديد وقوت من فعاليتها في تنظيم المجتمع في عصر السلطنة الزاهر في القرن التاسع عشر. هذا التطور والتراكم لم يستمر على ما كان عليه ولكنه تعرض للانقطاع في فترات لاحقة.

لكل مجتمع إنساني روح تجد لنفسها التعبير في المؤسسات التي يقوم بابتكارها ذلك المجتمع لتنظيم حياته في المجالات المختلفة وإغتيال تلك المؤسسات هو إغتيال لروح ذلك المجتمع وهذا ما حدث لدارفور في بعض جوانبه. فالهجمة الإستعمارية التي تعرضت لها من النظام التركي بشمال السودان وإحتلال دارفور عام 1874م ، كان يمثل مرحلة الانقطاع الاولى للنمو الذاتي لمؤسسات دارفور لتتوالى من بعد الانقطاعات الكلية أو الجزئية في ظل تلك الأنظمة التي جاءت من بعد حيث أصبحت دارفور إحدى مديريات جمهورية السودان الحديث منذ ذلك التاريخ.

في هذه الدراسة عرض وتحليل لمؤسسات دارفور السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأعراف المحيطة بها ثم الانقطاعات المتعددة لنمو تلك المؤسسات لعوامل خارجية دون بدائل ملائمة تحل محلها الأمر الذي أدى إلى حالة الإضطرابات التي يعاني منها الإقليم خلال العقود المنصرمة وحتى اليوم.

(2) أهداف البحث :

من أهداف البحث والدراسة تحديد الأسباب الجوهرية للصراع بدارفور وتشخيص هذه الأسباب والوقوف عليها كخطوة أولى في طريق علاج ظاهرة الاضطرابات ، ثم تأتي الخطوة الثانية في بلورة الرؤى والسياسات لحل قضايا الإقليم من واقع الإلمام العلمي العميق بأسباب الخلل الذي أصابه في العقود الأخيرة من تاريخه الحديث. تجيء أهمية ذلك من فشل المعالجات الحكومية الأمنية والأهلية (الجودية) ومؤتمرات الصلح التي لم تحقق الأمن والاستقرار ناهيك عن السلم الاجتماعي المنشود والوصول إلي اتفاق سلام بين السلطة المركزية بالخرطوم والمعارضة المسلحة من بعض أبناء الإقليم

(3) مشكلة البحث :

في العقدين الآخرين من القرن الماضي اجتاحت دارفور اضطرابات إجتماعية وأمنية شملت معظم كيانات الإقليم القبلية. جاءت هذه الاضطرابات عقب ظاهرة "الساحل الأفريقي" وما اكبها من جفاف وتصحر خاصة في المناطق الشمالية والشمالية الغربية من الإقليم. شهدت هذه الفترة حراكاً وهجرات واسعة للإنسان والحيوان من شمال الإقليم إلي جنوبه وغربه. نتيجة لهذا الحراك والهجرات ، بدأت علي النحو التالي ، أولاً مظاهر الإنفلات الأمني في شكل صراعات قبلية عنيفة وانتشرت ظاهرة النهب المسلح وقطع الطرق وتحول الإقليم فجأة إلي مكان غير آمن لأي نشاط بشري في الزراعة والرعي والتجارة خاصة إن سلطة القانون وأدوات تطبيقه قد انحسرت في حيز ضيق داخل المدن الكبيرة ، ثانياً ، عجزت هياكل الدولة الوطنية من إستعادة الأمن. وثالثاً ، علي الجانب القبلي إنهارت الأعراف والتقاليد التي كانت تنظم التعايش السلمي والمنافسة على الموارد وأصبح الاقتتال وصراع القوة والعنف هما الوسيلة الرئيسية لتسوية الخلافات ، رابعاً ، لم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلي ظاهرة الإستقطاب العرقي بين القبائل العربية وغير العربية وتمزق النسيج الإجتماعي. كان ذلك جلياً في الصراع بين قبيلة الفور وبعض القبائل العربية عام 1986م والصراع بين قبيلة المساليت والقبائل العربية عام 1995م. إنتقل هذا الاستقطاب العرقي إلي النخب الإقليمية القيادية في المدن والأرياف ليزيد من وتيرة الصراع القبلي

والإضطراب الأمني وتنحسر سلطة الدولة الوطنية إلى داخل المدن فلجأت القبائل إلى تنظيم الميليشيات الخاصة بها لتوفير الأمن والحماية وإنتشر حمل السلاح وأصبحت القبلية هي المسؤولة عن حماية أفرادها وديارها وتحول مجتمع دارفور الذي عاش طويلاً في سلام ووثام إلى مجتمعات قبلية متنافرة ومتحاربة ليس حول موارد الأرض ، المرعي والمياه ولكن حول الأرض الدار الذي ضعف مفهومها العرفي التقليدي فصارت "عظمة الصراع" بين القبائل.

مع بداية هذا القرن 2000-2002م تطور أمر الصراع القبلي والإستقطاب العرقي لمرحلة جديدة تمثلت في تكوين حركات مسلحة لتخوض حرباً أهلية ضد الدولة في الخرطوم وفي مراكز دارفور المختلفة. هكذا تحولت أرض الإقليم إلى ميادين لمعارك ذات أبعاد وأهداف مختلفة ومتعددة.

في ظل هذا الواقع الإجتماعي والأمني المضطرب كان لابد من البحث والدراسة حول الأسباب الجوهرية التي قادت إلى إنهيار مقومات الأمن والتعايش السلمي لمجتمعات دارفور التي ألفت هذا التعايش لفترات مديدة من التاريخ وحتى عهد قريب بل وكان النسيج الإجتماعي لكل قبائله متماسكاً من خلال الأعراف والتقاليد والمصالح وحتمية الجغرافيا والتاريخ المشترك .

(4) الأسئلة الرئيسية والفرعية للبحث :

بتحديد المشكلة في دارفور والهدف من دراستها هناك كثير من الأسئلة التي يجب إثارتها والإجابة عليها. السؤال الرئيسي هو ، لماذا إنفلت أمن الإقليم وتمزقت أواصر النسيج الاجتماعي الذي ظل متماسكاً لفترات طويلة وكان يحتوي هذه الصراعات في نطاق محدود؟ هل حدث هذا التراجع الكبير في السلم الإجتماعي بدارفور لضعف في آليات وأدوات الدولة الوطنية الحديثة أم إن الأمر يتجاوز ذلك إلى بنية مجتمع دارفور وإنهيار مقوماته التي كان يرتكز عليها في السابق؟ وما هذه المقومات؟ هل هي الأعراف والتقاليد ووسائل الحكم الأهلي التي تبناها في تراثه المحلي القديم الذي نشأ عليه منذ أن كان سلطنة

سودانية فإنهارت هذه المقومات وعجزت عن أداء دورها في المجتمع؟ وإذا كان الأمر كذلك ما هي الأسباب التي أدت إلى ضعف وتآكل قدرة هذه المقومات الأهلية للحكم؟ وهل يرجع هذا الضعف والتآكل إلى أسباب داخلية مرتبطة بتطور مجتمع دارفور أم أن هناك أسباب خارجية مثل الاستعمار الخارجي في فترة الحكم الثنائي 1916-1955م والحكم الوطني المركزي منذ نيل الاستقلال عام 1956م وما تلا ذلك من أنظمة وطنية متعددة؟

أسئلة فرعية أخرى جاءت من واقع الظروف البيئية والمناخية التي تعرض لها الإقليم في العقود الأخيرة من القرن الماضي وهي مرتبطة بظاهرة "الساحل الأفريقي" وما تعرض له من جفاف وتصحر وهجرات الإنسان والحيوان الواسعة من شمال الإقليم إلى جنوبه وغربه. هذه الأسئلة متعلقة بالموارد الطبيعية وإدارتها. هل هذه الصراعات القبلية الكثيفة التي عمت جميع مناطق الإقليم ومعظم الكيانات القبلية هي صراع على الموارد مثل المياه والمراعي أم صراع على الأرض وما يتعلق بها من مفاهيم الحاكورة أو الدار القبيلة؟ وهل أعراف وتقاليدها حيازة الأرض وتنظيم مواردها إنهارت وتم تجاوزها أم ما زالت فعاليتها وجدواها قائمة؟ وإذا انهارت هذه الأعراف والتقاليد القبلية والاجتماعية في حيازة واستغلال الموارد ماهي أسباب ذلك؟ هل هي الندرة التي صاحبت ظاهرتي الجفاف والتصحر بشمال وشمال غرب الإقليم أم هناك عوامل داخلية وخارجية أخرى أدت إلى ذلك الإنهيار؟

(5) الأدبيات السابقة للبحث :

خضعت ظاهرة نشوء وتطور الدولة للعديد من الدراسات التي تبلورت في اتجاهات نظرية ومجالات أكاديمية متخصصة تمتد من التاريخ إلى الانثروبولوجيا السياسية ، القانون ، النظرة السياسية ، القانون الدستوري إلى الاقتصاد السياسي وغيرها من التخصصات. ومن المعلوم أيضاً أن لكل هذه التخصصات والمجالات أدواتها للتحليل ومناهجها في فهم وتفسير ظاهرة قيام ونشوء الدولة ، وليس الهدف من هذه الدراسة سبر اغوار هذه الدراسات ، بل الغرض هنا يتمثل في الإشارة السريعة للتراث النظري الضخم الذي يرفد

الدراسات التي تتناول نشوء وقيام الدولة عبر مراحل تاريخية. يدور جدل عميق حول أثر كل مرحلة من هذه المراحل (المتعددة والمتشابهة عند الباحثين) على تشكيل مؤسسات الدولة في سلطة مركزية قابضة ، ومجال إقليمي - جغرافي لبسط النفوذ السياسي، واقتصاد يرفد مؤسسات الدولة ومكوناتها البشرية بالتمويل والخدمات والسلع الضرورية ، وفوق كل ذلك هوية تميز الدولة عن ما عداها من دول مجاورة أو منافسة لها في المجال السياسي أو الإقليمي-الجغرافي .

أن قيام سلطة مركزية تفرض قانونها ونفوذها على شعب في ارض أو رقعة جغرافية معينة هي من الشروط المتفق عليها بين الأدبيات ، وتكاد هذه الأدبيات - على مختلف تخصصاتها - تتفق على أن نشوء وقيام الدولة هو في جوهره عملية تاريخية تتميز بالتعقيد والصراعات التي يغلب عليها في المراحل الأولى الطابع المسلح لفرض القانون والسيطرة على الموارد سواء من قبل الجماعات الرعوية على الجماعات الزراعية المستقرة او الجماعات المستقرة على ما جاورها من مجتمعات أو من قبيل هيمنة المصالح التجارية وتبادل السلع وتأمين طرق التجارة بعيدة المدى.

ويمكن القول انه وفي مقابل النظريات التي تركز كثيراً على فعالية العوامل الداخلية (نمو وتوسع المركز السياسي) في نشوء وتطور الدولة ، هنالك النظريات التي تعطي أهمية كبيرة للعوامل الخارجية المتمثلة في الغزو وفرض النظام السياسي (الاستعمار) وبناء مؤسسات تلعب فيه القوي الغازية الدور الحاسم.

لكل من هذه التيارات النظرية انصارها ولا تأخذ هذه الدراسة جانب واحد على حساب الجانب الآخر ، إنما تشير دراسة الحالة التي توثقها الدراسة الى كيف أن عوامل الاحتكاك مع الخارج قد افضت لعوامل الدينامكية السياسية الداخلية لنشوء السلطنة في مرحلة معينة ، وكيف أن العوامل - داخلية وخارجية - تبلورت وتشابكت معا في سيرورة تاريخية تمثلت في نهاية الأمر في كيف أن الثقل النوعي (مرحلة الاستعمار) للعامل الخارجي (تجارية ، عسكرية ، سياسية) قد اعاق عملية النمو الذاتي واخضع التغير الداخلي للتغير الخارجي.

أن المصادر المكتوبة عن دارفور وقيام سلطنة الفور كيرا كانت شحيحة في الماضي وقد اقتصر علي بعض كتب الرحالة مثل كتاب وليام جورج بروان ⁽¹⁾ ومحمد بن عمر التونسي ⁽²⁾ وجوستاف ناخنتال ⁽³⁾، وكل هذه اعتمدت علي الملاحظات الشخصية لكتبيها وعلي الروايات الشفهية لبعض أعيان سلطنة الفور كيرا وحفظة التراث ولم تعتمد علي وثائق مكتوبة عن السلطنة إلا في القليل النادر عن أسماء بعض السلاطين وأنسابهم ومع كل ذلك النقص في التوثيق تظل هذه المصادر من الأهمية بمكان لأي دراسة عميقة لدارفور ، الأمر الذي سنتعرض له بالتفصيل في هذه المراجعة. علي أن الاهتمام بدراسة مجتمع دارفور من حيث التاريخ والتركيب الاجتماعي والمكونات السكانية لقيت بعض الاهتمام في فترة الحكم البريطاني للسودان (1898-1955م) حيث ضمت دارفور بعد غزوها إلي إدارة هذا الحكم كجزء من السودان الإنجليزي المصري وكان ذلك في عام 1916م.

منذ أن وطدت الإدارة البريطانية أقدامها بدارفور بعد إزالة السلطنة القديمة جاء اهتمام بعض الإداريين الانجليز بدراسة ومعرفة مجتمع دارفور في جوانبه المختلفة في التاريخ والمجتمع والسياسة والاقتصاد ، ونشرت كثير من الدراسات في حولىة (السودان المشهورة ، علي أن أهم Sudan Notes and Records - SNR) في رسائل ومدونات هذه الدراسات تلك التي قام بها كل من : هارولد ماكمايكل ⁽⁴⁾ و أ. ح. اركل ⁽⁵⁾ . وبالرغم من أن هذه الدراسات اعتمدت علي ما سبقها من كتب الرحالة التي تمت الإشارة

¹ Browne, George William, Travels in Africa, Egypt and Syria, from the Year 1792 to 1798, T. Gadell Junor & W. Davies, F.N. Longman & O. Rees, 1799

² التونسي ، محمد بن عمر ، تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان - تحقيق محمد عساكر ومصطفى محمد مسعد - راجعه محمد مصطفى زيادة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانتباء والنشر - الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، 1965م.

³ Nachtigal, Gustav, Sahara and Sudan, , Wadai and Darfur, Vol. 4 Translated from the original German with new introduction and notes by Allan G.B. Fisher and Humphrey J. Fisher, with Rex S.O'Fahey, London, C. Hurst & Company, 1971

⁴ MacMichael, Harold, Alfred, A History of the Arabs in the Sudan: Some Account of the People who Preceded from and of the Tribes Inhabiting Darfur. Volume I, Frank Cass & Co. Ltd., 1967.

⁵ Arkell, A.J., "The History of Darfur 1200-1700 A.D.", Sudan Notes & Records, Vol. 32, 1951, & Vol.33, 1952.

إليها إلا أنها جاءت علي قدر كبير من المعلومات الهامة عن مجتمع دارفور في ماضيه وحاضره انذاك ، وذلك لما توفر لهذه الدراسات من المسوحات الميدانية الواسعة والطرق المنهجية والعلمية التي كان يتمتع بها أولئك الإداريون الانجليز ، كما أن المدة التي مكثوها بدارفور والنفوذ الإداري الذي كان يتمتعون به سهل لهم مهمة الاتصال بأصحاب المعرفة التاريخية والتراثية بدارفور. لهذا الأمر اكتسبت كتاباتهم عن دارفور أهمية خاصة سيتم مناقشة بعضها مع كتاب سلاطين باشا الذي سبقهم إلي الكتابة عن دارفور في العهد التركي حين تولي أمرها كإداري لها قرب نهايات ذلك العهد.⁽¹⁾

الفترة التي تلت مباشرة استقلال السودان عام 1956م لم تلق الدراسات بدارفور اهتماماً يذكر من قبل الدارسين الوطنيين بإستثناء الدراسة التاريخية الجيدة التي قام بها الاستاذ/موسي المبارك⁽²⁾ عن فترة المهدي بدارفور. هذه الدراسة رغم أهميتها إلا أنها جاءت محددة لفترة تاريخية معينة هي فترة الثورة المهدي و تفاعلاتها السياسية والاجتماعية بدارفور. أما في فترة العقدين الاخيرين من القرن الماضي فقد حظيت دارفور بدراسات قيمة من بعض الأجانب مثل أوفاهي⁽³⁾، وفلنت جولي والكس ديوال⁽⁴⁾

و لدوين كابنجيس⁽⁵⁾، ومن بعض الدارسين الوطنيين من ابناء دارفور مثل شريف حرير⁽⁶⁾ وعبدالرحمن أبكر.⁽¹⁾

¹ Slatin Rudolf Cart. Von, Fire and Sword 1879 in the Sudan: A Personal Narrative of Fighting and Serving the Devises, 1879-1895. Translated by Major \, J.R. Wingate, London, Arnold, 1896.

² موسي المبارك ، تاريخ دارفور السياسي 1882-1898 ، قسم التأليف والنشر ، جامعة الخرطوم ، (دون تاريخ)

³ O'Fahey, R.S., State and Society in Darfur, Hurst, London, 1980.

⁴ Julie, Flint and De Waal Alex, Darfur: A Short History of a Long War, Zed Books, London and New York, David Philip, Cape Town, in association with International African Institute, 2005.

⁵ Kapteojns, Lidwien, "The Emergence of a Sudanese State: dar Masalit 1874.-198=05", The International Journal of African Historical Studies, Vol.16, No.4, (1983), pp.601-613.

⁶ Sharif Harir, "The Politics of Numbers : Mediatory Leadership and Political Process Among the Bari (Zaghawa)", Unpublished Ph.D. Thesis, Bergen University, 1985.

تمتاز هذه الدراسات بأنها رسائل جامعية لنيل درجة الدكتوراه ، وقد توفرت لها مناهج البحث العلمي الحديث والأشراف الجامعي وبذلك قأنها قد وضعت أساساً متيناً لدراسات دارفور ، كما انها أضاعت جوانب هامة من مجتمع دارفور التاريخي والحالي والقضايا التي تكتنفه وسنتعرض لكل ذلك في متن هذه المراجع

في العقد الأخير 2000-2010م وبعد نشوب الحرب الأهلية بين الحركات المسلحة بدارفور والسلطة الحكومية الولائية والمركزية بالخرطوم التفت الكل علي المستوى الوطني والأقليمي والدولي الي قضية دار فور وتوفرت الرغبة في دراسات متعددة لشتى جوانب مجتمع دارفور وقد أدلى عدد كبير من المهتمين بقضية دارفور بدلوهم في كتابات متعددة جاءت في مجملها العام كرد فعل للحروب الأهلية التي شملت إقليم دارفور بولاياته الثلاثة ، إلا أن هذه الدراسات باستثناء القليل منها جاءت كرد فعل لما يدور في دارفور من احتراب وقد نظرت الي معظمها دون أن أجد فيها عمق التحليل وتوخي المنهج العلمي الأكاديمي إلا القليل النادر.

بالرجوع الي كتب الرحالة يجيء كتاب وليام جورج براون " أسفار في أفريقيا ، مصر وسوريا في الأعوام 1792-1798م" سابقا لغيره ، إذ كتب عام 1799م وكما هو ظاهر في العنوان فأن الكتاب ذكر في وصفه عدة رحلات شملت من ضمنها دارفور في أفريقيا التي قدم إليها من مصر مع بعض التجار عن طريق درب الأربعين وهو الطريق التجاري الذي ربط بين دارفور ومصر وكان أحد الأسباب الهامة التي أدت إلى انتعاش اقتصاد سلطنة الفور كيرا. وصف المؤلف مشاهداته في هذا الطريق الحيوي وبعض المدن والقري التجارية وكيف أن سلطنة الفور كانت تقوم بتأمينه من جانبها واخذ الجمارك والرسوم علي القوافل التي تمر به وعند قدومه إلى مقر السلطان وصف كيف تعمل مؤسسات الحكم بإرادة السلطان المطلقة وهذه كلها جوانب من الأهمية بمكان في تلك الفترة المبكرة من المعرفة لسلطنة الفور ومؤسساتها ، إلا أن المؤلف يغفل تماماً ذكر تكوين وهو جانب أساسي في الدراسة التي أقوم بها ، بل يكاد (State Formation) دولة الفور

¹ Abdel Rahman Abakar Ibrahim, "Regional Inequality and Underdevelopment in Western Sudan", Unpublished Ph.d. Thesis, Sussex University, 1985.

يكون المحور الأهم في تكوين مركز السلطة لسلطنة الفور كيرا من خلال الصراع علي الموارد والسلطة.

أما كتاب محمد بن عمر التونسي ، "تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان" فقد جاء وصفاً لرحلته من مصر أيضاً إلى دار فور بعد سبعة سنوات من رحلة براون إلى عام 1803م وقد جاء كتاب التونسي أكثر شمولاً في وصف دارفور وأهلها وبلاط سلطانها وذلك الترحاب الذي لقيه من أهل السلطنة ، خاصة انه عربي ومسلم وقد سبقه والده الي هذه الديار وعرف أهلها بل أصبح ضمن النخب الثقافية الحاكمة وصارت له أراضي في شكل أقطاعات من السلطان. كل هذه الظروف أتاحت للتونسي فرصة التجول والاختلاط لمعرفة مجتمع سلطنة الفور بعكس وليام جورج براون، ولهذا جاء كتابه أكثر الماما وشمولاً. بالرغم من أن كتاب " تشحيذ الأذهان " للتونسي لم يذكر تاريخ تكوين دولة الفور كيرا ، الا أن وصفه لمؤسسات هذه الدولة جاء أكثر تفصيلاً ودقة لمؤسساتها وهيكلها الإدارية وكيف كانت تعمل هذه الهياكل وكيف كانت تمارس سلطاتها الإدارية والسياسية وهذا كان من الأهمية بمكان لمن جاء بعده ولان الكتاب ترجم في وقت مبكر بمصر جاءت فائدته كبيرة جداً لقاريء العربية وأصبح مدخلاً أساسياً لمعرفة دارفور ولبنية أساسية لمن جاء بعده من الكتاب والدارسين لدارفور ، خاصة ما جاء في الفصل الأول من الكتاب في وصفه دارفور وأهلها وعاداتهم وعادات ملوكهم وأسماء مناصبهم ومراتبهم ، الا أن الكتاب جاءت به كثير من الأساطير الشعبية الخرافية التي كانت متداولة في الأسماع كقوله "أن الجن ترعى مواشى أهل جبل مره دون راع" وغيرها كثير مما اعطى انطبعا غير حقيقي عن مجتمع دارفور وممارساتهم الدينية والعقائدية ومع ذلك يظل كتاب التونسي احد المراجع الهامة عن دارفور في بدايات القرن التاسع عشر.

أما الرحالة الألماني جوستاف ناخنتال الذي جاء إلى دار فور بعد سبعة عقود من التونسي فقد جاء كتابه "الصحراء والسودان" الذي خصص مجلده الرابع لمملكتي الوداي ودارفور أكثر شمولاً ودقة عما سبقه من كتابات بل أكثر علمية وقد أفرد فصلاً مهماً عن تكوين الدولة بسلطنة الفور كيرا ووصف مؤسساتها بعد أن استقر بالفاشر عاصمة الدولة وبحث عن كل وثيقة مكتوبة بجانب سماعه لروايات متعددة من حفظة التراث بالبلاط

السلطاني مثل الباسي طاهر وغيره من أعيان البلاط. وبالرغم من أن ناخنتقال لم يشر إلي انه كان يبحث عن نظرية تكوين الدولة من خلال ملحوظاته وبحثه في سلطنة الفور كيرا إلا انه أشار بوضوح إلى جوانب هامة في هذه المسألة يمكن البناء عليها . فهو أولا أشار إلى أهمية الأرض أهم الموارد لدى سلاطين الفور الأوائل والمؤسسين وذلك بأشارته إلى النزاع على ارض دارفيا (المنطقة حول كيكابية حالياً) بين السلطان كورو والد السلطان سليمان سلونقا وأخيه تنسام بحر جد المسببات وكيف أن هذا النزاع على الأرض ادي الي المعارك الضارية بين الطرفين بقيادة سليمان سلونقا من جهة وعمه تنسام من جهة أخرى. كانت نهاية هذه المعارك بأن آلت أرض دارفيا إلى سليمان سلونقا وطرده عمه تنسام طرد من ديار الفور ليستقر شرقاً في كردفان وتنشأ مجموعة المسببات الفوراوية ، وهنا تجيء أهمية الأرض كعظمة صراع في بدايات السلطنة لأنها أهم الموارد لقيام الدولة كما جاء ذلك من خلال فصول هذه الدراسة. شيء آخر المح إليه جوستاف ناخنتقال في بناء الدولة وذلك ذكره أن السلطان سليمان سلونقا نشأ وترعرع مع أخواله المساليت الزربان علي الجهة الغربية من جبل مره وعندما عاد في حربة مع عمه تنسام حول ارض دارفيا التي انتصر فيها وفي معاركه الأخرى لتأسيس سلطنة الفور كيرا كانت معه هذه العصبة من الاخوال ، ونحن ندرك قوة الانتماء الى جهة الأم في مجتمع الفور في ذلك الزمان وبهذا يكون سليمان سلونقا قد تكونت له العصبية القوية التي تقاوت معه واتت له بتلك الانتصارات الباهرة التي ورد ذكرها والتي جعلت منه المؤسس الثاني لسلطنة الفور كيرا بعد دالي او دليل بحر.

آمر آخر جاء ذكره بكتاب جوستاف ناخنتقال كانت له علاقة مباشرة بتكوين الدولة في عهد السلطان سليمان سلونقا وهو نشر العقيدة الإسلامية وبناء المساجد في مملكة الفور التي دانت له بالخضوع. هذا السبب أي نشر العقيدة الإسلامية قد اكسب حروب السلطان سليمان الشرعية الاخلاقية التي التف حولها أنصاره في تلك الحروب وشكل دافعاً قوياً لهم ومبرراً قوياً للتوسع وهو أمر شائع في أصحاب العقائد الايدولوجية في بناء وأقامة الدول والممالك مما سنأتى علي ذكره في هذه المراجعات لاحقاً.

أما المساهمات المكتوبة التي جاءت من الإداريين البريطانيين فقداهتمت بوضوح ببناء سلطنة الفور كيرا ففي كتاب : أ.ج. اركل عن تاريخ دارفور 1200-1700م تعرض الي أنشاء كل من ممالك الداجو والتنجر والفور كيرا الأولى آى ما قبل السلطان سليمان سلونقا. والكاتب يحكم بقائه في المناصب الإدارية المتعددة في دارفور لا كثر من اثني عشر سنة تمكن من الطواف والوقوف علي الأثار المختلفة بمعظم مناطق دارفور ، كما انه استطاع التركيز علي التداخل اللغوي بين الاثنيات المتعددة بدارفور وربطها بتلك التي كانت وما زالت تعيش حول حوض بحيرة تشاد ، الأمر الذي مكنه من بناء افتراضات نظرية علي درجة كبيرة من الأهمية في تكوين وبناء تلك الممالك التي نشأت بدارفور ثم اندثرت ولكنها مهدت الأمر لظهور سلطنة الفور الثانية التي استمرت حتى عام 1916م. أورد المؤلف أركل بعض الأفكار الجديرة بالاهتمام فقد اثبت بما لا يدعو مجالا للشك التقارب الكبير جداً لحد التطابق بين مؤسسات مملكة الكانم برنو حول بحيرة تشاد ومؤسسات سلطنة الفور ، بل وذهب إلي أكثر من ذلك بان ممالك الداجو والتنجر هي امتداد لمملكة البرنو بل أن دالي أو دليل بحر الذي يذكره الادب الشفاهي للفور بانه المؤسس الأول لسلطنة الفور كيرا وبأنى مؤسساتها بما فيها قانون دالي حول طرا بجبل مره هو دلا افنو حاكم المقاطعة الشرقية لمملكة البرنو فى فترة الملك محمد ادريس في القرن السادس عشر وبمثل هذه الافتراضات النظرية التى تعتمد على التداخل اللغوي والتشابه في التنظيم ومؤسسات الحكم وعوانده وعلى الأثار الموجودة في كثير من مناطق دارفور ، يرجح اركل ان بناء الدولة بدارفور جاء نتيجة لعوامل خارجية وبذلك فهي أمتداد لمملكة البرنو التاريخية بتشاد.

من المصادر المتأخرة عن دارفور ولها أهمية خاصة في تناول بناء الدولة بدارفور هي كتابات ر. س . أوفاهي وهي متعددة لكن اهمها كتاب الدولة والمجتمع بدارفور وتناول فيه اوفاهي نشأة سلطنة الفور كيرا ومؤسسات الحكم فيها. في اسباب نشأة الدولة بدارفور يعالج اوفاهي مسألتين فى اعتقاده هى التى يمكن أن تفسر نشأة سلطنة الفور الأولى وهي اسطورة النشأة المتمثلة في الغريب الحكيم في شخص أحمد المعقور من قبيلة بني هلال العربية المتواترة فى الأدب الشفاهي لقبيلة الفور كيرا باعتباره من سلاطين الفور وهو

يرجح الزعم بان أحمد المعقور هذا يمكن ان يمثل الحلقة التي عن طريقها انتقلت السلطة من التنجر الى الفور كيرا. هذه النظرية - الغريب الحكيم - بالرغم من تواترها فى معظم الممالك السودانية التي نشأت في الحزام السوداني إلا انها في نظري تبسط العمليات المعقدة التي في نهاية الأمر تقود الي انشاء مراكز السلطة في شكل ممالك او سلطنات.

أما المسألة الثانية التي تطرق إليها أوفاهي في نشأة سلطنة الفور فهي تجارة المسافات البعيدة وأهمية تأمين طرق هذه التجارة ووجود سلطة تأمين وسائل هذه التجارة وبذلك تأمين الموارد لهذه السلطة. ولأهمية هذا الأمر بدأت سلطنة الفور كيرا فى التوسع في اتجاه الشمال والشرق من عاصمتها طره بجبل مره فى فترة السلطان سليمان ومن جاء بعده. تجارة المسافات البعيدة قد تكون حافزا من حوافز تمدد وازدهار مراكز السلطة ولكنها تأتي لاحقة لتكوين هذه المراكز أى هي قد تكون حافزا من حوافز التوسع والقوة.

فى ختام هذه المراجعات لابد من الإشارة الى الدراسة التي تقدم بها عبدالرحمن أبكر ابراهيم لنيل درجة الدكتوراه من جامعة سسكس بانجلترا عام 1985م بعنوان : "Regional Inequality and Underdevelopment in Western Sudan". هذه الدراسة بالرغم من عدم نشرها ووفاء كاتبها المبكرة إلا أنها جاءت شديدة التأثير على الأطروحات اللاحقة لها خاصة من النشاط السياسيين من أبناء دارفور. جاء في كتاب محمد سليمان محمد "السودان : حروب الموارد والهوية"⁽¹⁾ صفحة 388 هامش 52 في تعليقه على "الكتاب الأسود" بأنه يكاد يرى بصمات من كتبه من نخب دارفور (وان الأساس الفكري للكتاب كان هو محور رسالة عبدالرحمن أبكر ابراهيم للدكتوراه ، خاصة ما جاء من رصد دقيق في هذه الدراسة وتصنيفه العرقي لكل الشخصيات السيادية وقيادات الخدمة المدنية وقيادات القوات المسلحة).

خلاصة دراسة الدكتور عبدالرحمن أبكر ابراهيم : أن التعليم الاستعماري كان متحيزاً لاقليم شمال السودان مما أنتج نخبا تسلمت سلطة الدولة بعد الاستعمار ، وكرست

¹ محمد سليمان محمد ، السودان : حروب الموارد والهوية ، تحقيق واستهلال / صلاح بندر ، دار كيمبرج للنشر ، كيمبرج ، المملكة المتحدة ، الطبعة الأولى / 2000م.

هذه النخب الإقليمية التي غالباً ما تعيد إنتاج نفسها كرست تحيزات في التنمية بعد أن تحالفت مع طبقة التجار وركزت على تنمية الوسط مع أهمال فادح لاقاليم السودان الغربية بما فيها دارفور . وقد رافع عبدالرحمن ابكر لدراسته باحصائيات متعددة اعتمد فيها على ما توفر للاجهزة البروقراطية للحكومات السودانية بعد الاستقلال.

أهمية هذه الدراسة ليس نظرية تكوين مراكز السلطة في الممالك السودانية المتعددة ما قبل الاستعمار التي تمت مناقشتها من خلال المراجعات السابقة ولكنها تشير بوضوح الى دور النخب في بناء الدولة الوطنية الحديثة وما يكتنف ذلك من صعوبات قد تؤدي الى فشل هذه الدولة وتفككها كما هو حادث في السودان اليوم من انفصال جنوب السودان والحروب الأهلية في كل من دارفور وكردفان والنيل الأزرق. تجدر الإشارة هنا الى أن كل هذه المناطق كانت معقلاً لسلطنات دار فور وتقلي والمسيبات وسلطنة الفونج بالنيل الأزرق ، وهذا أمر جدير بالنظر والتفكير في اطار نظرية بناء الدولة القومية السودانية. واخيرا يجب أن انوه الى الباحثين في شأن دارفور بالنظر إلى المرشد الذي قام An Annotated Bibliography of Social Research on Darfur BRIC 2005 بوضعه منزول عبدالله عسل بعنوان : الذي صدر عن مركز دراسات التنمية بجامعة Bergen والذي رصد وبوب فيه مصادر دراسات دارفور في المجالات المختلفة بل ولخص في اقتضاب فحوى هذه الدراسات.

ختاماً ، هنالك عدة مدارس ضمن الدراسات المتعددة التي تناولت الجوانب المختلفة في تطور حالة دارفور بدءاً بظاهرة تكوين الدولة في هذا الأقليم منذ القرن السابع عشر الميلادي وحتى مظاهر الصراع المسلح الحديث مع بداية القرن الحالي عام 2002م. تنوعت هذه النظريات الفكرية بتنوع توجهات الدراسين والمناهج التي اتبعوها في تناول الظاهرة التي أثارت فضولهم في الدراسة ، وقد توقفت كثيراً في مدرستين اخالهما علي قدر كبيراً من الأهمية في تحليل وفهم بعض الجوانب الهامة في تفسير ظاهرة الصراع حول السلطة والموارد بدارفور. واولي هذه المدارس هي تلك التي تعطي اهتماماً يتضافر انماط الانتاج في تفسير الظاهرة ، وهنا لا بد من الإشارة الي كتابات كل من الرحالة جوستاف ناخنتقال و رس اوفاهي وج.ل . اسبولدنق الذين ابانوا من خلال تحليلاتهم الاجتماعية

والتاريخية ظاهرة التدافع البشرى الاجتماعى من خلال عاملى السلطة والموارد خاصة التدافع حول الارض ومواردها من جانب ؛وتجارة المسافات البعيدة من جانب آخر. قد استفادت هذه الدراسة من ذلك. كذلك استفادت الدراسة من بعض الاطروحات التي درجت علي ربط الصراع بعوامل البيئة والاكولوجيا وما يصاحب ذلك من تغيرات تؤثر علي موارد الارض وإحتدام الصراع عليها من قبل التدافع والتنافس عليها مثل دراسات فؤاد ابراهيم ومحمد سليمان عن دارفور وجاء ذلك جليا في الفصول التي استعرضنا فيها قضايا الارض والصراع حولها في العقود الاخيرة بدارفور.

ومع الاستفادة من وسائل التحليل لتلك المدارس الا ان المنهج التي اتبعته هذه الدراسة عن دارفور اخذ بتحليل التاريخ الاقتصادى الاجتماعى والسياسى لمكونات مجتمع دارفور من خلال مؤسسات وأدوات السلطة السياسية وتراكمها الرمزى في مجتمعات النخب المختلفة وكيف ان مؤسسات السلطة هذه عملت علي تنظيم آليات ووسائل التنافس على الموارد المادية والمعنوية من خلال التطور التاريخى لمجتمعات دارفور .

خلصت الدراسة الي أن مؤسسات وأدوات السلطة هذه التي إبتدعتها مجتمعات دارفور التي وفرت تنظيم التدافع والتنافس على الموارد في الماضى قد أصابها الوهن و الضعف في العقود الاخيرة جراء عوامل خارجية مثل بعض السياسات المركزية القومية والأخذ بمكونات الحداثة كالتعليم والقوانين الجديدة والمفاهيم المعاصرة وفقدت شرعيتها التي كان يحتكم اليها انسان دارفور، فاضطرب المجتمع وانفلت من الضوابط التقليدية العرفية وإحتكم إلي الصراع والإحتراب والعنف بديلا للتدافع والتنافس السلمى علي السلطة والموارد وإنتقل بذلك إلي مرحلة جديدة من تاريخه المعاصر التي يعيشها اليوم .

(6) فروض البحث :

تغيرت الفروض لهذه الدراسة من فترة إلي أخرى بمرور فترة البحث. بدأت أولا بافتراض أساسى نابع من الظروف المناخية الظاهرة التي رافقت الصراعات القبلية في مراحلها الأولى أي فترة سنوات الجفاف والتصحر بين الأعوام 1985-1990م. كان

الإفتراض في هذه الفترة بأنه صراع علي موارد الأرض خاصة المراعي والمياه جراء الندرة التي لحقت بها إثر الجفاف والتصحر الذي أصاب مناطق واسعة من شمال الإقليم بسبب ظاهرة " الساحل الأفريقي" وما نتج عنها. هذه الظاهرة نتجت عنها هجرات كبيرة لمجتمعات وقبائل بأكملها حين إنهارت البيئة المحلية التي كان يعيش عليها الإنسان والحيوان. كانت القبائل الرعوية مثل الرزيقات الشمالية والزغاوة هي الأكبر هجرة الي مناطق جديدة في جنوب وغرب الإقليم. جراء هذه الهجرات الكثيفة نشبت الصراعات بين المجتمعات القبلية المهاجرة ، الرزيقات والزغاوة ، وأصحاب الديار القبلية بجنوب وغرب الإقليم. كانت هذه الصراعات كثيرة ومتواترة حول الأرض ومواردها ولهذا جاء الافتراض بأن ندرة الموارد والمنافسة الحادة عليها هي التي يمكن أن تفسر ظاهرة العنف القبلي المتكرر وما رافقها من إنفلات أمني كالنهب المسلح وقطع الطرق وغيرها من مظاهر الخروج علي القانون والأعراف.

مع الإستمرار في البحث والدراسة تبين أن الصراع علي الموارد يفسر جانباً من الظاهرة وليس كلها ، حيث ظهر جلياً بأن مجتمع دارفور كان يقوم علي ركائز أساسية نابعة من تراثه الذاتي المحلي في تنظيم وإدارة التنافس علي السلطة والموارد. أن هذه الركائز تتمثل في مؤسسات الأرض والأعراف والحكم الأهلي القبلي. وهنا جاء الافتراض الثاني وهو إن هذه المؤسسات قد أصابها الوهن والضعف وأنهارت وأصبحت عاجزة عن اداء دورها التقليدي مع عدم إبتكار بدائل مناسبة تحل محلها مما يعني أن انقطاعاً قد حدث لهذه المؤسسات أوقف نموها الذاتي والتراكم الذي كانت تستمد منه فعاليتها.

أما الافتراض الثالث فهو أن هناك عوامل خارجية قد أدت إلي هذا الانقطاع. هذه العوامل تتمثل في سياسات السلطة الإستعمارية البريطانية التي إحتلت سلطنة دارفور عام 1916م وضمتها اليها كإحدى مديريات السودان الإنجليزي المصري. كان هذا يمثل الإنقطاع الأقوى ثم تواصل ذلك من بعد في عهود الانظمة السودانية الوطنية التي ورثت مؤسسات السلطة الاستعمارية وفشلت في أن تأتي ببدائل وطنية نابعة من تجارب التراث الأهلي بإقليم دارفور تكون لها الفعالية والنجاز في تنظيم وإدارة المنافسة علي الموارد والسلطة فأنزلق المجتمع إلي العنف والصراع القبلي والخروج علي القانون والأعراف.

(7) منهج وطرق البحث :

أخذت الدراسة بأربعة من أدوات البحث العلمي ، أولها الإعتماد علي المشاركة الميدانية وتسجيل الملاحظات وكانت الإجتماعات القبلية في فترة إعادة الثقة برجال الإدارة الإهلية بدارفور فرصة جيدة. في هذه الفترة تبلورت فكرة الدراسة واتيحت للدارس بحكم مسؤوليته كمحافظ لشمال دارفور في ذلك الوقت بالإجتماع مع معظم أفراد المجتمع القبلي في إداراتهم المختلفة في كل من مجالس المناطق بمحافظة شمال دارفور.

في إدارة عملية إعادة الثقة في الإدارة الإهلية والإجتماعات المطولة التي رافقتها ظهرت جلياً للباحث أساليب المشاورات والمناورات والمساومات ووسائل إبداء الرفض أو الموافقة بواسطة العشائر والبطون المختلفة في دائرة الإدارة الإهلية وكيف تتم التسويات حتي يتم التوافق علي زعيم الإدارة. في كل هذه المواقف المتعددة كانت المشاركة بإبداء الرأي التوفيقي وتسجيل الملاحظات في كل إجتماع قبلي شكل وسيلة جيدة في فهم هذه المجتمعات وأداة مهمة من وسائل البحث والدراسة خاصة إن هذه الإجتماعات كانت تضم معظم النخب القبلية التي لها إلمام بالعرف والتاريخ المحلي،

أما الإداة الثانية في منهج البحث فهي المقابلات مع الأشخاص الذين لهم إلمام بالمعرفة المحلية والتراث الأهلي لمجتمعاتهم. ينقسم هؤلاء إلي مجموعات عدة علي رأسهم رجالات الإدارة الأهلية ، خاصة كبار السن من الملوك والسلطين والشراتي والنظار والمقاديم والعمد الذين لهم تجارب وإلمام بالعرف والتاريخ المحلي والعلاقات بين القبائل. مجموعة أخرى لها أهميتها في المقابلات وهي مجموعة الدمالج والفلاقة والميارم والأورناق. هذه المجموعة بالرغم من عدم الإعتراف بها من قبل السلطات الرسمية لأنظمة الحكم المختلفة إلا إن مجتمع دارفور الأهلي ظل يعترف بها وبالأعمال الهامة التي تقدمها للمجتمع وهي إدارة الإعراف التي تتعلق بالأرض وأعراف الديات القبلية بين الأفراد بجانب المقابلات مع فئات المتعلمين من أبناء دارفور.

الأداة الثالثة هي الإعتماد علي الوثائق والمكاتبات الرسمية التي بحوزة الأفراد والأسر بدارفور. هذه في معظمها تتعلق بحياسة الأرض منذ عهد سلاطين مملكة الفور

المتأخرين خاصة محمد حسين وعلي دينار، أما الأداة الرابعة هي الرجوع الي المكاتبات الحكومية الرسمية في مراكز دارفور الإدارية. يخذ إحتلال دارفور عام 1916 م وضمها إلي السودان الإنجليزي المصري.

(8) هيكل البحث :

تتضمن هذه المقدمة العامة ، موضوع البحث ، أهداف البحث ، مشكلة البحث ، الاسئلة الرئيسية والفرعية للبحث ، الأدبيات السابقة للبحث ، فروض البحث ، منهج وطرق البحث وهيكل البحث وتتكون الدراسة بجانب هذه المقدمة العامة من خمسة فصول وخاتمة. جاء الفصل الأول منها تحت عنوان سلطنة الفور 1605 - 1916م. خلفية الصراع على السلطة والموارد. هذا الفصل ليس تاريخاً لسلطنة الفور كيرا ولكنه إضاءة على الصراعات التي اكتنفت هذه السلطنة منذ قيامها وحتى سقوطها على أيدي الجيش الإنجليزي المصري عام 1916م وأصبحت إحدى مديريات السودان وادي النيل. كان طابع هذه الصراعات هو محاولة عصابة الفور كيرا انشاء مركز قوى للسلطة يمكنها من الهيمنة على سلطة وموارد المجموعات الأخرى في النطاق الجغرافي لهذا المركز أي إخضاع القبائل والكيانات الأخرى لسلطانها ومن ثم استغلال موارد هذه الكيانات في دعم وتركيز هذا المركز السلطاني بوتائر تراكمية. هذه العملية لم تنفرد بها مجموعة الفور كيرا وحدها في بناء مركز سلطتها بل هي نمط متكرر في معظم الممالك السودانية التي نشأت في حزام السافانا الأفريقي كممالك سنار وتقلي ووداي وكانم وبرنو وغانا وسونقهاي وغيرها من الممالك. يظهر هذا جلياً بالنسبة لسلطنة الفور التي بدأت حول منطقة طره في أعالي هضاب جبل مرة وفي مراحلها الأولى بدأت بالخروج من هذه الرقعة الجغرافية الضيقة الي فضاءات جديدة فاتجهت بالتوسع لضم كيانات جديدة وكان ذلك في عهد أحد سلاطينها المؤسسين وهو سليمان سلونقا (1445 - 1476م) الذي تكونت لديه عقيدة قتالية عن طريق ايمانه بتعاليم الإسلام ونشره والذي أورد عنه محمد بن عمر السنوسي بأنه أخضع بعض ملوك السود البعيدين عن جبل مرة وكان جملة الذين أخضعهم سبعة وعشرين ملكاً سبعة مجوس من السود والباقيين مسلمين من شبه السود (وهؤلاء هم من كانوا على رأس كيانات قبلية مثل

الكاره والدنقو والبنقا وهم من غير المسلمين في ذلك الوقت اما كيانات المسلمين شبه السود فقد شملت قبائل البرقو والتنجر والميما والمراريت والقمر والمساليت). بالهيمنة على هذه الكيانات القبلية والاستيلاء عليها بدأت موارد سلاطين الفور تتسع وتتراكم وبذلك يزداد مركز السلطة الذي أشادوه في سفوح جبل مرة فيتمدد شمالاً في المراحل الأولى بضم المزيد من الكيانات القبلية والأراضي ثم تزداد سطوتهم فيتوسعون شرقاً وجنوباً في عهد السلطان أحمد بكر (1726 - 1747م) وأبنائه من بعد. كانت هذه الكيانات القبلية التي استولى عليها سلاطين الفور الواحدة تلو الأخرى متفاوتة في تطور وقوة هياكلها التنظيمية فبينما لا يتجاوز بعضها التنظيم القبلي والعشائري البسيط كما كان الحال عليه عند بعض القبائل البدائية نجد كيانات أخرى قامت بإنشاء مركز السلطة وتنظيمها قبل سلطة الفور كيرا كسلطنتي القمر والزغاوة في الشمال الغربي من سهول جبل مرة مما كلف سلاطين الفور جهداً حربياً كبيراً في إخضاعها كما ورد في كتب التاريخ والأدب الشفاهي المتداول حتى اليوم.

ربط قيام وتوسع مركز هيمنة سلطنة الفور كيرا بقضية الموارد لا يحتاج الي كثير عناء في البراهين والأدلة بل يكفي أن نذكر أن دخل السلطان الذي كان ينفق منه على بيته وخصائه وجنوده يتكون من جباية العشور والفقرة من الحضر والزكاة من البادية وعشور البضائع من التجار ونصيبه من قانون دالي الذي فرض على الجميع والضرائب على التجار والحدادين والهدايا التي كانت تأتي من الحكام وأصحاب الحواكير والتجار والهدايا النفيسة من بعض أفراد الرعية الموسرين والتي كانت تعرف بهدية (السلام) ، وهي غالباً من الرقيق والإبل والخيل والذهب والفضة والعسل⁽¹⁾.

على أن صراع سلاطين الفور من أجل السلطة والموارد لم يقف عند حدود السلطنة الجغرافية بل في مراحل لاحقة تخطى صراع سلطنة الفور من أجل الهيمنة والموارد الي السلطنات المجاورة مثل سلطنات التاما والسلا والوادي غرباً ثم المسبغات وتقلي وسنار شرقاً وقد جاء وصف هذه الصراعات والحروب على متن هذا الفصل.

(1) نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان ص 474

إذا كانت سلطنة الفور تعمل جاهدة من أجل تمدد نفوذها من أجل السلطة والموارد فإن هناك كيانات سياسية أخرى تطمح أيضاً بما في يد سلاطين الفور من جاه وموارد وهنا يعرض الفصل الي الصراعات بين سلطنة الفور والسلطات التركية المصرية بالخرطوم وغزوات الزبير باشا لها من الجنوب حتى تم إلحاقها بمللكات الخديوي عام 1874م بعد معركة منواشي الشهيرة التي قضى فيها سلطان الفور الشاب ابراهيم قرض نحبه. في هذا المجال ايضاً تعرض الفصل الي نضالات أمراء الفور لاسترجاع مجد سلطنتهم حتى تم ذلك على يد السلطان علي دينار زكريا بعد زوال دولة المهديّة. يخلص هذا الفصل الي أنواع الصراعات السياسية السلمية واشكالها المتعددة بعد أن أصبحت دارفور احدى مديريات جمهورية السودان ولكنها أرادت أن تحتفظ بهويتها وخصوصيتها ضمن الكيانات المؤسسة للدولة الوطنية الحديثة وتطمح ايضاً الي تحقيق العدالة والمشاركة في السلطة والثروة على قدم المساواة مع مكونات الدولة السودانية الأخرى.

جاء الفصل الثاني من هذه الدراسة تحت عنوان مؤسسة الأرض وأثرها علي الصراع بدارفور. ستظل الأرض ومواردها عظمة الصراع الكبرى بدارفور التي تقتتل حولها الجماعات الأنسانية في هذا الإقليم وذلك لان عليها وعلى مواردها تتوقف حياة الإنسان والحيوان. والارض بدارفور لها خصوصية تاريخية وعرفية عقدت من طرق ووسائل استغلالها حتى اضحت أحد أهم القضايا التي تثير أهتمام وخلاف مواطن دارفور على المستويين الفردي والجماعي. يناقش هذا الفصل ويحلل هذه الخصوصية التاريخية والعرفية في علاقات الأرض بدارفور ليشخص أسباب الصراع حولها الذي أحتدم خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي.

جاءت خصوصية الأرض التاريخية بدارفور من أن رقعة سلطنة دار فور الجغرافية كلها كانت اقطاعاً وملكا للسلاطين الذين اسسوا هذه السلطنة وظلوا يتداولون الحكم المطلق فيها لاكثر من ثلاث قرون. كانت سياسة سلاطين الفور في اقطاع الأرض لبعض الأفراد والمجموعات الذين كانوا يشكلون دعائم قوية في بناء السلطة واستمرارها ورفدها بالقوة والمنعة حتى تكون قادرة علي تماسكها الداخلي أولاً والدفاع عن نفسها من أي غازي من الخارج وقد تمحورت هذه الأقطاعات حول اربعة فئات برزت بشكل واضح من

خلال هذه الدراسة. أول هذه المجموعات التي حظيت باقطاع أراضي واسعة ومتعددة هي مجموعات حاشية قصور السلاطين وهذه مجموعة واسعة ومتعددة كبيرة العدد ولكن أهم فئاتها براوقراطية القصر ثم اقرباء السلاطين من ناحيتي الأب والأم وهم من اشتهرت تسميتهم بالأبونقا والباسنقا. أما المجموعة الثانية فهم علماء الدين الذين ظلوا يهاجرون الي دارفور من شتي المراكز الإسلامية بتشجيع من سلاطين الفور. كان لهؤلاء العلماء دور كبير في اعطاء جوانب هامة من شرعية الحكم في السلطنة وكانت هذه الأقطاعات بمثابة تشجيع لهم بالبقاء والسكن بدارفور ومكافأة لهم علي خدمتهم التي يؤدونها للسلاطين جاءت الدراسة بهذا الفصل لنماذج منهم. أما المجموعة الثالثة التي حظيت باقطاع الأرض بين سلاطين الفور فهم النخب السياسية صاحبة النفوذ الكبير مثل الوزراء وقادة الجيوش وحكام المقاطعات والمراكز. هؤلاء كانوا يشكلون عصب الحياة السياسية ولنفوذهم هذا فقد نالت هذه المجموعة أيضاً أراضي واسعة وكثيرة على طول السلطنة وعرضها. وتأتي أخيراً مجموعة اقطاع الديار القبلية وهذه بالرغم من انها كانت محدودة على قبائل بعينها في دارفور إلا أن أراضيها كانت واسعة وممتدة وتفوق من حيث الحجم والمساحة إقطاعات الفئات الأخرى وهنا تجدر الإشارة الى أن بعض هذه الديار القبلية كان اقطاعاً أو هبة من السلطان والبعض الآخر خضع للتراضي وتبادل المقابل من المجموعة القبلية.

هذه الأنواع المختلفة من إقطاع الأرض خضعت لتطورات مختلفة في مجال التنظيم والإدارة وحقوق الملكية والميراث والأعراف والتقاليد المتعلقة بها. الدراسة في هذا الفصل تناقش هذه التطورات المختلفة وما آلت اليه في تعقيدات الظروف الحالية بدارفور والصراعات التي هي أساساً تعود في جذورها لمؤسسة الأرض وفي هذا المجال كان لافتاً جداً مما جاءت بها السياسات البريطانية في السودان بعد أن آلت اليها دارفور في عام 1916م. أحدي تلك السياسات هي أولا تحرير الرقيق الذين كانوا يشكلون العمالة لاصحاب الأقطاع دون مقابل إلا ما يقوم أودهم ويبقيهم علي قيد الحياة ومن ثم تراجعت قيمة الأرض وتلاشى الإقطاع تدريجياً حتى ذهب جلّه ادراج الرياح وهذه كانت من أكبر الثورات في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بدارفور ومع ذلك بقيت حواكير وديار القبائل شبه مشاعة

وقد اعترفت بها جزئياً الإدارة البريطانية بدارفور برسمها خرائط تفصيلية في كل المراكز واقامت على حدودها تلك الإدارات القبلية. كما ان بعض الحيازات الفردية لأحفاد رجال الدين والنخب السياسية الذين استطاعوا ابراز الوثائق التي تثبت اقطاع السلاطين لهم فقد تم الاعتراف بها في تلك المناطق والغيت في مناطق أخرى. هذا الوضع العرفي حول الأرض الذى أطرته السلطات البريطانية حتى عام 1956م واطهر بعض التماسك والاستقرار قد تعرض الي خلخلة وهزات عنيفة بعد نيل السودان لا استقلاله ومجىء الحكم الوطني. جاء ذلك من خلال سياسات الأنظمة الوطنية التي رأت عدم الاعتراف بالحقوق التاريخية والعرفية وادخل سياسات راديكالية أثارت بعض الغبن لدى بعض القبائل والكيانات الاجتماعية المختلفة دون أن تكون هناك رؤية واضحة في هذه السياسات وقد تعرض هذا الفصل بشيء من التفصيل في تحليل هذا الأمر.

أما الفصل الثالث فقد جاء تحت عنوان تدهور الموارد الطبيعية وأثره على الصراع القبلي بدارفور. جاء هذا التدهور في موارد اقليم دارفور نتيجة مباشرة لظاهرة جفاف الساحل الأفريقي الذي بدأ يتذبذب وتناقص الأمطار في منتصف الستينات من القرن الماضي ولكن أثاره المدمرة باتت ظاهرة للعيان بشمال دارفور في الأعوام 1972 - 1986م في ظاهرتي الجفاف والتصحر. في. هذه السنوات انهار النظام البيئي والايكولوجي لمناطق واسعة بوسط وشمال دارفور فانهارت ايضاً سبل كسب العيش للمجتمعات الريفية والقبلية في مجالي الزراعة والرعي وعضت مجاعة عام 1986م بأنيابها القوية انسان وحيوان هذه المنطقة وتركت أعداد كثيرة من الأرواح تحت رحمة المانحين. كان طبيعياً بانهيار مقومات الحياة بهذه المناطق من دارفور أن تصبحها هجرات واسعة شملت مجتمعات بأكملها الي جميع أنحاء السودان بل وخارجه ولكن كثافة هذه الهجرات توجهت الي غرب وجنوب دارفور حيث مازالت الموارد الطبيعية بها شئ من الوفرة قابلة لاستيعاب أنشطة جديدة ولكن جاءت هذه الأعداد المهاجرة بمشاكل جديدة كان أبرزها إمتداد المنافسة على هذه الموارد بين القادمين الجدد من شمال دارفور وأصحاب الديار القبلية بغرب وجنوب دارفور.

من أكثر المجتمعات القبلية التي تأثرت بظاهرتي الجفاف والتصحر قبائل الزغاوة والرزىقات الشمالية (المحاميد والمهارية والنوابية) وقبيلة البرتي بشمال شرق دارفور. هذه

القبائل الثلاثة تم التعرض لما لحق بها كنماذج بشئ من التفصيل في الفصل كما تم التعرض للمنافسة والاحتكاك الذي أحدثته هذه المجموعات المهاجرة في كل من جنوب وغرب دارفور وأثر كل ذلك على تدهور الموارد بهذه المناطق وازدياد المنافسة عليها حتى تفجرت هذه المنافسة في صراعات قبلية اجتاحت كل القبائل تقريباً خلال الثلاثة عقود 1980-2000م وإن قبيلة الزغاوة نزعت الي الزراعة التجارية خاصة في مناطق القبائل المستقرة في مناطق البرقد والفور والقبائل المستقرة الأخرى شمال مقدومية نيالا وأصبحت مؤثرة في الحياة الاقتصادية والسياسية مما أثار أهل تلك الديار الا أنها نقلت هذا النشاط الزراعي والتجاري الي مناطق البقارة جنوباً خاصة ديار الرزيقات والهبانية وبني هلبة والتعايشة في المناطق التي كانت هذه القبائل تستغلها في رعي ماشيتها في رحلتها شمالاً وجنوباً.

أحدث ذلك ارتباكاً في هذا النشاط الحيوي وبدأت أسباب التوتر القبلي والصراع تطل برأسها. أما رعاة الإبل من الرزيقات الشمالية فقد ارتادوا مراعي جبل مرة بغرب دارفور وبعض مناطق البقارة بأعداد كبيرة وبعادات وتقاليد جديدة في استغلال موارد الأراضي وشكلوا بذلك عنصراً هاماً من عناصر التنافس على المراعي والمزارع والمياه والغابات كما أنهم كانوا يتجاوزون تنظيم الإدارات المحلية خاصة وأن هذه الإدارات كانت إما ألغيت وفق قرار رئيس الجمهورية 1970م أو أنها ضعيفة لا حول لها ولا قوة في مواجهة هذه الأعداد الكبيرة التي لا تلوي على شئ آخر غير رعي وسقاية ماشيتها. بهذه الهجرات العشوائية التي لم يسبقها تخطيط أو تنظيم أصبحت قوة الرجال والسلاح هي الحكم في تدافع هذه المجموعات السكانية المختلفة وأمثلة ذلك كثيرة كالصراع بين الفور والعرب 1986 م والصراع بين الرزيقات الشمالية وقبيلة بني هلبة الرعوية 1987م والصراع بين المساليت والعرب 1996م. خلاصة هذا الفصل هي أن التحولات الجغرافية الاكولوجية العميقة التي نتجت عن ظاهرة جفاف الساحل الافريقي خلال العقدين 1965 - 1986م أدت الي تحركات بشرية هائلة بدارفور دون أن يصحب ذلك تخطيط أو تنظيم فزادت حدة التنافس على الأرض ومواردها فانزلقت المجتمعات القبلية الي الصراع والاقتتال وكانت ظاهرة النهب المسلح وعصاباته نتيجة حتمية مصاحبة لذلك الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي بالاقليم.

أما الفصل الرابع فقد جاء بعنوان مؤسسة العرف والصراع القبلي بدارفور.

كان العرف وما يزال يشكل المرجعية الأساسية في إدارة قضايا مواطني دارفور على مستوى الأفراد والجماعات وهو بذلك من المؤسسات الراسخة التي تكتسب شرعيتها من رضاء الناس والركون إليها خاصة في المجتمعات الريفية التي تشكل الغالبية العظمى من سكان الإقليم. وللعرف الأهلي بدارفور قصة مدهشة، فهو قد نشأ مع المراحل الأولى من تكوين سلطنة الفور كيرا للسلطة بالاقليم. في هذا المجال تواترت الروايات المكتوبة والشفاهية بأن المؤسس الأول لسلطنة الفور كيرا دالي أو دليل بحر قد قام بجمع كل الأعراف الأهلية للقبائل في تلك الفترة وقام بتدوينها في كتاب واحد سمي "بكتاب دالي" سارت عليه مجتمعات دارفور تحتكم إليه كمرجعية قانونية في إدارة قضاياهم في شئون الحياة المختلفة. وبالرغم أن هذا الكتاب لم يتم العثور عليه رغم البحث عنه في العصور المتأخرة إلا أنه ظل يتوارث من خلال الأجيال ويتم الاحتكام إليه والتمسك بما جاء به وقد ورد في بعض المراجع التاريخية أن السلطنة بعد أن أصبح الإسلام دين سلاطين الفور وأن الاحتكام الي الشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية ادخل في محاكمها إلا أنه بقي هناك خيار للمتخاصمين بالتقاضي وفق الأعراف الأهلية لكتاب دالي.

لحفاظ على هذه الأعراف في تطور سلطنة الفور لاحقاً تم انشاء وظيفة إدارية ضمن قصر السلطان للحفاظ على الأعراف كمؤسسة سلطانية. يجيء غالباً من يتولى أمرها من عصابة الفور من فرع (البلدانقا) ولضمان استمرارية هذه المؤسسة جعل أمر توليها وراثياً وكانت مسؤولية من يقوم عليها حفظ هذا التراث كمرجعية والافتاء فيه ويعتبر شاغل هذه الوظيفة من القيادات الهامة ضمن حاشية وبروقراطية قصر السلطان.

يتعرض الفصل الرابع الي نفوذ مؤسسة العرف هذه والتطورات التي لحقت بها من خلال تطور مجتمع سلطنة الفور والعصور اللاحقة لها. من خلال الدراسة يتضح أن هناك تطورات كثيرة طرأت على مؤسسة العرف بدارفور وذلك من خلال تدافع مكونات هذا المجتمع القبلية والاثنية ولكن هذه التطورات خضعت الي مؤاممة مستمرة للبيئات الثقافية والأحداث المحلية لهذه المجتمعات.. هذا الأمر أدى بدوره الي تنوع هذه الأعراف من منطقة الي أخرى ومن مجتمع قبلي الي آخر إلا أن الأمر الذي حافظ على الاستمرارية

والبقاء هو الفعالية والنجاز لهذه الاعراف في جميع مجتمعات دارفور حتى اليوم. جانب آخر حرصت عليه الدراسة في هذا الفصل وهو إبراز مرونة هذه الأعراف وتطورها لخدمة هذه المجتمعات وقد ظهر هذا جلياً في بعض مناطق البقارة بجنوب دارفور خاصة لدى قبيلة بني هلبة وبعض قبائل غرب دارفور كذلك التطورات الحديثة للعرف بمنطقة دار مساليت لدى قبائل السنار والمراسة والقمر وحتى بعض فروع قبيلة المساليت كالفكونج والمسترنق التي أشارت اليهما الدراسة. على أن المرونة وتطور العرف بدارفور الذي تمت الإشارة إليه جاء واضح أيضاً في المؤسسة الرئيسية المنوط بها إدارة العرف القبلي وهي مؤسسة (الدملجية) والتي تكاد تكون ذات فعالية في معظم مجتمعات دارفور القبلية. وظيفة الدملجية هذه تجيء أهميتها من حيث مسئوليتها المباشرة في إدارة الأرض القبلية وكل مايتعلق بحق منحها واستغلالها والقضايا المتعلقة بها بين الأفراد والجماعات وتحصيل العوائد العرفية وتوزيعها وفق التقاليد العرفية المرعية بجانب قضايا الأرض الأخرى كالرعي والصيد ومياه شرب الإنسان والحيوان والاحتطاب مما يعطي هذه الوظيفة الأهلية أهمية خاصة في المجتمع الريفي القبلي. كما أن هذه الدملجية أيضاً تقع تحت مسئوليتها الأهلية معالجة ما يعرف بقضايا (الدم) من القتل العمد أو الخطأ والأذى الجسيم أو البسيط والتعدي باللسان أي معظم القضايا التي تقع بين الأفراد والمجموعات. وبالرغم من أن هذا العرف ومؤسساته الراسخة في مجتمع دارفور إلا أنه أصبح عاجزاً عن ردع الصراعات القبلية المتعلقة بقضايا (الدم) في العقود الأخيرة وأصبح أسلوب العقاب الجماعي الذي درج عليه باباً واسعاً للهروب من الروادع القانونية التي تطبقها المحاكم الجنائية بأنواعها المختلفة وهذا مأزق ومفترق طرق جديد يواجهه مجتمع دارفور الاهلي اليوم.

في الفصل الخامس تتعرض الدراسة الى احدى أهم المؤسسات بمجتمع دارفور وهي مؤسسة الحكم الأهلي. تجيء أهمية هذه المؤسسة من عدة جوانب منها الإشراف على أداء بقية المؤسسات الأهلية الأخرى المتعلقة بالأرض وبالعرف والنظام العام المحلي عموماً وذلك بالرغم من أن تلك المؤسسات تؤدي عملها في شبه استقلال إلا أن الحاكم الأهلي الإداري يظل هو المرجعية في كل ذلك بحكم أنه المسئول الأول لدى السلطات العليا سواء كان الامر في عهود سلاطين الفور المختلفين أو في العهود اللاحقة حتى يومنا هذا وهو

بذلك يمثل السلطة الدهرية القائمة. أما الجانب الآخر من أهمية مؤسسة الحكم الأهلي يتمثل في القدرة على المضاء والنجاز في المجتمع المحلي بحكم الشرعية والاعتراف من هذا المجتمع بالقائمين على هذه المؤسسة بحكم انتمائهم لهذا المجتمع هذا بجانب التمثيل والمعرفة للصيقة بهم باعتبارهم أشخاص من بينهم يتولون أمرهم عن قناعة ورضاء ويمكن مراقبة سلوكهم الرسمي والشخصي عن طريق آليات المجتمع المحلي الذي تلعب فيه العلاقة الشخصية دوراً كبيراً ومهماً خاصة والأمر مرتبط بالعلائق الأسرية والعشائرية والقبلية. هذه العلاقة المباشرة وشبه الشخصية هي التي تكسب الشرعية والرضاء لهذه المؤسسة وهذه الشرعية من المجتمع المحلي هي بدورها التي تعطي الفعالية والقدرة على الأداء. أمر آخر يؤكد أهمية هذه المؤسسة هو الارتباط التاريخي والوجداني لإنسان دارفور بها خاصة وهي تمثل له هوية الانتماء المحلي والقبلي وهو الأمر الذي أشرت إليه بالاهتمام منقطع النظير والذي أظهره مواطنو دارفور عام 1988م في عملية إعادة الثقة في هذه المؤسسة بمديرية شمال دارفور بعد أن تم حلها والغاؤها عام 1970م.

هذا الفصل من الدراسة يبحث في نشأة هذه المؤسسة منذ مراحلها الأولى في سلطنة الفور وكيف أنها تطورت من خلال تطور مؤسسات الحكم والسلطة وكذلك العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على هذا التطور من جراء الاحتكاك بالممالك التي عاصرت سلطنة الفور مثل كانم والبرنو والوادي حول حوض بحيرة شاد وسلطنات قلقي والفونج حول حوض نهر النيل وفي هذا الجانب هناك قدر من تأصيل هذه المؤسسة الأهلية وارتباطها بالجذور العميقة كاحدى اللبنة الأساسية التي قام عليها مجتمع دارفور تاريخياً مما يفسر جانباً من ارتباط مواطني دارفور المتين بها.

جانب آخر على قدر كبير من الأهمية ركزت عليه الدراسة في هذا الفصل وهو التطور الذي لحق بمؤسسة الحكم الأهلي جراء السياسات التي انتهجتها السلطات البريطانية بعد احتلال دارفور والقضاء على السلطان علي دينار. هذه السياسات لم تقض على مؤسسات الحكم التقليدية والعرفية التي كانت عليها سلطنة الفور كما قضت على السلطان رمز تلك السلطة بل اعتمدتها في مجملها ولكن أدخلت عليها بعض التعديلات لتواكب روح ذلك العصر وتخدم أغراض السياسات الجديدة للسلطة البريطانية في السودان في ظروف

كانت تعيش فيه تلك الإدارة شعار الحكم غير المباشر الذي كانت تروج له الإمبراطورية البريطانية. من رحم تراث مؤسسة الحكم الأهلي وشعارات الحكم غير المباشر الذي كانت تروج له الإمبراطورية جاء ما عرف بالإدارة الأهلية بدارفور. خلال نصف قرن من الممارسة والتجريب استطاعت الإدارة البريطانية من تحقيق الاستقرار الأمني والقبلي عن طريق هذه الإدارة التي دعمت صلاحيتها الإدارية شبه المطلقة في الشؤون القبلية والمحلية بصلاحيات قضائية تعمل بالعرف عن طريق المحاكم الأهلية. هذا التنظيم الإداري والقضائي الأهلي ظل فعالاً رغم بعض السلبيات هنا وهناك في التطبيق شأن كل تجربة إنسانية حتى مجئ الأنظمة السياسية الوطنية بعد عام 1956م، حيث تعرضت الدراسة للعلاقة بين المركز وأقليم دارفور.

شملت الدراسة بشئ من التفصيل لسياسات الأنظمة الوطنية بالخرطوم تجاه الإدارة الأهلية بدارفور وخلصت هذه الدراسة الي أن بعض سياسات هذه الأنظمة الوطنية ولاعتبارات سياسية وحزبية أدت الي خلخلة الإدارة الأهلية وضعفها فبينما نظام مايو العسكري 1969-1985م قرر التخلص منها نهائياً وقام بإلغاءها عام 1970 جاء أيضاً نظام الإنقاذ العسكري منذ 1989م - وحتى كتابة هذه الدراسة 2011 بإعادة هيكلتها وفق رؤاه السياسية والحزبية. هذه السياسات أصابت مؤسسة الحكم الأهلي بدارفور في مقتل حيث أنها أخرجت من حيث أنها مؤسسة أهلية تواطأت المجتمعات القبلية والأهلية على أعرافها وتقاليدها في الاختبار والممارسة الي وظيفة سياسية تدرج في كشف برقراطية الحزب وحكومته الولائية وتحول قاداتها الي نشطاء حزبيين مما أفقدها الشرعية الاجتماعية التي تمت الإشارة اليها وهكذا فقدت الفعالية والنجاز.

يخلص هذا الفصل الي نتيجة منطقية يمكن لها أن تفسر بعض جوانب الاضطراب والصراعات التي عاشها وظل يعيشها اقليم دارفور وهي أن مؤسسة الحكم الأهلي بعد الغائها عام 1970م تمت أعادتها عام 1988م ثم تسييسها بعد عام 1989م وفقدانها لمشروعيتها الاجتماعية مما أثر سلباً على قدرة وتماسك المؤسسات التقليدية الأخرى

الفصل الأول

سلطنة الفور 1650-1916م

خلفية الصراع على السلطة والموارد الطبيعية

الفصل الأول

سلطنة الفور 1650-1916م

خلفية الصراع على السلطة والموارد الطبيعية

1:1 : مقدمة:

هذا الفصل كمقدمة لدراسة انهيار مؤسسات الحكم والصراع بدارفور ليس تاريخاً لسلطنة كيرا التي نشأت بإقليم دارفور واستطاعت الاستمرار في حكمه لأكثر من ثلاثة قرون بل هو إلمامة مجملة لأحداث الصراع من أجل السلطة والموارد التي رافقت قيام هذه السلطنة منذ مراحل تأسيسها الأولى في القرن السابع عشر وحتى زوالها في العقد الثاني

من القرن العشرين سنة 1916م. في هذا الأمر أهمية خاصة كخلفية يمكن على ضوءها تفسير ما يدور الآن من عنف الصراعات القبلية والأهلية التي تدور بدارفور خلال العقود المنصرمة وما زالت حتى كتابة هذه الدراسة عام 2010م خاصة وأن التاريخ في بعض جوانبه هو أنثربولوجيا الماضي التي تلقى بظلالها على أحداث الحاضر⁽¹⁾

يكتنف تاريخ منبت الفور كيرا أو الأسرة المالكة شيء من الغموض وذلك لندرة المصادر الوطنية ومعظم ما جاء عن تاريخ مملكة الفور هذه هو تسجيل للروايات الشفاهية التي جمعها براون (1793-1796م) ومحمد بن عمر التونسي (1803-1811م) وسلاطين (1881-1882م) ونعوم شقير الذي جمع معلوماته من الشيخ الطيب إمام مسجد السلطان إبراهيم وقد مات سنة 1902م وما الفه ماكمايكل وآركل اعتماداً على تلك الروايات وما جمعه مؤخر⁽²⁾.

يذكر التونسي أن حدود الفور من جهة الشرق أقصى الطويشه ومن الغرب آخر دار المساليط يعنى مملكة المساليط وآخر دار قمر وأول دارتامه وهتو الخلاء الكائن بين دار

صليح وبينها ومن الجنوب الخلاء الكائن بينهما وبين دار فريت ومن الشمال المزروب وهو أول بئر يعرض لمن يتوجه لها من الديار المصرية وتتبعها (أي مملكة الفور كيرا) عدة ممالك صغيرة ففي الشمال مملكة الزغاوة وهي مملكة واسعة وبها خلق لا يحصون كثرة ولهم سلطان وحدهم ولكنه بالنسبة لسلطان الفور أشبه بقائد من قواده ومن جهة الشمال مملكة الميدوب والبرتي وهما مملكتان كبيرتان إلا أن أهل الثانية أكثر من أهل الأولى وهم مع كثرتهم أكثر إنقياداً لسلطان الفور من الميدوب. وفي خلال دارفور مملكة البرقد والتنجور في الوسط ومملكة البرقو والميمه من جهة الشرق ومملكة الداو والبيقو

^{1/} أنظر محمد أركون من فيصل التفرقة إلى فيصل العقل . أين هو الفكر الإسلامي المعاصر . ترجمة وتعليق هاشم صالح ص، 11 ، حيث يشير إلى حلول التاريخ البنيوي محل التاريخ الخطي والسردى المستقيم وأنه أصبح معنى بالبنية الاقتصادية والاجتماعية وأصبحت البنية الكلية لفترة زمنية معينة والربط بين أبعادها هو المهم وبذلك أصبحت كتابة التاريخ أفقيه كثيفة وغزيرة بعد أن كانت عمودية ومستقيمة كالخط أو كالخيط المتسلسل.

^{2/} يوسف فضل حسن ، مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي 1450-1821م- 2003م. ص 93.

من الجهة الجنوبية وكذا مملكة فراوجيه ولكل من هذه الممالك حاكم يسمى سلطاناً لكن يوليه عليهم سلطان الفور وكلهم على نسق واحد في الهيئة والملبوس إلا ملك التنجور فإنه يلبس عمامة سوداء. وسألته عن سبب سواد عمامته فأخبرني أن أصل مملكة دارفور لأجداده وتغلب عليها سلطان الفور فلبس العمامة السوداء أشعاراً بحزنه على فقد مملكته. وقد أحاط بجانبها الشرقي والجنوبي كثير من عرب البادية كالمسيرية الحمر والرزيقات والفلاتي وكل قبيلة من هذه لا تحصى كثرة وهم أهل بقر وخيل وأثاث وأكثرهم أهل ثروة لا يألفون الحاضرة بل يتبعون الكلاً أينما كان ويلحق بهم القبيلة المسماة بني حلبة لأنهم أهل بقر أيضاً لكنهم يتوغلون في دارفور ويزرعون. أما أهل الابل فمنهم الفزاره وهم المحاميد والمجانين وبنو عمران وبنو جرار والمسيرية الزرق وغيرهم وعلى كل من هذه القبائل ضريبة يأخذها السلطان من أموالهم كل سنة (1).

هذه هي الخريطة السياسية الديمغرافية التي يرسمها محمد بن عمر التونسي لدارفور مع بداية القرن التاسع عشر عام زيارته لها 1803م، أي بعد إنشاء السلطنة بقرنين من الزمان تقريباً ويكمل هذه الصورة نعوم شقير حيث جاء ذكره للسلطان سليمان الأول 1445-1476م بأنه رأس سلاطين الفور وأنه لما تولى السلطنة لم يكن في جبل مرة مساجد للعبادة فبني المساجد وأقام صلاة الجمعة والجماعة ثم شرع في ضم كلمة المسلمين واستعان بعرب البادية المنتشرين في البلاد فأخضع ملوك شبه السود المحيطة بجبل مره إلى سلطانه وعلمهم دين الاسلام. وأخضع بعض ملوك السود البعيدين عن جبل مره فبقوا على الوثنية. فأصبحت دارفور كلها سلطنة واحدة لمن يتولاها من ذرية السلطان سليمان إلى يوم انقضائها وكان

جملة الذين خضعوا للسلطان سليمان وبقوا إلى عهد خراب السلطنة 27 ملكاً سبعة مجوس من السود والباقون مسلمون من شبه السود. أما سلاطين المجوس فهم كاره ودنقو وفنقرو وبنه وبايه وفرواقي وشالا وكلهم في بلاد فرتيت إلى الجنوب الغربي من دارفور وأما ملوك المسلمين فهم البرقد والتنجر وكبقية والميما والمسبعات في الشرق من جبل مره والمراريت

¹ / التونسي ، محمد بن عمر . تشحيز الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان. ترجمة وتحقيق دكتور خليل محمد عساكر ودكتور مصطفى محمد مسعد. راجعه دكتور محمد مصطفى زيادة. الهيئة المصرية العامة للتأليف والاتباء ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، 1965 ، ص 136.

والفوره وسميار والمساليت والقمر وتامه والجالويين وأب درق وجوجه واسمور في الغرب والشمال الغربي. والبيقو والداجو ورنقا في الجنوب والجنوب الغربي وذلك ما عدا القبائل العربية الذين جمع كلمتهم واستنصر بهم وأهمهم، الهبانية والرزيقات والمسيرية والتعايشة وبنو هلبه والمعالية في الجنوب والحر في الشرق والزيادية في الشمال والماهرية والمحاميد وبنو حسن في الغرب⁽¹⁾.

منذ مراحل التأسيس الأولى هذه وهي مرحلة إخضاع الكيانات القبلية القائمة بدارفور والتي شكلت في النهاية سلطنة الفور وحتى عهد السلطان عبد الرحمن الرشيد 1787-1801م الذي كتب عنه التونسي والمملكة في قمة استقرارها الزاهر لا شك أن هناك صراعات شتى صحبت المراحل المتعددة لإخضاع هذه الكيانات القبلية المختلفة خاصة تلك التي كانت قائمة في الأطراف النائية من الإقليم وهي مراحل شابها العنف والاقتتال وما يصاحب ذلك من قهر حتى دانت هذه الكيانات لأمر السلطنة والسلطان الواحد صاحب الأمر والنهي في كل الأراضي داخل نطاق الإقليم⁽²⁾.

هذه الصراعات التي تم بموجبها إدخال الكيانات القبلية المختلفة التي تمت الإشارة إليها هي التي سيتم سرد نماذج منها في إطار صراع السلطة والموارد التي يسرت إقامة هذه السلطنة وسهلت استمرارها عدة قرون.

في مجال الموارد فقد جاء أن دخل السلطان الذي كان ينفق منه على بيته وأخصائه وجنوده يتكون من العشور والفطرة من الحضر والزكاة من البادية وعشور البضائع من التجار ونصيبه من قانون دالي والضرائب على التجار والحدادين "والنفوس" ومن الهدايا التي كانت تأتيه من الحكام وأصحاب الحواكير والتجار إذ لم يكن يدخل عليه أحد من رعيته من موظفين وأعيان وتجار إلا بهدية نفيسه كانت تعرف "بالسلام" من الرقيق والأبل والخيول والبقر والغنم والتكاكي والطرف والطاقت والذهب والفضة والعسل والسمن والسن والريش⁽³⁾.

¹ / نعوم شقير. جغرافية وتاريخ السودان ، دار الثقافة. بيروت لبنان 1967م. ص 444-445.

² / انظر الفصل الثاني من هذه الرسالة ، وعنوانه "مؤسسة الأرض وإثرها على الصراع القبلي بدارفور".

³ نعوم شقير . مرجع سبق ذكره ، ص 474

كانت هذه الموارد التي شملت عدداً كبيراً من الضرائب والرسوم والعوائد تؤخذ من المجتمع ككل وليس من الأفراد كما يتبادر إلى الذهن وبذلك فهي تشمل الجميع فالمجتمع هو الذي يجمع هذه العوائد الضريبية على مستوى المراكز ويدفع بها إلى مناديب السلطان وهي تختلف أحياناً من مركز لآخر كما تأخذ أسماءاً مختلفة ويطلق عليها جملة "الجباية" وقد أنشأ السلاطين لها جهازاً إدارياً كبيراً وفعالاً على رأسه وظيفة "أبو الجبايين" وهو من أعظم موظفي السلطنة ويدير جهازاً كبيراً من الموظفين التابعين له في كل شرتاوية بالمراكز المختلفة⁽¹⁾ بفعالية هذا الجهاز استطاعت السلطنة أن توفر وتجمع الموارد التي مكنتها من الصرف لكل من المؤسسة العسكرية لشن الحروب وحفظ النظام⁽²⁾ والصرف أيضاً على بروقراطية الدولة الإدارية في المقاطعات المختلفة وفي قصر السلطان والطبقة الحاكمة التي تضخمت حوله خاصة في المراحل الأخيرة في عهد السلطان أحمد الحسين وأبنه إبراهيم فرض من بعده والذي زالت السلطنة في عهده 1874م

1-2 : الحروب في مراحل السلطنة الأولى:

من الروايات المتواترة قديماً وجرى توثيقها بواسطة الرحالة القدماء الذين كتبوا عن سلطنة الفور كيرا أنها نشأت على سفوح جبل مره أولاً في العاصمة طره والتي توجد بها مدافن سلاطين الفور الأوائل وبعض السلاطين اللاحقين. من هذه المنطقة التي تعتبر مهد السلطنة الأولى ، بدأت عصابة الفور كيرا وسلاطينها يمتدون بسلطانهم على مناطق دارفور بالتدريج وفي فترات متلاحقة إلى أن استقرت رقعتها الجغرافية في القرن الثامن عشر تقريباً. من الأسباب التي مكنت لهم من ذلك هي أنهم يقطنون في أكثر المناطق خصوبة وثراءً بالموارد الطبيعية ويسيطرون عليها كما أنهم يشكلون من حيث عدد السكان أكبر المجموعات الإثنية بالإقليم بالإضافة إلى موقع سلسلة جبل مره الحصين الذي ظل

¹ O-Fahey, R.S., *State and Society in Darfur*, Hurst, London, 1980, p.202

² اورد Nachtigal, Gustav في كتابه, *Sahara and Sudan, Vol.4 Wadai and Darfur* 1971 أن السلطان المؤسس دليل بحر هو الذي قسم المملكة إلى أربعة مقاطعات وكذلك وضع قانون دالي المشهور الذي رمى من ورائه إلى تركيز سلطته وتوفير الموارد له ولاعوانه وقد دمج كلا الأمرين في قانون واحد.

يشكل حماية طبيعية لهذه المجموعة وسلاطينها خاصة في الأوقات الصعبة التي تتعرض فيها المملكة إلى الهجوم.

إذا كان السلطان دالي المؤسس الأول يذكر له التاريخ الشفاهي والمسجل لاحقاً إنجاز تقسيم السلطنة إلى مقاطعات إدارية وأنشأ من يقوم عليها وإنجاز وضع قانون دالي العرفي الذي حكمت السلطنة بموجبه في كل المقاطعات فإن تمدد سلطنة الفور كيرا وتوسع رقعتها بضم ديار وأثنيات جديدة إليها كان من إنجازات المؤسس الثاني السلطان سليمان سلونقا 1445 - 1476م وهو الذي ورد أنه "أخضع 27 ملكاً سبعة مجوس من السود والباقون مسلمون من شبه السود"⁽¹⁾ يذكر في التقاليد الشفاهية بأنه السلطان المحارب والمنتصر وفي بعض الروايات أنه قاد 33 حملة وهزم فيها المساليت والاورا والمراريت في الغرب والزغاوة في الشمال والبرقد والبيقو والتنجر في الجنوب والشرق وأن حدود مملكته تمددت شمالاً إلى جبل البديات في الصحراء وشرقاً إلى نهر عطبره⁽²⁾. بجانب توسيع السلطنة يذكر السلطان سليمان بأنه ادخل الدين الاسلامي كعقيدة جديدة وشرع في نشره بين حاشيته والطبقة الحاكمة لرعيته الأمر الذي كان له كبير الاثر في توسيع دائرة السلطنة التي أنشأها والتي أصبحت لها شرعية قتالية ورسالة قوية ودافعة للتبشير والتوسع. بوفاة السلطان سليمان خلفه أبنه السلطان موسى الذي حكم 45 سنة (1637-1682م) وقد تميزت فترة حكمه الطويلة بالسلام والاستقرار رغم بعض الحروب المحدودة مع سلطنة القمر بالشمال التي لم يستطع أخضاعها لسلطته.

ظلت سلطنة القمر إلى الشمال من سلطنة فور كيرا الوليده عائناً قوياً في تقدم واتساع سلطنة الفور خاصة وأن سلطنة القمر كانت تفرض سيطرتها كاملة على الزغاوة والقبائل حول منطقة جبل مون وهي مناطق واسعة ولها تأثير مباشر على طرق التجارة البعيدة وهي إحدى العوامل الهامة والأساسية في قيام وتوسع معظم الممالك السودانية التي نشأت على امتداد حزام السافانا في القرنين السابع والثامن عشر⁽³⁾.

¹ / نعوم شقير، مرجع سبق ذكره ، ص 444.

Spaulding, J.L., & O'fahey, R.S., Kingdoms of the Sudan, Methuen and 2 Co.Ltd., London, 1974, p, 122

توسعت سلطنة الفور كيرا في مراحلها الأولى عن طريق الغزوات و الحروب على الكيانات القبلية الأخرى وهي مرحلة هامة من مراحل تكوين هذه السلطنة الفتية التي استطاعت في نهاية الأمر من بسط سلطتها على كافة أقليم دارفور ولإيضاح أهمية هذه المرحلة التاريخية بجلاء ينبغي استعراض هذه التكوينات القبلية والسياسية التي سبقت إنشاء سلطنة الفور كيرا وأهمها إلى الشمال من سلسلة جبل مره سلطنات كل من القمر والزغاوة كوبي وكبكا وكل من هذه قد تم ضمها بواسطة سلاطين الفور الأوائل وأصبحت جزءاً من تكوين السلطنة فيما بعد.

1-2-1: سلطنة القمر:

ذكر ناخنتال أن مركز سلطنة القمر كان جبل نوكات. من هذا المركز كان القمر يفرضون سيطرتهم القوية على الزغاوة وسكان جبل مون وقبائل أخرى وأن السلطان أحمد بكر قد تمكن من هزيمتهم بعد حروب استمرت لسبعة سنوات حتى سيطر على جبل نوكات وذلك أثر خيانة قامت بها إحدى زوجات سلطان القمر لمصلحة جيوش ابن سلطان الفور محمد دورا قائد جيوش سلطنة الفور في هذه المعارك وكان لهزيمة القمر أهمية كبيرة لسلطنة الفور إذ مكنها ذلك من السيطرة على كل المناطق الشمالية الغربية من الأقليم⁽¹⁾.

أهمية هذه المعلومات هي التأكيد على أهمية قبيلة القمر والتي قد سبقت سلطنة الفور كيرا في تكوين مراكز قوية للسلطة السياسية متعددة الأغراض والأثنيات. أما عن تاريخ إنشاء سلطنة القمر فيرجع إلى السلطان حمد واقف بمنطقة جبل نوكات التي استقر بها وأقام سلطانه عليها في فترة متزامنة مع قيام سلطنة الوداي بواسطة عبد الكريم جد الإسلام الذي طلب منه الانضمام إليه لمحاربة سلاطين الفور⁽²⁾.

¹ Nachitigal, Gustav., Op.cit., pp.280-281

² يرجع تاريخ إنشاء سلطنة الوداي إلى عام 1633م حين انشأ عبد الكريم مركزاً دينياً وجامعاً له واختط مدينة وارا غنيه الموارد ثم تحول من هذا المركز إلى مدينة ابشي في زمن لاحق.

في الأدب الشفاهي لدي قبيلة القمر أن سلسلة سلاطين القمر تبدأ لحظة كتابة هذه الدراسة بالسلطان عثمان بن السلطان هاشم أبين السلطان عثمان أبين السلطان آدم صابون أبين السلطان أحمد نهيز بن السلطان حمد واقف وهو الذي حضر إلى منطقة جبل نوكت إلى الغرب من كليس الحالية وقام بتأسيس سلطنة القمر ولكن صلة القمر بالسلطة تمتد إلى منطقة نهر النيل في شمال السودان إذ أنهم ينتسبون إلى إحدى بطون قبيلة الجعليين العباسية ويذكرون من سلاطينهم بهذه المنطقة السلطان يحيى أبو عشره بن السلطان سليمان أبين حسب الله بن السلطان صالح بن دياب⁽¹⁾.

وبرى بعضهم أن جد القمر الذي خرج من ديار الجعليين وأتجه غرباً هو قمر أبين حسب الله⁽²⁾. في فترة السلطان حمد واقف استقرت السلطنة في منطقة ددمه شمال أم عشر ولكن في عهد السلطان أحمد نهيز تم الاتفاق بين سلطنتي الفور والقمر وهذه هي المرحلة التي جعلت من سلطنة القمر تابعة لسلطنة الفور كيرا وأصبحت جزءاً من دارفور وذلك بخروجها نهائياً من هيمنة سلطنة الوداي بتشاد وبهذا تم إخضاعها تماماً لسلطنة الفور. في مرحلة لاحقة ولتتمتين العلاقة بين سلطنتي الفور والقمر تم التزاوج بين الأسر الحاكمة في الطرفين فتزوج السلطان هاشم أبنة السلطان أحمد الحسين الميرم عرفه كما تزوج السلطان حسين الميرم أم عزيز ابنة السلطان هاشم القمر اوي⁽³⁾.

بالرغم من اختلاف النشأة والمكون الإثني إلا أن هناك تشابه بين مملكتي الفور كيرا والقمر ويظهر هذا جلياً في عدم استقرار مركز السلطة في عاصمة وأحدة وقد تمت ملاحظة هذه الظاهرة في سلطنة الفور خاصة في مراحلها الأولى حتى استقرت أخيراً في رهد تندلتي بالفاشر أما سلطنة القمر فقد بدأت في منطقة جبل نوكت ثم انتقلت إلى حصائص في عهد السلطان نهيز وقد كانت بلدة عامرة ثم انتقلت الرئاسة مرة أخرى إلى أم عشر إلى

¹مقابلة مع : آدم عمر أبين السلطان أبكر أبين السلطان هاشم. مدينة كليس، 19/6/1999م.

² وثيقة الميرم بتول بنت السلطان إدريس شقيقة السلطان هاشم والد السلطان عثمان هاشم القمر اوي وأرمله الشيخ محمد إبراهيم السنوسي شقيق الشيخ أبو القاسم شيخ الطريقة التجانية بالجينية. مدينة الجينية 25/6/1999م.

³ مقابلة مع: الشيخ هاشم أبين الطاهر أبين السلطان أبكر. من مواليد 1915م أي قبل وفاة السلطان على دينار بسنة واحدة. 20/6/1999م كليس.

الشرق من قرية حليلات الحالية في عهد السلطان آدم صابون وكانت أم عشر بلدة تجارية بها عدد كبير من قبيلة الكرويات والجلابة وأخيراً انتقلت العاصمة إلى مدينة كليس الحالية في عهد السلطان إدريس. أما الجانب الآخر من التشابه هو تخصيص مكان محدد لدفن السلاطين فإذا كان سلاطين الفور قد دفن جلهم في طره بأعلى جبل مره فإن سلاطين القمر فقد دفنوا كلهم عدا القليل في حصائن ويذكر أن السلطان أبكر الذي توفي عام 1935م بكنيس حمل على جمل من دار مقطع وذهب به إلى مقبرة حصائن ودفن بها وكذلك السلطان أبكر الذي توفي في أم عشر (1).

أما التشابه الثالث فهو في وظائف الإدارة حيث أن كليهما قد أخذ بالتقسيمات الإدارية وبنظام المقادير والملوك والدمالج (2).

في ختام هذه الإمامة المختصرة عن سلطنة القمر يجي ذكر المجموعة القبلية التي هاجرت إلى جنوب دارفور وتأسست لها إدارة هناك مع قبيلة بني هلبة. هؤلاء جاءوا إلى منطقة القمر الحالية بكل من كتيلة وأنتيكينا بجنوب دارفور في عهد السلطان محمد الحسين الذي زوج أبنته للسلطان هاشم ونصبه قائداً وأوكل إليه مسئوليات كبيرة فمنح السلطان أبنته أرض القمر الحالية بجنوب دارفور كقطاع للعيش من إنتاجها مع زوجها السلطان هاشم الذي زار هذه المنطقة ومكث بها فترة قصيرة وقد ولد فيها أبنه السلطان أبكر هاشم ثم ترك عليها أخيه أحمد الضو خليفة على هذه الأرض. هذه الأرض كانت تتبع لرئاسة السلطنة بدار قمر إلا أنها انفصلت في عهد الإدارة البريطانية وتبعت لمركز جنوب دارفور في إطار التنظيم الجديد للإدارة في هذا العهد وأصبحت الآن داراً ثابتة لقبيلة القمر بجنوب دارفور (3).

¹ آدم عمر أبين السلطان أبكر ، مرجع سبق ذكره.

³ قسمت سلطنة القمر إلى ثلاثة عشر حاكورة على رأس كل منها ملك يتبع رأساً للسلطان ويلقي الملك الخفاء والدمالج على الأرض ولم يتغير هذا النظام إلا مؤخراً حيث تم إدخال شيوخ الإدارة وظل الدمالج هو المسؤول عن الحاكورة.

³ / الشيخ هاشم الطاهر أبين السلطان أبكر، مرجع سبق ذكره..

1-2-2 : سلطنة الزغاوة كوبي:

لعبت سلطنة الزغاوة كوبي بعد أن تم ضمها وإخضاعها ، دوراً حيوياً في سلطنة الفور خاصة في زمن السلطان محمد تيراب الذي تنحدر والدته من قبيلة الزغاوة وذلك بأن تقلد عدد كبير منهم وظائف أساسية في بلاط قصر السلطان وفي قيادة الجيش في بعض الأحيان كما سنرى. الأمر الأكثر حيوية وأهمية أن سلطنة الفور وفي مراحل توسعها الأولى مكن لها ضم كل من سلطنتي القمر والزغاوة فتح أفاق جديدة بالسيطرة وتأمين طرق تجارة المسافات البعيدة التي قامت على بعض مواردها السلطنة خاصة مع مصر عن طريق درب الأربعين الذي يتوسط ديار الزغاوة ويمر بأهم مدينة تجارية وهي كوبي⁽¹⁾.

تعتبر سلطنة الزغاوة كوبي في المناطق الشمالية الغربية من سلطنة الفور امتداداً لبقايا ممالك الزغاوة التي نشأت في زمن سابق حول حوض بحيرة تشاد التي هاجروا إليها من الصحراء الشمالية وقد ذكر المؤرخ العربي اليعقوبي "أن السود الذين توجهوا غرباً كونوا عدداً من الممالك وأول أولئك كان من الزغاوة الذين استقروا في مكان يطلق عليه الكانم"⁽²⁾. وهذه ممالك قديمة قامت في القرنين الثاني والثالث عشر الميلاديين ثم تعاقب إنشاء وسقوط الممالك بهذه المنطقة من وسط أفريقيا حتى سلطنة البرقو الوادي في القرن السابع عشر معاصرة لسلطنة الفور.

أما سلطنة الزغاوة كوبي فقد تم تأسيسها بواسطة السلطان طه كوري ويذكر في الأدب الشفاهي لفرع الزغاوة كوبي كل من تسلسل السلاطين الذين تولوا أمر السلطنة بعد طه كوري لتشمل السلاطين هاروت ثم أبنة حقار ثم اتييم كوريا والسلطان ناي جفته فالسلطان عاريا وأعقبه السلطان عبد الفقرا فالسلطان عبد الرحمن فرتي ثم السلطان راكب

¹ / يمتد الطريق التجاري، درب الأربعين عبر الصحراء بطول 1100 ميل ليربط مدينة كوبي التجارية بمدينة أسيوط بصعيد مصر ومدينة كوبي تم أنشاؤها بواسطة تجار من مناطق مصر العليا ومن القبائل النيلية بشمال السودان كالجعافرة والهواره والذناقلة والمحس والجعليين وكانت تتوسط الطرق التجارية التي تربط بين مراكز الممالك السودانية بحزام السافانا في كل من كردفان ودارفور وسلطنة الوداي وسنار بالجزيرة

وشرقاً مع أراضي الحدود الأثيوبية. " أنظر: O'Fahey, R.S., 1980, Op.cit.

² / Shinnie, Margarat, Ancient African Kingdoms, Edward Arnold Publishers Ltd., London, 1968, p.68.

والسلطان الحالي بشاره دوسه عبد الرحمن. كانت هذه السلطنة مركزاً سياسياً وإدارياً وأحداً حتى مجيء الاستعمار الإنجليزي إلى السودان والفرنسي إلى تشاد فتم تقسيم هذه السلطنة إلى جزئين أحدهما يتبع لأفريقيا الفرنسية بتشاد والآخر يتبع للسودان الإنجليزي المصري وذلك عند ترسيم الحدود بين الدولتين عام 1924م.⁽¹⁾

بدأ دور الزغاوة في الأهمية بمملكة الفور في عهد كل من السلطان أبو القاسم والسلطان تيراب ففي عهد السلطان أبو القاسم تولى قيادة جيش سلطنة الفور بحر الزغاوي في حربه مع سلطنة الوادي بالرغم من معارضة الطبقة الحاكمة من قيادات الفور وكان بحر مع قيادة الجيش يتولى وظيفة الوزير الأول للسلطان أبو القاسم. هذا الأمر أدى إلى فقدان المعركة مع جيش سلطنة الوادي وذلك حين هجرت قيادات الفور الجيش في أرض المعركة تاركين " بحر الزغاوى للحرب عن السلطان"⁽²⁾.

أما في عهد السلطان تيراب (1752 - 1785م) وهو من السلاطين المشهورين وتنتمي والدته للأسرة الحاكمة من قبيلة الزغاوة فقد مكن لهم من السيطرة على الوظائف العليا بالسلطنة وذلك باستيلائهم على تسعة عشر وظيفة قيادية من هذه الوظائف .

فعمه هاروت⁽³⁾ من الزغاوة كوبي نصبه على منطقة الزغاوة وأعطاه النحاس أما ابنه عمر هاروت فقد عين حاكماً على قصر السلطان. أما ابنه الآخر حسيب العقمران فقد عين في وظيفة " أرلنجا" وهو منصب رفيع وله سلطة كبيرة كما أنه نزع النحاس والسجادة من سلطنة القمر وهي أدوات السلطنة التي أحتفظت بها في مرحلة خضوعها الأول كما ضم تيراب بصورة نهائية إلى سلطنته كل من مناطق البرتي والبيقو والبرقد⁽⁴⁾.

¹ / يرتكول الحدود بين أفريقيا الاستوائية الفرنسية والسودان الإنجليزي المصري يناير 1924م لندن.

² / Nachtigal, Gustav, Op.cit.,p.286

³ / السلطان هاروت ذكر في دراسة Tubiana, The Zaghawa from an Ecological

Perspective انه التاسع في سلسلة سلاطين الزغاوة كوبي.

⁴ / Nachtigal, Gustav, Op.cit., p.387

ذهب السلطان تيراب في تميتين علاقته مع أخواله الزغاوة خطوة أخرى في هذا الاتجاه حيث أنه أختار ابنه أسحق خليفة له على السلطنة⁽¹⁾. وفي هذه الفترة الأخيرة من حكم السلطان تيراب التي شهدت مرضه بدأ التزمز وأضحاً من قيادات الفور من هيمنة الزغاوة على السلطنة واستناداً على حقه في الخلافة وعصبته القوية من أهل أمه من الزغاوة. قاد أسحق هذا صراعاً قوياً ودامياً مع عمه عبد الرحمن الذي آلت إليه السلطنة بعد معارك كبيرة ودامية مع ابن أخيه الخليفة أسحق وقد كان هذا الصراع في كثير من جوانبه صراعاً مكشوفاً على السلطة بين الفور والزغاوة.

حتى عهد السلطان فرتي عبد الرحمن في عهد السلطان على دينار (1898-1916م) ظلت سلطنة الزغاوة كوبي موحدة تحت سلطان واحد ولكن اضطرب الأمر بدخول المستعمر الفرنسي إلى سلطنة الوداي بتشاد. في هذه المرحلة التاريخية مع بدايات القرن الماضي وزحف الاستعمار الفرنسي والبريطاني على هذا الجزء من أفريقيا أصبح الولاء وتبعية مملكة الزغاوة كوبي متارجحاً. فالسلطان فرتي عبد الرحمن لم يكن على وفاق مع السلطان على دينار الذي أرسل قائده آدم رجال لاختصاعه. في هذه المرحلة وعند سماعه حملة القائد آدم رجال إلى دياره اتجه غرباً إلى الوداي لطلب النجدة إلا أن مملكة الوداي ذاتها كانت تعيش اضطراباً شديداً من هجمات رابح الزبير أولاً من جهة الجنوب الغربي ثم هجمات الجيوش الفرنسية من جهة الغرب. لم يقابل السلطان فرتي بالترحاب من قبل دود مره سلطان الوداي الذي ظل مطارداً من قبل الفرنسيين فيما بعد. وقعت معركة بين سلطان الوداي دود مره وسلطان الزغاوة كوبي في منطقة كرم إلى الشرق من العاصمة أبشه فقد فيها السلطان فرتي اثنين من أبنائه في أرض المعركة. بعد معركة كرم مع سلطان الوداي رجع فرتي إلى دياره وأرسل مندوباً للسلطان على دينار يطلب قبوله بالانضمام إلى أمر سلطنة الفور وإتباع سلطانها. (2) عندما استولى الفرنسيون على مملكة الوداي كتبوا إلى السلطان فرتي لاتباعهم ولكنه رفض ذلك فذهبوا إلى محاربته فخرج السلطان فرتي إلى

¹ /والدة أسحق بنت هاروت الزغاوي الذي نصبه تيراب سلطاناً على الزغاوة كوبي وأخوها حجر هو السلطان العاشر للزغاوة كوبي وهو بذلك عم للخليفة أسحق ووالدة السلطان تيراب هي اخت السلطان هاروت وبهذا فهو خال السلطان تيراب ووالد زوجته.

² / في هذه الفترة زوج السلطان فرتي إبنته للسلطان على دينار وهي والدة ابنه التجاني على دينار

منطقة جبال الدور إلى الغرب من كتم فنصب الفرنسيون مكانه أمين مملكته السابق حقار تيراب. ثم من بعد رجع الفرنسيون إلى بلتن بدار برقو مخلفين وراءهم حقار سلطاناً على الزغاوة كوبي. عندما رجع السلطان فرتي كاتبه مره أخرى الفرنسيون فرفض أتباعهم فارسلاو إليه جيشاً كبيراً لمحاربته فهاجموا في وادي الطينة وفي هذه المعركة تمكنوا من القضاء عليه وسبعة من أبنائه ودفنوا جميعاً في بير قلا بالطينة⁽¹⁾.

في فترة المعارك بين السلطان فرتي والفرنسيين كان آبنه دوسه قد أرسل إلى الفاشر لحضور (عرضة) القبائل وبعد معركة الطينة التي قتل فيها السلطان فرتي وأبنائه نصب على دينار دوسه فرتي سلطاناً على الكوبي محل أبيه ثم زوده بحيش لمحاربة الفرنسيين ولكنه قبل الذهاب إلى الطينة علم السلطان على دينار باخبار الغزو الإنجليزي لسلطنته من جهة الشرق فأمر السلطان دوسه بالرجوع من ككبابية لمواجهة الغزو الجديد. رجع دوسه محارباً في صفوف جيش السلطان على دينار عام 1916م. عند هزيمة جيوش السلطان وخروجه من الفاشر خرج معه السلطان دوسه وصحبه حتى منطقة جبل مره فأذن له السلطان على دينار بالرجوع إلى أهله ودياره. بدخول الانجليز إلى دارفور أصبحت مشكلة الحدود الغربية لدارفور هي القضية الأساسية مع الفرنسيين وقد طالب الإنجليز بكل من دار قمر ودار سلا ورفض الفرنسيون كل ذلك وأخيراً تم الاتفاق على حدود بين القوتين الاستعمارييتين وبموجب هذا الاتفاق أقتطع الفرنسيون ثلثي أراضي سلطنة الزغاوة كوبي فاقاموا عليها حقار سلطاناً واصبحت رئاسته هربا داخل الحدود التشادية بينما بقي الثلث الآخر من اراضي سلطنة الزغاوة كوبي بالسودان وأصبح دوسه أبن السلطان فرتي سلطاناً عليها وأصبحت رئاسته بالطينة⁽²⁾.

تدخل العنصر الخارجي في الصراع على السلطة والموارد بسلطنة الفور سواء كان من الغرب (سلطنة الوداي) أو من الشرق (سلطنة سنار) أو من الجنوب (الزبير باشا رحمه) سيجي التفصيل فيه لاحقاً في هذا الفصل. كات سياسة

¹ / مقابلة مع : السلطان بشاره دوسه أبن السلطان فرتي. سلطان الزغاوة كوبي 84 سنة الطينه 1997/7/7م.

² / السلطان بشاره دوسه. المصدر السابق

سلاطين الفور تجاه الكيانات القبلية التي قاموا بضمها إلى سلطنتهم من أجل الموارد والهيمنة السياسية. تعاملت مع هذه الكيانات القبلية سواء كانت سلطنات مثل القمر والزغاوة كوبي أو تكوينات قبلية أخرى كقبائل البدو الرحل لاحقاً والذين كانوا يتمتعون بدرجة من الاستقلال يحفظ لهم كياناتهم القبلية المستقل عدم التدخل المباشر في الشؤون الداخلية. ظلت العلاقة بين سلاطين الفور وهذه الكيانات القبلية عدم التدخل بواسطة السلاطين في القضايا التي تمس حياة القبيلة اليومية حفظ هذا لقبيلة الزغاوة استقلالها وجعل من سلاطين الزغاوة ممثلين لقبائلهم وليسوا عمالاً لسلاطين الفور كما أنهم بذلك صاروا يعملون كوسطاء بين كياناتهم والسلطة المركزية بسلطنة الفور وهو أمر هام لأمنهم والأمن العام للسلطنة⁽¹⁾ وهكذا تبدو سلطنة الفور رغم الهيمنة المركزية إلا أنها أشبه بالكنفودرالية القبلية لاتفرض سيطرتها إلا في حدود الموارد العينية التي جرى عليها العرف الذي نص عليه قانون "دالي" .

1-2-3: سلطنة الزغاوة كبكا:

ذكر نعوم شقير (وأما ملوك المسلمين الذين أخضعهم السلطان سليمان سلونقا فهم البرقد والتنجر وكبقة والميما والمسبغات في الشرق من جبل مره⁽²⁾). هذا تاريخ قديم يرجع قيام سلطنة الزغاوة كبكا إلى القرن السابع عشر أي نفس القرن الذي بدأت تتمدد فيه سلطنة الفور وتخضع الممالك الأخرى لسيطرتها. كل هذه السلطنات القبلية تورد في أسطورة النشأة الأولى لها قصة الغريب الحكيم مرتبطة بالدين الإسلامي وبدايات إنتشاره في هذه المجتمعات فسلطنة الفور ترجع تأسيسها إلى جدهم أحمد المعقور من بني هلال وذلك من خلال الاسلام الذي أدى شرعية إنتقال السلطة من التنجر إلى الفور كيرا. فسلیمان سلونقا

¹ Sherif Abdalla Hrir, "The Politics of Numbers: Mediatory Leadership and Political Process among the Bari (Zaghawa)", (Unpublished Ph.D. Thesis), Bergen University , 1986.

² / نعوم شقير ، مرجع سبق ذكره.

المؤسس الثاني لسلطنة الفور يعود نسبه إلى أحمد المعقور من بني هلال واستمر هذا النسب العربي في سلاطين الفور حتى أن السلطان على دينار يدعو نفسه الهاشمي العباسي. والاسلام الذي تمكن من الانتشار بتوسع سلطنة الفور استطاع توحيد هذه السلطنة رغم الانتماءات الأثنية المتباينة والمختلفة التي أحتوتها في إطار سلطتها الادارية والسياسية مع الابقاء على خصوصيات هذا التنوع العرقي⁽¹⁾. في ذات المنوال يذكر الأدب الشفاهي للزغاوة كيكاً أن سلطنتهم تم قيامها في عهد جدهم العربي محمد الكعب من قبيلة "خزام". جاء محمد الكعب هذا كواعظ ديني من الأراضي الحجازية ووجد الناس هنا مجموعة من العجم غير المسلمين فعلمهم الدين وقد تبعه عدد كبير من دار وداي (البرقو) وأسس السلطنة وهو قد تسلم السلطنة من بني هلبة الذين هم بدورهم تسلموها من قبيلة التنجر⁽²⁾. كغيرها من السلطنات التي قامت على الحدود الفاصلة بين سلطنتي الوداي والفور (تامة، قمر، كوبي، مساليت، دار سلا، سنار) عاشت سلطنة الكبكا معظم أحوالها اضطراباً بيناً بسبب النزاع والسيطرة عليها من أكبر الكيانات السياسية بالمنطقة وهما سلطنتي الوداي والفور. ظل هذا الصراع من أجل السيطرة يحتدم منذ بدايات إنشاء هذه السلطنات القبلية حتى مجئ الاستعمار حيث تم تقاسم هذه السلطنات بين سلطتي الاستعمار، الإنجليزي والفرنسي وكان ذلك برسم الحدود وأعتماها عام 1924م.

كانت سلطنة الكبكا كغيرها من السلطنات الصغيرة ضحية لهذا الصراع مما أدى إلى تقسيمها لكيانين أحدهما يتبع للسودان والآخر يتبع تشاد على أن هذا الصراع جعل كثير من أحداث تاريخ هذه السلطنة يسوده الانقطاع حتى عند حفظة تاريخ السلطنة مثل السلطان حسن برقو. هناك مراحل من هذا التاريخ مازالت ماثلة في الأذهان ومن هذه المراحل الارتباط الأول مع سلطنة الفور كيرا. جاء هذا الارتباط الأول في مرحلة سلطنة التنجر التي سبقت سلطنة الوداي وذلك حين اختلف سلطان الكبكا حسن تكو لأسباب غير معروفة مع سلطان التنجر فاتجه السلطان حسن شرقاً وأتى بشكواه إلى سلطان الفور الذي أقامه على سلطته وأقتطع له أرض القبيلة الحالية التي أصبحت حاكورة الكبكا ومقر سلطنتهم حتى الآن

¹ O'Fahey, Op.cit.

² مقابلة مع : السلطان حسن أبين السلطان برقو أبين السلطان حسن دوقي من مواليد قرية طنطاويه عام 1919م قرية طنطاوية ، 21 يونيو 1999م.

بداخل السودان. هذا يعني أن سلطنة الزغاوة كبكا قد سبقت سلطنة الوداي وعاصرت الحقبة التي بدأت تتوسع فيها سلطنة الفور كيرا ومنذ تلك اللحظة التي نصب فيها سلطان الفور السلطان بشير تكو ومنحه الحاكمة أصبح سلاطين الكبكا اللاحقين يتبعون لسلطنة الفور. مرحلة أخرى من تاريخ الكبكا مازالت ماثلة في الأذهان هي فترة السلطان محمد الفضل حين أراد أن يستولى على سلطنة الوداي فارسل جيشاً مع ابن سلطان الوداي محمد شريف الذي كان يعمل بالتجارة حول الفاشر لخلع والده عن عرش الوداي(1). وحين تم له الامر استقل عن تبعية سلطنة الفور وبدأ النزاع يدب بين السلطتين (الوداي والفور) في هذه المرحلة بدأ الانقسام أيضاً يدب بسلطنة الكبكا وذلك أن سلطانها الذي يوالي دارفور قد استقر بصورة نهائية بطنطبايه عاصمة السلطنة بينما إلى الشمال منها حيث جبل كبكا أصبحت هناك قيادة جديدة بأسم ملك الكبكا يتبع اسماً لسلطان طنطبايه ولضمان هذه التبعية تم تعيين وكيل السلطان تحت عنوان (ابنا) يقوم بزيارات للشمال يتفقد فيها سير الملك بالمناطق الشمالية. هكذا استمر الأمر حتى جاء الفرنسيون واستولوا على الوداي وجاء الاتجليز واستولوا على دارفور(2).

أما فترة السلطان على دينار آخر سلاطين الفور فمازالت أحداثها حية في أذهان المعمرين من قبيلة الزغاوة كبكا. ويذكرون أن هنالك خلافاً قد وقع بين السلطان برقو حسن والسلطان على دينار بسبب عدم السماح لسلطان الكبكا أداء فريضة الحج خشية أن سشىء بأسرار سلطنة الفور للادارة البريطانية، بالخرطوم ولهذا فقد تم إعتقال السلطان برقو بالفاشر. في هذا الأثناء (1909) قام الفرنسيون بالاستيلاء على مدينة أبشه عاصمة مملكة الوداي. لوقف توغل الفرنسيين على دارفور، جهز السلطان على دينار جيشاً بقيادة وزيره آدم رجال لغزو منطقة الوداي ولدعم هذا الجيش بمعرفة وخبرة السلطان برقو فقد أطلق سراحه من الاعتقال وأمره بمرافقة الجيش. هزم الفرنسيون هذا الجيش في معركة قريضة بدار تاما حيث رجع آدم رجال وما تبقى من فلول جيشه أما السلطان برقو حسن فقد توجه إلى أهله بطنطبايه ثم أخذ أهله وأتجه بهم إلى دار تامه واستقر بمنطقة بير نسوان شمال كلبس وتبع لدار الوداي.

^{1/} Nachtigal, Gustav, Op.cit.,p.304.

² /السلطان حسن برقو ، مرجع سبق ذكره .

عند مجئ الإنجليز لدافور وجدوا عبد الرحمن شراره سلطاناً على كبكا ويتبع لدافور أما الفرنسيون فقد نصبوا أخوه نورين سلطاناً على الكبكا عام 1918م. وقعت معركة كبيرة بين الأخوين حول السلطة في طنطابايه أنهزم فيها نورين ورجع إلى بير نسوان بعد أن خلفت المعركة أعداداً كبيرة من القتلى. أما عبد الرحمن شراره فقد رجع إلى منطقة عد السماء. لهذا الخلاف فقد جمد الموقف برمته بين الإنجليز والفرنسين إلى أن تم الاتفاق على الحدود الغربية بين الدولتين. في ترسيم الحدود أصبحت منطقة طنطابايه من نصيب حكومة السودان الإنجليزية المصرية أما منطقة حجر كبكا فقد صارت من نصيب الحكومة الفرنسية التشادية وهكذا شطرت سلطنة الكبكا إلى قسمين. على ما تبقى من السلطنة بكبكا نصب محمد أبين السلطان نورين على أهله بواسطة الإنجليز. في عام 1948م تحولت السلطة إلى حسن برقو السلطان الحالي بعد أن أشتروا عليه إلا يكون ظالماً أو سارقاً ومتعاوناً مع السلطة البريطانية بالسودان.

1-2-4: سلطنة البيقو:

بعد أخضاع الكيانات القبلية بشمال دارفور خاصة القمر والزغاوة بدأ توسع سلطنة الفور في السيطرة على قبائل الشرق والوسط والجنوب بدافور والقبائل العربية رعاة الأبل في الشمال والأبقار بجنوب دارفور. من قبائل الوسط المستقرة جاء الوقت لأخضاع كل من قبيلتي البرقد والبيقو وكان هذا في عهد السلطان تيراب الذي نقل عاصمته إلى الريل بمنطقة جبل أم كردوس شرق نيالا. هاتين القبيلتين بخلاف السلطنات القبلية بشمال دارفور تم توحيدها وأنشاء إدارات موحدة لهما بواسطة سلاطين الفور أنفسهم وهذا يعني أن إدارة السلطنة تقوم على الكنفدرالية القبلية أكثر من التدخل الإداري المباشر بواسطة السلاطين. قبيلة البرقد كانت عباره عن تكوينات عشائرية صغيرة يقوم عليها زعماء قبليين متفرقين يحتلون السهل الممتد بين الفاشر وقبائل البقارة بجنوب شرق دارفور. " تمردت

هذه المجموعات من البرقد على السلطان تيراب لاثهامه ببيع بنات البرقد اللاتي يتم أهدائهن كما جرى العرف للسلطان وحاشيته وذلك أن الأبناء من هؤلاء ينتمون تلقائياً إلى

صفوة القصر الحاكمه. وقد تكون إحداهن والدته سلطان المستقبل كما حدث في حالة تيراب نفسه بالنسبة لقبيلة البيقو. أثناء هذا التمرد بدأ السلطان تيراب بهزيمة هذه المجموعات العشائرية الواحدة تلو الأخرى في كل من عدوه ودليبه مهاجريه وكون منها وحدة إداريه واحده تحت رئاسة عامله سليمان بن أحمد جفال من عرب كنانه واقتطع له مساحة واسعة في أرض البرقد وهي التي تعرف بدار كجر وقد تولى سليمان هذا رئاسة الشرتاوية في عهد السلطان تيراب.(1)

أما قبيلة البيقو فأنشاء سلطنة وتنصيب سلطاناً لها تم بأوامر صريحه من سلطان الفور عبد الرحمن الرشيد وكان ذلك لظروف أحاطت بهذه القبيلة. السبب في إنشاء هذه السلطنة القبليه هي أن زوجة السلطان عبد الرحمن الرشيد ووالده أبنة السلطان فيما بعد محمد الفضل تنتمي إلى هذه القبيلة الصغيرة بجنوب دارفور. " قبيلة البيقو كان ينظر إليها بشئ من الاستهانة ولكنها بفضل انتماء السلطان محمد الفضل إليها من جهة أمه فقد أضفى ذلك على حاكمها لقب السلطان وهو في العادة لقب يعطي لرؤساء القبائل الكبيره كما أن السلطان محمد الفضل أعفى هذه القبيلة من الضرائب ومن كل الالتزامات السلطانيه الأخرى التي كانت تدفع لسلطين الفور المتقدمين (2). ومازالت هذه القبيلة تحتفظ بأراضي خاصة بها مثبتة على وثيقه من آخر سلاطين الفور على دينار بتاريخ 1318هـ. كما أن لها إدارة أهليه على رأسها السلطان يوسف علي أبكر ناقيه وهو من سلاطين البيقو وقد ورث أراضي زراعيه من والدته الميرم بنت السلطان تدار وفق النهج العرفي من زمن سلطنة الفور.(3).

^{1/} Spaulding, J.L., & O'Fahey, Op.cit., p.136.

^{2/} أورد التونسي ، محمد بن عمر ، قصة أنشاء مملكة البيقو قائلاً أن السلطان محمد الفضل (1787-1839م) الملقب بقمير السلاطين كان أول أعماله أنه حرر قبيلة أمه أم بوسه البقياويه ومنع أخذ الرقيق وبيعه منها. قيل أنه عند توليه الملك كان خاله المسمى فزاري يرعى البقر في بلاده- ولما علم أن أبنة أخته تولى عرش مملكة درافور أتى بعنقريب وحملوه حتى أوصلوه الفاشر فولاه محمد الفضل الوظيفة المعروفة بمملكة الخوال.

^{3/} مقابلة مع : السلطان يوسف علي أبكر ناقيه. رئيس إدارة البيقو. 23/فبراير1998م نيالا.

1-2-5: إخضاع سلاطين الفور للبدو الرحل من الأباله والبقره

بدارفور :

تميزت هذه المجموعات العربية من البدو الرحل تاريخياً بقوة الشكيمة والمراس في الحروب والغزوات منذ هجراتها الأولى إلى أفريقيا. جاءت هذه المجموعات من البدو الرحل إلى دارفور من طرق متعددة وفي فترات تاريخية متلاحقة. في مراحلها الأولى بالنزوح إلى دارفور وكردفان أنقسمت إلى مجموعتين أساسيتين من حيث مهنة الرعى. تلك المجموعات التي فضلت البقاء في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية في الشمال ظلت تحتفظ بتربية الجمال وتمت تسميتهم الأباله أي رعاة الأبل أما المجموعة الثانية التي أثرت أن تتجه إلى سهول السافنا بجنوب دارفور فقد استبدلت المهنة الأساسية وهي تربية الجمال إلى تربية الأبقار تمشياً مع ظروف البيئة والمناخ وبذلك أطلق عليهم اسم البقارة أي رعاة الأبقار. ظلت هاتان المجموعتان وعلى مدار تاريخ سلطنة الفور تلعبان أدواراً محورية منذ نشأتها الأولى في القرن السابع عشر الميلادي وحتى اليوم. لهذا الأمر ظلت علاقة هذه المجموعات مع سلاطين الفور تختلف من حقبة لأخرى وفق ظروف قوة السلطنة وقدرة وسياسة سلاطينها. فتارة تكون العلاقات ودية مستقرة يتم التعامل فيها بإيجابية وتارة أخرى تضطرب هذه العلاقات لتشمل الحروب والاقتتال بين الطرفين. تحول دور هذه المجموعات البدوية من دور مساند لإنشاء السلطنة والمساهمة في تمددها وتوسع مجال سلطتها في مراحلها الأولى إلى دور النقيض من ذلك في مراحل لاحقة بعد أن استقرت السلطنة وترسخت. هذا الموقف الجديد المناهض لسلطة السلطنة كان ينبع من كراهية هذه المجموعات للضرائب الباهظة التي كانت تفرض عليها وعلى مواشيها وهو أمر عرفت به في معظم الممالك السودانية أي أنها كانت تنزع إلى مقاومة البطش والطغيان الذي عرفت به سياسات بعض السلاطين. في مجال قوة شكيمة هذه القبائل في الحروب. يذكر ماكمايكل " أن البقارة هم أقوى المحاربين من عرب السودان وهم كذلك تجار مهرة وهذا هو ديدنهم

منذ أن جاءوا واستقروا بأفريقيا وهذا أمر يضعهم في صدام مستمر مع حكام المجموعات المستقرة من السلاطين والمكوك في كل من برنو ووداي ودارفور وكردفان⁽¹⁾. اما بالنسبة لإنشاء وتوسع سلطنة الفور فقد كان الدور العربي قوياً منذ البداية ويحتل كثيراً أن سليمان بلقبه الذي ينسبه إلى العرب قد أستعان بالعربان في هذه المرحلة المتقدمة من الاصطراع على الأقليم وذلك نسبة لما يرد بأن نشأته وسط أخواله العرب الزربان أو الخزام المندرجين حالياً في المساليت. وذلك لا يمنع ان الحلف الهلالي الفزاي العطوي ظل يسند الكيراويين من منطلق دمهم العربي واسلامهم ورفقتهم. ولن يفاجأ الدارس لتاريخ دارفور بالدور البارز الذي ظل يؤديه العربان في ترسيخ قواعد الدولة الكيراوية. فنصيبهم من إتساع العمل التجاري مع الخارج يشهد له توافر القوافل بعد حكم أحمد بكر (1720م) في مسارها المنتظم إلى مصر وشمال أفريقيا. وقد تمكن الحماس للاستعرا ب والأسلمة الشاملة للحياة بين معظم سكان السلطنة خلال حكم اولاد أحمد بكر والعهود التي تلت في عقبهم. وبذلك أتسق في دارفور حكم العشيرة الكيراوية على الرغم من إنقطاع فترتي التركية والمهدية (1876-1899م) حتى أنتهت سلطتهم في عام 1916م " (2) .

بدأت محاولات إخضاع قبائل البدو التي قويت شوكتها في عهد السلطان تيراب عندما حول عاصمته إلى الريل بجنوب دارفور عام 1770م. في هذه الفترة بدأ السلطان تيراب في تشديد قبضته على المجموعات القبلية بشرق وجنوب دارفور من عاصمته تجريدات عسكرية لاختضاع الرزيقات بجنوب الجديدة الريل. أرسل السلطان تيراب عدة دارفور. بالرغم من أهمية منطقتي الرزيقات والهباتية بموقعهما على طريق تجارة الرق نتائجها محدودة وذلك الهامة للسلطنة إلا أن محاولات الاختضاع قد باءت بالفشل وكانت لظروف المنطقة الجغرافية التي دائماً ما يلجأ إليها الرزيقات والهباتية ببحر العرب جنوباً وهي مناطق طينية وعرة يصعب الوصول إليها في حالة الحروب النظامية ، وبذلك فهي

¹./ MacMichael, (Sir) Harold Alfred, A History of the Arabs in the Sudan, and Some account of the people who preceeded them and the Tribes inhabiting Darfur, Vol.I, Cambridge University Press, 1967, p.372

²/ إبراهيم اسحق إبراهيم. هجرات الهلاليين من جزيرة العرب إلى شمال أفريقيا وبلاد السودان. الطبعة الأولى 1996م ص. 252-253.

تشكل دائماً حصناً منيعاً تلجأ إليه هذه القبائل في حالة حصارها من قبل قوات السلطنة في الشمال فظلت عصية على سلاطين الفور لم تخضع لهم إلا لفترات قصيرة وبصورة أسمية.

كانت الحملة لاختضاع البدو الرحل قد اشتد أوارها في فترة السلطان محمد الفضل الذي ولي الأمر وهو في سن الشباب عام 1787م-1839م⁽¹⁾ فأخذ بسياسة الشدة والقسوة تجاه الرعية وتجاه القبائل الرعوية التي لا ترى الخضوع الكلي لسياسات السلطنة من سبيل. أورد جوستاف ناخنتال طرفاً من سياسة السلطان محمد الفضل قائلاً: "كان السلطان محمد الفضل شاباً محباً للحياة وقد تعامل مع رعيته بقسوة لا تخلو من انتقام وفي سنواته الأخيرة أصبح غير عادل وازداد ميله إلى القسوة والانتقام أما القبائل العربية بمملكته فهي التي تقع عليها تلك القسوة حيث تعرضت أكثر من مرة للنهب والقتل لأنه كان يخاف قوتها وثروتها ونزعتها نحو الاستقلال وفي هذا أوقع قبيلة بني هلبة بمجزرة كبيرة ظلت مشهورة على نطاق السلطنة" في الشمال الغربي من المملكة أنصب غضب السلطان محمد الفضل على قبيلة العريقات لإبالة الذين خرجوا عليه بعدم الطاعة لصغر سنه. أرسل إليهم في بداية الأمر تجريدة عسكرية بقيادة الباس عمر ليأخذ منهم خمس جمالهم بالقوة ولكن العقوبة لم تقنع العريقات بالطاعة الكاملة للسلطان وبعد سبعة سنوات من الأمر أرسل إليهم مرة أخرى. لكن العريقات هزموا هذا الجيش وقتلوا قاداته. فأرسل السلطان إليهم مرة أخرى جيشاً بقيادة وزيره عبد السيد ورغم مقاومة العريقات لهذا الجيش إلا أنهم إنهمزموا في نهاية الأمر فأسر سبعة من مشايخهم وتم إخضاعهم أمام السلطان فأعدموا جميعاً في ميدان السوق وبعد هذه الهزيمة تشتت قبيلة العريقات في أنحاء متفرقة وسط القبائل بالسلطنة"⁽²⁾. أما السلطان حسين (1839-1874) كان ميالاً للاستقرار ولديه اهتمام كبير بالجانب الاقتصادي خاصة التجارة وفي سنواته المتأخرة فقد بصره الأمر الذي أضعف من قدراته في مباشرة مسئولية الحكم وجعله يعتمد كثيراً على أعوانه خاصة أخته أياباسي زمزم وكان من سياساته للبقاء على العرش أن رمى برجاله الأقوياء الذين يشكلون خطراً عليه في حروب مستمره مع قبائل البقارة بجنوب السلطنة خاصة قبيلة الرزيقات العسوية

^{1/} إن تواريخ سلاطين الفور بها الكثير من الاضطراب وعدم اليقين في تحديدها ولهذا الأمر فقد تم الاعتماد على التواريخ التي جاء بها نعيم شقير في كتابه ، مرجع سبق ذكره ، 1967م.

² Nachtigal, Gustav, Op.cit., pp301-302

على الخضوع ويذكر انه في فترة حكمه التي استمرت خمسة وثلاثين عاماً قد أرسل ثمانية عشر تجريدة لحرب الرزيقات والهباتية والمعالية. في فترة حكمه أصبحت مقدومية جنوب دارفور بمركز دارا حامية عسكرية بقيادة المقاديم التي توالوا عليها تباعاً. لمقاومة الرزيقات وعدم تمكن جيش السلطان حسين من أخضاعهم شهدت مقدومية الجنوب تغيرات متتالية في عهده بعد فشل المقدوم عبد العزيز عدة مرات في ميدان المعركة مع الرزيقات جاء تعيين خليل عبد السيد مقدوماً وقد لقي مصيراً مشابهاً في مهمته فتم تبديله بالمقدوم أحمد شطه الذي بادر بنفسه قيادة الحملات العسكرية ضد الرزيقات والهباتية وقد تكررت غزواته ولكن دون أن تفي بأغراضها الكلية في أخضاع هذه القبائل بالرغم من الخسائر الفادحة التي تكبدتها في الأموال والأرواح. بعد وفاة السلطان حسين خلفه ابنه إبراهيم فرض (1874-1875م) فلم تمهله الأحداث الأتية حيث تكالبت عليه جيوش الغزاة من الجنوب بقيادة الزبير باشا رحمه ومن الشرق حكمدار الخرطوم إسماعيل باشا أيوب فأنقضوا عليه وعلى السلطنة التي أضيفت إلى الممتلكات الخديوية بعد معركة منواشي في أكتوبر 1874م التي استبسل فيها السلطان الشاب ولقى الشهادة مع عدد كبير من رجاله دفاعاً عن أرض وملك أجداده.

بعد أن أصبحت دارفور جزءاً من الممتلكات الخديوية بالسودان في التخوم الغربية عُين سلاطين باشا النمساوي مديراً لمديرية دارا بجنوب دارفور عام 1879 أي قبل فترة وجيزة من إعلان الثورة المهدية وقد سبقها فراغ إداري وسياسي كبير حدث بعد معركة منواشي وزوال السلطنة بكل رموزها وتراثها في الحكم والسلطة وبهذا جاء سلاطين باشا إلى دارفور في ظروف مضطربة أخذت فيه معظم القبائل وقياداتها تشرئب آمالها وطموحاتها إلى الثورة الجديدة التي بدأت أخبارها ترد من حين لآخر كرنين الصدى تجاوباً مع تلك الآمال والطموحات⁽¹⁾. في هذه المرحلة بالذات بدأ التململ والتمرد على السلطة

¹ / أنظر كتاب: :

Slatin, Rudolf, (von) Fire and Sword in the Sudan, Narrative of Fighting and Serving the Dervishes, 1879-1893. p.73., والتي خاضتها ضد قبائل البقارة بجنوب دارفور من الرزيقات والهباتية وبني هلبة والمعالية وبشرق دارفور الميما والخابير وقبيلة الفور التي

التركية ورموزها وسط قبائل البقاره خاصة الرزيقات والهباتيه وبني هلبه أما بقية القبائل بأنحاء دارفور الأخرى فقد بدأت بعد أن زال عنها غطاء السلطنة في التفكير في رؤى المستقبل الواعد بعيداً عن سطوة الاتراك وظلمهم ونهب مواردهم عن طريق الجباية والضرائب الباهظة أحياناً والسلب والغنائم أحياناً أخرى.

إن سنوات الاحتلال التركي المصري (1874-1882م) بعد أن حُرم الزبير باشا من ثمار مجهوداته في فتح دارفور ثم سنوات المهدية (1882-1889م) هي سنوات الحزن والخراب بدارفور وهي السنوات التي مازال يطلق عليها فترة "أم كواكية"⁽¹⁾. وهي سنوات النهب والحرق والدمار. في هذه السنوات تراجع ما بقى من الفور كيرا على قيد الحياة إلى جبل مره تحت قيادة بعض السلاطين الأسميين وبذلك خرجوا من سيطرة الأتراك والمهدويين على حد سواء وعندما يضعف أعداؤهم أو ينشغلون عنهم ينزلون من سفوح الجبال إلى السهول ريثما يدفعون إلى أعالي الجبال مرة أخرى. وهكذا في عام 1893م عند ما بلغ بهم الاجهاد مداه قام السلطان على دينار بتسليم نفسه إلى سلطات المهدية أما قضية الكيرا فلم تمت بعد ولكنها ظلت في الكتمان⁽²⁾ ، ريثما يجي الوقت المناسب لحمل الراية من اجلها واعادة مجدها القديم مرة أخرى.

1-2-6: : صراع سلاطين الفور مع القوى الخارجية الطامعة في سلطتهم

:

1- الصراع مع سلطنة الوداي في الغرب:-

التفت حول أحد أحفاد السلطان واعلنت الجهاد واسترداد ملكها الضائع.

¹ / "أم كواكية" تعبير عند أهل دارفور بالذات لدى البقاره يعني الفوضي العامه والتخلي عن ضوابط العرف والقانون والركون إلى القوة المجردة.

² / O'Fahey, Op. cit., p.13 .

حقيقة أن قضية الفور كيرا لم تمت إذ أن عصبة السلاطين ظلت تكافح عن هذه السلطنة وتقاتل بشراسة دفاعاً عنها منذ بداياتها الأولى وحتى بعد زوال السلطنة من بعد. من القوى الخارجية التي تكررت الصراعات بينها وبين سلطنة الفور سلطنة الوداي التي تقع مباشرة على الغرب من سلطنة دارفور. يفصل بين السلطتين مجموعة من الممالك القبلية تشمل كل من سلطنات الزغاوة كوبي وكبكا والقمر التي تمت الإشارة إليها وكذلك سلطنات التاما والسلا وأخيرا المساليت. ظلت كل من هذه الممالك القبلية عظمة صراع محتدم بين سلاطين الفور والوداي للهيمنة عليها وعلى جزياتها كمورد حيوي على امتداد تاريخ هاتين السلطنتين. تاريخياً تعاصر إنشاء كل من سلطنتي الفور والوداي وتشابهت ظروف هذه النشأة من حيث العناصر والمكونات التي قامت عليها فالإسلام ظل قاسماً مشتركاً بينهما وكذلك تركيبة العناصر المحلية المكونة لهما من القبائل العربية والرعية والمجموعات الأثنية المحلية التي عملت بالزراعة وكذلك اسطورة النشأة التي تنسب عبد الكريم مؤسس سلطنة الوداي إلى العباسيين(1).

كان تنافس سلطنتي الفور والوداي على الممالك القبلية التي تفصل بينهما جعل العلاقات في توجس وتوتر دائمين. واستطاعت سلطنة الفور في عهد السلطان أحمد بكر (1726-1746) أن تفرض على سلطنة الوداي الجزية السنوية وبذلك خضعت لها كل الممالك القبلية من القمر والكوبي والتاما ولكن في عهد سلطان الوداي عروس قويت شوكة سلطنة الوداي ورفض الخضوع ودفع الجزية السنوية وقام بنفسه بقيادة جيشه وهاجم سلطنة الفور حتى احتل أجزاء من جبل مره بدارفا حول كبكائية الحالية. لم يستطع سلطان الفور من دخره وإخراجه من دارفور إلا بعد سبع سنوات من الاستعداد والتجهيزات العسكرية للقتال(2).

¹ كانت العناصر المكونة لسلطنة الوداي هي عبد الكريم الوضاي العالم الاسلامي (1635-1655م) الذي تزوج الميرم عائشة بنت ملك التنجر داوود فتحولت القيادة إليه وقد إلتفت حوله كل من قبائل المحاميد والمهرية والنوابيه والعريقات وبني هلبة وقبائل البرقو والتنجر والبرنو والكودي والباقرمي

صراع آخر في زمن السلطان محمد الفضل أن سلطان مملكة التاما وهي تخضع لسلطانه وتدفع له الجزية السنوية وكذلك تتمتع بحمايته بدأ في التهجم على رعايا مملكة الوداي بالقتل والسلب فكتب إليه سلطان الوداي صابون يطلب منه تدارك الأمر فكتب إليه محمد الفضل (بأن خطابكم وصل إلينا وسررنا منه بصحتكم وساءنا ما فعله ذلك المارق ملك التاما وهانحن قد كتبنا إليه ليرد جميع ما أخذته عساكره من إياتكم وشددنا عليه غاية التشديد ونرجو الا يتغير خاطرکم من جهتنا لأن هذا الكلب قد فعل ما فعل بغير أضطلاعنا. والسلام⁽¹⁾). وبالرغم من خطاب السلطان محمد الفضل الا أن زعيم التاما ظل أعوانه ينهبون ماشية رعايا الوداي. جهز السلطان صابون جيشه وغزا ديار التاما في حملة تأديبية كبيرة. وأدى ذلك إلى توتر العلاقات بين سلطنات المنطقة.

في فترة لاحقة وحتى يستطيع سلطان الفور أحمد الحسين من حكم الممالك الصغيرة التي بين دارفور والوداي أعان أحد أمراء الوداي وهو السلطان شريف حفيد السلطان صالح وأخ السلطان عبد الكريم صابون بحيش وقواد من دارفور وساعده في استلام السلطنة بوداي التي كانت في مرحلة ضعف شديد بسبب الخلافات. كانت هذه المساعدة من قبل سلطان الفور مشروطة بدفع جزية سنوية كبيرة إلا أن السلطان شريف بعد أن تمكن من الحكم وقويت شوكته رفض دفع الجزية التي تم الاتفاق عليها وقام بأرسال سفراء إلى السلطان محمد الفضل وأمرهم أن يوضحوا له كيف أنه عورض في إدارته وأن يقولوا له لأنه بات من المستحيل عليه مقاومة ما طالبت به رعيته ولهذا قامت في تلك الأيام العداوة بين الفور والوداي وقال القاضي دليل أن تلك العداوة مازالت إلى اليوم قوية ولهذا السبب فإن قافلة حجيج الوداي لهذا العام 1257هـ (1842م) أتجهت شمالاً إلى المغرب وأخذت طريق أوجله للذهاب إلى القاهرة وفي العادة كانت القافلة تتجه شرقاً تمر بدارفور⁽²⁾.

وهكذا يبدو للمتتبع لهذه العلاقات التاريخية المتوترة بين سلطنتي الفور والوداي والتي أشعلت حروباً متواترة كان الصراع من أجل الموارد في شكل جزية سنوية وغيرها هو السبب الرئيسي في تلك الحروب خاصة السيطرة على تلك الممالك الصغيرة التي تقع

^{1/} التونسي، محمد بن عمر، مرجع سبق ذكره، 2001م، ص 207؟

^{2/} التونسي، محمد بن عمر، المرجع السابق، ص 281م

بينهما مثل التاما والقمر والسنار والسلا وشملت تلك الحروب عهود كل من السلطان أحمد بكر 1726-1746م والسلطان عمر ليل 1757م الذي تم اسره وقتله من قبل الوداي والسلطان أبو القاسم 1764م ومن بعد السلطان محمد الفضل الذي تمت الأشاره إليه.

(ب) الصراع مع سلطنة المسبغات في الشرق:

في السهول الرملية الواسعة بكردفان التي تفصل بين سلطنتي الفونج والفور قامت سلطنة الفور مسبغات وهم ذوو قري بالكيلا الذين هم أساس دولة الفور. في عهد بناء الدولة وتطورها الذي أقترن بالسلطان دالي وسليمان سلونقا أضطر بعض الأمراء من اسرة الكيلا ممن كانوا يطمحون في اعتلاء عرش الفور بعد أن فشلوا في الحروب الأهلية التي المحت الروايات المحلية لها هاجروا إلى المنطقة الواقعة إلى الشرق من جبل مره ألي كردفان وهناك التف المسبغات حول زعمائهم محاولين بناء قوتهم لتحقيق أهدافهم. أن الصراع بين الفور والفونج للسيطرة على كردفان لم يكن قوياً أو حاسماً وبالتالي كان هناك مجال لتوسعهم بل أن الفونج أو حلفاءهم القديات لم يكن لهم نفوذ كبير غرب الأبيض وكاز قيل كما أن الفور ركزوا جهودهم في العهود الأولى من نشأة مملكتهم في الأقاليم الغربية ولم يكن لهم نفوذ وأضح شرق جبل مره إلا في عهد السلطان عمر بن محمد دوره أو محمد تيراب على وجه التحقيق (1). هذه الظروف ساعدت على نشأة سلطنة المسبغات. خطورة هذه السلطنة أنها تأسست بواسطة عصابة من أبناء الفور كيلا الذين يطالبون بأحقيتهم في المطالبة بعرش سلطان الفور وهم يعلمون جيداً خبايا هذه السلطنة وطرق جبل مره الوعره التي غالباً ما يتحصن بها سلاطين الفور في قتالهم مع الغزاة من الغرب جاعوا أم من الشرق كما أن سلطنة المسبغات قامت منذ البداية على أهداف وأضحه ومحددة

¹/ يوسف فضل حسن. مرجع سبق ذكره ، ص 118

وهي أولاً أن يستردوا حقهم في عرش الفور وثانياً أن يقيموا مملكة لهم على حدود دارفور الشرقية في كردفان لتساعدهم في تحقيق الهدف الأول.

برز من سلاطين المسبغات قادة ثلاثة قاموا بمحاولات عسكرية جادة في هزيمة سلطنة الفور والاستيلاء على عرشها ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل الزريع. وكانت أخطر هذه المحاولات تلك التي قام بها السلطان هاشم المسبعاوي 1772-1786م. استطاع هاشم أن ينشئ لنفسه قاعدة حصينة يمكنه التفهقر إليها بعد حملاته المتكررة ضد النفوذ الفونجاوي في الأبيض. كما أخذ في تكوين جيش يغزو به بلاد التروج أو جبال النوبة للحصول على الرقيق منها كما كان يغير على عرب البادية ربما بقصد السبي منها حتى صار ذو مال كثير إذ يقول التونسي: " وصار عنده من العبيد ما ينوف على عشره آلاف غير حاملي السلاح. وأجتمعت عليه أوباش الناس من الدناقلة والشايقية والكبابيش وعرب الرزيقات حتى صار في جند كثيف⁽¹⁾."

بهذه القوة العسكرية الكبيرة بدأ السلطان هاشم يمني نفسه بالانتصار على سلطنة الفور والترجع على عرشها بينما كان السلطان تيراب ينجح إلى الاستقرار وتركيز دعائم سلطنة إلا أنه قرر أن يحسم هذا التهديد الذي يسببه له هاشم فجيش عسكره وزحف على ابن عمه بكردفان. لما علم السلطان هاشم بعدة وقوة جيش السلطان تيراب رأى أن يهرب ويلجأ إلى سلطات دولة الفونج بدنقلا فاستولى السلطان تيراب على كردفان ونصب عليها رجالاً أقوياء من عماله أمثال القائد والإداري الكبير آبا الشيخ كراً ومالك إبراهيم ود رماد وبقي حكم سلطنة الفور بكردفان خمسة وثلاثين عاماً حتى قضى عليها الأتراك بعد أن دافع عنها المقدوم مسلم دفاعاً مستميتاً أستشهد على أثره في معركة باره الدموية في أبريل 1821م. ومنذ تلك اللحظة التي سقطت فيها كردفان في أيدي الدفتردار أصبح الأتراك هم المهدد الأول لسلطنة الفور من الناحية الشرقية.

ج: صراع سلطنة الفور مع الزبير باشا رحمة والسلطة التركية بالسودان :

¹/ يوسف فضل حسن . المرجع السابق ، ص 126.

إتسمت العلاقات بين مصر ودارفور لفترة غير قصيرة تمتد إلى ما قبل تولي محمد علي الحكم في مصر بالطابع العدائي وكان من أسباب ذلك هو طموح محمد علي نفسه ومن تولي الحكم من بعده في مصر حتى قدوم الخديوي إسماعيل باشا في ضم هذه السلطنة إلى الممتلكات المصرية في السودان. ظلت فكرة غزو دارفور وإخضاعها لسلطة الحكومة المصرية هدفاً وأملاً براود حكام مصر إلا أن الجهود التي كانت تبذل في هذا السبيل تتعثر في أغلب الأحيان لأسباب كثيرة منها سياسة الحذر التي أتبعها كل من تولي حكم دارفور من السلاطين في إقامة أي من العلاقات مع حكم مصر خشية إتاحة الفرصة أمام هؤلاء للتدخل في الشؤون الخاصة بالسلطنة⁽¹⁾. أما الزبير باشا رحمه فله قضية أخرى مع دارفور ولكنها في نهاية الأمر التقت في أهدافها مع السلطة التركية المصرية فتعاونوا معاً لغزو السلطنة والاستيلاء عليها.

عمل الزبير باشا بالتجارة ببحر الغزال لفترة طويلة ضمن مجموعات أخرى من التجار السودانيين ومن جنسيات أخرى كثيرة بدأت تعج بهم هذه المنطقة خاصة في مراحل الحكم التركي الذي جاء غازياً للسودان من أجل الذهب والعبيد وكل ما تقع عليه أيديهم من ثروات ولكن للضغوط العالمية خاصة الأوروبية على هذا النظام لمحاربة تجارة الرقيق بدأ في سنواته الأخيرة يغير من سياسته هذه وبدأ في التضييق على تجار الرقيق في تلك الجهات ومحاولة استعمال القوة ضدهم. كان هذا الأمر هو المحرك الأساسي لحملة محمد البلالي لضم إقليم بحر الغزال بعد أن عينه الخديوي مديراً عليها. عام 1869م أحس تجار بحر الغزال بتنامي قوتهم فرغبوا في تحدي الحكومة وامتنعوا عن دفع المبالغ المفردة عليهم سنوياً وولوا أمرهم إلى الزبير رحمه الذي اشتهر بينهم وكان يلقب بالبasha الاسود ويملك أكثر من ثلاثين محطة تجارية. فشلت حملة محمد البلالي بعد أن قضى عليه الزبير باشا الذي أصبح قوة عسكرية حقيقية في بحر الغزال. اتسعت تجارته بصورة كبيرة ولتأمين طرق هذه التجارة من بحر الغزال إلى كل من شمال السودان ومصر وبقية البلاد كان عليه أن يبرم إتفاقاً مع عرب الرزيقات بجنوب دارفور الذين ظلوا يقطعون الطريق على القوافل

^{1/} عز الدين إسماعيل. الزبير باشا ودوره في السودان في عصر الحكم المصري، الهيئة المصرية

التجارية وينهبون ما تقع عليه أيديهم. تم له ذلك عام 1868م وأعدت الاتفاقية التي نصت على أن يتعهد الرزيقات فيها بأن تكون الطرق مفتوحة جميعها للغني والفقير وللمواطن والغريب على حد سواء للمرور دون أي أذى أو خوف أو ترويع فيما يتعهد الزبير من جهته بفرض مكوس (ضرائب ورسوم) على القوافل يتولى جبايتها منهم ويقوم بدفع إعانة سنوية وبانتظام للقبائل. أعطى الفريقان الموثيق على ذلك واقسموا على المصحف وبدأ العمل بموجب تلك الاتفاقية منذ ذلك اليوم إلا أن هذه الاتفاقية لم تدم طويلاً وقد انهارت تماماً عام 1872م بسبب إعتداءات الرزيقات المتكررة على القوافل وقطع طريقها. هذا التطور أدى بدوره إلى إعادة النظر في الأمر من قبل الزبير رحمه فقرّر أن يغزو دار الرزيقات بنفسه لتأديب هؤلاء العصاة الذين وقفوا في وجه تنمية تجارته. استمرت الحرب بين الزبير وعرب الرزيقات عدة شهور تمكن في نهايتها من السيطرة على مدينة شكا وبذلك دان له ثلاث أرباع الرزيقات في طاعته والتسليم له ، بالأمر ولكن هناك المجموعة المتبقية منهم فقد فر هارباً وذهب إلى سلطان دارفور بالفاشر طلباً للحماية ولمعاودة الحرب مع الزبير. في هذه الفترة جرت مكاتبات بين الزبير والسلطان إبراهيم قرص حاول أن يبين فيها وجهة نظره مستقوياً بدعم حكومة "ولى النعم الخديوي الأعظم لأجل فتح بلاد شكا التي هي معادن عربان الرزيقات المعروفين بالطغا والبغا والفساد وردهم من التعديات والأمور المغايرة بالسلطان على ربط الطريق عمداً للمسلمين وسفك دماهم وأخذ أموالهم مع شن الغارات بدون وجه جاز ولا موافقة للشريعة واستقامة أموالهم على ما يرضي الله تعالى ورسوله وإدخالهم تحت أحكام الدولة الخديوية"⁽¹⁾. إلا أن السلطان إبراهيم كانت له رؤية أخرى للأمر. كان السلطان يرى احتلال الزبير لشكا تعدياً سافراً على مملكته وأن الزبير ما هو إلا جلابي باغي تجاوز حدود التجارة يريد أن ينتزع منه ملك آبائه واجداداه فاتجه بالشكوى إلى خديوي مصر يعرض ما بينه وبين الزبير لعله يجد مخرجاً فبعث له برسالة في الرابع من رجب 1291هـ الموافق 17 أغسطس 1874م يشرح له فيها تعديات الزبير على مملكته كما أدعى ذلك في خطابه وتأييد الحكماء لهذه التعديات ويذكر الخديوي بالعلاقات الطيبة التي كانت قائمة بين سلطنة دارفور ومصر أيام أبيه ويطلب منه التدخل

^{1/} فلوراشو. الزبير باشا يروي سيرته في منفاه بحبل طارق ، تعريب وإعداد خليفه عباس العبيد.. مركز الدراسات السودانية ، 1995م ، القاهرة. ، ص. 62.

للحد من هذه التعديلات بصفته الشخصية أو التدخل للوساطة بينه وبين الزبير⁽¹⁾. وهكذا عندما أتضحت للسلطان المؤامرة بين الزبير والحكماء بالخرطوم تعلقت آماله بالخدوي بمصر وهو لا يدري أن هذا على رأس المؤامرة وقد واتته الفرصة أخيراً لضم سلطنة الفور إلى ممتلكات الخديوي فأمر بدوره الحكماء إسماعيل باشا أيوب بدعم الزبير عسكرياً والتحرك معه لاحتلال دارفور. عندما تيقن السلطان من أهداف الزبير الذي نقل معسكره من شكا إلى أرض الهبانية بالكلكة بدأ في الاستعداد للمعركة الفاصلة دفاعاً عن مملكته وقد سبق ذلك عدة معارك بين جيش الزبير وجيش السلطان⁽²⁾. كانت معركة منواشي بين السلطان إبراهيم والزبير في أكتوبر 1874م هي المعركة الفاصلة بين الرجلين والفاصلة في تاريخ سلطنة الفور التي غربت شمسها بعد هذه المعركة التي انتصر فيها جيش الزبير باشا رحمة بمساعدة الحكومة التركية رغم إعراف الزبير باشا ببسالة السلطان إبراهيم حسين الذي شهد له ببسالة جيشه وكان السلطان في قلب المعركة يصول ويجول وهو يقاتل في عزم واستبسال ويعمل جاهداً لكي يغسل عن عزته ما أصابها من ذل وهوان حتى خر قتلاً هو ومن معه من الفرسان ومنهم الكثير من أولاده وأشرف دولته. بعد معركة منواشي تقدم الزبير باشا إلى الفاشر عاصمة السلطنة فسلمت له دون قتال ومن بعد لحق به الحكماء إسماعيل باشا أيوب من أم شنقه وبدأ عهد جديد في مديرية دارفور التي أصبحت بذلك جزءاً من ممتلكات الخديوية بالسودان ورغم ذلك فإن عناصر الثورة ضد هذا الوضع الجديد لم تخبو بل تصدى لها أحفاد سلاطين الفور في قيادة أهلهم لاستعادة مجدهم الغابر وكان أول من حمل رؤية هذه الثورة هو الأمير بوش شقيق الأمير حسب الله بجبل مره.

^{1/} عز الدين إسماعيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 134.

^{2/} من المعارك التي سبقت معركة منواشي بين جيش السلطان والزبير معركة دارا بقيادة وزير السلطان أحمد شطه ثم معركة الشرتاية أحمد نمر زعيم البرقد ثم عدة معارك مع الأمير حسب الله عم السلطان إبراهيم وكلها منيت بالفشل أمام تنظيم وسلاح جيش الزبير.

1-2-7: ثورة أمراء سلطنة الفور في فترتي التركية والمهدية:

بزوال سلطنة الفور بعد إحتلال الزبير باشا للفاشر لم تخدم الثورة في نفوس من بقى حياً من أمراء الفور ورجالات النخب السياسية بهذه السلطنة وجلهم من زعامات القبائل المختلفة التي تكونت منهم كنفودرالية سلطنة الفور بل استمرت ثورتهم خلال عقود من الزمان حتى تمت إستعادة السلطنة أخيراً على يد السلطان على دينار بعد نهاية الثورة المهدية عام 1898م. عرف هؤلاء المناضلون من ابناء وأحفاد السلاطين الذين كافحوا لأستعادة مجد سلطنة الفور (بسلاطين الظل)⁽¹⁾ وقد شمل هذا المصطلح كل من:-

- 1874-1875م 1 السلطان حسب الله أبين محمد الفضل
- 1875-1875م 2. السلطان بوش أبين محمد الفضل
- 1876-1880م 3. السلطان هارون أبين سيف الدين
- 1880-1884م 4. السلطان دود بنحه
- 1876-1888م 5. السلطان يوسف إبراهيم قرص
- 1888-1891م 6. السلطان أبو الخيرات أبين إبراهيم قرص
- 1891-1891م⁽²⁾ 7. السلطان على دينار أبين الأمير ذكريا

بالرغم من أن كل هؤلاء قد تقدم صفوف أهله وبذل جهداً مقدراً إلا أنه ولاغراض هذه الدراسة سنعرض نماذج كفاح عدد قليل منهم.

كانت بداية الحكم التركي على دارفور بالغة القسوة فهي بالإضافة إلى أهانة إنتزاع الحكم عنوة من أهله ونهب ممتلكاتهم بطريقة بربرية علق عليها الزبير باشا من منقاه في جبل طارق على هامش سرده لسيرة حياته وغزو دارفور ، قائلاً عن اسماعيل أيوب أول

¹ انظر : Spaulding , O'Fahey and Kapleijins, Lidwin Op.cit.

² / أحمد عبد القادر أرباب ، تاريخ دارفور عبر العصور . الجزء الأول. الطبقة الأولى. 1998م. ص65.

من تولى الأمر في دارفور من الأتراك بقوله " أنه رجل "تأفه من سقط المتاع" فقد قدم إلى دارفور وهو لا يعلم عن البلد الذي تعهد بأن يحكمه شيئاً ولم يكن يفكر في شئ سوى أن يصبح غنياً وكان أول ما قام به من عمل هو أن يلقي القبض على بعض القادة من كبار الرجال وحتى من النسوة اللواتي ينتمين إلى عائلات ذات مكانة رفيعة وبعث بهم مسوقين بالاعلال إلى القاهرة ومات بعض هؤلاء في الطريق بينما يرى البعض منهم في السجون هناك. وجلب معه من الموظفين سبعة كاتبا ثم أقدم علي فرض ضريبة الدقنية

مقدارها أربعين قرشاً

على أناس لم يسبق أن فرضت عليهم ضريبة شخصية من قبل وكانت تلك الضريبة تستوفي عند بلوغ سن السادسة عشر وبذلك يكون الشخص الذي لديه عدة أولاد في منزله أن يدفع عنهم وعن نفسه أيضاً. مفهوم فرض ضريبه دقنيه مقدارها دولارن على كل رأس والتي رأوا أن ترتفع في حالات العائلات الكبيرة لتبلغ مبلغاً ضخماً في السنة أدى ذلك إلى أمتلائهم فزعاً ورعباً⁽¹⁾.

والحال هذه وهي في بداية الحكم الجديد كان لا بد من الثورة ومواصلة المقاومة ممن بقي في دارفور من الرجال. بالفعل فقد تجمع هؤلاء حول قادة المقاومة من أبناء أسرة سلاطين الفور. بعد تسليم مدينة الفاشر كعاصمة للسلطنة أمر أسماعيل باشا أيوب الزبير باشا بتعقب كل من الأميرين بوش وسيف الدين فطاردهم وقضى عليهم ومن قبلهم تم إعتقال الأمير حسب الله وأمر بترحيله ومعه مجموعه من اسرة السلطان إلى القاهرة ولكن الثورة لم تخدم بعد بل ظلت في نفوس المواطنين وقياداتهم من أسرة السلاطين. أما تلك الأعمال القاسية من قبل الحكام الجدد لم تفت في عضد المقاومة بل زادتها يقيناً في ضرورة الخلاص. لم يمضي وقت طويل حتى أنتشرت روح المقاومة في كل أنحاء دارفور فتجمع الناس وأختاروا الأمير هارون ابن سيف الدين سلطاناً عليهم ليقود تلك المقاومة ضد

¹ / فلورا شو . مرجع سبق ذكره ، ص 81.

الغازي الجديد. كان هارون الرشيد هذا لا يعوزه التصميم ولا الجسارة في خوض المعارك فحمل الراية. في هذه الفترة بالذات تم تعيين سلاطين باشا النمساوي على حامية دارا بجنوب دارفور وأوكلت له المهمة الأساسية في إخماد مقاومة الأمير هارون الرشيد الذي سرعان ما اكتشف فيه خصماً عنيداً.

في هذا الأثناء كان السلطان هارون ورجاله يخططون سراً للاستيلاء على الحاميات التركية المتفرقة في كل من دارا والفاشر وكبكاية وكلكل. وتمكنوا من الهجوم على الفاشر مرتين بنجاح كبير وكانت الفاشر على وشك السقوط في أيديهم حتى فكر حاكم المدينة بحرق مخازن البارود ثم ينتحر بعدها ولكنه بعد قتال مرير أسعفه الحظ بأن يجلو عنها الثوار. بعد ذلك استدعى إسماعيل باشا أيوب وتم تعيين غردون باشا حاكماً عاماً على السودان فتوجه فوراً إلى دارفور ليرى الأحوال عن قرب فزار كل من الفاشر وكبكاية وكلكل حيث أخمدت الثورة مؤقتاً⁽¹⁾.

بعد الإسحاب من الفاشر لجأ السلطان هرون إلى جبل مره ليستجمع أنفاسه فحط برجاله في نورنيا عاصمة أمراء الداجو القديمة وفيها أعلن استقلاله كلياً عن السلطات التركية بعد أن أحكم قبضتها في يده وبدأ يحكم السهول الشرقية من جبل مره. بدأ نفوذ السلطان هرون يتمدد وأصبح مهدداً حقيقياً للسلطة التركية بدارفور فبدأ كل من مسداقليا بالفاشر وسلاطين دارا في وضع الخطط العسكرية لمواجهة والتخلص منه فتم الاتفاق بينهما أن يتحرك سلاطين عن طريق منواشي وكوبي إلى جبل مره لمهاجمة نورنيا عاصمة هرون على أن تقوم مجموعة عسكرية أخرى من الفاشر إلى طره عن طريق كلكل وأبو حراز وتنسق مع قوات سلاطين باشا في الهجوم. عندما وصل سلاطين ورجاله على مشارف نورنيا علموا أن السلطان هرون قد بارحها وأنسحب منها إلى جهة أخرى فقرروا مطاردته والسير على دربه. كانت أهداف السلطان محددة بعد الأسحاب من عاصمته وهي مهاجمة دارا الحامية التي خرج منها سلاطين لمحاربته وقد هاجمها فعلاً ولم يرفع منها إلا بعد معركة ضارية وقتال عنيف فخرج منها وأتجه صوب منواشي شمالاً وكله تصميم على النزال. بعد تلك المعارك الخاطفة التي كسب فيها الكثير من المال والرجال بدأ خطره يقلق

¹ Slatin, Rudolf (von), Op.cit., pp57-58/

مضاجع رجال السلطة التركية. بعد معركة منواشي أتجه السلطان هرون شمالاً وقد أجرى اتصالاته مع قيادات قبيلة الميما الذين قرروا الثورة ضد الحكومة والانضمام إليه وفي طريقه إليهم لحقت به قوة سلاطين باشا واشتبكت معه فكبدها خسائر وأنسحب مرة أخرى صوب جبل مره ولم يكن أمام سلاطين إلا الرجوع إلى حاميته بدارا لتنظيمها مره أخرى بعد أن أفلت السلطان هرون ليجمع قواه ويستعد للقادم من المعارك. جمع السلطان هرون بعض قواته وتقدم قاصداً الماشيه والجمال من الأعراب والتجار الذين ألم بهم في طريقه. كان على مركز كل كل من قبل السلطة التركيبة النور بيه عنقره وعندما سمع بقدوم السلطان هرون قام بمطاردته والهجوم على معسكره بغته ففضى عليه وأرسل رأسه إلى السلطات التركية بالفاشر في مارس 1880م⁽¹⁾. بعد إغتيال السلطان هرون تجمع ما تبقى من رجاله وأختاروا ابن عمه عبد الله دود بنجه سلطاناً عليهم وقائداً لهم في معركهم القادمة ضد الأتراك إلا أن اختفاء السلطان هرون المقاتل العنيد عن مسرح الحياة كان نهاية مرحلة من الثورة لتتلوها مراحل أخرى جديدة.

لم يبارح سلاطين باشا الذي رقي مديراً عاماً بدارفور 1982م من حامية دارا إلى عاصمته الفاشر حتى بدأت أخبار الثورة المهدية تتجاوبها الاصداء في كل الجهات بدارفور وبدأت الاضطرابات تعم معظم القبائل التي باتت تشرئب بأعناقها للخلاص من نير وعسف الحاكم التركي فأضطرب الأمر على سلاطين باشا وأعوانه في حكومة دارفور وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ دارفور المضطرب. شهدت هذه المرحلة الانتقالية معارك ضارية ومتعددة بين سلاطين باشا وقبائل البقارة بجنوب دارفور وعلى رأسهم قبيلة الرزيقات التي بايع شيخها مادبو على الإمام المهدي بقدير وقفل راجعاً إلى دارفور ليحمل لواء الثورة الجديدة مع بقية القبائل المناصرة للمهدية.⁽²⁾

أنتهت هذه المعارك بالانتصار على سلاطين باشا الذي أستسلم للثورة في حلة شعيرية ومن بعد قام بتسليم حامية دارا لقائد المهدية وأميرها الجديد محمد خالد زقل في ديسمبر

¹ Ibid., p.85.

² / يتكون الحلف الجديد المؤيد للثورة كل من قبائل الرزيقات والهبنانية والمعالية وبنو هلبة والتعايشة والمسيرية بجنوب دارفور ثم أنتشرت فيما بعد لتشمل بقية القبائل بشمال وغرب دارفور "أنظر ودلف ، سلاطين باشا المرجع السابق ، ص 213-214"

1883م. كان محمد خالد زقل على درجة من الكفاية الإدارية والالمام بمجتمع دارفور الذي عمل فيه بالتجارة لمدة من الزمن ليست بالقصيرة ولذلك عند توليه إمارة دارفور من قبل المهدي بدأ في إستماله قبائل دارفور وقياداتها باللين والأقناع ولأنه كان مقتنعاً بإشراك أهل دارفور في حكم ديارهم وهم لا يرضون بحكم الغرباء قام بتقسيم دارفور إلى وحدات إدارية مراعيًا في ذلك التجانس القبلي وعين على كل وحدة إدارية أحد أبنائها أميراً عليها بعد أن أخذ عليه العهود. تمشيًا مع هذه السياسة عين الأمير يوسف ابن السلطان إبراهيم على كل من الفاشر وكبكابيه وإسماعيل عبد النبي على المساليت والجهات الغربية حتى حدود دارفور وآدم كنجار على داره وأخ لآبو جودت فات على الطويشة وأخ لحسن أم كدوك على أم شنقه⁽¹⁾. هذه السياسة بدأت في التغيير بعد مبارحة محمد خالد زقل لمنصبه بدارفور ليلحق بالخليفة في أمدرمان كما أن وفاة الإمام المهدي المبكرة وتولى الخليفة عبد الله التعايشي زمام الأمر في الدولة من بعده لم يرق لعدد كبير من قبائل دارفور بما فيهم قبائل البقارة التي رأت في سياسة التهجير من ديارها إلى أمدرمان قسراً فيه كثير من الحيف والقسوة عليهم بل وفيه نزاع الزعامة والحكم من قياداتهم وتبديلاً لحياتهم التي الفوها في بواديهم وأصبحت جزءاً من ثقافتهم الوجدانية⁽²⁾. يجيء كل ذلك في ظروف بالغة الصدمة والأضطراب بأن صاحب الدعوة التي نادى بها وهبوا معه من أجل طرد "الترك" الفاسدين قد ذهب إلى رحاب ربه. لكل هذه الظروف ولغيرها بدأت المعارضة لحكم الخليفة عبد الله تنتشر وسط القبائل فأخذت قبائل البقارة مبادرة العصيان على سياسة التهجير وبدأت التشكيك في أهلية وشرعية الخليفة عبد الله وكان الرزيقات على رأس هذا الأمر بقيادة زعيمهم مادبو على. أما الأمير يوسف إبراهيم وهو الوريث الشرعي لسلطنة الفور ما كان ليقتنع مهما أجتهد في عرض ولائه للخليفة بسلطان أسمى في دارفور. ثم كيف يرضى أن يشاركه كرم الله ومحمد كركساوي الحكم فيها؟ ولا غرابة أن تمثل يوسف إبراهيم في كرم الله زبيراً آخرًا غازياً معتدياً ينوي

¹ / يذكر موسى المبارك أن محمد خالد زقل ولد بدارفور وبدأ حياته تاجراً بسيطاً ثم أثرى فيما بعد ولما فتحت دارفور إنخرط زقل في خدمة الإدارة التركية. تقلب في مناصب عدة حتى أصبح مديراً لداره وقد ورث زقل التجاره من أبيه الذي قضى شطراً من حياته في دار برقو وكان لزقل صلة فربي بالمهدي وهي إنه ابن عمه. موسى المبارك ، تاريخ دارفور السياسي. 1882-1898م . قسم التأليف والنشر. جامعة الخرطوم ، ص 28.

² / موسى المبارك. المرجع السابق ، ص 84.

اغتناب ملكه كما فعل الزبير ود رحمه بأبيه⁽¹⁾. لقد أراد يوسف سلطاناً فعلياً لا تشوبه تبعية أو ينتقص من كماله مشاركة فرفع لهذا الراية التي رماها دود بينجه ونادى باستقلال دارفور الذي تجلى في بعثه لتقاليد آبائه في الإدارة والحكم وطرده لكرم الله من عماله داره وسعيه ليبسط نفوذه بين القبائل في شمال دارفور وجنوبها ثم تزرعه بأسباب كثيرة لتفادي الهجرة إلى أمدرمان وقتاله للأمير عثمان آدم حتى خر صريع نضاله لاستعادته مجد أجداده الضائع⁽²⁾. أستمروا يوسف إبراهيم في سياسته التي أخطتها لنفسه وأحيا سنه السلاطين الذين سبقوه فقسم البلد إلى حواكير وأطلق على رجال دولته ألقاب السلطنة مثل الملوك والشراتي والمقاديم وأطلق عليه هو نفسه لقب السلطان من قبل حاشيته. علم الخليفة بكل هذا الانقلاب في وسائل الحكم بواسطة يوسف إبراهيم فالح عليه بالهجرة إلى أمدرمان ولكن دون جدوى.

بالرغم من الاضطراب الذي كانت تشهده دولة الخليفة عبد الله في مناطق متعددة خاصة بعد معركة الأشراف وتمردات قبيلة الكبابيش إلا أنه قدر خطورة ما يقوم به يوسف إبراهيم من بؤادر الثورة في دارفور خاصة بعد أن مال إلى جانبه كل من الزيادية والزغاوة والماهرية والمناصرة والميما وبني فضل والبرقد بالإضافة إلى عصبته من الفور. لعظم هذا الأمر وأهميته رمى الخليفة عبد الله بكبار قاداته من الأمراء البشاري ريده ومحمد بشاره والختم موسى وعبد القادر دليل وكرم الله شيخ محمد ومحمد أحمد عوجه تحت أمرة قائده الشاب عثمان آدم جانو إلى أخمد الثورة بدارفور.

توالت المعارك بين جيش الأنصار وجيش السلطان يوسف إبراهيم بعد أن ولى على قيادته زايد عجاج الذي أشتهر بالشجاعة وحسن التدبير فكانت معركة دارا الثانية هي أكبر الملاحم التي خاضها جيش يوسف إبراهيم لاستعادة سلطنة الفور. كان ذلك في صباح 15/يناير 1888م " حين سمع الأنصار دقات نحاس الفور تصم الأذان ثم أبصروا حشودهم

¹ /ولد كرم الله بجزيرة كرقوس بالقرب من شندي وهو من أصل دنقلاوي سافر إلى بحر الغزال وأشتغل فيها بالتجارة وكان أخوه محمد قائداً لبازنقر لبتن ببحر الغزال ولما ظهر المهدي ناصر الدناقله المقيمون ببحر الغزال دعوته وهاجر إليه كرم الله فأدركه في الأبيض وحضر معه موقعة شيكان. عقد له المهدي لواء الحيش لفتح بحر الغزال وظل يحكم بحر الغزال حتى توفي المهدي فدعاه الخليفة إلى الهجرة فدفع بأخيه محمد إلى شكا ولحق به في أكتوبر 1886م (أنظر موسى المبارك، مرجع سبق ذكره، ص 75).

² /موسى المبارك. مرجع سبق ذكره، ص 100.

تسد الأفق وتندفع نحوهم في جنون والتقى الجمعان في معركة دامية استمرت حتى منتصف النهار فإنتهت بنصر مبین لعثمان آدم وسقط في المعركة خمسة آلاف من جيش زايد عجاج بينهم رحمة قومه بينما نجا زايد من موت محقق⁽¹⁾. في 22 يناير خرج السلطان يوسف إبراهيم بجيشه من الفاشر لملاقاة الأتصار في ودبيره فكان لقاء الموت حيث فقد السلطان يوسف الفين من رجاله فانسحب إلى جبل مره وبعد هذه المعركة دخل الأتصار مدينة الفاشر واستعاد الخليفة دارفور. مره أخرى بدأ عثمان آدم مطاردة السلطان يوسف إبراهيم فأرسل جيشاً كبيراً قوامه تسعة آلاف بقيادة الختيم موسى وبصحبة عبد القادر دليل والعطا أصول وأحمد مالك وفضل الله شرف الدين من كبار قادة الأتصار. أحاط جيش الأتصار بالسلطان يوسف إبراهيم في المرتفعات الشمالية لجبل مره فتضاءلت أمامه فرص النجاة فقرّر الموت ببسالة وبرز لقتال الختيم موسى فقتل السلطان وبعث براسه إلى الفاشر وهكذا كانت نهاية خصم لدود ومكافح عنيد وبعدها أصبح عثمان آدم جانو أميراً على دارفور لبدء من جديد كفاح الفور تحت رؤية الأمير أبو الخيرات الذي تقدم لقيادة جيشهم بعد موت أخيه يوسف إبراهيم.

بالرغم من النصر الساحق الذي حققه الأتصار على جيش الفور الذي بدأ في التمزق أثر الخلاف الذي دب بين القائد زايد عجاج والسلطان يوسف قبل المعركة الأخيرة إلا أن الأتصار لم يهنأ لهم بال في دارفور فقد بدأ يلوح في الأفق أعصار ثورة جديدة بدارفور أكثر خطراً هذه المرة لأنها تخاطب وبصورة مباشرة شرعية حكم الأتصار من كيانات قوية ومتعددة يدعمها حلف كبير تواطأ عليه كل سلاطين الممالك المتاخمة لدارفور من الناحية الغربية وهي ممالك الوداي والتاما والسلا والمساليت والقمر. كان لهذا الحلف الكبير أسبابه ودواعيه ضد حكم الخليفة عبد الله " فشرعية المهديّة لم تبرر حرب تحرير السودان ضد الحكم التركي بالرجوع على الشرعية القديمة والتقليدية وهي إعادة دولة الفونج الوراثة للحكم والتي أصبحت عام 1882م خارج إطار التفكير فيه ولكنه بررها بحرب جهادية مقدسة ضد الكفار الطغاة الذين لم يراعوا الأسلام في حكمهم الفاسد وأصبح لزاماً على كل مسلم قادر المشاركة في جهادهم. وبالمثل فقد أعطى محمد أحمد المهدي شرعية قيادية

^{1/} موسى المبارك. المرجع السابق ، ص 120.

لهذه الحرب المقدسة ولاحقاً قيادة الدولة لآته مهدي الله المنتظر⁽¹⁾. بالنسبة لغرب السودان فقد وجدت دعوة المهدية تجاوباً وتأيداً قوياً من قبل المواطنين الذين أرهقتهم ضرائب الحكومة التركية الباهظة والمعاملة القاسية من قبل مسؤوليهم كما أن رجال الدين الذين يؤمنون برسالة المهدية قد اقنعوا جماهير المواطنين بأن ماحل بهم من ظلم كان نتيجة لعدم مراعاتهم الشعائر الدينية فأصابهم غضب من الله وسلط عليهم هؤلاء "الأتراك" الظالمين أما بالنسبة للحكام المحليين من سلاطين وملوك فكان دعمهم القوي للمهدية للتخلص من الأتراك الذين ضيقوا عليهم الخناق في سلطتهم على قبائلهم ورعاياهم. في الفترة التي أعقبت وفاة الإمام المهدي وآل الحكم إلى الخليفة أكتشف هؤلاء أن دولة المهدية بقيادة الخليفة عبد الله ما هي إلا سلطة مركزية في الخرطوم تعمل على بسط هيمنتها عليهم ولا يوجد فرق كبير بينهما وبين سلطة الأتراك كما أن سلطاتهم المحلية في ممالكهم وقبائلهم قد أصبحت في خطر في ظل دولة المهدية التي باتت تهدد شرعيتهم التقليدية في الحكم التي تعتمد على تقاليد الوراثة وهذا وحده كفيل بأن يكون سبباً قوياً لمقاومة هذه الدولة التي أتت بشرعية جديدة جعلت من عرب البقارة أهل الخليفة عبد الله يتحكمون في مصائرهم بأسم المهدية.

عام 1885م كتب حكام الوداي خطاباً لعامل المهدية بدارفور رداً على خطابه قائلاً "أن المنطق الذي جاء به خطابكم بأن الزمن زمن مهدي وليس زمن ممالك دنيوية نحن نؤمن به وعليه فنحن ندين بولاننا لسلطان الوداي محمد يوسف الذي سماه المهدي خليفة له وبهذا فنحن نطيع أوامر المهدي كسلطان الزمان وليس بالضرورة أن يكون سلطاناً أبين سلطان. كما أن المهدية هددت سلطة سلاطين الغرب بصورة مباشرة من خلال الضرائب وأرسال الغزوات وسياسة التهجير التي كانت تفرض على السلاطين وأحداً تلو الآخر بالذهاب إلى أمدرمان لأداء فروض الولاء والطاعة للدولة المهدية.⁽²⁾ أما بالنسبة لرعايا هؤلاء السلاطين فقد أساءت إليهم تصرفات جيوش المهدية وآثارت الرعب في نفوسهم في كل الأماكن التي غزوها خاصة في مجال السلب والنهب وأمتلاكهم عنوة على كل شئ يقع

¹ Kapteijns, Lidwien, "Mahdist Faith and the Legitimation of Popular Revolt in Western Sudan", *Africa Journal of the International African Institute*, Vol.55, No.4. 1985, (Popular Islam), pp.390-399.

² *Ibid.*, p.192

في يدهم كما أنهم كانوا يبدون الاحتقار على القيادات المحلية ولايولونها أدنى اعتبار أو احترام حتى أطلق عليهم المواطنين أسم " كيوكلو " أي أعطني كل شئ تملكه حتى تصبح فارغ اليدين فضاك بهم المواطنون ودخل في نفوسهم الرعب والمسكنه بدخولهم إلى المنازل وأخذ ما بها عنوة وغير ذلك من وسائل العنف والبطش".⁽¹⁾ بمثل هذه الممارسات بدأ الغضب والغبن يأخذ بنفوس المواطنين كما أخذ بنفوس سلاطينهم وملوكهم من قبل وبدأت عناصر التمرد على هذا الواقع والثورة عليه تتجمع في الأفق. في مثل هذه الظروف خرج الفقيه محمد زين⁽²⁾ منادياً بالثورة والجهاد ضد هذه الاوضاع وضد الذين ينسبون إلى المهديّة نوراً وبهتاناً وكانت ثورة زلزلت أركان سلطة المهديّة بدارفور وكادت أن تذهب بها.

أورد موسى المبارك " على أن من يدقق النظر في ثورة أب جميزة يرى خلف الغشاء الديني الذي كساها هبه سياسية ذات أهداف محددة وواضحة. فهي من جهة تعبير عن احتجاج سلاطين الجهة الغربية على تغول الانتصار على ملكهم وسعى لأيقاف توسعهم وزحفهم. أية ذلك السند الذي لقيه أبو جميزة من أولئك السلاطين. وهي من زاوية أشمل محاولة جديدة قام بها أهل دارفور للتخلص من حكم الانتصار فما أن حقق أبو جميزة نصره الأول حتى انحاز إليه الفور بقيادة أبي الخيرات إبراهيم وبنو هلبة بزعامة إبراهيم السوالي والزغاوة بمختلف أقسامهم بينما نزل الميذوب من جبالهم وأغاروا على البرتي الموالي للانتصار وعاد الرزيقات والهباتية الذين شتت شملهم غزوات البشاري ريده وفضل النبي أصيل إلى ديارهم وأقاموا فيها آمين ولعله من الواضح أن صفة الدين عند أبي جميزة وفرت لمقاومة أهل دارفور الثانية هذه قيادة تبعها القوم على اختلاف مشاربهم وتباين أغراضهم السياسية⁽³⁾.

قامت هذه الثورة كهبه شعبية ضد تجاوزات قوات المهديّة فتقدم لقيادتها الفقيه محمد زين أبو جميزة الذي لم تؤهله شخصيته القوية قيادة الجماهير في الثورة فحسب بل

¹ Ibid

² / لقب هذا الفقيه باسم أبو جميزه وقد تضاربت الأقوال في أصله والراجح أنه من قبيلة التاما.

³ / موسى المبارك. مرجع سبق ذكره ، ص 149.

أصبح الشخصية المحورية التي ألتف حولها سلاطين المنطقة دون أحساس بتبعية أحدهم لسلطان آخر. تحت القيادة الرمزية للفقير أبو جميزة سعوا جميعاً لإعادة وضعهم الذي كانوا عليه قبل عام 1874م أي ضمن قضايا أخرى أعاده سلطان الفور في المنفى أبو الخيرات لسلطنة الفور. كان ضمن السلاطين الذين وقفوا بجانب أبو جميزة⁽¹⁾. سلطان الداجو أسحق أبو ريشه (1879-1900م) الذي شارك بأرسال أبنه بخيت الذي أصبح سلطاناً فيما بعد على رأس جيش للقتال بجانب أبو جميزة وبقية السلاطين. أصابت هذه الثورة ذعراً في صفوف الأنصار وشتت الإدارة بدارفور ولكن لعدم تكافؤ سلاح الجانبين وفعالية سلاح الأنصار لحدثته النسبية وموت قائد الثورة أبو جميزة أدى كل ذلك إلى هزيمة جيش زعماء الغرب الذين دبت بينهم الغيرة في لحظات المعركة الأخيرة بعد موت قائدهم أبو جميزة عام 1889م بالقرب من الفاشر فتفرقت جموع القبائل وحينها لجأ أبو الخيرات إلى دار سلا لاجئاً⁽²⁾. بعد فترة من الزمن عاد أبو الخيرات مرة أخرى إلى دارفور مكافحاً لاسترداد ملك أجداده فنشب خلاف بينه وبين أحد أقاربه الأمير علي دينار فأقتاله عام 1891م وبذلك أنقضت مرحلة نضال أبو الخيرات الذي أشتهر بعقد التحالفات مع القمر الذين ذهب إليهم ثم مع الوداي والداجو بدار سلا وأخيراً التحق بحلف السلاطين في ثورة أبو جميزة فخاب أمله بهزيمة هذه الثورة التي رمت فيها ديار شمال وغرب دارفور بقلذات أكبادها للخلاص من حكم المهدية بقيادة الخليفة عبد الله لكن دون جدوى.

بعد موت أبو الخيرات المأساوي أصبحت القيادة لعلي دينار زكريا ابن السلطان محمد الفضل. في هذه المرحلة أصبحت دارفور تحت مسؤولية الأمير محمود ود أحمد الذي أخذ من الأبيض عاصمة له بينما بقي الأمير عبد القادر دليل مشرفاً على الفاشر نيابة عنه. بعد مكاتبات من محمود ود أحمد يطلب فيها تسليم علي دينار لعبد القادر دليل بالفاشر وبعد مماطلة دامت لبعض الوقت رضخ علي دينار للأمر وقام بتسليم نفسه وبعدها توجه لمقابلة الخليفة بأمدردمان لكن في ذات الوقت حمل معه الطموحات الكبيرة لاستعادة سلطنة

¹ / يتكون حلف السلاطين الذين شاركوا في الثورة ضد حكومة المهدية بدارفور كل من سلاطين الوداي والتاما والقمر والزغاوة والداجو والمساليات وسلطان الفور ابو الخيرات.

²/Kapteijns, Lidwien, " Dar Sila Sultanate in Pre-Colonial Times 1870-1916".
Cahiers d'Etudes Africaines, Vol.23, 1983, pp.447-470.

أجداده في أول فرصة تلوح له وقد وافته هذه الفرصة عشية يوم معركة كرري⁽¹⁾. فجمع ثلثة من رجاله من قيادات قبائل دارفور وأتجه بهم إلى الفاشر لا يلوي على شيء. دخل على دينار واستولى على المدينة دون مقاومة تذكر إذ لم يجد في حاميتها أكثر من ثلاثمائة جندي بقيادة الأمير أم بدة الرضي الذي خرج من المدينة وقام بتسليمها حسن أبو كودة للسلطان على دينار الذي دخل فوراً في مكاتبات مع الحاكم العام الجديد بالخرطوم لتحديد وضعه مع السلطة الجديدة طالباً الاعتراف به سلطاناً على دارفور مقابل ولائه للحكومة ودفع جزية سنوية⁽²⁾. تم له ذلك في مايو عام 1901م حيث كتب له ونجت باشا حاكم عام السودان يرد على مطالب على دينار قائلاً " بخصوص طلبكم لرسم حدود دارفور أريد أن أفيدكم بأن حدود دارفور ستكون كما كانت عليه من قبل وتحدد من أم شنقه إلى كل من دار التعايشه والحدود السابقة مع البرقو ودار وداي. هذه هي حدود دارفور التي كانت في الأيام التي كان صاحب المعالي سلاطين باشا الذي يعمل مديراً عاماً على دارفور حتى قيام سلطة الدراويش. أما فيما يخص دفعكم للضرائب لدعم الجيش أريد أن أفيدكم أن الحكومة ليست في حاجة إلى مال أو مساعدة ولكن هذا يدل على ولائكم وتسليمكم للحكومة ودليل على ارتباطكم بها. وعليه فانا مسرور بأن أفرض عليكم خمسائمه جنية سنوياً. أما ما يخص المحمل فالأمر متروك كلياً لكم والطرق ستكون مفتوحة للحجاج ويمكنك إرسال أي شيء بطرق الحكومة⁽³⁾. بعد هذا الاتفاق الذي حدد العلاقة بين دارفور وحكومة الخرطوم بدأ السلطان على دينار في إعادة ترتيب سلطنة دارفور وهي بلا شك فترة تاريخية أنتظرها كثير من سكان السلطنة وقد دفعوا جراء هذه اللحظة الكثير من الدماء والأرواح في حروب متعددة عمت معظم أنحاء وكيانات دارفور منذ غزو الزبير باشا رحمه لها عام 1874م. لم يجد السلطان على دينار الأمر سهلاً في إعادة بناء السلطنة مره أخرى فإن تلك الحروب

¹ /أختلفت الروايات في اللحظة التي غادر فيها على دينار أم درمان ما إذا كانت هي قبل أو بعد معركة كرري ولكن الثابت أنه كان يعمل ضمن جيش إبراهيم الخليل أحمد أخ محمود ود أحمد الذي استشهد في هذه المعركة.

³ قاد حسين أبو كودة ثورة ضد سلطة المهديّة وأستولى على حامية دارا أولاً ثم تقدم واستولى على مدينة الفاشر وأعلن نفسه سلطاناً على دارفور عام 1898م قبل مجئ على دينار الذي أستلم الأمر منه (يوسف

أحمد عبد الباري (في) أحمد عبد القادر أرياب، . مرجع سبق ذكره ، 1998م

Theobald, A.B., *Ali Dinar: Last Sultan of Darfur 1898 -1916*, Longman, Green 1 London, 1965, p.43

والأضطرابات المتلاحقة في فترتي التركية والمهدية قد أرهقت مجتمعات دارفور وهددت كثير من إمكاناتها البشرية والمادية كما أن سقوط إدارة المهدية المفاجئ قد ترك فراغاً إدارياً وسياسياً أدى إلى حالة من الفوضى والأنفلت وسط معظم قبائل دارفور التي أحست فجأة بروح الاستقلال والحرية من القبضة المركزية بالفاشر ومراكز السلطة التابعة لها.

في مثل هذا المناخ السياسي المضطرب بدأ السلطان على دينار في مواجهة قضايا إعادة البناء والزام هذه المجتمعات بشرعيته في السلطة والحكم وكانت أولى مهامه إعادة النظم الإدارية السابقة وإخضاع المجتمعات والكيانات المختلفة التي تتكون منها سلطنة الفور والتي باتت تنزع إلى عدم الاعتراف بشرعية الماضي. في مجال توطيد شرعية سلطته واجه على دينار نوعين من الحروب أولهما حروب سلاطين وقيادات بعض القبائل التي باتت تنزع إلى الحرية والتمرد على مركزية السلطة في الفاشر كما تمردت من قبل على مركزية الخليفة عبد الله في أمدرمان. هذه تكاد تشمل معظم القبائل في مناطق دارفور المختلفة أما الحروب الثانية فهي تلك التي دارت مع بعض من شخصيات دارفور التي أصبحت تدين بعقيدة المهدية ولا تعترف بشرعية على دينار القديمة التي تأتي من ماضي الأبناء والأجداد ومن هؤلاء كان خطر ثلاثة رجال من أبناء المهدية من أبناء دارفور وهم الفكي سنين التاموى والأمير عربي دفع الله التعايشي والسلطان أبكر المسلاتي.

الحروب القبلية واجهها السلطان على دينار بحزم شديد مثل تلك التي أشار إليها الملك والمقدم محمد شريف آدم في وثيقة سيرة حياته التي أملاها في سبتمبر عام 1932م على مكي مدني حسين بكوستي بمديرية النيل الأبيض بتوجيه من المستر آركل نائب مدير مديرية دارفور. جاء في هذه الوثيقة ، "ثم مكثت مع السلطان على دينار بالفاشر لمدة سنة وبعدها تعينت إلى كتم شمال دارفور بوظيفة مقدم عموم دار الريح وكانت معي قوة من الجيوش لا يقل عددها عن 350 جندي من 200 حاصلين على سلاح ناري و150 عدد خيول وسلاح من الرماح. كنت مدة أقامتي مع السلطان أكون نائباً عنه في الأمانة بوجود وزيره آدم رجال ثم بعد ذلك أمرني السلطان على دينار بأن أقوم بجيوش على قبيلة البديات واستلام بلدها وأحضار رجالها وأموالها إلى السلطان على دينار لكونهم خارجين عن الحدود والطاعة للسلطان. ففعلت ذلك ولم يحصل لي أي عائق منهم لأنهم

ناس ضعفاء وكانت تلك أول حرب لي. بعدها تعينت أنا والمقدم محمود على الدادانقاوي وآدم على والسلطان أبكر التاماوي إلى سنين في كيكابيه وكان القائد العمومي الملك محمود الدادانقاوي فجعل الحرب بيننا وبين سنين فلم تنتصر عليه لكثرة جيوشه ورجعنا للفاشر بدون المطلوب. ثم تعينت مع وزير السلطان المدعو آدم رجال إلى دارقمر لمجاهدة السلطان إدريس القمراري بعدم إتباعه للسلطان على دينار فصار لنا الانتصار التام على السلطان إدريس القمراري وأحضرنا عموم أمواله وعوايله ورجاله والأسلحة للسلطان على دينار غير أنه لم نتحصل على السلطان المذكور لهروبته ولما كان السلطان على يسافر إلى أي جهة من الفاشر يأمر بأن أقوم بمقامه كما تقدم ذكره ثم بعد سنتين تعينت مع الوزير آدم رجال إلى السلطان فرتي سلطان كوبي هو جد السلطان دوسه عبد الرحمن فرتي سلطان كوبي الحالي في عهد هذه الحكومة الحاضرة. فأنتصرنا على السلطان فرتي حتى هرب منا لدار برقو وعدنا إلى الفاشر بأمواله ورجاله واسلحه فعاد السلطان فرتي وحصلنا في الطريق على الطاعة فاعطيناه الأمان ورجعناه إلى بلده مرضياً عليه بإشارة السلطان على دينار ثم بعد ذلك تعينت مع الوزير آدم رجال لمجاهدة عربان برقو بجهة أم شالوبه مع ملكهم المدعو "دوكم" من قبل سلطانهم دود مره الشهير بصفة نقطة في الحدود وكانت جيوشهم وخيولهم واسلحتهم كثيرة العدد فانتصرنا عليهم وأحضرنا رجالهم وأموالهم واسلحتهم للسلطان على دينار وبعد ذلك عينت مع آدم رجال إلى قبائل الكنين بجهة بلده تربول بشمال دار برقو فانتصرنا عليهم وأحضرناهم برئيسهم المدعو عبد القادر أبيض وكذلك أموالهم واسلحتهم إلى الفاشر ثم بعد ذلك في نفس السنه قد تعينت أنا والملك محمود الدادانقاوي مره ثانيه إلى سنين ومعنا آدم رجال أيضاً⁽¹⁾. ويستطرد المقدم محمد شريف في وصف المعركة مع سنين في كيكابيه ومحاصرته ثم الانتصار عليه سنة 1909م ويذكر أحداث الحرب بين قائد السلطان على دينار الملازم سلم إدريس الهباتي مع قبائل الفزان والقرعان قبل فترة وجيزة من غزو دارفور بواسطة السلطات الإنجليزية 1916م. هذه الحروب التي جاء على ذكرها المقدم محمد شريف شملت معظم القبائل في الجهات

¹ / وثيقة الملك المقدم محمد شريف آدم، كتبت في 1932/9/6م استخرجت من الوثائق السودانية بجامعة لندن للدراسات الشرقية والأفريقية وهي بحوزة اسره المقدم بمدينة كتم. (انظر الملحق رقم 1).

الشمالية والغربية من السلطنة وفي الجنوب أيضاً واجه السلطان على دينار عصياناً مشابهاً خاصة من قبائل البقارة بجنوب دارفور وعلى رأسهم بني هلبة والرزيقات والمعاليه.

إذ كان السلطان على دينار أصاب نجاحاً مقدراً في سنواته الأولى في الانتصار على بعض القبائل وقيادتها المحلية وتمكن من إخضاعها والسيطرة عليها كما جاء في سيرة المقدم محمد شريف التي تمت الإشارة إليها إلا أن القادة المهديين من أبناء القبائل بدارفور قد ظلوا شوكة في خاصرة سلطته لفترة طويلة وكلفته شططاً كبيراً كي يتنصر بعد طول معارك ضارية. خطورة هؤلاء القادة على سلطة على دينار هي أنهم لا يعترفون بشرعيتها في الأساس فقد تعلموا من عقيدة المهديّة أن الدعوة إلى الدين وإقامة العدل على الأرض وفق منظور دعوة الإمام المهدي هي التي تكسب شرعية الحكم وليس الوراثة كوراثة ملك الأبناء والأجداد التي أقام عليها السلطان على دينار شرعيته. كان أول المناهضين لشرعية السلطان علي دينار هو الفكي سنين حسين التاماي⁽¹⁾ الذي كان يسيطر على بكباية ذات الموقع الحصين والهام الذي يربط بين الفاشر عاصمة السلطنة وديار غرب دارفور من المساليت والتاما والارنقا والجبل والاسنقور ومنطقة الوداي إلى الغرب. كانت سيطرة الفكي سنين على هذه المنطقة الهامة تعني حرمان على دينار من السيطرة على المناطق الغربية الغنية بثرواتها وهذا ما لا يمكن أن يقنع به السلطان الطموح الذي يريد إعادة ملك أجداده على كامل أرض سلطنتهم ولهذا الأمر جهز جيشه في أيامه الأولى 1901م وزج به إلى الفكي سنين بكباية واسند قيادة هذا الجيش للملك محمود الدانقاي فهزم هذا الجيش.

كان الفكي سنين حسين من الذين لبوا نداء الثورة المهديّة وانخرط في صفوفها مجاهداً. فحارب مع حمدان أبو عنجة في جبال النوبة وشارك أيضاً في حملات المهديّة ضد اثيوبيا عامي 1887م و1889م ثم سحب الأمير عبد القادر دليل الذي أوكل إليه عثمان آدم جانو أبان توليه أمر دارفور مسؤولية عمالة الغرب التي كانت رئاستها بكباية. بعد وفاة الأمير عثمان آدم خلفه محمود ود أحمد على دارفور فطلب من عبد القادر دليل الحضور

¹ / تطلق كلمة الفكي عند أهل دارفور على الشخص الذي حفظ القرآن عن ظهر قلب والم بأطراف واسعه من فقه العبادات والمعاملات وهو في العادة محل إعجاب وتقدير من المجتمع.

إليه في الفاشر لمقابلته فأسند إلى الفكي سنين مسؤولية الإدارة بكبكاوية في فترة غيابه. كما أنه ترك أمانة عنده كميات كبيرة من السلاح والذخيرة. " كان الفكي سنين مهدوياً متحمساً وسمعت كأنصاري ورجل دين بدأت في الانتشار وبموت الخليفة بدأت تتدفق الهجرات إلى الفكي سنين بأعداد كبيرة من الأنصار المطاردين حتى كبر عدد أتباعه. عندما بدأ على دينار في تأسيس نفسه بالفاشر سمع بقوة الأنصار المتعصبين المتنامية حتى بلغت أربعة آلاف مقاتل تحت أمرة الفكي سنين وهي قوة لا بد من التصدي لها ولكن الأمر كان أكثر صعوبة مما توقع على دينار ولم يستطع أن يحرز نجاحاً فيه حتى عام 1909م⁽¹⁾.

عندما استشعر السلطان الخطر الذي يمكن أن يتهده من جانب الفكي سنين وأنصاره بكبكاوية أمر قائده كيران عام 1900 على رأس جيش كبير بالتوجه إلى كبكاوية والقضاء على الفكي سنين واستلام الأسلحة التي بحوزته ولكن الأمر أستعصى عليهم فرجع كيران على أعقابهم دون تحقيق الهدف فلقى عقابه على يد السلطان ثم مره أخرى أرسل إليه جيشاً لمحاربته كما جاء على لسان المقدم محمد شريف ومعه الملك المقدم محمد على الدانقاوي وآدم على والسلطان أبكر التاموي إلى سنين في كبكاوية "وكان القائد العمومي الملك محمود الدانقاوي فحصل الحرب بيننا وبين سنين فلم تنتصر عليه لكثير جيوشه ورجعنا للفاشر دون المطلوب. ثم في نفس السنة تعينت أنا والملك محمود على الدانقاوي مرة ثانية إلى سنين ومعانا آدم رجال أيضاً وكانت الخطة الحربية فكان آدم رجال وجيوشه بالجهة الغربية من محل سنين وجيوشه وأنا ومحمود على الدانقاوي بجيوشنا من جهة الشمال. فجاهدنا سنين جهاداً شديداً ولم نتمكن من الانتصار عليه حتى حاصرناه مدة سنتين إلى أن تضععت جيوشه جوعاً وبعد ذلك حصل لنا الانتصار عليه فقتلناه وأحضرنا أمواله وجيوشه واسلحته إلى السلطان على دينار"⁽²⁾. بموت الفكي سنين عام 1909م تنفس السلطان علي دينار الصعداء وزالت من أمامه العقبة التي كانت تحول دون بسط سلطته على المناطق الغربية من دارفور فكتب إلى الحاكم العام بالخرطوم يبشره بهذا الانتصار العظيم. ولكن جهداً كبيراً أيضاً كان ينتظره لفرض نفوذه على المناطق

¹ / Theobald, A.B., Op.cit., p.36

² / وثيقة المقدم محمد شريف آدم. ، مرجع سبق ذكره .

الغربية من سلطنته، مع سلطان المساليت من أنصار المهديّة الذي له أيضاً مثل الفكي سنين شك في شرعيته على الحكم بدرافور.

لم تكن دار مساليت وحدة إدارية وسياسية متماسكة قبل عام 1874م بل كانت مقسمة بين سلطنتي الوداي ودارافور. هناك فروع من المساليت تخضع لزعماء عشائر يطلق عليهم لقب الملوك أو رؤساء الدناقر وهو جمع دنقر يرتبط بملكية الأرض لفرع القبيلة ويقوم هؤلاء ومعهم أربعة من الفرش بجمع الضرائب للسلطات المركزية بدار مساليت. في عهد الحكم التركي استطاع أحد المساليت وهو هجام حسب الله من توحيد القبيلة بصورة شكلية وقد لقي اعترافاً من السلطات التركية واستمر في الحكم حتى نهاية الحكم التركي ولكن أطيح به عام 1883م مع بداية الثورة المهديّة. في هذا الأثناء كان الفكي إسماعيل عبد النبي قد هاجر لمبايعة الإمام المهدي والحرب ضد الأتراك فعينه عاملاً على دار مساليت ينوب عن المهديّة⁽¹⁾. استمر الفكي إسماعيل في حكم دار مساليت بين عامي 1884م و1888م وقد أرسى القواعد الإدارية الداخلية للسلطنة وكان من المخلصين لتعاليم المهديّة وقد استدعاه الخليفة عبد الله إلى أمدرمان عام 1888م والحق عليه في الهجرة فتولى الأمر من بعده ابنه أبكر إسماعيل نيابة عنه⁽²⁾. كان السلطان أبكر الذي خلف والده غاضباً على فرض الهجرة على والده والسفر إلى الخليفة بامدرمان كما تواترت أنباء بأن هجام حسب الله الذي تم خلعُه من السلطة بثورة من المساليت بقيادة الفكي إسماعيل قد اشتكى لدى الخليفة وأصبح مقرباً منه وقد أوغر صدر الخليفة ضد الفكي إسماعيل. في مثل هذه الأحوال المضطربة سياسياً في عهد الخليفة عبد الله رأى السلطان أبكر أن يتعاون مع حلف السلاطين في ثورة الفكي محمد زين أبوحميزه إلا أن السلاطين

¹ / الفكي إسماعيل عبد النبي واسرته قد استقروا بقرية درجيل بدار مساليت واسسوا خلوة لتحفيظ القرآن وأشتهر الفكي إسماعيل بعلمه وصلاحه وعندما بدأ المساليت يضيقون بقسوة هجام حسب الله لجأوا إليه والتفوا حوله وشنوا حرباً على هجام وقاموا بطرده وتولية الفكي إسماعيل هذا قبل أن يقر المهدي بولايته على المساليت ضمن زعماء آخرين ولاهم على قبائلهم والفكي إسماعيل مسلاتي من خزام من فرع قرينق.

² / Kapteijns, Lidwin, The Emergence of a Sudanese State: Dar Masalit", The International Journal of African Historical Studies, Vol.16 No.,4, 1983, pp.601-613 (Published by : Boston University, African Study Centre).

لم يعترفوا به كسلطان لدار مساليت بل اقرّوا بأنه جزء من رعايا سلطان الفور أبو الخيرات الذي يطالب بإعادته إلى سلطنة درافور في حالة الانتصار على دولة المهدية. وهكذا وجد السلطان أبكر نفسه في موقف صعب من ناحية شرعيته كسلطان على دار مساليت مثل بقية السلاطين الذين يقاتل معهم ضد المهدية. في السنوات 1889-1896م انخرط أبكر المسلاتي في حلف سلاطين الجبهة الغربية المناهضة لسلطة المهدية ثم إنقلب على جيرانه السلاطين وفضل الانتصار لدعوة المهدية عندما تلاشى خطرهما وهكذا من خلال الدبلوماسية استطاع أبكر "بسمارك" المساليت أن يبني دولته عسكرياً ويحقق للمساليت مكانة تحت الشمس. في ميدان الشرعية أظهر أبكر أنه السلطان المسلم الوحيد الذي يعتنق عقيدة المهدية وسط سلاطين الغرب وأظهر أحتقاراً لأصحاب الشرعية الوراثة القديمه وأطلق عليهم سلاطين المجوس ، وسلاطين أهل العادات فإنقلب عليه السلاطين وحاربوه واحتلوا دار مساليت ولم يخرجوا منها إلا بعد تدخل سلطان الوداي الذي لجأ إليه فاعطاه الحماية والاعتراف وهو أقوى السلاطين في الحلف الغربي(1).

في بداية محاولاته لبسط نفوذه عام 1903م غزا السلطان علي دينار دار مساليت بجيوشه بقيادة كل من محمود على الدانقاوي وآدم على فانهزمت جيوش المساليت وأسر السلطان أبكر وأقتيد إلى الفاشر لاعتقاله رهينة في يد السلطان علي دينار الذي بقي جيشه بدار مساليت قرابة أربعة أشهر حتى أخرجهم سلطان المساليت الجديد محمد تاج الدين ابن السلطان إسماعيل. مرة أخرى رجعت جيوش السلطان علي دينار إلى دار مساليت بقيادة قمر الدين عبد الباقي فاعدم السلطان علي دينار السلطان أبكر الذي ظل حبيساً في سجنه طيلة الفترة السابقة. في هذه الفترة استولت القوات الفرنسية على سلطنة الوداي وبدأت في الزحف شرقاً إلى دار مساليت فتصدى لهم السلطان تاج الدين الذي قتل في معركة دورتي شرقي مدينة الجينية فتولى الأمر من بعده ابن أخيه محمد تاج الدين الملقب

باندوكه فوق اتفاقاً مع كل من السلطان على دينار عام 1909 ووقع فيما بعد أيضاً اتفاقاً مع السلطات الفرنسية تنازل بموجبه من بعض أراضي دار مساليت⁽¹⁾.

ما كان للسلطان على دينار أن يرى زحف الجيوش الفرنسية على سلطنة المساليت إلى الغرب من دياره ويستمر مع ذلك في الحرب مع المساليت وبذلك كان الاتفاق الذي أبرم بينه وبين السلطان محمد بحر الدين يدل على حنكة ورجاحة رجل الدولة بالرغم من أن ذلك الاتفاق كان حلاً وسطاً لم يأت بكل ما كان يطمح إليه ولكنه أوقف نزيفاً دائماً سببه طموح أولئك الرجال الذين تشربوا عقيدة المهدية فأرادوها شرعية جديدة للحكم بدلاً من شرعية الوراثة والحكم القديم.

إذا كان السلطان على دينار قد واجه تهديداً لبسط سيطرته في وسط وغرب مملكته بواسطة قيادات المهدية من أبناء دارفور الذين لا يؤمنون بشرعية الحكم الوراثي القديمة في شخص الفكي سنين التاماوي وأنصاره بكبابية والسلطان أبكر اسماعيل المسلاتي بدار مساليت فإنه أيضاً لاقى ذات التحدي من بعض المهدويين بجنوب دارفور. ذلكم هو الأمير عربي دفع الله التعايشي⁽²⁾ والذين تحالفوا معه من قيادات الانصار بعد أن زالت دولة المهدية وأستشهد رموزها في معركة أم دبيكرات. عام 1893م عين الخليفة عبدالله عربي دفع الله أميراً علي الأستوائية التي كانت رئاستها الرجاف التي زحف اليها البلجيكون عام 1897م

لاحتلالها فدافع عنها عربي دفع الله ولكنه هزم أخيراً وأنسحب منها في طريقه إلى الشمال. في الطريق علم عربي دفع الله بمعركة أمدرمان وخروج الخليفة منها إلى كردفان فعزم على اللحاق به عن طريق جنوب دارفور ولكنه أيضاً علم بمعركة أم دبيكرات وأستشهد الخليفة عبد الله وصحبه الذين معه فقرر التوجه إلى دارفور. أستقر رأيه أخيراً أن يذهب

¹ مصدر هذه المعلومات مقابلة مع : الشيحان إبراهيم أبو القاسم شيخ الطريقة التجانية بدار مساليت

وتجاني عبد الملك نائب رئيس محكمة اسلطان الوسطى وهما أحفاد بعض القيادات المدنية الذين ساهموا في تأسيس سلطنة المساليت منذ بدايتها الأولى. الجنية 1997م

² /عربي دفع الله من فرع الجبارات أولاد جسنه من قبيلة التعايشة وهو نفس الفرع الذي ينتمي إليه كل من الختيم موسى والزكي طمل وأب سام اما الخليفة عبد الله فهو من الجبارات أولاد أم صره (مقابلة مع : سام الزبير سام. نيالا)

إلى ديار أهله بجنوب دارفور ويتقرب تطورات الأحداث. ترامت أخبار انسحاب الأمير عربي دفع الله إلى كتشنر فنظم مجموعة من عربان الحمر الغريسية والعساكره بقيادة كل من عبد الرحيم سالم أبو دقل وإبراهيم المليح تحت إمرة الضابط حسن وراق لقطع الطريق أمام عربي دفع الله حتى لا يلتقي بالخليفة عبد الله. تمكنت هذه القوة من مدهامة معسكرة وبعد معركة غير حاسمة انسحب شرقاً حسن وراق ليعود إلى أمدرمان ويرفع تقريره عما دار أما عربي دفع الله فأتجه غرباً وعسكر في دار كارا في الجنوب الغربي من حدود دارفور.(1) علم على دينار بتحركات عربي دفع الله ومعسكره في دار كارا وتجهيزاته العسكرية وأنه لا ينوي التسليم بشرعية على دينار وحكمه. قدر على دينار أن هذه شوكة في خاصرة السلطنة الجنوبية الغربية حيث الحدود مع سلطنة الداجو ذات العداء القديم والأطماع في تلك المناطق خاصة منطقتي الفتقرو والسنار المتنازع عليهما. في حقيقة الأمر أن عصيان عربي دفع الله وعدم تسليمه بشرعية على دينار كان يشكل خطراً حقيقياً عليه فقد عرف عربي دفع الله بأنه مقاتل بارع خاصة في معارك جبال النوبة التي خاضتها تحت قيادة حمدان أبو عنجة(2). كما أنه انسحب من الرجاف ومعه جيشاً مدرباً على القتال معظمهم من مقاتلي الكارا الذين عرفوا بالبأس والمراس في القتال وهم مدربون على استخدام السلاح الناري وعلى رأس هذا الجيش عشره من "رؤوس الميات" وفق تنظيم جيش المهدي وهم بذلك يوفرون قيادة مدربة ومختبرة وأصحاب عقيدة جهادية مستعدون للقتال من أجلها(3). كما أن عربي دفع الله قد لجأ إلى الغرب من دار أهله التعايشة الذين زالت دولتهم بموت الخليفة عبد الله وهم بذلك موتورون من النظام الجديد الذي أزال عنهم جاه الملك الذي أصابوه قرابة العقدين من الزمان وسط قبائل السودان ودارفور خاصة. بذلك فهم يمكن أن يكونوا سنداً لحركة عربي دفع الله خاصة وأنهم جربوا من قبل مع جيرانهم بني هلبة حكم سلاطين الفور والغارات التأديبيه التي كانوا يشنونها لاختصاصهم كما أن على دينار حديث عهد بحكم دارفور ولم تثبت أقدامه بعد وقد خرج عليه كل من الفكي سنين بكبابيه وهو

¹ /Theobald, A.B. , Op.cit. < p.38 /
² Ibid. /

³ /من رؤوس الميات في جيش الامير عربي دفع الله 1- آدم النور من قبيلة الجمع 2- أنقابو من قبيلة الكارا 3/ بخيت جبلي من قبيلة البنقا 4- سليمان ودجارس من بحر الجبل 5- محمد عبد اللطيف من بحر الجبل 6- سعيد شلكاوي من قبيلة الشلك 7- مختار أبكر من قبيلة التعايشه 8- محمد ضحيه

أنصاري متعصب والسلطان أبكر بدار مساليت وهو أيضاً يدعو لشرعية عقيدة المهديّة ولا يرضى بسلطان على دينار. كان على دينار يقدر كل ذلك فأعد جيشاً كبيراً أسند قيادته للملك محمود الدانقاوي فتحرك لمواجهة عربي دفع الله بهمبول بدار الهبانية إلا أنه في الطريق غير مهمته وحول طريقة إلى أبوكارنكا بمنطقة المعالية التي بدأ ود حولي يعيث فيها فساداً بالقتل والنهب وتسبب في زعر شديد وسط المواطنين.⁽¹⁾

بدأ معسكر الأمير دفع الله في استقطاب بعض قادة المهديّة من أبناء دارفور الذين انهارت دولتهم ولكن الطموح ما زال يراودهم في استعادة تلك الدولة التي غربت شمسها بعد معركتي كرري وام ديبكرات فانضم اليه ود حولي وبدأ كيران وزير السلطان علي دينار يفكر بالانضمام إلي عربي دفع الله⁽²⁾ ويكون معه جيشاً واحداً بقيادة عربي دفع الله وسيهزمون السلطان في عقر داره ليتمكنوا في النهاية من استرجاع حكم المهديّة. أوعز كيران لعربي دفع الله بأن هناك عدد من أمراء المهديّة قد وصلوا إلى الفاشر وهم محمد كرم الله كركساوي ومحمد خالد ذقل ومحمد عثمان أبو قرجة⁽³⁾. تم إكتشاف هذه المؤامرة بواسطة السلطان على دينار فأعدم كيران بحكم الخيانة أما على الجانب الآخر فقد ساءت الأحوال بمعسكر عربي دفع الله جراء الجوع وسوء الأحوال المعيشية في تلك البلاد النائية مما أضطروهم على العيش على صيد الحيوانات البرية والاعتماد عليها لأكثر من سنتين فهجروا السكان الأصليين من الاغارات ونهب محاصيلهم. أدى هذا الوضع في نهاية الامر إلى تمرد عدد كبير من جهادية عربي دفع الله فقرر الذهاب إلى الفاشر والتسليم للسلطان علي دينار الذي أكرم وفادته واستعان به لفترة من الزمان ولكن أنقلب عليه أثر وشايات بتخابره مع جيش الانجليز الغازي فحكم عليه السلطان على دينار بالخيانة واعدمه جراء ذلك. بإعدام عربي دفع الله وقتل الفكي سنين بكبابية والاتفاق الذي أبرم مع سلطان المساليت استطاع على دينار أن يقضي على خطر رجال المهديّة الطامحين في شرعية المساليت الجديدة في حكم دارفور.

¹ أحمد عبدالقادر أرباب ، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

² Theobald, A.B., Op.cit., P.38

³ / أحمد عبد القادر أرباب. مشارب عرب جيهنه وبنى مخزوم وحلفائهم في جمهورية السودان وتشاد.

ولكن ما أن بدأ يستقر له الأمر مع بداية العقد الثاني من القرن العشرين حتى بدأت العواصف تتجمع وتهب على السلطنة من كل جانب لتفسد ذلك الاستقرار النسبي بل ولتضع نهاية لملكه في بضع سنين. فمن ناحية الغرب بدأ الاستعمار الفرنسي في القضاء على جاراته مملكة الوداي والممالك الصغيرة التي تدور في فلكها مثل ممالك الداجو والسنار ويزحف على محيط نفوذ دارفور في ممالك القرعان والتاما والكوبي والمساليت ويستولي عليها الواحدة تلو الأخرى أما من ناحية الشرق فقد بدأت الحكومة البريطانية بالسودان وهي التي أجرى اتفاقاً معها من قبل تعد العدة والخطط لغزو بلاده وضم مملكته إلى املاك الامبراطورية البريطانية وقد بدأ الوضع السياسي كله على أعتاب الحرب العالمية الأولى عام 1914م وبدأت الاحلاف الدولية تتبلور لخوض تلك الحرب. في مثل هذه الظروف المضطربة ما كان للسلطان على دينار أن ينعم بالاستقلال أو الحياد فبدأت اتصالاته بالباب العالي بالاستانه عليه يجد السند من الخلافة الإسلامية القادمة⁽¹⁾ لكن تسارعت الاحداث بغزو دارفور وقتل السلطان على دينار وضمت دارفور إلى السودان الإنجليزي المصري عام 1916م وبذلك طويت صفحة من تاريخ دارفور لتدخل مرحلة جديدة..

1-2-8 : دارفور وصراع الموارد والسلطة في العهد الوطني:

حكمت دارفور الإدارة البريطانية 1916-1955م حكماً مركزياً صارماً من الخرطوم كبقية اجراء السودان إلا أنه قد روعيت الخصائص التاريخية والمحلية في إعادة بناء الإدارة المحلية وفق التراث الأهلي والقبلي الذي شكلته هياكل إداره سلطنة دارفور خلال القرون الماضية. تأتي أهمية هذه الفترة الاستعمارية في التاريخ الإداري لدارفور من أنها ركزت على الجانب الأمني وخلق الاستقرار القبلي بوسائل حديثه ومبتكره مثل سلطات وصلاحيات القيادات الأهلية في الإدارة وفي القضاء كما أنها حددت بصورة دقيقة الديار

القبلية واستغلال مواردها الطبيعية وفق الأعراف والتقاليد واستطاعت من خلال أدوات السلطة الحكومية المختلفة كالجيش والشرطة ومفتشى المراكز والمأمير ضبط الأمن والنظام وبذلك أنتقل مجتمع دارفور إلى مرحلة جديدة من الاستقرار بعد الاضطرابات التي شهدها من قبل. من جانب آخر شكلت الإدارة البريطانية عزلة تامة على دارفور خاصة في بعض مراكزها النائية في الشمال والغرب وفرضت عليها وسائل التخلف وحرمانها من الخدمات الأساسية كالتيقلم والصحة وربطها بمناطق التجارة والخدمات بالطرق والمواصلات كما أنها لم تبذل أي جهد في مجال ترقية الإنتاج وتنمية الموارد بل أبقت المديرية الجديدة على النظم البدائية التقليدية في عزله عن بقية أقاليم السودان الشمالية.(1)

كان هذا هو الوضع العام المتخلف بدارفور عندما نضجت الحركة الوطنية بمدن شمال السودان التي أنتظمت أولاً في مؤتمر الخريجين ثم الأحزاب السياسية فتوجت نضالها باستقلال السودان عام 1956م. عمت الفرحة وانتظمت الاحتفالات كل مدن وقرى دارفور بهذا الحدث العظيم بطرد الاستعمار ونيل الاستقلال. " ذكر مفتش مركز شمال دارفور بأنه في كتم بشمال دارفور مثلاً "أحتشد كل من الحاضرين في ساحة المركز ثم بدأنا في مراسم انزال علم الاستعمار البريطاني والمصري من ساريتهما على نغمات البروجي ومن شدة الفرح هجم المشاهدين من عامة الشعب على العمودين الذين كانا يحملان ساريتي علمي الاستعمار ودكوهما دكاً تاماً. وبينما نحن في تلك النشوة الطاغية ولدى رفع العلم الجديد فوق السارية إذا بأحد زعماء القبائل من الرزيقات الشمالية وهو الشيخ محمد هلال عبد الله الجلولي زعيم قبيلة الجلول إذ به يأتي مسرعاً ممتطياً أعز جماله فنزل منه وتوجه نحوي يقوده فظننت أنه يريد تهنئتي فقط ولكن لدهشتي ودهشة كل الحاضرين بعد أن صافحني مهناً أخذ بمقود جملة (الرسن) وأمره بأن يبرك على الأرض ثم أستل مديته من زراعته وعقره تحت العلم إكراماً لذلك العلم المهيب وتعبيراً عن فرحته وفرحة كل أهله بكسر قيد

¹ / مقابلة بالفاشر في مارس 1998 مع : سليمان محمد نور الدين. أعمال حره مواليد 1921م ومصطفى أحمد موسى أبو سيرنج أعمال حره. مواليد 1918م ذكرنا أن هناك مدرسة أوليه وحيدة بالفاشر فتحت عام 1917م ثم رفعت إلى مدرسة مزدوجة بعد الحرب العالمية وأنشأت أول مدرسة متوسطة عام 1946م فيما عدا ذلك كان التعليم في الخلاوي النظامية والتقليدية"

الاستعمار وإنطلاقة السودان نحو الحرية والمجد⁽¹⁾. كانت فرحة وأمل مواطني دارفور في استقلال السودان من نير الاستعمار لا تقل عن فرحة مدينة كتم التي وصفها مفتش المركز محمد أحمد الأمين خاصة المدن الكبيرة التي شاركت في الحركة الوطنية ضد الاستعمار كالفاشر ونيالا والجنينة وزالنجي⁽²⁾ وهذه هي المرة الثانية بعد الثورة المهدية التي ينزع فيها مواطنو دارفور طوعاً واختياراً ليصبحوا جزءاً رئيسياً من مكونات السودان الحديث.

(أ) قيام جبهة نهضة دارفور ومنظمة سوني:

شكلت انتفاضة أكتوبر الشعبية عام 1964م بالسودان مرحلة فاصلة في تطور السودان السياسي فيما بعد. فهي بجانب إزالة نظام عبود العسكري القابض مركزياً على السلطة بالخرطوم آثارت بالشعارات التي طرحتها من حرية وديمقراطية وعدالة ومساواة وتنمية متوازنة طموح وآمال الشعب السوداني كله في غد زاهر ومشرق وكان شعب إقليم دارفور قد هب من غفوته بعد أن خاب أمله في السودان المستقل بحكوماته المختلفة

في لحظات الامل الذي عادت تراوده بشعارات أكتوبر البراقه بدأت القوة الحية التي تنتمي إليه في التحرك والتنظيم لتحقيق حياة كريمة تليق بالإقليم. في مثل هذا المناخ السياسي جاء ميلاد تنظيمي دارفور الحديثين جبهة نهضة دارفور ومنظمة سوني. بالرغم من الاختلاف في التنظيمين أحدهما مدني سياسي والآخر عسكري سري إلا أن الأهداف ظلت واحدة وهي الخروج بدارفور من واقعها الراكد والمتخلف إلى آفاق سياسية في إطار السودان الواحد . كان أهل دارفور المقيمين بالخرطوم يجتمعون في منازلهم يتداولون أمر دارفور والأهمال المحيط بها من حكومات الخرطوم المختلفة وهم يقارنون بينها وبين مديريات الوسط والشمال ويجرون الاتصالات بالأحزاب السياسية التي تشكلت كل قياداتها من العاصمة الخرطوم ولا تجد تلك الاتصالات الاهتمام المطلوب. كما أن العنصر النشط في

¹ / محمد أحمد الأمين ، بين عهدين. ذكريات إداري سوداني 1941/2/15م إلى 1973/1/11م. إبريل 2003م. مكتبة اشتريف الأكاديمية. الطبعة الأولى ، ص 125.

² / كانت قمة النضال ضد الاستعمار في دارفور عام 1952م حين اراد الإنجليز فصل دارفور عن باقي السودان وتعيين سلطان عليها من إحدى القبائل الكبيرة فتوالت المظاهرات ضد هذه المؤامرة وكان يقودها طلاب الجامع الأزهر حتى أُنْتُهت بحرق العلم الإنجليزي بالفاشر والهجوم على المفتش الإنجليزي عام 1952م. (مقتبلة مع : محمد أحمد كنين ، الفاشر ، مارس 1988م).

هذه الاجتماعات والاتصالات والحوارات المتصلة بشأن دارفور هو عنصر الشباب المتعلم وطلبة الجامعة والمدارس العليا بالخرطوم. أخيراً تمحض كل هذا الحراك في تكوين تنظيم خاص بأبناء دارفور خارج إطار الأحزاب السياسية التي لم تبارح الصراع على السلطة بعد انتفاضة أكتوبر 1964م. أستقر الرأي على تسمية هذا التنظيم بأسم جبهة نهضة دارفور. في اجتماع بجامعة الخرطوم عام 1964م إيجزت فيه الافكار الرئيسية المؤسسة لجبهة نهضة دارفور وتم في هذا الاجتماع انتخاب اللجنة التنفيذية الأولى للجبهة على قاعدة التمثيل الجغرافي لمراكز المديرية الستة الفاشر ونيالا والجينية وكنم وأم كدادة وزالنجي⁽¹⁾. جاءت المراكز القيادية في التنظيم على النحو التالي:-

- | | |
|---------------------------|---------------------------------|
| رئيساً | 1. أحمد إبراهيم دريج |
| نائباً للرئيس | 2. د. علي الحاج محمد |
| نائباً ثانياً للرئيس | 3. محمد بشاره |
| سكرتيراً عاماً | 4. د. علي حسن تاج الدين |
| نائباً للسكرتير | 5. الاستاذ محمد عبد المنان حامد |
| أميناً للمال | 6. محمد صالح الفكي |
| سكرتيراً للشئون السياسية | 7. مهندس الطيب محمد يحيى |
| سكرتيراً للعلاقات الخرجية | 8. د. عبد الرحمن بشاره دوسه |
| سكرتيراً منوياً للعلاقات | 9. رمضان حسين رمضان بره |

¹/ جاء تمثيل المراكز على النحو التالي. أن يكون لكل من الفاشر ونيالا والجينية خمسة أعضاء لكل مركز على أن يمثل كل من مراكز كنم وزالنجي وأم كدادة بثلاثة أعضاء لكل مركز. وكانت القدرة والكفاءة هي معيار الاختيار وليس الانتماء الاثني أو القبلي.

10. ثم ثلاثة عشر عضواً مؤسسين منهم المهندس محمود بشير جماع والمهندس مامون محمددين والملازم أحمد عبد القادر أرباب.(1).

كانت أهداف تنظيم جبهة نهضة دارفور وأضحى ومحددة تنحصر في:-

1. تطوير دارفور والنهوض بها في مجالات التنمية والخدمات إلى مستوى المديرية الأخرى بالسودان الشمالي.

2. وقف ممارسات الاحزاب السياسية بتصدير مرشحين للبرلمان القومي بالخرطوم من غير أبناء دارفور ليفوزوا في دوائر جغرافية بدارفور كأعضاء بالبرلمان ويحجبون بذلك مشاركة أبناء دارفور في الهيئات السياسية التمثيلية(2)

كما أن جبهة نهضة دارفور ذهبت بتنظيمها ورسالتها السياسية إلى مدن دارفور الرئيسية ولم تكتف بتنظيم الخرطوم بل نقلت رئاسة الجبهة وتنظيمها إلى عاصمة الأقليم الفاشر التي أصبحت المركز العام للجبهة وتم تكوين لجنة المركز العام بالجبهة ليضم معظم أعيان مدينة الفاشر ومن كل الاحزاب والأطراف ثم تكونت لجنة للجبهة بنيالا بجنوب دارفور بإعتبارها لجنة فرعية وبدأ العمل التنظيمي في كل مدن دارفور الكبيرة مثل الجنيه وكتم وأم كداده وزالنجي(3). بنظره فاحصه لعضوية لجان جبهة نهضة دارفور المركزية والفرعية يرى أنها قد ضمت كلا القوتين التقليدية القبلية والولاءات الحزبية وأصبحت وعاءاً إقليمياً جامعاً وحدته الأهداف حول حاضر ومستقبل دارفور. من الأهداف التي حددتها الجبهة منذ البداية

¹/ مذكرة المهندس الطيب محمد يحيى، من مواليد برام 1941م. خريج المعهد الفني بالخرطوم. السلكرتير السياسي للجنة التنفيذية الأولى لجبهة نهضة دارفور. الخرطوم ، مايو ، 2003 م

² / في مسألة "تصدير" النواب التي أغضبت أهل دارفور أشاره فيها إلى ممارسات حزب الأمة الذي رشح كل من عبد الله خليل في دائرة أم كداده وزيادة أرباب بدائرة الجنيه ومرشحين آخرين في جنوب دارفور. أصبح عبد الله خليل رئيساً للوزارة وزيادة أرباب وزيراً للمعارف وهم من دوائر الحزب المقفولة له بدارفور ولا يمثلون أهل دارفور ولا يعرفون مشاكلهم وتفصلهم عنها آلاف الأميال.

³/ شملت لجنة الفاشر كل من الملك رحمة الله محمود الدادنقاوي والحاج اسحق وسليمان نور الدين ومحمد فضيل وأبو بكر آدم وعمر الحاج والطيب محمد نور ومصطفى السناري وبابكر نهار والحاج بدوي وأبو حمد حسب الله وهؤلاء يمثلون قيادات مدينة الفاشر في ذلك الوقت كما شملت لجنة نيالا برئاسة محمد آدم كنين، عبد الواحد علم الدين والزين آدم رجال وعلى مرو ومالك الزبير سام. أما فرع الفاشر فقد ضم عبد الحميد ضو البيت والدكتور آدم شميننا ، نور الدين وحمزة أبو اليمن.

المشاركة في السلطة والثروة ، أي الموارد وهي ذات الأهداف القديمة التي إنتظمت صراعات دارفور في عهودها التاريخية التي أتت على ذكرها هذه الدراسة منذ أن أصبحت دارفور مركزاً سياسياً بظهور سلطنة الفور في القرن السابع عشر، إلا أن الصراع على السلطة والموارد الذي تبنته جبهة نهضة دارفور أختلف في شرعيته وفي أدواته. فجبهة نهضة دارفور لم تتبنى الشرعية القديمة لإعادة السلطنة ورموزها وتراثها الإداري كما كانت تفعل النخب السياسية في الماضي من خلال الكفاح المسلح ولكنها تبنت المشاركة في السلطة وعدالة توزيع الثروة من خلال التنمية والخدمات في إطار الدولة الوطنية الوليدة بعد الاستقلال. هذا يشكل نقلة كبيرة في التدافع السياسي بدارفور كما أن عناصر هذا الصراع الجديد هم من القوة الحديثة المتعلمة التي بدأت نظراتها تتبلور في إطار الحداثة والنهضة التي شملت كل النخب الوطنية بأفريقيا وغيرها من المجتمعات التي كانت تترشح تحت الاستعمار الأروبي فنالت استقلالها.

كانت إنتخابات عام 1965م البرلمانية حدثاً سياسياً هاماً لاختبار فعاليته جبهة نهضة دارفور الخاصة وقد بدأت الأحزاب السياسية في أستشعار خطرها والهجوم عليها بتهمة العنصرية والجهوية وأنها حركة انفصالية وجندت أجهزة الإعلام خاصة الصحف السيارة في شن حملات دعائية ضدها بإعتبار أن مثل هذا التنظيم الاقليمي المطلي لا يمت إلى

الوطنية السودانية بصلة وهي تهمة شديدة الوقع والحساسية في المناخ السياسي الوطني الذي أفرزته إنتفاضة أكتوبر 1964م. لمواجهة هذا الهجوم وتلك التهم عقدت اللجنة التنفيذية للجبهة مؤتمراً صحفياً بفندق السودان دعت إليه كافة رؤساء الاحزاب السياسية وأجهزة الاعلام لتوضيح موقفها المطلي المتمثل في حق مواطني دارفور في المشاركة السياسية في السلطة بإنتخاب من يمثلهم من بين سكان الأقليم وفق رغبة الجماهير دون فرض أي مرشح من قبل الاحزاب ثم نيل دارفور نصيبها من الثروة من خلال مشاريع

التنمية والخدمات الاجتماعية حتى تلحق بباقي مديريات السودان الشمالية ويطمئن المواطن بدارفور على عدالة الدولة⁽¹⁾.

قررت جبهة نهضة دارفور أن تدعم في الانتخابات البرلمانية من يؤمن بالمبادي التي نادت بها وأن تقف ضد أي مرشح حزبي "يصدر" إلى دارفور من خارج الأقليم وفي هذا المجال فقد أثبت بلاءاً حسناً وفق نتائج الانتخابات فهي أولاً قد حققت فوز رئيسها أحمد إبراهيم دريغ في إحدى دوائر مركز زالنجي وقد ترشح مستقلاً عن كل الأحزاب ثانياً استطاعت أن تسقط محمود بشير جماع مرشح حزب الأمة عن دائرة أمبرو بمركز كتم ليفوز عليه سليمان مصطفى (أمبرو) عن حزب الجبهة الإسلامية كما أنها دعمت العامل يحي محمد أدريس في دائرة الخرطوم جنوب ولكن فاز عليه محمد جباره العوض باصوات قليلة كما أنها جعلت حزب الأمة يتراجع عن ترشيح السيد أحمد المهدي بجنوب دارفور. كان النجاح الأكبر للجبهة فوز 24 نائباً من أبناء دارفور في الدوائر المخصصة لها من أحزابهم المختلفة دون أن يكون هناك نائب واحد " مصدر" لها من خارج المديرية وكلهم يؤمنون بالاهداف التي نادت بها جبهة نهضة دارفور. بعد فرز نتائج الانتخابات قامت الجبهة بعقد مؤتمر بمدينة الفاشر لاجتماع أعضاء البرلمان الجدد من أبناء دارفور وخرج هذا المؤتمر بميثاق الفاشر الذي يؤكد أهداف الجبهة وهكذا استطاعت جبهة نهضة دارفور أن تنقل معركتها إلى داخل البرلمان السوداني الامر الذي ضاقت به الأحزاب خاصة حزب الامة الذي استشعر خطورة نشاط الجبهة على ولاء أنصاره والتزامهم بالسياسة الحزبية وهنا بدأ الحزب في العمل بكل الوسائل الممكنة للتخلص من هذه المنظمة السياسية المنافسة له على قاعدته الأساسية بدارفور.

في أبريل 1966م حضر أحد أعضاء منظمة سوني السرية من الفاشر إلى الخرطوم وبدأ عملية التنسيق مع أعضاء جبهة نهضة دارفور وتم الاتفاق على عمل (كينونه) لدارفور تفي بأهداف كل من حركتي جبهة نهضة دارفور ومنظمة سوني العسكرية عن طريق أعضاء دارفور داخل البرلمان وحددت الخطوات التالية:-

¹ / المهندس الطيب محمد يحي. ، مرجع سبق ذكره.

1. إيجاد (كينونه) لدارفور تؤكد لها وضعاً خاصاً بالسودان توفر لها المشاركة في السلطة والثروة.
 2. تقديم موضوع مستعجل داخل البرلمان لاييقاف التشريد الذي يتعرض له الجنود من أبناء دارفور في القيادة الغربية.
 3. تقوم جماهير كل من منظمتي سوني وجبهة نهضة دارفور بمظاهرة لتأييد مطالب نواب دارفور على أن تشمل هذه المظاهرات كل مدن دارفور بجانب الخرطوم.
 4. إذا لم توافق الحكومة على مطالب نواب دارفور يقدم نواب دارفور استقالاتهم من أحزابهم وتقوم جماهير دارفور بمحاصرة مباني البرلمان.
 5. إذا تم تجاهل الأمر يقدم الأعضاء من أبناء دارفور استقالاتهم من الجمعية التأسيسية وينسحبون إلى دارفور ويوصلون النواب إلى الفاشر تتدخل قوات منظمة سوني العسكرية لاحتلال دارفور وخلق (كينونه) جديدة.
 6. تكثيف النشاط السري لتنوير مواطني دارفور بهذا المخطط والعمل على تعبئه على كل المستويات في الخرطوم والمديريات⁽¹⁾.
- هذا جانب من صراع وتدافع جبهة نهضة دارفور السياسي المدني ولكنه لا يوضح جانب آخر من النشاط السري داخل المؤسسة العسكرية ظل يقوم به أبناء دارفور في هذه المؤسسة من خلال تنظيم سوني العسكري.

(ب) قيام منظمة سوني السرية ونشاطها بالقيادة الغربية:

كانت رئاسة القيادة الغربية بالفاشر هي معقل هذا التنظيم العسكري السري الذي بدأ داخل القيادة الغربية بالفاشر بعد أكتوبر 1964م عندما نقلت قوة عسكرية من سلاح النقل من الخرطوم إلى الفاشر. ظهر بوصول هذه القوة وهي في معظمها من أبناء شمال السودان تمييزاً في المعاملة بينهما وبين بقية الجنود من القيادة الغربية إذ خصصت لهم عربة لنقل الماء لهم ولعوائلهم بينما حرم بقية الجنود الآخرين من هذه الخدمة وهي خدمة

^{1/} مقابلة مع : النقيب عباس عبد الله أبوشوك. من أعضاء منظمة سوني. مواليد كباييه 1936م جند بالقيادته الغربية 1954/4/1م. أعيد إلى الجيش بعد فصله تم أحيل إلى المعاش عام 1982م. . السماعد إدريس إبراهيم آدم. مواليد 1942. التحق بالجيش عام 1953/8/13م بالقيادة الجنوبية ورفي إلى رتبة المساعد بالسلاح الطبي. تمت المقابلة بام درمان في مارس 2002م.

مهمة لصعوبة الحصول على مياه الشرب بمدينة الفاشر. كرد فعل لهذا الأمر قامت خلايا سرية مكونة من بعض جنود القيادة من أبناء دارفور وانتظموا في اجتماعات سرية لمناقشته وكانت الحلقة الرئيسية لهذه الخلايا تتكون من:

1. الجندي عبد الله نور الدين.....من المساليت
2. الجندي الصادق إبراهيم جودات من الزيادية
3. الجندي يوسف أحمد عبد الباري.....من البرنو
4. الجندي عبد البشير أجمد شطة.....من الفور
5. الحندي أحمد يوسف سعيد تكنه.....من الهبانية
6. الجندي عبد الرحمن أحمد حقرو.....من المسيرية

هذه هي المجموعة التي بدأت الفكرة والتكوين وبدأت سرّاً في مخاطبة قائد القيادة الغربية عبد الحميد خير السيد. تم نقل هذه المجموعة من بعد إلى سرية القيادة بنيالا نقلاً روتيناً دون أن يكشف الأمر⁽¹⁾. مع الشهور الأولى من عام 1965م تحركت الكتيبة الأولى للقيادة الغربية من نيالا إلى واو ببحر الغزال لتغيير الكتيبة الثانية ولكن نسبة لتصاعد أحداث التمرد بالجنوب أبقيت الكتبتان في واو لبعض الوقت. كانت هذه فرصة ذهبية لمجموعة سوني في تجنيد خلايا جديدة في الكتبتين معاً حتى أستوعبت الحركة حوالي 75% من جنود القوات ببحر الغزال من أبناء دارفور. في هذه اللحظة تعرض أحد أبناء دارفور في حامية أويل إلى إهانة وعقاب شديدين من أحد الضباط من أبناء الشمال وقد مست الإهانة أو ما تم تناقله عنها سكان دارفور جميعاً⁽²⁾. بحادثة هذا الجندي تمرت القوة التي بحامية أويل وجاءت إشارة من قائد حامية أويل إلى قائد الكتيبة بووا يطالب بإرسال قوة لاختماد التمرد ومكافحة المتمردين. في هذا الأثناء كان قائد القيادة الغربية على وشك

¹ / مقابلة مع : عبد الله نور الدين. من مؤسسي تنظيم سوني العسكري وقائد تمرد الكتيبة الثانية بووا عام 1965م. عضو المجلس الوطني بأمدردمان، مارس 1998م قاعة الهيئة البرلمانية

² / أختلفت الرواية بخصوص هذه الإهانة للجندي بأوويل من بين ثلاثة تم استطلاعهم من أعضاء منظمة سوني وهم بوشه الظريف أبو كلام وعبد الله نور الدين وعلى عبد الله صالح الملك وأن تطابقت روايتهم في العقاب والتحقيق الذي تعرض له الجندي.

زيارة واو لتفقد جنوده في الميدان فتمردت الكتيبة الثانية بقرنتي وارسلوا مناديب إلى الكتيبة الأولى يخطرונهم بذلك ويطلبون مساندتهم. كانت روح التمرد قد أنتشرت وعمت نفوس الجنود بالكتيبتين الأولى والثانية فتمرد الجميع ولم يتم استقبال قائد القيادة الغربية في المطار إلا بواسطة الضباط الذين لم يكن أحداً منهم من أبناء دارفور. ثم بدأ الاستعداد لتنفيذ التمرد والاستيلاء على واو وتم إعتقال الضباط بالنادي المخصص لهم. كما تم الاتصال بالتمرد من أبناء جنوب السودان بمعسكرهم على طريق طمبره بقيادة منصور بازيه وجرى التفاوض معهم والاتفاق على ألا يكون هنالك تبادل لأطلاق النار بين الجانبين إلى أن تحل قضية دارفور مع القيادة العامة وفي حالة عدم حل هذه القضية ستترك لهم بحر الغزال لاحتلالها دون أي مقاومة.

"كانت الخطة في حالة عدم حل قضيتنا بصورة عادله أن نخلي بحر الغزال ونتوجه إلى دارفور فاحظرنا قواتنا بكل من أويل ورمبيك وقوقربال وراجا وتونج من القيادة الغربية بالتجمع بواو للتحرك إلى دارفور والتمركز في برام والضعين وأم كدادة وكتم والجنيه على أن تكون القيادة الرئيسية بجبل مره"⁽¹⁾.

أرسلت القيادة العامة بالخرطوم اللواء محمد إدريس عبد الله وقد دخل مع الجنود المتمردين في حوار والتزامات تتعلق بظروف تحسين معاملتهم كجنود على وجه المساواة مع الآخرين واستطاع أن يهديء من الموقف وأجهاض التحرك المستقبلي⁽²⁾.

ما ان استقرت الأمور والأوضاع بكتيبي الغربية الأولى والثانية بواو حتى بدأت القيادة العامة بالخرطوم بالاجراءات العقابية فسحبت بعض القيادات من الجنوب إلى دارفور وبدأت في التحقيق العسكري وتقديم بعض منهم إلى محاكمات عسكرية⁽³⁾. أما الآخرين

¹/ مقابلة مع : عبد الله نور الدين الذي تولى قيادة هذا التمرد يعاونه من جنود الكتيبة الأولى بواو كل من عريف النور بخيت والصادق جودات ويحي إبراهيم يوسف، ام درمان ، مارس 1998م.

²/ ينتمي اللواء محمد إدريس عبد الله إلى أسرة عريقه من الدناقلة استقرت بالفاشر فتولى أحد مؤسسيها القضاء في زمن السلطان على دينار ومن بعده في فترة الاستعمار البريطاني حتى أشتهرت الاسرة بين مواطني دارفور بأسرة القاضي إدريس

³ /من الذين تمت محاكمتهم، عبد الله نور الدين عباس عبد الله أبوشوك وأحمد يوسف تكنه والهادي جبريل وهؤلاء كانوا ضباط صف، مقابلة مع : عبد الله نور الدين ، المصدر السابق.

الذين قد تشير إليهم الشكوك فقد تم فصلهم بالجملة ولم يتم التجديد لأعداد كبيرة من الجنود الذين أنتهت مدة خدمتهم الأولى وبذلك تم تسريح عدد كبير من الجنود وضباط الصف من أبناء دارفور. في ردة فعل من أبناء دارفور عسكريين ومدنيين في جو من السرية والكتمان عقدت لقاءات تبحث وتنظم لثورة لتصحيح الوضع داخل القوات النظامية في الجيش والشرطة والسجون كما تكثف الاتصال والتنسيق مع قيادات جبهة نهضة دارفور في دارفور وفي الخرطوم بهدف تحديد الخطوة القادمة وهنا تم الاتفاق بين الجانبين العسكري (سوني) والمدني (جبهة نهضة دارفور) باحتلال دارفور ورفع المطالب بالمساواة بين أبناء دارفور وأبناء الشمال في الحقوق والواجبات وتحديداً.

1. الوظائف العسكرية والمدنية.
2. في مجال تقسيم السلطة والثروة.
3. في مجال التنمية والخدمات.
4. إنشاء الطرق والبنى التحتية.⁽¹⁾

وبالرغم من الطابع العسكري السري لمنظمة سوني إلا أنها شملت معظم فئات الشعب بدرافور من موظفين وتجار وعمال حرفيين وبعض قيادات الإدارة الأهلية.⁽²⁾ كما أنها استطاعت أن تنشئ لها خلايا في كل من الفاشر والجنيه وزانجي وهي رئاسات حاميات القيادة الغربية بالجيش السوداني. في نهاية الأمر كشف أمر هذه المجموعات التي كانت تخطط للتحرك واحتلال دارفور بواسطة الأجهزة الرسمية بمداهمة إحدى اجتماعاتهم السرية. وأعترف بعض منتسبيها كشهود ملك وتم القبض عليهم

¹ / مقابلة مع : النقيب شرطة. بوشه الظريف أبو كلام. مواليد 1939م. من مؤسسي منظمة سوني بالفاشر نوفمبر 1998م.

² / عضوية رجال الإدارة الأهلية بدرافور في جبهة نهضة دارفور شملت ضمن آخرين الملك رحمة الله محمود رئيس الإدارة الأهلية بالفاشر والسلطان عبد الرحمن بحر الدين سلطان المساليت وعلى الغالي تاج الدين ناظر الهباتية وعبد الرحمن دبكة من اسرة نظارة قبيلة بني هلبة (النقيب بوشه الظريف أبو كلام) ..

وإيداعهم في سجن الفاشر للتحقيق معهم وتقديمهم إلى محاكمات. كان عدد الذين إعتقلوا تجاوز الخمسين عضواً من العسكريين والمدنيين.

بالرغم من أنه قد تم القضاء على كل من تنظيمي جبهة نهضة دارفور ومنظمة سوني

الظاهر السياسي إلا أن روح التنظيمين ظلت تتقد في الخفاء ولم تمت بعد وقد ظهر ذلك جلياً في عام 1980م حين أقدم نظام الرئيس نميري إلى إنشاء الحكم الأقليمي فدمج دارفور وكردفان في إقليم واحد. حينها قامت جماهير دارفور معترضة على الأمر وقد شملت المظاهرات العنيفة كل مدن دارفور حتى استجاب الرئيس نميري وأقر مطلبهم في إقليم دارفور المنفصل وكانت خلايا تنظيم سوني وجبهة نهضة دارفور وراء ذلك⁽¹⁾. كما أن الحركات المسلحة التي فجرت حرب اهلية بدارفور ضد الحكم المركزي بالخرطوم عام 2002م كانت في بعض جوانبها تشكل امتداداً لتلك الحركات الاحتجاجية التي انتظمت دارفور وبذلك فهي ليست بعيدة عن تلك الروح التي أملت علي مواطني دارفور تنظيمي جبهة نهضة دارفور ومنظمة سوني العسكرية . فالمطالب هي ذات المطالب التي تتمحور حول العدالة والمساواة والمشاركة في السلطة والثروة ومراعاة خصوصية دارفور⁽²⁾.

^{1/} مقابلة مع : علي عبد الله صالح الملك الدانقوي. من مؤسسي منظمة سوني الجناح المدني وكان مسؤولاً عن التنسيق مع الجناح العسكري في المنظمة ويساعده تجاني تركاوي ومحمد أحمداي. الفاشر، أكتوبر ، 1998م.

² مقابلة مع : علي عبدالله صالح الذي قال: "أن الاجتماع الذي حضر لانتفاضة دارفور بخصوص الاقليم المنفصل عن كردفان عام 1980م ضم علي الحاج محمد واسحق سليمان والريقب بالقوات المسلحة أرجه أحمد موسي والملازم شرطة حامد حسن وجبريل عبدالله ومصطفى صالح وعلي عبدالله صالح وسعد الدين إبراهيم الكاتب بالجيش ومن هؤلاء عدد كبير من عضوية جبهة نهضة دارفور وعلى رأسهم د. علي الحاج نائب رئيس الجبهة وعلي عبدالله صالح ضابط ومنسق الاتصال بتنظيم سوني. أما لجنة الانتفاضة التي عباأت للانتفاضة وإدارتها فقد ضمت كل من عبدالله الطيب جدو وعبدالقادر فضيل وحبيب عثمان ، وأيوب عز العرب ، وإبراهيم النميري والتجاني يعقوب وأدم جماع وعثمان أحمد أدم ود. معتمد محمد عثمان ومحمد أدم ابربو وعلي عبدالله صالح ، الفاشر ، أكتوبر 1998م..

الفصل الثاني

مؤسسة الأرض وأثرها علي الصراع القبلي بدارفور

الفصل الثاني

مؤسسة الأرض وأثرها على الصراع القبلي بدارفور

2-1 : مقدمة:

شهدت دارفور خلال العقود الثلاث الماضية نيفاً وثلاثين صراعاً دموياً مسلحاً طالت معظم الكيانات القبلية الرعوية والمستقرة وأصبحت هذه الصراعات تتزايد بوتيرة متسارعة حتى أن العقد الماضي وحده (1990 - 2000م) قد شهد خمسة عشر صراعاً قبلياً مسلحاً كان آخرها بين المساليت والعرب (مارس 1998 للمرة الثالثة). وبالرجوع للأسباب الحقيقية وراء هذه الصراعات نجد أن الأرض الدار أو الحاكرة⁽¹⁾ هي السبب الرئيسي وراء هذه الصراعات إذ ليس من قبيل الصدفة أن نجد أول صراع دب في الأسرة المالكة

⁽¹⁾ تسمية الأرض بالحاكرة هو ما درجت عليه قبائل الفور وبقية قبائل أهل الدار ولكن القبائل العربية درجت على تسمية الحاكرة بالدار وجمعها ديار.

لسلطنة الفور قد كان بسبب الأرض حول ملكية أرض دارفيا وهي منطقة محلية كيكابية الحالية بشمال دارفور فقد ادعى كل من السلطان تنسام وأخيه كورو ملكية دارفيا ونشب صراع مسلح بينهما أدى إلى هزيمة الأمير كورو الذي لجأ غرباً إلى أصهاره المساليت مع أبنه سليمان سلونقا. عندما شب هذا الأخير عن الطوق رجع ومعه عصابة من اخواله المساليت فرع سيرينقا واشتبك مع عمه السلطان تنسام الذي دارت عليه الهزائم فهرب ومن معه شرقاً إلى كردفان حيث أنشأ بدوره سلطنه المسبعات وتولى سليمان سلونقا سلطنة الفور (1650) وأصبح بذلك مؤسس سلطنة الفور الثانية (1) وهكذا ومنذ بدايات سلطنة الفور الأولى ظلت الأرض والسياسات المتعلقة بها أمراً حيوياً وشأناً مهماً من أختصاص السلطان وحده حتى نهاية السلطنة بعد انتصار الجيش الإنجليزي المصري على السلطان على دينار عام 1916م. من العسير جداً فهم إشكال الأرض بدارفور كمصدر دائم للصراع القبلي الذي برز إلى السطح بصورة حادة بمجتمع دارفور القبلي خلال العقود الأخيرة دون الرجوع إلى السياسات التي ظلت تحكم الأرض طيلة فترة السلطنة والتي استمرت لأكثر من ثلاث قرون وهذا ما سيركز عليه هذا الفصل من الدراسة.

من الذين تناولوا موضوع الأرض بسلطنة الفور عدد من الرحالة والمؤرخين مثل التونسي وبروان وناختقال ووافاهي إلا أن الدكتور أبوسليم حصر عطايا الأرض من قبل السلاطين بثلاثة أنواع هي:-

1. أولاً وهذا أقل وزناً - كان أمر الرواعية وهؤلاء عربان من كردفان أو دار الصباح كما تقول الوثائق أو من دارفور فعادة يعطي السلطان أحد أخصائه أو رجال دولته حق التصرف في هؤلاء على إعتبار أنهم رعاة وعلى أساس هذا العطاء يجد الرعاة حق المرعى والحماية وهم يقدمون لمن يوكله السلطان الخدمة المباشرة لرعي حيواناتهم ويدفعون له حقوق السلطنة حسب ما يقتضيه العرف أو الشريعة بمقتضى ما يقره السلطان عن العطاء.

2. العطاء الثاني كان في حال القبائل الرعوية وهذا لا يقتضي أن تكون القبيلة عربية ولدينا في وثائقنا قبائل غير عربية فرض عليها هذا النظام وهي

(1) Nachtigal, Gustav, Sahara and Sudan: Vol.4 Wadai and Darfur C. Hurst & Co., London, 1971, p.279.

قبيلة المراريت. إن هذه القبائل غير مستقرة بحكم طبيعة حياتها وحصيلة ما يدفعونه من الحبوب قليلة نسبياً ولكن ما يدفعونه من الأبل والماشية والسمن كان كثيراً وبموجب هذا العطاء كان السلطان يتنازل لصاحب العطاء بحقوقه أو بجزء منها والغالب أن التنازل يأتي في خطوتين الأولى التنازل عن حقوق العرف وهذا إجراء عادي والثانية التنازل عن الحقوق الشرعية وهذا إجراء يتم في حالات خاصة ولا بد للسلطان أن يبين ذلك في حجة العطاء كل عام أو في المواسم، فكان السلطان يوفر على نفسه مقابل ما يتنازل عنه مشقة الإدارة والنفقة بغية جمع الحقوق ويضمن في نفس الوقت جزءاً من حقه كما يضمن أيضاً موالاة رجل ، أما القبيلة فتتال الحماية وحقوق المرعى ومسؤولية صاحب العطاء مسؤولية إدارية أيضاً فهو مسؤول عن أفراد القبيلة جميعاً ومسؤول عن إنضباطهم وعلى أفراد القبيلة أينما كانوا أن ينصاعوا لأوامره وأن يقدموا له الحقوق.

3. أما العطاء الثالث هو قطع الأرض التي تقدم لبعض الأفراد وهذا هو أهم أنواع العطاءات فيما نحن فيه.⁽¹⁾ في هذا القول رجع الدكتور أبو سليم إلى معظم الذين سبقوه في هذا الأمر وحذا حذوهم. بالتركيز على نوع العطاء الثالث والوقوف عنده وذلك يرجع إلى أن الوثائق المتوفرة الآن بدار الوثائق هي في معظمها من نوع العطاء الفردي وهكذا يتضح من الكتابات السابقة أن أمر الديار القبلية لم يجد الدراسة المستوفية التي يمكن أن تفسر لنا ظاهرة هذه الديار بصورتها الراهنة . الذي لا شك فيه أن الديار القبلية في بعض مناطق دارفور قد سبقت قيام السلطنة⁽²⁾ " أي سلطنة الفور " خاصة بالنسبة للقبائل القديمة في هذه البلاد والتي سنطلق عليها في هذه الدراسة قبائل " أهل السودان " مثل الفور والمسالييت والزغاوة والإوره والبرقد والتنجر والبيقو والداجو ..

2-2 : سلاطين الفور وضم أراضي القبائل:

⁽¹⁾ أبو سليم ، محمد إبراهيم ، الفور والأرض - وثائق تملك ، 1975 ، ص 60

⁽²⁾ ديار الفور في مراحلها الأولى كانت تشمل منطقة سفوح جبل مره وتمتد شمالاً حتى جبل سى وجنوباً تشمل دار ديما التاريخية التي تمتد حتى دار فنقره وغرب جبل مرة وتشمل دار كيرنى وهي الأراضي التي يقع معظمها في حدود مركز غرب دارفور (زالنجي) أبان فترة الحكم البريطاني لدارفور.

منذ البدايات الأولى لسلطنة الفور فطن السلاطين الأوائل إلى أهمية الأرض باعتبارها المصدر الحيوي والأساسي للإنسان والحيوان معاً خاصة عندما بدأ السلطان سليمان سلونقا في توسيع المملكة التي بدأت في قمم وسفوح جبل مره حول عصبية الفور كيرا، وذلك بضم بعض الديار القبلية إلى الشمال والشرق من جبل مره وقد جاء بأن هذا السلطان استطاع عن طريق السيف أن يضم إليه ألى جانب ديار الفور مجموع ديار 27 ملكاً سبعة من المجوس السود والباقي من مسلمي شبه السود أما سلاطين المجوس فهم سلاطين الكارا والدنقو وفنقرو وبنقا وبايه وفراوقي وشالا وكلهم في بلاد فريتيت إلى الجنوب الغربي من دارفور وأما ملوك المسلمين فهم البرقو والتنجر وكبقة والميما والقمر والتاما والجلالويين وأبو الدرق وجوجه والداجو ولانقا في الجنوب والجنوب الغربي. ذلك ما عدا القبائل العربية الذين وحد كلمتهم واستنصر بهم وأهمهم الهبانية والرزيقات والمسيرية والتعايشة وبنو هلبة والمعالية في الجنوب والحر في الشرق والزيادية في الشمال والماهرية والمحاميد وبنو حسين في الغرب.⁽¹⁾ وقد سار احفاد سليمان سلونقا من السلاطين من بعده على نفس النهج من التوسع والاستيلاء على ديار القبائل فقد بدأت السلطنة تتوسع تدريجياً إلى الغرب ثم إلى الشرق في عهدي السلطان أحمد بكر (1700-1720م) والسلطان محمد تيراب (1752-1785م) إذ استطاع السلطان أحمد بكر أن يغزو سلطنة دار قمر واستطاع أن يبسط سلطته على جزء من ديار الزغاوة وقد حصر تحركاته وفتوحاته أولاً على غرب

السلطنة ثم شمالاً⁽²⁾ أما السلطان تيراب فقد كان معظم فتوحاته إلى شرق السلطنة حيث أخضع كردفان وتوغل حتى النيل، وفي هذا الاتجاه جاء السلطان عبد الرحمن

¹ نعوم شقير ، جغرافية وتاريخ السودان ، بيروت ، 1997م ، ص 445.

⁽²⁾ استطاع السلطان أحمد بكر أن يغزو دار قمر وكذلك انداحت في عهده سلطنة الكيرا الي ديار الزغاوة حيث أعطي نحاسا الي زعيم الزغاوة كوبي تاتي كوري وتزوج منهم ابنه تيراب الذي أصبح سلطانا فيما بعد وهي ابنة السلطان خاروت ، وسلطنة الكوبي كانت تقع بين سلطنة الوداي وسلطنة الفور وهي علي الحدود الغربية من ديار الزغاوة ، كما سبقت الإشارة في الفصل الأول. أستمر السلطان تيراب في سياسة والده السلطان أحمد بكر تجاه الزغاوة حيث أبقى علي سلطة خاله السلطان خاروت وأدخل اثنين من أبنائه

الرشيد(1778-1803) فنقل عاصمته شرقاً إلى الفاشر⁽¹⁾ وهكذا يتضح أن توسع سلاطين الفور بدأ تدريجياً من الغرب إلى الشمال ثم إلى الشرق ومن خلال هذا التوسع كانوا يضمون إلى السلطنة قبائل بأكملها ويبقون عليها ديارها وقياداتها القبلية ويلزمون هؤلاء بالطاعة ويفرضون عليهم الآتاوات والضرائب والزكوات السنوية كما أنهم يتدخلون بصورة مباشرة في تعيين رؤساء هذه القبائل وفق الأعراف والتقاليد التي أستقرت عليها القبيلة مثل سلطان أو ملك أو شرتاي أو شيخ...الخ. ولضمان استمرارية هذه السياسة التي تبقى الهيمنة الكاملة على القبائل لجأ سلاطين الفور ومنذ عهد السلطان تيراب على إنشاء مدرسة تتبع للقصر بالفاشر يتم فيها تنشأة وتدريب أبناء رؤساء القبائل (وتدريجهم) بعد وفاة آبائهم وبهذا تضمن السلطنة أن حكام هذه القبائل هم أبناء مؤسساتها ولا تخشى إنفلاتهم. هذا إضافة إلى نظام المقاديم⁽²⁾ وهم رسل شخصية للسلطان يقومون بما يشبه الضبط والتفتيش بأسم السلطان على رؤساء الإدارات القبلية وفي هذا التنظيم تفسير لاستمرارية الدار بالنسبة للقبائل المستقرة والتي سبقت قيام السلطنة كاداة مركزية وكيف أن هذه القبائل استطاعت أن تحافظ على ديارها طيلة سلطنة الفور وحتى في عهد آخر سلاطينها على دينار ذكريا وهذا الامر بهذا التصور يؤيده ما جاء به بلفور بول.⁽³⁾ في تفسيره لقيام السلطات بدارفور حيث أورد خمس ملاحظات في مؤلفه عن تاريخ دارفور عن ممالك الداجو والتنجر والفور وهي:

(1) كل هذه السلطنات قد قامت على أكتاف أفراد مهاجرين من الخارج.

في مدرسة القصر حيث نصب أبنة عمرو وحسيب فأصبح الأول مسئولاً عن أمن القصر أما الثاني فولاه علي إدارة التاما والتنجر.

(2) يذكر أن منطقة الفاشر الحالية كانت دارا للعرب الأسرة وقد عوضهم عنها السلطان عبدالرحمن الرشيد عندما أقر بناء الفاشر عاصمة للملكة..

(3) هذه من أهم الوظائف الإدارية في سلطنة الفور وقد استمر العمل بها حتى اليوم في شمال دارفور (كتم) وفي جنوب دارفور نبالا..

Theobald, A.B., Ali Dinar: Last Sultan of Darfur, 1898-1916, Longmans, (4 Green, London, 1965, p.17.

(2) أن سلطنة الداڭو قد ظهرت سيطرتها على التصف الجنوبي من دارفور بينما سلطنة التنجر سيطرت على الجزء الشمالي وأن سلطنة الفور قد إنداحت من الأجزاء الوسطى بدارفور.

(3) هذه السلطنات توالى الواحدة بعد الأخرى دون أراقة كثير من الدماء.

(4) تتميز كل أنظمة هذه الممالك بأنها شديدة المركزية.

(5) وأن الاسلام قد عُرف كدين في عهد سلطنة التنجر ولكنه أصبح غالباً في عهد السلطان سليمان سلونقا في عهد سلطنة الفور.

هكذا يتضح أن هذه السلطنات تقوم أولاً على العصبية القبلية لأحدى القبائل نتيجة تفاعل مع عناصر من الخارج ثم تبدأ في الغلبة والتوسع على بقية الكيانات القبلية الأخرى ولكنها تبقى عليها ومؤسساتها بما فيها مؤسستي الدار والإدارة القبليتين. وهذا جلي بالنسبة للقبائل المستقرة التي سبقت قيام السلطنة ولكن ما شأن ديار القبائل التي وفدت أثناء أو بعد قيام هذه السلطنة وهي القبائل العربية الرعوية؟

حقيقة ارتبطت الممالك التي نشأت بدارفور، الداڭو والتنجر والفور ومنذ بداياتها بالعنصر العربى وذلك من خلال الآباء المؤسسين فما توفر من معلومات حتى الآن عن سلطنة التنجر أن سلسلة نسب الآباء المؤسسين وكذلك ثقافة القبيلة هي عربيه في معظم جوانبها وإن آخر سلاطين التنجر والذي تحولت منه السلطة إلى الفور كيرا بجانب نسبه العربي⁽¹⁾ له إرتباط وثيق بالديار الإسلامية خاصة المقدسة منها كما تشير الوثيقة⁽²⁾ إلى أنه قد

¹ نسبه التنجر كما وردت في وظيفه الشرتاي الحالي للتنجر بجبل حريز (إدارة الفاشر) الشرتاي أبكر أحمد رشيد أن السلطان أحمد هو أبن السلطان رشيد إبن السلطان محمد شلبي إبن السلطان عمر أبوشعين إبن السلطان أحمد بلي إبن السلطان بلول إبن السلطان محمد رقيق إبن السلطان سليمان إبن السلطان شاو دورشيت إبن السلطان رفاعه إبن السلطان محمد بطه إبن السلطان عبد الله كنه إبن السلطان أحمد سريح إبن السلطان عبد أواصيل إبن السلطان محمد بطنان إبن السلطان إبراهيم نول إبن السلطان إسحق إبن السلطان عبد الرحمن إبن السلطان أحمد بن ضو الأحمر ابن صناعات ابن هلال ابن سرحان ابن جرمون ابن لؤي ابن عجب بن عبد الله بن عباس رضي الله عتهما إبن عبد المطلب بن هاشم إبن عبد مناف إبن قصي إبن كلاب إبن قريش.

² وثيقة نسب التنجر بحوزة الشرتاي أبكر رشيد بجبل حريز بتاريخ 4 شوال 983هـ.

أوقف عقارات للفقراء والمساكين بالمدينة المنورة⁽¹⁾ أما سلطنة الفور فإن عصبه مؤسسها هم الكيرا من الفور وهم أبناء (خيره) التي تنحدر من أحمد المعقور من قبيلة بني هلال العربية التي وفد جزء منها إلى دارفور من شمال أفريقيا كما تقول الروايات الشفاهية⁽²⁾ ومن هؤلاء جاء السلطان سليمان (سلونقا) أي العربي (1660-1680م) ويعتبر هو المؤسس الفعلي لسلطنة الفور الثانية.⁽³⁾ وهو الذي عمل جاهداً لنشر الدين الإسلامي والثقافة العربية بالرغم من أن الأسلام قد عرف من قبل في سلطنة التنجر. وكذلك الأمر بالنسبة لسلطنة القمر وهي من السلطنات القديمة التي سبقت سلطنة الفور الثانية⁽⁴⁾ ثم سلطنة المساليت التي أسسها السلطان الفكي اسماعيل بقرية درجيل بدار مساليت.

كل هذه الكيانات السياسية إنحدر آباؤها المؤسسون من بعض البطون العربية التي جاءت إلى هذه الديار وتخالطت مع قبائلها عن طريق الزواج والمعايشة والمثاقفة فاصبحت جزءاً لا يتجزأ من التركيب العرقي والقبلي والثقافي لتلك القبائل. هذا فيما يتعلق بصلة العرب القوية مع المجموعات التي أنشأت هذه السلطنات بدارفور ، أما فيما يتعلق بكيف ومتى أتوا إلى دارفور في شكل مجموعات كبيرة حتى أستقرت بديارها الحالية خاصة تلك

¹ يرجع أن السلطان شاو دورشيت هو آخر سلاطين التنجر الذي انتقلت منه السلطة إلى الفور كيرا وهو الذي أوقف وقفاً بالمدينة المنورة وفق الوثيقة التي يحوزة الشرتاي أكبر رسيد باداره جبل حريز(شمال دارفور) وهي بتاريخ 4 شوال 983هـ وتشير إلى أنه ملك التنجر.

² إرتبطت كثير من المعلومات في هذه الدراسة على المقابلات الشخصية الميدانية وهي بهذا تعطي الأدب الشفاهي الشعبي أهمية خاصة وترجع الكثير منها على المعلومات التاريخية الموثقة أنى وجدت.

³ يعتبر السلطان سليمان (سلونقا) هو مؤسس سلطنة الفور الثانية إذ أن الكثير من المصادر تذكر أن المؤسس الأول لهذه السلطنة هو السلطان دالي أو دليل.

⁴ أما سلاطين القمر وفق المخطوطه التي بحوزة الميرم بتول بنت السلطان أدريس والتي تقطن بمدينة الجنيه (82سنة) وهي أرملة الشيخ محمد السنوسي إبراهيم شقيق الشيخ أبو القاسم إبراهيم (البرناوي) شيخ الطريقه التجانيه بدار مساليت والذي توفي عام 1986م تقول وثيقة الميرم بتول أن والدها السلطان إدريس هو ابن السلطان أبوبكر ابن السلطان عثمان ابن السلطان آدم صابون ابن السلطان صيلح ابن السلطان محمد بلديس ابن قمر بن حسب الله ابن الملك حميدان بن صليح بن مرخان بن سرر ابن الملك حسن كردم ابن عبد غيث ابن عدنان أبو (قصاص) ابن كرب بن حاطل بن حطل بن يمني الخزرجي بن ذي الكلا بن سعد بن فضل بن عبد الله عباس (؟) رضي الله عنهما بن عبد المطلب بن هاشم. ويحكي شيوخ القمر أن جدهم الذي خرج من دار الجعليين إلى دار قمر وأسس بها السلطنة يدعي قمر بن حسب الله.مقابلة بالجنيه والاضطلاع علي الوثيقة بتاريخ 10 مارس 1997م.

التي لها ديار معترف بها كالرزيقات والهباتية والتعايشة والبنى هلبة والمسيرية والحوطيه والمهادي والترجم وغيرهم، فالأمر فيه إبهام في بعض جوانبه لكن الراجح من الأدب الشفاهي لكثير منها أن معظم هذه القبائل قد جاءت من شمال وشمال غرب أفريقيا، بلاد المغرب العربي الحالية. هاجرت هذه القبائل لعوامل وأسباب متعددة إلى السهول الممتدة حول بحيرة شاد ثم من هناك أتجهت شرقاً إلى دارفور في فترات زمنية متلاحقة وهي في رحلتها شرقاً إلى دارفور كانت تجد التشجيع والترحاب من قبل سلاطين الفور لعدة أسباب منها أن هناك أراضي شاسعة وواسعة بدارفور وهي غير معمورة وكانت سياسة تعمير الأرض بالسلطنة إحدى ركائز السياسة الأساسية للسلاطين ، ومن يطلع على وثائق تمليك الأرض وبدايات السلطنة يرى أن هذه السياسة اتبعتها كل سلاطين الفور الذين اعقبوا السلطان سليمان سلونقا ، وهذه السياسة التي ترمى إلى تشجيع الهجرات العربية قد ازدادت وتيرتها في عهد سلاطين الفور المتأخرين ، خاصة في عهدي السلطان محمد الفضل 1803-1838م والسلطان محمد حسين 1838-1873) بعد أن ترهلت يروقراطية وحاشية السلاطين وأصبحت عبئاً مالياً علي مؤسسات الحكم وكانت هذه القبائل التي ترعى الماشية والأبل تشكل مصدراً حيوياً لموارد السلطان وحاشيته.

2-3 : سياسة الأرض في عهد سلاطين الفور :

أن سياسة الأرض كانت تسير في أربع محاور أساسية هي :

- (1) أراضي قصر السلطان.
- (2) إقطاعات علماء الدين.
- (3) أراضي النخب السياسية.
- (4) أراضي الديار القبلية.

2-3-1: أراضي قصر السلطان

بالرغم من أن كل الأراضي داخل حدود السلطنة تعتبر ملكاً للسلطان وهو المتصرف الأول والآخر فيها إلا أن هنالك بعض الأراضي الحواكير تكون إدارتها مباشرة بواسطة قصر السلطان وهي التي تتم جباية عائدها إلى مخازن السلطان⁽¹⁾. ويتم التصرف فيها للسلطان وحاشية القصر وهذه عادة تسمى (بروكري) أي بئر السلطان وهي تشمل الأراضي الخصبة التي تقع على سفوح جبل مره وقد تم تقسيمها وتنظيمها إدارياً تحت مجموعة من الشراتي يتبعون رأساً إلى القصر تحت إشراف الوزير الأول، ومن ضمن هذه الأراضي كل من (1) دار طرا (2) دار نورنيا (3) دارونا (4) دار مري (5) دار تردي (6) دار لونج. تقع كل هذه الديار في السفوح الشماليه الغربيه لجبل مره. وتحد من ناحية الغرب والجنوب الغربي ديار (بئر السلطان) كل من دار ديماء ودار كيرني حيث يقطن أغلبية عصابة الفور كيرا وكنجاره وتعتبر دار ديماء هي أهم ديار الفور قاطبة نسبة لكبر حجمها إذ أنها في حالة الحروب والغزوات فإن جيش الديمنقاوي أي حكم دار ديماء يعتبر من أكبر التجريدات⁽²⁾. هذه الأرض التابعة رأساً لقصر السلطان كانت في معظمها أراضي قفار وذلك لغزارة أمطارها وكثرة غاباتها فاستجلب إليها سلاطين الفور أعداداً كبيره من الرقيق من الحدود الجنوبية الغربية للسلطنة وذلك لإعمار هذه الأراضي وإستصلاحها لمصلحة قصر السلطان، ومن أجل ذلك لم تدخل هذه الديار في إطار التنظيم الإداري التقليدي القبلي لسلطنة الفور. وهذه الأراضي السلطانية لخصوبتها وكثرة أمطارها وتوفر الأيدي العاملة لها أصبحت من أكثر الأراضي إنتاجاً ولهذا ظلت تفي بإحتياجات السلاطين وحاشية القصر في مراحل تطور الجهاز الحاكم في مراحل الأولى ولكن مع مرور الأيام وتضخم الجهازين الإداري والسياسي فاقت الحاجة إنتاج هذه الاراضي مما حدا بالسلاطين إلى البحث عن ديار جديدة وأراضي زراعيه أخرى مما جعلهم يضعون أيديهم على بعض الأراضي الواقعة في إطار التقسيم

¹ توجد وظيفة أبو جباي أو رئيس الجبايين وصاحب هذه الوظيفة هو الذي يقوم بجمع محصول هذه الأراضي عن طريق الشراتي والمقاديم وكانت له سطوة كبيرة وسلطات واسعة.

² يعتبر منصب أبيديما من أقدم المناصب ويرجح أنه من مناصب قبيلة الفور التي سبقت أو نزامنت مع قيام السلطنة برأس الجبل وبالرغم من أن ديار ديماء من المقاطعات الكبيره إلا أن سلاطين الفور تفادوا احتكار أراضيها للقصر خاصة في مراحل السلطنة الأولى وذلك رغم خصوبة أراضيها إلا أنها وفي مراحل متأخرة قد جعلت من ضمن حاكورة السلطان.

القبلي الإداري للفور أو ديار القبائل الأخرى⁽¹⁾ ، أو إعمار بعض الأراضي القفار ويرجح أن تكون المنطقة التي حول جبل سي من هذه المناطق التي أدرجت أخيراً خاصة مناطق سمبكووي وسمبكارا حيث ما زالت أصول الفور في هذه المناطق ترجع إلى قبائل الجنوب الغربي من دارفور كما ترد كثيراً من الروايات الشفهية وقد عالج الدكتور أوفاهي (1980م) العلاقة بين الفور والفراتيت في بعض كتاباته خاصة في كتابه الدولة والمجتمع بدارفور.⁽²⁾

2-3-2: أراضي الأبونقا :

هنالك أراضي كثيرة أخرى وواسعة ظلت ضمن القصر وهي ما يمكن أن نطلق عليه أراضي الباسنقا والأبونقا.⁽³⁾ وهؤلاء هم عشيرة السلاطين وأسرتهم الممتدة التي تشمل الرجال والنساء معاً. وهذه المجموعة بالرغم من أنها لا تمارس سلطة في بلاط السلاطين الفور إلا أنها ظلت تتمتع بالجاء وبعض الإمتيازات التي توفر لها العيش الكريم وظلت الأرض لهؤلاء هي الجاه والامتياز الأعظم وهناك سياسة متبعة من قبل السلاطين بإلهاء هذه المجموعة التي قد تشكل منافسة محتملة على السلطة بالاقطاعات الواسعة من الأراضي أبعاداً لها عن المؤامرات والدسائس خاصة من جانب أبناء وبنات السلاطين وحتى من الأحفاد أيضاً.

المتتبع لتاريخ الفور يلحظ بوضوح كثرة الدسائس التي تحاك في بلاط السلطان من قبل هذه المجموعات خاصة في فترات إنتقال السلطة من سلطان لآخر ، إذ أن تقاليد هذا الإنتقال عن طريق وراثة الأبْن الأكبر والتي تمت محاولة التأسيس لها منذ عهد السلطان سليمان لم يتم الألتزام بها إلا في القليل النادر وحتى هذا الاستثناء كان يتم وسط أجواء من

¹ إرتبط اقتصاد دولة الفور كغيرها من الممالك السودانية في كاتم وسونقهاي ومالي وسنار .. الخ إرتبط

بالرق خاصة في الديار القبليه الواقعه إلي الجنوب والجنوب الغربي من المملكة وهي ديار الفريتيت التي شملت كل من قبائل البنقا والكارا واليولو والكريش والبندا والفراقي والشات والفنقرو

² انظر: O;Fahey, R.S., State and Society in Darfur, 1980.

³ تطلق كلمة "الباسنقا علي أقباء السلاطين من ناحية الأم ويتمتعون باحترام بالغ ، أما الأبونقا فهم أقباء السلاطين من ناحية الأب كالأعمام وابنلهم والخ.

المؤامرات والعنف. ⁽¹⁾ ومن أجل هذا الوضع ظلت مجموعة "الباسنقا" و "الابونقا" تشكل أحد مراكز النخب السياسية المؤثرة جداً في تولي منصب الخلافة ولهذا الأمر ظل سلاطين الفور يعملون على كسب رضا وولاء هذه المجموعة عن طريق إقطاعيات الأرض وإبعادها من الحياة بالقرب من القصر والفاشر العاصمة.

في مجال أراضي "الباسنقا" و "الابونقا" فإن أبناء السلاطين من الإبناء الذكور والإناث كان لهم نصيب الأسد ⁽²⁾ وبالرغم من أن السلطان موسى (1673-1682م) هو الذي بدأ سياسة تقسيم الأرض وإقطاعها إلا أن الوثائق التي عثر عليها حتى الآن تشير إلى السلطان أحمد بكر (1682-1722م) قد اقتطع لأبنة محمد دورا منطقته ككل بدوبو إلى الشرق من جبل مره واقتطع لأبنة حافظ بالقرب من مليط وفي ذات مجال منح الأبناء إقطاعيات الأرض فإن السلطان عبد الرحمن الرشيد (1778-1803) قد تخاصم أمامه ثلاثة من المواطنين وكانوا جيرانا للأمير حافظ وقد جاء في الوثيقة أن عليهم خدمة الأمير حافظ في كل المجالات في الزراعة وفي حفظ ورعاية ممتلكاته ذلك جنبا إلى جنب مع رقيقه وخدمه على أن يرث أحفاد الأمير هؤلاء الخدم وأحفادهم. أما مجموعة الفلاته التي تقطن بالقرب من خيربان قد تقدموا بشكوى ضد الأمير هود أبين السلطان محمد الفضل الذي تغول على أراضيهم رغم الوثائق السلطانية التي بحوزتهم. ⁽³⁾ يخلص المرء إلى أن تكرار هذه الشكاوي المتعددة والمتعلقة بالأرض أن أبناء السلاطين كانوا يشكلون هاجساً حقيقياً للسلطان ورعيته بدارفور وأن الأرض التي يتم إقطاعها لأبناء السلاطين كانت الترياق الذي يعالج به السلاطين طموح هذه المجموعة من الأمراء الذين يشكلون في نظر بعض أفراد النخب السياسية، الشرعية التي يمكن الالتفاف حولها متى شعرت هذه النخب السياسية بعدم إقتناعها بالسلطان الحاكم وقد برزت هذه الحالة في عدة مناسبات أبرزها كان إبان تولي

¹ يذكر في مجال انتقال السلطة الي السلطان محمد الفضل بعد وفاة والده السلطان عبدالرحمن الرشيد أن قام الشيخ/محمد كرا وهو ولي العهد بأعدام ستين فرداً من أبناء السلاطين بمنطقة جنوب الفاشر مازالت

تحمل أسم قور الستين الي يومنا هذا. انظر: Nachtigal, Gustav, Op.cit.

² ظلت المرأة في سلطنة الفور تلعب دوراً سياسياً كبيراً خاصة أخت السلطان الكبرى والتي يطلق عليها لقب (اياياس) فهي تأتي مباشرة بعد السلطان في التأثير علي سياسات القصر وموقعها مهابة جدا من جانب صفوة القصر وموظفيه. انظر كل من : Nachtigal, Gustav, Ibid, p.315 و O'Fahey, R.S.,

1980, Op.cit. p.35

O'Fahey, R.S., Ibid ³

السلطان محمد دوارا 1722-1739 السلطة في محاولته للأفراد بالحكم إذ حاول إبعاد الصفوة السياسية من عصابة الفور بما فيهم أخوته ومن بقى من أبناء السلاطين السابقين وقرب إليه بعض العبيد والأعراب من غير قبيلة الفور فتآمرت عليه هذه الصفوة وعلى رأسها أبناء السلاطين وهجروه في ميدان المعركة مع مملكة الوداي حتى تم أسره هناك ونصبوا مكانه أخيه السلطان تيراب 1752-1785م⁽¹⁾ ويذكر أيضاً في هذا المجال الصراع العنيف والمعارك التي خاضها الامير اسحق ابن السلطان تيراب ضد عمه السلطان عبد الرحمن الرشيد في بداية توليه السلطة فيما يندرج في إطار المخاطر التي تقوم بها هذه المجموعه في تحدي شرعية السلطة القائمة⁽²⁾ وفي هذا الجانب تدخل سياسة الارض ضمن الصراع حول السلطة إذ نري ان ابا الشيخ كراً بعد ان استطاع تنصيب السلطان محمد فضل رغم المعارضة من أبناء السلاطين وبعض رجال البلاط حاول أن يسترضي هولاء (بمنحهم عشره حواكير خصبه وخمسائه دولار وعشرين حصانا معه كما اورد ناختال⁽³⁾)

هذا ما كان من امر أبناء السلاطين (الابونقا) وسياسة الارض وكيف أنها كانت من أدوات الصراع السياسي علي السلطة في مملكة الفور.

2-3-3 - أراضي الباسنقا والميارم :

إذا كان سلاطين الفور قد درجوا على إقطاع الأرض لأبناء السلاطين من الذكور على سبيل الجاه والإلهاء لهم عن دوائر السياسة والتأمر على السلطه فقد فازت الميارم بعطاء سخى من الاراضى فاق عطاء الامراء من الذكور. ومن ينظر الي تاريخ سلطنة الفور يدرك الدور الكبير والقوى الذى تقوم به المرأة في قصور السلاطين خاصة الاخت الكبرى للسلطان إيا باسي وهي تأتي في المرتبة الثالثة في التأثير على سياسة القصر بعد السلطان

¹ Nachtigal, Gustav, , Op.cit., p.286.

² في أثناء المعارك حول السلطة التي كانت دائره بين السلطان عبد الرحمن الرشيد وابن اخيه الأمير إسحق ابن السلطان تيراب أشاع السلطان الرشيد بين مقاتليه بأن الامير اسحق قرر إذا ما انتصر في هذه المعارك وأضحى سلطانا فإنه سيقوم بمصادرة وانتزاع كل الحواكير من أصحابها الذين وقفوا ضده في الحرب وكان هذا وحده حافزاً قويا لاتصار السلطان الرشيد للقتال حتى النصر كما ورد في Ibid.

³ Ibid.

شخصياً ومنصب الامين أو الوزير الأول أبا الشيخ⁽¹⁾ ويلاحظ أن الأراضي التي منحت للميارم في شكل حواكير مازالت باقية في عقب هؤلاء من الأناث والذكور حتى اليوم حيث أن وراثته هذه الأراضي تأتي من جانب الأم وذلك بعكس الأمراء أبناء وحفدة السلاطين الذين عصفت بهم ظروف السياسة والصراع حول السلطة. من الأشارات المبكرة عن حواكير الميارم ، ورد أن السلطان محمد تيراب (1752-1785م) قد منح حاكورة لأبنته مرسوم زينبا في شرتاوية زامي بايا بدار ديما وكان يقوم بإدارة هذه الأرض وكيلها موديلاً وأن السلطان محمد الحسين (1841-1874م) قد منح أبنته أم دريس حاكوره بدار سوين⁽²⁾ وعندما توفيت أم الدريس قام بمنح نفس الأرض لأختها وأن إحدى بنات السلطان محمد الحسين الميرم عرفه زوجة محمد حامد زقل⁽³⁾ كانت تحوز على أراضي واسعة ومئات الرقيق⁽⁴⁾. إن سياسة الأرض تجاه حيازة الميارم قد تسارعت وتيرتها في عهد السلطان محمد الحسين والتي أستمريت لأكثر من خمسة وثلاثين عاماً وقد كان حاكماً يميل الى الدعة وحياة السلم وقد أصابه ضعف في آواخر ايامه حين كف بصره وأنفلت منه زمام الأمور وآل النفوذ في القصر إلى أخته (إيا باس) زمزم والتي استقلت ذلك النفوذ في حيازة الأرض (ولأسباب الضعف الذي ألم بالسلطان محمد الحسين وحتى يتمكن من الاحتفاظ بولاء اسرته وعشيرته ولإبقاء تأييد وجهاء المملكة قام بتوزيع أراضي السلطنة ذات الخصوبة والإنتاجية العالية لآخواته وإخوانه وأقربائه وأصحاب الحظوة من عبيده. أما أخته (إياباسي) زمزم صاحبه النفوذ الكبير التي تشبهت بالرجال فقد كانت تطوف بالبلاد بقيادة

¹ أبا الشيخ كُرا هو عادة المنصب الثاني في السلطنة ويكون من نصيب الخصيان في القصر وهو أمين القصر والمسئول عن إدارته وإليه تعود إدارة الصراع السياسي بعد وفاة السلطان وتعيين خليفته وكذلك عليه تقع إدارة ولاية دار دالي في شرق السلطنة وكان من أشهر من تولى هذا الأمر هو أبا الشيخ كُرا في عهد السلطان عبد الرحمن الرشيد وأبنة السلطان محمد الفضل وكان شخصية مهابة حتى لقب بجابر الدار.

² دار سويني تقع حالياً ضمن محافظة شمال دارفور الحالية (1998) ويقطنها الزغاوة كيتنقا ويقوم بإدارة هذه الدار الملك آدم ظاهر نورين والذي توفي عام 1997م وخلفه ابنه في الإداره

³ محمد خالد زقل كان تاجراً هاجر إلى دارفور واستقر بها وصاهر السلطان محمد الحسين وعندما فتح الأتراك دارفور (1874) تعاون محمد خالد زقل مع سلاطين باشا مدير دارفور من قبل غردون ثم أصبح فيما بعد أحد أمراء المهديّة.

⁴ Nachtigal, Gustav, Op.cit., p.316

رجالها المسلحين لنهب المراكز التي وضعت تحت سيطرتها وتنزع الحواكير التي تريدها من قبضة السلطان الضعيف وقد كانت مثاراً للبغض والخوف في كل أنحاء المملكة.⁽¹⁾ ويرجع الحاج أحمد تانقا تانقا⁽²⁾ الذي صاحب الرحالة ناخنتال رحلته إلى دارفور وهو رجل خبير ببلاد الفور يرجع التدهور الذي طرأ على المملكة ما بين 1860 و 1870م إلى الفساد الذي طرأ على سياسة الأرض التي جعلت (إيا باسي) زمزم تصادرها من المواطنين وتمنحها إلى صفوة ووجهاء القصر، بينما كانت أصلاً تسخر لإعاشة الجيوش المقاتلة في مراحل بناء السلطنة الأولى وهكذا وفي المراحل الأخيرة باتت توزع على الوجهاء دون أن يكون لها عائد مباشر إلى القصر⁽³⁾.

نتيجة لهذه السياسه التي انتهجها سلاطين القصر في ايامهم الاخيرة ظهر ما يمكن أن نطلق عليه اقطاع الميarm. ففي جنوب دارفور مثلاً في المنطقة حول نيالا في أراضي الداجو القبلية والتي كانت تعرف تاريخياً بدار أوما، نجد أن السلطان محمد الفضل قد اقتطع الحواكير التالية للميarm علي سبيل المثال.

- 1- حاكورة الميرم فاطمة بنت الامير جامع أبين السلطان محمد الفضل وقد اقتطعت لها في عهد أبيها وتمتد من تبجك شرق نيالا إلى وأدي بلبل وجنوباً من رهد كرشو إلى جبل سيقرا.
- 2- حاكورة الميرم هاجر (ست البلد) وتمتد من جبل سقرا إلى غرب دومايه شمال نيالا.
- 3- حاكورة الميرم عائشه وتمتد من جامع كركر إلى ود الميرم وحتى سانيه دلبيه. جنوب نيالا.
- 4- حاكورة الميرم ست الدور بنت أنس أبين السلطان محمد الفضل وتمتد من ود الميرم جنوباً حتى دار الهباتيه.
- 5- حاكورة الميرم بخيته بنت السلطان محمد الفضل وهي الأراضي التي حول مدينة نيالا الحاليه⁽⁴⁾.

Ibid. 1

² أحمد تانقا تانقا هو أحد التجار من السودان وأدي النيل وقد عمل بالتجارة بكل من سلطنتي الوادي ودارفور وكان ذو خطوة عند البلاطين وقد رافق الرحالة ناخنتال من سلطنة الوادي إلى دارفور وكان خبيراً بالممالك وعادات وتقاليدها الأهالي

³ O'Fahey, R.S., Op.cit., p.76.

⁴ مقابلة مع : العمده محمد الحاج أرباب 65 سنه. عمده قبيلة الفور بكندوه وقد (درج) شيخاً سنة 1962م ورث الشياخة من والده وهو من الفور كنعاره ودرج عمده 1995م وكان والده الحاج ارباب عضواً بمجلس الشورى الإداري بنيالا فترة الملك تين ود سعد النور والمقدم عبد الرحمن رجال مع بداية دخول الانجليز سنة 1916م وكان متزوجاً من الميرم بخيته بنت السلطان محمد الفضل التي لم تنجب له والعمده محمد الحاج المسئول عن حاكورة الميرم بخيته الآن -نيالا مارس 1998.

6- حاكورة الميرم أم كرم الدين بمنطقة خزان جديد، وهي والدة الشرتاي وهذه

الحاكورة تقع بين أرض البرقد من الناحية الغربية وأرض البرتي من الناحية الشرقية⁽¹⁾

7- حاكورة الميرم فاطمة بنت الأمير جامع ابن السلطان محمد الفضل بمنطقة كندوة.

8- حاكورة الميرم أم نعيم بنت أنس وهي تقع في أرض الفور مسبعات في منطقة أم سرير وحجير تونو جنوب نبالا وكان والد أم نعيم بنت أنس عاملاً للسلطان محمد الفضل.

يتبادر إلى الذهن سؤال أساسي في شأن حواكير الميارم هذه وهو لماذا التركيز في هذه المنطقة بالذات وهي بعيدة عن الفاشر مركز إدارة السلطنة، من الواضح جداً أن هذه المنطقة تمتاز بخصوبة عالية وأمطار غزيرة كما أن التركيبة القبلية ضعيفة من جانب المنعة والعصبية⁽²⁾ وإلا لامتد نظام حواكير الميارم إلى دار الرزيقات أو الهبانية مثلاً إلا أن السبب الأساسي في إبعاد هذه الحواكير من مركز العاصمة هو أن معظم الأراضي حول الفاشر قد تم إقطاعها للنخب بقصر السلطان. هؤلاء الميارم كن مقسمات على هذه الحواكير يقمن بإدارة شئون الأرض الزراعية وكانت الميرم بخيته بنت السلطان محمد الفضل على رأس هؤلاء الميارم تقوم بإدارة الشرتاوية وتقوم بإجراءات الحكم الإداري والقضائي في الجرائم الصغيرة، والنظام العام ولأن الميرم بخيته تتحدر مباشرة من صلب السلطان محمد الفضل تولت هي رئاسة هؤلاء الميارم وقد منحت لها سلطات إدارية وقضائية بدرجة شرتاي وهي درجة في السلم الإداري لقبيلة الفور أكبر من الدمليجية

⁽¹⁾ كانت القبائل صاحبة الحاكورة القبلية غير راضية عن إقطاع أراضي ديارهم مثل الداجو والبرقد ويقول العمدة محمد أرباب بعد زوال السلطنة ودخول الإنجليز تم التحرش بالميرم بنت السلطان محمد الفضل حتى تم ترحيلها من عاصمتها بقرية قوز بركات (موقع مدينة نبالا (الحالي) إلى الدليب القصار جنوب مطار نبالا وقد توفيت هناك.

⁽²⁾ القبائل بهذه الديار تشمل البرقد والداجو والبيقو وهم من قبائل (أهل الدار).

والعمودية. وكانت تتم إدارة الأرض بواسطة المشايخ والفلاّقة⁽¹⁾. الذين يمرون على المزارعين ويكيلون العيش من كل مزارع بما يسمى أوساخ الأرض وهي عبارة عن 30 مدّاً سعة المد 12 رطل أو 16 رطلاً ويجمع هذا العيش بمخازن الميرم وهي عبارة عن مطامير كبيرة داخل الأرض، وتقوم الميرم بالتصرف في هذا العيش في إعاشة حاشيتها وخدمها وترسل جزء من ذلك العيش لخيول السلطان. وكان الفلاّقة عبارته عن مجموعات الخدمة والعمل بالنسبة للميرم يقومون بكل الخدمات التي تحتاجها في إدارة الحاورة والمنزل وكذلك يشرفون على العبيد والمزارعين ودورهم الأساسي جمع العيش والخدمات المتعلقة بالميرم واليوم يقوم العمدة أرباب بإدارة حاورة الميرم فاطمة بنت جامع وهي التي بدورها قد ورثتها إبنتها فاطمة بنت محمد عبد الله وهي صاحبة الحاورة حالياً وتسمى حاورة باسي من الباسنقا أي أهل الأم ومازالت (أوساخ الأرض) تجمع من هذه الحاورة وتسلم للميرم الكبيرة حوه سقيد بنت فاطمة بنت جامع أبين السلطان محمد الفضل وهذه بدورها تقسم المحصول على أفراد أسرته المنحدرين من الميرم الأصلية صاحبة الحاورة وهي فاطمة بنت جامع أبين السلطان محمد الفضل.⁽²⁾ يتم التقسيم عن طريق العرف وليس الشرع ومازالت هذه الحواكير يتعامل معها المجتمع المحلي حسب العرف من قديم الزمان خاصة فيما يتعلق بتوزيع الأرض وإذا حدث أي نزاع وعلى مستوى سيد الفاس هو الجهة التي يأخذ بها الأجويد أو المحاكم⁽³⁾.

وحواكير الميارم لم تقف على بنات وحفيدات السلاطين فقط، ولكنها أيضاً كأسلوب في حيازة الأرض تنزلت على بنات وحفيدات النخب الحاكمة في الديار القبلية ففي جنوب دارفور وهي مقاطعه (أبا أوما) وفق التقسيم الإداري إبان السلطنة، ثم إقطاع حاورة أم

¹ (الفلاّقة هي مجموعة عرفت في سلطنة القور تقوم بخدمة الطبقة الحاكمة وهو غالباً يتم إختيارهم من داخل الأسرة الحاكمة بما فيهم الرقيق ويؤدون وظائف الخدمة اليدوية الهامشية كراية الخيول والخدمات الشخصية التي تؤدي إلى راحة الحاكم ويبدو غريباً هنا قيامهم بالأشراف على ريع الأرض وإدارتها إذ أن هذه أصلاً وظيفة الدمج ،

² (أن هذا التنظيم في إدارة أراضي الميارم (الحواكير) بجنوب دارفور يمثل النظام التقليدي في إدارة الحاورة بالنسبة لأرض (الباسنقا والأبونقا) والذي أستطاع الأستمرارية عن طريق الميارم ووراثته الأم حتي اليوم ولهذا رايت أن اورد هذه التفاصيل بغرض الأيضاح والتوثيق.

³ (تم توكيل العمدة محمد الحاج أرباب توكيلاً شرعياً من المحاكم بإدارة كل ما يتعلق بأمر الحاورة وهو توكيل ملزم للمحاكم الأهلية التي جرت العادة في الرجوع إليها في علاج مثل هذه القضايا العرفية. مقابلة العمدة المشار إليها آنفاً.

نعيم بنت أنس التي كان والدها يعمل أميراً على هذه البلاد من قبل السلطان محمد الفضل وهي داخل حاكورة الفور مسبغات جنوب نيالا ويطلق عليها (قدح) أم نعيم، ومازال ورثتها يأخذون (مد الشرع) وهي تدار ضمن أراضي شرتاوية الفور مسبغات جنوب نيالا⁽¹⁾. أما

في أراضي قبيلة البيقو بجنوب دارفور⁽²⁾. فقد ورث السلطان الحالي من والدته الميرم كلتومه بنت نور الدين بنت السلطان النور حاكورة ويقوم بإدارة زراعتها اليوم وفق الأعراف المتبعة وإن نفس السلطان قد أقطع منطقة عد الميارم بدار بيقو لتكون آبار هذا العد مخصصة لبناته الميارم وهو العد المشهور بمنطقة رجيله والتي ما زالت آباره تؤجر للبقارة للسقاية بواسطة أحفاد الميارم ويتم تقسيم دخل الآبار وفق التقاليد والأعراف القديمة التي مازالت مرعية لدى قبيلة البيقو⁽³⁾

أما في شمال دارفور (دار تكنجاوي) فهناك مثلاً جلياً لظاهرة أقطاع الميارم التي يقوم قادة القبائل لتخصيص حواكير لحفيداتهم من الأناث ولأغراض متعددة كما جاء في جنوب دارفور ففي ديار قبيلة البرتي قام الملك بشارة ود مامون بمنح إبنته الميرم ست الدور بنت بشارة حاكورة في منطقة حمور شمال شرق مليط تقدر مساحتها بعشرة الف فدان لغرض الزراعة والرعي بجانب الحصول على (مد الشرع) و(سبول) الأرض ومنحت لها سلطات واسعة لإدارة هذه الأرض، ثم أقطع لها أيضاً حاكورة ثانية في منطقة بكلي في الشمال الشرقي لمليط تقدر مساحتها بعشرين الف فدان خصصت كمراعي لماشيتها ثم هناك حاكورة

¹ مقابلة مع: الحاج آدم داوود عمدة المسبغات جنوب دارفور 86 سنة، نيالا مارس 1998م يقول: الفرق بين الحاكورة والقده هو أن القده حيازة صغيرة تتم بواسطة الاسرة عن طريق السلطة المانحة أما الحاكورة فهي للقبيلة أو فرع أو خشم بيت ويأخذ صاحب القده نفس النصيب الذي يأخذه العمدة من (أوساخ الأرض) وأصحاب القده يعطون من هذا النصيب الشرتاوية عن طريق العمدة والمشايخ ولكن الكمية غير محدده وهي تقديرية وطوعية وقد عرف نظام (القده) بالنسبة للميارم في دار مساليت أيضاً فقد منح السلطان بحر الدين (اندوكه) الحواكير لأعوانه من قبيلة البرنو، أسرة الشيخ عبد المالك على السنوسي الذين تولوا القضاء منذ بداية سلطنة المساليت وهي عشرة حواكير مختلفة منها حاكورة للميرم أم النصر بنت السلطان تاج الدين (قدحاً يسمى (بركة طير) شمال غرب إزربي وهي والدة مولانا إبراهيم أبو القاسم شيخ الطريقة التجانية بدار مساليت وقد أفاد بذلك الشيخ التجاني عبد المالك مواليد 1926م ونائب رئيس محكمة السلطان بالجنيه بتاريخ 1999/6/15 في مقابلة بالمدينة.

² قبيلة البيقو من القبائل الصغيرة وقد كانت مستضعفة من قبل سلاطين الفور ولكن تزوج من بناتها السلطان عبدالرحمن الرشيد قبل توليه السلطة وكانت تسمى أم بوصه وقد اتجب منها ابنه محمد الفضل الذي أصبح سلطاناً فيما بعد فتغيرت وضعيه هذه القبيلة بعد أن صاروا اخولا للسلطان الذي أسس لهم كيانا وعين لهم سلطاناً.

³ مقابلة مع: السلطان يوسف علي أكبر عمر ناقه، سلطان البيقو الحالي. نيالا فبراير 1998م.

ثالثة لهذه الميرم ست الدور أكبر مساحة تقع بمنطقة أدار شمال مليط جنوب جبل تيقه هي عبارة عن جنينه هشاب لطق الصمغ وكانت ست الدور شيخة على هذه الأراضي تقوم بإدارتها من جميع النواحي. وهنا يلاحظ الشبه الكلي بين ست الدور هذه وهي من شمال المملكة والميرم بخيتة بنت السلطان محمد الفضل في جنوب المملكة ويلاحظ أيضاً جانب وراثة الأم وقد آلت أراضي الميرم ست الدور لاحفادها من جهة الأناث وكانت تستغل هذه الأراضي بواسطة الرقيق ويقوم الآن بإدارة هذه الأراضي أحد أحفاد الميرم ست الدور كشيخ للأراضي حسب الأعراف والتقاليد ⁽¹⁾. أما في غرب دارفور بدار مساليت فقد عرف نظام القمح بالنسبة للميارم وقد سار سلاطين المساليت علي ذات النهج من اقطاع الأرض للميارم.

من العسير فهم ظاهرة أرض الميارم هذه على ضوء علاقات الأرض السائدة اليوم وهي الظاهرة التي جعلت للأناث من رحم السلاطين (الباسنقا) أكثر من الذكور (الابونقا) ولكن نفس هذه الظاهرة قد كانت سائدة في السودان الشرقي سودان وادي النيل قبل مجئ العرب والأسلام وقد أشار إليها محمد هاشم عوض في بحثه عن تطور ملكية الأرض في السودان الذي أورد فيه بأن ممالك النوبة المسيحية بشمال السودان المقره وعلوة (قد ظلت قبل مجئ العرب المسلمين على نظام الاقطاع الكامل وهو الذي يملك فيه الملك الأرض ومن عليها من الناس كرقيق له وبعد أن بدأ العرب المسلمين في شراء الأراضي من اصحابها المحليين أرسل ملك المقره وفداً إلى بغداد لمقابلة الخليفة المأمون 813-833م يطالب بإرجاع الأرض التي تم شراؤها ومن عليها من الناس وهم رقيق الملك كما يرى إلا أن رعايا الملك رفضوا علاقة الرق هذه عندما قام مندوب الخليفة وحاكم مصر العليا بالتحقيق في ذلك وهذه كانت نقطة الإنطلاق في علاقة الأرض إذ أن هذه الحادثة قد شجعت مزيداً من النوبة لبيع أراضيهم للعرب، وهذه تعتبر المرحلة الأولى. أما المرحلة الثانية من علاقة إنسان النوبة بالأرض فهي تلك التي لاحظها أبن خلدون حينما تحول السكان بتأثير

¹ مقابلة مع : صالح أحمدای بن عبد الله. مواليد 1952 مهندس زراعي. مدير إدارة إستخدامات الأراضي ومكافحة التصحر بجنوب دارفور وهو من أسرة الملك أحمدای ابن آدم تميم بمليط والميرم ست الدور أحدي حبوباته من جهة والده وقد توفيت ست الدور سنة 1916م وهي التي أشرفت على تربية أخيها وأبن عمها آدم تميم بشارة الذي خلف الملك أحمدای أبسن تميم الذي توفي في سنة 1963م . تمت المقابلة بنيالا في 5 مارس 1998م.

المجموعات العربية الإسلامية إلى قانون الوراثة في البلاد إلى الشريعة الإسلامية وهجر الميراث عن طريق الأم الذي كان سائداً في المجموعات النوبية وقد شجع على هذا التحول الجذري تزواج المجموعات العربية التي استقرت على ضفاف النيل من نساء صفوة نبلاء النوبة المنتمية إلى البلاط وهكذا عن طريق التأثير الإسلامي استطاع العرب حيازة السلطة والثروة المتمثلة في الأرض. وقد تطور هذا الأمر فيما بعد إلى حيازة التمكن وأشكال أخرى من الحيازات مثل الميري والحكر وأراضي الخراج والأرض المتروكة... الخ في عهدي سلطنة الفونج والعهد التركي (1500-1885م).⁽¹⁾

أما بالنسبة لمملكة الفور 1605-1916م والتي عاصرت مملكة الفونج فإن التأثير العربي الإسلامي قد أحدث بعض التغيرات في المؤسسات الاجتماعية وادى بدوره إلى تغير في قانون الوراثة ولكن بصورة محدودة أقل مما هو عليه في سلطنة الفونج، فالمعلوم أن سلطنة الفور قامت على عصبه الكيرا وهم أحفاد أحمد المعفور من عرب بني هلال ومن هؤلاء السلطان سليمان وهو الذي قام بتوسيع المملكة وأدخل الشريعة في المحاكم وقام بنشر الدين الإسلامي عن طريق الجهاد وبناء المساجد وتشجيع هجرة العلماء المسلمين من ممالك غرب أفريقيا والسودان الشرقي على حد سواء⁽²⁾ ولكن مع تأثير الشريعة الإسلامية إلا أن العرف بسلطنة الفور ظل هو الركيزة الأساسية في ميدان القضاء والإدارة حتى في عهد الخلفاء المتأخرين ظل الخيار للمتقاضين في أن يختاروا بين التقاضي بالشريعة الإسلامية أو العرف عدا قضايا الأحوال الشخصية المتعلقة بالزواج. وهذا الأمر يرجع إلى نشأة العرف في مجتمع الفور في المراحل الأولى لتكوين المملكة فقد جاء في هذا المجال أن السلطان دالي المؤسس الأول لسلطنة الفور ومعاونه أبا الشيخ قد قاما بوضع الأسس الأولى لإدارة السلطنة والقانون الذي سيطبق عليها بحكم أحوالها وبهذا فإن قانون دالي⁽³⁾ وحده الذي يمكن أن يفسر لنا حيازة الميارم من الباسنقا لتلك الاقطاعات وهو أمر متعلق

¹ Mohamed Hashim Awad, "The Evaluation of Land Ownership in the Sudan", The Middle East Journal, Spring, 1971, pp.212-228

² ورد في كتاب : Nachtigal, Gustav Op.cit., أن السلطان سليمان خاض أكثر من ثلاثين معركة من أجل توسيع المملكة ونشر الإسلام.

³ كل الرحالة الذين كتبوا عن دارفور ، بروان ، ناخنتال ، التونسي اجتهدوا في البحث عن هذا القانون (كتاب دالي) ولكن دون جدوى إلا أن المؤرخ أركل قد عثر على بعض الشذرات قيل أنها من كتاب دالي وهي تحتوي على بعض الغرامات التي يقرها العرف القبلي في بعض المخالفات والجرائم.

بوضع المرأة وميراث الإناث وقضية الأرض في سلطنة الفور. وهذا الأمر الذي يشكل اختلافاً جوهرياً مع نظام الأرض بسلطنة الفونج والذي أحتكم إلى نظام الشريعة الإسلامية وهذا بدوره يشير إلى عمق الفارق في تأثير الثقافة الإسلامية العربية في مجتمع السلطنتين الفونج والفور والمجتمعات التي قامت على تراثهما في الحكم والأعراف والتقاليد.

2-3-4 : إقطاعات علماء الدين بسلطنة الفور:-

ظل الدين الإسلامي أحد المحاور الأساسية التي تدور حولها سياسة سلطنة الفور وهي في هذا رغم خصوصيتها على شبه مع الممالك السودانية الإسلامية، مثل سلطنات سنار ، ووداي، وكانم، والبرنو، وممالك الهوسا ، والفلاتي، والتكرور من ممالك غرب أفريقيا وكان لموقع مملكة الفور الجغرافي أثراً قوياً في هذا المجال. فمع أنها كانت ترتبط بسلطنات وادي النيل إلى الشرق منها بالتجارة، أيضاً ظل طريق الحج يربطها ارتباطاً قوياً بممالك السودان الغربي بل وكانت لها صلات قوية بمصر عن طريق درب الأربعين التجاري، وكذلك مع شمال أفريقيا المسلمة في بلاد المغرب العربي وكان لهذا الارتباط أثره القوي في نشر الدين الإسلامي في سلطنة الفور عن طريق التجار المسلمين تم عن طريق علماء الدين الإسلامي الذين هاجروا إليها واستقروا بها بدعوة من سلاطين الفور وتشجيعهم. كان هؤلاء العلماء يجدون التشجيع القوي الذي انعكس في منح هؤلاء العلماء

الاقطاعات والحواكير الواسعة وإعفائهم من الضرائب المتعلقة بالأرض ومن عليها، وإذا كان علماء الدين الإسلامي قد هاجروا إلى دارفور من السودان الشرقي حيث سلطنة الفونج السنارية إمثال حامد ودفارس⁽¹⁾. وأبوزيد الشيخ عبد القادر تلميذ الشيخ محمد صغيرون ود الزين سليل أولاد جابر المشهورين⁽²⁾. والشيخ محمد صالح الكناني⁽¹⁾ وغيرهم كثر⁽²⁾

¹ الشيخ حامد ود فارس جاء من بربر، أرض الجعليين واستقر بدارفور يدرس علوم الدين الإسلامي إلى أن توفي بها

² يرحج (1980) O'Fahey، إن بعض أولاد جابر قد وفدوا إلى دارفور ما بين عامي (1710 و1720م) وقد منحوا بعض الحواكير.

إلا أن التأثير الديني الاسلامي قد أتى إلى دارفور من علماء الممالك الاسلامية الغربية والذين هم يمرون بدارفور في طريقهم إلى الحج بالأماكن المقدسة بالحجاز فهؤلاء عند عودتهم من الحج غالباً ما يستقرون بدارفور بتشجيع من سلاطين الفور ووجهاء دارفور من كل الفئات المسلمة ذات النفوذ في المملكة وهناك شواهد كثيرة تدل على ذلك أوضحها هو خلو سلطنة دارفور حتى عهد قريب من الطرق الصوفية التي كانت تهيمن على سلطنة الفونج⁽³⁾. في هذا الجانب أيضاً فإن علماء ممالك غرب أفريقيا خاصة أولئك الذين جاءوا من الممالك التي نشأت حول بحيرة تشاد مثل سلطنتي كانم والبرنو في القرن الحادي عشر

الميلادي⁽⁴⁾ وسلطنة الوادي في القرن السابع عشر الميلادي⁽⁵⁾ هي الأقوى تأثيراً في أسلام مملكة الفور ومن الحقائق التي تؤيد هيمنة تأثير علماء الدين الاسلامي القادمين من كانم - برنو على اسلام سلطنة الفور أن حفدة هؤلاء العلماء قد قيض لهم أن يلعبوا دوراً سياسياً هاماً في تاريخ سلطنة الفور مثل أحفاد الديمنقاوي من عصابة الفورمورينقا والذين أصبحوا حكاماً على مقاطعة دار ديما في الجنوب الغربي من ديار الفور منذ عهد السلطان سليمان (سلونقا) ومازال أحفادهم يمارسون السلطة حتى اليوم وهي تعتبر من أهم ديار الفور وأغناها ثروة وأكثرها عدداً وقد ورد أن هؤلاء جاء جدهم الشيخ أحمد البرناوي من

¹ جاء الشيخ الكناني من الحجاز إلى دارفور في القرن الثامن عشر وأصبح إماماً للسلطان محمد دورا وبني له مسجداً في قرية ترجيل بين كاس ونيالا. (O'Fahey, Ibid.).

² ود ضيف الله ، محمد ضيف الله محمد الجعلي ، كتاب طبقات ود ضيف الله في خصوص الأولياء ز الصالحين والعلماء والشعراء في السودان ، حققه وعلق عليه وقدم له يوسف فضل حسن ، الخرطوم ، جامعة الخرطوم ، قسم التأليف والنشر ، 1971م.

³ الطريقة الوحيدة التي وجدت طريقها إلى دارفور هي الطريقة التجانية والتي الآن عليها معظم أهل دارفور رغم وجود الطريقة الأنصارية المهدوية

⁴ مملكة الكانم - البرنو تم تأسيسها بواسطة قبائل الزغاوة حول بحيرة شاد في القرن التاسع الميلادي وقد بدأ الإسلام يدخل في حياة ملوكها في القرن الحادي عشر وفي عهد السلطان هدمي (1250م) أصبح لها رواقاً في مصر وهي من أقدم الممالك الإسلامية بأفريقيا وأطولها استمرارية وقد جاء ذكرها عند المؤرخين المسلمين أمثال اليعقوبي (872م) وابن حوقل (960م) والمهلبى (985)

⁷ سلطنة الوادي قامت في ذات التاريخ الذي نشأت فيه سلطنة الفور في القرن السابع عشر الميلادي ، وقد انتقلت هذه المملكة من شرق بحيرة تشاد إلى غربها بارض البرنو لضمان استمرارها بعد المضايقات

من قبائل البلالا في الشرق. انظر : Nachtigal, Gustav, Op.cit.

الغرب وتزوج إحدى الميامر بنت أو أخت السلطان ثم واصل بعد ذلك رحلته إلى الأماكن المقدسة بالحجاز حيث توفي هناك ولكن أبنه من أميرة الفور ولشجاعته قد ولاه جده لأمه السلطان على مقاطعة دار ديما ووالي هذه الديار يعتبر ذراع السلطان الأيمن كما جاء في كتاب التونسي⁽¹⁾ أما بالنسبة لشمال دارفور فإن عشائر الزغاوة أولاد دقين وعقبا ودورا فكلهم أحفاد جدهم على البرناوي الذي جاء إلى هذه الديار في طريقه إلى الحج فاستقر في شمال السلطنة وتزوج من إحدى الأميرات وأنجب منها أبنائه الثلاث دقين وعقاب ودورا أجداد عشائر الزغاوة بشمال دارفور. يمتد أيضاً تأثير علماء كانم -برنو إلى جنوب السلطنة أيضاً حيث أن بطون قبائل الفراتيت في بحر الغزال كالفرواقى يدعون أن سلاطينهم ينحدرون من سلالة جدهم آدم مورقي الذي جاء أصلاً من منطقة البرنو وتزوج بنت أحد سلاطينهم فانجب منها أبناً تحولت إليه السلطنة في القبيلة فيما بعد لحكمته وشجاعته التي أعجب بها جده لأمه سلطان الفرواقي⁽²⁾ لهذا التدفق الكبير من علماء الدين الإسلامي ومنذ عهود مبكرة إلى دارفور من الممالك الإسلامية بالسودان الغربي فقد تأثرت معظم مؤسسات سلطنة الفور في الحكم وفي النظم المتعلقة بحيازة الأرض واسغلالها بتراث هذه الممالك⁽³⁾.

كانت سياسة سلطنة الفور منذ البداية هي إغراء علماء الدين الإسلامي بالهجرة إليها والاستقرار بها وذلك بمنح الحواكير وإعفاؤها من الضرائب الشرعية و(السبول) وذلك

¹ التونسي ،محمد بن عمر ، تشحيذ الأذهان بشيرة بلاد العرب والسودان ، تحقيق دكتور خليل محمد عساكر ، ودكتور مصطفى محمد مسعد ، مراجعة دكتور محمد مصطفى زيادة ، ص 143.

² O'Fahey, 1980, Op.cit. p.77.

³ يلاحظ تأثير فقهاء وعلماء البرنو اللذين وفدوا إلى دارفور وأستقروا بها بأن عرفت مناطق بأسرها باسمهم كمطقة فتنا برنو بشمال دارفور (كتم) ومنطقة منواشي الشهيرة التي قام بإعمارها الفكي طاهر أبو جاموس وهو صهر السلطان عبد الرحمن الرشيد وزوج أخته. أنظر : O'Fahey, R.S., 1980 Op.cit.

بما يسمى حاكورة الجاه⁽¹⁾. الأمر الذي شجع الكثير من علماء الدين الاستقرار في كل أنحاء دارفور. وبالرغم من أن الذين منحوا حواكير الجاه من العلماء كثيرون جداً إلا أن هناك مثالين سنوردهما في هذه الدراسة لأهمية دلالتها وما طرأ عليها بمرور الزمن وتحوير الملكية لهما وإدخالها في إطار الحواكير القبليهما وهما :

(أ) أراضي حاكورة كنيبو.

هذه الأرض تقع إلى الجنوب الغربي من الفاشر وتشمل جزء من المدينة من الناحية الغربية وتشمل موقع مطار الفاشر ومباني رئاسة الحكومة الولائية وتمتد جنوباً حتى كبري مدخل الفاشر عن طريق نيالا، وغرباً تمتد إلى مجرى وأدي قولو، وشمالاً حتى حي أبوشوك بمدينة الفاشر. منحت هذه الأراضي كحاكورة جاه لأحد فقهاء الدين من البرنو الذين قدموا من الغرب واستقروا بالسلطنة بالقرب من السلطان في الفاشر⁽²⁾ والشيخ كنيبو هو الجد السابع لحفدته الحاليين بالفاشر وقد كان هناك قبائل متعددة على هذه الأرض تشمل الأسرة والبرنو والباقرما والتكاير وقد ظل الشيخ كنيبو يستغل هذه الأراضي وظل حفدته من بعده يتوارثون هذه الحاكورة إلى يومنا هذا.⁽³⁾ هذه الأراضي تعرضت إلى عوامل التغيير من ناحيتين الأولى هي أن مدينة الفاشر قد زحفت وتوسعت عليها حتى إن أجزاء كبيرة من الحاكورة صارت مباني ومكاتب للسلطة الحكومية وتشمل هذه مكاتب ومنازل رئاسة الحكومة وكذلك المطار وسجن الولاية وذلك دون أن تكون هناك سياسة واضحة تجاه اصحاب الأرض. أما عامل التغيير الثاني هو أن هذه الحاكورة كانت إقطاعاً للشيخ كنيبو واسرته في البداية إلا إنها بمرور الزمن وتكاثر عقب الشيخ ووفود أعداد أخرى من

¹ هناك نوعين من الحواكير وهما الحاكورة العادية التي تمنح لوجهاء السلطة من عمال السلطنة وهذه يأخذ فيها السلطان الضرائب (السبول) والثانية هي حاكورة الجاه التي تمنح للعلماء وأقرباء السلاطين وهي معفية من الضرائب.

² ظلت الأراضي قريبة من مدينة الفاشر مجالاً للتنافس بين الصفوة السياسية والعلماء (الباسنقا) من عشيرة السلاطين وحياسة الشيخ كنيبو لهذه الأرض بالقرب من المدينة تدل على أنه كان يتمتع بنفوذ قوي لدى السلطان.

³ مقابلة مع : الشیخة فاطمة كنيبو بتاريخ 15 أكتوبر 1998م بمدينة الفاشر.

قبيلة البرنو عليها قد أصبحت الآن جزءاً من أراضي البرنو القبلية وليست حكرًا على أسرة الشيخ صاحب الحاورة الأول وإن بقيت أسرة الشيخ تدير الأرض حتى اليوم ⁽¹⁾ أن هذه الاسرة وكامر واقع تعتبر اليوم أن هذه الأرض ملكاً للقبيلة عن كامل الرضاء بذلك وهذا التحول من تبدل النظرة إلى الأرض من حيازة أسرية إلى حيازة قبلية أكبر قد جاء نتيجة زوال سلطنة الفور 1916م ومجئ سلطات جديدة أدت إلى تغيير في العلاقات الاجتماعية كمنع الرق وعدم وضوح السياسات الخاصة بالأرض مما دفع أصحاب هذه الحواكير الي اللجوء إلى منعة القبيلة وعصبيتها لحماية حقوقهم في الأرض بالإضافة لتوفير العمالة التي فقدت بعد منع سياسة الرق التي كان يعتمد عليها النشاط الزراعي في الاقطاعات المختلفة، اما الان فافراد القبيلة لهم الحق في استصلاح هذه الأرض طالما هناك امكانية وهنا يوجد شئ من المشاعية ولكن هذه المشاعية تتم وفقاً للتقاليد والأعراف التي تحفظ لصاحب الحاورة حقوقه المتعارف عليها. وهذا تحول كبير في علاقات الأرض دارفور في مثل هذه الأراضي التي يطلق عليها حواكير الجاه. نفس هذه الظاهرة قد تكررت في مناطق أخرى بعيدة عن مركز السلطة مثل فتا برنو بشمال دارفور بمركز كتم ومنواشي إلى الجنوب من الفاشر ⁽²⁾.

(ب) اراضي الفقيه محمد مصطفى تنين بجنوب دار فور :

أما المثال الثاني يجيء من جنوب دارفور بما يعرف الآن بأرض المهادي في منطقة الجامع أبو عجوزة وديتو. منحت هذه الارض كحاورة جاه بواسطة السلطان عبد الرحمن الرشيد إلى حفدة الفقيه محمد مصطفى تنين من أولاد مقود أحد بطون قبيلة المهادي مقابل الخدمات التي يؤديها هذا الشيخ في تعليم القرآن الكريم ونشر الدين الإسلامي والدعاء

¹ تقوم بإدارة هذه الحاورة الآن فاطمة محمد بساطي المشهورة بفاطمة كنيبو التي تمت المقابلة معها بالفاشر في اكتوبر 1998م) ، وتظن حالياً بهذه الحاورة وتقوم مع إدارة الأرض بنشاط تجاري محدود وقد رفعت عدة قضايا بمحاكم الفاشر ضد عدد كبير تعدى على الحاورة وكسبت بضع القضايا وهي ذات شخصية قوية ويعاونها في إدارة الأرض بعض أفراد أسرته وتبلغ من العمر (65) عاماً وهي شيوخه أرض لحاورة الشيخ كنيبو الآن.

² ظاهرة فقهاء البرنو هذه تشير إلى كثافة الهجرة من ممالك كانم برنو والوداي إلى سلطنة دارفور وبتشجيع من سلاطين الفور.

بالخير للسلطان.⁽¹⁾ بمرور الأيام جعل أبناء الشيخ وأحفاده يتوارثون هذه الحاكورة وقد هاجر إليهم عدد من أفراد قبيلتهم من مناطق أخرى من دارفور واستقروا بداخل الحاكورة

التي أصبحت اليوم داراً لقبيلة المهادي بجنوب دارفور وقد تم إنشاء عموديات لهم وهم الآن يطالبون بإدارة أكبر أسوة بالديار القبلية الأخرى المجاورة⁽²⁾.

هذا النمط من تغيير علاقات الأرض بدارفور من قبل حفدة المشايخ وعصب القبيلة التي تنتمي إليهم قد إنتشر في العقود الأخيرة وأضحى يشكل إحدى بؤر الصراع على الأرض بدارفور إذ أصبحت القبيلة التي ينتمي إليها الشيخ صاحب الحاكورة بشتى بطونها وفروعها تدعي الانحدار من صلب الشيخ المؤسس كصاحبة حق في الحاكورة ومجموعة حفدة علماء الدين هؤلاء هم الأقدر والأحرص على الاحتفاظ بوثائق الأرض التي أصدرها سلاطين الفور المتعاقبين ويرجع ذلك إلى الوعي الذي يتمتع به هؤلاء⁽³⁾ والمأمهم بالقراءة والكتابة وكذلك الاستقرار في قرى داخل هذه الحواكير. كما أن أفراد هذه الاسر الدينية ظلوا حريصين على توارث علم أجدادهم والامام بفقه العبادات والمعاملات ومعظمهم يعمل وفق المذهب المالكي حيث ورد أن الكتب الدينية المتداوله بسلطنة الفور هي مختصر خليل ابن إسحق (1374م) ورسالة ابن أبي زيد القيرواني(996م) ، وقد اورد ترمنجهام : (إن تقليد منح فقهاء الدين الاسلامي إقطاعيات الأرض قد أنتشر في كل ممالك السودان الإسلامية وأن مملكة كانم –

¹ يلقب هذا الشيخ بابا التور وهو مشهور جداً في الأدب الشفاهي لكل من المهادي والهبانية وهم يمتنون لبعضهم بصلة خاصة فيما يتعلق بفرعي القبيلتين الطاره والصوت ويلاحظ في الوثيقة التي بحوزة أبناء الشيخ وهي وثيقة تملك وأنها حاكورة جاه في عهد السلطان عبد الرحمن الرشيد ولكن في مرحلة السلطان محمد الحسين قد ساءت الحالة الاقتصادية مما جعله يفرض ضريبة عليها هي عبارة عن خمس بقرات وخمس بطة سمن (مقابلة مع : محمد أحمد حبيب ، عمدة المهادي ، بديتو ، 1997م).

² مقابلة مع : محمد أحمد حبيب 45 سنة عمدة قبيلة المهادي. ديتو ، مايو 1997م.

³ الفكي آدم عثمان حفيد الشيخ بابا التور وبحوزته وثائق الأرض الخاصة بأسرته ويقطن بدار الرزيقات عمودية فرع النوابة بمحلية الفردوس.

برنو هي من أقدم الممالك السودانية المسلمة التي عرفت هذا التقليد إذ أن أول وثائق هذه المملكة قد عثر عليها في (المحرم) وذلك لأن تركيز الدين الإسلامي بهذه المملكة قد إرتبط بهجرة علماء الدين إليها من خارج المملكة ولتشجيع هؤلاء درج السلاطين منحهم أراضي (المحرم) عن طريق وثائق سلطانية تعفي هؤلاء من الضرائب والخدمة العسكرية وأتاوات الضيافة-وكان من الطبيعي أن تحافظ هذه الأسر على هذه الوثائق وتجديدها لدى السلاطين المتعاقبين

رغم أن هذا قد أدى في مراحل لاحقة إلى تزوير تواريخ هذه الوثائق⁽¹⁾ ولكن هذا التقليد كان أكثر إنتشاراً في سلطنة الفونج حيث درج السلاطين إلى إقطاع أراضي واسعة وكثيرة لعلماء الدين الاسلامي الوافدين من أراضي الحجاز ومصر والمغرب وديار اسلامية أخرى وكذلك علماء الدين الوطنيين أن هذه الفئة أصبحت ذات نفوذ عظيم في المجتمع السناري وذلك عن طريق التفاف المواطنين حولهم بواسطة الطرق الصوفية حتى أضحو يهددون السلطة المركزية في المملكة الأمر الذي أدى إلى ضعف الدولة في نهاية الأمر وعمت الضرائب الباهظة على المزارعين فظهر (الإلجاء)⁽²⁾ وذلك بإنضمام أعداد كبيرة من المزارعين في ذمرة المجتمعات الدينية التي تقوم حول علماء الدين وهي معفية من الضرائب غير الشرعية.⁽³⁾ هذا الأمر لم يتطور بدارفور في هذا الإتجاه غير أن ظاهرة تحول حواكير علماء الدين من ملكية فردية إلى ملكية قبلية هي أقرب إلى المشاعية العرفية ينذر بمزيد من الصراع القبلي على الأرض الدار خاصة وأن هناك أعداد كثيرة من أراضي الحيازات الدينية منتشرة على طول دارفور وعرضها هي حتماً تتطور في هذا الاتجاه وهذا يعني مزيد من الديار الجديدة ومزيد من الخلافات في حدود هذه الديار وسينتهي الأمر بما يشبه الفوضى في علاقات الأرض بين الكيانات القبلية والعرقية المتعددة بدارفور خاصة وأن حواكير الجاه التي كانت بحوزة شيوخ الدين قد بدأت في التحول إلى المشاعية القبلية وهي ظاهرة عامة في كل أنحاء دارفور ففي دار مساليت مثلاً نجد هناك حيازات دينية لأراضي كثيره في مناطق

¹Trimingham, . Spencer, A History of Islam in West Africa, Oxford Paper Back, 1920,

2 برزت ظاهرة الإلجاء في المجتمع الاموي في العراق وذلك بأن يقوم المزارعون الصغار باتباع والجاه مزارعهم إلى النافذين في جهاز السلطة فيكتب أرضه أو ضيعته بأسمه محاولاً بذلك الالتفاف على جباة الضرائب والحوول دون ملاحقتهم. (أنظر القاضي أبو يوسف يعقوب ، كتاب الخراج ، دار المعارف للطباعة والنشر ، بيروت (بدون تاريخ)

³ Muhammed Ibrahim Abu Salim, & Jay Spaulding, Some Documents from Eighteenth Century, Sinnar, Khartoum, University Press, 1992

دارمساليات المختلفة فمثلاً اسرة الشيخ تجاني عبد المالك السنوسي وهي اسرة دينية عريقة ساهمت بخدماتها الدينية منذ بداية سلطنة المساليات وهي تنتمي إلى قبيلة البرنو تملك لوحدها تسعة حواكير بدار مساليات هي :-

- (1) حاكورة كوني
 - (2) حاكورة أبودكه وتقع جنوب سرف عمره بدارفيا
 - (3) حاكورة كرينك
 - (4) حاكورة شنقليا شرق كرينك
 - (5) حاكورة الدونقاي سلام عليك جنوب كرينك
 - (6) حاكورة بويره شرق جبل خير بان
 - (7) حاكورة ليريا شمال الجنينه
 - (8) حاكورة عددي
 - (9) حاكورة الميرم أم النصر ببركه طير
- وكل هذه الحواكير قد منحها سلاطين المساليات لهذه الاسرة الدينية والآن يقوم بإدارتها الشيخ التجاني عبد المالك على السنوسي نائب رئيس محكمة السلطان بالجنينة. ومثل هذه الاقطاعات أمر شائع في كثير من مناطق دارفور المختلفة.⁽¹⁾

2-3-5- إقطاع النخب الحاكمة لسلطنة الفور:

هذه الفئة كانت تتشكل من النخب السياسية الادارية العسكرية وهي لم تك قليلة لعدد بل نجدها حينما استقرت السلطنة في عهد السلطان عبد الرحمن الرشيد(1787-1802م) قد تمددت حول القصر وشملت وظائف هامشية كبيرة دعت لها أسباب الراحة والاستقرار كوظيفة أم سومي دقلا⁽²⁾ وغيرها من الوظائف وهذه المجموعة حظيت بكميات مهولة في إقطاع الأرض وبالرغم من أن العدد الذي وصل إلينا محدوداً حتى الآن لكن يمكن الإلمام بحيازات الأراضي لهذه المجموعة عن طريق وصف موجز للهيكل السياسي والإداري والعسكري لسلطنة الفور أما الوصف التفصيلي لذلك سيرد في فصل الإدارة بهذه الدراسة قامت إدارة سلطنة الفور على أربع مقاطعات كبيرة على رأس كل منها عامل من قبل السلطان وتشمل هذه المقاطعات الكبير كل من:

- 1- دار ديما وهي في الجنوب الغربي من السلطنة
- 2- دار الريح أو دار تكنجادي وهي شمال السلطنة

¹ مقابلة مع الشيخ التجاني عبدالمالك نائب رئيس محكمة السلطان بالجنينة. الجنينة 6/5/1999م.

² هذه الوظيفة مهمة من يقوم بها وضع الطاقة أو العمامة على رأس السلطان.

3- دار دالي وهي شرق دار فور.

4- دار أوما وهي جنوب شرق السلطنة.

ويتدرج الهرم الإداري لهذه المقاطعات وذلك بتقسيم كل منها إلى وحدات أصغر على رأس كل إدارة مسؤول بدرجة الشرتاية وهذه بدورها تقسم إلى وحدات صغيرة يطلق عليها الدمليجات وعلى رأس كل منها وظيفة أساسية في إدارة الأرض وهي وظيفة الدمليج وتحت هذا الدمليج ينضوي مشايخ الأرض على مستوى القرى و(الحلال) وهذه الوظائف الإدارية المتعددة كانت كلها تعتمد على ما يعود عليها من ريع الأرض التي يديرونها في شكل حواكير وكانت أكبر مهامهم الوظيفية جباية حقوق هذه الأرض وأخذ أنصبتهم المتعددة مثل السبول ومد الشرع و الخراج و التكندي و (حق الفاس) و(حق النعال) مما سيأتي ذكره في باب أعراف إدارة الأرض ..

كانت من أهم وظائف القصر هي وظائف (الجبايين) أي الجباه الذين كان لهم سلطاناً في بلاط القصر وكانت وظيفة هذا الجباي خطيرة جداً كإدارة مالية أولاً ثم تضخم عدد موظفيها في الإدارات المختلفة الأخرى ولهذه المجموعة من الجهاز الإداري عدة حيازات أهمها نوعان من الأراضي الأولى هي الحاكرة القبلية. فهذه عليها أعباء ضريبية تؤديها إلى والي الدار والأجهزة التابعة له ثم هناك نصيب والي المقاطعة ثم قصر السلطان ، أما الأرض الثانية فهي الحاكرة الشخصية أو الاسرية التي يقوم السلطان بإقطاعها له وتعتبر ملكاً خاصاً يمكن لاسرته أن ترثها كما رأينا في إقطاع علماء الدين وقد نشأ من هذا التداخل في الأرض وملكيته نظاماً ضريبياً معقداً يتكون من الضرائب الشرعية كالزكاة والعشور وهذه تؤخذ حسب المقادير التي نصت عليها الشريعة الإسلامية وهناك الضرائب الاميرية التي تفرض من القصر وهي كثيرة تعرض لها بشيء من التفصيل كل من الرحالة ناخنتقال(1971م) والدكتور أوفاهي(1980م) ¹ وهذه المجموعة كادت أن تشكل طبقة إقطاعية إلى جانب المجموعات الأخرى كالأبونقا والباسنقا والميارم وعلماء الدين وقد أورد التونسي من مناصب هذه المجموعة كل من الأرودولنج والكامنه وأبا أومانج وأباديما والتكنجاوي وأبا الشيخ والأمناء والكوريات وملك وردايا وملك العبيدية وملك الجبايين والشراتي والدمالنج وجاء (أن جميع من ذكر من أرباب المناصب لا يعطيهم السلطان راتباً

¹ أورد أوفاهي 37 نوعاً من الضرائب مثل الدم الكبير والدم الصغير والإعانة والضيافة والتكندي والخدمة والمنصاص وأم ثلاثين والزكاة والزنا والعلوق وغيرها ولكن هذه كلها ليست في (سبول) الأرض والتي هي في الغالب تستخرج من زكاة القطر والعشور ثم ضرائب الأعراف المتعلقة بتراث علاقات الأرض بمجتمع السلطنة ثم ضرائب علاقات الإنتاج مثل المشاركة والمناصفة بين المزارعين وصاحب الحاكرة.

ولا مرتب لهم عنده ، بل كل ذي منصب له إقطاع يأخذ منها أموالاً وما يأخذ من الاموال يشتري به خيلاً وسلاحاً ودروعاً ولبوساً ويفرقها في العساكر. وكيفية ما يأخذ هو أن زكاة الحبوب كلها للسلطان كزكاة الماشية فلا ينالون منها شيئاً وإنما لكل ملك منهم أفدنه كثيرة يزرعها دخنا وذرره وسمسماً وفولاً وقطناً. تزرعها الرعايا وتحصدها وتدرسها له قهراً عليهم⁽¹⁾ ثم أتى من بعد ذلك بحقوق أخرى كالهامل من الرقيق والماشية والهدايا والدم في حالة الدية في القتل العمد أو الخطأ والخطية وهي الأموال التي يدفعها الجاني للحاكم.

وأضح أن هذا الجهاز الإداري والسياسي الضخم كان يعتمد كما ورد أنفاً من وصف التونسي اعتماداً كلياً على حيازة إقطاع كبير يصرف منه ليس لإعاشة موظفي الخدمات الإدارية فحسب وهم كثر ولكن لإعاشة الجنود المقاتلين وإعدادهم بالمعدات والسلاح وكل التجهيزات الضرورية لأن هؤلاء هم الركيزة الأساسية في قيام واستمرارية السلطنة وقد جاء أن "مالك الفوتاوي وزير السلطان عبد الرحمن الرشيد قد كان من أغنى أرباب الدولة وكان له من الإقطاع مايفوق عن خمسمائة بلد وذلك غير إقطاع إخوانه".⁽²⁾

من حالات حيازة الإقطاع وإرتباطها بإعاشة وتجهيزات الجند والمقاتلين حيازة أبوداندقا الذي كان قائداً لجنود الداندقا لحراسة الفاشر العاصمة بحكم وظيفته في القصر على أراضي واسعة حول قوز بينه جنوب الفاشر وكان الملك محمود الداندقاوي في فترة حكم السلطان عل دينار آخر سلاطين مملكة الفور يشرف على مائتين من رجال فرقة الداندقا بمنطقة قوز بينه⁽³⁾ أما حيازات الشراتي الكثيرة يمكن أن يكون خير مثال لها شرتاية قبيلة البرقد سليمان ابن أحمد جفال في عهد السلطان تيراب (1452م-1787م). منح هذا الشرتاية مكافأة له على خدماته في الفروسية وتربية الخيول حاكورة في عهد السلطان تيراب تشمل كل الأراضي بين مرشنخ وجبل مره من أراضي البرقد. ثم أضيفت لها أرض توريا شمال الملم. وفي عام 1785م تم فصل شرتاية البرقد ساونجه وعين بدلاً عنه سليمان أحمد جفال بعد ثورة البرقد وأضيفت له كل الأراضي بين مرشنخ وتوربا. ثم أضيفت لهذا الشرتاية حواكير جديدة من أرض البرقد شملت عدوه وكدمول. وفي عهد السلطان محمد الفضل

1802-1839م أدمجت إدارات البرقد في شرتاوية وأحدته تحت زعامة موسي بن سليمان جفال وبذلك آلت إليه حواكير دار برقد كجر بإضافة مسكو ومهاجرية ودليبة.⁽⁴⁾ من واقع هذه الحيازات الكبيره للارض التي بحوزة الإداريين بالمقاطعات (المقاديم) والمراكز

¹ التونسي ،محمد بن عمر . مرجع سبق ذكره ، ص184-185.

² المرجع السابق ص127.

³ O'Fahey, Op.cit., p.53.

⁴ Ibid., , p.55

(الشراتي) تكاد تكون هذه المجموعة قد التهمت معظم أراضي سلطنة دارفور وتحول المواطن (المسكين)⁽¹⁾ إلى العمالة الزراعية التي هي أشبه إلى السخرة. هذا النمط من علاقات الأرض الإقطاعية نجده سائداً في أراضي القبائل الزراعية المستقرة أي قبائل أهل الدار أما ديار قبائل الرحل بجنوب دارفور مثلاً فإن هذا النظام لم يك راسخاً بمثل هذا الشكل الصارم ويرجع ذلك إلى طبيعة إقتصاد هذه القبائل كراعة إلى علاقتهم بالسلطة المركزية والتي كانت في معظم الاحوال ضعيفة وبشوبها الاضطراب. أما المجموعة الثانية من النخب السياسية والذين حظوا بأعداد كبيرة من حواكير الأراضي فهم موظفوا بلاط القصر وهؤلاء بدورهم قد شكلوا جهازاً بروقراطياً ضخماً خاصة بعد أن استقرت السلطنة وركن السلاطين إلى حياة الراحة والدعة ومن هذه الفئة نجد الكامنة⁽²⁾ وأبا الشيخ⁽³⁾ وإيا ياسي⁽⁴⁾ وأورنلندق⁽⁵⁾ وأم سومنق دقلا⁽⁶⁾ والباسنقا⁽⁷⁾ وأبو دادنقا⁽⁸⁾ والفرانقبا⁽⁹⁾ ووظائف أخرى ثانوية كثيرة. كل هؤلاء كانت تمنح لهم أراضي الحواكير وحيازتها بواسطة السلاطين وأعوانهم وتشكل الثروة والجاء وقد تفاوتت الحظوظ بين هؤلاء وكان أكبرهم كسباً الكامنة وأبا الشيخ وإيا ياسي وذلك للنفوذ الكبير الذي كان يتمتعون به.

هذه هي مجموعة القمر الرئيسية التي كانت تذهب إليها حيازات الأرض في شكل إقطاعيات إلا أن هنالك مجموعة أخرى تحصلت على حيازات معتبرة عن طريق إحياء الأرض وإعمارها وعرف سلاطين الفور بتشجيع أحياء الأرض وإعمارها. فكانت الوفود تأتي إلى السلطان وتخطره برغبتها في أحياء أرض بعينها فيأذن لها دون تحديد مساحة.

¹ يقسم أهل دارفور المجتمع إلى فئتين فقط (1) أولاد السلاطين (2) وأولاد المساكين.

² الكامنة : وظيفة طقوسية وهي ما يطلق عليه ظل السلطان وهي وظيفه رفيعة من حيث العرف والجاء إلا أن صاحبها لا يتمتع بسلطات فعلية وهو يأتي عادة من قبيلة أولاد مانا ومن طقوس هذه الوظيفة في حالة موت السلطان أن يقتل الكامنة معه مباشرة ويروي أن له حواكير كثيرة.

³ ابا الشيخ : هو أمين القصر ووالي ولاية دار دالي شرق المملكة

⁴ وإياياسي : هي أخت السلطان الكبرى وصاحبة النفوذ القوي في البلاط.

⁵ اورنلندق : هو حاجب السلطان. كانت هذه الوظيفة من الفور ولكنها تحولت فيما بعد الي قبائل الزغاوة والداجو والبيقو.

⁶ أم سومنق دقلا : هو المسئول عن لبس السلطان.

⁷ الباسنقا : عصابة السلطان من جانب والدته

⁸ ابودادنقا : هو قائد حرس السلطان وكان لصاحب هذا المنصب اراضي واسعة جنوب الفاشر.

⁹ الفرانقبا : وهو المسئول من حفظ وإدارة قاتزن دالي العرفي. (انظر : O'Fahey, R,S., 1980,

ويترك الأمر لقدرة المجموعة التي تريد إحياء الأرض. يكون حد استطاعتها هي الحدود التي تملك لهم بواسطة السلطان في وثيقة تحفظ لهم عدم التعدي عليهم من عمال القصر أو عمال المقاطعات وهنا فقط يخضعون للضرائب الشرعية. في الغالب الأعم مثل هذه المجموعات تأتي من خارج السلطنة وذلك لأن الأفراد في محيط السلطنة يحوزون على أراضي مزارعهم داخل أراضي القبيلة وهي أما حواكير أو ديار معروفة بحدودها.

2-3-6 : أراضي القبائل:-

أن الأراضي القبلية بدارفور وهي يطلق عليها الديار تنقسم إلى نوعين من حيث السكان الأول هي ديار القبائل التي استقرت منذ البداية وهي التي يطلق عليها قبائل أهل الدار وتشمل عدداً كبيراً من قبائل دارفور مثل الفور والمساليات والبرتي والبرقد والداجو والميما وقبائل الفراتيت والزغاوة والمراريت وغيرهم. أما النوع الثاني فتشمل ديار جموع القبائل العربية التي هاجرت إلى دارفور في القرنين السادس والسابع عشر الميلاديين وهم الذين استنصر بهم سلاطين الفور الأوائل في تأسيس المملكة وتوسيعها،⁽¹⁾ بل في نشر الاسلام وهؤلاء هم الهبانية والرزيقات والتعايشة والمسيرية وبنو هلبة والمعالية في الجنوب والحمري في الشرق والزيادية والماهرية والمحاميد وبنو حسبن في الشمال الغربي⁽²⁾ وإذا كانت قبائل أهل الدار هي الأقدم في دارفور إلا أنه من الصعب جداً تتبع تكوينها في مراحلها الأولى. إن هذه المجموعات الأفريقية هناك احتمالات متعددة بشأن هجراتها الأولى لهذه الديار فهي إما جاءت من حوض بحيرة تشاد أو حوض نهر النيل أو حوض نهر الكونغو بإعتبار أن هذه المناطق هي التي شهدت نشأة المجتمعات الزراعية الأولى ومنها إنطلقت الهجرات السكانية إلى مواقعها الآن في القارة الأفريقية خاصة في

¹ هناك اختلاف في تحديد الفتره التي هاجرت فيها هذه القبائل وهي لم تك هجرة واحده بل هجرات متلاحقة متلاحقة بعضها مازال مستمراً في غرب دارفور من القبائل التي حول بحيرة تشاد إلا أن نعوم شقير(1967) يرجح بأن معظم القبائل العربيه التي بحوزتها ديار قبلية إن سلاطين الفور الأوائل قد استنصروا بهم في إنشاء المملكة وتوسيعها. نعوم شقير ، مرجع سبق ذكره ، 1967م، ص445..

² نعوم شقير (1961م) - المرجع السابق - يلاحظ أن هذه القبائل المذكوره هنالك مجموعة منها لها ديار ديار محدودة ومعترف بها من قبل العرف الأهلي والسلطة مثل الرزيقات والهبانية والتعايشة وبنو هلبة والمسيرييه وبنو حسين ولكن هنالك مجموعة أخرى متنازع على أمرها فهي كواقع على الارض موجودة منذ عهود بعيدة ولها ديار غير معترف بها في العرف الاهلي حتى الآن كالمعالية والزيادية والماهرية والمحاميد وهذا ممكن الصراع القبلي على الديار.

عهد إكتشاف الحديد⁽¹⁾ ويلاحظ في هذا الجانب أن قبيلتي الداجو والتنجر صاحبتا الممالك الأولى بدارفور تدعى كل منهما في الأدب الشعبي الشقاهي الهجرة الي دارفور من الشرق (النيل) وكلتا القبيلتين لها أمتداد حول حوض بحيرة شاد⁽²⁾ التي شهدت قيام ممالك متعددة لقبائل السو (So)⁽³⁾ والأمر كذلك يكتنفه الغموض بالنسبة لمراحل تكوين ديار القبائل العربية الأولى ولكن الروايات السائدة بين هذه القبائل تشير إلى أن هجراتها بدأت من شمال أفريقيا جنوباً إلى حوض بحيرة تشاد حيث السهول الرعوية الممتدة وذلك بعد هجرات قبائل بني هلال من صعيد مصر إلى شمال أفريقيا في القرن الرابع الهجري، وانطلقت من بعد ذلك الهجرات جنوباً إلى سهول تشاد ثم شرقاً إلى دارفور حيث استقرت في ديارها الحالية وتم ذلك منذ القرن الرابع عشر وما تلاه من قرون وأن هذه الهجرات مازالت مستمرة حتى الآن . روايتان في تكوين الديار بالنسبة لهذه القبائل فالأولى هي أن تهاجر القبيلة لأسباب سياسية واقتصادية طلباً لدار جديدة وعند وجودهم لأراضي صالحة للمرعى والسكن تقرر الاستقرار بها فتذهب إلى سلطان المملكة وتطلب منه الاستقرار بالجهة التي وفدت إليها وهنا يسمح لها السلطان مقابل جزية تدفع نظير استغلال الأرض التي هي غالباً جزء خال من المملكة خاصة وأن السلاطين كانوا يحتاجون إلى إعمار ممالكهم أولاً ثم إغراء الاتوات والضرائب المتحصلة من هذه القبائل خاصة وهي صاحبة مواشي وتملك أن تدفع هذه الضرائب وهذا هو الأسلوب الذي اتبعه السلطان محمد الحسين (1839-1873م) مع قبيلة الحمر حيث دخلوا من غرب المملكة عن طريق كيكابية وعندما أقر شيخهم الاستقرار بدارهم الحاليه بكردفان وكانت تتبع لدارفور وافق السلطان محمد الحسين وطلب مقابل ذلك ألف جمل وألف أمرد وألف بطة سمن.⁽⁴⁾ وهذا هو الأسلوب الغالب في تكوين ديار القبائل العربية وهو الذي يتم بموافقة ورضاء الطرفين خاصة وأن أراضي مملكة الفور كانت واسعة الأرجاء قليلة السكان ونجد لهذا النموذج مثالا واضحاً في أرض المهادي بشمال منطقة دار مساليت وهي تتبع قبل قيام سلطنة المساليت في القرن التاسع عشر إلى دار فيا بسلطنة الفور فهناك عدة وثائق بحوزة أمير المهادي حالياً تشير إلى إنشاء دار المهادي

¹ Davidson, Basil, African Civilization Revisited from Antiquity to Modern Times 5th. Edition, Trenton N.J., 2001, p.107.

² يرى اركل أن قبائل التنجر تمتد حدودهم إلى النوبة بشمال نهر النيل وهي التي أدخلت الدين الاسلامي إلى دارفور وكان تمرکز سلكتهم في الجزء الشمالي بدارفور. أنظر: Arkell, A.J., "The Histoiy of : أنظر: of Darfur, 1200-1700 A.D.", Sudan Notes and Records, Vol.32, 1951.

³ Shinnie, Margaret, Ancient African Kingdoms, Edward Arnold (Publishers) Ltd. London, 1968.

⁴ مقابلة مع : الأمير عبد القادر منعم منصور. الخرطوم 1998م وهذه الإتفاقيه مكتوبه على لوح من النحاس محفوظه عند أمير الحمر وهي من القبائل المتأخره في هجرتها إلى السودان مقارنة بقبائل دارفور

عن طريق إقطاعية منحت لأجدادهم بواسطة السلاطين المتعاقبين. فهناك وثيقة الامير بشير جد المهادي بتاريخ 931/3/17هـ تشير إلى دخول قبيلة المهادي إلى الشرق عن طريق مليط وجبال وانا قبل استقرارهم في منطقة أم دخن الحالية وهناك وثيقة ثانية صادرة من السلطان عبد الرحمن الرشيد (1778-1803م) تخص الأرض الدار التي تنازع عليها المساليت والمهادي وهي أرض نكرو كحد غربي للمهادي وتقع في الجنوب من سكسكه وتحدد الوثيقة أن هنالك خلافاً قد شجر بين العالم أبوبكر المسلاتي والشيخ حسونه المهداوي وهو من فرع أولاد خجلان وقد جاء هذا بشهودهم أولاد سليمان وأولاد نصير وأولاد بدريه وأولاد خجلان ومسلات الشهادة ثمانية رجال وقد شهدوا بالفعل كما تقول الوثيقة وأتوا بالرسم ثم قام السلطان وأمر الشرتاية غيدو الفوراوي (دارفيا) ومعه الفقيه سليمان وشيخ المهادي وفي جمع غفير والله خير الشاهدين وقد ملكت الوثيقة هذه الأرض للمهادي وأصبحت لهم داراً حتى اليوم⁽¹⁾.

أما الرواية الثانية فهي الاستيلاء على الدار عنوة خاصة في الأطراف النائية من مركز السلطة وذلك بأن تهاجر القبيلة وتأتي إلى ديار قبائل ضعيفة وتدخل معهم في حلف للتعايش ثم يبدأ التوتر بين القدامى والجدد فتقوم القبيلة الوافدة بالاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب وهذا ما يدل عليه التاريخ الشفاهي لقبيلة الرزيقات بدارفور وقبيلة المسيرية بكردفان. تذكر الروايات أن هذه الديار أصلاً كانت تسكنها قبائل (شات) الأفريقية وقد كان عليها سلطان يدعى دينقا فجاءت هذه القبائل الرعوية واستولت على الأراضي بالقوة وبعد هذا الاستيلاء هاجرت القبائل المقهورة جنوباً وبعض أفرادها تخلف عن الهجرة وانصهر في المجتمع الجديد عن طريق التزاوج وهو أحد آليات الانصهار القبلي والعرفي الذي هو سمة من سمات القبائل العربية المهاجرة بالذات قبائل البقارة بدارفور وكردفان⁽²⁾.

¹ مقابلة مع : شيخ قبيلة المهادي حسب الله عثمان بحلة أم تجوك وبحوزته وثيقة الأرض المشار إليها ، حلة أم تجوك ، مارس 1999م.

² نجد في سلطنة الفونج حالة متشابهة لهذا النمط في إنشاء الديار عن طريق الغلبة الحربية وذلك في دار الحسانيه بشمال النيل الابيض حيث يذكر عباس أحمد محمد(1980م) أن قبيلة الحسانيه والتي تسكن حول جبل الجلف شمالا اختلفت مع زعيم العبدلاب عجب المانلك (1589 - 1611م) فهاجرت هذه القبيلة إلى شمال النيل الأبيض وقد وجدت على هذه الأرض عناصر متعددة منها المسلميه والكرتان الخناجرة ودويح فقاموا بإيجار الأرض منهم ولكن في تاريخ لاحق وقعت الخلافات بينهم وقامت الحروب بقيادة زعيم الحسانيه كيوات وتم انتزاع الأراضي حتى آلت للحسانيه ثم من بعد تحالفوا مع جيرانهم الكبابيش واخيراً تمكن شيخهم شلعي أبو العافيه من استخراج وثيقه من سلطان الفونج بحدود دار الحسانيه الحاليه بشمال النيل الابيض. انظر : Abbas Ahmed Mohamed, White Nile Arabs: Political

القبائل العربية في هذه الدراسة هي قبائل جنوب دارفور التي تبلور لديها مفهوم الدار وهي قبائل البقارة التي تشمل التعايشة والهسانية والزريقات والمسيرية⁽¹⁾ والتي تمتد ديارها من أفريقيا الوسطى غرباً حتى كردفان شرقاً.

2-3-7 : نموذج ديار القبائل المستقرة :

الفور من القبائل المستقرة وقد أمتنت الزراعة منذ آماذ بعيدة وكان على انتاج هذه الاراضي اعتمدت سلطنة الفور في قيامها واستمرارها لأكثر من ثلاث قرون والمتتبع لتاريخ سلاطين الفور يدرك إهتمامهم بالسياسات الزراعيه وتشجيعها من خلال التوجيهات التي دائماً ما ترد في مؤخرة وثائق التمليك مثل عبارات (أزرعوا أرضكم وعمروها الخ) ونتيجة لعاملي الزراعة والاستقرار تطورت الاعراف والتقاليد المرتبطة بحيازة واستعمال الأرض وسط هذه المجموعات (أهل الدار) بل وأحياناً السلطان بنفسه يقسم هذه الديار إلى حواكير قبلية صغيره وفق فروع القبلية صاحبة الدار كالذي قام به السلطان محمد الفضل (1802-1834) بتقسيمه لدار فتقرو بعد أن قام بضمها إلى السلطنة.⁽²⁾ أن مجتمع قبيلة الفور من أكثر مجتمعات دارفور ارتباطاً بالأرض والزراعة بحكم استقرارهم منذ عهود ضاربة في القدم لذا قد تطورت في مجتمعاتهم الاعراف التي ارتبطت بالأرض وحيازتها ثم إدارتها بصورة هي أقرب إلى روح قانون دالي العرفي الذي جاء ذكره سابقاً وستعرض له في الفصل الخاص بالاعراف . هذه الاعراف المتعلقة بالأرض لقبيلة الفور قد آثرت بصورة واضحة في نظم وأعراف القبائل التي آثرت الاستقرار من قبائل أهل الدار وقد ساعد على

Leadership and Economic Change, The Athlone Press, New Jersey, Humanities, 1980

¹ يلاحظ في هذا المجال أن قبائل الأباله بشمال دارفور ، الزيادية والمحاميد والعريقات والخزام والخ لم يتم الاعتراف لهم بديار من قبل القبائل المستقرة.

² تقع دار فتقرو في الجزء الجنوبي الغربي لدار ديما بديار الفور وقد بقيت هذه الدار خارج سيطرة الفور ولم تضم إليها إلا مؤخراً في عهد السلطان محمد الفضل ويبدو أنها كانت تقع ضمن ديار الفريت والتي تتبع لسلطنات بحيرة شاد كالساره والبتقا والخ وهي حالياً تدار بواسطة الشرتاية عمر زروق ضمن إدارة

دار كيرا محافظة وادي صالح..Op.cit., O'Fahey,

ذلك أيضاً الهيمنة السياسية التي مارستها قبيلة الفور وسلطينها طيلة فترة المملكة التاريخية خاصة وأن السلاطين كان بجانبهم حفظة التراث العرفي من (الفراتقيا) وهم أصلاً من سلالة الفورالذين ينفذون السياسة المتعلقة بإدارة الاراض ومع ذلك هناك بعض الاختلافات في الاعراف من قبيلة إلى أخرى الأمر الذي يجعل أي تعميم لأعراف الفور في الأرض على قبائل أهل الدار المستقرة أمراً يجانیه الصواب رغم أن الاختلافات قد تبدو هامشية ، ومع ذلك فنظام إدارة الأرض لدى قبيلة الفور كان له تأثير كبير علي باقي القبائل الزراعية المستقرة ويمكن أن يعتبر نموذجاً لبقية هذه القبائل.

أ) أراضي قبيلة الفور نموذجاً :

تتكون أراضي الفور الزراعيه من أربعة أنواع هي:-

- 1- أراضي الوديان المروية.
- 2- أراضي الوديان المطرية.
- 3- أراضي (الترس) المطرية.
- 4- الأراضي المطرية الأخرى.

وهذه الأخيرة هي أراضي الزراعه التي تستغل خارج اراضي الترس وهذا النوع هو الذي يشكل معظم أراضي الفور بينما أراضي الترس تشكل أقدم الأراضي الزراعية وهي التي شهدت البدايات الزراعية الأولى عندما كان معظم أفراد القبيلة يسكن سفوح الجبال حيث كانت الظروف الأمنية تدعو إلى ذلك. عند الاستقرار النسبي لهذه المجتمعات بدأ التمدد الزراعي على الوديان والسهول الخصبة المنخفضة وبهذا تعكس أنماط استغلال الأرض تطور مجتمع قبيلة الفور التاريخي والزراعي وكان يتم تقسيم الأرض لقبيلة الفور عن طريق نظام الحواكير ويتم ذلك بواسطة الوثائق السلطانية للسلاطين المتعاقبين وفق ما جرى عليه العرف في هذه الأحوال متى التزم أصحاب الحاكورة بدفع الضرائب الشرعية ومن قبلها ضرائب (السبل العادية) العرفية. من أهم بنود هذه الوثائق تحديدها القاطع والمفصل لأرض الحاكورة وتكون إدارة الأرض بواسطة (سيد الحاكورة) أو شيخ الأرض. هذا بالنسبة للحواكير الكبيرة أما صغار المزارعين الذين استولوا على هذه الأرض عن طريق الأحياء والإعمار لأجيال عديدة. العرف يمنح هؤلاء حق استمرارية الانتفاع بالأرض ومن أهم نظم أعراف الارض لدى الفور هو النظرة المتساوية بين المرأة والرجل واستقلال كل منهما عن الآخر بل يلاحظ هذه الإستقلالية بين أفراد الأسرة الواحدة حيث أن لكل فرد من الزوجين أرضه الزراعية ومخزن العيوش المنفرد ولكل منهما العمل على مقابلة

إحتياجاته منفرداً. ومن أعراف الأرض عند الفور الحقوق المشاعية للمجتمع خاصة في مجال الطرق والمراحيل والمرعى والصيد وسقاية الماء والحطابة وجمع علق الحيوانات وكذلك منع التصرف بالبيع أو التنازل من الأرض لأي غريب⁽¹⁾. أن هذا الجانب من العرف مازال سائداً في كل الأراضي والديار القبلية وإن ظهرت بعض الاختراقات في العقدين الأخيرين خاصة بعد إدخال مناطق واسعة من أراضي الفور في مظلة مشروع جبل مرة للتنمية الريفية منذ السبعينات من القرن الماضي. مجمل هذه الأعراف المتعلقة بالأرض لدى قبيلة الفور قد آثرت كثيراً على المجتمعات القبلية الأخرى الأمر الذي يتضح تماماً عند تناول الأعراف القبلية بدارفور بالنسبة لأعراف الأرض عند قبائل أهل الدار⁽²⁾. (أنظر الخريطة رقم 1-2).

(ب) : أراضي قبائل الرحل العربية بدارفور:

أورد محمد هاشم عوض (1971م) "أن مؤسسات الملكية الفردية للأراضي حول ضفاف النيل والملكية المشاعة في السهول الوسطى بقيت منذ هجرات العرب الكثيفة للسودان هي العمود الفقري في نظام حيازة الأرض ولم يتأثر ذلك باستقرار بعض القبائل في مجتمعات زراعية مستقرة ولا حتى عند أحياء قانون ملكية الدولة للأراضي⁽³⁾. إن النظام المشاعي الذي أدخلته القبائل العربية بسلطنة الفونج بشمال السودان هو نفس النظام الذي درجت عليه قبائل البقارة بدارفور منذ عهود دولة الفور الوسيطة وحتى اليوم مع إختلافات طفيفة هنا وهناك ولكن هذا النظام رغم طابعه المشاعي الموحد إلا أنه يختلف قليلاً من قبيلة إلى أخرى كالحال بين قبيلتي الهبانية والرزيقات⁽⁴⁾ أو بين قبيلتي بني هلبة والتعايشة وهذا يرجع إلى الظروف القبلية المحلية فمثلاً إحتكاك بني هلبة المباشر مع قبيلة

¹ مقابلة مع : محمد اتيام سلامة ، الضابط الإداري بنيالا في مارس 2003م وهو من قبيلة الفور وقد أكد أن نظام العرف القديم ما زال متماسكا وأن الأرض ما زالت مهمة جدا في صداق مهر الزواج في بعض مجتمعات دارفور.

² من قبائل أهل الدار التي أتيج لي النظر في أعرافها المتعلقة بالأرض كل من : (1) البرتي (2) الزغاوة (3) المساليت (4) البرقد (5) البيقو وهذه القبائل قد شملت كل من شمال وغرب ووسط وجنوب دارفور ولكن رأيت الأقتصار على مثال قبيلة الفور باعتبارها الأكثر تأثيراً .

³ Runger, Mechthild, Land Law and Land Control in Western Sudan: The Case of Southern Darfur, Ithaca Press, 1987, p.31..

⁴ تبدو قبيلة الرزيقات متشددة في حيازة الأرض بالنسبة للأقليات من غير بطون القبيلة بينما الهبانية أكثر مرونة في تعاملهم مع الغريب الوافد.

الفور في الجيرة والتعايش بين القبيلتين والمصاهرة أدى إلى تأثير واضح جداً في كل الأعراف المتعلقة بحياسة الأرض خاصة حول الوديان وقد أكسب هذا الاختلاف قبيلة بني هلبة ثراءً وحيوية في مجال العرف القبلي قل أن نجده عند مجموعة القبائل العربية بجنوب دارفور⁽¹⁾ ولإظهار نمط حيازة وأدارة الأرض عند مجموعة القبائل العربية بجنوب دارفور سنعرض لدار قبيلة الهبانية وهي التي تتوسط ديار بقية البقارة⁽²⁾

خريطة رقم 1-2

¹ بنيت أعراف الديات لقبائل جنوب دارفور على وثيقه حلف جويفين 1921م وجاء هذا الحلف بمبادره من زعماء قبيلة بني هلبة.

² من القبائل العربية التي اتيح لي النظر في اعرافها المتعلقة بالارض (1) بني هلبة (2) التعايشه (3) الهبانيه (4) الرزيقات (5) المعاليه ورايت أن دار الهبانيه لتوسطها لديار البقاره الآخرين هي أقرب إلى المثال التوضيحي.

ج) نموذج دار قبيلة الهبانية :

تقع دار الهبانية بجنوب دارفور ويمثل بحر العرب حدها الجنوبي أما إلى الشمال فتحتها إدارة المقدمية بنيالا ويحدها من جهة الشرق دار الرزيقات أما حدودها من جهة الغرب مع كل من دار بني هلبة والتعايشة وهذه هي الحدود التاريخية التي قامت عليها إدارة الهبانية في العهد البريطاني بالسودان ورسمت حدودها كغيرها من الإدارات القبلية عام 1922م بمركز غرب البقارة بجنوب دارفور. كانت هذه الحدود عرفية وغير دقيقة قبل ذلك إذ وقع خلاف في الحدود بين الهبانية والرزيقات عام 1947م⁽¹⁾ وقد كونت لجنة للنظر في الخلاف فأستدعت عدداً من الشهود من القبيلتين وقد كان رجال الهبانية الذين تم الاستماع إليهم ذكروا بأن الحدود بين القبيلتين لم يتم ترسيمها بواسطة أي سلطة من قبل بل كان يتم التعارف عليها عرفياً بين قادة القبيلتين.⁽²⁾ وقد جرت معارك متعددة بين هاتين القبيلتين من جراء الحدود آخرها في عهد السلطان على دينار سنة 1912م⁽³⁾ وكان بين هذه القبائل ما يعرف بحدود الخوف وتعني عرفياً أن هذه الحدود إذا تخطاها أي من أفراد القبيلتين تقع عليه المسؤولية وحده إذا أصابه مكروه من الطرف الآخر من أهل القبيلة صاحبة الدار. هذه الدار كغيرها من ديار القبائل على درجة متساوية في الحقوق والواجبات

¹ في هذه الفترة كان ناظر الرزيقات هو إبراهيم موسى مادبو أما ناظر الهبانية فهو علي الغالي تاج الدين.

² ذكر شهود الهبانية لمعرفتهم بالحدود في فترة زعامة كل من (1) الشيخ جوه (2) الشيخ محمد أبو عين

(3) الشيخ شمش في العهد التركي (4) الشيخ تكنه محمد القوزه في عهد المهديّة.

³ تقرير مفتش غرب البقارة المستر شيرمان 30 يناير 1949م (المحلق 3).

لأفراد القبيلة. هذا على الأقل من الناحية النظرية وهذا به شيء من العدالة الاجتماعية خاصة في مجال المرعى الذي يتمتع فيه أفراد القبيلة بحق رعاية وسقاية قطعانهم بصورة مطلقة وأن كان الأمر قد خضع لبعض الضوابط العرفية العامة. إن دار الهبانية بحدودها المعروفة قد قسمت بين بطون القبيلة الكبيرة وفق احتياج أي بطن في مجال المرعى والزراعة والسكن خاصة وأن قبيلة الهبانية قد نشطت منذ وقت مبكر في الزراعة والاستقرار لقطاعات كبيرة من العشائر خاصة تلك الفقيرة والتي لا تملك من الماشية ما يبرر ترحالها.

رغم أن هذا التقسيم العشائري للدار لم يك صارماً إلا أنه أكتسب بمرور الزمن والعادة عرفاً ظل أفراد القبيلة يرعون في حيازة وإستغلال الأرض وهنا أيضاً نشأ قانون الوراثة وأعطى تماسكاً للعرف فمثلاً أرض الباركة ومسلك معروفة بالملكية العرفية لأولاد أحمد دكة من فرع أولاد أبو علي وكذلك أرض الملكة جنوب شرق برام فهي أرض فرع الريافه الذي ينضوي تحته كل من الفريجات وأولاد أبو أنجاد والمساعد وبقيّة عشائر الريافه ويعود الأمر إلى أن أجداد هؤلاء قد استقروا منذ فترات طويلة في هذه النواحي من الدار وتم استغلالها في الزراعة والصيد وصيد الأسماك وجني الثمار ولفترات طويلة.⁽¹⁾ أما أراضي فرع أولاد أبو علي فقد امتدت جنوباً بدار الهبانية حتى حدودهم مع فرع الهليلات في عرده وأبو وريقة على بحر العرب⁽²⁾ ومن ضمن أراضي أولاد أبو علي القوز الغربي بدار الهبانية وتمتد أراضيهم غرباً حتى الحدود مع التعايشة في قوز ساسلقو وكانت الحدود البركة الخضرة وهي فرع من نهر أم بلاشا إذ كانت من ضمن أراضيهم للصيد الكبير وهو الفيل والجاموس والقرنتي وكانت هذه الأراضي تدار بواسطة المشايخ والفرسان وقد جاء إلى هذه النواحي فيما بعد بعض القبائل من الفلاتة وأبو الدرق والمراريت واستقروا حول بحيرة ترمانه وود هجام وكان ذلك في عهد الشيخ محمد أبو عين في العهد التركي 1821-1883م.⁽³⁾ أما حدود الريافه فقد امتدت من الملكة شمالاً ثم شرقاً حتى الحدود مع الرزيقات

¹ بجانب صيد الأسماك والحيوانات البريه تجنى ثمار اللالوب والعريدب والنبق والجوغان والدوم والقضيم والأرز والكريب وكها تدخل في الوجبات الغذائية خاصة في سنوات (المحل) التي يقل فيها الإنتاج الزراعي.

² مقابلة مع :إبراهيم حماد أحمد (هباني) تخرج في كلية الزراعة ، جامعة الخرطوم 1970م ويشغل حالياً مدير إدارة الإرشاد الزراعي بولاية جنوب دارفور ، وقد تم الاعتماد عليه لمعرفة بحكم المهنة بدار الهبانية التي ينتمي اليها وقد تمت المقابلة بمدينة نيالا في مارس 2003م.

³ يأخذ أفراد قبيلة أبو الدرق هذه الروايه بتحفظ فهم يرون منطقة القوز الغربي بود هجام وترمانه هي أرض تخص قبيلة أبو الدرق وقد أقتطعها لهم أحد سلاطين الفور وكانت لهم قيادة معترف بها من قبل سلطان الفور ومن اصحاب هذا الرأي عبد الجبار يوسف قдал أحد شيوخ قبيلة أبو الدرق يسكن ود هجام

في أبوفامة وجنوباً حتى الفرش ببحر العرب⁽¹⁾ وهكذا فإن دار الهبانية مقسمة على بطون القبيلة المختلفة وفق العرف القبلي ولكن هذا التقسيم ليس جامداً وبه مرونة كبيرة بحيث أي فرد من أفراد القبيلة صاحبة الدار يمكن أن يأتي عن طريق العمدة أو الشيخ تحدد له قطعة زراعية ويتمتع بكل الحقوق التي يتمتع بها أفراد فرع القبيلة صاحبة الحق العرفي وهنا فإن شيوخ وعمد القبيلة تقع عليهم مسؤولية إدارة أرض القبيلة نيابة عن الشيخ الكبير الذي تقع عليه المسؤولية العرفية في إدارة دار القبيلة بأسرها. وعلى مستوى أرض الفرع القبلي فإن مشاعية الصيد والمرعى والماء هي ما جرى عليه العرف إلا أنه في السنوات الأخيرة أصبح جني الصمغ والثمار محظوراً⁽²⁾. في دار الهبانية أيضاً توجد الحيازات الفردية وهي إما عن طريق وضع اليد وإعمار الأرض وهذه تحدث عن طريق الأفراد الذين ينتمون إلى القبيلة أو العشيرة صاحبة الأرض وهؤلاء لا قيد عليهم في استغلال الأرض ويمكن أن يبيع تكاليف الجهد الخاص به مثل الأعمار والنظافة دون تدخل الجهة المانحة كالعشيرة أو الأسرة وهذه تشكل معظم الحيازات العرفية القائمة من صغار المزارعين أما الحيازة الفردية الثانية فهي تتم عن طريق طلب منح قطعة أرض خالية من الموانع من السلطات الأهلية بالقبيلة لاستغلالها موسمياً دون أن يكون له حق التصرف وهو ما عرف بنظام (اكل قم) وهذه عادة بالنسبة للمواطنين النازحين إلى الدار من خارج القبيلة وقد تضاعفت في العقود الأخيرة بعد موجات الجفاف بشمال دارفور عامي 1970-1973م وعامي 1980-1984م وتسببت في بعض المشاكل المتعلقة بالأرض خاصة بعد نمط جديد في المزارع التجارية التي تحتوي على مساحات واسعة تفوق الزراعة التقليدية الإعاشية التي درج عليها أفراد القبيلة. تمدد هذا النوع من المزارع على مساحات شاسعة أدى إلى قفل مسارات و(مراحل) الماشية من وإلى مراعي بحر العرب الصيفية من خلال رحلتين في العام. وهذه المراعي على بحر العرب قد حظيت أيضاً بتقسيم عرفي بين فروع القبيلة ولكنه تقسيم أيضاً حافظ على مرونة العرف القبلي الذي يعتمد على مشاعية (الأخوة) و(المنحة)

ويبلغ من العمر 80 عاماً وتولى شياخة فرع كرنقادي منذ سنة 1984م وهو مستنير وله شخصية قوية وإمام واسع بالموروث المحلي لقبيلة أبو الدرق وله نفوذ قوي وسط أهله. مقابلة مع : عبد الجبار يوسف بودهجام ، أبريل 1997م.

¹ أخذت هذه الحدود الداخلية لدار الهبانية كنموذج لفرعين فقط من فروع الهبانية المتعددة والتي تشمل الطارة والسوط وعشائرها المختلفة.

² في العقود الأخيرة أصبح جني ثمار الأشجار من المحصولات النقدية مثل صمغ الهشاب والعريب واللابل والقضيم والهجليج وصمغ الطلع من الاعمال المقيمة والمربحة ومن جراء ذلك تمت ملكية عرفية لبعض العشائر والأسر لبعض الغابات التي تقع في حدود أراضي الفرع القبلي أما الأرز (الخلوي) والكريب وعسل النحل البري والصيد فما زالت مشاعية.

فالمعروف أن مجموعات الرحل من قبيلة الهبانية يقضون فصل الصيف بمواشيهم في بحر العرب في الاجزاء التابعة لديارهم والتي تبدأ من قبالة حدودهم مع الرزيقات (الفرش) وتمتد شرقاً حتى فروع بحر العرب الغربية في كل من نهري أدّه وأم بلاشا حيث (البرك) التي تحفظ المياه في الصيف كمورد للماشية وهي عبارة عن مستنقعات تتوسط مناطق المرعى. وتقسم مراعي بحر العرب حسب طبيعة الأرض علي النحو التالي :

أ- الصفي أو الصوافي⁽¹⁾ وهذه مقسمه عرفياً أيضاً بين فروع القبيلة على النحو التالي:-

1. الصفاء دكلج ويرعاها فرع الهليلات.
 2. الصفاه العفينه ويرعاها فرع الهليلات.
 3. الصفاه محرور ويرعاها كل من فرعي الريافه وشبه
 4. الصفاه القرنتيه ويرعاها كل من فرعي الريافه أولاد أبو انجاد وأولاد أبو عياد.
 5. الصفاه القريعه ويرعاها كل من فرعي أولاد أبو انجاد والمساعد.
 6. الصفاه الجاموسه ويرعاها كل من فرعي أولاد أبو أنجاد والمساعد
 7. الصفاه أبو شقره ويرعاها النولة من فرع شبه.
 8. الصفاه أم كركر ويرعاها فرع أولاد أبو علي.
 9. الصفاه الهليلجيّه ويرعاها فرع أولاد أبو علي.
 10. الصفاه الجوغانه ويرعاها فرع ناس غانم من القنايات.⁽²⁾
- ب- أما النوع الثاني من مراعي بحر العرب لدى قبيلة الهبانية فهي الأراضي (الشليخه) وهي عبارة عن مراعي تتم رعايتها في آواخر فصل الصيف وتحفظ بمراقد للمياه في شكل (برك) (ورهود) كبيره وتشمل كل:-

1) الشليخة ديمو سويه

2) الشليخة الديكرايه

¹ الصفي أو الصوافي في الاسلام هي الأراضي التي كانت للأسر والنبله والتي قتل أصحابها أو فروا منها بعد الفتح أما عامة الأراضي المفتوحة فكانت تدعى الأراضي الخراجيه ثم أراضي الموات وهي التي احتاجت إلى أن يصرف عليها ليعمرها وقد منع سيدنا عمر الخليفه الثاني بيع الأراضي الخراجيه كما اورد القاضي أبو يوسف يعقوب في كتاب الخراج ، دار المعارف للطباعة والنشر ، بيروت / لبنان (بلا تاريخ).

² مقابلة مع : إبراهيم حماد أحمد ، سبق ذكره.

(3) الشليخة الصهيب

(4) الشليخة العجوزة

(5) الشليخة العجيزة

هناك أراضي للشليخة أخرى مخصصة عرفياً على فروع القبيلة المختلفة كمراعي صيفيه وقد تم التدخل من السلطات الانجليزية بجنوب دارفور لتخصيص حيازات فردية في هذه المراعي وذلك بنخصيص بعض المراعي علي القيادات الأهليه القبيلة إلا أن هذه التجربة لم تعمر طويلاً وعادت هذه المراعي إلى المشاعية مره أخرى⁽¹⁾ وهذا يمثل نزعة هذه القبائل إلى العرف الذي يعطي الحق لجميع أفراد القبيلة ويوفر الضمان الاجتماعي لهم بدلاً من الحيازات الفردية والملكية الشخصية.

رغم الخلافات الثانوية بين قبيلة وأخرى إلا هذا النمط الذي أتضح لنا من حيازة واستغلال دار الهبانية بجنوب دارفور يمثل النمط السائد في كل ديار قبائل البقارة بجنوب دارفور إلا أنه في السنوات الأخيرة بدأت تظهر أساليب جديدة في حيازة الأرض خاصة من المجموعات الحضرية المستقرة داخل المدن الإدارية والتجارية، مثل برام، الضعين، رهيد البردي، عد الفرسان، ونيالا بل وفي كل مناطق دارفور وهي تتبنى رؤى جديدة في حيازة الأرض تميل إلى الملكية الفرديه عن طريق التسجيل القانوني مما أثار بعض الاشكالات في ملكية وإدارة الارض.

2-3-8: سياسة الانظمة المركزية تجاه الأرض بدارفور :

في هذا الجانب من الدراسة سنعرض لدور السلطة المركزية وسياستها تجاه الارض وإلى أي مدى كان ذلك سبباً مباشراً في تصدع الأعراف المحلية المرتبطة بها وبرز الصراعات القبلية الحادة على هذا المورد الذي ظل ولعقود طويلة محل استقرار وتراضي بين المجموعات القبلية بدارفور يحكمة العرف الاهلي وذلك من خلال استعراض مجمل سياسات انظمة السلطة المركزية بعد استقلال السودان.

¹ تمت محاولة من السلطات الانجليزية بجنوب دارفور بتخصيص بعض المراعي لافراد في أراضي (الشليخة) ببحر العرب في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي فقد خصصت شليخة الديكرايه لرعاية مواشي الناظر الغالي تاج الدين بينما خصصت شليخة الصهيب لرعاية أبقار القاضي سعيد تكنه وشليخة العجوز والعجيزه خصصت لرعاية ماشية بطن السليمانيه من فرع شبه. ويقول الطريح المهدي من فرع السليمانيه أنه قد تمت محاكمته بواسطة الناظر علي الغالي بالغرامة لأنه أدخل مواشيه للمراعي حول بركه الديكرايه دون أن يأخذ الأذن. مقابلة مع : الطريح المهدي 82 سنه برام أبريل 1998م .

الحقيقة الأساسية التي وضحت من خلال هذه الدراسة أن الأرض دارفور ظلت منذ بداية سلطنة الفور وحتى الآن تحتفظ بطابعها العرفي في جميع المجالات مثل الحياة والاستغلال دون تبدل يذكر إلا ذلك الجزء اليسير الذي أقتضته الضرورة الاجتماعية واستوعبته في مراحل تاريخية مختلفة خاصة في مجال الأرض الحاكورة أو الأرض الدار دون أن يؤدي ذلك إلى خلق نظام طبقي أو أقطاعي في مجتمع دارفور باستثناء نظام الأرض عند النخب السياسية في عهد السلطنة. وهكذا يمكن أن نقول وبإطمئنان كبير أن أعراف الأرض دارفور والتي سنعرض لها بالتفصيل كانت ومازالت تجنح إلى العدالة والمساواة ويلاحظ هنا أن علاقة الأرض في مجتمع النخب السياسية وهي التي كان فيها حيفاً خاصة بالنسبة لطبقة الرقيق كانت غير مستقرة بعدم استقرار الحياة السياسية في السلطنة خاصة في مراحل إنتقال السلطة بين أبناء السلاطين التي كانت في الغالب تؤدي

إلى الاقتتال وهلاك أعداد كبيرة من هذه المجموعة. كذلك الحال بالنسبة إلى رجال البلاط وحاشية القصر وفي هذا يمكن القول أن الفئة الوحيدة التي استطاعت أن تتمكن من إستمرارية حيازة أراضيها هي فئة علماء الدين وهذه كانت علاقاتها مع المزارعين في أراضيها علاقة يتم فيها تبادل المنفعة إذ أن الفهم السائد في هذه العلاقة أن الخدمات التي كان يقدمها سكان القرية في أراضي الشيخ الفقيه (الفكي) ينال المواطنون من ورائها الخدمات التي تقدمها هذه المجموعة لكل المجتمع القروي خاصة في مجال تعليم الأبناء العلوم الدينية والعلاج عن طريق الرقي والتعاويز والافتاء في قضايا الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث.

إذاً فعلاقات الأرض السائدة في مجتمع دارفور كانت خاضعة للعرف الأهلي في معظم الأحوال وهذا العرف كان يتعامل مع أفراد القبيلة بضوابط صارمة من المجتمع القبلي تعترف بحق الفرد على وجه المساواة التي يكفلها المجتمع بمؤسساته الأبوية وقد ساعد على استمرارية هذه الأعراف لقرون طويلة موقع دارفور الجغرافي من جهة وتطورها التاريخي من جهة أخرى. أما موقعها الجغرافي فهو بعيد من مواقع إتخاذ القرار عند ما أصبحت جزءاً من السودان وادي النيل عام 1874م⁽¹⁾ أما تطورها التاريخي فقد كانت له هذه الخصوصية أيضاً وذلك حين أحتلت جيوش محمد علي باشا وادي النيل وكردفان عام

¹ تاريخ موقعه منواشي التي أنهزم فيها السلطان إبراهيم فرض أمام الزبير باشا وضمت دارفور أثر ذلك إلى السلطة المركزية بالخرطوم.

1821م ظلت دارفور سلطنة مستقلة حتى عام 1874 أي أنضمت إلى السلطة التركية بعد نيف وخمسين عاماً وللمرة الثانية حينما أحتلت الجيوش الإنجليزية والمصرية أمدرمان بعد دولة المهديّة ظلت دارفور سلطنة مستقلة بزعامة على دينار حتى أحتلها الإنجليز عام 1916م أي بعد عقدين من احتلال أمدرمان وهذا الاستقلال ولفترات طويلة بعيداً عن مركز القرار هيأ لمؤسسات دارفور المحلية والعرفية الاستمرارية عكس ما حدث لسلطنة الفونج التي عاصرتها والتي وقعت في قبضة المستعمر قبلها فلحق بها التغيير من جراء ذلك خاصة فيما يتعلق بقوانين الأرض⁽¹⁾. حقيقة الأمر أن المستعمر الإنجليزي في تشريعاته المختلفة المتعلقة بحيازة الأرض واستغلالها حاول بقدر الامكان أن يجد حيزاً للأعراف والتقاليد المتوارثة في عهود الممالك القديمة الفونج والفور من جانب ومن جانب آخر حدّ من النزوع إلى الملكيات الكبيرة التي يمكن ان يشتم منها رائحة الإقطاع كما أنه عمل على السيطرة على المضاربات بالأرض السودانية من جانب الجاليات الأجنبية الوافدة⁽²⁾. في هذا الإطار استطاعت السلطات الإنجليزية أن تسجل كل الأراضي على شريط نهر النيل من حلفا شمالاً حتى كوستي وسنجا جنوباً وفق الأعراف والتقاليد التي كانت تحكم حيازة الأرض في هذه المناطق الهامة في السودان لقربها من النيل والتي استقرت فيها الملكية منذ عهود سحيقة ولكن وفي عهود لأحقّة عندما بدأت السلطة الإنجليزية في إدخال المشاريع الإستثمارية الموجهة لأقتصاديات المستعمر بدأت في الزحف على مساحات واسعة حيث أنشأ مشروع الجزيرة (1925م) وقد توصل إلى علاقة الإيجار والشراكة مع اصحاب الأرض التقليديين ولكن إلى أي مدى كانت هذه الشراكة عادلة أم لا فذلك أمر آخر. هذا النمط الذي أدخله المستعمر الإنجليزي في مشروع الجزيرة جاءت الحكومات الوطنية بعد الاستقلال مخالفة السير على هديه في معظم مشاريع التنمية بوسط السودان أي المناطق التي كانت تدخل في حدود سلطنة الفونج وإذا بهذه المشاريع تبتلع مساحات واسعة من الأراضي

¹ تأثرت كل المناطق الواقعة في حدود سلطنة الفونج السنارية ولموقعها القريب من السلطة منذ دخول المستعمر الإنجليزي 1998م وحتى اليوم بكل القوانين التي صدرت لتنظيم الأرض والتي شملت (1) قانون تحديد الأرض ومساحتها (1905م) (2) قانون تقييد تصرف السودانيين في الأراضي (1919م) (3) قانون التصرف في أراضي المدن والقرى غير المأهولة (1922م) (4) قانون ضريبة الأراضي المطرية (1924م) (5) قانون تسوية الأراضي وتسجيلها (1925م) (6) قانون الشفعة والتقدم المسقط والمكسب (1928م) (7) قانون نزع ملكية الأراضي (1930م) (8) قانون حماية المزارعين (1923م) و(1950م) (9) قانون الأراضي غير المسجلة (1970م) وما تلا ذلك من قوانين. كما اورد أبو مدين الطيب البشير في هامش كتابه

العرف والأرض في المديرية الشمالية ، المطبعة العسكرية ، (بدون تاريخ) ، ص 16.

² Mohamed Hashim Awad, *Op.cit*, p.220.

لصالح البروقراطية الحضرية وأعوانها من النخب السياسية والصفوة المتعلمة وتلحق ظلماً واضحاً بالمجموعات التقليدية صاحبة الأرض⁽¹⁾ .

أما بالنسبة لدارفور في كل من فترتي الحكم التركي والمهدية (1874-1899م) لم تك لها سياسة وأضحى بالنسبة للأرض وحيازتها بل وفي هاتين الفترتين ظلت دارفور في اضطراب وعدم استقرار من جراء حروب المقاومة⁽²⁾ وكذلك ظل نظام الأرض العرفي معمول به ومتواصل حتى تم ضم دارفور ضمن السودان الإنجليزي المصري 1916م.

فترة الحكم الإنجليزي المصري 1916-1956م أو ما يطلق عليه في دارفور (بالتركية الثانية) هي الفترة التي شهدت تطورات هامة في سياسية الأرض وحيازتها واستغلالها وإن كانت هذه السياسات أقل عمقاً بالمقارنة إلى تلك التي إنتهجها المستعمر في أواسط وشمال السودان. يرجع ذلك إلى موقع دارفور الهامشي بالنسبة إلى مشاريع التنمية التي بدأ المستعمر في تركيزها في الوسط وعلى طول النيلين الأبيض والأزرق. والسلطة الإنجليزية رغم هزيمتها لدارفور وضمها إليها عام 1916م إلا أنها لم يستتب لها الأمن والاستقرار إلا بعد سحق المقاومة والتي كان آخرها ثورة الفقيه السحيني بنيالا عام 1922م حيث بدأت السياسة الاستعمارية تجاه الأرض تتبلور في إطار وضع السياسات الجديدة وإعادة هيكلة إدارة السلطة من سلطنة لها تراثها في السلطة إلى وحدة إدارية جديدة تتبع لمركزية سياسية جديدة. كان من مظاهر السياسة الاستعمارية الجديدة هي كسب القيادات القبلية والإدارية في النظام القديم حيث تركت الألقاب مثل المقدم والشيخ والملك والدمج واستعانت بهم في ترسيخ الوضع الجديد كما أنها ومن أجل الكسب السياسي غضت الطرف عن الحقوق المكتسبة لهذه المجموعات فيما يتعلق بحيازة الأرض واستغلالها وكان هذا جلياً في الأرض الواقعة حول مدينة الفاشر والتي أصبحت رئاسة المديرية بدلاً من رئاسة السلطنة. في هذه المدينة كون ما يشبه المجلس الاستشاري وعلى رأس هذا المجلس من

¹ هذا النموذج تعرض له عدد كبير من الأكاديمين خاصة ا غيد الغفار محمد أحمد في إصداراته المختلفة.

² شهدت دارفور أعنف مراحل تاريخها السياسي في مقاومة الحكم التركي إبان فترة تولي سلاطين باشا حكم دارفور بعد أن تم تعيينه حاكماً عليها من قبل غردون باشا حاكم عام السودان أما في فترة المهدية وفي عهد الخليفة عبد الله التعايشي قاومت معظم قبائل دارفور سياسية التهجير إلى أمدرمان خاصة في عهد عثمان آدم جانو وشملت هذه الحروب حتى قبيلة التعايشه رهط الخليفة عبد الله. نفسه وهو صاحب الأمر الأول في الدولة. السودانية. (انظر كتابي السيف والنار لسلاطين باشا ، وتاريخ دارفور السياسي لموسى المبارك وقد وردت الإشارة إليها في المراجع السابقة).

الأعيان الملك محمود علي الدانقاوي والذي كان أحد قادة جيش السلطان ومستشاريه⁽¹⁾ وقد كان للملك الدانقاوي أراضي كثر حول الفاشر بقوز بينه جنوب الفاشر وقد تم بحث هذه الأراضي بين مفتش مركز الفاشر ومدير المديرية الجديد⁽²⁾ وأستقر رأيهما على غض الطرف عن ممارسات الدانقاوي في الأراضي التي بحوزته بإعتبار أن هذا الأمر بجانب كسب وده وتعاونه مع السلطة الجديدة يقوم أيضاً بإكسابه الجاه والتأثير على أتباعه. أن هذه السياسة شملت كل القيادات الأهلية بمراكز دارفور الستة الجديدة. حقيقة الأمر ما كان للإدارة الإنجليزية في تلك المرحلة القدرة على التغيير والتبديل في سياسة علاقات الأرض القائمة من ناحية عملية وذلك لقلة الكادر البشري لهذه الإدارة وتمركزها داخل المدن الإدارية بعيداً عن المناطق الريفية النائية والتي تشتمل على غالبية أراضي المديرية التي تقع تحت سلطة ونفوذ القيادات الأهلية خاصة أن الإدارة الإنجليزية في مراحلها الأولى إنصب جل إهتمامها في الجوانب الأمنية وفرض النظام العام والقانون على المجتمعات القبلية المضطربة. هكذا استمرت في ظل العهد الجديد الأراضي التي كانت تحت الحيازات العرفية القديمة وأنماط استغلالها التقليدية.

أما سياسة الإدارة البريطانية التي كان لها أكبر الأثر على نظام حيازة وعلاقات الأرض بدارفور فهي سياسة تحرير الرق ، والتي بدأت في التطبيق في منتصف الثلاثينات من القرن الماضي ذلك بعد أن استقرت الإدارة واستتب الأمن القبلي وتم إنشاء المحاكم والإدارات الأهلية الجديدة. يذكر في هذا المجال أن سلطنة الفور كغيرها من الممالك السودانية قد قامت على مؤسسة الرق الاقتصادية منذ بداياتها الأولى⁽³⁾ وقد تفرعت مؤسسة الرق في هذه المملكة حتى شملت بجانب التجارة الداخلية والخارجية أهم النشاط الاقتصادية التي شملت أيضاً الخدمات في المنازل بجانب استغلال الرقيق في زراعة الحواكير الصغيرة والكبيرة والمرعى من جانب وجهاء المملكة من الفئات الحاكمة ذات النفوذ السياسي والإداري.⁽⁴⁾ كان أكثر المجالات الحيوية التي تأثرت بمنع الرق هي

¹ شمل هذا المجلس الاستشاري الأهلي بالإضافة إلى الملك محمود علي الدانقاوي كل من القاضي ادريس والذي كان يقوم بالقضاء في بلاط السلطان علي دينار والأمير علي السنوسي الذي أصبح فيما بعد ناظراً لقبيلة التعايشة وآخرين.

² كتاب مركز الفاشر 1947م ، وهو تاب يعده الاداريون بالمركز يشتمل علي المعلومات الاساسية والأجراءات التي تم اتخاذها وهو تقليد جرت عليه الادارة البريطانية في معظم مراكز السودان.

³ O'Fahey, 1980, Op.cit, p.40.

⁴ محمد إبراهيم نقد ، علاقات الرق في المجتمع السوداني : النشأة ، السمات ، الاضمحلال - توثيق وتعليق ، دار عزه للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، 2003م، ص75.

الاراضي الزراعية بصورة عامة وحواكير وجهاء مجتمع دارفور بصورة خاصة وذلك لأن الأيدي العاملة في مجال النشاط الزراعي كانت تعتمد بصورة شبه كاملة على الرق خاصة في الحواكير والإقطاعيات الكبيرة. وبمجرد أن نال الرقيق حريتهم وتفرقوا في أصقاع الأرض ناجين من ذل العبودية وضميمها خلفوا وراءهم الحواكير والإقطاعيات خالية من العمالة الزراعية المجانية والرخيصة. أصبحت الزراعة بعد ذلك تنحصر في أيدي أفراد الاسرة وفي مساحات محدودة وهذا أكبر تحول في علاقات الأرض تشهده دارفور منذ بدايات السلطنة وحتى اليوم. لم يجد أصحاب الحواكير من وسيلة جديدة أمام هذا الظرف الجديد غير تنظيم (النفير) الجماعي لسد الفراغ الذي أحدثه تحرير الرقيق وهكذا ضمر النشاط الزراعي وأنكمش وفقدت أراضي الحواكير قيمتها بل وفقدت الحيازات الكبيرة الأهتمام بها طالما أصبحت إمكانية إستغلالها أمراً عسيراً وفق الظروف الجديدة. كذلك أن التركيبة الاجتماعية بأكملها قد شهدت ثورة إجتماعية كبيرة من جراء هذه السياسة غابت بموجبها فئات اجتماعية مؤثرة بأكملها وظهرت فئات أخرى جديدة وبالعلاقات إنتاج جديدة هي الأخرى وهذه من اكبر الثورات التي شهدها مجتمع دارفور في تاريخه الحديث من حيث إعادة هيكلة المجتمع وطبقاته المختلفة.

في ظل هذه السياسات ولاضعاف الفئات المهيمنة على الأرض كمصدر للثروة والنفوذ أصدرت الإدارة البريطانية بدارفور في إطار إعادة هيكلة الجهاز الإداري الأهلي عام 1933م قراراً الغت فيه وظيفة الدمج وهي الوظيفة التي ظلت لصيقة بإدارة الأرض واستعاضت عنها بوظيفة العمدة الإدارية⁽¹⁾ وقد جاءت هذه الخطوة لأضعاف مؤسسة أعراف الأرض التقليدية.⁽²⁾ ولكن وظيفة الدمج أختفت فقط من دفاتر الإدارة الجديدة ولكنها ظلت في المجتمع الريفي تمارس نفس المهام الوظيفية، في مجال علاقات الأرض والأعراف القبلية كما سيجيء ذكر ذلك لاحقاً. وهنا لا بد من ملاحظة أن هناك كثير من

¹ ظلت وظيفة الدمج في تراث سلطنة الفور مرتبطة بالأرض والإلمام بها والفصل فيها كما سنرى في فصل الأعراف وهي سلطة تعلو على سلطات مشايخ الأرض ولها جاه كبير في المجتمع وقد تم الغاء هذه الوظيفة من دفاتر الإدارة وسجل الإدارة الأهلية بدارفور بواسطة الإدارة البريطانية ومع ذلك بقيت هذه الوظيفة في الخفاء في كثير من الإدارات القبلية والريفية التي ظلت تمارس وظيفتها في إدارة الأرض حتى اليوم.

² في كثير من السياسات البريطانية هناك نزعه واضحة ولبرالية في سياسة وقوانين الأرض حتى لا تقع في مظان الصور الأقطاعية التي عرفتتها المجتمعات الغربية في تاريخها القديم أو النظام الاقطاعي الشرقي ويمكن إرجاع هذا إلى مزاج المجموعات السياسية الحاكمة في تلك الفترة والذي ينزع إلى اللبرالية خاصة لدي فئة حزب العمال البريطاني.

الوظائف والمؤسسات الأهلية والعرفية ثم إلغاؤها بواسطة الإدارة الانجليزية رسمياً ولكن تمكن المجتمع من التحايل على هذا الإلغاء وأستمر في تفعيلها بعيداً عن الأجهزة الرسمية وبشكل جديد كوظيفتي التكنجاوي والكامنة والدملج.

أما المحور الأخير والهام في سياسية الإدارة البريطانية المتعلقة بالأرض بدارفور فهو ما قامت به تجاه الديار القبلية. وهنا جدير بالذكر أن الجيش البريطاني وبعد القضاء على السلطنة قام قادة الإدارة الجديدة بجهد إداري كبير لمعرفة دارفور أرضاً وشعباً حتى يستطيعون من خلال هذه المعرفة التفصيلية إدارة وسياسة هذا المجتمع الغريب الذي ظل خارج سلطتهم في السودان قرابة العقدين من الزمان. أتجه جهدهم في البداية إلى الدراسة الطبغرافية والديمقراطية وفي ذلك أجروا مسوحات واسعة لوضع خرائط تفصيلية تعتمد عليها الإدارة في مستقبل أيامها وقد بدأ ذلك النشاط في عام 1917م أي مباشرة بعد الاحتلال. في خلال خمس سنوات مضية في هذا العمل استطاعوا في عام 1922م رسم خريطة لدارفور تثبت ضمن تفاصيلها الدقيقة حدود الديار القبلية والتي على ضوئها تم تقسيم دارفور إلى ست مراكز ذات سلطات إدارية وقضائية وأمنية متساوية⁽¹⁾ وعلى رأس كل مركز مفتش من الإداريين الإنجليز ثم تم تقسيم كل مركز إلى إدارات أصغر هي الإدارات الأهلية القبلية التي قامت على الحدود المتعارف عليها بين القبائل في عهد سلطنة الفور والتي ضمنت في خريط هذه المراكز. وهكذا ترسخت هذه الديار القبلية وأصبحت جزءاً من الهيكل الإداري العام وتم الاعتراف بها رسمياً من قبل السلطة الجديدة، وبالرجوع إلى مكاتبات الإدارة الإنجليزية في هذه الفترة الأولى من إنشاء الديار والكيانات الأهلية والقبلية في الواقع السياسي الجديد لدارفور يلحظ المرء أن وثائق تملك الأرض من قبل سلاطين الفور شكلت إحدى المرجعيات التي لجأ إليها الإداريون في بعض نزاعات الحدود القبلية ولكن في الحالات التي لم توجد فيها وثائق سلطانية كالحالة بين الرزيقات والهباتية 1947م. كانت العلاقة الشخصية بين الزعيم القبلي والإدارة الإنجليزية أثر كبير في بعض الأحيان⁽²⁾. أن هذا الأجراء بترسيم الحدود القبلية والاعتراف بها من قبل السلطة الجديدة ودرجها ضمن الهيكل الإداري الرسمي في شكل إدارات أهلية أدّى إلى ترسيخ دار القبيلة

¹ كانت سلطات هذه المراكز متساوية تقريباً ما عدا مركز دار مساليت في الحدود الغربية الذي كانت له وضعيته الخاصة بحكم الاتفاق الذي تم بين سلطات دار مساليت والسلطات البريطانية عام 1922م.

² في الخلاف الذي نشأ بين قبيلة البيقو والهباتية 1946 طلب مفتش غرب البقاره من مدير المديرية إلغاء وثيقة السلطان على دينار لقبيلة البيقو والعمل بالحقائق الماثلة بالأرض موقع الخلاف وهناك حالات مماثلة في شمال وغرب دارفور كالحالة بين الأرناق والمساليت. (انظر الملحق (3) في الخلاف بين الهباتية والرزيقات).

كمؤسسة قوية ظهرت جدواها في مجال الضبط الإداري والأمن القبلي طيلة فترة الإدارة البريطانية بدارفور وأصبح هذا المفهوم راسخاً لدى الحاكم والمحكوم تتم مراعاته بدقة متناهية والتمسك به بحزم قوي بين جميع القبائل صاحبة الديار وتلك الوافدة إليها وخلق آليه من التعايش السلمي كانت محل رضاء الأطراف ولكن إلى حين. كانت الإدارة القبلية هي الإدارة المرجعية في هذه الآلية إلى أن جاء الحكم الوطني 1956م حيث إختلت الأمور وتواترت الصراعات القبلية ⁽¹⁾. هنا لابد من طرح السؤال المشروع وهو هل كانت سياسة الإدارة البريطانية في ترسيخ مفهوم مؤسسة الدار بالصورة التي تم تناولها أعلاه على خطأ أم صواب؟ والأجابة جلية وواضحة وهي أن تلك السياسة كانت على صواب من وجهة نظر تنفيذها في تحقيق أغراضهم وأهدافهم في حفظ الأمن والنظام وفرض السيطرة الكاملة على هذه المجتمعات واستغلالها ، إذ لم يكن هاجس بناء الدولة الوطنية والأمة من أهدافهم بل على النقيض من ذلك أن سياسة التفرق والسيادة هي من حيل الإدارة الاستعمارية البريطانية أينما حلت في أفريقيا والأمثلة متعددة. ولكنها خطأ فادح من وجهة نظر القادة الوطنيين الذين ورثوا بعد الاستقلال مجتمعات وطنية هشّة ومتشقة أصبحت القبيلة فيها بفعل سياسات منهجية إحدى بؤر التشقق والصراع الوطني ودارفور اليوم وبعد عقود من الاستقلال الوطني تمثل إحدى هذه البؤر في السودان! هؤلاء القادة الوطنيون أيضاً لهم نصيبهم في تفاقم هذه المشكلة وذلك بإنتهاج سياسات وطنية لم تراعى هذا الواقع وتفتهمه وترسم الخطط والسياسات الكفيلة بالتحول الطبيعي والمنطقي من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الأمة ومن دولة القبيلة إلى دولة الوطن والأمثلة متعددة في دارفور والتي كان المجتمع القبلي فيها مستقراً ومتماسكاً بحكم المؤسسات التاريخية والعرفية.

جاء نظام مايو 1969م وحل الإدارة الأهلية عام 1970م مما عرض مفهوم الدار القبلي لهزة عنيفة وأطاح بمؤسسة إدارية كانت لها فعاليتها في المجتمع الريفي القبلي. ومن بعد جاء تطبيق قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة 1971م ليحل محل الإدارة الأهلية وتم إنشاء عدد كبير من المجالس المحلية دون أن تسبق ذلك دراسات إجتماعية واقتصادية على المستوى المحلي وتلم بتركيبة هذه المجتمعات القبلية المحلية مما أربك هذه المجتمعات بدارفور وفجر مشكلة الديار القبليه في شكل حدود بين المجالس المحلية الجديدة فظهرت مثلاً في جنوب دارفور وحدها قضايا الحدود المحلية الآتية:

¹ مؤتمر الأمن الشامل والتعايش السلمي بدارفور الذي عقد في مدينة نيالا في ديسمبر 1997م أمن على ضرورة مراعاة مفهوم الأرض الدار في الصراعات القبلية.

1. مشكلة الحدود بين ريفي أبو مطارق وريفي عديله وهي الحدود بين الرزيقات والمعالیه في كل من أم حراز ، والمقران وأم هجيليج.
 2. مشكلة الحدود بين ريفي أبو مطارق وريفي الفردوس وهي الحدود بين فرعين من بطون الرزيقات في منطقة هبيل.
 3. مشكلة الحدود بين ريفي الفردوس وريفي برام وهي الحدود بين الهبانية والرزيقات في الدليب والبراقيت.
 4. مشكلة الحدود بين ريفي برام وريفي فريضة وهي الحدود بين الهبانية والمسلات في قرقرش وجميزة .
 5. مشكلة الحدود بين ريفي فريضة وريفي تلس وريفي ود هجام وهي الحدود بين الفلاته والمسلات في سعدون.
 6. مشكلة الحدود بين ريفي تلس وريفي ود هجام وهي الحدود بين الفلاته والهبانیه في مراده وقربه.
 7. مشكلة الحدود بين ريفي غرب نيالا وريفي تلس وهي مشكلة الحدود بين الفلاته والفور في الرهود البيض وقابو وام شطور.
 8. مشكلة الحدود بين ريفي عد الفرسان وريفي هبيله وهي مشكلة الحدود بين الفلاته والقمر في النخاره وأم بريده.
 9. مشكلة الحدود بين ريفي عد الفرسان وريفي كتيله وهي مشكلة الحدود بين بني هلبه والقمر في قوز انتكينا.
 10. مشكلة الحدود بين ريفي رهيد البردي وريفي كيم وهي مشكلة الحدود بين التعايشه وبني هلبه في أم شوكة والشاوابه والدليبه وأم دقل.
 11. مشكلة الحدود بين ريفي رهيد البردي وريفي مكجر وهي مشكلة الحدود بين التعايشه والفور في تسي وأبو جرادل وتهم والوحدة.
 12. مشكلة الحدود بين ريفي عد الفرسان وريفي كاس وهي مشكلة الحدود بين بني هلبه والفور في جميزة لقرو ونوله.⁽¹⁾
- هذا في محافظة جنوب دارفور وحدها وهناك أمثله في محافظة شمال دارفور في ذلك الوقت وهكذا فجأة ونتيجة تطبيق قانون الحكم الشعبي المحلي لعام 1971م تفتقت كل الديار القبليّة وأصبح الصراع القبلي على مؤسسة الدار يطل بوجهه من جديد على مجتمع دارفور

¹ مقابلة مع : أيّام عبد الرحمن ، ضابط إداري ، رئيس إدارة الحكم المحلي جنوب دارفور ، نيالا،فى مارس ، 1999 م.

بأسره. هناك عقيدة راسخة بدارفور وهي أن أول الخطوات لاكتساب الدار القبلي هي الكيان الإداري الأهلي وهذا هو محور الصراع بين الاقليات القبلية التي تبحث عن ديار جديدة والقبائل الكبيرة التي حازت على الديار القبلية في فترات سياسية سابقة. ومن مشاكل حدود الديار القبلية التي أثارها قانون الحكم الشعبي المحلي سنة 1971م بدأ مجتمع دارفور القبلي في التفسخ ولينفجر الصراع في ظروف لاحقة.⁽¹⁾ وبتتبع معظم الصراعات القبلية في دارفور خلال العقود الثلاثة الماضية نجد أن الدار هي عظمة الصراع الأساسي وذلك لأنها ارتطبت بماضي وحاضر ومستقبل القبيلة وافرادها في أمر حساس في وجدان الفرد كما في وجدان الجماعة ويكفي للتدليل على مركزية الدار في صراعات القبائل أن نرصد وجهات نظر الفرقاء المتحاربين من خلال خطابات ممثليهم في مؤتمرات الصلح القبلي التي تعقب القتال. ففي مؤتمر الصراع بين المعالية والرزيقات⁽²⁾ الذي عقد بالفاشر بتاريخ 8 يناير 1969م وكان أول صراع دامي هز بعنفه مجتمع دارفور من أقصاه إلى أقصاه وذلك بعد خروج المستعمر سنة 1956م وهو أيضاً الأول على الدار وأن كانت الدواعي المباشرة مختلفة وكان مطلب المعالية قيام كيان قبلي خاص بهم إلا أن الرزيقات كانوا يرفضون ذلك باعتبار أن الدار واحدة وهي دار الرزيقات وفي إطار حل توفيقى توصل المؤتمر إلى الحلول التالية :

1. أقر مبدأ عدم الفصل بين قبيلتي المعالية والرزيقات وأن تبقى القبيلتان تحت إدارة واخده كما في الماضي برئاسة ناظر عموم الرزيقات.
2. خلق وظيفة وكيل ناظر للمعالية يكون المسؤول الإداري والقضائي لدى ناظر الرزيقات عن جميع ما يتعلق بشئون قبيلة المعالية كما يكون رئيساً لمحكمة الوكيل وسلطة الاستئناف لدى محاكم المعالية الثلاثة الموجودة حالياً وأن يظل العمدتان آدم الشريف وعبد الرحمن الدود في منصبهما.

¹ جاء نظام الانقاذ 1989م لينهج ذات سياسات التفتيت القبلي والإداري المحلي بدار فور لأشياء وحدات قبلية ومحلية بدافع المولاة السياسية في كل انحاء دارفور مما ضاعف من عوامل الصراع القبلي الأهلي وقد بدأ ذلك بغرب دارفور باعادة هيكلة ادارات قبيلتي المساليت والفور عام 1995م.

² تفجر هذا الصراع في ظل ظروف تنافس حاد بين القبيلتين في التمثيل السياسي في البرلمان وفي المجالس المحلية والذي كانت تهمين عليه كليا قبيلة الرزيقات كما يقول العمدة آدم شريف في مقابلة له في أبو كارنكا ، 1997م.

3. يتم تعيين الوكيل بالتشاور بين السلطات المحلية وقبيلة المعالية وناظر الرزيقات حسب الأسس واللوائح التي تنظم طريقة تعيين الوكلاء ورؤساء الإدارات الأهلية⁽¹⁾. أما الصراع الثاني والذي برزت فيه قضية الدار فهو الصراع بين التعايشة والسلامات عام 1979م وكان ثاني أكبر صراع تشهده دارفور في ذلك الوقت⁽²⁾. وهو يشبه في كثير من حيثياته الصراع الأول بين المعالية والرزيقات والدار هي محور الصراع. وقد جاء في مقدمة خطاب السلامة في المؤتمر (بأن التعايشة قد حاربونا في الأرض إذ يعتقد التعايشة إن الأرض ملك خاص يتوارثونها في ما بينهم ضاربين ومتجاوزين المواثيق والدستور الدائم للبلاد أن الأرض ملك للدولة وهذا الشيء دفعهم لحرب التحرير المزعومة)⁽³⁾. في هذين الصراعين أن كل من المعالية والسلامات يعتقدون أن القبائل صاحبة الدار تعمل على الهيمنة عليهم خاصة في التمثيل السياسي في المؤسسات المحلية والقومية على المستوى الأعلى وكذلك في وظائف الإدارة والقضاء الأهلي. ورغم مؤتمرات الصلح ومقرراتها ما زالت المؤسسات السياسية مجال تنافس حاد بين هذه المجموعات القبلية. يذكر في هذا المجال مطالب المعالية بمحافظة تشمل المحليات التابعة لهم ، كذلك مطالبة السلامة بإنشاء محلية تشمل مناطق تجمعهم⁽⁴⁾. ويبدل كل من الطرفين جهوداً مضنية في ذلك بينما قبائل الديار الرزيقات والتعايشة تواجه ذلك بالرفض القاطع. أما الصراع الثالث فهو بين القمر والفلاته 1983م ، وقد جاء في كلمة ممثل الفلاته في مؤتمر الصلح (الأخوه أعضاء المؤتمر تعلمون إننا عشنا لفترة طويلة في سلام وونام وتداخل وصل درجة التصاهر كما تعلمون أن هذا الجزء من المديرية كان يتبع في السابق لمجلس ريفي جنوب دارفور حيث صدرت أوامر تأسيس مجلس ريفي برام ومجلس ريفي عد الغنم بموجب قانون 1971م ثم

¹ السودان ولاية دارفور :ملف إتفاقية الصلح بين الرزيقات والمعالية الفاشر. 1969[1]10-1969[1]7 وقد حضر هذا المؤتمر وساهم في إنجاحه كل من محمد داوود الخليفة وزير الحكومة المحلية أحمد إبراهيم دريج عضو الجمعية التأسيسية ، آدم موسى ماديو ، محمد السيد الخليفة، عبد الله محمد الأمين، الزبير محمد الملك (دنقلا) منصور العجب (رفاعه) إبراهيم هباني (الحساتيه) عثمان يحيى الخليفة، عثمان حسين محافظ دارفور، عميد عمر بابكر الشفيق (القياده الغربيه) بكري محمد على بلدو، السلطان محمد بحر الدين (دار مساليت)، عيسى محمد إبراهيم ديكه (بني هلبه)، محمد الفضل آدم رجال (المقدوميه نبالا) بشاره على السنوسي (التعايشه) آدم محمود (المقدوميه) حامد بيتو (الهباتيه) على القاضي إدريس، عبد الرحمن محمد إبراهيم ديكه (بني هلبه).

² كنت قد تشرفت برئاسة هذا المؤتمر بمدينة نبالا 15/7/1980م وقد أنتهى الأمر بالصلح الذي مازال متماسكاً ولكن السلامة ما زالوا عند مطالبهم بإقامة كيان أهلي إداري وهي مقدمة لمطالب الدار.

³ السودان ، ولاية دارفور ، أوراق مؤتمر الصلح بين التعايشة والسلامات. نبالا 15/7/1981م.

⁴ تم إنشاء محافظه للمعاليه عام 2000م أما السلامة فمساعدتهم جارية لخلق كيان لهم.

أعيد التقسيم خلال الدورة الثانية خلال الحكم الشعبي المحلي 1976 حيث تم إنشاء مجلس ريفي تلس (فلاته) ومجلس ريفي جنوب غرب نبالا(بني هلبه) وكلها صادرة بأوامر تأسيس من المجلس التنفيذي لمديرية جنوب دارفور عام 1976م بعد القيام بمسوحات شاركت فيها لجان متخصصة وأضعة في الإعتبار تقليل الظل الإداري وتقريب مراكز تقديم الخدمات للمواطنين وكانت أوامر تأسيس 1976م قد حددت مجالس القرى والحللات التي تتبع لكل مجلس وظهر تقرير في ديسمبر 1983م بموجبه عدلت لجنة أمن المديرية أوامر تأسيس مجالس كل من نبالا وبرام وعد الغنم وحذفت تسعة عشر مجلساً من ريفي تلس (فلاته) وضم بعضها لريفي كتيلة (قمر) والبعض الآخر لريفي جنوب غرب نبالا (بني هلبه). وهكذا الحدود بين القبائل القمر والفلاته في المجالس المحلية ولأن البعض يعتقد أن الحدود أضافت جزءاً من ديارهم القبيلة الأخرى وقع الصدام القبلي وكان عنيفاً جداً.⁽¹⁾ في الصراع الخامس بين الفور والترجم 1991م جاء في خطاب ممثل قبيلة الترجم (أننا نقر أن الأرض لله سبحانه تعالى " وجعلنا الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلو من رزقه وإليه النشور" ولكننا نرى أخواننا الفور أختصوا بالأرض لانفسهم وقاموا بالحرب لإجلاء الترجم منها فطالما الأرض للقبائل وهذا طلب مقبول ووجيه لدولة الاسلام القائمة ولحكامها وولاية أمرها فإننا صوتنا يظهر أن المناطق من نبالا وشمالا وحتى تردي ومن نبالا وغرب حتى تمبسكو ومن نبالا وجنوب حتى حدود جامع أبو عجوره وثانيه دليبه هي المناطق الإدارية للترجم⁽²⁾ وفي المثال الخامس للصراع في الدار نذكر الحرب القبيلة بين الزغاوة والرزيقات الشماليه (الماهرية والمحاميد) بشمال دارفور وقد جاء في خطاب رئيس وفد الرزيقات ما يلي (كما ذكرنا أن وجود العرب في المنطقه الشماليه منذ القدم والدليل على ذلك المسميات العربيه لتلك المناطق وعلى سبيل المثال أبو غره، الخربان، الدور وادي هور، رهد الجنيك وجبل العريقي . كما قامت نظارات في هذه المنطقه قديماً وقامت محاكم أهلية إدارية وقضائية لها خزينة وليس لها مثال في ذلك العهد في المنطقه عدا المقدومية وأمبرو. كما أن المستندات تشير إلى وجود وإملاك العرب للرقعة الجغرافية للأرض الشماليه حسب الحواكير القائم عليها السودان في ذلك الوقت وليس سواهم ويقيننا أن السودان ما زال يعترف بالحواكير وليس أدل على ذلك من التوجه بإقامة دار سوبني كما ظهر لنا ذلك في مؤتمر الجنيك 1992م والتي لم تكن موجودة أصلاً في الخارطة الموجودة

¹ السودان ، ولاية دار فور ، أوراق مؤتمر الصلح بين الفلاته والقمر 20 أكتوبر 1985م.

² السودان ، ولاية دارفور ، أوراق مؤتمر الصلح بين الترجم والفور (نبالا) 1991م.

الآن بحوزتنا⁽¹⁾). أما الصراع بين العرب والمساليت عام 1995م جاء في خطاب ممثل قبيلة المساليت في مؤتمر الصلح ما يلي:-

(إن الإمارات التي أبتدعت بهذه الولاية أصدر والي ولاية غرب دارفور السابق قراراً يؤسس بموجبه نطاقاً للإدارة الأهلية بهذه الولاية تحت إسم الإمارات منح بموجبه سلطات وصلاحيات مرتبطة بالأرض وحواكير لقبائل لم تكن تملك الحقوق أصلاً مما أدى لسوء الفهم بين المساليت وبين والي من جهة الأرض الدار.⁽²⁾ هذا هو المثال السابع للصراعات القبلية من أجل الدار أما في مثال الصراع بين الرزيقات والزغاوة بجنوب دارفور عام 1996م جاء خطيب الزغاوة مستشهداً بالتاريخ على الأرض ليقول (يرجع تاريخ الزغاوة في جنوب دارفور إلى أيام مملكة الداو حيث أسسها كباشي وهو أحد أعيان الزغاوة مملكة ريل في أم كردوس في عهد السلطان محمد الفضل وتمتد حدودها من تلبية سوق الضعين جنوباً حتى المجليد شمالاً ثم خلفه أبنة كرام على مملكته واستمر في إدارتها حتى قيام سلطنة على دينار وتحالف مع مادبو زعيم الرزيقات حتى وفاته وتولى إداره ابنه عبد المجيد وكان قوياً في مملكته وأيضاً كانت هناك إدارة تلوا وأم كردوسي ومن أشهر الدمالج محمد بابكر ناصر.⁽³⁾)

أخيراً تجدر الإشارة إلى التوتر بين قبيلتي الزيادية والبرتي في الدار منذ عام 1956م وحتى اليوم فقد جاء عن قبيلة البرتي في مؤتمر مليط 1995م عن الزيادية قولهم: (ويقود الزيادية الناظر عبد الله آدم جزو في مقره بالكومة ويعتبر البرتي أن إدارة الزيادية المكونة من الناظر والعمد الأربعة إدارة أنفار في إطار إدارة البرتي بقيادة ملك البرتي حسين أحمد آدم تميم.⁽⁴⁾ وقد رد عليهم الزيادية في خطاب إلى والي شمال دارفور جاء فيه (نفهم بوضوح في هذا النص أن البرتي لا يعترفون بأي أرض أو دار للزيادية وأن الزيادية رعاياهم وأن ناظر الزيادية يتبع إدارياً ويقع تحت أمرة ملك البرتي وهذا مثال واضح لنوايا البرتي السيئة تجاه الزيادية الذين ظلت نظارتهم نظارة قبيلة عربية قائمة بذاتها تجاور ملوكية البرتي)⁽⁵⁾

¹ السودان ، ولاية دارفو ، أوراق مؤتمر الصلح بين العرب والزغاوة (كتم) 1995م

² السودان، ولاية دارفور ن، أوراق مؤتمر الصلح بين العرب والمساليت - الجنينه 1996م.

³ السودان ، ولاية دارفور ، أوراق مؤتمر الصلح بين الرزيقات والزغاوة ، الضعين 26-31 مارس 1997م.

⁴ خطاب قبيلة البرتي بمؤتمر مليط 17-19/7/1995م وتعني إدارة الأنفار في العرف القبلي الإداري. أن أصحابها لا يمتلكون الأرض.

⁵ خطاب قبيلة الزيادية لوالي شمال دارفور 24/7/1995م

هذه الأمثلة شملت معظم مناطق دارفور في الشمال والجنوب والغرب والشرق والوسط ومنها يتضح جلياً أن موضوع الدار الذي فجرته سياسات الحكم المحلي 1971م والفدرالي الولائي 1993م سيظل هو اللب والقلب في كل الصراعات القبلية بدارفور وقد التفت إلى ذلك محافظ جنوب دارفور 1990م في مذكرة لوالي دارفور جاء فيها (إن السبب الأساسي في الصراع بين الفور والعرب يدور حول الأرض. الفور مرتبطون تاريخياً وسيكولوجياً وعاطفياً وروحياً بأرض أجدادهم وتراثهم لحد يدعو إلى الإعجاب وهذه السمة من سمات كثير من القبائل المستقرة في أفريقيا والأرض هنا وأنتم تعلمون ذلك مقسمة بدقة متناهية في شكل حاكورات يتدرج ويتوارثها من الفرد إلى خشم البيت إلى القبيلة وفق أسس وأعراف ثابتة لا يفرطون في شبر منها ويتعاملون فيها كذلك وفق أعراف تختلف باختلاف المستفيد من حيث العلاقة بالشخص صاحب الأرض أو من حيث صلته بالقبيلة. والأرض أيضاً مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظام القبلي وهي نمط من أنماط الأقطاع وما زالت الصلة هذه حية بدرجة أقل لعوامل التطور ولكن ما زالت الروح باقية وتمارس ، والفور مازالوا يتمسكون بقدر كبير من أعرافهم. الحرب الدائرة والصراع الناشب الآن حول الأرض والمراعي وعلى السلطة وعلى العوامل الداخلية والخارجية التي تحرك هذا الصراع ادت من تمسك الفور بحقهم على الأرض وعلى الأقل التي تدخل في دائرة حواكيرهم ودعوة الغلاة منهم تمتد لأكثر من ذلك. والعرب المستقرون هنا لأجيال بل قرون لهم حواكيرهم الخاصة بهم ولا يقبلون أيضاً المساس بها والذين يأتون إلى مناطق الفور الآن إما أن يكون قد دخلوا حديثاً للسودان أو هاجروا لأسباب أخرى من مناطق الشمال وأما أن يكون تواجدهم مسبباً بسبب الهجرة التقليدية بحثاً عن الكلاء. وليس من شك في أن عوامل الحرب الشادية والجفاف والتصحر دفع بأعداد كبيرة تبحث عن مواطن للاستقرار في أرض تصلح لنشاطهم الرعوي وأكثر أمناً وهم في ذلك يضعون الخطط لخلق كيانات بشتى السبل بل بعضهم يريد أن تكون له نظارات لإثبات شرعية بقائهم. وغبن الفور أساساً ينصب على العناصر الدخيلة التي يرون فيها الخطر الكامن على التوازن الديمقراطي الموروث. الجهود مبذولة للتعامل مع الوضع الذي أقحم ولكننا بأي حال يجب أن نرعى حقوق الفور على أرضهم ونحترم دافعهم خصوصاً أن كانت العناصر الأخرى ليس لها الحق على الأرض وهم يفهمون ذلك جيداً أن السماح بإختيار عمدة من العرب على أرض الفور أو حتى السماح بالمنافسة نفسها في الظروف الراهنة يعد تعميقاً للخلاف بين العرب والفور وفقدان الثقة بينهم. ⁽¹⁾

¹ مذكرة عمر محمد اسماعيل ، محافظ جنوب دارفور 1990 وهو من الرعيل الأول من الإداريين المحترفين وقد تولى عدة مناصب إدارية كان آخرها محافظ نيالا وقد تولى إدارة اللاجئين بالسودان من

هذه السياسة التي جاءت بها روح هذه المذكرة المليئة بالحقائق لم يؤخذ بها من قبل سلطات المركز بالخرطوم بل على النقيض من ذلك تم إنشاء كيانات جديدة دون مراعاة لتقاليد وأعراف وضوابط العمل الإداري المتعارف عليها في مثل هذه الحالات ، وذلك في ظل سياسات نظام الانتقاذ الحالي مما أدى إلى مزيد من الصراع القبلي والاحتراب بدارفور مما سنوفيه حقه في الفصل المتعلق بالادارة في هذه الدراسة. وهنا يكفي أن نشير إلى الصراعات التي حدثت في ولاية جنوب دارفور وحدها في الفترة من 2005-2006م وفق الجدول أدناه الذي يشير إلى حالة الاضطراب الاجتماعي القبلي وتجدد الصراعات على الحواكير والديار التي شملت تقريباً كل قبائل ولاية جنوب دارفور خلال فترة عامين فقط :

جدول رقم (2-1): مؤتمرات فض النزاع الحدودي بين القبائل في

ولاية جنوب دارفور 2005-2006م

الرقم	تاريخ مؤتمر الصلح	محلّيات صراع الحدود بين القبائل	القبائل المشتركة في لاصراع
1.	أكتوبر 2004م	أبوجابره ، عديله	رزىقات / معالية
2.	يناير 2005م	عسلاية / يس	رزىقات / برقد
3.	فبراير 2005م	انتيقه / شعيريه	بني منصور / صعده / فور
4.	فبراير 2005م	نتيقه / نيالا	مسيريه / برقد
5.	فبراير 2005 م	برام / فريضه	مسيريه / داجو
6.	مارس 2005م	أم دافوق ، أفريقيا الوسطى	هبانيه رزىقات
7.	مارس 2005م	نيالا شعيريه	تعايشه / فلاته
8.	مارس 2005م	نيالا (قبائل المحلية)	فور / برقد / صعده / رزىقات / برنو
9.	أبريل 2005م	برام / فريضه	داجو / فور / زغاوة / ترجم / تعالبه
10.	مايو 2005م	نيالا (قبائل المحلية)	هبانسه / مسلات
11.	مايو 2005م	كاس (ققبائل المحلية)	فور / داجو / أبو الدرق / ترجم

قبل. تخرج من جامعة الخرطوم عام 1957م وهو من مواطني قرية النوبة جنوب الخرطوم. (ملف الصراعات القبلية ، مكتب المحافظ ، نيالا).

12.	أبريل 2005م	شعيريه/نتيقيه/يس	فور/عرب
13.	ديسمبر 2005م	شظايه/أم لبابه	فور /بني هلبه
14.	ديسمبر 2005م	شعيريه/نتيقيه/يس	برقد/مسيريه/مسبعات/داجو
15.	يناير 2006م	فريضة /برام/تلس	برقد/ترجم/رزيقات
16.	يناير 2006م	قريضة/برام/تلس	فلاته/هبانيه/مسلات/مهادي
17.	فبراير 2006م	نيالا/بليل	أم كمليتي/دينكا
18.	أبريل 2006م	كاس (قبائل المحلية)	فور/ترجم
19.	أبريل 2006م	برام/تلس	هبانيه /فلاته
20.	يونيو 2006م	نيالا (رزيقات /ترجم)	رزيقات /ترجم
21.	يونيو 2006م	برام/تلس	هبانيه/فلاته
23.	يونيو 2006م	نيالا/تلس	فلاته/ماهرية/شرقا
24.	يونيو 2006م	نيالا/عد الفرسان	فور/بني هلية
25.	يوليو 2006م	كاتيلا/تلس	فور/بني هلية/قمر
26.	أغسطس 2006م	السنطه/الفردوس	هبانية/رزيقات
27.	أغسطس 2006م	عد الفرسان/تلس	فلاته /بني هلية /قمر
28.	أغسطس 2006م	نيالا /تلس	فلاته/ماهرية/سرقه
29.	أغسطس 2006م	نيالا/(قبائل المحلية)	أولاد حنانه/أولاد أم أحمد
30.	سبتمبر 2006م	نيالا (مجموعات قبلية)	مجموعة قبائل
31.	أكتوبر 2006م	أبو عجورة	فور/ترجم/رزيقات/فلاته
32.	ديسمبر 2006م	الرزوم	بنقا/كارا
33.	ديسمبر 2006م	طوال	بني هلبة/مرايت/ شرفه

المصدر: تقرير صندوق فض النزاعات بولاية جنوب دارفور نبالا ، فبراير 2007م

هكذا أصبح الصراع القبلي حول مؤسسة الارض يطل بوجهه من جديد علي مجتمع دارفور بأسره يشكل تهديداً مباشراً للأمن والتعايش السلمي بين القبائل.

هناك عقيدة راسخة بدارفور الآن وهي أن اول الخطوات إلي الدار هي الكيان الإداري الأهلي ، وهذا هو محور الصراع بين الأقليات القبلية التي تبحث عن ديار جديدة والقبائل

الكبيرة التي حازت علي الديار القبلية في فترات سياسية سابقة ، وتلاحظ ذلك في السياسات الادارية التي درج نظام الانقاذ السياسي في تنفيذها وكيف أدي ذلك الي زيادة وتيرة الصراع القبلي وحدته بدارفور حيث بدأت مشاكل حدود الديار القبلية مع تنفيذ قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة 1971م ، بدأ مجتمع دار فور القبلي في تلك اللحظة في التفسخ لينفجر الصراع في ظروف لاحقة حين جاءت من بعد سياسة نظام حكم الانقاذ الحالي منذ 1989م لتفاقم أمر الصراع القبلي بانتهاج اعادة هيكله كل من النظامين الأهلي والمحلي بدارفور علي أسس قبلية بحتة دون مراعاة للاعراف والتقاليد التي تحكم هذه المؤسسات التقليدية واصبحت الاعتبارات السياسية هي وحدها التي تحكم انشاء الإدارة القبلية ثم المحلية من بعد الأمر الذي أعاد مجتمع دارفور الي العصبية القبلية في ابشع مظاهرها.

الفصل الثالث

تدهور الموارد الطبيعية وأثره علي

الصراع القبلي في دارفور

الفصل الثالث

تدهور الموارد الطبيعية وأثره

علي الصراع القبلي في دارفور

3-1 : مقدمة عامة :

يقع اقليم دارفور الجغرافي في الجزء الغربي من جمهورية السودان بين خطي العرض 7 - 20 درجة شمال خطي الطول 22 - 27 درجة شرق وتبلغ مساحته (510,888) كيلو متر مربع تقريباً وتقدر هذه بحوالي 20% من مساحة السودان ويعتبر هذا الاقليم متعدد المناخات والتكوينات الارضية. فهو يتميز بأراضيه الطينية الخصبة المتشققة وسهولة الرسوبية (اراضي القردود والنقاع) في الجزء الجنوبي منه أراضي القوز الرملية متمثلة في كل من قوز دانقو وقوز ساسلقو اما في شمال الاقليم وشرقه فتوجد الاراضي الرملية والكثبان المتحركة ويقع علي الجانب الغربي من الاقليم سلسلة جبال مرة ذات الاراضي البركانية وتغطي الصخور الاساسية الجزء الاكبر من اواسط الاقليم. اما بالنسبة للمطار والنباتات فيمتد الاقليم (ولايات دارفور الثلاث) من مناخ شبه

الصحراء في الشمال إلى الساقنا الفقيرة في الوسط والجزء الشرقية إلى المناطق الغنية في الجنوب حيث مناطق بحر العرب وفروعه المتعددة (نهري أده وام باشا مثلاً). غنى عن القول ان جغرافية هذا الاقليم ومناخاته المتعددة وطبيعة اراضيه هي التي املت النشاط الانساني في مناطق مختلفة في الشمال والوسط والجنوب وتعتبر الزراعة المطرية التقليدية⁽¹⁾ هي السمة الغالبة علي النشاط البشري الا ان الرعي وتربية الحيوان تعتبر ثاني اهم نشاط يزاوله مواطني دارفور في شمال الاقليم وجنوبه. من خلال الواقع اليوم فأن هناك تداخلاً بين النشاطين وتكاملاً عن طريق استبدال المنتوجات الزراعية والحيوانية مما اتاح نوعاً من التخصص في استغلال الموارد الطبيعية بصورة أقرب إلى المثلى وفق الإمكانيات التقليدية المتوفرة للمجتمع حيث تخصص الجزء الشمالي في رعي الجمال والضان والماعز والجزء الجنوبي منه في رعي الابقار والجزء الوسيطة والغربية في الزراعة بشتى انواعها اما الجزء الشرقي فقد تميز بنوع من النشاط المختلط حيث تجاور الرعي جنباً إلى جنب مع الزراعة لكن ينبغي ان ينظر إلى هذا التقسيم بشئ من المرونة بحيث يدخل في الاعتبار حقيقة التداخل بين هذين النشاطين.⁽²⁾

بالرغم من هذا التكامل والتخصص الظاهرين في النشاط الاقتصادي بين مناطق دارفور الجغرافية المختلفة ظل التنافس الحاد بين السكان والحيوان سمة ظاهرة جداً خلال الثلاث عقود الماضية التي شهدت تحولاً كبيراً في المناخ والبيئة الطبيعية التي تدهورت قاعدة مواردها حيث تقدم الساحل الافريقي⁽³⁾ ليشمل اغلب النصف الشمالي من الاقليم وساد الجفاف لفترة طويلة انتهت بالمأساة الانسانية في النصف الاول من الثمانينات الأمر الذي ترتب عليه هجرات سكانية واسعة من الشمال إلى اواسط الاقليم وجنوبه وكان نتيجة لكل ذلك ان تركز الانسان والحيوان في مساحة تقدر بنصف ما كان متاحاً للاستغلال في

¹ تعنى تقليدية في هنا السياق ما يقابل كلمة الحداثة واستعمال التقنيات والتكنولوجيا المتطورة.

² حوالي 90% من سكان دارفور البالغ عددهم سبعة ملايين نسمة تقريباً حسب تقديرات 2000م، يعتمدون في معيشتهم على الموارد الطبيعية حيث يعتمد 75% على الزراعة التقليدية وحوالي 20% يعتمدون على الرعي التقليدي (انظر الجدول رقم 2-1) ادناه.

³ في هذه الدراسة تعني ظاهرة (الساحل الافريقي) موجتي الجفاف والتصحر في كل من 1970 ، 1974 ، 1980 ، 1984م التي ترتب عليها ظواهر تدهور البيئة الطبيعية .

السابق قبل ظاهرة جفاف الساحل⁽¹⁾ نتج عن ذلك تركز مجموعات قبلية متعددة تختلف في نظمها الاجتماعية وعاداتها وقيمها الأخلاقية والثقافية في حيز ضيق نسبيا علاوة على تنافسها على موارد الأرض المحدودة مما أدى إلى تضخم واقع الاختلاف والتمايز والتوترات العرقية التي تطورت في شكلها النهائي الى صراعات قبلية مسلحة شرسة شملت معظم مناطق ولاية دارفور الكبرى حيث تفككت الكيانات الاقتصادية التقليدية بالمجتمع ، وحدث نوع من الاضطراب والفوضى في اليات تماسك المجتمع القبلي ، مما أدى بدوره إلى تدهور الموارد الطبيعية بصورة كبيرة كما سيتضح ذلك من خلال هذه الدراسة ، وكأن الإنسان والطبيعة قد تأمرا معا لإلحاق اضرار بالغة بمراد الأرض ، وفي فترة لا تتجاوز الثلاث عقود من الزمان.⁽²⁾

الجدول رقم 3-1 أدناه يوضح الكثافة السكانية باقليم دار فور حسب تقديرات 1987م. انظر ايضا الخريطة رقم 3-1 تقسم مناطق دارفور الإنتاجية.

جدول رقم: 3-1: الكثافة السكانية باقليم دارفور

حسب تقديرات 1987م

مجلس المنطقة المساحة (ك م) تعداد السكان

¹ مجموعة مشروع تنمية غرب السافنا ، التنافس حول استخدام الموارد الطبيعية واثرها على الوضع الامنى فى دارفور.م

² أتيحت لى فرصة فى عام 1988م وفى اطار مسؤولياتى كمحافظ لشمال دارفور الكبرى أن اقوم بطواف على المنطقتين الغربية والشمالية فى المحافظة وقد شملت كل من دار قمر، دار الزغاوة وكوبى وقلا وتور والارتاج واولاد دقين ، ثم مناطق الميذوب الشمالية ، وقد رأيت بام عينى هول كارثة زوال الغطاء النباتي للارض الأمر الذى جعل ما يعرف باعصار (الكتاحة) امر شائع الحدوث خاصة فى فصل الشتاء الذى يبدأ من نوفمبر وحتى فبراير من كل عام.

332000	20500	الفاشر
138000	34000	ام كدادة
120000	154000	مليط
179000	93000	كتم
191000	11500	كبكاوية
594000	240400	الجنينة
587000	35000	نيالا
387000	45000	الضعين
296000	39000	برام
261000	21000	عد الغنم
111000	4000	جبل مرة
239000	20000	قارسيلا
186000	1000	زالنجي

المصدر : مجموعة مشروع تنمية غرب السافنا ، التنافس حول

استخدام الموارد الطبيعية وأثرها على الوضع الامنى

هذا العدد الوارد في الجدول اعلاه قد ازداد خلال العقدين الماضيين من خلال التكاثر الطبيعي والهجرات السكانية الوافدة من مناطق الحراك السكاني داخل وخارج السودان وقد تضاعف عدد سكان الاقليم خلال العشرين سنة الماضية كما جاء في جدول التعداد السكاني الخامس 2008م والذي نورده في الجول رقم 2-3 ادناه للمقارنة ، وهو أمر يزيد من حدة الصراع علي الموارد الطبيعية لهذا الأقليم الذي يزخر ايضاً بالثروة الحيوانية الكثيرة والمتزايدة..

جدول رق 2-3 : جملة توزيع السكان لولايات دار فور

حسب نتائج تعداد سكان السودان الخامس 2008م

الولاية	كل الأعمار		
	الجملة	الذكور	الاناث
شمال دار فور	2و113و626	1و979و936	1و033و690
غرب دارفور	1و308و225	639و907	668و318
جنوب دارفور	4و093و594	2و157و535	1و936و059

المصدر: تعداد سكان السودان الخامس ، 2008م

يتضح من ظاهرة الجفاف المتكررة التي امت بالولاية (1970 - 1974 و 1980 - 1984 م) اضافة الي الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية بواسطة الانسان متكاثر العدد والانعام الذي يسعى لكسب قوته وقوت انعامه عن طريق حرث الارض للزرع ورعي الكلاً وقطع الاشجار لتوفير مستلزمات البناء والوقود كل ذلك ادى الي زوال الغطاء النباتي في كثير من المناطق خاصة في الاجزاء الشمالية والوسطية وتبدو ظاهرة اختفاء الغطاء النباتي واضحة للعيان حول المدن والقرى وموارد المياه الدائمة ، مما نتج عنه اختلال بالتوازن البيئي على طول الاقليم وعرضه.

3-2 : الثروة الحيوانية بدارفور :

ان ولايات دارفور الكبرى تحتل المرتبة الاولى بين ولايات السودان قاطبة من حيث عددية وتنوع الماشية ووفق تقديرات 1987م فان العدد الكلي للثروة الحيوانية يتجاوز ال 9.5 مليون وحدة حيوانية تشمل الاعداد الآتية :

جدول رقم 3-3-: تقديرات الماشية بولاية دارفور

عام 1987م

الابقار	الضان	الماعز	الجمال
4ر752ر420	2ر900ر860	2ر507ر870	443ر350
راس	راس	راس	راس

المصدر: تقديرات إدارة المراعى والعلف بدارفور ، 1982م.

كما تشير تقديرات وزارة الثروة الحيوانية الاتحادية عام 2007م الي نمو واكثار
الثروة الحيوانية فتضاعف هذا العدد بتواترات كبيرة كما يوضح الجدول 3-4 ادناه

جدول رقم : 3-4: تقديرات الثروة الحيوانية بولايات دارفور - عام 2007م

الولاية	الأبقار	الضان	الماعز	الجمال	الجملة
شمال دارفور	650,570	3,497,278	2,794,372	343,372	434,307
جنوب دارفور	3,986,725	3,574,872	2,900,070	81,970	10,543,147
غرب دارفور	3,932,025	3,633,000	2,404,430	213,869	11,183,324

المصدر: المجلة الأحصائية لاقتصاديات الثروة الحيوانية ، العدد 15-16 ، مايو 2007

ويمثل هذا العدد 26% من الثروة الحيوانية للسودان وتجنأ أهمية هذا العدد الهائل من الثروة الحيوانية بولايات دارفور الكبرى من كونه يمثل 80% من صادر السودان من اللحوم السمعة في كل اسواق الماشية والماشية خاصة ان نوع الابقار النيا لاوي⁽¹⁾ قد أصبح طيب الوطنية والاقليمية وذلك لانها عرفت كماشية لحوم ممتازة ذات مردود سريع في مجال التسمين (اذ ان الماشية والماعز والابل الموجودة في هذا الاقليم هي اصلاً من النوع المنتج للحوم والماشية من النوع الافريقي والضان الصحراوي والماعز المحلي جيد لانتاج اللحوم كماً وكيفاً اذا ما قورن بالماعز النوبي الموجود في الاقليم الشمالي والاقليم الاوسط حيث ان 80% من الماشية المصدرة والماشية التي تسمن في الخرطوم هي من هذه الاقليم).⁽²⁾

وبالرغم من ان معظم قبائل دارفور في الشمال والوسط والجنوب تمارس تربية الماشية الا ان القبائل التي اشتهرت بذلك بجنوب دارفور هي القبائل التي يطلق عليها

¹ نيا لاوي نسبة إلى نيا لا (عاصمة ولاية دار فور الجنوبية) وهي نوع من الأبقار البيضاء التي عرفت عند قبيلتي الهباتية والفلاته بجنوب دارفور وقد صار لها رواج كبير بسوق المويلج بامدرمان في كل من مجالي الذبيح المحلي والصادر.

² محمد المدثر الرياح ، "مشاكل انتاج اللحوم وتربية الماشية باقليم دارفور" ، ورقة قدمت في : المؤتمر الاقليمي الاول لتطوير الثروة الحيوانية ، نيا لا ، 1982م.

مشملة لفظ البقارة وتضم هذه المجموعة كل من الرزيقات ، الهبانية، الفلاتة، بني هلبة والتعايشة اللذين يقطنون بديارهم القبلية الممتدة علي حزام السافنا بجنوب دارفور من الشرق والي الغرب.⁽¹⁾

أما المجموعات الأخرى التي عرفت بتربية الجمال في شمال دارفور فهي قبائل الرزيقات الشمالية والتي تشمل كل من الماهرية والمحاميد والعريقات واولاد راشد والخزام وكذلك قبيلة الزيادية التي تنتمي الي المجموعة الفزارية. يلاحظ ان مجموعة الرزيقات الشمالية مرتبطة بمنطقة شمال دارفور ارتباطاً ووجدانياً عميقاً وذلك من خلال القصص الشعبي حول منطقة نهر الجنيك وقصة ناقة العريقي والحروب القبلية بين قبيلة الخزام بقيادة الشيخ شرانقو مع بقية القبائل العربية وكذلك القصص التاريخي في ادب العريقات وحروبهم مع سلاطين الفور خاصة فترة السلطان محمد الفضل. الذي يعيننا في هذه الدراسة هو ان هذه القبائل الرعوية بشمال دارفور قد تأقلمت مع معطيات البيئة المحلية من تربية الجمال في دورات رعوية منتظمة كانت وحتى الستينات من هذا القرن تروح خلال وتغزو في مسارات مألوفة من حول مناطق الدمر بمركز كتم شمالاً حتى وادي هور وفروعه المختلفة في فترة الصيف وهنا وفي مراتع الصيف هذه كانت تتراد مراتع الجزو والتي تحتفظ برطوبتها في فترة الجفاف وذلك مع بقية القبائل بشمال دارفور وكردفان مثل الميدوب والزيادية والكبابيش اما في مواسم الامطار فيرتعون في المناطق التي عرفت بدار زغاوة وهي التي عرفت ايضاً بدار الريح ودار التكنجاوي في فترة سلاطين الفور الاوائل ولكن

¹ يلاحظ في هذه المجموعات أن إنماط حياتهم وثقافتهم تكاد تكون واحدة تقريباً إلا أن هنالك بعض الفوارق من قبيلة الي اخرى ، وفي هذا الاطار تظل ثقافة الفلاتة الفولاني المتعلقة بتربية ورعاية الابقار هي الأكثر تأثيراً وانتشاراً. يتضح ذلك من تسمية الماشية حسب خصائصها اللونية والجسمانية ، وبالمقارنة بين الفلاتة الفلاني وبني هلبة والهبنانية والرزيقات تكاد تكون الأسماء والأوصاف واحدة أو متشابهة ، ومن الأسماء المشتركة بين هذه القبائل ، (1) فرى (بيضاء مع سواد في المقدمة) (2) ناي (أبيض مع نقاط سوداء)، (3) دمري (سواد وبياض مناصفى) (4) بلوي (سواد مع لاحمرار ، 5) داكي (بيضاء) ، (6) تركاي (حمراء فاتحة وتميل الى الصفرة) ، (7) جملي اولي (صفراء فاتحة اللون) وهي البقرة الأسطورية عند الفلاني ويتفانل بها كل من بني هلبة والهبنانية ، (8) نوري (بيضاء مع سواد على الجانبين). وعليه فان هذا باب دراسة واسع يحتاج الى تفصيل. (مصدر هذه البيانات مقابلات مع كل من : عبدالرحمن يوسف أحمد اسحق - فلاتي من فرع جوبا. عبدالرحمن محمد المنزول ، عمدة بنى هلبه بالخرطوم . نوح عمر يوسف ،فلاتي من ويدا - جبل قرى - الدمازين ، الخرطوم ن، 2003م) .

ومنذ اشتداد ظاهرة جفاف الساحل في 1970م باتت الحياة الرعوية لقبائل الابالة بشمال دارفور في اضطراب بل وفي التغيير الجزري الأمر الذي أدى بدوره الى تغيير في ديمقراطية سكان الاقليم واحتدام تدافعهم على موارد الاقليم.

3-3 - المراعي بدارفور

يملك حوالي ال 80% من المواشي في اقليم دارفور رعاة رحل ويمثل الرعي المترحّل السمة الاساسية في مجال تربية الحيوان. ⁽¹⁾ ان هذا النمط في الحياة المتنقلة يمكن الرعاة من الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة تحت ظروف الانتاج الحالية ورغم الكفاءة الحالية للانتاج الحيواني وسط الرحل بالمقارنة مع الانتاج الحيواني المستقر فان نسبة المنتجين الرحل في تناقص مستمر وذلك لازدياد حدة الانتاج الحيواني المضطرب في الخدمات البيطرية المصحوبة الناتجة عن ازدياد اعداد الحيوان نتيجة للتقدم على نفس المساحة المتوفرة للمرعى وقفل المراحل نسبة للتوسع الافقي الكبير في المساحة المزروعة الذي نتج عن زيادة السكان وتوفر ماء الشرب صناعياً وانقراض بعض العينات الجيدة من المراعي الطبيعية جراء الرعي الجائر حتى في مناطق رعي البقارة التقليدية⁽²⁾ اما بالنسبة لشمال دارفور فالامر اكثر فداحة خاصة وان هذه المراعي كانت

(1) السودان ، اقليم دارفور ، تقرير لجنة الموارد الطبيعية ، 1980م ، (الفاشر).

² تنقسم حشائش المرعى الى قسمين : (أ) مراعى بحر العرب فى الصيف . (ب) مراعى الديار القبليّة فى مناطق السافانا الفقيرة شمالا. أما مراعى بحر العرب فتحتوى على :-

(أ) مراعى بحر العرب : أم يوحى أو أبو سليلى وله خاصية الاحتفاظ برطوبته وخضرته خلال أشهر الصيف ويرعى مرتين قبل الحريق وبعده (2) البردى والذى ينمو حول الدحول والرقاب والتدرد وهذه كلها منخفضات يتجمع حولها الماء فى موسم الأمطار خاصة عندما يفيض بحر العرب ، وهذا جيد جداً كغذاء للماشية.، (3) التبن (أم جر) والتبن العادي.، (4) اشجار السريح..

(ب) مراعى الديار القبليّة شمالا تشمل : (1) أبو أصابع ، (2) أبو جقره ، (3) البنو ، (الارز الخلوى) ، (4) الكريب ، (5) نبات البقيل. أما بالنسبة للابالة فى الشمال فأن أجود مراعيهم هو الجزء الذى ينبت فى المناطق الشمالية حول وادى هور وفروعه وهو الذى طالته موجات الجفاف.

المصدر : مقابلة مع : عبدالرحمن على مقدم ، رزيقى قديانى، عمودية يعقوب احمد العمر (63) سنه، الحاج يوسف ، 2003م.

اصلاً شحيحة بسبب مناخ شبه الصحراء وتناقص الأمطار عاماً بعد عام في شمال وشمال غرب دارفور خلال دورتي جفاف (الساحل الأفريقي 1970 م كما يوضح الجدول رقم 3-5 ادناه مناسيب الأمطار المتذبذبة عاماً بعد عام.

جدول رقم: 3-5: هطول الأمطار السنوي لبعض مناطق

جنوب دارفور (بالمليمترات)

السنة	ام راكوبة (الضعين)	جميزة (برام)	دمسو (تلس)	نيالا
1981	408.4	547.1	518.7	390
1982	405.9	482.6	383.8	272.4
1983	363.3	400.8	543.8	334.6
1984	243.2	279.4	347.5	197.3
1985	617.1	447.9	474.	347.3

المصدر : مشروع تنمية غرب السافنا ، التقرير السنوي لعام 1985م.

3 - 4: آثار موجات الجفاف (الساحل) الأفريقي علي شمال دارفور :

تتضح الآثار بعيدة المدى التي ترتبت علي ظاهرة جفاف الساحل من خلال الخللة الاقتصادية والاجتماعية لكل من المجموعات القبلية بشمال دارفور كالبرتي والزغاوة ثم المجتمع الرعوي لكل من الماهرية والمحاميد والنوايبية والرزيقات الذين يطلق عليهم عرب الرزيقات الشمالية. لتوضيح الآثار المدمرة لحياة المجتمعات القبلية بشمال دارفور نستعرض بعض النماذج لهذه المجتمعات وما لحق بها خلال تلك السنوات (1974 - 1986م).

أ) قبيلة البرتى :

أن قبيلة البرتى هي إحدى القبائل المستقرة بشرق دارفور ولفترة تاريخية طويلة في هذه المنطقة التي حول جبال تقادو.⁽¹⁾ قد تأقلمت هذه القبيلة على بيئة ما يمكن أن نطلق عليه مناخ السافانا الجافة والتي تتميز بقلّة الأمطار (200-300مم) في العام والتي عادة ما تبدأ في الهطول في شهر يوليو من كل عام وتتوقف بنهاية سبتمبر أو أول أكتوبر . تم هذا التأقلم من خلال اقتصاد مختلط تغلب عليه الزراعة التقليدية مع تربية الحيوان جنباً إلى جنب (ابقار ضان ، ماعز) ثم مزاوله طق اشجار الهشاب لانتاج الصمغ العربى⁽²⁾ وكان من اليات هذا التأقلم أن تسعى الأسرة في مجال كدحها الزراعي بتخزين الكميات الفائضة عن الاستهلاك السنوى في مطامير تحت الأرض تكفى لا استهلاك الأسرة لأكثر من خمس سنوات⁽³⁾ لمواجهة السنوات قليلة المحصول ومتذبذبة الأمطار والانتاج وهى سنوات المحل كما يطلق عليها.

فى عام 1960 م كان المحصول النقدى الوحيد هو الصمغ العربى حتى أن أشجار الهشاب اذا نمت في حقل الأسرة عادة ما يزرع بالدخن أو الذرة يتم هجره الى زرع جديد ويترك الزرع القديم لكى يكون جنينة هشاب إذ أن ذلك كان هو المصدر الأساسى للدخول النقدية ، شهدت هذه المنطقة نمواً اقتصادياً فى مجال الزراعة وتربية الحيوان في الخمسينات وحتى منتصف الستينات . في سنوات الرخاء هذه جعل أفراد القبيلة ينفقون فائض دخولهم فى الاستثمار فى الماشية (الأبقار ، الجمال، الماعز والضان) ولكن هذا الرخاء فى حياة البرتى قد بدأ فى التبدل منذ عام 1966م. خلال هذا العقد الذي بدأ بالسنة

¹ ديار البرتى المعنية بهذه الدراسة هي تلك التى تقع فى هضبة جبال تقايو التى ترتفع بين 700 1000 درجة فوق مستوى سطح البحر تتخللها مجموعة جبال وبعض الكثبان الرملية.

(1) بالنسبة للأسرة التى لا تمتلك (جنينة) هشاب يمكن لربها أن يؤجر مزرعة أحد الملاك ويقوم بعمليات الطق والجنى وعادة ما يكون العائد مناصفة بين المؤجر وصاحب مزرعة الهشاب ويلاحظ في هذه المنطقة أن تأسيس نظاما عرفيا معقداً جداً فى حيازة الأرض واستغلالها بالنسبة للزراعة التقليدية ومزارع الهشاب ، ويلاحظ مع التعقيد هذا هناك شيئاً من المرونة التى يوفرها العرف القبلى ومنذ ازمان قديمة. انظر Holy, Ladislaf, Neighbours and Kinsmen: A Stidu pf the Berti People of Darfur, 1974, p.19.

³ يلاحظ أن نظام التخزين هذا يكاد يشمل كل المجتمعات المستقرة بشمال دارفور وبجانب البرتى فأن قبائل الزغاوة والمسالييت والفور تعمل بهذا النظام ألا أن هذه القبائل الأخيرة تخزن الذرة والدخن في صوامع مبنية من الطين تسمى الدبنقه)

المشار إليها بدأت كميات الامطار تنحسر الي اقل من المتوسط المألوف (200-300مم) في العام بنسبة تعادل 30% حتى جاءت أسوأ سنوات جفاف الساحل ما بين عامي 1970 - 1974م. جاء هذا الجفاف في اعقاب ثماني سنوات متتالية ، شحيحة الامطار وهذا هو

ما جعل هذه الموجة من الجفاف مؤثرة بصورة مأساوية بالنسبة لافراد مجتمع قبيلة البرتي (1) إذ خاب امل المزارع في توفير اي زيادة علي استهلاكه السنوي له ولاسرته وفي عام 1973م هجرت كثيراً من قرى البرتي فقد هاجر عدد كبير من المواطنين ومعهم حيواناتهم بحثاً عن الماء والمرعى والقوت وبعضهم ذهب الي القرى التي بها اقرباء لهم

اقل ضرراً وايسر حالاً وقد تأثرت الحيوانات بهذا (المحل) والجفاف ونفقت اعداد كبيرة منها بسوء التغذية وعدم القدرة علي مقاومة امراض الهزال. تركيبة قطاع الحيوانات ايضاً قد اصابها تغير جذري. ففي الاعوام ما بين 1965 و 1977 تشير الاحصائيات الي ان نسبة الجمال قد ظلت كما هي ولكن انخفضت الابقار بنسبة 13% بينما زادت نسبة متوسط الماعز من 1/9 للفرد الواحد عام 1965م الي 6/71 للفرد عام 1977 وفي هذا مؤشر كبير علي تغير نمط تربية الحيوان عند البرتي في تلك السنوات علي الاقل وهذا بدوره له

علاقة وطيدة ومؤثرة علي بيئة تلك الديار وعملية التصحر فيها ومع كل ذلك يبقى التغيير الجذري الذي طرأ علي اقتصاد البرتي من جراء جفاف الساحل هو ان اشجار الهشاب التي ثروة حقيقية لدى قطاع واسع من المواطنين بدأ الحاح زراعة المحاصيل كانت تشكل المعيشية الذرة والدخن في ظل الظروف التي واكبت الجفاف تغري بل وتجبر المزارعين بقطع هذه الاشجار واستبدال اراضيها بزراعة محاصيل الذرة والدخن والبقول وهذا بدوره أدي الي مزيد من افقار البيئة والتصحر.

¹ Holy, Ladislav, "Drought and Change in a Tribal Economy: The Berti of Northern Darfur", Disaster, Vol.4, No.1, 1980, pp.65-71

نتيجة لهذه الظروف وموجة جفاف الساحل الثانية 1980 - 1984م بدأ قطاع كبير من افراد القبيلة يفكرون جدياً بالهجرة الي المدن المختلفة داخل وخارج الولاية. هذا بالنسبة للشباب اما بالنسبة للكبار وارباب الاسر فقد كانت الهجرة تتجه الي وسط وجنوب وغرب مراكز دارفور خاصة مناطق إدارة المقدمية حول نيالا وجنوباً الي مناطق البقارة خاصة المناطق الشمالية والوسطى منها حول الضعين وقريضة وبرام وعد الغنم ورهيد البردي.

(ب) : قبيلة الزغاوة :

اما بالنسبة لقبيلة الزغاوة والتي تقطن الاطراف الشمالية لولاية دارفور الكبرى ⁽¹⁾ فان تاثير الجفاف في مرحلتى (1970 - 1980) كان الابد مدى وخطر تائيراً علي مجتمع زغاوة القبلي مقارنة بباقي المجتمعات الزراعية والرعية بدارفور الكبرى وذلك لان دار زغاوة تقع في اقليم شبه الصحراء الجاف الذي بدأ يتعرض لموجات الجفاف وزحف الصحراء فى وقت مبكر يرجع الي اواخر الخمسينات واول الستينات وقد بدأ الانسان والحيوان في هذه الديار يتأقلم تدريجياً علي هذه الظاهرة في مراحلها الاولى وكان النشاط الغالب لهذه المجموعة في ظل هذه الحقبة الزراعة التقليدية علي بعض الكثبان الرملية الثابتة في حينها وعلي ضفاف الوديان والخيران علي قلتها اما في مجال الرعي وتربية الماشية فقد دأب افراد القبيلة علي تربية انواع متعددة من الماشية والجمال والضان والماعز. كانت عمليتي الرعي والسقاية لهذه الحيوانات كيفت علي حسب الظروف المناخية الصعبة والشحيحة فيتم رعي الابقار حول المصايف حيث مياه الآبار أما الجمال فرعيها يتم في اراضي بعيدة لمقدرتها العالية في تحمل العطش اكثر من غيرها بينما تكون الضان والماعز علي مسافات قريبة

⁽¹⁾ تقع (بري بي) أى دار زغاوة بين خطي عرض 15-18 شمالاً وخطي طول 21-25 شرقاً بشمال دارفور وقد ورد أن مجموع قبائل افراد الزغاوة بهذه الديار حوالى 255000 نسمة عام 1970م ولكن نتيجة للهجرات الواسعة التى شملتهم في فترتى الجفاف (1970-1984) فقد انخفض هذا العدد الى 40000 فقط هم الذين يقوا بديارهم أي 16% من المجموع الكلى كما ورد فى دراسة شريف جرير

تمكنها من السقاية كل اربع او خمس ايام. تظل ايضا الوديان هي امكنة الرعي المفضلة خاصة وادي هور وباهاي وما تفرع عنهما من انهار موسمية صغيرة. ويلاحظ ان النشاط الرعوي لقبيلة الزغاوة حسب نظم المواسم السنوية المختلفة مع الاستفادة القصوى من المياه المتوفرة حول مواطن الاستقرار. لا يملك المرء غير الاعجاب بهذا المجتمع وادارته المتميزة الكفاءة علي الموارد الطبيعية الشحيحة جداً في ديارهم الا ان هذه الادارة المتميزة للموارد الطبيعية قد انهارت بفعل ضربات الجفاف المتتالية منذ عام 1964م تقريباً وكانت قمة قسوتها في كل من الموجتين الاخيرتين لجفاف الساحل في 1970 - 1980م. تأثر مجتمع الزغاوة التقليدي في بنائه الهيكلي الاجتماعي والاقتصادي بصورة درامية وكانت اكثر الفئات تضرراً بهذه الموجات الجافة هي مجموعة الحدادين التي كانت تعيش علي الهامش بحكم القيم والاعراف القبلية وهذه المجموعة الحدادين⁽¹⁾ كانت تهجر سنوياً في موسم الصيف من كل عام الي حيث الاسواق الكبيرة في الجنوب او الغرب من ولاية دارفور الكبرى وتهجر خلالها لفترات طويلة قد تمتد لاكثر من خمسة شهور الي حيث الاسواق الكبيرة كالفاشر ومليط وكنم وكبابية ونيالا والجنينة ثم تعود مع بداية موسم

الخريف الي ديارهم لنظافة وحرث مزارعهم ولان هذه المجموعة وبحكم هجرتها الموسمية في اسواق دارفور المختلفة هي اول من استشعر الآثار المدمرة للجفاف فهي اول من بادر بالهجرة وبصفة دائمة أي نزوح⁽²⁾ الي القرى والمدن في الغرب والجنوب من دارفور مثل كبابية والجنينة وزانجي ونيالا والضعين وبرام . اما مجموعة فئة المواطنين او الرعايا حسب التقسيم الاجتماعي السابق فانها قد اضطرت اضطراراً الي الهجرة داخل وخارج دارفور وباعداد كبيرة بعد موجة جفاف 1970 ثم كانت الهجرة الجماعية

¹ ينقسم مجتمع الزغاوة الي ثلاث مجموعات طبقية وهي : (1) فئة السلاطين (2) فئة الرعايا (3) فئة الحدادين ويعتبر وضع الحدادين الوضع في مجتمع الزغاوة التقليدي وراثياً وقد يكون الشخص موظفاً أو ناجراً وممع ذلك تنطبق عليه الوصمة الاجتماعية طالما هو سليل ابوين من هذه الفئة والتي كانت قديماً ومازالت تعمل في تصنيع أدوات الفخار والحديد والمصوغات الشعبية.

² أن هذه المجموعة قد بدأت في النزوح والاستقرار في غرب و جنوب دارفور منذ 1964م وقد أستقرت في مستوطنات بضواحي المدن وهناك شريحة منهم نبذت الصناعة التقليدية وأمتهنت الزراعة بدلا عنها وفي هذا تحرير لأرادة هذه المجموعة المقهورة اجتماعيا.

الكبرى او النزوح (في موجة الجفاف التالية 1980 - 1984م وفي هذه الاثناء "فزيارة الي دار زغاوة سنة 1984 لا تشير فقط الي ان موجات الجفاف خلال العشرين سنة الماضية قد الحقت اضراراً بالانسان والحيوان فحسب بل تشير ايضاً الي الآثار المدمرة للزحف الصحراوي الكثيف الذي بدأ في التهام مساحات شاسعة وهو يتقدم من الشمال الي الجنوب. ان الكثبان الرملية احاطت بمنازل عدد من القرى مثل امبرو والطينة بل و طال ارتفاع الكثبان الرملية ارتفاع حيطان المنازل وفي بعض الحالات فان ثقل الرمال هدم بعض اسوار المنازل كما ان هذه الكثبان قد غطت وبصورة كلية كل سطح الارض حول هذه المدن وهكذا فانه لجلي جداً ان الذين بقوا في هذه الديار التي لم تصبها الامطار لخمس سنوات متتالية هم مجموعة السلاطين وحدهم اما ما بقي من فصيلة الحيوان فهي الكلاب والحمير وحدها وحتى هذه قد تحولت الي جيف كما ان الذباب والطيور قد ذهبت الي غير رجعة.⁽¹⁾

"الي الجنوب من هذه الديار انتشرت الخيم والمعسكرات حول مراكز الاسواق التي يتوفر بها الذرة للاكل وقرى باكملها تحركت نازحة جنوباً واعداد هائلة من الاسر قد اضطرت لبيع سقوف منازلها لشراء الاكل باثمانها حيث لم يبق لها غير ذلك من الحيلة وان دار الزغاوة التي كانت مركزاً لتجمع منتجي الماشية اصبحت اليوم خالية من الانسان والحيوان معاً.⁽²⁾ هذه بلا شك صورة انسانية درامية ومروعة المت بمواطني هذه المناطق الهامشية بشمال دارفور ولم يبق لهؤلاء المواطنين غير الهجرة والنزوح الجماعي ففي نوفمبر وديسمبر عام 1984م شهدت المناطق الشمالية فشلاً كلياً للموسم الزراعي واصبحت الهجرات تتوالى بصورة ملحوظة فهناك عربات التجارة متجهة الي الجنوب والغرب تنقل اسراً باكملها تحمل معهم ما تبقى لهم من متاع وهكذا تواصلت افواج النازحين وبدأ العالم الخارجي ينتبه الي المأساة رغم نكران سلطات الخرطوم لها وقتها.

هكذا بدأت المجتمعات القبلية بشمال دارفور في الخلخلة والتمزق بل الانهيار التام الذي اصاب الثقافة المادية والاخلاقية في مقتل. ما جاء اعلاه عن قبيلتي البرتي والزغاوة بشمال

¹Natalie, Tobert, , "The effect of Drought Among the Zaghawa in Northern Darfur," Disaster, Vol 9, No.3, 1985.

² Tubiana, Marie Jose & Tubiana Joseph, The Zaghawa from an Ecological Perspective, A.A. Balkemall, Rotterdam, 1977, pp.32-33.

دارفور والاثار المروعة التي داهمت هذه المجتمعات يمكن ان تفسر لنا جانباً من الفوضى التي عمت جميع قبائل دارفور والتي تجلت في ابشع صورها في الصراعات المسلحة التي اجتاحت الاقليم من اقصاه الي اقصاه خلال العقود الماضية وذلك جراء التنافس بل والأقتال حول الموارد الطبيعية، (انظر الخريطة رقم 2-3 التي توضح هجرات قبائل الرعاة بشمال وغرب دارفور).

خريطة رقم 2-3 -- هجرات قبائل الرعاة بشمال وغرب دارفور

ج) مجموعات الرحل القبلية بشمال دارفور :

مجموعة الرحل بشمال دارفور تضم عدة قبائل عربية منها علي سبيل المثال الماهرية، المحاميد، والنوايبة والعطيفات والعريقات ، واولاد راشد واخرين وهؤلاء كلهم من الآبالة اي رعاة الابل وقد تأقلمت هذه المجموعة مع عناصر البيئة بشمال دارفور وبالرغم ان لهم دمر ثابتة ومستقرة وبعض المراكز الادارية والخدمية الا ان مهنتهم الاساسية هي الرعي المتنقل وفق منظومة المناخ بهذه الديار في المصايف و المخاريف

والمشاتي يتحركون بجمالهم من الشمال الي الجنوب وفق مراحل ومراتع تالفوا عليها مع المجتمعات الزراعية المستقرة وكان العرف القبلي ينظم هذه العلاقة بين القبائل بل وكانت هذه العلاقة تكاملية وذات مصالح مشتركة ومنافع متبادلة بين المجموعتين المستقرة والراحلة ولكن بدأت هذه العلاقة في الاختلال مع اختلال البيئة الطبيعية مع موجات جفاف الساحل. وجدت هذه القبائل فجأة ان المراتع والمراعي التقليدية لم تعد كافية لحيواناتهم وكما انهارت المجتمعات المستقرة بدأ نمط حياة الابالة في التغير وذلك بتغيير المسارات وارتياح مناطق جديدة توفر الماء والمرعى لهم ولحيواناتهم وفجأة ومع جفاف 1971

بدأت هذه المجموعات تتجه نحو الجنوب والغرب⁽¹⁾ وقد كان لدخول الرعاة الكثيف الديار الزراعية والمستقرة ان شكل ضغطاً عالياً اخل بالبيئة الطبيعية من جانب ومن جانب اخر اثار مشاعر اهل الديار المستقرة التي لم تستطيع استيعاب هذا الكم الهائل من المجموعات البشرية والحيوانية التي اتت بانماط جديدة من السلوك ادى الي نفور اهل الديار "ففي اغسطس عام 1984م عادت بادية الرزيقات الشمالية من مراعي الصيف بوديان جبل مرة في طريقها الي كتم حيث كانت تقضي اكثر من خمس اشهر ولكنها قفلت راجعة الي الجنوب بعد ثلاث اسابيع فقط وذلك لانعدام المرعى في الديار الشمالية.⁽²⁾

¹ في جنوب دارفور بدأت بادية الرزيقات الشمالية أو جزء منها يرتاد مناطق البقارة في كل من ديار الرزيقات الجنوبية وديار الهبانية وبنى هلبة والتعايشة ، وهي مناطق لم تألف رعاية الابل من قبل وقد صاحب ظهور الابالة في هذه المناطق بعض التوجس والاحتكاكات كان اكثرها ضراوة بين الماهرية وبنى هلبة 1976م ، أما اولئك الذين اتجهوا الي الغرب قد دخلوا الي مناطق الوديان الغنية بمراعيها في كل من ديار الفور بكبكايبية وزالنجرى ووادي صالح وديار المساليت حول الوديان الوسطى والجنوبية التي يشكل وادي كجا المصب الرئيسي لها.

² السودان ولاية دارفور ، تقرير لجنة تقصى الحقائق في الحوادث التي وقعت بين عرب الرزيقات الشمالية والفور بمنطقة جبل مرة في أكتوبر 1988م وقد كونت هذه اللجنة بواسطة مجلس الوزراء ، وشملت في عضويتها كل من : (1) السيد محمد عبد الرحيم ، قاضى المحكمة العليا رئيساً (2) فؤاد عيد على ، ديوان الحكم المحلى مقررا (3) سرور محمد رملى ، (4) محمد منصور العجب ، (5) يوسف المك عدلان ، (6) محمد الأمين ترك ، (7) أحمد يوسف أبو روف ، (8) السلطان عبدالرحمن بحر الدين ، (9) المك رحمة الله محمود ، (10) الكيب هارون ، (11) على نمر الجله ، (12) على الرضى ، (13) السلطان لويى كويبا ، (14) السلطان بالسنا فاداتادو (15) السيد سليمان دقق و ممثل لكل من الشرطة والقوات المسلحة ، والحكم المحلى (ويلاحظ رغم التقرير المتوازن جداً الذى قامت بكتابته هذه اللجنة الا أن بعض متقفي ابناء دار فور ومن خلال الأجهزة الاعلامية ، خاصة الصحافة قاموا بتسييس هذا الصراع ، وهذه هي الظروف التى تردد فى أجوائها التجمع العربى ، ودار فور للفور ، ودولة زغاوة الكبرى).

وهكذا أدى اختلال البيئة الطبيعية الي اختلال في ممارسات المجتمعات البشرية بدارفور ، اذ كان موجات الجفاف والتصحر قد بدأت قبل سنة 1970 فانها قد استفحلت وبلغت ذروتها وظهرت نتائجها في الاعوام التي تلت عام 1980 فقد اصبح من العسير علي الرزيقات الشمالية الالتزام بمساراتهم التقليدية القديمة رغم ما قد يعرضها الي مخاطر الاشتباك مع مجموعات قبلية اخرى غير الفور بمديرية جنوب دارفور كما ان التزامهم بمواعيد الدخول والخروج في تلك المناطق اصبح مرهوناً بظروف الخريف المتأرجحة والشحيحة كما ان منطقة جبل مرة باعتبارها المنطقة الوحيدة ذات الامكانات الغنية بمراعيها في الاقليم اصبحت هي المنطقة الوحيدة الجاذبة لعرب الرزيقات الشمالية وفي زيادة دخول بطون متعددة منهم وباعداد كبيرة وبطبائعهم البدوية جرياً وراء الماء والمرعى، فقد زاد هذا من قلق الفور وتخوفهم علي ديارهم ان تكون هدفاً للاستيطان بل وازدادت وتفاقت المشاكل بينهم في مجال المرعى واتلاف الزراعة⁽¹⁾ .

علي ضوء ما تقدم يمكن فهم ما يجري في دارفور من هجرات وهجرات معاكسة ونهب مسلح في كل الاتجاهات ثم صراعات قبلية ظلت تتفجر هنا وهناك في جميع انحاء دارفور الكبرى واصبحت الموارد الطبيعية في تدهور مضطرب عاماً بعد عام كما ظل التنافس علي هذه الموارد بين المقيم والسائر والمزارع والراعي والقبيلة او مجموع القبائل الاخرى يزداد حدة مما يحتم التفكير في معالجات جدية تاخذ في الاعتبار كل هذه الظواهر التي طرأت علي المناخ والبيئة وحتى الاخلاق والاعراف والمؤسسات التقليدية

خلاصة هذا الفصل المتعلق باثار موجات الجفاف والتصحر علي المجتمعات القبلية المستقرة والرعوية ان تكتفت الهجرات والنزوح الي كل من جنوب وغرب ولايات دارفور الكبرى (انظر الجدول ادناه الذي يشير الي اتجاهات الهجرة من الشمال والي الجنوب) ولكن هنالك هجرة اخرى من الجنوب والي الجنوب ايضاً اي من المناطق الشمالية لمحافظة

¹ السودان ، ولاية دارفور ، تقرير لجنة تقصى الحقائق ، المرجع السابق ، 1988م.

جنوب دارفور (ولاية جنوب دارفور حالياً) الى المناطق الجنوبية منها وقد ظهر هذا جلياً في الدراسة التي اجريت عام 1990م بواسطة منظمة اوكسفام البريطانية في الجدول رقم

3-6 ادناه : والحريطة رقم 3-3

جدول رقم 3: 6- الهجرة واتجاهاتها من شمال لجنوب دارفور 1984م

1	المنطقة الوسطى	108,976
2	المنطقة الشرقية (الضعين)	072,849
3	المنطقة الجنوبية (برام)	095,240
4	المنطقة الغربية (زالنجي)	064,593
5	المنطقة الجنوبية الغربية (عد الغنم)	42,352
	الجملة	38401 اي حوالي 6 الف اسرة

المصدر : منظمة اكسفام ، التقرير السنوى لعام 1984م.

كما اوردت منظمة اكسفام البريطانية أن عدد الوافدين عبر الحدود من شاد إلى ولايات دارفور في اواسط عام 1974م بسبب الظروف الامنية والمجاعة يفوق 110,000 وافد كما ورد في التقرير المشار اليه في مصدر الجدول اعلاه. وأوردت بعض الدراسات الأخرى بأن الزغاوة هجروا 475 قرية من قراهم البالغ عددها 804 في خلال الفترة من 1970 الى 1984م الي اجزاء مختلفة من دار فور ومناطق أخرى بالسودان. (1)

كانت اثار هذه الهجرات الكثيفة علي المجتمعات القبلية المحلية لغرب وجنوب دارفور واضحة جداً في كثير من المناطق خاصة لدى القبائل المستقرة حول ادارة المقدومية بنيالا. مثلاً جاء عن دار البرقد في محلية شعيرية وهي المنطقة الواقعة علي الشمال الشرقي من نيالا (جاء بأنه من الجلي جداً ان هذه المحلية قد تعرضت لاضرار بالغة من جراء الجفاف

¹ Sharif Abdalla Harir.Op.cit.

الامر الذي ادى الي هجرات واسعة من هذه المنطقة الي كل من دار بني هلبة ، دار الرزيقات ، دار ترجم ، دار هبانية ، دار فلاتة ودار التعايشة. فان اصحاب الماشية قد هاجروا خارج المحلية وذلك في محاولة للتأقلم مع ظاهرة الجفاف وقد تلاحظ في عام 1984م ان 40% من مواطني محلية شعيرية قد هاجروا خارج ديارهم اما الي المدن مثل نيالا والضعين واما الي اماكن اخرى يتوفر فيها الماء والمرعى في ديار البقارة جنوباً.

مجموعة اخرى ذهبت الي مدن شمال السودان مثل ام درمان وكوستي والقضارف وغيرها والطريف ان ديار البرقد التي هاجر منها اهلها الي ديار الجنوب قد هاجر اليها عدد كبير من الرعاة من شمال دارفور حيث وفد اليها كل من الزغاوة كمزارعين ورعاة الابل من الماهرية ، الزيادية ، رزيقات ، بني جرار وعريقات⁽¹⁾ وهكذا اختلط الحابل بالنابل في دارفور من جراء الانتماء المختلفة من الهجرات الواسعة مما ادى الي اضعاف مفهوم الديار القبلية وخلق كثيراً من التوترات الاجتماعية والعرقية بين الوافدين الجدد واصحاب الديار الاصليين وهذا يفسر جانباً من تمزق النسيج الاجتماعي القبلي الذي كان مستقراً قبل هذه الهجرات⁽²⁾ التي شملت الطاعن والمقيم وهذا ما تتطرق له الدراسة في مجال المسارات او المراحل بدارفور. (انظر الخريطة رقم 3-3).

3-5: مسارات الرحل بجنوب دارفور :

نتيجة للتغيرات المناخية الكبيرة وما واكب ذلك من تغيير في ديمغرافية دارفور رفور بل ومن اجل الهجرات الانسانية المتتالية التي شهدتها دارفور خلال ربع القرن الاخير طرأ علي مسارات العرب الرحل الالبالة والبقارة تغيراً كبيراً جداً في محاولة اصحاب الثروة الحيوانية في التأقلم علي هذا الواقع الجديد الامر الذي ادى الي ارباك المجتمع الرعوي ومؤسسات الحكم الرسمية علي حد سواء وذلك من جراء

¹ شيخ الدين أبو القاسم آدم ، التغيرات المناخية واستراتيجيات التأقلم في المجدتمعات التقليدية ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، الخرطوم ، جامعة اتلخرطوم ، 1990م.

² هذا نمط جديد في الهجرة وهو أن يهاجر اصحاب الديار الى خارجها ، ثم يجيء مهاجرون جدد ليتولوا هذه الديار وهو ما يمكن ان نطلق عليه نمط هجرة محلية شعيرية بجنوب دار فور.

الصراعات المتتالية التي دارت بين هؤلاء الرعاة والمزارعين المستقرين وكانما الرعي وتربية الحيوان قد دخلت الي مجتمع دارفور حديثاً ولم يألفها من قبل بينما هي قديمة قدم الاقليم وبالرغم من ان اسباب الصراعات القبلية في دارفور متعددة مثل النهب المسلح و(الحواكير) الديار او طلب السلطة الا ان بعض الصراعات بين العرب الرحل والمزارعين كانت الشرارة الاولى والمباشرة لها علي اراضي المرعى وهذا جلي جداً في الصراعات التالية :

1: الصراع بين بني هلبة والرزيقات الشمالية ... 1976م

2: الصراع بين الرزيقات والمسيرية 1982م

3: الصراع بين الرزيقات الشمالية والفور 1988م

4: " الصراع بين الفور والترجم 1991م

5: الصراع بين المساليت والعرب 1997م

6: الصراع بين الزغاوة والماهرية 1997م¹

خريطة رقم 3-3 هجرات قبائب البقارة الموسمية بجنوب دارفور

¹ يوسف تكنه ، تقرير الصراعات القبلية بدارفور ، 1997م.

يلاحظ في كل هذه الصراعات ان العنصر المشترك هو دخول العرب الرحل الي مراعي جديدة وباعداد كثيفة.

في واقع الامر ان كل المسارات القديمة بدارفور من الشمال الي الجنوب قد طرأت عليها بعض التغيرات الجزرية بل ان بعضها اندثر تماماً واصبح جزءاً من التاريخ وذلك حتى ديار البقارة بجنوب دارفور والتي يعتقد وعلي نطاق واسع بانها لم تتأثر بعد، فقد بدأت هذه التغيرات تربك مساراتهم وتثير الصراع بينهم وبين الآخرين ، فمثلا في ديار بني هلبة بجنوب دارفور بدأ عرب شمال دارفور الابلالة في هجرة واسعة بعد اعوام الجفاف الاولى 1970 - 1974 م الي مجلس المنطقة الجنوبية الغربية (عد الغنم) وبدأوا في الانتشار وبصورة واسعة وهذا امر جديد لم يكن له مثيل في الماضي ومن اثار هذا التدفق من شمال دارفور بدأت الاحتكاكات بين الرزيقات الشمالية (الماهرية) وبني هلبة وقد سويت هذه الصراعات في اتفاقيتين في كل من عامي 1976م و 1980م وكانت كلتا الاتفاقيتين تنظم امر المراحل والمراعي بالنسبة للماهرية وتوقيت دخولهم وخروجهم من ديار بني هلبة⁽¹⁾ مع بداية فصل الخريف. جاء هذا الخلل في العلاقات القبلية وما صاحبه من احداث دموية من التغيير الذي طرأ علي طبيعة المنطقة ولدخول مجموعات رعوية جديدة تماماً لم تك في الحسبان عند رسم هذه المسارات بديار بني هلبة. عندما كثرت المشاكل بين الرزيقات الشمالية وبقية القبائل المستقرة بجنوب دارفور وهؤلاء جلهم من البقارة عقد المؤتمر

¹ جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق في الحوادث التي وقعت بين عرب الرزيقات الشمالية والفور بمنطقة جبل مرة 1988م ، أن مناطق شمال دارفور قد شهدت تحولات طبيعية نتيجة للجفاف والتصحر الأمر الذي اضطر عرب الرزيقات الشمالية في التوغل جنوباً في الأقليم ، وإذا أخذنا في الاعتبار أن قبائل الداجو والبرقد وبني هلبة وبقية القبائل الأخرى قد منعتهم من الرعي في ديارهم وارضهم رغم وجود اتفاقيات تنظم دخولهم وخروجهم. واضطر عرب الرزيقات الشمالية في تكثيف رعيهم بمناطق الفور بجبل مرة لا اعتبارها غنية بالمرعي والمنفذ الوحيد لهم. وبما أن الفور يعتمدون أساساً علي الزراعة فقد تفاقمت المشاكل بينهم وبين عرب الرزيقات الشمالية ، وعجزت الأجهزة الإدارية الموجودة عن حل تلك المشاكل. تقرير لجنة تقصي الحقائق ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

الثالث بين قبائل مديرتي شمال وجنوب دارفور في الفترة من 16/1/1980 الي 18/1/1980م بمدينة الفاشر لمعالجة امر الاحتكاكات الناجمة عن دخول رعاة شمال دارفور الي مراعي جنوب دارفور. كان اهم توصيات وقرارات هذا المؤتمر تلك التي تتعلق بامر الموارد الطبيعية وقد نصت علي الآتي : (1)

في مجال صيانة الموارد الطبيعية فقد قرر المؤتمر تأييد قرارات مؤتمر نيالا لعام 1976م بين بني هلبة والرزيقات الشمالية في المجالات التالية : (2)

- 1- عدم قطع الاشجار بجميع انواعها من اجل المرعى.
 - 2- عدم الصيد ألا في حدود القانون
 - 3- الحفاظ علي المرعى من التلف والحرائق
 - 4- مراعاة عدم زرب اي منطقة لغير الزراعة
- ويضيف المؤتمر منع زرائب (الهواء) منعاً باتاً وفتح المراعي للرعاة كافة* 2 ولتنفيذ هذا القرار يرى المؤتمر ان تتوفر مقومات العمل الحركية والبشرية لادارات الموارد الطبيعية اقليمياً او مركزياً. (3)

حدد هذا المؤتمر المواعيد التي يتم دخول الرزيقات الشمالية لمديرية جنوب دارفور والمرور بمناطق قبائل الداجو والبرقد والفور قبل الخامس عشر من شهر ديسمبر في كل عام والا يتم دخولهم لدار بني هلبة قبل اول مارس من كل عام وكذلك انشأ وفتح خمسة مسارات جديدة تماماً للرزيقات الشمالية وهي كالآتي :

¹ تواترت الصراعات القبلية أثر دخول الرزيقات الشمالية الي مراعي جنوب دار فور وقد شملت كل من (1) الرزيقات الشمالية والبنى هلبة ، (2) الرزيقات الشمالية والداجو ، (3) الرزيقات الشمالية والبرقد ، (4) الرزيقات الشمالية والقمر ، (5) الرزيقات الشمالية والفور ، (6) الرزيقات الشمالية والبيفو (7) الرزيقات الشمالية والهباتية . المصدر: جاء ذلك في مذكرة حول الرحل بولاية جنوب دارفور بتاريخ 15/10/1994م . ملف القبائل ، مكتب محافظ عد الفرسان.

² جاء التركيز على فتح المراعي للرعاة كافة انتصاراً لمشاعية الرعى وذلك لأن هذا المؤتمر برزت فيه فكرة الديار القبلية والى أى مدى يمكن أن يتم تخصيص استغلالها لاصحاب الحاكورة أو الدار وحدهم دون أن يكون الحق لسواهم وهذا الأمر يدل على هشاشة مفهوم الدار القبلي في السنوات الأخيرة.

³ البيان الختامي لمقررات المؤتمر القبلي الثالث بين قبائل مديرتي شمال وجنوب دارفور ، 18 يناير 1980 ، الفاشر.

المرحال الأول :

يمر ببلي، أربي، كيلا ، جبرة ، ابو نزار ، بليل القردود ، الخروج ، كاس، مراى ،
جنقي ابو ظهير، دلال العنقرة ، ام زعيفة، عد القرصاية، ام مشطور ، لدار فلاتة.⁽¹⁾

المرحال الثاني :-

من كاس الي دار بني هلبة، من الشطايا الي وادي كايا، ام لباسة ، القماية، نورلي،
ضفادع، لدار فلاتة.

المرحال الثالث :-

من مقرة الي سندو، قوز حميى، مركندي، رهيد البردي، الي طوال وهذه بديار
التعايشة.

المرحال الرابع :-

¹ وبنظرة فاحصة يري المرء أن هناك واقعاً جديداً تماماً علي الموارد الطبيعية والمراعي بصفة خاصة
اوجد بهجرة الرزيقات الشنالية الي جنوب دارفور بعد موجة جفاف 1970-1974م وقد شمل الأمر كل
الديار القبلية بجنوب دارفور دون استثناء وترتب علي ذلك انشاء خمس مسارات جديدة تبدأ في شمال
دارفور وتمتد جنوباً حتي بحر العرب والي الغرب والجنوب الغربي حتي أم دافوق بدار التعايشة ووادي
صالح بديار الفور.

من مسكو الي ابو دموع ، نتيقة ، البان جديد ، لبدو ، خور شرم ، ساني افندو ،
مجيليد ، كليكل موجو ، عشيراية وبداخل دار رزيقات ويمر هذا المرحال بديار البرقد
والداجو والفور.

المرحال الخامس :

من نجيعه ، جبيل الطينة ، الغرابشة ، البان جديد ، وينضم الى لبدو ، ودعة ،
مهاجرية ، ياسين ، ام عشيراية ، قميلية ، الي دار الرزيقات.⁽¹⁾

شكلت هذه الهجرة الواسعة للقبائل الرعوية من الشمال والي الجنوب ضغطاً كبيراً
علي مورد المرعى للقبائل الرعوية بجنوب دارفور (الرزيقات، الهبانية ، الفلاتة، بني هلبة
والتعايشة) وهي القبائل التي تخصصت في تربية ورعاية الماشية منذ اكثر من ثلاثة قرون
بهذه الديار بجنوب دارفور وبدأت الجمال تنافس الابقار في مراعيها التقليدية ومع هجرة
القبائل الرعوية من شمال دارفور الي جنوبها جاءت ايضاً مجموعات قبلية مستقرة تمتهن
الزراعة واكبر هذه المجموعات هي الزغاوة الذين تضررت ديارهم اكثر من غيرهم كما
تمت الاشارات سابقاً وهذه المجموعة بدأت تنتشر في مناطق (القيزان) الرملية حول مدينة
الفاشر وتمتد جنوباً الي قوز بينة وقوز ابوزريقة جنوب الفاشر وتتسع جنوباً لتشمل
مساحات واسعة من ديار البرقد والداجو شرق مدينة نيالا ثم جنوباً لتشمل بعض ديار
الرزيقات والهبانية وحتى بحر العرب جنوباً وكان من جراء ذلك ان تغيرت مسارات قبائل
البقارة بجنوب دارفور اذ اصبحت مساحات واسعة من المراعي في المناطق الشمالية التي
تقد اليها قبيلة الرزيقات من الجنوب الي الشمال ثلاث مراحل تحولت أراضيها إلي مناطق
زراعية وتشمل هذه المراحل :-

1- مسار (مرحال) فرع ام ضحية الذي يبدأ من البحر في الجنوب ويمر بابو جابرة
وشرق الضعين وابوكانكا وحسكنية ويتجه شمالاً حتى ام سعونة والطويشة وينتهي

¹ البيان الختامي لمقررات المؤتمر القبلي الثالث ، مصدر سبق ذكره

عند هذا الحد بينما كان وقبل عام 1970م يصل هذا (المرحال) حتى الفاشر ومليط
*وهكذا حوصرت المراعي والمسارات شمالاً.⁽¹⁾

2- مسار (مرحال) فرع ام محمد فيبدأ من بحر العرب في الجنوب ويتجه شمالاً
بأبومطارق وكلينكل ابوسلامة ومهاجرية وشعيرية بديار البرقد وينتهي عند هذا الحد
بينما كان في الماضي يصل حتى ضواحي الفاشر.

3- مسار (مرحال) المحاميد والنوابية يتجه من البحر في الجنوب صوب الشمال ويمر
الي الغرب من ابومطارق بمناطق هبيل وحرارة وابو سنيدرة والفردوس شمالاً حتى
قميلية (عسلاية) ويلتقي مع مرحال ام احمد في مهاجرية وينتهي هنا بينما كان
في الماضي يصل الي مشارق الفاشر ⁽²⁾

اما المسارات بالنسبة لقبيلة الهبانية فهي تمتد من بحر العرب جنوباً و يتوغلون
فيها حتى تمساحة وكفياكنجي وراجا وهذه كلها تسمى مراعي (البروية) حيث تظل
المراعي خضراء في فترة الصيف ومع بداية فصل الامطار (الرشاش) في ابريل ومايو
من كل عام يتجهون الي الكلكلة وهي دار الهبانية ثم يتجهون شمالاً الي دار الداجو
شرق مدينة نيالا وجبل ام كردوس حيث ينتهي (مرحالهم) هنا بينما كانوا في الماضي
يرعون شمالاً حتى موسكو (الحدود الادارية الفاصلة بين شمال وجنوب دارفور)
ويتجاوزون جبل كدمل شمالاً الي ديار التنجر بشمال دارفور ولعل مسارات ومراعي
الرزيقات اوفر حظاً من مسارات ومراعي جيرانهم الهبانية فالرزيقات تاثرت مراعيهم
بزحف الزراعة في الشمال مما قللها الي النصف تقريباً ولكن الهبانية فبالرغم من حصر
مراعيهم في الشمال جاء انشاء حظيرة الردوم للحيوانات البريه عام 1980م ليقطع
ايضاً مساحات واسعة من مراعيهم الصيفية ببحر العرب التقليدية لكل من قبيلتي

¹ مقابلة مع : عبدالرحمن علي مقدم ، ، رزيقي فدياني ، عمودية يعقوب أحمد ، من مواطني أبو جابرة
العمر 61 سنة يقطن حالياً بمدينة الحاج يوسف بشرق النيل ، مارس ، 2002م.

² في السنوات الأخيرة ظل توسع الزراعة من قبل المهاجرين الذين وفدوا الي جنوب دارفور من الشمال
بعد سنوات الجفاف 1970-1980م هو السبب الرئيسي في تقليص المراعي وتقصير المسارات و
(المراحل) ولكن عامل الصراع القبلي بين الرزيقات الشمالية والفور 1988م حسم هذا الأمر وأصبح هناك
استقطاب حاد بين القبائل العربية من جانب وقبائل اهل الدار من جانب آخر وهذه هي الفترة التي ظهر فيها
بيان التجمع العربى وفى ظل هذا الجو القبلى المشحون ، بدأ العرب يفضلون عدم التوغل شمالاً في غير
ديارهم.

الهبانية والفلاته⁽¹⁾ حيث يمكث بها الرحل لأكثر من خمسة أشهر في فصل الصيف وضمور المراعي الصيفية ببحر العرب اضطر بعض قبائل البقارة بجنوب دارفور مثل الفلاته الفولاني والتعايشة يرحلون سنوياً في فصل الصيف الي جمهورية افريقيا الوسطى ويبقون بها لأكثر من ستة أشهر في العام ويقدر عدد الماشية السودانية التي ترعى بافريقيا الوسطى في كل عام أكثر من مليون وحدة حيوانية وجمهورية افريقيا الوسطى اتخذت عدة اجراءات لا غراء مربى الماشية من قبيلتي الفلاتة الفلاني والتعايشة السودانيين للاستفادة من هذا العدد الهائل من الماشية في اسواقهم الوطنية وللتصدير ايضاً ومن هذه الاغراءات درجت السلطات بافريقيا الوسطى علي الاتي :

- 1- فتح المناطق التي كانت مقفولة في وجه الرعاة السودانيين ومحتكرة لشركات السياحة التي تهتم بتربية الحياة البرية بعد ان وجدت السلطات ان العائد المتوقع من الماشية السودانية يفوق كثيراً عائد السياحة من حظائر الصيد.
- 2- فتح ملاحات الصيد للماشية السودانية وانشاء مزيد من الملاحات بمناطق الرعي الرئيسية.
- 3- توفير مياه الشرب للرعاة السودانيين ولماشيتهم عن طريق حفر الابار والحفائر وافتح مشاريع جديدة لورود الماشية السودانية للبحور الرئيسية.
- 4- توفير خدمات بيطرية متقدمة ومتحركة في نفس الوقت لملاحقة الرعاة وتوفير الادوية المطلوبة والمصال الواقية.
- 5- البدء في تنظيم الرعاة السودانيين في هياكل الادارة المحلية بجمهورية افريقيا الوسطى عن طريق انشاء العموديات التابعة لسلطينهم وزعمائهم المحليين ومعاملة الرعاة السودانيين معاملة الوطنيين.
- 6- البدء في تأسيس اسواق محلية للماشية وتشجيع المستثمرين المحليين والاجانب للدخول في تجارة الماشية وقد تم انشاء مصنع لتعليب اللحوم⁽²⁾.

¹ تم انشاء هذه الحظيرة سنة 1980م وقد احتلت مساحات واسعة وخصبة وهي الأراضي التي تقع كجزيرة بين نهري اداه وام بلاشا وهي مناطق الزراعة التقليدية لقبائل البنقا والدانفو والكارا والكريش ، وكانت موزعة على هذه القبائل التي عرفت جمعياً بأسم الفراتيت ، ويقول البنقا أن هذه الحظيرة التهمت أكثر من ثلث ديارهم دون مراعاة لمزارعهم ووسائل كسبهم الأخرى الي جانب التهام مراعى الهبانية والفلاتة.

² ايدام عبدالرحمن آدم ، مفتش الحكومة المحلية بجنوب دارفور ، مذكرة عن الرعاة 1996م ، وقد جاء في هذه المذكرة أن عدد الماشية لقبيلة التعايشة التي ترعى في الصيف بافريقيا الوسطى حوالي 400ر593 رأس بينما عدد ماشية قبيلة

المراعي التقليدية بجنوب دارفور في كل اراض (القيزان) مثل قوز دانقو قبالة دار الهبانية وقوز ساسلقو قبالة ديار بني هلبة والتعايشة جنوباً حتى بحر العرب قد طرأت عليها تغيرات كبيرة من جراء النشاط الانساني غير المرشد وعوامل المناخ الطبيعية ففي والحيوان الي جنوب دارفور وليتفادى عام 1988م واثر تدفق موجات هجرة الانسان الهبانية بالكلكة بمحافظة برام هجرة الماهرية وما رافقها من صراعات قبلية في كل من ديار بني هلبة وبقية القبائل بجنوب دارفور قرروا عدم السماح للماهرية وابلهم بدخول دار الهبانية واطفروا بذلك السلطات المحلية والولائية الا ان استراتيجية الماهرية قد تغيرت تماماً فعالجو مشكلتهم بصورة عملية اذ استقروا واستوطنوا بقوز الجامع ابو عجورة جنوب نيالا بعد ان اخذوا الاذن من اهل الحاورة وهم الفور.⁽¹⁾ واصبح مرعاهم في الصيف في المنطقة بين طوال وابوامبل علي ضفتي وادي بلبل شمال تلس (الفلاتة) والي الشرق من كتيلة (القمر) ويمتد مرعاهم علي ضفتي وادي بلبل حتى تمبسكو شمالاً ثم يتجهون الي الشمال الغربي حتى شطاية ووادي صالح بديار الفور وذلك تفادياً للاحتكاك مع بني هلبة ثم انهم يتحاشون الاحتكاك مع الهبانية جنوباً. ويلاحظ ان هذه المناطق غنية جداً بالمراعي والاعشاب والاشجار يقطنها مزارعون مستقرون من القمر وبني هلبة والفور⁽²⁾ ويلاحظ ان هذه المجموعة قد جاءت بنمط جديد يغري قبائل اخرى رعوية بشمال دارفور في ظل الظروف المناخية والديمقراطية الضاغطة باتباع استراتيجية الاستقرار كلياً في هذه المناطق مما يزيد من تعقيد امر المسارات للقبائل ، فمثلا في منطقة المخارف التقليدية لرعاة الماشية بجنوب دارفور (هبانية، فلاتة، بني هلبة، تعايشة) وهي منطقة القيزان التي تقع الي الشرق من نيالا حول منطقة الداجو بام كردوس وكذلك ارض البرقد حول دارا القديمة

الفلاتة الفلاني بأفريقيا الوسطى 646ر500 راس ، وبذلك تكون الأبقار السودانية التي جذبتها أفريقيا الوسطى الي مزايعها حوالي 1ر239ر900 رأس من الأبقار.

¹ عرفت هذه المجموعة من الماهرية الذين استقر وا في قوز الجامع أبو عجورة بمجموعة أبو نوبه وهو عمدتهم وقد أنشأوا مركزاً إدارياً وخدمياً بقرية أم ضوابان بأن حفرت الأبار الجوفية (الدوانكي) والمدارس ... الخ وقد خرجت هذه المجموعة من أدارتهم القديمة بشمال دارفور وأصبحت مستقلة إدارياً تتبع رأسياً لسلطات الولاية بنيالا وشكل ذلك نمطاً جديداً في الهجرة والإدارة.

² تتبع هذه الأراضي تقليدياً إلي الفور وهناك شريحة صغيرة من الأرض تتبع لبنى هلبة وهي الضفة الغربية من وادي بلبل.

نزلت اعداد كبيرة من الشمال وقد استقرت بها كما اشرت سابقاً دون ان تتم معالجات من لجان ادارية او عرفية بين هؤلاء الوافدين الجدد واهل الديار والرحل من عرب البقارة الامر الذي ادي الي قصر المسارات بالنسبة للرعاة وانهاك أرض القيزان الهامشية

من جراء المزارع المتنقلة والرعي الجائر ونضوب المياه السطحية والجوفية المحدودة مما ظهرت آثاره السلبية في محلية مرشنيق الي الشمال من نيالا ، والتي اجريت عليها دراسة ميدانية عام 1990م أظهرت التدهور البيئي الذي ألم بها جراء الاستغلال الجائر والكثيف دون تخطيط أو ادارة.⁽¹⁾

في ديار العرب البقارة بجنوب دارفور ايضاً يوجد امتداد لبعض الكثبان الرملية (القيزان) التي تمتد من كردفان شرقاً وحتى الحدود السودانية مع جمهورية افريقيا الوسطى غرباً وهذه الاراضي الرملية هي بمثابة الفاصل بين ما يعرف باراضي (العتامير) الصغيرة واراضي (النقعة) والاراضي الرسوبية الطينية حول مصب بحر العرب في الجنوب وقد عرفت هذه الاراضي الرملية باسماء مختلفة في قبالة هذه القبائل كل علي حده فهي تعرف في الاجزاء الجنوبية من ديار الفلاتة والهباتية بقوز دانقو وفي اتجاه كل من قبيلتي التعايشة وبني هلبة بقوز ساسلقو علي مدى اكثر من قرنين من الزمان اضحت هذه المناطق الرملية مراعي ومراتع لماشية هذه القبائل وخالية تماماً من الموانع الطبيعية والبشرية ويتم استغلالها كمراعي في فترتين من العام ن فالفترة الاولى تبدأ مع موسم الامطار في مايو من كل عام حيث يبدأ البقارة الذين قضوا فترة الصيف ببحر العرب ببداية رحلتهم الي الشمال مروراً بهذه المنطقة الرملية والمكوث بمراعيها ريثما يستقر موسم الامطار في المناطق الشمالية التي يطلق عليها البدو عموماً بدارفور المناشق وقد يستمر مراعاتهم في هذه المنطقة لاكثر من شهر حتى يتم الاطمئنان لموقف الامطار والمراعي في

¹ شيخ الدين أبو القاسم ، التغيرات المناخية واستراتيجيات التأقلم التقليدية - حالة محلية مرشنيق ،

المناطق الشمالية التي تبدأ حول منطقة نبالا وام كردوس ودارا القديمة ويستمر شمالاً في المناطق شمال مسكو⁽¹⁾ وقوز بينة وابو رزيقة جنوب الفاشر . ثم ان هذه القبائل وفي ترحالها جنوباً بعد نهاية فصل الامطار تمر باراضي (القيزان) هذه ويبقون في مراعيها لفترات متفاوتة قد تتجاوز الشهر ريثما تجف المستنقعات شمال بحر العرب وتزحف ذبابة التسي تسي (ام بوحني) الي مسافات بعيدة جنوب بحر العرب وهذه الاراضي والتي يمكن ان نطلق عليها المراعي الانتقالية حول قوز دانقو وقوز ساسلقو تمت هجرات كبيرة عليها من قبائل شمال دارفور خلال السنوات الماضية واستوطنت علي مساحات واسعة عليها وبدأت في استغلالها في مجال زراعة المحاصيل الغذائية (الذرة والدخن) والمحاصيل النقدية (الفول ، الكركدي) في مساحات شاسعة كما ان الهجرات الي هذه المناطق كانت نشطة جداً خاصة بعد تنفيذ مشروع مستوطنة العمود الاخضر بواسطة مشروع تنمية غرب الساقنا في العقد الماضي ورغم ان هذا المشروع قد نفذ من خلال خطة راعت في مجملها مقومات التنمية الريفية الا ان المشروع فتح باباً واسعاً لهجرات متعددة وقامت بموجب ذلك عدة قرى و (حلالات) كبيرة⁽²⁾ وبصورة عشوائية خالية من كل الضوابط الادارية والعرفية التي توأطت عليها مجتمعات دارفور القبلية ومنذ العام 1997م هناك نشاط مكثف لفتح مزارع جديدة عن طريق قطع غابات بأكملها. هذا النشاط الانساني الكثيف أستمر في ظل غياب موجهات عامة علي اي مستوى من مستويات السلطة الرسمية او الشعبية ، اي هو نشاط بشري عشوائي دافعه الاساسي حيازة اكبر مساحات ارضية من اجل تحويلها الي مزارع تقليدية متنقلة من حين الي آخر.⁽³⁾ وهو ذات الاسلوب الذي كان من نتائجه المباشرة موات اراضي شاسعة خلال سنوات قليلة كما حدث في قوزي بينه وابو رزيقة جنوب الفاشر

¹ يعتبر وادي مسكو هو الحدود الإدارية بشمال وجنوب دارفور وذلك عندما كانت دارفور مقسمة الي محافظتين فقط شمال وجنوب دارفور حالياً بعد أن اصبحت دارفور الكبرى ثلاث ولايات ايضاً اصبحت مسكو هي الحدود الإدارية بين ولايتي شمال وجنوب دارفور.

² تشمل القرى الحديثة في هذه المنطقة والتي نشأت حديثاً كل من العمود الاخضر ، لقبدييه ، جوغين .
³ يتم فتح مزارع جديدة عن طريق قطع وحرث غابات بأكملها عن طريق إيجار بعض ابناء القبائل الجنوبية (ابناء الدينكا) نظير 6000 جنيه سوداني مقابل نظافة الفدان الواحد من أرض الغابة وتشمل هذه الغابات كثير من أشجار السافانا الغنية مثل شجر الحميض واللبن. (مقابلة مع مجموعة من الاجراء من ابناء الدينكا جنوب قرية لقبدييه في ابريل 2001م.

من خلال الزراعة المتنقلة خلال عقدين من الزمان فقط جراء الاستغلال التقليدي الجائر الامر الذي سيؤدي حتماً وفي المستقبل القريب الي صراع قبلي بين الرعاة الذين الفوا رعى هذه المناطق منذ أزمان بعيدة ودهور والمزارعين الجدد الوافدين الي هذه المناطق خلال العقدين الاخرين خاصة في غياب اي موجهات عامة وضوابط تتعلق بحيازة واستعمالات الارض.

شئ آخر وجديد ايضاً يتعلق بمناطق المراعي الجنوبية من ديار البقارة بجنوب دارفور وهو ان بحر العرب قد ظل ولاكثر من قرنين من الزمان مصيفاً لرعاة هذه القبائل ولكن في السنوات الاخيرة جاءت قبائل اهل الدار بعد ان تحولت افضلية استثمارها الي الماشية في العقود القليلة الماضية تقاسمها نفس المصيف بمواشيتها وقد ظلت هذه المنطقة (بحر العرب وفروعه المتعددة) موضع نزاع بين هذه القبائل من دارفور والقبائل الجنوبية خاصة بين ابناء الرزيقات والدينكا ملوال وقبائل غرب بحر الغزال التي تشمل مجموعة قبائل ابناء العرب في المناطق الواقعة بين نهري عادة وأمبلاشا بمنطقة الردوم وكفاكينجي خاصة بعد اتفاقية اديس ابابا بين الشمال والجنوب عام 1972م واتفاقية السلام الشامل 2005م مما وفر فصل جنوب السودان عن شماله ومطالبه الاقليم الجنوبي بالمنطقة حول حفرة النحاس وما جاورها وفق حدود 1956م كما نصت كلا الاتفاقيتين . هنا تجدر الاشارة الي ان الحكم الثنائي الانجليزي - المصري للسودان عام 1898 - 1956 قد استطاع احتواء هذا الصراع عن طريق معاهدات ثنائية بين هذه القبائل.⁽¹⁾ في فترات متتالية اتاحت لقبائل البقارة رعي ماشيتهم الي جنوب بحر العرب علي بعد 17 ميل الا ان هذا الصراع قد بدأ يتجدد مرة اخرى بعد اتفاقية الخرطوم للسلام الشامل 2005م وظهر فجأة علي مسرح الاحداث السياسية خاصة في ترسيم الحدود بين شمال السودان والدولة الجديدة المرتقبة بجنوب السودان في حالة ايلولة هذه المنطقة المتنازع عليها حول حفرة النحاس ومثلت كفاكينجي إلي دولة جنوب السودان المرتقبة فان هذا الامر سيقطع مساحة

¹ اتفاقية مونرو وببيلي سنة 1924 بين الرزيقات والدينكا ملوال وقد اكدت في عام 1927 ، ثم اتفاقية ديفز - الكلسون عام 1932م وقد أكدت كل هذه الاتفاقيات بخرط إدارية ترجع الي عام 1924م وخرطة الاستقلال للحدود الإدارية عام 1956م (يرجع في هذا الأمر الى دراسة: جريقتدي النعيم ، النزاع بين الرزيقات والدينكا ملوال حول بحر العرب (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة الخرطوم ، 1983م ،

كبيرة تقدر بحوالي 17.000 كيلو م2 من مرعى البقارة بجنوب دارفور الأمر الذي سيربك تربية الماشية بجنوب دارفور وتكون له اثار اقتصادية واجتماعية بعيدة الاثر في حاضر ومستقبل هذه المجتمعات.

هذه المنطقة الحيوية جداً للبقارة في جنوب دارفور وقبائل اهل الدار كمراعي صيفية خلال خمسة اشهر كاملة في السنة اصبحت الان من المناطق المرشحة لصراع جدي بين الشمال والجنوب في ظل السياسات الجارية حالياً خاصة وان مشكلة تبعية الدينكا نوك

يمنطقة اببي بجنوب كردفان ما زالت ماثلة للعيان منذ توقيع اتفاقية السلام 2005م⁽¹⁾ والى اليوم وعليه فان مسألة المراعي والمسارات بدارفور ينبغي ان تاخذ هذا الامر مآخذ الجد وعلي كل المستويات حتى لا ينفلت الامر في شكل صراع جديد بين بعض قبائل دارفور من البقارة واهل الدار وقبائل الجنوب في شمال وغرب بحر الغزال.

أمر آخر جديد ايضاً في مناطق البقارة الجنوبية بدارفور وفي بحر العرب بالذات وهو يشكل المجال الحيوي لهذه القبائل قد انتشرت فيه الزراعة التقليدية المتنقلة ايضاً خلال العقود المنصرمة قبل بداية الحرب الاهلية بدارفور 2002م وقد نقل النشاط الزراعي الي الجنوب من بحر العرب. هذه المنطقة التي كانت طاردة جداً في فصل الامطار لكل من الحيوان والانسان معاً اذ تتحول الي مستنقعات كثيرة المياه وعالية الرطوبة مما يصعب علي الانسان والحيوان السير في اراضيها الطينية ويكثر فيها الذباب والبعوض والحيوانات المتوحشة كالاسود والافيال مما يعرض حياة الانسان والحيوان الي الخطر ولكن يبدو ان التغير في المناخ الذي طرأ علي المنطقة منذ 1970 والسنوات التي اعقبتها قد اثر علي

¹ تقول مذكرة نواب المجلس الوطني (البرلمان) عام 2004م من مناطق التماس مع الولايات الجنوبية حول اتفاقية السلام في البند (10) لكل من ذلك نتحفظ على هذه الاتفاقية وعلى نتائجها المنظورة ونطالب بضمانات كافية بعدم المساس بحقنا في الأرض والأمن والاستقرار والمشاركة العادلة في السلطة والتنمية الاقتصادية المتوازنة مع جيراننا في الجنوب ، كما جاء في المذكرة في البند (4) أن الاشارة الي منطقة اببي في الاتفاقية يمثل مساومة على حقنا في الأرض وافتح المجال لمزيد من المساومة في مناطق أخرى في مناقشات السلام المستمرة مع القوى التي لم تنضم بعد الي الاتفاقية ، ونريد أن نؤكد أن مثل هذه الأمور لا مساومة عليها لا مع الحكومة ولا مع حركة التمرد. مذكرة نواب التماس بالمجلس الوطني ، 2004م ، الخرطوم.

هذه المنطقة بصورة جعلت الزراعة المطرية فيها أمراً ممكناً وهكذا تحولت منطقة حوض بحر العرب في السنوات الاخيرة الي منطقة زراعية لبعض مزارعي قبيلة الهبانية وبقية القبائل المتاخمة لهم والمتداخلة معهم قبل نشوء الصراعات المسلحة التي شملت المنطقة عام 2005 - 2007م خاصة بعد نمو حركة الجزام المسلحة والتي اختارت هذه المنطقة معقلاً لها حتى وقعت اتفاقية سلام مع الحكومة المركزية عام 2009م⁽¹⁾

هذا ما كان من امر المراعي والمسارات بقبائل البقارة بجنوب دارفور وكيف ان الاثار التي واكبت جفاف الساحل الافريقي خلال عامي 1970 و1984م في مجال الزراعة والرعي خلق واقعاً جديداً خلال العقود الاخيرة الامر الذي يحتاج الي اعادة نظر في مجمل السياسات المتعلقة بالزراعة والرعي تاخذ في الاعتبار هذه الظروف الجديدة حتى لا تنهار مقومات هذين النشاطين ويحل الهلاك بالموارد الطبيعية لاقليم يعتبر من اغنى اقاليم السودان بثروته الطبيعية والحيوانية .

3-6: المسارات بغرب دارفور - مناطق الفور بجبل مرة :

بعد كارثة الجفاف الاولى 1971م لم يعد امام مواطني شمال دارفور من المزارعين والرعاة من سبيل غير الهجرة الي ديار بعيدة تتوفر فيها سبل الحياة كما اشرنا من قبل وهكذا وكما اتجهت اعداد كبيرة الي جنوب دارفور هناك مجموعة لا يستهان بها من مربي الجمال في شمال دارفور اتجهوا صوب مراعي ومناهل مياه ديار الفور بكل من محافظتي زالنجي ووادي صالح وهذه عرفت ومنذ ازمان بعيدة بوفرة مياهها ومراعيها. كان تدفق القبائل العربية علي هذه الديار تدفقاً كبيراً واستمر هذا التدفق لاكثر من عقدين من الزمان حتى اكتظت وديان هذه المناطق بالرعاة خاصة من الابلالة حتى ارتبك النشاط الانساني

¹ الجزام هو أحد ابناء قبيلة الهبانية من فرع شبه وقد كون حركة مسلحة تمردت على الحكومة الولائية والاتحادية وكانت أهم مطالبها هي تنمية منطقة الهبانية وقد كان نشاطها محلياً ومحدوداً حتى وقعت اتفاق سلام عام 2009م مع الحكومة الاتحادية.

والعلاقات الاجتماعية القبلية بهذه الديار.⁽¹⁾ بالرجوع الى الوراء قليلاً يمكن القول بان ديار الفور بهذه المناطق قد عرفت الرعاة من قبائل البقارة بجنوب دارفور منذ الخمسينيات من هذا القرن فقد كانت هناك هجرات موسمية في فصل الصيف من كل عام لبعض بوادي قبيلتي بني هلبة والتعايشة ولكن باعداد قليلة نسبياً ومع بداية الامطار ترجع هذه البوادي الي ديارالقبيلتين بكل من دار بني هلبة ودار التعايشة. يحدث كل ذلك بالتنسيق بين الادارات الاهلية بكل من مركز جنوب دارفور (نيالا) ومركز غرب دارفور زالنجي⁽²⁾ لكن في السنوات التي تلت موجات جفاف 1970 بدأ رعاة الابل في شمال دارفور يتحسسون مساراتهم الي وديان ديار الفور ولعل فرع النوايبية من رزيقات شمال دارفور هم من المجموعات الاولى التي تدفقت مع بقية المجموعات بعد حصار الجفاف والتصحر لهم بشمال دارفور خاصة بعد عام 1983م. هكذا توافد كل من المحاميد والماهرية واولاد زيد وكانوا يتبعون لادارات شمال دارفور وقد بدأ هؤلاء الاستقرار في (دوامر) لهم وبدأت بذلك مسارات جديدة تماماً حيث تسير البوادي في فترة الخريف الي الشمال بينما يبقى جزء الاسرة في (الدامرة) لممارسة النشاط الزراعي ومع بداية الصيف تبدأ البادية في الرجوع من الشمال.⁽³⁾ بدأ تحول واضح خلال السنوات الماضية في حياة هؤلاء الرحل فبجانب الاستقرار واحتراف الزراعة بصورة جزئية بدأت هجرة الشباب من هذه القبائل الي كل من ليبياودول الخليج العربي وعند توفر شئ من المال يتم استثماره في الابقار التي هي اكثر ملائمة للحياة. وهكذا بدأ نمط جديد من الحياة وفي مجالات مختلفة تعم هذه الديار هي في

¹ كان تدفق الرعاة من الشمال الي ديار الفور بكل من محافظات الجبل ووادي صالح أن احدث ارتباكاً في النشاط الانساني وتوترا في العلاقات القبلية مما أدى الي اعنف حرب أهلية عرفتها دارفور في تاريخها الحديث وكان ذلك الصراع بين العرب والفور عام 1988م.

² لضبط هجرة الرحل هذه الي ديار الفور عقد مؤتمر سنة 1961م بكاكتنج وقد تقدم الفور بأقتراح يرون فيه تبعية الرحل الذين يرعون بواديان مركز غرب دارفور الي هذا المركز وبعد مرور ثلاث سنوات متتالية على البوادي التي تصطاف بواديانهم الا أن هذا الاقتراح لم يحظ بالتأييد من زعماء جنوب دارفور ، الا أن المؤتمر اتخذ بعض الضوابط التي تحكم هذه الهجرات ،(مقابلة مع : محمد بشار أحمد ، مواليد 1932م وتم اختياره شريكية لأدارة زامى توي ، يوليو سنة 1991م ويسكن بارولة رئاسة الشرتاوية)، مارس 1997م..

³ يلاحظ أن عمليتي الاستقرار في (الدوامر) وممارسة الزراعة تشكل نمطاً جديداً في حياة هؤلاء البدو الأمر الذي لم يك حتى في الخيال قبل التحولات المناخية والبيئية في دارفور.

مجمعلها محاولة للتأقلم علي الواقع الجديد بعد التغيرات البيئية التي حدثت بدارفور والآن بمنطقة وادي صالح وحدها توجد القبائل الرعوية الاتية :

(1) الرزيقات وتشمل النوايبة ، المحاميد، الماهرية، اولاد زيد (2) السلامات (3) بني هلبة (4) الخزام (5) مسيرية زرق وحممر (6) التعايشة (7) اولاد راشد (8) العواطفة وهم بطن من بطون التعايشة (9) الشرفة ثم اقليات مثل (10) الترحم (11) الحوطية (12) التعالية وهؤلاء قد نزحوا في السنوات الاخيرة من منطقة كاس (13) بني حسين (14) المهادي وآخرون وقد استقرت مجموعات من هذه القبائل في مناطق بعينها مثل الماهرية في منطقة سمباس بمحلية ام خير والسلامات الذين استقروا في الكرو في مناطق ام خير وجزء من زامي بايا ودار كلي واولاد زيد بقوز عامر بمنطقة ام خير وبني هلبة والنوايبة بكل من بنجاني وعشن جاه والخزام في قوز الهوى واولاد راشد في درجة بمحلية قارسيللا والمحاميد والترحم والماهرية في كل من دار السلام وطيبة بمحلية قارسيللا بدار كلي والشرفة والعواطفة في قرية عمار بدار كلي.⁽¹⁾ اما في الشمال الغربي بدارفور وفي دار مساليت بالذات فقد تكرر نفس النمط من هجرة القبائل الرعوية من شمال ووسط دارفور اليها وقد ادت هذه الهجرة الي ذات ظاهرة الصراع القبلي المسلح بين هؤلاء الوافدين من الرعاة ومواطني دار مساليت⁽²⁾ في حرب شرسة بين الطرفين راح ضحيتها عدد كبير من القتلى والجرحى.

عرفت دار مساليت الرعي والرعاة منذ ازمان بعيدة ترجع الي بدايات القرن الماضي وقد عرفت ايضاً البدو من خلال دخول القبائل الرعوية من السهول الواقعة حول بحيرة شاد في هجرتها الي السودان وظلت هذه الهجرة وعلي مدى

¹ مقابلة مع: الحسين سعيد الحلو ، أمير رحل محافظة وادي صالح من الرزيقات النوايبة وقد نخرج من معهد التربية بالفاشر وعمل معلماً بمرحلة الأساس وعين أميراً في عام 1995م. المقابلة بتاريخ مارس 1999م.

² يقبول كل من الفور والمساليت أن هذه الهجرات الي ديارهم لم تكن من عرب دارفور فقط بل هناك اعداد كبيرة قد جاءت من دولة تشاد وأن هذه العناصر التشادية قد احتضنتها القبائل العربية بدارفور بدافع القربى وأن هذا العنصر الوافد من تشاد هو سبب كل هذه الصراعات لا ختلاف ثقافتهم مع اهل دارفور.

القرون تعبر دار مساليت في طريقها الي دارفور وكردفان⁽¹⁾ واحياناً تتخلف بعض

الجماعات او الافراد ويفضلون البقاء في هذه الديار والتي كانت تشكل الجزء الغربي لسلطنة الفور حتى قيام سلطنة المساليت في الربع الاخير من القرن الماضي. من المجموعات التي آثرت البقاء بدار مساليت كل من الرزيقات والذين يشملون الشطية ، اولاد جنوب، الماهرية، النوابية، الخزام، الشقيرات، اولاد راشد وهؤلاء رعاة ابل اما رعاة الماشية فهم النوابية من قبيلة الرزيقات ، بني هلبة، المسيرية والسلامات. يلاحظ في هذا المجال ان هذه القبائل من ناحية الرعي فهي في مرحلة انتقالية بين التخصص كلياً في رعي الجمال او الابقار ولاعتبارات البيئة والمناخ فقد اصبحت شرائح كبيرة من مربي الابل قد تخلصوا واستقروا علي تربية الابقار وكلا المجموعتين بدأتا في التأقلم علي المنطقة وفق رحلات موسمية من الشمال والي الجنوب حسب فصول السنة. حتى عام 1970م وهو العام الذي شهد واحدة من اسوأ موجتي جفاف الساحل بدارفور كان نمط ترحال هذه القبائل بدار مساليت. قد استقر في مسارات محددة وفق الجدول رقم 3-7 ادناه من شهور السنة لعام 1972م.

¹ يرجع دخول القبائل العربية الرعوية في كل من كردفان ودارفور عن طريق الغرب وهي أن هذه المناطق الحالية بكل من شمال دارفور ووسط وشمال دار صليح بتشاد كانت مناطق سهيلة جاذبة لتربية الحيوان فهاجرت اليها اعداد كبيرة من القبائل العربية بشمال أفريقيا ثم انداحت هذه الهجرات الي الشرق وتشكل من كل ذلك عرب الابلية بشمال دارفور وعرب البقارة بالجنوب. وفي هذا المجال فمالست هذه الهجرات مستمرة وتنشط بين الحين والآخر حسب الظروف السياسية والمناخية بدولة تشاد ، ولعل آخر مجموعة كبيرة جاءت الي السودان هي مجموعة قبيلة الحمز بكردفان ، فقد جاءت في زمن سلطان مملكة الفور محمد الحسن 1839-1874م وهو الذي منحهم دار حمر الحالية مقابل 1000 بعر و 1000 أمرد و1000 باقة سمن وقد دخلوا عن طريق دار مساليت وكبابية (مقابلة مع الأمير/ عبدالقادر منعم منصور ، أمير حمر، 2002م)..

جدول رقم (3-7) : ترحال القبائل الرعوية بدار مساليت

القبيلة	يناير - يوليو	اغسطس - ديسمبر
الشطبة	تندلتي، الجنيّة ، كرينك	الجنيّة، كتم
الماهرية	سربا ، الجنيّة ، فوبرنقا	سربا، الجنيّة، السريف
اولاد راشد	كتم	الجنيّة
خزام	م ، رمالية	حول زالنجي
اولاد جنوب	سربا، مورني ، سرف عمرة، هبيلة، كينو، حفير، ام نعيمة	كلبس، كبكايية، حفير ام نعيمة

المصدر : مقابلة مع عبدالله أحمد شنيبات ، عمدة بنى هلبة بدار مساليت بالجنيّة.

مايو ، 1998م.

ذلك فيما يتعلق برعاة الابل اما اصحاب الماشية فقد تاقلموا علي الترحال من الشمال والى الجنوب، فهم يتمركزون في فترة الصيف في الوديان التي تقع جنوب دار مساليت حيث يتوفر المرعى ومياه الشرب للحيوان والانسان واشهر هذه الوديان وادي كجا ووادي ازوم وفروعهما⁽¹⁾. في فترة الصيف ترعى الابقار ثمار اشجار الحراز التي تتوفر

¹ ينحدر كل من وادي ازوم ووادي كجا من مرتفعات جبل مره الغربية من الشمال والى الجنوب ويلتقيان معا فى بحيرة شارو في منطقة السنار جنوب دار مساليت ويقع معظم مجرى ازوم فى ديار الفور بينما وادي كجا يتوسط دار مساليت .

علي ضفاف الوديان خاصة في شهري فبراير ومارس ثم وبعد ان تقل ثمار الحراز يبدأ تحرك الرعاة من الشرق الي الغرب لترعى الماشية في اراضي (القيزان) الرملية حيث يكون حصاد المحصولات الزراعية بالمناطق الجنوبية قد شارف علي النهاية (ما بين ابريل، مايو ويونيو) حيث يبدأ موسم الامطار. وتبدأ الرحلة الي الشمال مع بداية موسم الامطار هكذا يتمركز اصحاب الماشية في المناطق الوسطى من دار مساليت ويبدأ تحركهم البطئ الي الشمال وايضاً تمارس بعض الأسر الزراعة ولكن بمساحات صغيرة حول كل من الجنية ومورني وكرينك وقرى دار مساليت الوسطى وفي هذا يتم التنسيق بينهم وبين قبيلة المساليت المستقرة صاحبة الدار. بعد قضاء فترة شهر تقريباً يتحركون الي المناطق الشمالية من دار مساليت خوفاً من الرطوبة والذباب علي الماشية⁽¹⁾ ثم تبدأ رحلة الجنوب في شهر نوفمبر من كل عام تقريباً وهم خلال ترحالهم هذا يتبعون ثلاث مسارات وهي :-

1- المسار الشرقي ويتجه من الشمال جنوباً، يمر بمناطق توفر المياه بحفير ابو جداد ثم وادي عرديب وجنوب وادي كجا ثم ينحدرون الي مناطق وسط وجنوب دار مساليت ويتجنب هذا المسار مناطق الزراعة ويمر بغابات الساقنا الفقيرة حيث توفر بعض الاشجار القصيرة غذاءً للماشية.

2- المسار الثاني يمر الي الجنوب من حفير ابو جداد ويتبع كل من وادي ابو سنون ووادي ابو عضام دادى ابو سنط الي سانية دادى ثم يتجهون الي وادي باري وحفير ابو نعيمة حيث يرعون اعشاب (القيزان) الرملية بعد طلق المزارع.

3- اما المسار الثالث فهو (المرحال) الغربي وهو يبدأ من الشمال ويمر بابو سروج ثم وادي اسونقا⁽²⁾ وجنوباً الي بيضة ووادي مونقو (فروشية ابتانكو) واغلب بادية هذا المرحال من قبيلة المسيرية⁽³⁾ وهذه المنطقة قد اضحت ومنذ الخمسينيات من هذا

¹ يلاحظ أن اصحاب الأبقار فى رحلتهم الي المناطق الشمالية ينتهون دون مناطق رعى الأبل التى تتجاوز الحدود الشمالية لدار مساليت ودار قمر الى ديار الزغاوة كيقا وكوبى بشمال غرب دارفور.

² وادى اسونقا الذى يقع الي الغرب من دار مساليت هو الحدود الفاصلة بين السودان وتشاد.

³ فى مناطق جنوب دار مساليت تتجمع قبائل رعوية كثيرة من مناطق جنوب دار فور كالفلاته وبنى هلبة وبنى حسين وكذلك بعض قبائل جمهورية تشاد وفى هذه المناطق الجنوبية بدار مساليت توجد اكبر أسواق الماشية فى فوربرنقا وبيضة

القرن منطقة تجمع للرعاة من شمال وجنوب دارفور ومن جمهورية شاد واصبحت تعج بالماشية في السنوات الاخيرة.⁽¹⁾ ويمكن تلخيص المسارات الثلاث في الجدول رقم 3-8-- إدناه وكذلك في الخريطة التقريبية رقم 2-4 التي تلى هذا الجدول.

جدول رقم 3-8 : تحركات الماشية بدار مساليت وفق فصول السنة 1985م

القبيلة	يناير - يوليو	اغسطس - ديسمبر
قبيلة النوايبة	سرف عمرة	كتم
بني هلبة	سرف عمرة، وادي باري، وادي سرى، هبيلة، وادي راتع	بركة سايرة، كبكابية، قوكر حول الجنينة، (المرحال الشرقي)
مسيرية	بركة سايرة، رمالية، قبي، تندلتي، هبيلة، ارارا، كنقو حرازة، وادي مونقو، ومستري	بركة سايرة، قبي، جنوب دارفور، متري، ارارا، (المرحال الغربي)
سلامات	وادي هبيلة	أرارا

المصدر : يوسف تكنه ، تقرير إداري ، الننيينة، 1987م.

¹ في هذه الوديان بجانب ثمار شجر الحراز توجد أيضاً الحشائش التالية : (1 القو (2 أم دفوفو (3 كول (4 كارمنت ، (5 دفرا ...الخ..

خريطة رقم 3-4 : الخريطة التقريبية للمسارات بدار مساليت

بالإضافة الي هذه الرحلات الطويلة من الشمال الي الجنوب بدار مساليت بواسطة رعاة الابل والماشية الا ان هناك عدة قبائل آثر جزء كبير منها الاستقرار والدمج بين مهنتي الرعي والزراعة خاصة قبيلتي المسيرية وبني هلبة وقد كانت العلاقة بين الرعاة والمزارعين جيدة ومنضبطة جداً عن طريق الادارة الاهلية والاعراف والتقاليد التي تحكم تصرفات الفئتين. واستقرت هذه المسارات من الشمال إلي الجنوب وظلت مألوفة ومعروفة بين كل الاطراف . وتتكون القبائل الرعوية بدار مساليت و عددها ست قبائل من :

1 النوايبة، 2 المسيرية، 3 السلامات، 4 قمر، 5 مسيرية جبل، 6 بني هلبة

ولكن هل بقيت هذه المسارات كما هي عليه خلال الثلاث عقود الماضية؟!

حقيقة ان الامر اختلف اختلافاً جذرياً وذلك بعد موجتي جفاف الساحل في كل من 1970 الي 1980 الامر الذي ادى الي هجرات كثيفة ضاعفت من عدد القبائل واعداد الحيوان الجمال ، الابقار، الاغنام وقد اكتظت المراحل التقليدية وبدأت مسارات جديدة بكثافة عالية جداً واصبح اليوم بدار مساليت كل من القبائل الرعوية التالية (جدول 3-9) :

عدد قبائل الرحل بدار مساليت

جدول رقم : (3-9)

1: بنى هلبة	2: اولاد زايد	3: نوايبه	4: المهرية
5: الشطية	6: الشقيرات	7: اولاد عيد	8: سلامات
9: خزام	10: العطرية	11: المسيرية	12: الحوطية
13: الدروك	14: الاسرة	15: المهادي	16: اولاد راشد
17: الترجم	18: التعالية	19: مسيرية الجبل	20: بني حسين
21: اولاد تاكو	22: الحيماد	23: اولاد جنوب	24: بنى حسن
25: الحيماد	26: بنى مالك	27: الجراحة	28: التعايشة
29: اولاد أم جلول	30: العريقات		

المصدر : مقابلة مع : عبدالله شنيبات ، امير قبيلة بنى هلبة بالجنينة عام 2005م.

كل هذا التجمع القبلي الرعوي جاء نتيجة الهجرات الواسعة لهذه القبائل من شمال واواسط دارفور الي منطقة دار مساليت الإدارية.⁽¹⁾ خلال العقود التي تلت جفاف 1970م كما ان نفس موجة الجفاف عام 1970م والتي تلتها في عام 1984م قد اثرت علي المناطق الشمالية من دار مساليت خاصة مناطق دار قمر ودار جبل. هذه الاخيرة بالذات قد تعرضت للرعي الجائر وذلك لانها حظيت باعداد كثيرة من الحفائر والخزانات في الاربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي وذلك علي طول الانهار الشمالية المتفرعة من وادي كجا كأنهار وادي محيبس وادي ابو سنط وادي سربة وادي السمار وادي ابو عرديب وبتوفير المياه هذه اصبحت مواشي دار جبل والديار الاخرى ترعى هذه المنطقة بكثافة في مسارات دائرية حول موارد المياه الامر الذي ادى الي تغيير جزري في طبيعة وجغرافية هذه المنطقة وتفتت تربتها خاصة وهي اصلاً تقع علي مشارف الصحراء الشمالية. هكذا فإن هذه المناطق الشمالية الغربية من دارفور ونتيجة لظروف الجفاف والتصحر خلال العقود الماضية ولهجرة وافدة اليها بكثافة عالية من الانسان والحيوان بدأت المراعي فيها تتدهور والمسارات التي كانت تحمي اتجاهات الرعاة من الشمال والي

¹ تشمل دار مساليت الإدارية وحتى عام 1990م كل من دار مساليت ودار ارنقا والاسنقور ودار جبل ثم دار قمر في أقصى الشمال الغربي من دار مساليت وقد دمجت كل هذه الديار في ادارة محلية واحدة عام 1930 وكانت كلها يحتويها مجلس ريفي دار مساليت وقد قسمت الي ثلاث محافظات في الأعوام القليلة الماضية وهي كل من الجنينة ، هيلة و كلبس.

الجنوب قد اختلط حابلها بنابلها ⁽¹⁾ الامر الذي في احد جوانبه يفسر الاحتكاك القبلي وانفجار الصراع بين قبيلة المساليت ومجموعة القبائل العربية الرعوية بهذه الديار خلال عامي 1996-1997م⁽²⁾.

الان وبعد هذه الصورة القاتمة عن الرعي والمراعي والمسارات بدارفور يتساءل المرء ما ان كان نصيب دارفور في هذا المجال الحيوي للنشاط الانساني سيكون نفس مصير الرعاة بشمال السودان؟ فقد تأثرت كل القبائل التي تمتهن تربية الحيوان بشمال السودان خاصة المناطق التي عرفت بمثلث التنمية في السودان في منطقة الزراعة المروية بالجزيرة وامتداد المناقل ومناطق المشاريع الخاصة (ظلمبات) بالنيلين الازرق والابيض ومشاريع الزراعة الآلية بالقيربينة والدالي والمزموم. جاء في هذا المجال "أن الضغط المتزايد علي الارض والموارد الاقتصادي الوحيد لسكان المنطقة قد بدأ منذ العشرينات خلال القرن الماضي فان مشروع الجزيرة قد قام بحصر الرعاة الي الشمال بخط السكة حديد بين سنار وكوستي علي ضفتي النيلين الابيض والازرق فقد حصرت المشاريع الخاصة (ظلمبات) كل المراعي وموارد المياه في حيز ضيق ادى الي الصراع بين الرعاة والمزارعين. وفي عام 1930م بدأت قطعان الانقسنا في رحلات رعوية في منافسة مع العرب الرحل في مراعي المناطق الجنوبية وهذه اعقبتها ايضاً هجرات الفلاته الفلاني قبل عام 1954م وهكذا فان المنافسة علي ارض المراعي لم تك مختصرة علي المزارعين والرعاة وحدهم كذلك فان مشاريع الزراعة الآلية في الدالي والمزموم عام 1959م قد قادت بدورها الي تقليل ارض المراعي ومعظم اراضي الزراعة التقليدية التي يعيش عليها المزارعون المحليون بالطرق التقليدية اما مشاريع الزراعة الآلية الجديدة التي تم توزيعها في القيربين 1969 وما يخطط لتوزيعه للمقتدرين مالياً في المستقبل القريب قد بات واضحاً للعيان. اما حفائر المياه في

¹ من خلال الصراع القبلي بين العرب والمساليت عام 1995-1997م خرج معظم العرب من جنوب ووسط دار مساليت وتمركزوا في المناطق الشمالية بديار كل من الارتقا والجبل وهي تقع في إقليم شبه الصحراء فقير العشب والماء

² يلاحظ أيضاً وخلال العقود الماضية قد زاد عدد السكان المستقرين وتوسعت المساحات المزروعة خاصة المحصولات النقدية مثل الفول والسمسم والكردي وقد ادخلت مصانع للزيوت في الجنية في السبعينيات من القرن الماضي ، كمعاصر مصطفى النصار وآخرين.

المنطقة فقد اضحت من غير الميسور الوصول اليها بواسطة الرعاة. فهذه الحفائر اما ان تكون قد اصبحت داخل المشاريع او مكتظة بمواطني القرى التي قامت حولها. وهكذا فان رفض المقيمين للرعاة غالباً ما يكون مؤكداً بواسطة سلطات المجالس المحلية ومن اجل كل هذه التعقيدات حصرت مسارات الرحل في مناطق محدودة وفق رحلات طويلة واماكن اما ان موارد مياهها غير نظيفة واما من الصعب علي الرحل السقيا بها خاصة في تحركهم من الجنوب الي الشمال وباختصار فان الرعاة قد حصروا في مناطق رطبة في الجزء الغربي من المنطقة بين مشاريع التلمبات بالنيل الابيض ومشاريع الزراعة الآلية اما في فصل الجفاف فهم يجبرون علي رحلات الي مناطق الجنوب حيث يظل الذباب يشكل خطراً حقيقياً علي الماشية".⁽¹⁾

اذا كانت اخطاء التخطيط بالمركز قد ادت الي الصراع علي الارض ومواردها بين المجموعات المختلفة خاصة اصحاب المشاريع الآلية والمروية والرعاة في شمال السودان فان امر الصراعات القبلية بدارفور حول الارض ومواردها قد ترك بلا تخطيط لضعف الاجهزة المحلية والولائية في ظل انهيار الادارة الاهلية وتآكل فعالية الاعراف والتقاليد المنظمة لوسائل سبل كسب العيش لمواطني الاقليم. هكذا ترك الامر للكيانات الاثنية والقبلية تحتكم الي صراع القوة والحرب في ظرف تحولات مناخية غيرت إيكولوجية الاقليم وبيئته بصورة كبيرة شملت كل مناطقه في الشمال والشرق مما ادى الي تزامم الانسان والحيوان في جنوبه وغربه علي موارد متناقصة علي مر السنين ، مما ادى ضمن عوامل اخرى الي ظاهرة الصراع والاضطراب القبلي التي تعاني منه ولايات دارفور الكبرى. الذي بدوره ادى في مراحل لاحقة الي الصراع بين الحركات المسلحة وسلطه المركز بالخرطوم منذ 2002م وزاد من تعقيد الأمر في حياة المواطن ووسائل كسب عيشه.

١ عبدالغفار محمد أحمد ، المجتمع الريفي عنصر حركته واتجاهاتها ، مركز الدراسات والبحوث الأنثماية ، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة الخرطوم ، 1982م، ص 190-191.

الفصل الرابع

مؤسسة العرف بدارفور وأثرها علي الصراع القبلي

الفصل الرابع

مؤسسة العرف بدارفور وأثرها علي الصراع القبلي

4-1 : مقدمة :

ظل العرف في الماضي وما زال يلعب دوراً أساسياً في مجتمع دارفور متعدد الأعراق. فمنذ قيام سلطنات دارفور الأولى الداجو، التنجر، وحتى نهاية سلطنة الفور 1916م ظل هذا العرف يتطور بتطور مجتمع دار فور بحاجياته في المعاملات العامة والخاصة وقد برهن علي مرونة عاليه ساعدت في تطوره من جانب كما ساعدت من جانب آخر في بناء الاستقرار والتعايش السلمي بين الكيانات المختلفة وظل هذا العرف علي مر الحقب والاجيال راسخ عند الفرد والجماعة. كانت للعزلة التاريخية النسبية التي عاشتها مملكة محل احترام الفور خلال القرون التي سبقت انضمامها لسودان وادي النيل أثر كبير في ان تظل مؤسسة العرف تنمو نمواً داخلياً ذاتياً حفظ لها شئ من الاصاله والاستمرارية. وعندما بدء الدين الإسلامي في الانتشار بواسطة سلاطين الفور منذ عهد السلطان سليمان في القرن السادس عشر الميلادي وأدخلت الشريعة الإسلامية في بلاط السلاطين انحصر تأثيرها في الغالب الأعم في الاحكام الشخصية للنخب الحاكمة بينما ظلت الأعراف المحلية تهيمن علي المعاملات والعلاقات الإجتماعية في معظم المجالات. (1)

في حقبة تاريخية لاحقة حين أصبحت دارفور جزء من كيان سياسي أكبر بإنضمامها إلى سلطة مركزية أعلى (الحكم التركي 1874 - 1883م، دولة المهديّة 1883 - 1898م، الحكم الإنجليزي المصري 1916 - 1955 م ، الحكم الوطني 1956 حتى اليوم) طرأت على الأعراف بعض التغييرات على سطح المجتمع⁽¹⁾ خاصة في المراكز العليا القريبة من اتخاذ القرار السياسي والإداري بدارفور في فترتي الإدارة البريطانية والحكم الوطني هذه التغييرات ظلت محدودة ومحصورة حول المدن الإدارية أما غالبية المجتمع التي تعيش في الريف بعيداً عن مراكز السلطة ظلت الأعراف هي التي تحكم علاقات المواطنين في معظم المجالات الحياتية وفي هذا دليل واضح بأن المجتمع الأهلي بدارفور ظل أقوى من السلطة السياسية المركزية. كان أكبر عوامل التغيير تأثيراً على أعراف مجتمع دارفور هي القوانين التي ظلت تنزل من السلطات المركزية الأعلى في ظل العهود السياسية المختلفة التي شهدتها السودان.

في هذا الفصل من الدراسة سيتم التركيز على مؤسسة هذه الأعراف وما طرأ عليها من تغييرات وما نتج عن ذلك من اضطراب اجتماعي بإقليم دارفور ظلت إحدى مظاهره الصراع والاحتراّب القبلي الذي عم كل مناطق دارفور خلال العقود القليلة الماضية⁽²⁾

¹¹ ا.ف. ساسون ، المحاضر السابق بكلية القانون ، جامعة الخرطوم ، كتب ما معناه : "أن القوانين العرفية أصلها غير مكتوبة ولم تتأثر بالقوانين الغربية وتقاليدها ولكن لأن هذه الأعراف تعكس حياة الناس فإن التطور الداخلي لمجموعات القبيلة في مجال الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية تأتي بتغييرات أيضاً في القوانين العرفية ولكن أهم هذه التغييرات هي التي تحدث نتيجة تأثيرات خارجية هي في الأساس تلك التي أتت بها الحكم الثنائي الإنجليزي والمصري والحكومات الوطنية منذ الاستقلال،"

Thompson, Cliff, F, "The Formative Era of the Law of the Sudan", The Sudan Law Journal and Reports, 1965, pp.474-514.

² شهدت دارفور خلال العقود الثلاث الماضية الصراعات القبلية التالية والتي عقدت لها مؤتمرات صلح بواسطة السلطات الإدارية : (1) الرزيقات والمعالية 1968 ، (2) بني هلبة والماهرية 1976 ، (3) التعايشة والسلامات 1981 ، (4) بني هلبة والرزيقات الشمالية للمرة الثانية 1982 ، (5) الكبابيش والبرتي والزبادية 1984 ، (6) الرزيقات والمسيرية 1987 ، (7) القمر والفلاته 1987 ، (8) لبرتيوالبديات 1989 ، (9) الفور والعرب 1989 ، (10) الزغاوة والقمر 1990 (الفاشر) / (11) الزغاوة كبقا و كبي دقلا والقمر 1990 ، (الجينية)، (12) الزغاوة والمعاليا 1999 ، (13) التعايشة والقمر 1990 (14) الزغاوة

4-2: قصة قانون دالي العرفي بدارفور :

ما ذكرت الاعراف الأهلية بدارفور إلا وذكر معها السلطان دالي أو دليل وقد جاء في هذا المجال ان السلطان دالي المؤسس لسلطنة الفور الأولى هو ومعاونه (ابا الشيخ) قد قاما بوضع الأسس الأولى لإدارة السلطنة والقانون العرفي الذي سيطبق عليها ويحكم احوالها. علي ضوء هذه الأسس تم تقسيم المملكة إلي أربع مقاطعات هي دارتكنجاوي في الشمال ودارديما في الجنوب الغربي ودار دالي بالشرق ودار الغرب وتشمل دار كيرني ودارفيا ودار مساليت قبل قيام سلطنة المساليت. جمع السلطان دالي في هذا القانون كل الاعراف التي درج عليها مجتمع دارفور في عهد سلطنتي الداجو والتنجر وقد سمي هذا القانون بكتاب دالي. كل الرحالة الذين كتبوا عن دارفور مثل بروان والتونسي وناختفال⁽¹⁾ قد اجتهدوا في البحث عن هذه القوانين العرفية (كتاب دالي) ولكن دون جدوى ، إلا أن المؤرخ البريطاني أركل في العصر الحديث اشار إلي انه قد عثر علي بعض الشذرات قيل إنها من كتاب دالي وهي تحتوي علي بعض الغرامات التي يقرها العرف القبلي في بعض الخلافات والجرائم. خصصت لهذا القانون العرفي وظيفة في بلاط سلاطين الفور يطلق علي اسم الذي يتولى أمرها في المملكة إسم (الفرانقبا) وهو في العادة موظف من فرعي قبيلة الفور (الفرانقبا والبلدانقا) وكان منوطاً بهذه الوظيفة حفظ هذا التراث القانوني كمرجعية لكل الاعراف بالمملكة بجانب الافتاء في الحكم بموجبه في الخصومات والخلافات حسب

والمرارين 1991 ، 15) الزغاوة وبني حسين 1991 ، 16) الزغاوة والميما والبرقد 1991 ، 17) الزغاوة والبرقد 1990 (نيالا) 18) الزغاوة والبرقد 1991 ، (الفاشر) ، 19) الفور والترجم 1991 ، 20) الزغاوة والعرب 1994 (كتم) ، 21) الزغاوة السودانية والزغاوة التشادية 1996 ، 22) الزغاوة والرزيقات 1997 ، (الضعين) ، 23) العرب والمساليت 1997 ، 34) الهبانية وأبو الدرق 1999 ، 25) القمر والزغاوة ، 26) الميدوب والبرتي 2000 ، (قوائم مؤتمرات الصلح بكل من ولايات دارفور الثلاث).

¹ هذا الأخير طلب من السلطان محمد الحسين أن يطلعه علي كتاب دالي فحوله السلطان الي أحد امناء القصر يدعي الباسي طاهر. ولكن هذا الباسي ظل يراوغ حتي غادر ناختفال الفاشر عام 1873م بعد ستة أشهر من الإقامة بدارفور..

السوابق التي يحددها. هذه الوظيفة تأتي في الترتيب السادس لقمة الهرم الوظيفي بالسلطنة الذي يبدأ بالسلطان ثم أبا الشيخ ثم إياباس والخ وبذلك تعتبر من الوظائف الرفيعة في سلطنة الفور. ولرسوخ هذا القانون في وجدان وحياة مجتمع دارفور ابان السلطنة حتي بعد أدخل الاسلام كدين للدولة ظلت القوانين التي ضمنت بكتاب دالي سارية المفعول حتي في المسائل التي عادة ما تكون متعلقة بالشرعية كالأحوال الشخصية بصورة مباشرة مثل الميراث والزواج التي يكون رأي القاضي فيها أكثر الزامية. هناك بعض الأمور كحق الاتاث في الميراث يكون للعرف الاولية فيه. وهكذا فإن قانون دالي وحده يمكن أن يفسر لنا حيازة الميارم من الباستقا لتلك الاقطاعات من الحواكير التي لم يحظ بها المذكور من ابناء السلاطين كما ورد في فصل مؤسسة الارض من هذه الدراسة.

في اثناء اعداد هذا البحث بحثت كثيراً بالسؤال عن امكانية العثور علي معلومة شافية عن قانون دالي ولكن دون جدوى والعقبات واضحة. فان المخطوطات التي وصلت إلينا اليوم هي في معظمها وثائق تملك الارض منذ عهود السلاطين المتأخرين لمملكة الفور وهي في الغالب وجدت لدى أحفاد فقهاء الدين الذين تمكنوا بحكم استقرارهم وإلمامهم بالقراءة والكتابة أن يحتفظوا بهذه الوثائق التي تؤكد استمرارية ملكيتهم وحقهم في

الاراضي التي فيها منفعتهم ومنفعة اجيالهم اللاحقة ولكن هؤلاء الفقهاء كانوا أيضاً علي تنافس في المصالح مع الفرانقبا حفظة التراث القانوني العرفي.⁽¹⁾

كما ان هؤلاء (الفرانقبا) وبحكم موقعهم ضمن نخبة البلاط الحاكم قد تعرضوا بدورهم لكل الاضطرابات وعدم الاستقرار الذي تعرضت له النخب السياسية في سلطنة الفور في عصر سلاطينها المختلفين ومع ذلك فقد ظل قانون دالي تتناقله الاجيال شفاهة ويمارس في أرض الواقع في مجتمعات دارفور المختلفة وقد جاء أن نصوص قانون دالي تشتمل علي الاتي : -

¹ O'Fahey, R.S. , State and Society in Darfur, Hurst, London, 1980, p.147.

- 1- إن الملك وراثي للابن الأكبر فإذا لم يك مؤهلاً فلأخيه الذي يليه.
- 2- جزاء السارق غرامة ست بقرات أو ما يعادل قيمتها فإذا لم يدفعها يحبس إلى أن يفديه أهله.
- 3- جزاء القاتل يقتل إذا كان عمداً وإلا فدفن الديه مائة بقرة إذا كان من (البقارة) أو مائة من البعير إذا كان من (الأبالة)
- 4- الزاني بمحصنة يغرم ستة بقرات والزاني بأيم يغرم بقرة واحدة والزاني ببكر يغرم كل منهما بقرة واحدة.
- 5- قصاص الجاني إذا حدث جرحاً يغرم ثوب من الدمور (التكاكي) وإذا لم يحدث جرحاً يغرم نصف ثوب.
- 6- جزاء الشاتم غرامة نصف ثوب.
- 7- إذا حدث حريق في عشب الخلاء يغرم أهل أقرب بلدة إلى مكان الحريق بواقع بقرة لكل طول (درقة) محروقة حتى لو كان الحريق من أهل تلك القرية أو من طارئ الغرض من هذه الغرامة منع الناس من (الحريق الجائر) ودفعهم إلى الإسراع في إطفاء الحريق حتى لا تتسع المساحة المحروقة فتزداد الغرامة.
- 8- العجوز التي تقتل بالسهم اعتقاداً منها بان البلد سيلد ⁽¹⁾ يصادر مالها ويحرق بيتها وتلف بالشوك وتضرب بالعصي حتى الموت
- 9- محصول الوالي نصفه للسلطان والنصف الثاني لأصحاب الحواكير والمقاديم والشراتي علي نسب متفق عليها ومحددة ومعلومة. ⁽²⁾
- 10- شارب الخمر يجلد ثمانين جلدة وتكسر أواني الخمر في بيته. ⁽³⁾

هناك بعض الملاحظات والتحفظات علي هذه النصوص خاصة وان مصدرها الذي اعتمد عليه الكاتب لم ترد الإشارة إليه ولكن هي عموماً تحمل روح بعض الاعراف التي ما زالت

¹ من الواضح أن هذه كانت من الطقوس العقائدية قبل الاسلام.

² الامين محمد محمود عثمان ، شذرات من تاريخ سلطنة الفور الإسلامية ، 1999م (عُثرت علي هذه الورقة بالفاشر بتاريخ 1999/11/9م والكاتب هو محافظ محافظة باو بالنيل الأزرق سابقاً ومن ابناء قبيلة الفور ويقطن بمحافظة جبل مره حالياً).

هذه اضافة : اذ ان مجتمع دارفور ومن خلال تتبع تطوره لم يعرف تحريم الخمر بعد السلطنة رغم معرفة الناس بالتحريم.

متداولة حتى اليوم بدارفور وسيوضح ذلك من خلال تحليل مؤسسات العرف المختلفة وكيف تعمل من واقع مجتمع دارفور الحالي.

4-3 : مؤسسات العرف عند قبائل اهل الدار

4-3-1: مؤسسة الدملمجية لإدارة العرف القبلي

هذه هي أهم مؤسسة تقوم بإداء تنفيذ الاعراف في المجالات المختلفة في مجتمعات دارفور القبليّة وهي عبارة عن جهاز اداري تنفيذي هرمي يبدأ من القاعدة القبليّة من فروع القبيلة علي مستوى الحواكير والقرى وينتهي في قمة القبيلة برئاسة الدملمج (الدوانة) كرئيس لبقية دمالج فروع القبيلة ويقال له الدملمج الكبير . هناك اعتقاد راسخ ان وظيفة الدملمج قد بدأت منذ عهد السلطان الذي وضع قانون كتاب دالي والذي جاء ذكره سابقاً.⁽¹⁾ تعمل هذه المؤسسة العرفية القبليّة وفق ضوابط صارمة وهي منوط بها حفظ الأمن والاستقرار القبلي ومعالجة القضايا الفردية والجماعية داخل القبيلة أو مجموع القبائل التي تعيش داخل حدود الحاكورة القبليّة. تقسم مهام العمل بمؤسسة الدملمجية حسب الدرجة الوظيفية في الهيكل التنظيمي. اما مهمة الدملمج (الدوانة) هي اولاً حفظ كل الاعراف القبليّة بالنسبة لمجتمعه القبلي الذي يعيش فيه داخل الحاكورة سواء أعراف القبيلة التي ينحدر منها أو القبائل الاخرى التي تعيش معها كما انه يحفظ كل حالات (السوالف) السابقة اي الحالات العرفية التي عولجت بموجبها الاشكالات القبليّة الفردية او الجماعية وتحفظ كتابة وفق التواريخ والشهود وهنا تظهر أهمية الإمام بالكتابة او دور فقيه الحلة (الفكي) في حالة أمية الدملمج. هذه هي المهمة الأولى أما الوظيفة الاساسية الاخرى فهي القيام بمعالجة القضايا الاجتماعية والخلافات الجنائية التي تقع داخل مجتمعه عن طريق العرف والسوالف او التراضي بحلوله التي يقترحها من خلال إمامه بالعادات والتقاليد. وهذه مهمة بجانب انها تعتمد الوساطة لكن النفوذ العرفي القوي الذي يتمتع به والروح الابوية التي يستشعرها منه افراد المجتمع هي التي تسعفه في معظم الحالات. أما

¹ مقابلة مع الشرطية أبكر رشيد أحمد ، شرطاوية التنجر ، جبل حزيز ، شنقل طوباوي ، نوفمبر 1998م.

المهمة الثالثة فهي انه يقوم بدور رسول السلام بين قبيلته والقبائل الأخرى. ففي حالة وقوع اي جريمة من جرائم الدم ، أي القتل أو الجروح او التعدي الخطير من جماعة أو احد افراد قبيلته، أول خطوة يقوم بها الدمج (الدوانة) دعوة دمالج القبيلة الصغار لخطرهم بالحادث ويتبادل معهم الراي ثم يقوم ويذهب الي القبيلة التي وقع الخطأ عليها ويقابل نظيره دملج القبيلة المعنية لبحث معه الأمر بعد كلمات تطيبب خاطر. في الغالب يتم الاتفاق علي الاجراءات الاولية لمعالجة الأمر وهي واحدة من اكبر المهام التي ظلت تؤديها وظيفة الدمج خلال قرون في مجتمع دارفور وقد ساعدت كثيراً في توفير الاستقرار والتعايش السلمي بين القبائل. ثم هناك وظيفة اخري رابعة مهمة واساسية لا تقل عن سابقتها وهي مهمة ادارة الارض (الحاكورة) في جميع جوانبها مثل توزيع الارض لاستغلالها في الزراعة والرعي والسقاية والصيد والخ وتنفيذ كل الاعراف المتعلقة بجمع وتوزيع انتاج الارض من المحصولات المختلفة حسب الانظمة العرفية المحددة ثم حل كل القضايا والخلافات المتعلقة بملكية الارض وإدارتها من قبل قاطني الحاكورة لكن ظلت هذه الوظيفة تختلف من مجتمع إلى آخر كما سيجئ ذكره فيما بعد وفي الغالب الاعم ظل ارتباط الدمج بملكية واداره الارض أحدى مهامه الاساسية.⁽¹⁾

4-3-2: - صفات الدمج وطريقة إختياره :-

وظيفة اجتماعية بهذه الاهمية والخطورة التي يتوقف عليها سلامه المجتمع لا بد من التدقيق في إختيار من يقوم بمهامها. وهناك اعتباران اساسيان كانا ومازالا يتم مراعاتهما وهما الوراثة وملكيه الارض . فالوراثة عامل مهم في التربية وفي الالمام بالموروث العرفي لدى الاسرة التي تمارس هذه الوظيفة كما ان نفس الاسره تقوم بتدريب النابهين من ابنائها إن وجدوا وهذا يفضل على "اولاد المساكين".⁽²⁾ أما الارض وملكيته فهي الثروة والجاه كما تعرضنا من قبل في مجتمع دارفور القبلي ولكن هذين الشرطين ليس بالضرورة ضربه

¹ مقابلة مع : الشرتاية عبدالله علي اسحق ، 50 سنة ، شرتاوية التنجر بخيربان، الفاشر ، أبريل 1998م ،

² في كل قبائل دارفور التي تأخذ بهذا النظام العرفي لا توجد امرأة في منصب الدمج وذلك لا يعكس إدارة الأرض التي للمرأة نصيب وافر منها في شكل ميارم وشرتاويات وشيخات.

لاذب وقد يتم التجاوز عنهما اذا تعذر الأمر وهنا يبرز دور الصفات الشخصية ، وهى من الالهية بمكان.

أول هذه الصفات هى الحلم (طويل البال) والإلمام بالاعراف المحلية والقبلية وان يكون قد بلغ من العمر ما يؤهله للقيام بهذه الوظيفة خاصة بالنسبة للدملج (الدوانه) يفضل من تجاوز الاربعين ثم تأتى صفات العدل والكرم والخطابه (فالح فى الكلام) وان يكون متصفاً بالاخلاق الكريمة التى يقدرها المجتمع حق قدرها . أما طريقة اختياره فتتم على مرحلتين الأولى ان يقوم اصحاب القرى باختيار الدمالج الصغار على مستوى فروع القبيله والقبائل التى نقطن معها ضمن الحاكونه التى يجتمع فيها دمالج الفروع بحضور زعيم القبيله ويتم اختيار الدملج (الدوانه) ، اختياراً طوعياً واذا تعذر التراضى واتضح ان هنالك منافسة بين اكثر من اثنين يتم إنتخاب من معه أغلبية الدمالج الصغار وهذه المجموعة من الدمالج التى تقوم باختياره أو انتخابه هى التى يحق لها محاسبته التى قد تصل الى درجة الاعفاء من مهامه. ففى عام 1998 إجتمع دمالج قبيلة الميما جنوب الفاشر وهم سبعة وعشرون دملجاً من فروع القبيلة المختلفة وطلبوا من الدملج (الدوانه) ان ينتخى عن وظيفته وذلك لفشله وعدم مقدرته على معالجة مشاكل الأهل ، أى القبيلة ، وفشله فى التوصل الى حلول وسط مرضية فى الخلافات التى تنشأ بين الافراد والجماعات وإيجاد حلول لها ، وفقدان الاحترام بين الامل. وهكذا اضطر الرجل ووافق على التنحى وقد تنافس على الوظيفة ثلاثه من الرجال⁽¹⁾ حسم الامر باللاغلبية إذ وقف عشرون من الدمالج الصغار مع أحد المنافسين فتم اختياره وتوزع الباقي على المنافسين الآخرين. كان هذا الاجتماع برئاسة زعيم القبيلة وقد حصرت المنافسة هنا فى فرع اولاد ملوك الذى ينحدر منه الدملج السابق وذلك تمشياً مع عرف القبيلة فى أهمية الوراثة كأحد المؤهلات وقد قصرت هنا فى فرع القبيلة وليس الاسرة.⁽²⁾

¹ يضرب المثل دائماً في ذلك بالدملج احمد جاعور بشرتاوية التنجر بجبل حزيز ويعزى له استقرار القبيلة وتماسكها وعدم دخولها في نزاعات مع بقية القبائل وذلك باعتراف الشرتاية أبكر رشيد بشنقلي طوباوي.

² مقابلة مع الشرتاى حامد أحمد آدم ، شرتاوية قبيلة الميما بقرية ودعه ، 27 أكتوبر 1998م.

4-3-3- سلطات وحقوق الدمج :

الذي لا شك فيه ان منصب الدمج يتمتع بسلطات عرفية كبيرة وإلا لما تمكن من القيام بمهامه الاجتماعية الخطيرة ولذا كفل له المجتمع المحلي السلطات التي تمكنه من اداء وظيفته. في مجال العرف تفوق سلطاته تلك التي يتمتع بها رئيس القبيلة فهو في مجال تحصيل (العوائد) العرفية من حقه ان يتحصلها من رئيس القبيلة واذا تباطأ هذا يمكن له ان ينفذ عليه غرامه تقديرية وذلك أمام أعين المواطنين وسمعهم وهناك دمالج لهم سطوة كبيرة بحيث يبدأ مهام التحصيل العرفي من رئيس القبيلة. أما بالنسبة لمواطني الدمجية التي تتبع له "فيمكن له في قضايا الدية والمشاكل القبلية ان يقبض علي حيوانات كل من يخالف عرف القبيلة ولا يلتزم به وكذلك الممتلكات الأخرى (ويدللها) في السوق ويبيعها ويأخذ حق العرف. أما بالنسبة للدمالج الذين يتبعون له فقد يصل به الأمر اذا تباطأ في تنفيذ واجباته ان يصادر منه (زامله) ركوبه أي وسيلة مواصلاته ويبيعها عقاباً له".⁽¹⁾ كما ان الدمج يتمتع بحقوق عرفية تمكنه من التفرغ لهذه الوظيفة والعيش من خلالها وقد كفلها له المجتمع المحلي. فمن حقوق الدمج التي يجب أن يوفرها له أهله بناء بيت له خاصة ذلك الذي يتم اختياره وهو بعيدا عن ديار القبيلة وهذا يحدث احيانا عند ما يكون الأمر قد تم عن طريق الوراثة. وهذا المنزل تلحق به راکوبة لاستعمالها للضيافة كما ان من حقه ان يمنح قطعة ارض زراعية للعيش من انتاجها ثم (يعطى الدمج نظير اتعابه من تحصيل الدية جزء من هذه الدية يقوم هو بتقديرها عرفياً فاذا كانت قيمة الدية عشر بقرات أضاف لها في العادة بقرة او بقرتين وبعد جمعها يقوم بتسلم الدية الي اصحابها وهي العشرة بقرات اما الباقي فيكون من نصيبه كاتعاب وهكذا بالنسبة للأموال النقدية. والدمج الدوانة في العادة يقسم من نصيبه ويعطى الدمالج الصغار)⁽²⁾

¹ مقابلة مع الشرتاية عبدالله علي اسحق، شرتاوية التنجر بخيربان 25 أكتوبر 1998م ، الذي ذكر أن من حق وريث الدمجية أن يتم اختياره حتي ولو كان يسكن خارج القرية اذا كان مناسباً حتي لو في (دار صباح) ثم يتم اخطاره بعد ابيه أو اخيه واذا كانت ظروفه لا تسمح بالحضور فورا فيمكنه أن يوكل من اسرته ما يقوم نيابة عنه بمهام الدمجية من داخل اسرته وهذا دليل يتم الاعتراف به من قبل الأهل.

² مقابلة مع العمدة اسحق أبكير أحمد من قبيلة دار حامد ، قرية دلال ، اكتوبر ، 1998م.

كان في الماضي للدملج حقوق عرفية أخرى وقد مضى عليها الزمن خاصة إذا كان من اصحاب الاراضي(كالدلا) في مجتمع دار مساليت فمن حقه مثلاً في حيوان كبير يتم صيده في اراضيه أن يعطي نصيباً ففي الزرافة يكون له الذنب (وورك) من اللحم وله في الفيل الذي يصاد السن ومن النعام أخذ الريش أما إذا وجد في ارضه رقيق ضال ويسمى (المرني) فيكون في معيته لخدمته.⁽¹⁾ هذه الحقوق تختلف من قبيلة الي أخرى ولكن هذا هو طابعها العام الذي في اغلب الاحيان تحكمه ظروف المجتمع المحلي القبلي الذي يرى ان يكفل لصاحب هذه الوظيفة وسائل العيش التي تمكنه من خدمة المجتمع .

4-3-4: تنظيم الدملجية الداخلي

في مجتمع دارفور خاصة عند قبائل (أهل الدار) تتمتع الدملجية بتنظيم دقيق جداً كما رأينا من قبل فمثلاً في حاكورة التنجر بخيربان شمال الفاشر نجد ان التنجر هم اصحاب الارض التي تقوم عليها الدملجية وبذلك فهم أيضاً اصحاب الشرتاوية أو السلطة الادارية والسياسية ⁽²⁾ ولكن تقطن داخل هذه الحاكورة عدة قبائل منها التنجر والفلاته والميدوب والبرتي وكل هذه القبائل لها فروع وبطون ، اي ان الفرع من كل قبيلة له عدة بطون صغيرة وفي مثل هذا الوضع القبلي المعقد يتكون تنظيم الدملجية علي النحو التالي :

أولاً: أي بطن من كل قبيلة يكون له دملجاً صغيراً هو بداية الهرم التنظيمي ثم هناك الدرجة الاعلى وهي الفروع الكبيرة ويكون لكل منها دملج او دملج دوانة وفي قمة الهرم يتم اختيار الدملج الكبير لينتهي التنظيم برئيس القبيلة أي الشرتاية وهنا يتم تقسيم السلطات والصلاحيات بين المؤسستين الدملج وهو منوط به كل القضايا العرفية المتعلقة بالارض وادارتها وقضايا (الدم) والديات العرفية. أما الشرتاوية فهي السلطة الرسمية الحكومية التي

¹ مقابلة مع : إبراهيم يحيى ، والي ولاية غرب دارفور سابقا ، قبيلة المساليت ، الجنية ، يونيو 1999م

² الت هذه الحاكورة الي زعامة التنجر الحالية عن طريق الوراثة وقد تم منح الأرض بواسطة السلطان محمد الفضل . وتحد هذه الحاكورة من الناحية الشمالية حاكورة الزغاوة ، بيرا ، آي دار بيري ، ومن الناحية الشرقية حاكورة البرتي ومن الناحية الجنوبية إدارة ملك الدانقا ، أما من الناحية الغربية فتحدها حاكورة التنجر بكورما سلالة مندي .

تنفذ الاحكام العرفية المعترف بها من قبل السلطة الرسمية،⁽¹⁾ أي هي التي تقوم بمحاكمة القضايا التي لا تتم تسويتها علي مستوى الدمج (الدوانة) وكلا الدمج والشرتاية يخضع لبعضهما البعض كل في مجال اختصاصه. حفظت هذه العلاقة غير المكتوبة بحيث أنها تفي بحاجات المجتمع المحلي وتوفر له الاستقرار لكن في كل الاحوال فالسلطة العليا في هذا المستوى هي الشرتاوية .

ثانيا : جاء تقسيم دملجية خيربان علي النحو التالي:-

- 1- فرع البرتي أبوشواريد دملج عبد الله عثمان يحي دملج (دوانة)
- 2- فرع البرتي باسندا دملج محمد الدومة دملج (دوانة)
- 3- فرع برتي باسنديات دملج احمد فضيل دملج (دوانة)
- 4- فرع برتي حوبابات دملج ابكر عطرون دملج (دوانة)
- 5- فرع تنجر كراتي دملج عبد الله اسماعيل علي دملج (دوانة)
- 6- فرع فلاته فوتا دملج أحمد صالح سليمان دملج (دوانة)
- 7- فرع الميدوب دملج احمد ادم محمد دملج (دوانة)
- 8- فرع تنجر كراتي دملج ابراهيم حسن اسحق دملج (دوانة)
- 9- فرع الجوامعة دملج عثمان عبد الله الدومة دملج (دوانة)
- 10- يتبع لكل هؤلاء دمالج صغار يمثلون بطون هذه القبائل بداخل الحاكمة.
- 11- يوجد رئيس لكل هؤلاء الدمالج من قبيلة التنجر وهو الأستاذ محمد أدم الفاضل الجزولي بمدينة الفاشر وهو الذي يتبع له كل دمالج التنجر بدارفور⁽²⁾.

¹ هذا التقسيم اصبح اكثر وضوحا بعد تنفيذ قانون المحاكم الأهلية 1932م بدارفور ، كما أن الإدارة الانجليزية قد الغت مسؤولية الإدارة عن الدمالج واستعاضت عنهم بالعمد ، .

² مقابلة مع : الشرتاية عبدالله علي اسحق ، شرتاوية التنجر بخيربان ، 25 أكتوبر 1998م.

هذا التنظيم علي مستوى حاكورة خيربان لقبيلة التنجر يختلف عن ذلك لنفس القبيلة في حاكورة جبل حريز بشرتاوية ابكر الرشيد جنوب الفاشر ، ذلك لان بجبل حريز يكون الدمج (الدوانة) علي مستوى القبيلة كلها وليس علي مستوى الفروع أو البطون القبلية كذلك الأمر بالنسبة لقبيلة الميما جنوب الفاشر ولهذا من الصعوبة بمكان الجزم بأن هناك مستوى واحد من التنظيم القبلي للدملجية حتى علي مستوى القبائل ذات الحواكير التي كانت قريبة من مركز السلطة بالفاشر. ان مهام الدمج في كل هذه القبائل ظلت في معظمها واحدة في مجال معالجة قضايا الخلافات القبلية عن طريق العرف خاصة في مجال ما يطلق عليه بقضايا (الدم) كما تعارف عليها في مجتمع دارفور. ⁽¹⁾ يرى احد قادة هذه المجتمعات ان قضايا المجتمع التي تعرض عليهم في المحاكم يتم حلها بنسبة 90% عن طريق العرف والتقاليد وليس القانون ولكن هناك استثناءات بنسبة 10% تحال إلي المحاكم المدنية الأعلى أما قضايا العرف القبلي التي يقوم بحلها الدمالج تكون بنسبة 90% من قضايا المجتمع الكلي لا تصل إلي المحاكم الاهلية إلا نسبة 10% فقط من هذه القضايا الكلية (تقريباً). ان معظم القضايا التي تذهب الي الدمالج هي قضايا (الدم) مثل القتل أو الكسر أو الاذى الجسيم والاذى الخفيف وهي تشكل حوالي 30% من قضايا المجتمع اما الباقي فهي قضايا الارض. ⁽²⁾ والزراعة ومخالفة العادات والتقاليد. ⁽³⁾ ولكن نظام الدملجية هذا فيه اختلاف واضح في منطقتين من مناطق دارفور الاولى هي منطقة دار مساليت بغرب دارفور والثانية هي ديار البقارة بجنوب دارفور. أما بقية قبائل (أهل الدار) فتشابه مؤسسة الدملجية فيها كبير جداً ويكاد يكون متطابق تماماً كما هو الحال بالنسبة لقبيلتي التنجر والميما وبقية القبائل حول الفاشر. واختلاف كل من المساليت والبقارة يرجع الي تاريخ تطور هذه القبائل داخل مجتمع مملكة الفور فبينما دار مساليت تقع الي الغرب من سلطنة الفور كان تأثير

¹ تشمل قضايا كل من القتل الخطأ والقتل العمد والجروح.

² مقابلة مع الشرتاية ابكر رشيد أحمد ، رئيس محكمة شنقل طوباوية بجبل حريز ، قرية شنقل طوباوية ، نوفمبر 1998م .

³ مقابلة مع الشرتاية ابكر رشيد أحمد ، المصدر السابق.

تنظيمها ومؤسساتها القبلية بممالك بحيرة شاد من الكانم والبرنو والوداي اكثر من ذلك الذي يأتي إليها من الشرق من سلطنة الفور خاصة وهي تقع في ظل جبل مرة الغربي الذي يحول بينها وبين عواصم مملكة الفور شرق جبل مرة سواء اكانت عاصمتها الريل او شوبا او الفاشر اخيراً. اما ديار البقارة بجنوب دارفور فهي حديثة التكوين نسبياً كما انها تقع علي مسافة بعيدة من سلطنة الفور المركزية خاصة في مراحلها الاولى في عهد سلاطينها الاوائل الذين اسسوا اعراف وقوانين السلطنة مثل السلطان دالي والسلطان شادور شيت والسلطان سليمان سلونقا. هذا الامر أبعد هذه القبائل من التأثير القوي والمباشر بعبادات وتقاليد هذه المملكة في المراحل الأولى لنشأة سلطنة الفور .

4-3-5: التنظيم العرفي بدار مساليت.

ان موقع دار مساليت بين سلطنة الفور في الشرق وسلطنة الوادي وبقية السلطنات حول بحيرة شاد من جانب غرباً أثر كثيراً علي تنظيم مؤسساتها وثقافتها القبلية. ولأنها أقرب إلي هذه السلطنات منها الي سلطنة الفور يلاحظ المرء بوضوح انها اكثر تائراً بالممالك والقبائل حول بحيرة تشاد خاصة وان دار مساليت بعد ان اصبحت سلطنة في نهاية القرن التاسع عشر دارت بينها وبين سلطنة الفور بقيادة علي دينار عدة معارك حربية وذلك في نزوعها الي الاستقلال من هيمنة الفور وهي بذلك اكثر ميلاً للاتصال بممالك الوادي.⁽¹⁾ بالرغم من ان دار مساليت كانت في تاريخ سابق تشكل جزءاً من سلطنة الفور.⁽²⁾ هذا الموقع الجغرافي والسياسي لدار مساليت جعلها عرضة للتأثير من جهتي

¹ في مرحلة المهدية حارب قادة المساليت في صفوف الثورة وقد كان الفقيه اسماعيل عبدالنبي من الذين هاجروا الي ام درمان ، وقد نصبه والي الخليفة علي دارفور ، عثمان ادم جانو ، وألياً علي دار مساليت.

² عند نزاع المستعمر الفرنسي والمستعمر البريطاني علي الحدود بين السودان الاجليزي المصري وأفريقيا الفرنسية علي كل من ممالك التاما والقمر والزغاوة كوبي وكبقا ودار سلا تم الاتفاق علي رسم

¹ الشرق (الفور) والغرب (الوداي) ظهر هذا واضحاً في تنظيماًتها العرفية القبلية. ففي تنظيم مؤسسة الدمليجية بدارفور نجد ان قبيلة المساليت قد ادخلته اخيراً ولكنها ظلت محتفظة بالتنظيم الذي اخذته من قبائل شرق بحيرة تشاد وهو نظام ملوك الارض. ويتكون هذا التنظيم بالنسبة لهذه القبائل من تشاد علي النحو التالي: ان يكون علي قمة الهرم فيه الكماكل (2) ويتبع لهذا الكماكل عدد من الملوك وهؤلاء هم المسؤولون عن حيازة الارض وريعها. يتبع هؤلاء الملوك ما يسمى بالخليفة وهو المسؤول عن ادارة الارض والاعراف المتعلقة بها وبالدييات (3) وهذا النظام عميق الجذور بممالك بحيرة تشاد وقد عرف بارض المحرم (4) كما ان هناك بعض الوظائف التي كان لها دور مثل الكامنه والتكنجاوي بحوض بحيرة تشاد خاصة عند الكامن والبرنو.

لكل هذه العوامل جاء التنظيم العرفي بدار مساليت مخالفاً في بعض جوانبه لبقية قبائل سلطنة الفور. (فالحواكير بدار مساليت تسمى (بالدنقر) ومفردة (دنقر) وهو عبارة عن صاحب الحاكورة والدنقر هو عبارة عن نقارة صغيرة ترمز الي سلطة وسيادة من يمتلكه علي قطعة الارض المحددة التي يحوز عليها وكان في السابق يسمى (بالدلا) بلغة المساليت وهو المسؤول الأول والاخير في الحاكورة لانه صاحب هذه الارض والحاكورة في الغالب تقسم إلي (فؤوس) من فأس وهذه غالباً ما تكون منحة او هبة من الملك صاحب الدنقر الي احد افراد القبيلة او الي غريب ولكن ليس من حقه بيع ارض القبيلة وهذا يؤكد أحقية فرع القبيلة الذي ينتمي إليه (الدلا) صاحب الارض في شبه الملكية المشاعية للارض كما جرى العرف وفي داخل هذه الارض (الدنقر) يكون المسؤول هو الخليفة علي مستوى (خشم الفاس). وهكذا تقسم ارض (الدنقر) وهي (كرنقل) بلغة المساليت الي مجموعة خلفاء وهم يمثلون ملوك الارض في (الكرنقل) ، اي (الدنقر) أو الحاكورة علي مستوى القرية. فاذا

الحدود بين الكيانين وقسمت دار مساليت ، فجزء من القبيلة تبع الي تشاد والجزء الاخر برئاسة السلطنة تبع الي السودان وفق اتفاقية بين السلطان محمد بحر الدين والسلطات البريطانية عام 1924م.
See: Theobald, A.B., Op.cit., p.71.

1 هي وظيفة إدارية تعادل الفرشة في سلطنة المساليت والشرتاوية في سلطنة الفور.

³ Trimingham, J.S., Islam in Sudan, London 1949, p.110

⁴ مقابلة مع الفكي : عز الدين إبراهيم محمد ، مواليد 1918 من قبيلة المساليت - فرع اولاد غانم (مسيرية) ، محكمة السلطان بالجنينة ، 13/6/1999م

حضر فرد الي القرية يذهب اولاً الي الخليفة اذا أراد الاستقرار والزراعة ثم يذهب الخليفة ويخطر (الدّلاّ) أو الملك فيأذن له بأرض زراعية. ومن مهام الخليفة النظر في القضايا الصغيرة بين الافراد في قريته⁽¹⁾ اما الاحكام الكبيرة فيحولها الي الدلا او الملك. وهو الذي لديه سلطة كل الاحكام . جرت العادة ان يرث الخليفة ابنه ولكن من حق الملك ان يغيره أما حقوق الدلا او الملك من ريع الارض فهي الزكوات والعشور الذي يقوم بجمعها الخليفة. الملك ايضاً له الحق في اي حيوان كبير يصاد في ارضه ففي الزرافة الذنب و(ورك) من اللحم ومن الفيل من حقه السن وفي النعام من حقه الريش والرقيق الضال الذي في ارضه ويسمى (بالمرين) يكون من نصيبه كرقيق له ، أما فرع القبلية التي ينحدر منها الملك فالارض مشاعية يحق لاي فرد من هذا الفرع ان يزرع ويرعى ويصطاد وفق العرف اما الذي يستأذن فهو الغريب⁽²⁾ ونظام الخليفة هو الشائع لدى قبيلة المساليت هذا النظام في ادارة الارض ما زال سائداً ومتماسكاً في المناطق الغربية من دار مساليت والتي كما جاء سابقاً كانت اكثر تأثراً بنظم الارض التي كانت سائدة في الممالك الاسلامية التي نشأت حول بحيرة تشاد و مثال لذلك تنظيم الارض بدنقر مساليت مسترنق علي الجانب الغربي من دار مساليت والتي تقع علي الحدود مع دولة شاد الحالية. رئاسة هذا الفرع من المساليت بقرية مستري الحالية علي بعد 45 كم جنوب غرب الجنيّة عاصمة المساليت. في هذه الحاكورة او الدنقر تقسم الحاكورة علي :-

1: اراضي مسترنق غرب وعليها (كرقل) وهو الباسنقا.⁽³⁾ خاطر عبد الله ارباب

2: وارياضي مسترنق شرق وعليها (كرقل) وهو الباسنقا يعقوب ابراهيم هؤلاء يشكلون عصبة السلطان او الفرشة⁽⁴⁾ في حالة فرع مسترنق.

¹ مقابلة مع : إبراهيم يحيى والي ولاية غرب دارفور من قبيلة المساليت فرع نفوري شمال غرب هبيلة ، عمودية الجنيّة ، الجنيّة ، 14/6/1999م.

² المرجع السابق.

³ الباسنقا هم اقرباء السلطان أو الملك أو الفرشة من جانب والدته.

⁴ الفرشة في ادارة المساليت القبلية هو منصب إداري ارفع من العمدة واقل من الشرتاي.

يرأس هؤلاء الباسنقا الخليفة الذي يأتي مباشرة من حيث سلطات الارض بعد الفرشة ثم تقسم الحاكمة بعد ذلك علي النحو التالي :-

- 1- الفرشة وهو صاحب السلطة المحلية علي الحاكمة .⁽¹⁾
 - 2- الخليفة وهو صاحب سلطة الارض بعد الفرشة وينوب عنه وهو من اسرته
 - 3- الباسنقا وهم اخوال الفرشة ويشرفون ميدانياً علي ادارة الارض
 - 4- الدمالج وهم رؤساء فروع القبيلة علي الارض
 - 5- دمالج القداحة وهم رؤساء الاقليات القبلية من خارج القبيلة .
- يتكون حالياً تقسيم وادارة الارض بفرع مسترنق من المساليت علي النحو الآتي :-

- 1- الدمالج خاطر اسحق فرع اورنق
- 2- الدمالج عبد الرحمن علي يحي فرع طورنق
- 3- الدمالج علي عبد الله كنجارة فرع
- 4- الدمالج احمد ادم فرع فورنق
- 5- الدمالج اسحق محمد فرع ارتنقا
- 6- الدمالج زكريا يحي فرع افندق
- 7 - الدمالج محمد ابكر صيام فرع مرنق
- 8 - الدمالج صيام عبد الله فرع اجونق
- 9 - الدمالج خاطر عبد الله ارباب فرع مسترنق
- 10 - الدمالج يعقوب ابراهيم فرع مسترنق
- 11 - الدمالج جمعة بابنوس فرع قفا
- 12 - الدمالج عبد الله حسن ادم فرع منقري

¹ مقابلة مع : أرباب احمد أرباب ، فرشة حاكمة مسترنق ، قرية مستري 2001/2/12م.

13- الدمج خاطر عبد الله ادم قبيلة المراريت(قدح المراريت)

14- الدمج عبد الرحمن ارباب قبيلة كسبي (قدح كسبي)

15- الدمج زكريا محمد صديق قبيلة السنار (قديح السنار)

وهكذا احتفظت هذه الحاكمة (مسترنق) بالنظام القديم الذي كان متبعاً إلى الغرب منها عند ممالك بحيرة تشاد مثل الكرقل ، أي الملك والخليفة ولكنها أيضاً استحدثت نظام الدمج والباسنقا وهي من وظائف مملكة الفور القديمة.

أما في الشمال الغربي لدارمسالييت عند قبيلة الاسنقور وهم فرع من قبيلة الارنقا فالنظام العرفي لتنظيم ملكية وإدارة الأرض فيه كثير من التنوع ودمج بين المؤسسات التقليدية لمملكة الفور إلى الشرق وبعض مؤسسات ممالك الكانم إلى الغرب وذلك بحكم موقعها الجغرافي الانتقالي خاصة وان هذه القبيلة جزء منها يتبع لمملكة الفور بالسودان وجزء آخر يتبع لمملكة الوداي بتشاد وهي بذلك تحتفظ في نظام اعراق الأرض بكل من مؤسسات الدمج والخليفة والباس والتكناوي.⁽¹⁾

هذه الحاكمة هي حصراً ملك فرع قبيلة الاسنقور جورو وتقسّم إلى أربعة دناقر وفق بطون هذا الفرع (جورو) ويقوم بادارتها 2 خليفة لكل من بطن جلکاسي وبطن (فمك) و2 دمج لكل من بطن فرقي وجورو ومع هؤلاء يحتفظ فرع الاسنقور جلکاسي بثلاث من الباسنقا وهم عصابة الفرشة من جانب والدته ويحق لهم المنافسة في السلطة في حالة وفاة الفرشة وهؤلاء يشكلون السلطة العليا في إدارة أرض الحاكمة وهنا تداخل بين سلطة الباسنقا وكل من الدمالج والخلفاء.

¹ التكناوي أو التكناوي أحد الوظائف الإدارية الهامة بسلطنة الفور وهو المسؤول الأول لدى سلاطين الفور عن إدارة المقاطعة الشمالية للسلطنة (دار الريج) وقد ارتبطت هذه الوظيفة الوراثية بقبيلة التجر وسيجيء تفصيلها في الفصل الخامس بمؤسسات الإدارة لسلطنة الفور.

أما التكنجاوي وهو منصب وراثي يتم اختياره بواسطة المشايخ وهو من فرع اسنقور فرتي وله دنقر خاص به له حدود معلومة وسط فروع القبيلة ويتمتع بسلطة عرفية كبيرة في قضايا الارض.⁽¹⁾ وله احترام بين المواطنين وتعترف به السلطات الاهلية.⁽²⁾ هذا التداخل بين المؤسسات العرفية لملكية وادارة الارض بين قبيلة الاسنقور يعود الي التداخل بين اعراف كل من مملكتي الفور ووداي اذا ان هذه القبيلة ظلت منطقة تجاذب وتأثير بين المملكتين لفترات تاريخية طويلة ولكنها اصبحت في فترات تاريخية لاحقة جزءا من سلطنة الفور عندما قويت شوكتها في عهد السلطان احمد بكر 1682 - 1772⁽³⁾ وقد ذكر والذي تمت الاشارة اليه في هذا البحث ، أن القبائل التي هاجرت من الرحالة ناخنتال سلطنة الوداي واستقرت بدارفور في عهد السلطان أحمد بكر شملت قبائل أبو الدرق ، والكارني ، وكاشمرا ، والمرات وكبجا واسنقور وقرقا ومرقا وشالي ، وهذه الثلاثة الأخيرة تعتبر الآن من فروع قبيلة الارتقا.

خلال دراسة مؤسسة العرف بدارفور يتضح انه عميق الجزور خاصة في مجتمعات القبائل الزراعية المستقرة ، والتي يطلق عليها في دارفور بقبائل اهل الدار مثل الفور والمساليت والتنجر والزغاوة والبرتي والداجو والارنقا والجبل والاسنقور والسنار وهنا عند هذه القبائل يتضح التركيز علي اعراف ملكية وادارة الارض بينما عند قبائل الرحل العربية في شمال وجنوب دارفور يتم تركيز الاعراف القبلية علي الديات والتعويضات الناجمة عن القتل العمد او القتل الخطأ أو قصاص الجروح . بالرجوع الي مؤسسة العرف لقبيلة المساليت والقبائل التي تعيش معها بغرب دارفور فقد بات من الواضح ومن خلال الدراسة ان مؤسسة العرف القبلي بدأت في تغييرات جوهرية في بعض الجوانب وسبب ذلك أن هذا النظام العرفي بدار مساليت بدأ يتأثر أكثر بموارث قبائل سلطنة الفور الي الشرق خاصة بعد ان اصبحت تبعية دار مساليت الي

¹ التكنجاوي الحالي يدعي جماع عبدالكريم من فرع درتي، يسكن بقرية أرمنكل التي تقع في وادي

اسونقا الذي يفصل الحدود بين السودان وتشاد.

² مقابلة مع حاج خاطر فضل ، وكيل الفرشة ورئيس المحكمة الأهلية بأبو سروج ، العمر 82 سنة قرية أبو سروج ، 12 فبراير 2001م.

³ يرجح أن يعود أصل كل من منصبى التكنجاوى والباسنقا الى سلطنة التنجر التي سبقت قيام مملكة الفور وذلك لارتباط هذين المنصبين بقبيلة التنجر حتى تاريخ قريب.

دارفور في عهد الادارة البريطانية منذ عام 1922م. فالبرغم من ان الاتفاقية التي وقعت بين السلطان محمد بحر الدين اندوكة والادارة البريطانية عام 1922م حفظت لسلطنة المساليت سلطاتها ومؤسساتها القبلية في شبه استقلال كامل عن التدخل من السلطات البريطانية السياسية والادارية الا انها منذ ذلك الوقت صارت جزءاً من السودان الانجليزي المصري وبدأت علاقاتها تتجه نحو الشرق في اطار مديرية دارفور كوحدة إدارية وسياسية واحدة وارتبطت كل مناهج حياتها بدارفور وهكذا أصبح تأثير تراث مملكة الفور القبلي بدارمساليت قوياً ومن هنا بدأ نظام مؤسسة الدملمجية يظهر في تراث المساليت فبينما هناك قرى كثيرة حول الجنية عاصمة سلطنة المساليت مازالت علي نظام ملوك الأرض أو (الدّلا). هناك بعض الحواكير بدارمساليت بدأت تدخل نظام دملجية سلطنة الفور خاصة تلك الاراضي التي تجاور مباشرة اراضي الفور في المنطقة الشرقية من دارمساليت. ففي حاكورة (فكونج) من فروع المساليت في منطقة كرينك الشرقية مثلاً نجد ان نظام الدملمجية اخذ شكله الكامل (فهذه الحاكورة تدار كلها عن طريق الدمالج الذين يبلغ عددهم ثمانية عشر دملجاً من بطون (الفكونج) المختلفة والقبائل التي تقطن معهم في الحاكورة هؤلاء هم اصحاب الارض الحقيقية ويأتون عن طريق الوراثة وبإعتراف كل افراد فرع القبيلة وهم يمثلون السلطة الحقيقية للارض ويتم عن طريقهم إدارة حواكيرهم بالعرف القبلي.⁽¹⁾ تتكون الحواكير الخاصة بالدمالج من أصحاب فنوس وصاحب الفاس هو الذي يشرف علي عدة مزارع فرعية أو أسرية ويقوم بمنح هذه المزارع للأفراد أو الأسر وهو الذي له الحق في انتزاعها في حالة عدم الالتزام بدفع (العوائد) المتعارف عليها

أو في حالة ترك المزرعة

(بوراً) لمدة ثلاث سنوات بإعتار غير محتاج لزراعتها.⁽²⁾ وهذا يعتبر إنقلاب بالكامل علي نظام المساليت التقليدي الذي يعتمد علي ملوك الارض. أما الخليفة في نظام المساليت القديم تحول الي وظيفة ادارية ينوب فيها عن الفرشة في حالة مرضه او غيابه وهو في هذه

¹ مقابلة مع الفرشة إبراهيم يعقوب ، فرشة كرينك بمدينة الجنية ، 27 مايو 1997م.

² حاكورة الملك توتا حول الجنية وحاكورة الأمام عبدالعزيز عمر الأمام إمام الجامع الكبير بالجنية في منطقة أم دوورين ، وما زال يحتفظ بمنصب ولقب الملك و الخليفة في هاتين الحاكورتين.

الحاكورة قد جمع بين الدمجية والخلافة اما الاسماء كالمملك والدلا و (الكرقل) فقد اختفت تماماً وهكذا اخذ فرع (الفكونج) من المساليت نظام دملجية الفور، ليس في الملكية والادارة فحسب ولكن في (عوائد) الارض ومستحقاتها.

في هذه الحاكورة ظل الدمج يحتفظ بدوره في مجال الاعراف القبلية وحفظها ومعالجة قضايا مجتمعه في مجال حاكورته الصغيرة داخل حاكورة الفرع الكبيرة الا ان نظام الدمج (الدوانة) وطريقة اختياره لم تتبلور بعد في هذه الحاكورة ولكنها قد تنتقل في العقود القادمة اذا استمرت الاعراف القبلية بدارفور في التطور. أن هذا الانتقال من عرف قبلي الي اخر له اسبابه كما ذكرت بالنسبة الي دار مساليت عموماً من قبل لكن هذه الحاكورة ومثيلاتها لا شك لها ظروفها الخاصة الداخلية ايضاً فقد شهدت هذه الحاكورة ومن خلال عهود مختلفة نزوح مجموعات عرقية مختلفة من دارفور تعايشت مع عنصر المساليت (فكونج) بل وبعضها أصبح له حواكير صغيرة منحت بواسطة سلاطين المساليت خاصة السلطان تاج الدين (1905م).⁽¹⁾ والآن بهذه الحاكورة ، ونتيجة للهجرات المتعددة إليها من قبائل دارفور توجد كل من قبائل الفور والزغاوة والدروك والتروج (ينتمون الي الفور) والبرنو واولاد مانا والترجم والعطورية والبرقد. وكل هذه القبائل تتم ادارة حواكيرها الصغيرة علي نمط الدمجية الذي جاء ذكره انفا وهذا عامل اساسي من عوامل التغير والتحول في مجال الاعراف بمجتمعات دارفور المختلفة ، أي اختلاط القبائل في الحواكير وتعايشها معاً.⁽²⁾

اختفت لدي قبيلة المساليت بعض الالقاب التي لها علاقة بوظائف سلطنة الفور كالتكنجاوي والكامنه الا ان بعض القبائل الصغيرة الاخرى بدار مساليت تحتفظ بهذه الالقاب.

نجد ظاهرة التحول في مؤسسة الدمجية هذه ليست قاصرة علي قبيلة المساليت في نظام ملوك الارض بل هناك قبائل مجاورة لها وفي ظل هيمنتها لفترات طويلة بدأت فيها

¹ حواكير كل من الفور ، الدروك ، البرنو ، والترجم داخل حاكورة مساليت فكونجن تم منحها بواسطة السلطان تاج الدين.

² مقابلة مع الفرشة إبراهيم يعقوب إبراهيم ، مصدر سبق ذكره.

هذه الظاهرة ولكن من وجوه أخرى. فمثلاً في قبيلة الاسنقور الي الشمال الغربي من دار مساليت كانت كل هذه الحاكورة الحالية التي تقطن بها لأحد ملوك الارض من قبيلة الاسنقور وهذا يعني انها كانت تدار علي نفس نظام دار مساليت التقليدي والذي كما المحنا جاء اصلاً من قبائل حوض بحيرة تشاد ولكن نظام حاكورة الاسنقور هذه اليوم به بعض التغيرات ولكنها ليست متماسكة كما هو الحال في حاكورة (الفكونج) الذي جاء وصفه سابقاً بل أدخل نظام الدمجية في مجال حيازة الارض وادارتها ، أي تحول الملك الي دملج ليقوم بجانب مهام علاقات الارض بحفظ الاعراف القبلية ومعالجة قضايا (الدم) ولكن نفس هذه الحاكورة ظلت تحتفظ بالقاب مثل الباسي والكامنه والتكنجاوي⁽¹⁾ وكلها وظائف عرفت في بلاط سلطنة الفور وهي ذات مهام خطيرة ارتبطت بالارض وبادارة السلطة السياسية والادارية. ظاهرة تحول الاعراف القبلية هذه خاصة من خلال مؤسسة الدمجية بدارمساليت ومن خلال الامثلة السابقة هي في مراحل انتقالية في قلب دار مساليت ووسطها الا ان هناك قبائل علي اطراف هذه القبيلة مازال تحول الاعراف فيها في مراحله الاولى. فقبيلة السنار التي تقطن في الجنوب الغربي من دار مساليت⁽²⁾ لم تعرف حتى الآن نظام الدمجية واسع الانتشار بدارفور والذي بدأ في التبلور عند المساليت. فحيازة وادارة ارض السنار هي من مسؤوليات اسرة السلطنة فهي ملك لها خاصة الوديان ولكن من حق افراد القبيلة زراعتها ، أما الذي يقوم (بخدمة) الارض - أي إدارتها - فهو (الورناق)⁽³⁾ وهو

¹ مقابلة مع الأمير / يحيى محمد علي بوش ، أمير أمارة أبو سروج من قبيلة الارتقا فرع الاسنقور ، خريج معهد البريد والبرق ، أم درمان ، العمر 51 سنة ، الجنينة ، 1999/6/2م.

² قبيلة السنار من القبائل التي تتبع غالبيتها العظمي بجمهورية تشاد وهي ضمن القبائل التي تتبع لسلطنة دار سلا وعصبة قيادة هذه السلطنة من الداجو بزعامة السلطان ابو ريشه ولكن هذه المجموعات بدار مساليت هاجرت الي موقعها الحالي عام 1922م نتيجة خلاف سياسي علي السلطة في قيادة القبيلة وقد استضافها السلطان محمد بحر الدين ، سلطان المساليت. مقابلة مع محمد نهيض حقار ، كاتب محكمة فويرنقه من قبيلة السنار ، 1999/6/25م.

³ الورتاق هو تنظيم يضم الشباب في مجتمع المساليت والفور وهو تنظيم عريق يعود تاريخه قرون الي الوراء وهو مناط به في الدرجة الأولى المهام العسكرية والدفاع عن القبيلة وله نظام وتقاليده خاصة وليس من مهامه حيازة أو إدارة الأرض والأعراف عند المساليت والفور.

المندوب الذي يحدده الفرشة⁽¹⁾ وهو السلطة الاهلية القبلية يمنح الارض وتحديداتها حسب (المخمسات) التي حددها الفرشة ثم تنتهي مهمته هنا. أما إدارة الارض فهي مسؤولية شيخ القرية الذي يحدده الاهالي ويكون مسؤولاً لدي الفرشة. اما (الورناق) بعد تحديد الارض يعطي (عطية) تقديرية نقداً ، "أما بديارنا بالسودان فقد كان احد المسؤولين من الارض يسمى بلغة السنار التكنجة وتوفى سنة 1994م والغى المنصب وتم تعيين ابنه شيخاً لقرية حجر بقر في الشمال الغربي لفوبرنقة⁽²⁾ وكانت مهمة التكنجاي هي رئاسة المشايخ في ادارة الارض وحقوق الزراعة وتحصيل الانتاج من المشايخ وهو الذي يسلم (العوائد) للفرشة ثم يعطي نصيبه ونصيب المشايخ وهو ثلث كمية العوائد في الحاكرة⁽³⁾). وهكذا في هذه الحاكرة ذهبت وظيفة التكنجاوي والي الابد 1924م وأخرجت وظيفة (الأورناق) من جذورها القبلية والوظيفية التاريخية وأصبح المسؤول عن ادارة الارض ، وهكذا التحولات الاجتماعية في مجال العرف القبلي بدارفور في حيوية واستمرارية باضطراب. ومن الواضح ان هذه التجربة تعكس حداثة قبيلة السنار وبداية تأقلمها مع أعراف قبائل دارفور التي اراد لها تاريخ المنطقة ان تعيش وسطهم بعيداً عن عصبيتهم القبلية بدارسلا بتشاد.

هناك قبيلة ثانية فقط من مجموع قبائل أهل الدار بغرب دارفور قد اخذت بنظام (الأورناق) وخرجت به من الاطار العسكري التقليدي الي نظام ادارة الارض وهي قبيلة المراسة الي الشمال الغربي من دارمساليت ولكن في ظروف مغايرة لتلك التي أحاطت بقبيلة السنار في الجنوب والمسافة الجغرافية بين القبيلتين بعيدة جداً. فقبيلة المراسة ليست جديدة بل هي من القبائل القديمة في هذه الديار وهي تعيش وسط قبائل سلطنة القمر

¹ الفرشة هي وظيفة إدارية عرفت بها سلطنة المساليت دون بقية الممالك والسلطنات القبلية الأخرى بدارفور وهي توازي الشرتاوية في التنظيم القبلي للفور وهي اكبر من العمدة عند القبائل العربية بدارفور.

² فوربرنقة هي العاصمة الإدارية لقبيلة السنار وهي من أكبر المدن التجارية بغرب دارفور وتعني الفأل الحسن بلغة السنار (رجل وعلي ذقنه ثمار شجر اليسر الذي يشبه ثمار شجر القضيم).

³ مقابلة مع محمد نهيز حقار حنفي ، من قبيلة السنار ، العمر 60 عاماً ، كاتب بمحكمة فوبرنقا الأهلية ومن أسرة السلطنة ، فوبرنقا ، 25/6/1999م.

بشمال غرب دارفور ويفصل بينها وبين قبيلة المساليت ديار كل من قبائل الأرناق والجبل ولكنها من بين كل هذه القبائل انفردت بنظام (الأورناق) .

كما حدث لقبيلة السنار بجنوب دارمساليت من الواضح ان قبيلة المراساة قد تعرضت للهيمنة الكاملة بواسطة سلطنة القمر ولكن رغم هذه الهيمنة السياسية الطويلة تمكنت قبيلة المراساة من الحفاظ علي اراضي حاكورتها وبالرغم من ان قبيلة القمر المهيمنة كانت ومازالت تعمل بنظام ملوك الارض مثل قبيلة المساليت.⁽¹⁾ لكن قبيلة المراساة اخذت بنظام (الأورناق). "كل بطون قبيلة المراساة لها حواكير والذي يقوم عليها يسمى (الأورناق) وهو المسؤول عن الحدود الجغرافية للحاكورة التابعة لفرع قبيلته ويكون مسؤولا عن جمع العوائد⁽²⁾ مثل الزكاة والعشور وهو المسؤول عن توزيع الاراضي الزراعية للمزارعين من افراد فرع القبيلة وهو يمثل المسؤولية عن فرع القبيلة صاحبة الحاكورة (الفاص). بالرغم من انه لا يملك الارض وهذه الوظيفة ليست وراثية⁽³⁾ ولكنها تعتمد علي ثقة واختيار فرع القبيلة ويمكن لهم عزله اذا فشل في القيام بمهامه واهمها ادارة الحاكورة الصغيرة.⁽⁴⁾ (فهو يعتبر رئيس مشايخ الادارة وصاحب مشورة العمدة والقبيلة كلها وهو مفوض من القبيلة بجمع الديات ومعرفة وحفظ الاعراف بين القبيلة والقبائل الاخرى ويتم اختياره بواسطة جميع فروع القبيلة وله جعل من دية القبيلة وهذه الوظيفة وراثية منذ زمن).⁽⁵⁾ وهذا يعنى أن هذه القبيلة اخذت بنظام الدمليج ولكنها ابقت على اسم الورناق.

4-4 : مؤسسات العرف عند قبائل البقارة والابالة العربية بدارفور

¹ مقابلة مع : أبو بكر آدم عمر السلطان ، مواليد 1924م ، كلبس ، 19/6/1999م.

² وهنا يختلف من مسؤولية (الأورناق) عند قبيلة السنار كما راينا من قبل الذي قصرت مسؤوليته بتحديد الأرض.

³

⁴ هذا يختلف من تقاليد اهل الدار بشمال ووسط دار فور في اختيار الدمليج.

⁵ مقابلة مع : ابوبكر ادم عمر ، مرجع شبق ذكره.

ان موقع ديار البقارة بجنوب دارفور (بني هلبة، هبانية، فلاته، رزيقات ، تعايشة) بعيداً عن مركز السلطة بمملكة دارفور بالفاشر وكذلك الاستقلالية الادارية النسبية التي تختص بها ادارات هذه القبائل جعل تأثر مجتمعاتها بمؤسسات العرف بدارفور مختلف جداً فقد اختارات ما يناسب حاجتها وطوعته لخدمة اغراضها مع تفاوت ايضاً في هذا الاخذ فنجد قبيلة بني هلبة ، والتي تجاور ديارها ديار عصابة قبيلة الفور في الجنوب الغربي من جبل مرة هي الاكثر تأثراً من بين بقية قبائل البقارة وذلك لاحتكاكها واختلاطها الاقتصادي وتصاهرها مع جيرانهم من قبيلة الفور وهنا نجد انهم قد اخذوا بمؤسسة الدمليجية وطوروها علي طريقتهم وكذلك بعض الالقاب الادارية كالمقدومية والفلافتة.

في بداية تكوين ادارة بني هلبة الحالية 1921م⁽¹⁾ حدثت بعض الاضطرابات الامنية بمركز نيالا كثورة الفقيه عبد الله السحيني 1922م⁽²⁾ ولان عصابة قبيلة السحيني كانت ضمن ادارة بني هلبة وجهت بعض الاتهامات من السلطة الانجليزية المستعمرة لكل من قبيلتي بني هلبة والقمر بالاختلال الامني الذي حدث في هذا المركز الجديد. وكانت السلطة الانجليزية قد اضرمت تأديب هاتين القبيلتين بتجريدتهما من بعض الثروات خاصة ماشية السلطان علي دينار في الفترة التي اعقبت المعارك بينه وبين الجيش البريطاني الغازي⁽³⁾ الذي احتل كل دارفور تقريباً باستثناء سلطنة دار مساليت بين بين الاعوام 1916 م

¹ مقابلة مع: عبدالرحمن أحمد محمد ديدى ، كاتب محكمة عد الغنم ، مواليد 1925 : عد الغنم ، مارس 1997م..

² ينتمي الفقيه السحيني الي قبيلة القمر وقد خرج من دار قمر بشمال غرب دارفور الي الابيض وهو من فرع ادرا من عصابة القمر ثم رجع من الابيض الي دار الهبانية الكلكة بجنوب دار فور ثم رحل منها الي تمره غرب كتيلة الحالية ومنها خرج منادياً بجهاد الكفر ثم استقر بضعة أيام في ابطه بدار قمر غرب وادي بليل فقضى عشرة أيام تداعى له المجاهدون ، ثم ذهب الي دار المساليت وقضى أياماً محدودة يدعو للجهاد ثم اتجه بعد ذلك الي نيالا بطريق الجامع أبو عجورة ارض المهادي وعند وصوله نيالا جاهد الانجليز وقتل المفتش الانجليزى بمركز نيالا وبعض جنوده ، ولكن تم الانتصار عليه بعد مدد من الفاشر واخيرا قبض عليه وشنق بمدينة نيالا وكان ذلك عام 1922م. مقابلة مع : عبدالله ابرك السحيني ، قرية خور شمام التي تقع بين اتكينا وتلس ، مارس 1997م.

³ عام 1918م قامت السلطة الانجليزية بتجريد قبيلة بني هلبة من ماشيتها ، وقد شكلت سابقة في العقاب الجماعي باتت تخشاه قبائل المنطقة وذلك في زمن الأمير أبو حبو الذي توفي عام 1920م ،

و1920م⁽¹⁾ في مقابلة هذه الظروف ولحماية نفسها راي ناظر قبيلة بني هلبة الشيخ محمد ابراهيم دبكة ان يدعو لاجتماع لكل القبائل بداره للتشاور حول الأمر ووضع تصور للتعايش والامن مستقبلاً فتمت الدعوة لمؤتمر جويقين مرقوبة 1922م وهي احد قرى المنطقة وقد حضر هذا المؤتمر كل القبائل بادارة بني هلبة وشملت في ذلك الوقت كل من :

- (1) بني هلبة (2) السلامة (3) بني حسين (4) الخزام
(5) البرنو (6) الفور (7) القمير.

تم الاتفاق في هذا المؤتمر بين القبائل علي توثيق العلاقة فيما بينها علي (الدية والولية) وقد ادت الاطراف المؤتمرة القسم علي تلك العلاقة ومقررات الدية التي تم الاتفاق عليها فيما يتعلق بقضايا الدم ، اي القصاص التي تقع فيما بينها. وقد تم في هذا المؤتمر الاتفاق علي دية الدماء والاعضاء علي النحو التالي .

1- دية الرجل = ثلاثون بقرة

2- دية المرأة = نصف دية الرجل

3 - دية العين = نصف دية الانسان

4- دية الرجل = نصف دية الانسان

5 - دية السن = عجلة جدعة عمرها سنتان أو أكثر

6 - ازالة بكاراة الفتاة = عجل جدعة⁽²⁾

¹ تم اغتيال السلطان علي دينار في 5 نوفمبر 1916م بمنطقة كولمي بجبل مرة وفي يناير 1917م ضمت دارفور كمديرية ضمن السودان الانجليزي المصري . Theobald, A.B., Ali Dinar: Last Sultan of Darfur, 1898-1916, Longlman, 1965, p.225.

² مقابلة مع : الأستاذ النور داؤود حير الله من مواليد 1946م بقرية درقلة ، تخرج في معهد بخت الرضا عام 1962م عمل معلماً ثم مديراً لاعلام محافظة عد الفرسان من 1992-1997م ، له المام كبير وإهتمام بالتراث المحلي ، عد الفرسان ، مارس 1997م.

ادى هذا الاتفاق العرفي بين قبائل ادارة بني هلبة الي اثار عميقة في المؤسسة العرفية بجنوب دارفور خاصة بين قبائل البقارة العربية كما انه ادى الي تعميق مؤسسة العرف في ادارة القبيلة التي بادرت به.

في عام 1941م عقد مؤتمر جامع لكل قبائل مركز جنوب دارفور برهد ابوصلعة بدار الهبانية وقد حضر هذا المؤتمر معظم الزعامات والقيادات القبلية بالمركز وللمرة الثانية بادر ناظر بني هلبة محمد ابراهيم دبكة بطرح أمر عرف الديات بين جميع قبائل المركز علي القيادات القبلية التي ناقشت الأمر وتوافقت عليه وأصبح من ذلك اليوم ميثاقاً عاماً بين هذه القبائل تحتكم إليه بصورة صارمة وجديه ومن القبائل التي اقرت هذا الاتفاق في مؤتمر ابو صلعة عام 1941م كل من :

1- الرزيقات بقيادة الناظر ابراهيم موسى مادبو

2- التعايشة بقيادة الناظر الامير علي السنوسي

3- الهبانية بقيادة الناظر الغالي تاج الدين

4- الفلاته بقيادة الناظر السمانى البشر

5- القمر بقيادة العمدة محمد حسين رأس الثور

6- المسلات بقيادة الملك دود والسلطان محمد ثور كشه

7- البرقد بقيادة الشرتاي ادم يعقوب (تاو)

8- الداجو بقيادة الشرتاي ادم ابو

9- البيقو بقيادة الشرتاي علي شمو

10- الفور بقيادة الشرتاي سليمان حسب الله والشرتاي على

ود زنقد.

تقرر في هذا المؤتمر ان تكون الدية بين هذه القبائل 70 بقرة للقتل العمد. علي ان يسمح مع ذلك للقبائل المتداخلة مع بعضها ان تتم بينها اتفاقيات ثنائية تنظم دية القتل وفق ظروفها الخاصة. وقد تمت بالفعل في (السوالف) مثل هذه الاتفاقيات بين بعض القبائل فمثلاً حددت الدية بين قبيلتي بني هلبة والفور باثني عشر بقرة فقط بينما دية القتل بين بني هلبة والتعايشة ثلاثون بقرة. وهذه بموجب احداث اتفاقيات ثنائية حتمها التداخل اليومي في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بين هذه القبائل المتجاورة والتي تشترك في اراضي الزراعة والمرعى والمياه والاسواق وغيرها اي التداخل الكثيف بين هذه القبائل ولكن يلاحظ من جدول الديات ادناه في عام 1997م نجد ان معظم قبائل البقارة العربية بجنوب دارفور قد التزمت خلال ثلاث عقود ونيف علي اتفاق ابوصلعة العرفي 1941م اي دية القتل بسبعين بقرة وهي قبائل بني هلبة، هبانية، فلاته، رزيقات، سلامات، التعايشة.⁽¹⁾ هذا بالإضافة الي البرقد اما بقية قبائل أهل الدار الاخرى فقد خفضت كثيراً من قيمة الدية التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر ابوصلعة مثل قبائل المسلات دنقر ونحاس وقبائل الداجو والبيقو والفور.⁽²⁾ ويرجع ذلك الي طبيعة اختلاف اقتصاد هذه القبائل. فقبايل البقارة عموماً التي تملك ثروة الماشية استطاعت ان تحافظ علي هذا العدد الكبير من قيمة الدية بينما القبائل الاخرى وهي في معظم الاحوال تمتهن الزراعة الاعاشية لاشك انه ليس في مقدورها الالتزام الصارم بهذا العبء الاقتصادي الكبير في معاملاتها خاصة وان

¹ مقابلة مع عبدالرحمن أحمد دبدبي ، كاتب محكمة عد الغنم الأهلية ، من مواليد 1924م ، عدالغنم ، مارس 1997م.

² في مؤتمر الصلح بين الفور وبعض القبائل العربية الذي عقد بالفاشر في 1989/7/6م في مجال

الديات ، تم الاتفاق بين الطرفين علي قيمة الدية علي النحو التالي :-

- | | |
|---|--|
| (1) دية القبتل 8000 جنيه سوداني | (2) دية العجز أو فقد اليد : 4000 جنيه سوداني |
| (3) دية الرجل : 4000 جنيه سوداني | (4) دية العين 4000 سوداني |
| (5) دية الشلل : 4000 جنيه سوداني | (6) دية فقد الرجل : 4000 جنيه سوداني. |
| (7) دية فقد الاذن : 2000 جنيه سوداني | (8) دية فقد الانف : 2000 جنيه سوداني. |
| (9) اصابة عضوين معا : تكون القيمة ثلثي الدية أي 6000 جنيه سوداني. | |

الدية في معظم الاحوال تدفع بواسطة القبيلة ككل وليس من اسرة الجاني وفي هذا مرونة ومراعاة للظروف المحلية التي تحكم علاقات هذه المجتمعات القبلية. ايضاً من الاسباب التي اثرت علي العرف القبلي بمركز جنوب دارفور خاصة وسط قبائل البقارة هي الهجرات القبلية الكثيفة التي وفدت الي المنطقة اثر موجات الجفاف المتتالية التي تعرضت لها دارفور في العقود الاخيرة منذ 1971 - 1972م و1984 - 1986م خاصة في شمال دارفور أو تلك التي بسبب الحروب القبلية المتعددة والتي شملت معظم مناطق دارفور في العقود الاخيرة.⁽¹⁾ اما الهجرات فان المجموعات الوافدة من الشرق والشمال فقد جاءت الي الديار الجديدة بجنوب دارفور بعادات وتقاليد وممارسات واعراف جديدة في الرعي والزراعة مما ادى الي توترات اجتماعية بينهم وبين اهل هذه الديار وقد ظهر ذلك في بعض الصراعات القبلية واكثر ذلك وضوحاً في الصراع الذي وقع بين قبيلتي بني هلبة والرزيقات الشمالية في ديسمبر 1974م. تم الاتفاق في هذا المؤتمر علي القرارات التي أصرت عليها قبيلة بني هلبة كاصحاب دار مع الرزيقات الشمالية كوافدين من شمال دارفور، وقد شملت الآتي :-

- 1- شكاوي قبيلة بني هلبة التي تقدموا بها ضد الرزيقات الشمالية ترفع للشرطة للتحقيق والتحري ومن ثم رفعها للمحاكم المختصة.
- 2- لا يتم دخول الرزيقات الشمالية الي ديار بني هلبة قبل 20 يناير من كل عام
- 3- الالتزام بعدم حمل الاسلحة غير المرخصة
- 4- الالتزام بعدم قطع الاشجار بغرض المراعي
- 5- الالتزام بعدم قتل الحيوانات البرية بغرض الصيد
- 6- الالتزام بعدم سقاية ماشية الرزيقات الشمالية بديار بني هلبة الخاصة إلا بالتراضي
- 7- وجوب الانصياع للسلطة المحلية المختصة.
- 8- يقوم الرزيقات الشمالية بدفع دية وفق ما تم الاتفاق عليه في الفقرة الخاصة بالديات وهو اتفاق جديد خاص بالقبيلتين وفيه تغليظ للدية.⁽²⁾

² ملف مؤتمر الصلح بين الفور والقبائل العربية ، اقليم دارفور ، الفاشر ، 1989/7/6م ،

² ملف مؤتمر الصلح بين قبيلتي بني هلبة والرزيقات الشمالية ، 1987م ، مكتب محافظ عد الفرسان.

هذا الاتفاق بين الطرفين يوضح بجلاء ما تمت الإشارة إليه في الاختلاف البيئي في الاعراف والعادات والتقاليد في الرعي وتنظيم مياه الشرب والصيد بين مجموعات الرزيقات الشمالية الوافدة حديثاً من شمال دارفور وقبيلة بني هلبة صاحبة الدار. فالرزيقات الشمالية رعاة جمال بينما بني هلبة رعاة ابقار ومزارعين رغم ان كلا القبيلتين ينحدران من اصول اثنية واحدة اما في حالة اختلاف الاصول الاثنية فالاختلاف في العادات والتقاليد والاعراف يكون أبعد مدى وشقة. وظاهرة الاختلاف في الاعراف والعادات والتقاليد هذه تنطبق علي كل الديار التي وفدت اليها هجرات كثيفة من شمال وشرق دارفور خاصة مناطق الفور الغنية بمواردها الطبيعية الجاذبة لهذه الهجرات.

أما بالنسبة لتأثير الصراعات القبلية المسلحة علي الاعراف المتعلقة بالديات فقد كان جلياً ايضاً إذ ان هذه الصراعات كانت كثيفة ومتكررة ولاستعمال السلاح الناري فيها فقد تضاعف عدد الضحايا بين المتصارعين الي الدرجة التي فاقت قدرة بعض القبائل للايفاء بالتزاماتها المالية لمواجهة مبالغ الديات الكبيرة مما حدا بهذه القبائل الي تخفيض قيمة الدية الي مبالغ قليلة لا تفي بغرض الردع كتلك التي توصل إليها الطرفان في مؤتمر الصلح في الفاشر 1989م بين العرب والفور والتي اشربنا اليها من قبل . حددت دية الفرد بمبلغ ثمانية الف جنيه فقط. في هذا المؤتمر نظر اليه بصورة استثنائية لكثرة الضحايا ولكن بالرغم من هذه العوامل التي ذكرت اعلاه ظل العرف القبلي هو الآلية الشائعة والمتبعة في تسوية معظم الخلافات بين هذه القبائل كما يتضح من الجدول ادناه والتي تعود مرجعياته إلي مؤتمري جوغين مرقوبة بدار بني هلبة 1922م وابو صلعة بدار الهبانية 1941م .

الجدول رقم 4-1 ادناه يشتمل علي عده مفارقات واختلافات بين المجموعات القبلية الاثنية المتباينة وبين القبائل التي تنتمي الي اثنية واحدة. فكما ذكر من قبل ان قبائل البقارة الرعوية ولتوفر الماشية لديها نجد انها قد حافظت علي قيمة الدية التي اقرها مؤتمر ابو صلعة 1941م بينما قبائل اهل الدار الزراعية فقد خفضت كثيراً من قيمة الدية بمؤتمر ابو صلعة حتى ان قبيلة المسلات بفرعيها النحاس والدنقر قد ابقيت علي دية الرجل في حدود ال 30 راساً فقط بينما هي من القبائل التي وقعت علي اتفاق

الديات بمؤتمر ابو صلعة 1941م وكذلك قبيلة الترحم اما قبيلة البرقو فلم يتجاوز التزامها بالدية اكثر من ست رأس من الماشية داخل وخارج القبيلة. الخلافات في تقدير قيمة الدية بالماشية ترجع الي طبيعة اقتصاد الاثنية وقدرتها علي الإيفاء بالالتزام بينها وبين القبائل وفي هذا مرونة كبيرة في العرف القبلي المتعلق بتسوية الخلافات والصراعات القبلية الدموية وهناك مراعاة للظروف الاقتصادية لكل مجموعة اثنية طالما كله مرهون بالاختيار والتراضي وتسهيل التعايش السلمي القبلي الذي هو ضرورة حتمية بحكم الاختلاط وتبادل المصالح الاقتصادية وضرورات الحياة الاجتماعية الأخرى.

جدول رقم: (4-1) جدول الديات لبعض قبائل دارفور 1997م

الرقم	اسم القبيلة	دية الرجل داخل القبيلة	دية الرجل خارج القبيلة	دية المرأة	دية العين	دية الرجل	دية اليد	دية السن	دية الاصبع
1	بني هلبة	30	70		15	15	15	عجل دعة	عجل
2	البرقد	30	71	15؟	15	15	15	عجل جدع	عجل
3	العطورية	30	100	15؟	06	06	06	03	01
4	دينكا ملوال	31	85	41 √	15	15	15	01	03
5	مسلات نحاس	13	13	06 √	06؟	3	03	03	03
6	مسلات دنقر	13	33	12 ½	01؟	01	2	01	01
7	الهبانية	30	70	35؟	15	15	5؟	01	01

01	01	02	20	20	20	61	41	المعالية	8
03	03	03	15	03	6	6	6	برفو	9
01	01	21	21	021	20	72	42	التعايشة	10
01	01	15	15	15	30 ½	71	61	الرزقات	11
01	01	20	20	20	20	70	40	الفلاته	12
01	03	07	07	15	15	30	12	الترجم	13
01	01	15	15	15	15	70	30	السلامات	14
–	02	06	06	06	12	–	12	الصعدة	15

المصدر: النور خير الله ، تقرير جدول الديات لبعض قبائل دارفور ، نيالا ، 28/12/1997م.

تظهر أيضاً المفارقات بين كل هذه القبائل في قيمة دية المرأة فبينما تلتزم بعض القبائل بدية المرأة كنصف قيمة الرجل داخل القبيلة أي خمسة عشر رأساً من الماشية مثل قبائل بني هلبة والبرقد والعطورية والترجم والسلامات نرى ان قبيلتي الرزقات والهباتية تعتبر دية المرأة نصف قيمة دية الرجل خارج القبيلة اي ثلاثين رأساً وفي ذلك تباين كبير مع بقية القبائل أما قبيلتي التعايشة والفلاته فتعتبران دية المرأة عشرين رأساً. وعند قبيلة المسلات دنقر فدية المرأة تتساوى مع دية الرجل داخل وخارج القبيلة ولا يستطيع المرء ان يجزم ان يكون ذلك راجع الي اختلاف نظرة المجتمع القبلي الي المرأة ودورها في المجتمع الاهلي المحلي. نفس ظاهرة الاختلاف تظهر ايضاً في قيمة دية الاعضاء الأخرى من الجسم كالعين والرجل واليد واللسان والاصبع وذلك حتى بين فروع القبيلة الواحدة كقبيلة المسلات مثلاً فبينما فرع الدنقر يجعل دية العين والرجل والسن والاصبع فقط رأساً واحداً من الماشية نجد فرع النحاس من نفس القبيلة يقطع بثلاثة من رؤوس الماشية لاي من هذه

الاعضاء الخمسة اي يساوي بين دية العين والرجل واليد واللسان والاصبع ولا يلتقي في ذلك إلا مع قبيلة البرقو صليحاب.

كذلك قيمة الدية تختلف اختلافاً واضحاً في اعمار الماشية وانواعها من حيث اعداد الذكور والاناث من ماشية الدية فبعض القبائل تقسم ماشية الدية من البقر الاناث الي خمس مجموعات عمرية وكذلك الذكور بينما البعض الاخر يقسم الاناث الي ست مجموعات والذكور الي اربع مجموعات عمرية. ولتوضيح ذلك يمكن النظر الي جدولي بني هلبة والفلاته ادناه رقم 2-4 و 3-4 .

جدول رقم : (2-4) : دية القتل العمد في قبيلة بني هلبة

عدد الابقار	أعمار الابقار الأناث
7	بقرة فاتح ولدت أكثر من مرة
7	بقرة بكر ولدت مرة واحدة فقط
7	بقرة رباعية (عشرت) أول مرة
7	بقرة ثنية عمرها ثلاث سنوات فما فوق
7	بقرة جدعة عمرها سنتان فما فوق
7	بقرة مضمونة عمرها أكثر من سنة
عدد الثيران :	أعمار الثيران
7	تور رباع آى بلغ السنة الرابعة من عمره
7	تور تنى
7	تور جدع
7	تور مضمون

عدد ديه قبيلة بني هلبة

42 بقرة

28 ثور

الجملة 70

=====

المصدر : مقابلة مع: النور داؤود خير الله بعد الفرسان ، مارس 1997م.

جدول رقم (3-4) : دية القتل العمد في قبيلة الفلاتة

أعمار الأبقار الأنثى	عدد الأبقار
بقرة فاتح	13
بقرة رباعية	13
بقرة ثنية	13
بقرة جدعة	13
بقرة مضمونة.	13
أعمار الثيران	عدد الثيران :
ثور كلالي خمس سنوات فأكثر.	1
ثور رباع	1
ثور جدع	1
ثور مضمون	1
ثور ثنى	1

عدد دية قبيلة الفلاتة 65 بقرة

5 ثور

=====

المصدر : مقابلة مع : النور داؤود خير الله بعد الفرسان ، مارس 1997م.

ولايضاح مسميات الماشية عند البقارة التى وردت فى جدول الديات فهى كما يشير
الجدول 4-4 ادناه وفق سنوات العمر :

جدول رقم : (4-4) : مسميات الماشية عند البقارة وفق

سنوات العمر بجنوب دارفور

العمر	التسمية
أقل من عام	يطلق عليه : أنصلاب
عام وأكثر	" " : حولي عند بعضهم.
	: وعند البعض الآخر : مضمون.
ستتين فأكثر	" " : جدع أو جدعه.

ثلاث سنوات	" "	: تني او تنية.
أربع سنوات	" "	: رباع أو رباعية.
خمس سنوات فأكثر	" "	: كلالي أو بقرة فاتح

المصدر: آدم محمد إبراهيم دبكه ، مندوب إدارة بني هلبة بكيم.

4 - 5 : تطور العرف عند قبيلة بني هلبة :

من خلال هذه الدراسة يتضح الدور الكبير الذي قامت به قبيلة بني هلبة في ترقية العرف القبلي بين المجموعات القبلية كافة في جنوب دارفور ، وذلك من خلال مبادرة مؤتمر جوغين مرقوبة 1922 داخل ادارة القبيلة ثم من بعد مبادرتها الثانية لاتفاق العرف القبلي بمؤتمر ابو صلعة 1941م الذي شمل معظم القبائل بمركز جنوب دارفور في ذلك الوقت.⁽¹⁾ ولهذه القبيلة ليس فقط الفضل في تطوير العرف القبلي في مقررات مؤتمر جوغين وابوصلعة فحسب بل عمقت في داخلها مؤسسات هذا العرف بما لم تشهده بقية قبائل البقارة بجنوب دارفور .

بعد ان عقدت قبيلة بني هلبة وبقية القبائل التي تعيش معها في الدار وتحت ادارتها مؤتمر جوغين 1922م تم انشاء مؤسسة الدملمجية لتنفيذ وإدارة العرف الذي تم الاتفاق عليه في المؤتمر وبقية القضايا التي لها علاقة بالعرف القبلي في الدار وبذلك تم اختيار الدمالج في كل عموديات الادارة وفق فروع القبيلة التي لها عموديات اضافة الي بقية القبائل داخل الادارة. وبذلك تكونت مؤسسة الدملمجية من الاتي من قبيلة بني هلبة.

1- فرع العلونة ، الدملمج بريمة ازرق ، قرية ام جناح

2 - فرع الخزازرة ، الدملمج حامد الرهيد ، قرية فكارين

¹ في كلا المؤتمرات تبني قضية العرف الأهلي الشيخ/محمد إبراهيم دبكه ، ناظر بني هلبة ويعتبر هو من مؤسسي إدارة بني هلبة الحالية مع بداية الحكم الانجليزي لدارفور عام 1923م وهو ينتمي الي فخذ دار نمر من فرع جبارة ، استمر في إدارة القبيلة خمسة وعشرين عاما الي أن توفي في عام 1948م ثم خلفه ابنه عيسى محمد إبراهيم دبكه الذي بدوره توفي عام 1980م ليخلفه ابنه الهادي عيسى دبكه ، الناظر الحالي. مقابلة مع الناظر الهادي عيسى دبكه ، عد الغنم ، مارس 1997م.

3 - فرع اولاد جمعان ، الدمليج الشايب أبهو ، قرية عد الغنم

4 - فرع الميساوية ، الدمليج الشايب نيل ، قرية الصراخ

5 - فرع الرجيبية ، الدمليج محمد ابراهيم بخيسة ، فلندقي⁽¹⁾

6- فرع بني منصور ، الدمليج ذكين جار النبي ، قرية مركندي.

اما بالنسبة للقبائل الأخرى التي تقطن دار بني هلبة فقد تكونت لهم دمالج علي النحو التالي .

1- السلامات - الدمليج حمدان جاد المولى قرية الجريف

2- الخزام - الدمليج الشيخ دكو ابراهيم ابو الغزالي قرية كبسا

3- بني حسين - الدمليج عبد الله عبد الرحمن تلمح --

عند اختيار الدمليج في دار بني هلبة يطلب منه ان يؤدي القسم الاتي. (وحياة كتاب الله احكم بين الناس بالعدل لله ولرسوله ولا أميل عن ذلك مجاملة لأحد وان تكون معرفتي بالسوالف العرفية هي التي تحكمني). ومنذ لحظة اداء القسم هذا يصبح الدمليج صنواً للعمدة لدى فرع القبيلة ومرافق له في حله وترحاله خاصة في طواف العمدة لتحديد وتحصيل ضريبة القطعان وهو ما يطلق عليه (التكشيف). وهنا بينما يتولى العمدة الجانب الرسمي الحكومي كتقدير وجباية الضرائب وقضايا التنظيم الاداري القبلي يقوم في الجانب

¹ مقابلة مع : الشيخ محمد إبراهيم بخيسه ، دملج فرع الرجيبه ، العمر 95 سنة ، وقد تولي هذه الدمليجية اكثر من 56 سنة . تمت المقابلة بقرية كيم في 27 فبراير 1997م ، وقد أصبح الشيخ محمد إبراهيم مرجعا في اعراف الدمليجية بدار بني هلبة خاصة بعد أن توفي معظم الدمالج الذين عاصروه ، ويقول انه ورث بعض ادملجيات المجاورة له وقد توفي أصحابها . والعرف أن تورث الدمليجية في أسرة الدمليج المتوفي. والدمليج محمد إبراهيم (بخيسه) هو أكبر الدمالج عمرا بدار بني هلبة وقد يليه في العمر دملج بني منصور العمدة علي زكين جار النبي بقرية مركندي والذي ورثها عن ابيه زكين جار النبي دملج بني منصور بعد حلف مؤتمر جوعين مرقوبه 1922م.

الآخر الدمج بمعالجة القضايا والمشاكل عن طريق العرف الاهلي وبذلك يقوم بدور الوسيط بين (الاهالي) والسلطة الرسمية ممثلة في العمدة. وبهذا الدور الدقيق فهو يقوم بخدمة اهله من فرع القبيلة وفق العرف وكذلك يخدم العمدة بتسهيل مهمته وتقديم بعض الخدمات الشخصية له خاصة من خلال المساومات في تقدير ضريبة القطعان بل وفي بعض الاحيان يقوم العمدة بتفويض الدمج في ادارته ليقوم بتحصيل ضريبة القطعان وهذا بدوره يتصل مباشرة بالشيوخ والمواطنين ويمارس صلاحيات العمدة في هذا الامر بما في ذلك إصدار الحكم للمخالفين له بالغرامة ومن ثم يخطر العمدة. ⁽¹⁾ هذا التداخل في الوظائف بين العمدة والدمج يختلف كثيراً عن مؤسسة الدمجية بقبائل شمال وغرب دارفور التي تم تناولها في صدر هذا المبحث حيث يحدد هنا دور الدمج في ممارسة العرف القبلي بتسوية الخلافات والقضايا وادارة الارض ويكون العمدة او الشرتاية تحت إمرة الدمج في هذا الجانب اي هناك شبه فصل بين الوظيفتين.

في ادارة قبيلة بني هلبة يقوم الدمج بجانب الدور شبه الاداري مع العمدة بادارة العرف القبلي داخل القبيلة والقبائل الاخرى المجاورة كالفور والهباتية والتعايشة والرزيقات ⁽²⁾ وفي مقابل ادارة هذا العرف يتقاضى الدمج بعض الاكراميات والهدايا والمكافآت وهي غير محددة بتحصيل معين ولكنها متروكة حسب الاستطاعة وتقدير المتخصصين. في ادارة هذا العرف في قبيلة بني هلبة فالمرجعية اولاً كانت لاتفاق مؤتمر جوغين مرقوبة 1922م لكن هذه المرجعية قد تم استبدالها 1980م حين دعت الضرورة الي ذلك.

شهدت السنوات التي اعقبت جفاف 1971 - 1974م هجرة كثيفة من قبائل شمال وشرق دارفور الي دار بني هلبة وهنا ومن جراء هذه الهجرات الوافدة احتدمت المنافسة

¹ مقابلة الدمج محمد إبراهيم بخيسة ، مرجع سبق ذكره.

² تعتبر القبائل التي تسكن وسط القبيلة صاحبة الدار هي ضمن القبيلة. ويتم التعامل معها وفق العرف السائد في القبيلة وفي حالة قبيلة بني هلبة تشمل هذه القبائل كل من : (1 البرقو ، (2 الخزام ، (3 بني حسين ، (4 سلامات ، (5 داجو ، (6 بني حسن ، (7 فور ، (8 برقو ، (9 فلاتا هوسا ، (10 بديرية.

علي الموارد الطبيعية وكثر الاحتكاك القبلي بين الوافدين واهل الدار مما ترتب علي ذلك صراعات مسلحة دامية لعل اشهرها الصراع الذي وقع بين قبيلة بني هلبة والرزيقات الشمالية والماهرية 1974م وصراعات اخرى متكررة وهنا نظر اعيان القبيلة الي ان الفئات التي تم تحديدها كقيمة للديات لا تفي ولا تشكل رادعاً كجزاء عرفي خاصة وان امكانيات الناس الاقتصادية قد تحسنت علي ما كانت عليه في بداية القرن عندما عقد مؤتمر جوغين مرقوبة. وللنظر في الأمر بجوانبه المتعددة تمت دعوة جميع عموديات ادارة بني هلبة والمجموعات القبلية الاخرى بالدار الي مؤتمر بقرية ام لباسة في مارس 1980م. توصل المؤتمر الي ان حالات التعدي قد كثرت والناس قد قل بينهم الرادع واستخفوا بقيمة الدية القديمة ولهذا تقرر في هذا المؤتمر تعديل فئات مؤتمر جوغين ورفعت الدية الي ثلاثين رأساً من الماشية تدفع عيناً داخل القبيلة وتدفع كلها بينما في مؤتمر جوغين كان الاتفاق ان تدفع خمسة عشر رأساً فقط داخل القبيلة بينما تعتبر البقية ميتة ، اي لا تدفع. أما بالنسبة للدية خارج القبيلة فقد ابقى مؤتمر ام لباسة علي تعهدات مؤتمر ابو صلعة 1941م بين القبائل والتي تحكم بقيمة الدية خارج القبيلة بسبعين رأساً من الماشية كما جاء من قبل⁽¹⁾ هذا احدث تطوير للعرف القبلي بدار بني هلبة خاصة فيما يتعلق بقيمة الدية.

ايضاً هناك وظيفة تعد في بعض جوانبها هامشية في ادارة حاشية سلاطين الفور ورجال دولتهم وهي وظيفة الفلاقة وهي من الوظائف القديمة في قصر السلطان وقد وصفها ناختمال في ادنى هرم الادارة كرئيس لخدم القصر بالنسبة للسلطان وخدم المنزل بالنسبة لرجال الادارة كالمقاديم والشراتي،⁽²⁾ بينما يرى أوفاهي ان الفلاقة والكراسي هم في درجة المراسلات لاسيادهم،⁽³⁾ اي لايبعدهم كثيراً من منزله خدم البيوت لكن هذه الوظيفة اصبح لها واقع جديد في بعض ادارات قبيلة الفور وادارة قبيلة بني هلبة. ففي إدارة دار كيرني لقبيلة الفور وهي من الادارات الهامة جداً بغرب جبل مرة وتتبع رأساً للسلطان ولا تخضع

¹ العمدة والدملج علي زكين جار النبي من فرع بني منصور ، مصب في العمودية عام 1966م وقبلها كان شيخاً منذ 1940 م الذي اقرت فيه الديات العرفية بين القبائل بمركز جنوب دار فور وحضر ايضاً مؤتمر سيدو القبلي بدار رزيقات 1961م . العمر 81 سنة ، تمت مقابلته بقرية فلندي رئاسة العمودية ، 28 فبراير 1997م.

² Nachtigal, Gustav, Op.cit., p.235.

³ O'Fahey, R.S., Op.cit., 1980, p.113.

لأحد غيره نجد ان وظيفة الفلاقتة تطورت واخذت شكلاً جديداً في بداية العشرينات من القرن الماضي في اطار السياسة الادارية الجديدة للسلطة البريطانية بدارفور. تم إلغاء منصب الدمج من الناحية الادارية في مركز غرب دارفور ويعتبر منصب الدمج ادرياً اكبر من الشيخ واقل من العمدة. شمل هذا التغيير ادارة كيرني التي كانت بها 14 دملجية ولكن هذا التغيير ايضاً شمل وظيفة الفلاقتة الذين تم تحويلهم الي حرس للإدارة وذلك لاستعانه الشراتي بهم في حفظ الأمن وتحصيل الضرائب ومنع الحرائق وحماية البيئة والقبض علي المجرمين وجمع الزكوات وهذا ترقية لهذه الوظيفة وتمكين لسلطاتها الأهلية والفلاقتة في العادة يتم اختيارهم من افراد اسرة الشرتايه كالمسئول الأول من الادارة وفي بعض الاحيان توكل لهم مهمة المناديب عن الشرتاوية،⁽¹⁾ اما بادارة دار بني هلبة فقد طرأ بعض التغيير علي وظيفة الفلاقتة ولكنه ليس جذرياً كالذي حدث بدار كيرني لقبيلة الفور. ففي ادارة قبيلة بني هلبة كما هناك دملج للديات ايضاً هناك فلقناوي لدى كل عمودية وكذلك لدى رئاسة القبيلة اي الناظر وهنا الفلقناوي له مهام محددة هي اشبه بتلك التي كانت له في الاصل عند حاشية القصر مثل رعاية الخيل وخدمة الضيوف وتجهيز الذبائح عند المناسبات ويتعدى دوره ذلك الي الخدمات الخاصة للعمدة كالتوفيق بينه وبين زوجاته

ويتوسط بين المواطنين والعمدة في

القضايا الصغيرة وهو يمثل باختصار عين واذن السلطة الاهلية ويلعب بذلك دوراً محورياً في إدارة شئون العمودية وكثيراً ما تدمج وظيفة الفلقناوي مع الدمجية في قضايا العرف القبلي ولخصوصية هذه الوظيفة يتم الاختيار لها دائماً من بين اسرة العمدة وحياناً قد يرقى الي درجة أمين السر للحاكم المحلي.⁽²⁾

هكذا يتضح ان قبيلة بني هلبة بجنوب دارفور ولقربها الجغرافي من قبيلة الفور قد استفادت لدرجة كبيرة من مؤسسة العرف القبلي وطوعت هذه المؤسسة لخدمة اغراضها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية بدرجة تفوق قبائل البقارة الاخرى بجنوب دارفور.

¹ مقابلة مع الشرتاوية محمد سوار آدم ، رئيس إدارة دار كيرني العمر 65 سمه ، 20/6/1999م ،

زالنجي.

² أحمد إبراهيم بخيسة ، مرجع سبق ذكره .

4-6 : تطويع وتطوير العرف لدى قبيلة الفور :

ظاهرة تطويع وتطوير العرف القبلي لمواكبة احتياجات المجتمعات القبلية المحلية بدارفور وتسهيل التعايش بينها نجدها ظاهرة أيضاً بديار قبيلة الفور بجبل مرة. هذه المنطقة ولأنها غنية بالموارد الطبيعية خاصة المياه والمراعي ظلت جاذبة للهجرات من القبائل الرعوية بشمال وشرق ووسط دارفور ويشمل ذلك القبائل العربية وغير العربية التالية بمنطقة زالنجي :

- (1) بني هلبة (2) سلامات (3) مهادي (4) حويطة
(5) اولاد زايد (6) تعالية (7) رزيقات (8) بني حسين
(9) خزام . (1)

أما القبائل غير العربية والتي هاجرت الي هذه المنطقة في فترات متلاحقة فهي :

- (1) الزغاوة (2) البرنو (3) التاما (4) البرقو
(5) الميما (6) المساليت .

¹ تعتبر قبيلة الخزام من اوائل القبائل العربية التي هاجرت الي منطقة الفور بجبل مرة وقد أنشأت لها أول عمودية للرحل عام 1926م.

كانت كل هذه القبائل تعيش وسط بطون قبيلة الفور وداخل الهرم الاداري القبلي ولكن لهم شيوخ افراد⁽¹⁾ لادارة شئونهم. بعض هذه القبائل خاصة التي هاجرت من شمال دارفور كانت تمتهن في معظمها تربية الجمال ولكن بقدمها الي المناطق الجديدة بديار الفور وللظروف المناخية الجديدة بدأت تتحول تدريجياً الي تربية الابقار وذلك لان تربية الماشية اسهل حسب تجاربهم مع المناخ والظروف الطبيعية الجديدة التي تأقلم عليها الماشية بصورة اسرع كما ان كلفتها اقل من تربية الجمال واقل تعرضاً للسرقات كما ان هذه الماشية التي تأقلمت علي دورة رعوية داخل الدار دون السير في مسافات طويلة كتلك التي درجت عليها ماشية البقارة بجنوب دارفور.⁽²⁾ هذه القبائل التي عاشت بين بطون قبيلة الفور ايضاً تواطأت علي اعراف أهل الدار قبيلة الفور وتم الاتفاق فيما بينها علي قيمة للدية فهناك لجنة مكونة برئاسة العمدة والاعيان من كل قبيلة للنظر في هذه الاعراف وهي التي استقرت في العقود الاخيرة بزالنجي علي ان تكون قيمة الدية للفرد ثلاثين رأساً للقتل العمدة وخمسة عشر رأساً من الماشية للقتل الخطأ وذلك مع الدفع الفوري لما يسمى (الخسارات).⁽³⁾ أما في حالة ان يكون الجاني غير معروف فتكون قيمة الدية (عجاجة) وهنا يعني ان القاتل لم يتم تحديده فتكون قيمة الدية خمسة عشر رأساً وتكون مناصفة بين الفور والعرب. الدية الكاملة بين الفور والعرب وقدرها 18 بقرة و 12 ثور وتكون الأعمار بالنسبة لابقار الدية كما موضح في الجدول رقم 4-5 ادناه من الذكور والاناث:

جدول رقم : (4-5) : نوعية وأعمار الابقار بالنسبة لدية القتل العمدة بين

الفور والعرب

الرقم	الاناث	الذكور
-------	--------	--------

¹ هناك نوعان من الشيخة ، الأولى هي شيخة الأرض وتكون مسؤولة من إدارة الأرض والمسائل الإدارية الأخرى. أما الثانية فهي شيخة الأفراد وهذه ليست لها صلاحية في إدارة الأرض ولكنها محصورة في أفراد قبيلتها.

² مقابلة مع العمدة جودة أفتدي يوسف ، شيخ الرزيقات المحاميد منذ 1959م ، زالنجي يوليو 1999م.

³ مقابلة مع : الحسين سعيد الحلو ، 44 سنة ، معلم بمرحلة الاساس تعين اميرا علي الرحل بمحافظة وادي صالح 1995م ، وادي صالح ، 25/6/1999م.

1	3 بقرة كبيرة فاتحة عمرها لا يقل عن 8 سنوات	3 ثور رباع العمر 5 سنوات
2	3 بقرة كبيرة بكر عمرها ست سنوات	3 ثور ثني العمر 4 سنوات
3	3 بقرة رباعية بكر عمرها خمس سنوات	3 ثور جدع العمر 3 سنوات
4	3 بقرة ثنية بكر عمرها أربع سنوات	3 ثور مضمون العمر سنتان
5	3 بقرة جدعة بكر عمرها ثلاث سنوات	
6	6 بقرة مضمونه عمرها سنتان	

المصدر : مقابلة مع: العمدة جودة افندي يوسف شيخ الرزيقات المحاميد بزالنجي.

يوليو ، 1999م.

بالنسبة لهذه المجموعة من القبائل هناك بعض السوالف تتجاوز جدول الديه الحالي وقد تصل الي سبعين رأساً من الماشيه بين قبيلتين او اكثر ولكن الاتجاه العام في السنوات الاخيرة التي شهدت الاضطرابات الأمنية اصبح الجدول اعلاه يشكل الاتجاه العام وسط القبائل العربية بمنطقة جبل مرة والتي تشكل قلب ديار قبيلة الفور. هذا الجدول في قيمة الديات العرفية يختلف تماماً عن ذلك الذي تواطأت عليه قبائل العرب الرحل بمنطقة

دار مساليت الي الغرب من جبل مرة. هذه القبائل وهي مجموعات عربية ورعويه كثيرة⁽¹⁾ وفدت الي هذه المنطقة في فترات مختلفة ويتكون معظمها من رعاة الابل علي الرغم من ان بعضهم تحول إلي تربية الابقار مؤخراً تأقلماً مع الظروف المناخية ويظهر اختلاف هؤلاء مع بقية القبائل الرعوية الاخرى بدارفور في قيمة الدية في اعمار حيوانات هذه الدية فهم يحددون قيمة الدية بمائة ناقة مع رعاة الابل ومائة بقرة مع رعاة الماشيه وتنطبق هذه الدية علي القتل العمد والقتل الخطأ علي حد سواء إلا ان أعمار حيوانات الدية تختلف في حالة القتل الخطأ مما يخفف بعض الشيء في القيمة الكلية للدية كما انها تساوي بين الذكر والانثى في حيوانات الدية وتكون الديات لهذه المجموعة كما هو موضح بالجدولين ادناه :

جدول رقم : (4-6) دية القتل العمد للقبائل العربية بدار مساليت

الرقم	عدد الماشية	أعمار الماشية
1	33	ثنية (3 سنوات)
2	33	رباعية (4 سنوات)
3	34	فاتح آى كبيرة (5 سنوات فما فوق)
الجملة	100	ابقار

المصدر: مقابلة مع الشيخ: الحسين سعيد الحلو ، أمير الرحل بمحافظة

وادی صالح ، وادی صالح ، 1999م.

جدول رقم 4-7 : دية القتل الخطأ للقبائل العربية بدار مساليت

الرقم	عدد الماشية	أعمار الماشية
1	20	مضمون (سنتين) بقرة أو ناقة
2	20	جدع (ثلاث سنوات) بقرة أو ناقة
3	20	ثنى (ثلاثة سنوات ونصف) بقرة أو ناقة

¹ تشمل هذه القبائل مثلاً : 1: أولاد راشد ، 2: الحيماد ومنهم العواففة ، الجمعية ، الجرارحه ، أولاد مالك ، أولاد أحمد ، النواله ، النمور ... 3: أولاد زيد ، 4: ماهرية ، 5: محاميد ، 6: أولاد تاكو 7: مسيرية . 8: بني هلبة. 9: عريقات . 10: النجعة ، 11: المهادي ، 12: النوايبة . ،

4	20	رباع(اربع سنوات) بقرة أو ناقة
5	20	فاتح (خمس سنوات فما فوق)
الجملة	100	من الأبقار أو الأبل

المصدر : مقابلة مع الشيخ : الحسين سعيد الحلو ، أمير الرحل

بمحافظة وادي صالح ، وادي صالح، 1999م.

يلاحظ الفرق بين دية القتل العمد والقتل الخطأ عند هذه القبائل الاختلاف في اعمار الماشية او الجمال فبينما تقسم دية القتل العمد علي ثلاث فئات من العمر تقسم دية القتل الخطأ علي خمس سنوات من العمر.⁽¹⁾

4-7 : خلاصه عامه عن مؤسسة العرف القبلي بدارفور.

ارتبط العرف منذ وقت مبكر باستعمال الارض وتنظيم الحقوق والواجبات الجماعية والفردية وفق السوالف القبلية المحلية في معظم المجتمعات. كان ذلك في المراحل الأولى لتكوين هذه المجتمعات. في تطور تاريخي لاحق جاء تكوين الممالك والسلطنات في القرون الوسيطة كمركز للسلطة لتنظيم هذه المجتمعات. في هذه المرحلة تغيرت ملكية واستغلال الارض واصبحت جزءاً من الموارد الأساسية التي يملكها ويدير أمرها الملك أو السلطان وفق المصالح المرتبطة بالسلطة فصارت اقطاعاً لمن يقوم علي الأمر وحاشيته من بروقراطية المركز.

في هذه المرحلة من التطور السياسي عرف السودان ظهور الكيانات السياسية علي امتداد حزام السافانا حيث قامت كل من سلطنات سنار وتقلي والفور وممالك حوض بحيرة شاد. هذه الكيانات السياسية القبلية كان لها تأثير مباشر وكبير علي اعراف الارض وغيرها من الاعراف المحلية لتنظيم هذه المجتمعات في مجالات الحياة المختلفة خاصة تلك التي لها

¹ مقابلة مع : الأمير حامد الضواي دبوكة عمدة قبيلة اولاد راشد وامير قبائل الرحل بمحلية بيضة جنوب دار مساليت ، قرية بيضة ، فبراير 2001م

علاقة بقضايا (الدم). حين أصبح الدين والشريعة الإسلامية جزءاً من عقيدة هذه المجتمعات. ظلت الاعراف تتواءم دون تناقض بين هذه العقيدة الجديدة حيث تعايش كل من رجال الدين الإسلامي وحملة الاعراف المحلية جنباً الى جنب. بالرغم من تشابه هذه الممالك في ادارة اعراف الارض وبقية قضايا الحياة الاخرى إلا ان كل منها احتفظ بخصوصيته المحلية التي املتها عوامل التاريخ والجغرافية المحلية. كانت سلطنة الفور ولموقعها الجغرافي الذي توسط بين سلطنة سنار في الشرق وسلطنة الوداي في الغرب أثر كبير في إدارتها للأعراف كما تمت الإشارة من قبل ولكنها احتفظت مع ذلك بخصوصيتها في إدارة الأعراف وآلياتها المختلفة كما تشير هذه الدراسة ويمكن تلخيص الخصائص العامة لمؤسسة العرف بدارفور في الآتي .

1- ان اقليم دارفور الذي هيمنت عليه سلطنة الفور لثلاثه قرون وادارته كوحدة سياسية وإدارية واحدة اقليم متباين جغرافياً ذو مناخات متعددة وله تكوينات طبغرافية مختلفة واستقرت به مجموعات سكانية متباينة في عاداتها وتقاليدها المحلية. كل هذه العوامل اثرت بصورة مباشرة في الاعراف القبلية بما يعكس تباين وثراء هذه الاعراف من منطقة لاخرى.

2- رغم التباينات المختلفة في اعراف الارض واستغلالها في الزراعة والرعي والمياه والصيد والغابات وأعراف ديات القتل و (الدم) من بيئة اجتماعية الي اخرى إلا ان سلاطين الفور ادخلوا الملكية الاقطاعية في الارض وعملوا علي توحيد الاطار العام للاعراف في شكل قانون اطلق عليه اسم المؤسس الاول للكيان السياسي وهو قانون دالي او دليل بحر. وعمل المؤسسون الاوائل للسلطنة علي خلق مؤسسة عرفية عن طريق التراكم والتوارث لإدارة هذا القانون العرفي والقيام بشأنه من حفظ. بالرغم من عدم العثور علي وثائق هذا القانون العرفي إلا ان الممارسات التي ارتبطت به ظلت الاجيال المتعاقبة تتوارثه جيلاً عن جيل عن طريق مؤسسة الدمالج المنتشرة وسط قبائل دارفور المستقرة .

3- بالرغم من الاطار العام للاعراف بدارفور الذي أطر له قانون أو كتاب دالي احتفظت الكيانات الاثنية والقبلية المختلفة بخصائصها المحلية في إدارة هذه الأعراف الأمر الذي شكل تنوعاً وثراءً لهذه الأعراف واحتفظ هذا التنوع بالخصوصية الاثنية والتاريخية المحلية حتى يمكن النظر الي عدة مناطق من حيث الأعراف وإدارتها بالأقليم الواسع. في هذا المجال كان لقرب او بعد المنطقة من مركز السلطة

السياسية والإدارية دور كبير في تشكيل هذه الأعراف وفق تقسيم الأقليم الي مناطق عرقية متعددة ذات خصائص عرقية مشتركة او متشابهة وبصفة عامة يمكن ان تشمل هذه المناطق العرقية كل من ،

اولاً : منطقة جبل مره :- هذه تشمل اراضي ديار الفور التقليدية حيث تأسست سلطنة الفور كيرا ثم انداحت لتشمل مناطق الاقليم الاخرى. تتسم هذه المنطقة بخصائصها العرقية في إدارة واستغلال الأرض بحكم انها تشكل عصبه الفور القوية وانها كان يطلق علي بعض اراضيها حاكورة السلطان. كان الاعتماد الاكبر علي هذه الديار في تمويل احتياجات قصر السلطان . لكل هذه الاسباب الاثنية والتاريخية ظلت هذه المنطقة حاضنه لمعظم الاعراف ذات العلاقة بالزراعة والرعي والصيد والمياه

ثانياً منطقة دار مساليت:- هناك عاملان اساسيان ساهما في تشكيل الاعراف الاهليه بهذه المنطقة . اولاً الموقع الجغرافي الي الغرب من سلسلة جبل مره . هذا الأمر يشكل حاجزاً جغرافياً بين دار مساليت والسهول الشرقية لاقليم دارفور الذي يمتد الي مناطق حوض نهر النيل حيث مملكة الفونج والممالك التي عاصرتها. هذا الموقع اتاح لدار مساليت بأن تتشكل اعرافها الاهلية متأثرة بتلك الاعراف التي نشأت حول حوض بحيرة شاد خاصة سلطتي - كانم، برنو وسلطنه الوداي. هذه التأثيرات الثقافية ميزت اعراف دار مساليت بخصوصية انفردت بها عن بقية الاعراف باقليم دارفور.

ثالثاً منطقة العرب الرحل البقارة:- تمتد منطقة هذه القبائل علي امتداد الحزام الجنوبي الشرقي لاقليم دارفور. ظلت هذه المنطقة ذات خصوصية في الاعراف الاهلية. جاء ذلك من طبيعة الكيانات الاجتماعية لهذه القبائل البدوية التي ظلت لقرون عده تمتهن رعي وتربية الماشية علي النقيض من المجمعات الزراعية المستقرة . طبيعه التكوين القبلي للبقارة وكذلك طبيعة الرعي والترحال جعل من أعراف مشاعية الارض واستعمالاتها المختلفه ركيزه اساسيه في إدارة الارض ومواردها. هذا المفهوم المشاعي هو النمط الغالب في الاعراف والتقاليد بهذه

المجتمعات. بالرغم من ان عدداً من مجموعات هذه القبائل قد استقرت وامتهنت الزراعة في مناطق مستقرة حول رئاستها الإدارية إلا انها احتفظت بطابعها الخاص بالاعراف رغم تأثرها بالمجتمعات القبلية حولها كما جاء في حالة قبيلة بني هلبه في هذه الدراسة.

رابعاً : مقدومية الفور والقبائل المستقره بجنوب دارفور . اصبحت الاعراف في هذه المنطقة مختلطة من حيث الاعراف والتقاليد وذلك لانها تقع علي الجانب الجنوبي الشرقي من سلسلة جبل مره وتشكل امتداداً طبيعياً لديار الفور التي اشرنا اليها وهي ايضاً في امتدادتها الشرقيه تشمل كيانات قبلية مستقره كالبرقد والداجو والبيقو وزغاوه ام كلمتي والمسلات والمراريت والترجم. تمتد هذه المنطقة ايضاً جنوباً لتتداخل مع ديار قبائل البقاره وهي بذلك منطقة وسطى تتدافع حولها وتتجاوز عده كيانات قبلية ولهذا الأمر فقد اختلطت بها الاعراف من كل الجوانب مما شكل امتزاجاً كان وما زال في مراحل التبليور.

خامساً : المنطقة حول مدينة الفاشر. ظلت هذه المنطقة مركزاً للسلطة السياسييه منذ انشائها عام 1830م كعاصمه لسلطنة الفور وهي لهذا الأمر ظلت ايضاً مركزاً حيويّاً لبناء بروقراطية قصر السلطان . كانت هذه البيروقراطية تشمل بجانب عصبه السلطة السياسية كل من قادة الوحدات العسكرية وعلماء الدين والتجار والخبراء في مجال الضرائب وغيرهم. في مجال خدمة ورعاية هذه الطبقة الحاكمة. ولكسب خدماتها وولاءها بفئاتها المختلفه كانت الارض هي المورد الحيوي الذي يفي باحتياجات هذه المجموعة. من هذه الاهمية لبروقراطية القصر نشأت أهمية معظم الاراضي حول مدينة الفاشر. كان التدافع والمنافسه علي هذه الرقعة من الارض وتوثيق حيازاتها من الاهمية بمكان. لهذه العوامل اصبحت الاعراف والتقاليد التي تحكم هذه المنطقة متميزة وذات خصوصية في مجال حيازة وإدارة الأرض.

سادساً : منطقة شمال دارفور ، هذه المنطقة ولعهود طويلة ظلت وحدة جغرافيه واداريه واحدة ومتماسكة وهي من الوحدات التي واكبت انشاء سلطنة الفور حيث اطلق عليها دار الريح او دار التكنجاوى هذه المنطقة شبه الصحراويه اثرت علي

اعرافها عدة مجموعات قبلية كالتنجر والزغاوة والفور والميدوب ورعاة الابل من الرزيقات وفروعهم المختلفه التي تداخلت مع هذه القبائل.⁽¹⁾ بالرغم من ان هذه المنطقة مواردها شحيحة لا تصلح لغير الرعي إلا انها شهدت نشاطاً زراعياً حول الوديان وعيون المياه بجانب حيويتها التجارية في توسط درب الاربعين التجاري لاراضيها. لخصوصية سبل كسب العيش في هذه المنطقة وشح مواردها الطبيعية الذي يذكي المنافسة عليها جاءت اعرافها متميزة في بعض جوانبها عن مناطق دارفور الاخرى رغم الاطار الكلي للاعراف الذي اشرنا إليه من قبل.

سابعاً : منطقة دار دالي أو شرق دارفور. تعتبر هذه المنطقة امتداداً للسهول الرملية التي تمتد شرقاً الي النيل الابيض وتشمل سهول كردفان وبذلك فهي الاقرب الي تأثير ثقافات ممالك سنار والمسبغات. هذه المنطقة الشرقية من سلطنة الفور ظلت وحدة اداريه يتولى أمر ادارتها أب الشيخ وهو صاحب اكبر منصب في القصر بعد سلطان الفور ويعتبر وزيره الاول ولذا فهي كانت تحت ادارته الشخصية وقد عرفت المنطقة الاستقرار النسبي رغم حروب سلطنة الفور المتلاحقة بالمناطق اخرى.

يجيء تميز اعراف هذه المنطقة من خصوصيتها الجغرافية والسكانية. واجهت اعراف الارض بهذه المنطقة بعض الاختلال في النصف الاول من القرن الماضي عندما نشطت زراعة المحاصيل النقدية كالفول والصمغ العربي وكان تحدياً كبيراً لاعراف الارض ، الا ان تماسك البناء القبلي قد واجه هذا التحدي بمرونة كبيرة استطاعت استيعاب المتطلبات الجديدة للزراعة التجارية⁽²⁾

¹ ذكر الرحالة Browne, W.G. في كتابه Travels in Africa, Egypt and Syria from the Year 1792-1798 ، ص 206-207 أنه التقى بعرب الماهرية قبل وصوله الي كل من قرية سويتي ومدينة كوبي التجارية. والماهرية فرع من قبائل الرزيقات.

² مذكرة مفتش مركز شمال دارفور بالنيابة الي مدير مديرية دار فور الخاصة بالنزاع بين البرتي والزيايدة في الهشاب وحق الفاس. ملف م ش د/سرى/66 - هـ - 29 رئاسة مديرية شمال دار فو، ..1955

مع كل الشراء والتنوع الذي اشارت إليه الدراسة بمؤسسة العرف والشرعية الاجتماعية التي وفرت له القدرة والكفاءة في ادارة مجتمع دارفور القبلي إلا ان الضعف والتآكل بدأ يؤثر على هذه القدرة والكفاءة وذلك لضعف وانهيار آليات التنفيذ في العقود الاخيرة نتيجة سياسات منهجية متواترة ادت الي ذلك الانهيار بمؤسسة الحكم القبلي و الإدارة الأهلية التي ظلت فى الماضى إحدى الأدوات القوية فى تنفيذ هذا العرف الأهلي.

الفصل الخامس

إنهيار مؤسسة الحكم الأهلي والصراع بدارفور

الفصل الخامس

إنهيار مؤسسة الحكم الأهلي والصراع بدارفور

5-1 : مقدمة :

عام 1970م عند تسوية النزاع بين الرزيقات والمعالية بجنوب دارفور كتب الدكتور جعفر محمد على بخيت إلى محافظ دارفور قائلاً: "ارجو أن أهنئكم ومعاونيكم على المجهود القيم الذي أدت آثاره إلى إنهاء الصراع بين الرزيقات والمعالية. ذلك النزاع العنيد البغيض الذي عكر صفو الحياة في شرق وجنوب دارفور وكاد أن يصبح مثلاً لتمزق الحياة الإقليمية والتضامن الوطني بفعل العصبية القبلية المتطرفة الجامحة من ناحية وإلى عقلية وضعف الجهاز الحكومي من ناحية أخرى مما أعلمه جيداً من تجربتي كسكرتير وعضو في لجنة التحقيق في النزاع عام 1966م. إن إرتكاز الصلح على الأسس العرفية الأصيلة في المجتمع الريفي وأرتضاء حل النزاع بعقوباته وغراماته الجماعية ونحن نبنّي تنظيمنا القضائي الرشيد الذي يوظف سلطه القضائية وهي جزء من السلطة الشعبية لخدمة مصالح الشعب يتجه الأهتمام لهذا النهج العاقل الذي أبتدعه شعبنا في حل منازعاته وتصفية آثار الدماء التي لا يحقق النهج القضائي الرسمي نفس القدر من العدالة التي ما اسميه النهج العالي⁽¹⁾

في هذا الفصل من الدراسة محاولة لسبر أغوار ما أشار إليه الدكتور جعفر بخيت بالنهج العالي في القضاء الإداري الشعبي الذي أبتدعه شعبنا وكيف أن هذا النهج قد ضعف وأنهار بفعل سياسات منهجية خلال نصف قرن من الحكم الوطني تعددت فيه الأنظمة وأختلفت في جوانب متعددة إلا أنها اتفقت في أتباع وسائل عدة لإضعاف الإدارة الأهلية بشقيها الإداري والقضائي وكشفت عن المجتمع الريفي القبلي غطاء حكم القانون والعرف الذي درج عن رضاء ويقين الاحتكام إليه وبذلك إنزلق إلى القوة والعنف وأصبح الصراع القبلي هو السمة الغالبة.

الصورة الجلية الآن بدارفور أن مجتمعها قد تمزق وتشقق إلى كيانات قبلية وعشائرية متناحرة يتربص بعضها ببعض لاصغر الأسباب وذلك حين تفسخت القيم العرفية التي كانت تكبح العنف والتعدي حتى أصبح النهب المسلح وقطع الطرق والقتال بين القبائل هي السمة السائدة بمجتمع دارفور خلال العقود الماضية.

¹ ملف م د/ سري 66/3/ مجلد 2. الرزيقات والمعالية . مديرية دارفور ، 1966.

عام 1987م مازال أقليم دارفور ينقسم إدارياً إلى محافظتين فقط حين كلفت كمحافظ لشمال دارفور بإعادة الثقة في الإدارة الأهلية بالمحافظة.⁽¹⁾ كانت الملاحظة الواضحة جداً في عملية إعادة الثقة هذه هي ، التنوع والثراء العميق والوجاهة الشعبية التي يتمتع بها هذا الحكم وجذوره الضاربة في وجدان المجتمعات القبلية رغم مظاهر الضعف والوهن التي أمت به جراء الضربات المتتالية التي لحقته طيلة فترة الحكم المايوي الذي أمتد قرابة العقدين من الزمان (1969-1985م) والسنوات اللاحقة. هذه السياسات ضربت روح النظام الإداري الأهلي في مقتل وقد كان ذلك بيناً في ملاحظات رجال الإدارة الأهلية أنفسهم من خلال مقارنتهم بين حاضريهم وماضيهم وكانت خواطريهم جميعاً كمن ضاعت مملكته.⁽²⁾

من خلال إدارة عملية إعادة الثقة في الإدارة الأهلية بشمال دارفور أتضح الأتي بشأن هذا النظام الاهلي.

1. أن الإدارة الأهلية كتنظيم إداري وقضائي قديم وراسخ في وجدان مواطني دارفور وقد عرف منذ عهود سلاطين مملكة الفور الأوائل الذين قسموا دارفور إلى مقاطعات شملت خمسة وحدات إدارية كبيرة هي مقاطعة دار دالي في الشرق ومقاطعة دار أوما في الجنوب الشرقي لجبل مرة وولاية دار ديما جنوب الجبل ومقاطعة دار الريح أي شمال دارفور ثم مقاطعة غرب جبل مرة وععرف واليها بالكامنه. قسمت هذه المقاطعات إلى وحدات أصغر في شكل ديار أو مراكز وعلى رأس كل منها عامل من قبل السلطة المركزية وهي السلطان أو من قبل الوالي الذي يمثل السلطان. يقوم كل هؤلاء العمال بأداء وظائف معينة ومحددة. وقد تطور هذا النظام مع تطور مجتمع سلطنة الفور السياسي والإداري حتى أصبح على درجة عالية من المؤسسية والتعقيد.

2. أن إرتباط الحكم الأهلي بالنظام القضائي أيضاً له جذوره التاريخية فبالرجوع إلى بعض المصادر نعلم أن شمال دارفور الحالية هي دار التكنجاوي إبان سلطنة الفور

¹ إعادة الثقة في الإدارة الأهلية قرار قي حكومة السيد الصادق المهدي عام 1987 ويعني بالتحديد الرجوع إلى النظام الإداري الأهلي ، ولكن عن طريق أستشاره المجتمع القبلي وأعبائه في الأشخاص الذين كانوا يتولون المناصب قبل قرار حلها أو من يخلفه وفق الأغراف والتقاليد القبلية.

² مقابلة مع : السلطان عبد الرحمن محمد بحر الدين (المسالييت) والسلطان عثمان هاشم (القمر) والسلطان بشاره دوسه (زغاوة كوبي) ، مايو 1987م.

وفي ربوع هذه الدار كان قانون (دالي) أو (دليل) هو المرجع الأساسي للقضاء وهو قانون تم إستنباطه من الأعراف القبلية التي تواطأ عليها مجتمع دارفور، وبالرغم من أن وثيقة هذا القانون ظلت مجهولة منذ القرن التاسع عشر أي منذ عهد الرحالة ناخنتال (1873) إلا أنه لا يختلف كثيراً عن مجمل الأعراف والسوالم التي ظلت تتوارثها الأجيال جيلاً بعد جيل وظلت تنظم الحياة بدارفور أو على الأقل جزء منها حتى يومنا هذا .

3. إن المسميات الوظيفية لشاغلي مناصب الحكم الأهلي بدارفور لها دلالتها الوجدانية ووظائفها السلطانية والاجتماعية المحددة وقد تعددت هذه المسميات لتشمل الوظائف الإدارية والسياسية والقضائية المتعددة في سلطنة الفور ولكل من هذه الوظائف مقوماتها وتقاليدها وطقوسها والراجح أن هذا التنظيم المعقد وألقابه الكثر قد تأثر بالتنظيم السياسي والإداري للممالك القديمة التي نشأت حول حوض بحيرة تشاد مثل ممالك الكانم والبرنو في القرنين الحادي والثاني عشر والممالك التي أعقبتها كما ألمح إلى ذلك الدكتور أوفاهي⁽¹⁾ (1980م). ولكن الثابت أنها تختلف عن تراث الحكم لمملكة سنار التي قامت في أواسط حوض النيل في القرن السابع عشر الميلادي بالرغم من معاصرة المملكتين لبعضهما البعض.

4. أرتبطت وحدة الحكم الأهلي بدارفور إرتباطاً وثيقاً بالكيان القبلي والهوية القبلية كما إرتبطت بالعادات والتقاليد المرعية من قبل أفراد العائلة الكبيرة وهي العشيرة ورغم أن مجتمع دارفور تعرض إلى تغيير نوعي جراء عوامل الحداثة التي تعرض لها خلال أكثر من نصف قرن من الزمان وبالتحديد منذ دخول الاستعمار البريطاني المصري عام 1916م وإلى يومنا هذا وهي عوامل كثيرة كالتعليم والتجارة وادوات الثقافة الحديثة، رغم كل ذلك ما زال مجتمع دارفور في غالبته العظمى مجتمعاً ريفياً تقليدياً دعامة القبيلة وقانونه العرف وهذه رغم أنها حقيقة إلا أن القفز فوقها كما أردت الأنظمة في الخرطوم في أكثر من مرة (مايو 1969م) والإنقاذ (1989م) قد أدى إلى أختلال وظيفي وإجتماعي صعب الاحتواء وهذا ما حدث فعلاً عند تصفية الإدارة الأهلية عام 1970م ومحاولة (تأصيل) الإدارة الأهلية عام 1993م.

5. إن رجل الحكم الاهلي ينظر إليه من قبل مجتمعه كرمز للقبيلة وزعيم لها، فهو ليس كموظف الخدمة المدنية الذي يعمل في إطار وظيفي محدد خاضع للنقل من

¹ . . O'Fahey, State and Society in Darfur, Hurst, London, 1980, p.11.

وقت لآخر وفق سياسة المخدم بل إنه جزء لا يتجزأ من التركيبة الاجتماعية العامة في وسطه المحلي فهو باق مع أهله وذويه وعشيرته ما بقى حياً ولا يتم تغييره الا في ظروف إستثنائية خاصة كارتكاب جريمة ما وهو شئ نادر الحدوث. ولصفة الديمومة هذه محاسنها الكثيرة فهي مدعاة لمعرفة كل كبيرة وصغيرة في مجتمعه المحلي الأمر الذي يؤهله للإدارة الجيدة والخبير بقضايا المجتمع وافراده وعللهم ، وهي إدارة تبني قناعتها علي المعرفة اللصيقة بالواقع المحلي. كما أن هذه المعرفة وإمامها بالعرف القبلي تجعل من رجل الحكم الأهلي ضميراً لهذا المجتمع وراعياً أخلاقياً وعرفياً ولهذا كله فإن التعامل مع رجالات الحكم الاهلي يجب أن يخضع لضوابط إجرائية صارمة تكفل لهم الوقار والإحترام والاستقرار الوظيفي المطلوب الذي يمكنهم من أداء مهامهم المتعددة وهذا كان تقليداً راسخاً حتى سنوات تصفية الإدارة الأهلية عام 1970 وتطبيق الحكم الإقليمي 1980م. حتى هذه المرحلة كان البت في أمر رجال الحكم الأهلي يتم بين مدير المديرية (دارفور مثلاً) ووزير الداخلية أولاً ثم وزير الحكومة المحلية مؤخراً ويتم ذلك وفق ضوابط دقيقة وصارمة ويخضع لإعتبارات كثيرة أهمها أمن واستقرار المجتمع المحلي ثم الكفاءة والقدرة على أداء المهام الوظيفية المتعددة بالإضافة إلى مراعاة العرف والتقاليد الراسخة التي تنظم وسيلة الإختيار لهذه المناصب التي تراعي رغبة القاعدة الأهلية. هذا التدبير العاقل تم تجاهله في الأنظمة اللاحقة مما أحدث شرخاً عميقاً إهتز له الكيان الأهلي بصورة عميقة حيث تحول إجراء الاختبار وأخضع لمزاج السلطة السياسية القابضة دون مراعاة الإرث الإداري الذي كان يحكم الأمر برمته بل وتسييس الأمر كلياً في ظل سياسات نظام الإنقاذ (1989-2011م) بدعوى (التأصيل) و (التمكين) لأهل الثقة دون مراعاة لا للأهلية ولا للتقاليد والأعراف التي ظلت تحكم هذه المؤسسات الأهلية ناهيك عن إعتبار ومراعاة رأي ورغبات الرعية علي المستوى الأهلي والمحلي.

6. جرت إعادة الثقة لرجال الإدارة الاهلية بشمال دارفور في جميع الإدارات عام 1988م بالرضاء الكامل والإجماع المطلق ما عدا إدارة واحدة هي إدارة دارتور بأمبرو وهي إدارة لها ظروفها الخاصة والتي سنفرد لحالتها فقرة خاصة لأنها تعيننا في تحليل بعض جوانب الحكم الأهلي الهامة جداً. ولكن هذا الرضاء والإجماع الذي أشرت إليه آنفاً في بقية الإدارات يعكس بصورة جلية طبيعة الإدارة الأهلية التي قامت أصلاً على الانتخاب الطبيعي في مراحلها الاولى الذي كان يراعي

الصفات الشخصية للقيادة والزعيم مثل الكرم والشجاعة وسعة الصدر والافق والقدرة على الاقناع والعصبية القوية وإلخ وهي صفات القائد في المجتمعات الريفية والبدوية ثم تحولت فيما بعد من الانتقاء الطبيعي إلى الانتقاء الوراثي والذي أحتفظ بداخله بمرونة البدائل والخيارات داخل الاسره والعصبية العشائرية التي تاهلت للقيادة وبرهنت على جدواها وجدارتها واكتسبت شرعية القيادة. هذا هو الفرق بين إختيار زعيم الإدارة الأهلية في مجتمع بعينه وانتخاب ممثل لهذا المجتمع في المجالات النيابية كالمجالس المحلية والبرلمانية ولا بد من الإشارة هنا إلى أن إختلال هذه القاعدة في إختيار رجال الحكم الأهلي سيؤدي حتماً إلى تلاشي هذا الروح الجماعي الذي تحدد بمرور الزمن بأطر عرفية معلومة لدى أفراد المجتمع المحلي بعيداً عن روح التنافس المتعارف عليه في الأنتخاب ولكن هذه الأطر العرفية قد تم اضعافها بدعوى التحديث تارة والتاصيل تارة أخرى وهي شعارات رفعت لخدمة أغراض سياسية ضيقة عصفت بهذا التراث الراسخ وعبثت به ثم جاءت ببدائل شائنة لا يكن لها المجتمع العرفي الأهلي أي احترام. كما أن السلطة السياسية لم تستطع أن توفر لها الفعالية والقبول فاضحت هياكل الحكم الاهلي فارغة من الرمز والمحتوى لا يعيرها المجتمع الاهلي أدنى أهتمام. الذي لا شك فيه أن الذين قاموا في ظل هذه الانظمة بالتغيير والتبديل في الحكم الاهلي. كانت تعوزهم المعرفة والدراية بآرث هذه المجتمعات هذا أن لم نقل أنهم لا يحترمون هذا الإرث ولهذا تم التعامل مع هذه المجتمعات بإستخفاف فانهارت أهم مقومات البناء الإداري الأهلي فتحلل المجتمع القبلي من كوابح الضوابط العرفية واختلطت عليه القيم الوافده فأنزلق في دوامة العنف الذي نراه اليوم.

7 - ولكن مع هذه السياسات كانت هناك عوامل طبيعیه ساعدت هي الاخرى في تسارع هذا الانزلاق. إحدى أهم هذه العوامل هي إنتقال نخبه طبيبه من رجال الإدارة الأهلية والعرف الاهلي بدارفور إلى رحاب ربهم خلال العقد الماضي فهؤلاء كانوا حفظة هذا التراث العظيم والقائمون على أمره ليس وسط قبائلهم فحسب بل ايضا وسط قبائل دارفور الأخرى ، وفي إطار معالجة أمر تدهور جهاز الإدارة الاهليه بدارفور لا بد من ذكر هؤلاء النفر وإبراز دورهم التاريخي في إرساء دعائم أمن واستقرار مجتمع دارفور في العصر الحديث. ومن الحكمة أن نلم بطائفه قليلة من تاريخ حياتهم الحافل بالاعمال الخيره والنبيلة وان نوثق ولو بقدر قليل

لشخصياتهم التي غابت وتركت فراغاً إدارياً هائلاً ضاعف من اتساع حجم مأساة الصراع القبلي والنهب المسلح، الشئ الذي يجمع بين هؤلاء القادة هو أنهم انحدروا من بيئات أسرية وقبلية توارثت تقاليد الحكم وإدارة السلطة بدرافور منذ عهود بعيدة وقد تفتحت أعينهم ووجدانهم على سماحة هذا العرف في حياتهم الاولى وعندما آلت إليهم السلطة حافظوا على هذا العرف كالإرث العائلي المقدس وطبقوه بجسارة وحصافة ومرونة شكلت مع تجاربهم الثره إضافة حقيقية لهذا التراث ومن أجل هذا كانت مساهمتهم في بناء مجتمع دارفور عظيمة للغاية وفرت له الاستمرارية والاستقرار وفق مألوف (السوالف) الماضية ولكنها منفتحة على حقائق عصرهم المضطرب الذي عاشوه . كانت لقوة شخصياتهم وانتماهم الراسخ إلى ذلك التراث في الحكم والإدارة استطاعوا من هضم كل جديد في العصر ومزجوا بينه وبين مصلحة مجتمعاتهم في توافق وتطور فريدين حفظ لهذه المجتمعات التوازن والنمو التدريجي دون اختلال أو إنزلاق يعصف بالسلم والاستقرار. كان قطبي الرحي في فلسفة الإدارة العرفية لديهم هما التعايش القبلي السلمي واقتسام الموارد وفق الحقوق والواجبات التي درج عليها العرف والتقليد. أما السمة الثانية التي تميزت بها هذه الشخصيات من القادة الإداريين الاهليين هي أنهم عاصروا الفترة التي قامت فيها الإدارة البريطانية بدرافور بإعادة تنظيم الحكم الأهلي بعد تفكيك سلطنة الفور السياسية العليا (1920-1930م) وقد كانت هذه الهياكل السياسية والإدارية ضاربة الجذور في تاريخ سلطنة الفور التي استمرت لأكثر من ثلاث قرون شهدت تراكماً كبيراً من تجارب إدارة السلطة والثروة بعوامل داخلية وذاتية نابعة من خصائص مجتمع دارفور أي أنها ذات أصالة متجذرة أولاً وعوامل خارجية متعددة امتدت إليها من سلطنات وادي النيل شرقاً (الفونج وممالك النوبة التي سبقتها) وممالك حوض بحيرة تشاد غرباً (ممالك كانم والبرنو والممالك اللاحقة). إن عملية الانتقال هذه التي أحدثتها الإدارة البريطانية كانت عملاً إدارياً ضخماً استلزم بناء هياكل وتراتب هرمي للسلطة راسياً وافقياً مع إستنباط تدابير وضوابط جديدة نقلت مجتمع دارفور بأسره من نظام سياسي متجزر ومتكامل في الأرض الأفريقية إلى نظام جديد من حيث مرجعية السلطة وحادثة الأدوات والمفاهيم

في المداوج العليا لهذه السلطة (مفتشي المراكز ومديري المديرية والحاكم العام بدلاً عن السلطان) ولكنه أبقى على التراكيب القبلية والقيم والأعراف وكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية المتوارثة في مجال الحكم التي كانت سائدة منذ عهد السلاطين الأول. أحدثت هذه المرحلة الانتقالية تحولاً اجتماعياً هائلاً كان أشبه بحالة المخاض الاجتماعي العسير ولكن حنكة رواد الإدارة البريطانية بدارفور وما كان يتمتعون به من سلطات نافذة في مجتمع انكسرت فيه شوكة سلطته السياسية بالهزيمة مكن لهم في نهاية الأمر من ترسيخ الإدارة والحكم الأهلي بدارفور بحلول عام 1933م ، أي بعد ما يقارب العقدين من التحديث والتجريب وفق فلسفة الحكم غير المباشر التي كانت رائجة في المستعمرات البريطانية بأفريقيا. فبينما كانت الفدرالية القبلية ككيان موحد للإدارة العرفية في شمال دارفور بديار الزغاوة بمقدومية كتم هي التي استقرت عليها التجربة البريطانية كان الحكم الذاتي بسلطنة المساليت هو الذي استقر عليه في نهاية الأمر عام 1919م كما جاء في وثيقة دار مساليت. أما ديار البقارة بجنوب دارفور فقد فشلت فيها تجربة (الكنفودرالية) القبلية ونظارة العموم التي كان يتطلع إليها أحد زعماء القبائل ومفتش غرب البقارة واستقرت التجربة على إدارات كل من التعايشة وبني هلبة والهبانية والرزيقات كل على حده ، وهكذا جاءت النقلة في أسلوب الحكم والإدارة رغم قسوتها وفق نظام التدرج والتجريب الذي يلحظ بعين الواقعية تراث وتجارب المجتمع الأمر الذي قاد في النهاية إلى إستقرار هذه المجتمعات القبلية ووفر لها السلام والأمن حتى أختفت الصراعات القبلية وإنزوت (الهمبته) والإغارات ومعظم مظاهرات الإنفلات الأمني.⁽¹⁾

هذه المجموعة التي سيجئ ذكرها كنماذج للتوثيق تربت في أحضان هذه التجربة الضخمة في الحقبة الانتقالية من نظام إداري وسياسي إلى آخر جديد فمعظمهم قد عايش عن وعى ودراية هذه التجربة في كنف والده أو أحد أفراد أسرته وهو يمارس السلطة العرفية من خلال هذه التجربة وكيف أنها أنتقلت من السلطان على دينار وأعوانه إلى المدير البريطاني ومفتش المراكز والمامير المصريين، والمعاونيين الجدد. لا شك أن هذه

¹ انظر تقرير مفتش جنوب دارفور الى مدير المديرية (باللغة الانجليزية) بتاريخ 3 أبريل 1951 بالملف SCRLS.C.4 وثنائق مركز جنوب دارفور نيالا.

التجربة الكبيرة قد وسعت مدارك هؤلاء النفر ومكنتهم من إستيعاب تقلبات الدهر والسلطة والسياسة وكيف يمكن التعامل معها بحصافة وبصيرة بما يلبي إحتياج الظروف الجديدة بواقعية ويحفظ في ذات الوقت لهذه الكيانات الأهلية حقوقها واستمراريتها، وقد جاء من ذوى النظرة العجلى من قال (أنهم شعب كل حكومة) ولكن الأمر أكثر تعقيداً وتحيط به الحكمة الأهلية من كل جانب أو هكذا كان الأمر بدارفور وسط هؤلاء الرجال.

2-5 : - نماذج لبعض رجال الإدارة الأهلية بدارفور:

نبدأ نماذج هؤلاء الرجال الذين قادوا تجربة الحكم العرفي بدارفور في مراحل الانتقال الصعبة خلال نصف قرن من الزمان بالسلطان عبد الرحمن محمد بحر الدين الذي أنتقل إلى رحاب ربه في العام 1999م مخلفاً وراءه إرثاً ضخماً من مآثر الحكم والإدارة التي استمرت إحدى وخمسين عاماً من العطاء والتفاني في خدمة أهله بدارفور والسودان. السلطان عبد الرحمن بحر الدين رحمه الله كان متوسط القامة يميل إلى القصر بعض الشيء قليل الكلام ويميل إلى السخرية الذكية (والمزاج الساخر) في بعض الأحيان ولعل أميز صفاته هي مقدرته الإدارية الفائقة التي مكنته من القبض على إدارة سلطنته الكبيرة بيد من حديد خلال خمسين عام ونيف وكان تأثيره وأضح جداً على أهله وعلى جميع القبائل التي تعيش داخل إدارة مساليت كما أنه يجيد التعامل مع زملائه المسؤولين في معتمدية دار مساليت ومديرية دارفور وكان يحرص على علاقاته الخاصة مع أصحاب الزعامات القبلية من جيرانه القمر والارنقا والجبل في الشمال والسنار في الجنوب. لا يتدخل كثيراً في شأن السياسات الفرعية من أفراد قبيلته ولكن إذا بدر أي إغوجاج أو اتجاه استقلالي من هؤلاء فهو يجيد الحزم والحسم ويختار الفرصة المناسبة لذلك.⁽¹⁾ هذه الصفات القيادية وفرت لدار مساليت استقراراً قل ما حظيت به إدارة أخرى حتى عام 1995م. السلطان عبد الرحمن كان كبير الثقة والاعتداد بنفسه فهو أبن السلطان محمد بحر الدين (أندوكة) الذي أرسى قواعد إدارة دار مساليت الحديثة وطبقت في عهده إتفاقية الحكم الذاتي لسلطنته بموجب الاتفاق مع الإدارة البريطانية 1919م وهو حفيد السلطان تاج الدين الكبير الذي كافح كل من الجيوش

¹ مقابلات متعددة كان آخرها في مايو 1997 بمدينة الجنية.

الفرنسية في غرب داره والحق بهم الهزائم وقاتل مع أجداده جيوش السلطان على دينار في شرق دياره للحفاظ على استقلال مملكته وعلى ذاتيتها ذات الخصوصية وتحقيق له ما أراد. كل ذلك الأثر التاريخي المجيد ظل يلهم السلطان عبد الرحمن عزته وعبقه وكان يمثل ذلك الإباء والشموخ في كل حركاته وسكناته دونما غرور أو صلف. والسلطان عبد الرحمن كان على إمام تام بالعرف والتقاليد التي تشكل الثقافة في محيطه المحلي بل وتتجاوز إحاطته ذلك إلى أعراف وتقاليد الممالك الأفريقية التي تجاوره إلى الغرب حول بحيرة تشاد مثل ممالك السلا والوداي والبالا والتاما والفلاي ويحتفظ بعلاقات جيدة وودودة مع كل هؤلاء ويتبادل معهم الزيارات والمراسلات والهدايا وكل أسباب المجاملات والعلاقات الطيبة. كانوا يبادلونه وداً بود وهو بذلك كان أحد أعمدة ودعامات حدود السودان الغربية مع الجارة شاد. أما داخل إدارته فقد كان شديد المراس مع أعوانه (الفرش) الذين يشكلون الأداة الإدارية القوية التي يعتمد عليها ومن خلا لها يسوس القبيلة، فالعلاقة بينه وبينهم محفوظة بقدسية وهم أعوانه على حفظ وسياسة الرعية ورغم الصرامة الظاهرة في هذه العلاقة إلا أنه في الأحوال العادية ظل يعاملهم معاملة الأب الروحي وزعيم العشيرة وليس سلطاناً قاهراً ومستبداً. تولى السلطة بعد وفاة أبيه سنة 1951م وطول بقائه في هذا المنصب أكسبه دراية فائقة بأحوال الناس وكيف يسوسهم. كما أنه كان يتمتع بالثروة والجاه ويكن له الجميع الاحترام لسمعته الطيبة وعلاقاته الحميمة وإمامه بآداب السلوك الرفيع في المواقف المختلفة. ظل خلال خمسة عقود من حياته العملية في مدارج السلطة والمسؤولية يتصدر مجالس الصلح في المؤتمرات القبلية بدارفور وكان في كل تلك المجالس مصدر الأحرار والمهابة والكلمة المسموعة بين الفرقاء حتى أنه في سنواته الأخيرة ظل يلعب دور الأب الروحي لكل قبائل دارفور. التقيته آخر مره بعاصمته الجنينه عام 1997م والحرب بين العرب والمساليت التي أشتع فتيلها بعد إصدار مرسوم الإدارة الجديدة (1995م). قال لي وقد ملأ الحزن والآسى كل أقطار نفسه: (ما كنت أتمنى أن أعيش إلى زمن أرى فيه أهلي من العرب والمساليت يقتتلون وديارنا تخرب من فعل الحكام وأنا مريض قليل الحيلة). توفي إلى رحمة مولاه مع غروب شمس القرن الماضي وقد خلف تركة مثقلة لخلفه وفراغاً كبيراً لكل أهل دارفور في ظروف بالغة الدقة والصعوبة وهو بلا

شك كان أحد الأعمدة الرافضة في بناء الحكم الأهلى بل كان أحد دواوين العرف القبلى
(¹بدارفور وهو الذى عناه جعفر بخيت بالمنهج العالى الذى أبتدعه شعبنا).

لم تمضى شهور قلائل عل وفاة السلطان عبد الرحمن بحر الدين حتى نعى الناعون
لأهل دارفور ركن آخر من أركان الإدارة والعرف القبلى وهو السلطان بشارة دوسه سلطان
دار كوبي فى يناير 2001م.⁽²⁾ السلطان بشارة دوسه شخصية خفيفة الظل يميل إلى
الدعابة والحكايات الطريفة. كان طويل القامة يميل إلى النحافة وعلى درجة عالية

من الذكاء والفتانة. (هاش وباش) بضيوفه ويتعامل
معهم برفق وبكرم شديدين وبتلقائية وأريحية مطبوعة. عاش السلطان بشارة طويلاً مع
والده السلطان دوسه فرتي واستمر فى السلطة 68 عاماً حتى وفاته عام 1982م . خلال
هذه الفترة الطويلة من حكم والده ظل السلطان بشارة الإبن يساعده فى إدارة شئون
السلطنة منذ عام 1940م حيث عين نائباً لوالده فى الإدارة بواسطة المستر مور مفتش
شمال دارفور (كتم) إلى أن تولى الأمر كله كسلطان لدار كوبي عام 1982م بعد وفاة والده
مباشرة. هذه الفترة الطويلة من ممارسة الإدارة والحكم جعلت منه على درجة عالية من
الإلمام بالعرف والعادات والتقاليد القبلية التى تكاد تشمل جميع مناحي المجتمع القبلى وهو
بذلك يمثل أحد المرجعيات الأساسية فى ديار الزغاوة بشمال دارفور فى العقود الأخيرة.
السلطان بشارة رسم لنفسه هدفاً فى الحياة بأن يلعب دور الأب الروحى لأهله الزغاوة حتى
الذين خارج إدارته. فى الفترة التى عرفته

ففى وفى مراحل متعددة ظل يدير دار كوبي بانضباط شديد وصرامة متناهية وله علاقات
حميمة مع فرع البديات من الزغاوة بتشاد وهو شديد الثقة والاعتزاز بنفسه رغم القلق
الذى يبدو عليه من وقت لآخر. كان شديد الإعجاب بوالده دوسة وقد حكى فى اعتزاز
بوضعه السلطاني أنه، أى الأب دوسة، قد تخرج من الذهاب إلى معرض (سبدو) ومقابلة
الملك فيصل عاهل المملكة السعودية عند زيارته لجنوب دارفور بحجة أن العادة فى

¹ ملف م/د/سرى/3/66 - مجلد 3 - مديرية دارفور - نيالا.

² مقابلات متعددة كان آخرها فى 7 يوليو 1997م بقرية الطينة عاصمة السلطنة.

دارفور هي أن الملك هو الذي يقوم بزيارة السلطان حسب المقام وليس العكس كما أرادوه له في الدعوة !! وقيل أنه تخرج من مشاركة الأكل مع زعماء العشائر من الملوك والشراتي والنظار في هذه المناسبة باعتبار أنهم (أولاد مساكين) .

إن سلطنة الزغاوة كوبي من السلطنات القديمة بدارفور وقد تم تأسيسها والاعتراف بها في عهد السلطان أحمد بكر في القرن الثامن عشر الميلادي في عهد سلطانها كوري وظلت منذ ذلك الوقت وحتى تقاسمها بين السلطتين الفرنسية بتشاد والإنجليزية بالسودان عام 1922م في اضطراب ومعارك مستمرة بين سلطنتي الوداي والفور وقد شهد هذا التاريخ المضطرب معارك ونضالات بطولية مستمرة نتج عنها ملاحم تروي كل أبطالها من عشيرة الكوبي أجداد السلطان دوسه وهذا وحده يفسر الاهتمام الكبير الذي يوليه السلطان بشاره دوسة بالسير والملاحم والمعارك وكل ما يمت لتاريخ ديار الزغاوة بصلة وهذا الجانب المفعم ببطولات الماضي ونضالاته كان السلطان بشاره يستمد منه وجوداً حياً يسعى بين الناس بدار كوبي وكان له خير معين في معالجة القضايا المعاصرة في إدارة العرف في داره وفي بقية قبائل دارفور الأخرى. بوفاته لا شك بأن هناك صفحة مشرقة من الحكمة والمعارف افتقدتها دارفور، رحمه الله رحمة واسعة .

أما السلطان عثمان هاشم سلطان القمر فقد ولد عام 1914م أي قبل دخول الجيش الإنجليزي لدارفور وهو من سلالة القمر الذين أسسوا هذه المملكة في الطرف الشمالي الغربي من دارفور وهي من السلطنات القديمة التي سبقت المساليت بعدة قرون وقد عاصرت النشأة الأولى من سلطة الفور الثانية التي أسسها سليمان سلونقا (1640م) وقد ظلت سلطنة القمر ككيان سياسي وإداري مستقلة حتى استطاع السلطان أحمد بكر من ضمها إلى سلطنة الفور بعد معارك ضارية ولكن رغم هيمنة سلطنة الفور إلا أن سلطنة القمر ظلت في وضع سياسي قلق وكثيراً ما نزعت إلى الاستقلال الذاتي رغم تجاذب سلطنة الوداي لها من ناحية الغرب وسلطنة الفور من جهة الشرق. والملاحظ أن هذه السلطنة وغيرها من السلطنات والممالك القبلية بغرب دارفور مثل سلطنات المساليت والزغاوة والتاما التي عاشت في ظل سلطنة الفور من جهة الغرب لم يهتم بها المؤرخون وحتى عند دخول المستعمر الإنجليزي لدارفور. كانت العلاقة بين السلطان هاشم سلطان القمر

والسلطان على دينار علاقة خلافت دامية فالموقع الجغرافي لهذه السلطنة بين مملكتي الوداي (البرقو) والفور جعل منها سلطنة مقاتلة كثيرة الحروب مع جيرانها الكبار حتى أن احد سلاطينها لقب بالسلطان (حمد واقف) من كثرة المعارك التي خاضها في الزود عن استقلال مملكته. من هذه السلالة المحاربة أنحدر السلطان عثمان هاشم الذي واره الثرى عام 2001م. كان رجلاً طويل القامة ضخم الجثة غائر العينين دقيق تقاطيع الوجه تظلمه مهابة الامارة والسلطنة الممتدة في أعماق التاريخ. كان رحمه الله متديناً يكثر من أورد الطريقة التجانية واسعة الانتشار في هذه الديار. تميزت شخصية السلطان عثمان هاشم بالميل إلى السكوت وقلة الكلام فيما لا يعنيه كما يميل للحذر الشديد ولا يتخذ قراراته إلا بعد دراسة وتأنى والنظر إلى (الخيرة) تتقمصه الاستقلالية التي شب عليها سلاطين القمر ولهذا فهو شديد الجساسة في كل ما يحفظ له الإستقلال بعيداً عن سلطنتي المساليت والفور. يتعامل مع جيرانه من التاما والمساليت والزغاوة بإحترام بالغ وفق التقاليد المرعية التي تحفظ لكل منهم كرامته و حقوقه ولهذا عاشت قبيلة القمر في ظل حكمه في استقرار وسلام وسط جميع القبائل كما إنه كان يتمتع بمهابة كبيرة وسط زعماء القبائل. استمر السلطان عثمان هاشم كثيراً في مدارج السلطة حتى عمر رحمه الله وتجاوز التسعين من العمر ولهذا كان مرجعاً في تاريخ وأحداث منطقة غرب دارفور والحدود القبلية والأعراف وكان مصدر ثقة في المجالس لصفة الورع والتدين التي بتسم بها. وسلطنة القمر لوضعها الحدودي كسلطنتي المساليت والكوبي لها أهمية سياسية كبيرة وغياب مثل هذا الرجل الكبير لا شك ستكون له آثار بالغة الخطورة إذا لم يتم ملء الفراغ الذي خلفه.⁽¹⁾

السلطان حسن برقو حسن دوقي. هو سلطان الزغاوة كبكا فالرجل بسيط كقريته طنطبايه طويل القامة دقيق التقاطيع على درجة من الوسامة والوقار، حذر في تعامله مع المسؤولين وإذا تكلم فهو متحدث لبق متى أطمئن إلى محدثه يجيد اختيار كلماته بعناية فائقة ويهجم على المعاني بذكاء فطري وهو لماح وفطن لديه إلمام كبير بتاريخ سلطنات دارفور خاصة السلطنات المجاورة له من القمر والمساليت والكوبي والتاما والفور. قوي الذاكرة راوية للأحداث والمواقع من الدرجة الأولى وعلى درجة عالية من التدين والورع

¹ مقابلات متعددة مع السلطان عثمان هاشم كان آخرها في كلبس عاصمة ملكه في مارس عام 1999م.

وأول ما يشد انتباهك إليه نظافة الخلق والخلق وكياسة التعامل. يعتز بأنه ولي السلطة على سلطنة الكبكا عام 1948م خلفاً لعمه وهو في بواكير الشباب ولم يفرط ليله واحدة في وصية المفتش الإنجليزي الذي أشرف على (تدريجه) سلطاناً على عشيرته وهي (ألا يظلم أحداً من رعيته وأن يعدل بين الجميع) ولمصداقية الرجل لم نسمع عنه شكوى من أحد داخل داره أو خارجها. يميل إلى السلم والسلام بطبعه شديد الارتباط بداره وأهله لا يميل إلى السفر. عند زيارتي له لتجديد الثقة فيه طلب مني زيارة أحد معالم داره وهي بحيرة واسعة تسمى (أندر) على بعد عشر كيلومترات من عاصمته على الجانب الغربي وهي كانت موضعاً للمؤتمرات في عهد الاستعمار يلتقي فيها المسؤولون من "الأتراك" الإنجليز من السودان والفرنسين من تشاد وكانت رؤيتي لهذه البحيرة هي أجمل ما في زيارتي له كما قال، فعجبت له ولارتباطه الوجداني العميق بأرض آبائه وأجداده. ولد السلطان حسن برقو عام 1909م وهو رغم جسارته قد أقعده الكبر في السنوات الأخيرة عن المساهمة مع جيرانه في بسط الأمن والاستقرار كما كانت همته وعزيمته في الماضي ولا شك أنه ترك فراغاً كبيراً عند رحيله في الأعوام الماضية.⁽¹⁾

أما الباسي سالم نقل فهو زعيم أولاد دقين بمزيد بشمال درارفور ، والباسي هو أحد الألقاب الوظيفية الكثر التي نجدها في سلطنة الفور كالشترتاية والدملج والفرشة والخليفة والباسي كوظيفة ولقب حوله أختلاف فالبعض بدار زغاوة يرونه كالمندوب (دار تور بأمبرو) وغيرهم يرى أنه درجة بين الشترتاية والعمدة. الباسي سالم هو أميز زعيم للحكم الأهلي بشمال دارفور في العقود الأخيرة وبلا منازع. رجل فارح الطول ، داكن اللون، متوسط بين النحافة والسمنة ، صغير العينين غائرها ، تولى زعامة عشيرته عام 1948م بطريقة هي اقرب إلى الخيال الأسطوري ولها حكاية تروى. الباسي سالم كثير الثقة بنفسه ومعتز بها وهو الأول من سلالته في هذه الدرجة وبهذا فهو يمتاز بشموخ الأب المؤسس عركته تجربة السنون وعركها وهو على درجة عالية من الفطنة والذكاء. وإمامه بالموروث الثقافي العرفي والقبلي متسع وبغير حدود ومرجع موثوق به في الأحداث المحلية. يتحدث العربية بطلاقة ويرجع ذلك إلى نشأته بين عرب الزيادية بمليط. يختار

¹ مقابلات متعددة كان آخرها في قرية طنطباية في مارس 1999م.

ألفاظه بدقة فائقة وسهولة ويهجم على المعاني بسرعة مدهشة ، يرى نفسه أباً روحياً لأولاد دقين من الزغاوة. ناضل كثيراً لاستقلال إدارته بعيداً عن فرع تور بأمبرو. يمتلك شجاعة أدبية ظاهرة ويحرص على مراعاة العرف بين أهله وجيرانه من الميذوب والزيادية والبرتي والكبابيش. تزوج من إحدى بنات محمد بن من فرع تور وهو بيت الزعامة ولكنه قليل ومتأخر الإجاب. الفرق بينه وبين رعاياه كبير جداً ولا شك في أنه سيتعب من يخلفه على قيادة عشيرته. فيه شمائل الكرم دون تكلف ويجيد معاملة المسؤولين والضيوف وهو بلا شك ينتمي إلى جيل عمالقة الإدارة الأهلية كالملك الصباح والشيخ هلال والشيخ الدود والمقدومين رجال وشريف ومادبو وأندوكه والغالي تاج الدين ودبكه وغيرهم من ذلك الجيل الذي ترك أثراً ضخماً في فن إدارة الحكم الاهلي مازالت مآثره تروى حتى اليوم. هذا الباسي العملاق ذهب إلى جوار ربه عام 2000م وقد فقد التراث العرفي بدارفور أحد حفظته النابهين.⁽¹⁾

وأخيراً أختتم هذه الأمثلة بمجموعة أولاد محمد بن بدار تور بأمبرو وذلك لخصوصية تجربة هذه الإدارة التي تدل على أن بعض العوامل الداخليه لها أثر واضح في تصدع أدوات العرف الأهلي الإداري في مثل هذه المجتمعات الريفية ، والتي بدأت تأخذ بأسباب الحداثة خاصة التعليم ولكن مثل هذا التصدع يمكن تجاوز آثاره السلبية ببعض الإجراءات والتدابير وتوجيه حركة التطور والتحديث بل والانتقال دون أن يفقد المجتمع تماسكه ويهوى إلى ظاهرة التفسخ التي المحت إليها من قبل. ومثل هذه التحولات الإدارية والسياسية الدقيقة تحتاج إلى الدراية والدربة والبصيرة وفوق كل ذلك الإلمام بخصائص هذه المجتمعات وهذا ما ظلت تفتقده دارفور خلال العقود الماضية.

تشكل مجموعة أولاد محمد بن الجناح الحاكم في الاسره داخل عشيرة عقبه وهذه تشكل المجموعة القوية داخل الإدارة ولكن في السنوات الاخيرة (85-1989م) تحولت قيادة العشيرة إلى جناح جديد في الاسره يمثله الملك تجاني سيف النصر الذي كان يتسم بالحلم ورحابة الصدر ورجاحة العقل وذلك لعوامل عديدة منها:-

¹ مقابلات متعددة كان آخرها في مارس 1999م بقرية مزبد عاصمة إدارته.

1. إن اسرة محمدین قد أصابها بعض التصدع وهو أمر معروف وشائع في مثل هذه المجتمعات قریبة العهد بالبداءة والدلیل على ذلك أن الاسرة عندما فقدت عمیدها الاکبر (الملك على محمدین) اصبح أفرادها يتصرفون بذاتیة شديدة وكل فرد منها جعل ینادي بحقه في الزعامة وفي آن واحد، ففي إبان إعادة الثقة في الإدارة الأهلية بشمال دارفور (1988م) ترشح للقيادة من هذه الأسرة كل من الأخوة على محمدین ومحمود محمدین ومختار محمدین وتجانى سيف النصر وآخرین الأمر الذي یصعب فهمه إلا من خلال الملاحظة السابقة.

2. إن الخطوة والجاه والعائد المادي الذي نالته هذه المجموعة من القيادة في تاريخها الطویل نسبياً من خلال الأجيال السابقة قد فقد بريقه وفعالیته بظهور فئات اجتماعية جديدة استفادت من فرص التعليم والهجرة إلى المدن وإرتیاد الوظائف المهنية الحديثة ثم فرص الکسب التجاري (ملیط ولیبیا) وبذلك فقدت هذه المجموعة سيطرتها على عشیيرة أولاد عقبه.

3. إذا كان لهذه المجموعة أن تعید من سيطرتها على إدارة دار تور فهي بلاشك في حاجة إلى ظهور شخصية قيادية من نمط جدید یفي بتطلعات الفئات الحديثة التي جاء ذکرها أنفاً إضافة إلى القدرة في استغلال رحابة العرف الاجتماعي في إرضاء هذه التطلعات ویظل تمرد أولاد دقین على هذه الإدارة هو التحدي الحقيقي والمائل أمام هذه المجموعة. (1)

هذه الامثلة من رجالات الحكم الأهلي وأمثالهم هي التي عملت على تأسيس هذا الحكم وترسیخه في دارفور في العصر الحديث بعد استقلال السودان عام 1956م وبرحیلهم فقد الأقليم تراثاً ضخماً من التجارب والمعرفة كان له الأثر الواضح فی تدهور هذا النظام.

5-3: فلسفة ومنهج السياسة البريطانية في الإدارة الأهلية بدارفور:-

هنا لابد من إدراج حقيقة بديهية ولكنها جوهريّة جداً في هذا المقام وهي أن العرف يتطور بتطور المجتمع ککل من خلال تطور القبيلة كما المح إلى ذلك کلف تومیون

¹ مقابلة کل من : على ومحمود محمدین وتجانى سيف النصر فی مايو 1989م بقرية ام برو.

المحاضر السابق بجامعة الخرطوم (1965م).⁽¹⁾ وبهذا فإن قانون دالي العرفي الذي بدأ العمل به في دارفور في القرن السادس عشر في أرجح الأقوال (ناختقال ، 1977م) و(أوفاهي ، 1980م).⁽²⁾ قد طرأت عليه تطورات جوهرية خلال العصور اللاحقة وذلك لضرورة قائمه وهي بأن كثيراً من المجتمعات تحتكم إلى تراتيب سياسية وهياكل إدارية ذات خصوصية بها تنبع من وحي عبقريتها الثقافية والتاريخية. في هذا الجانب من الفصل سننظر إلى كيف تم التعامل مع هذه العبقرية الثقافية والتاريخية التي أبتدعها مجتمع دارفور من خلال تجربته التاريخية الطويلة في العهود السياسية المتأخرة. وهنا تبدأ المرحلة التاريخية التي تمت فيها سيطرة الجيوش الإنجليزية والمصرية الغازية على السودان وأدي النيل بعد معركة أدرمان والمعارك اللاحقة وأستتب لها الأمر بحلول 1900م حين أصدر كتشنر حاكم السودان الجديد مذكرته الشهيرة إلى مديري المديريات ، والتي حددت منذ الوهلة الأولى فلسفة الإدارة السياسية الجديدة. في هذه المرحلة بالذات كان السلطان علي دينار بدارفور يعمل جاهداً على إعادة الهياكل السياسية والإدارية لسلطنة الفور القديمة من حيث الرموز والوظائف والصلاحيات بعد أن لحق بها بعض التغيير في فترة حكم دولة المهديّة التي شملت دارفور قرابة العقدين من الزمان. في هذه الفترة شهدت دارفور اضطراباً شديداً في كياناتها القبلية خاصة إبان سياسة التهجير في عهد عمالة عثمان آدم جانو. رغم أن سياسة إعادة بناء هياكل السلطنة وفق تراث الحكم القديم كانت شاقة وتطلبت جهداً كبيراً من السلطان علي دينار والنخب السياسية من حوله إلا أن الإعراف الذي حظي به من إدارة الحكم الثنائي الجديد ومن خلال المكاتبات التي دارت بينه وبين سلاطين باشا حاكم دارفور الاسبق في العهد التركي (1882م) والمفتش العام في إدارة رينالد ونجت حاكم عام السودان تدل على أن الأمر قد إستتب له وإنجز الكثير من إعادة البناء السياسي لمملكته وحافظ على استقلالها قرابة العقدين من الزمان.

¹ Thompson, Cliff, F. "The Formative Era of the Law of the Sudan", The Sudan Law Journal and Reports, 1965, pp.474-514

² Nachtigal. Gustav, Sahara and Sudan, vol.4 Wadai and Darfur (Translated from the original German by: Allan G.B. Fisher and Humphrey J. Fisher, with Rex S. O'Fahey, London, C. Hurst & Company, 1971, p.277.

لم يتم ضم دارفور إلى سلطة السودان الإنجليزي المصري إلا بموجب قرار الجنرال ونجت بتاريخ 8 يوليو 1916م والذي جاء فيه "إنه وبالنظر إلى تصرف على دينار سلطان دارفور سابقاً في خروجه على حكومة السودان فقد تم خلعها من سلطنته وبناء عليه ستصبح دارفور من الآن وصاعداً تحت إدارة وحكم الحكومة السودانية مباشرة.⁽¹⁾ هذا بالنسبة لشمال ووسط دارفور أما بالنسبة لغرب دارفور والذي شمل سلطنات المساليت والقمر والتاما والسلا والكوبي فقد جاء إلحاقها بحكومة السودان في سنوات لاحقة بعد أن ظلت كيانات سياسية قائمة بذاتها. فسلطنة المساليت ضمت بوثيقة منفصلة عام 1919م وبقيت كل من سلطنات القمر والزغاوة والتاما والسلا حتى عام 1924م حيث حسمت قضية الحدود الغربية بين كل من فرنسا وإنجلترا وذلك بموجب برتوكول الحدود الغربية عام 1924م والذي تم التوقيع عليه في كل من باريس ولندن وتم بموجبه إقتسام هذه السلطنات.

هذا الإمام المجلد بتاريخ دارفور السياسي كانت له آثاره المباشرة في السياسة البريطانية تجاه دارفور وذلك من خلال النظرة إلى تراث الحكم وإحترامه بقدر الإمكان مع تطويع هذا التراث لخدمة أغراض السياسة الجديدة خاصة في مجال الأمن وتشديد القبضة الإدارية. هذه السياسة اختلفت الرؤى حولها من حيث الفشل والنجاح من وجهة النظر الوطنية خاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية ووقف تجارة المسافات الطويلة مع غرب وشمال أفريقيا التي رسخت وسائلها سلطنة الفور من خلال علاقاتها التاريخية القديمة مع هذه الجهات.⁽²⁾ هذه التجارة تم خنقها في عهد الاستعمار وجففت مما أدى إلى إنكماش تجاري واقتصادي ظل يؤثر في تنمية دارفور حتى يومنا هذا، ولكن هذه السياسة حتماً كانت حصيفة وحققت الكثير من أهدافها من وجهة نظر الإدارة البريطانية الاستعمارية خاصة في مجال الأمن والاستقرار. في هذا تجدر الإشارة إلى أن النهج الإداري والسياسي لدارفور في العهد البريطاني كانت له خصوصية تختلف عن باقي أقاليم السودان الأخرى ويرجع ذلك إلى الظروف التاريخية والاجتماعية التي تمت الإشارة إليها من جانب والي بلورة السياسة البريطانية في السودان عامة ودارفور خاصة من جانب

¹Theobald, A.B., Ali Dinar, Last King of Darfur, 1898-1916, 1965, p.207. 1

² Spaulding, J.L., and O'Fahey. R.S., Kingdoms of the Sudan, Methuen and Co. Ltd., London, 1974, p.160>

آخر. هذه البلورة جاءت في مراحل متعددة ومتلاحقة خضعت للتجربة أولاً ولخصوصية المديرية والكيانات المحلية لاحقاً ولتطور الفكر الإداري البريطاني بالمستعمرات الأفريقية أخيراً. هناك كثير من الخلط في فهم التاريخ الإداري الحديث للسودان مصدره عدم إعتبار هذه الفوارق والاعتقاد السائد بأن الإدارة البريطانية بالسودان باستثناء المديرية الجنوبية قد كانت موحدة وغير متباينة، وهذا الخلط تجاوز العامة ولحق ببعض النخب المتعلمة التي تصدرت المسؤولية في عهد البناء الوطني بعد الاستقلال مما سننظر فيه لاحقاً. وحقيقة الأمر أن مناهج السياسة البريطانية في السودان كانت مختلفة إلى درجة كبيرة عنها في المستعمرات البريطانية الأخرى وكانت وسطاً بين مدرستين سادت في بداية القرن الماضي، تلك التي كان يتزعمها لورد لوفارد بغرب أفريقيا (نيجيريا) والتي كانت تروج للحكم غير المباشر ومدرسة سير كامرون بوسط أفريقيا (تنجانيكا) التي تنادي بالحكم الأهلي المحلي، فأخذت التجربة البريطانية بالسودان بطرف من كليهما وتشكلت على ضوء التجربة والواقع السوداني. كانت التجربة البرقماتية ومزاج رواد الإدارة السياسية من البريطانيين هي العوامل الحاسمة في خصائص هذه التجربة السودانية ووجهتها الفلسفية ومسار تطورها وكانت درافور تشكل إحدى حلقات ذلك التطور في العقد الثالث من ذلك

القرن

العشرين.⁽¹⁾

4-5 : الإدارة البريطانية وإنشاء الإدارة الأهلية بدارفور 1917-1950م

¹ أنظر جعفر محمد على بخيت ، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان 1919-1939 ترجمة هنري رياض ، الطبعة الأولى ، (بدون تاريخ) ، ص 254.

عندما أستولى جيش حاكم عام السودان البريطاني ونجت باشا على أقليم دارفور وقتل على دينار آخر سلاطين الفور عام 1916م أصدر الحاكم العام القرار بضم هذا الأقليم إلى السودان الإنجليزي المصري بتاريخ 8 يوليو 1916م وقد جاء فيه، ستصبح دارفور من الآن وصاعداً تحت إدارة وحكم الحكومة السودانية مباشرة كما جاء في الغازتيه وأصبح منذ تلك اللحظة هدلستون باشا قائد جيوش فتح دارفور والذين جاءوا من بعده في سدة الحكم يتداولون في شأن إنشاء مؤسسات الحكم بهذا الأقليم ذو الرقعه الجغرافية الشاسعه والتنوع الأتني والقبلي الكبير. في هذا المجال كان واضحاً لرجال الإدارة البريطانية أن هذا الأقليم الذي حكم لعدة قرون كمركز للسلطة قائم بذاته كمملكة سودانية مستقلة يتمتع بتراث عظيم ينبع من التجارب والتراث الاهلي المحلي. هذا التراث بالرغم من طابعه ذو الجذور المحلية إلا أنه أيضاً وبحكم موقع الأقليم الجغرافي قد استفاد كثيراً من مراكز السلطة الأخرى التي سبقته وتلك التي عاصرتة. هنا تجدر الإشارة إلى عبقرية الموقع الجغرافي واثره على تراث الحكم والإداره بسلطنة الفور فإلى الشرق من سلطنة الفور قامت ايضاً مملكة الفونج السودانية على أنقاض ممالك النوبة النيلية وقد نهلت من تراثها خاصة في المقاطعة الشمالية التي كانت عاصمتها قري. من مملكة الفونج هذه شرقاً تأثرت مملكة الفور ثقافياً ولم تك تجارب الحكم والإدارة بعيدة عن الانتقاء والاستيعاب خاصة في مجال إدارة الأرض وقد كانت هناك علاقات تجارية ودينية ثقافية وكذلك تنسيق في بعثات الحج إلى الأراضي المقدسة والطرق التجارية وغيرها من العلاقات التي تنشأ عادة بين الممالك المتجاورة.⁽¹⁾ أما إلى الغرب من مملكة الفور فقد كانت أيضاً الممالك السودانية التي نشأت منذ القرن الثاني عشر الميلادي حول حوض بحيرة شاد مثل ممالك كانم برنو ومملكة هي الأقرب إلى مملكة الفور في الوداي التي عاصرت مملكة الفور. ولأن هذه الممالك التداخل السكاني والهجرات البشرية المتلاحقة وطرق التجارة والحجيج التي تعبر عن طريقها البعثات الدينية والتجارية. كان التأثير الثقافي بينها في معظم مجالات الحياة خاصة الثقافية ومناهج الإدارة والحكم. في هذا الجانب ورد بأن التقسيم الإداري الأول لمملكة الفور الذي قام بموجبه المؤسس الأول للسلطنة دليل بحر (دالي) تقسيم المملكة إلى مقاطعات جاء متأثراً أو مقتبساً من تراث هذه الممالك التي نشأت حول حوض بحيرة

¹ Spaulding, J.,L. & O'Fahey. R.S., Op.cit, p.160..

تشاد.⁽¹⁾ هكذا جاء موقع سلطنة الفور الجغرافي وسطاً بين مراكز السلطة التي نشأت حول حوض وادي النيل " الفونج والمسبغات وتلك التي قامت حول حوض بحيرة تشاد غرباً أكسب دارفور تنوعاً وثراءً في شتى المجالات الثقافية خاصة تلك التي لها علاقة بالحكم والإدارة والأرض مما مكن لها ضمن عوامل أخرى من الاستمرارية لأكثر من ثلاثة قرون. هذا التنوع والثراء كان معيناً لرجال الإدارة الإنجليزية بالسودان في إعادة هيكلة حكم الأقليم لمواكبة أهداف الإدارة الجديدة عندما تم الاستيلاء على المملكة، وقتل آخر سلاطينها عام 1916م وهذا سيتم تفصيله في هذا الجانب من الدراسة.

5-5 : إنشاء الإدارة الأهلية بمراكز شمال دارفور :

5-5-1:- إنشاء وتطور النظام الإداري الأهلي بالمنطقة الوسطي (الفاشر):-

عندما أصبح للبريطانيين السلطة المباشرة في حكم دارفور بعد القضاء على حكم على دينار عام 1916م فإن شكلاً من الإدارة المباشرة عن طريق حكومة بروقراطية قد حل محل الشكل القديم على حد تعبير مدير دارفور بنس بنبروك.⁽²⁾ وفي عام 1927م كان على ثقة من أنه متى كانت السلطات القبلية ذات أثر فعال فإنه يجب بعثها من جديد وتطويرها وذلك لكي تكون درعاً واقياً ضد أي حركة تدمر السخط الوطني وضد تطلعات المهدية الجديدة وعلى هذا أعاد المدير تنظيم الوحدات القديمة كما أعاد وظيفة المقدم علي ما كان عليه الحال من قبل ومكوك المراكز إلى ما كان عليه العهد قبل القزو المصري عام 1874م وسمح من جديد للسلطات القبلية بممارسة السلطات الإدارية والقضائية تحت إشرافهم وكان من بين الخطط التي رسمها بتس بنبروك تعيين ناظر الرزيقات مقدوماً أو زعيماً على البقارة وتعيين أحد أبناء الخليفة أميراً على نيالا وفق نموذج شمال نيجريا وتعيين أحد أفراد العائلة المالكة للفور أميراً على زانجي وقد نفذ فعلاً مشروعات من تلك المشاريع.⁽³⁾

أختارت السلطة البريطانية عاصمة مملكة الفور السابقة الفاشر مركزاً لإدارة الأقليم وعاصمة له وقد كان لهذا الاختبار تداعياته على الإدارة الجديدة وذلك لعدم بروز شخصيات كبيرة ونافذة بحكم تربع السلاطين علي هذه المراكز منذ قرون ، الأمر الذي بطبيعة الحال يحول دون بروز شخصيات تهدد نفوذ السلطان وهذا مالفت النظر اليه أ.ف. اقلن مدير مركز الفاشر بقوله "بأن المركز قد عاني باستمرار من عدم وجود شخصيات قيادية مما جعل هناك صعوبات عملية برفع سقف البناء الإداري دون وجود أعمدة قوية وراسخة على الأرض ومع ذلك فهناك بعض

¹ Arkell, A.J., The History of Darfur 1200-1700 A.D.", Sudan Notes & Records, Vol.32, 1951, p.267..

² بنس بنبروك مدير مديرية دارفور في ذلك التاريخ 1924-1928م.

³ جعفر محمد علي بخيت. ، مرجع سبق ذكره ، ص 182-183م.

الشخصيات أمثال يوسف تورجوك ، ضو البيت عبد الدايم والقاضي عبد الوهاب محي الدين في شرق المركز والملك محمود الدانقاي والفكي صالح والمفتي إدريس بالفاشر وكلهم محدود القدرات".⁽¹⁾ في المراحل الأولى من إعادة بناء

هياكل الإدارة الاهلية ظهر جلياً تفتت الكيانات القبلية إلى وحدات صغيرة بإعداد كبيره تحت قيادة وإدارة عدد من العموديات الصغيرة تنافس بعضها بعضاً للظهور والتطلع إلى القيادة. في تلك المرحلة أيضاً ظهر اتجاه من السلطة الحاكمة إلى تطوير كل من الفاشر والمنطقة الشرقيه (أمكاده) بصورة مختلفة كمنطقتين منفصلتين إدارياً. وهكذا واجه ماکمايکل منذ البداية بتجمع شظايا تنظيم السلطنة السابقه لبناء نظام جديد من واقع تلك الفوضى الذي خلفها نهاية زوال النظام السلطاني القديم.⁽²⁾

في هذه الحال لجأ الرجل إلى تكوين جسم استشاري بأسم "مجلس الملوك" يتكون من قيادات عهد على دينار السلطان السابق وكان على رأس هؤلاء الملك محمود الدانقاي رئيس الوزراء السابق في عهد السلطنة والفكي صالح ومصطفى جلفام وعلى السنوسي والأمير حسن إبراهيم ويوسف المقدوم شريف والمفتي إدريس عبد الله وفضل أحمد أبو

¹ مذكرة مفتش الإدارة الوسطى بالفاشر سنة 1940 م – 1942 م (ملف مكاتبات رئاسة محافظة شمال دارفور) وثائق محافظة شمال دارفور بالجينية ، مكتب المحافظ.

² هارولد ماکمايکل من الذين صحبوا جيش هدلستون باشا في غزو دارفور كضابط في قلم المخابرات ومن الذين ولوا إدارة مركز الفاشر وقد أصبح لاحقاً بعد عدة مواقع وظيفية سكرتيراً إدارياً لحاكم السودان.

جبايين وحاج حمرة سماني⁽¹⁾ وكل هؤلاء كانوا من قادة النظام القديم في عهد السلطان على دينار ولكنهم أثروا التعاون مع واقع السلطة الجديدة وهي بدورها اعتمدت عليهم في إعادة إنشاء الجهاز الإداري الأهلي للحكم الذي تطور تدريجياً مع مر الأيام.

أوكلت لهذا المجلس القضايا والمشكلات التي تتعلق بالولاء والتبعية وقضايا الحدود المحلية والمرور على مناطق النزاع بين العموديات المختلفة بالمناطق الريفية حول الفاشر والبت ميدانياً في حلها بين الأطراف المتنازعة خاصة وقد شهدت هذه المرحلة اضطراباً شديداً بين الأفراد والجماعات بمقتضى طبيعة الأشياء بزوال نظام قديم وقدم آخر جديد. على أن وفاة الملك محمود الدانقوي عام 1920م شكل ضربة قاسية لمجلس الملوك وذلك بغياب شخصيته القيادية. لم يكن للملك محمود المتوفي من يخلفه من الأبناء على المنصب في وقت وفاته إذ كان معظم أبنائه صغاراً في السن ولهذا أنتقلت رئاسة مجلس الملوك إلى أخيه الفكي صالح الذي عمل جاهداً على تأسيس قيادته على طريقته ، خاصة أنه كان أيضاً يشغل منصب عمدة الفاشر وهذه كانت وظيفة هامة تعطي من يقوم عليها تأثيراً كبيراً وملحوظاً خاصة وأن مدينة الفاشر ظلت على الدوام تحتفظ بمركزها الروحي كعاصمة سابقة للمملكة وقد أصبحت الآن في الإدارة الجديدة عاصمة لدارفور كلها كمركز لكل السلطات الإدارية والقضائية والعسكرية. كان موقع عمدة الفاشر هذا قد تولاه في بداية الاحتلال محمد عثمان أبو تكيه حتى عام 1924م ثم خلفه يوسف المقدم شريف الذي أصبح مقدوماً للشمال ليخلفه الفكي صالح عام 1926م.⁽²⁾

حتى عام 1927 ظل مجلس الملوك يؤدي مهامه التي أوكلت إليه بجانب رجال العموديات الذين يعملون مباشرة مع مفتش المركز خاصة وقد جرى تسليحهم وفوضت لهم بعض السلطات بموجب قانون محاكم القرى كما أصبح الفكي صالح كعمدة لمدينة الفاشر

2 توفي مصطفى جلغام 1931م ثم لحق به الأمير حسين إبراهيم 1933م ثم لحق بهما الفكي صالح عام 1939م أما على السنوسي فقد أصبح ناظراً للتعایشه 1928م وأصبح يوسف المقدم شريف مقدوماً لمركز شمال دارفور ورفت كل من القاصي إدريس وفضل أبو جبايين وحاج حمزة سماني كما جاء في مذكرة مفتش الإدارة الوسطى بالفاشر التي سبقت الإشارة إليها والتي اعتمدت عليها إلى درجة كبيرة في معظم المعلومات التي جاءت في هذا الجانب من الدراسة المتعلقة بمنطقة الإدارة الوسطى بالفاشر.

² مذكرة مفتش الإدارة الوسطى بالفاشر 1940-1942 ، المصدر السابق.

ورئيس لمجلس الملوك سلطات أشبه بسلطات مقدوم وسط دارفور حيث أوكلت له بعض المهام الإدارية بالمنطقة التي كان يطوفها منفرداً أو برفقة مفتش المركز للبت في بعض النزاعات والمخالفات.

في هذه المرحلة أيضاً تمددت سلطات الفكي صالح لأخذ الرسوم والعوائد التقليدية من ريع الأراضي التي تمتد إليها سلطته وقد المحنا إلى ذلك في الفصل الثاني من هذه الدراسة تحت باب مؤسسة الأرض وأثرها على الصراع القبلي بدارفور.

في أواخر العشرينيات من القرن الماضي شهدت الإدارة الأهلية بدارفور عموماً تطورات سريعة أثر فلسفة وسياسة السير جون مفي الذي أصبح حاكماً عاماً للسودان في أكتوبر 1926م وقد أكتسب خبراته وتجاربه من الهند. " ففي يناير عام 1927م تبنى حاكم عام السودان الجديد السير جون مفي سياسة الحكم غير المباشر التي ظل لواءها خفاقاً حتى عام 1933م . كانت الأسباب التي أعتمد عليها أسباباً سياسية صريحة وصارخه فقد قرر أن يتخذ من السلطات القبلية درعاً وسداً يقف حائلاً بين دعاة الشغب والبروقراطية البريطانية التي كانت تشابه إلى حد كبير البروقراطية الهندية لامراء الهنود. ذلك أنه بإناطة السلطات بزعماء وشيوخ وروساء القبائل قصد السير/ مفي على حد تعبيره بأن يوضع السودان في مركبة متزنه للغاية قد تعمل على توفير غدد وإقيه ضد الجرائم الناقلة لعدوى " الغيرة الوطنية" التي كانت تنتقل حتماً من الخرطوم في المستقبل⁽¹⁾ وهكذا في عهد الحاكم العام الجديد إتخذت سياسة اللامركزية التي أوصى بها تقرير السير منر 1920م وأجريت التجارب الجريئة ولم تك مديرية دارفور ببعيدة عن هذه السياسات ذات الفلسفة والروح الجديدة. ففي عام 1927م وبطلب من الحاكم العام اتخذت خطوات جادة في مجال الإدارة الأهلية. علي ضوء ذلك تحول مجلس الملوك إلى محكمة قضائية برئاسة الفكي صالح لتعطي زحماً شعبياً وأهلياً يستدعي روح وظلال الماضي وصدى أبهة المملكة السابقة في حاضر جديد وفق ملاحظة مفتش مركز الفاشر.

عام 1921 اتخذت الخطوات الأولى بالمنطقة الإدارية الوسطى (الفاشر) لتجميع العموديات الاهلية في وحدات إدارية أكبر وذلك بأحياء نظام الشرتاويات القديم التي يرجع

تاريخها إلى زمن السلاطين في العصر الوسيط لمملكة الفور خاصة في عهد السلطان محمد الفضل. لازم إعادة نظام الشراتي قيام المحاكم الأهلية لتركيز هذا النظام وأصبح رؤساء هذه المحاكم هم الشراتي في إدارتهم المختلفة. في مجال هذا التنظيم الإداري الجديد (إعادة الشرتاوية) ظلت ودعه التي تتبع لشرق دارفور من الاستمرارية دون مساس ثم جاءت شرتاوية مالا والسميات عام 1931م. في عام 1935 تم إنشاء شرتاوية قوز بينة جنوب الفاشر ، وتلاحظ هنا بالرغم من أن نظام الشرتاوية قد اتخذ الطابع السابق في عهد السلاطين إلا أن حدود الشرتاويات الجديدة لم يعد مطابقاً للحدود الإدارية القديمة ومع ذلك شكل هذا التنظيم الإداري الجديد نقلة كبيرة في مجال الحكم الأهلي خاصة بعد أن تم إنشاء المحاكم القضائية ووفرت العدالة الأهلية وفق الأعراف القديمة السائدة. فقد جمع نظام الشراتي السلطات الإدارية على العمدة داخل مناطق نفوذهم وفي كثير من الحالات فقد تمت إعادة نظام الدمالج القديم ومسؤولية هؤلاء كانت كبيرة على إدارة أعراف الأرض وأعراف (الدم) كما جاء في الفصل الثاني من هذه الدراسة خاصة وقد تولى هؤلاء الدمالج سلطات قضائية في محاكم الشيوخ أو الدمالج.

هذه المحاكم الأهلية الفرعية أدرجت تحت رئاسة محكمة الفاشر الوسطي للقضايا الكبيرة وللاستئناف تحت قانون المحاكم الأهلية لسنة 1932م. في هذه الفترة تم تأسيس كل من شرتاوية قوز بينة وودعه والسميات ومنحت السلطات الإدارية والقضائية في المناطق الشرقية والجنوبية.⁽¹⁾ في المنطقة الشمالية الغربية تم إنشاء شرتاوية مالا عام 1931م وضمت إليها دملجيات طرا، خيربيان، إذا قرفا ، قرني ثم لأسباب قضائية دمجت أيضاً لهذه الشرتاوية عمودية ببرا ودملجية كيلا العيون. بتدهور صحة الشرتاية أحمد مندي الأمام رئيس الشرتاوية والمحكمة تعثر هذا الدمج مما حدى بالسلطة عام 1938م بإعادة تنظيم هذه الشرتاوية بأن أبقّت على مالا وببرا وكيلا تحت إشراف شرتاوية كورما وأنشاء محكمة أهلية صغرى تحت أسم مجلس جافينا تحت الرئاسة الدورية لدمالج المنطقة تحت إشراف محكمة الفاشر.⁽²⁾

في المنطقة الغربية للإدارة الوسطى بقيت ثلاثة عموديات لقبيلة الفور بكل من طويلة وجبايين ودوبو بين الفاشر وجبل مره وهي عموديات متعددة لقبيلة واحدة ولكنها متنازعه فيما بينها. دمجت هذه العموديات الثلاثة في محكمة واحدة بقرية تارني تحت ر

¹ *Fashir District Handbook*, DP/SCR/16.B.2 Correspondence p.6-7

وثائق مديرية دار فور الفاشر.

² *Ibid*

رئاسة أبو فوري الملك محمد موسى ولكن لخلافاته مع عمدتي طويلة وجباين أعيد تكوين المحكمة برئاسة دورية بين العمد واخيرا هناك عموديات أدمجت في محكمة الفاشر لتضم كل من عموديات جقو جقو وجديد السيل وتارتى غرباً وكوسا ثم مجموعة الكنين. وهكذا أنتظمت منطقة الفاشر في تنظيم إداري أهلي متكامل يتمتع بسلطتين الإدارية والقضائية وفق نظام هرمي يصل في أعلى درجاته بمفتش المركز ثم مدير المديرية. ومن تتبع وتدرج بناء هذا النظام يتضح مدي المهارة العالية والحرفية التي كانت تتمتع بها القيادة الإدارية البريطانية.

5-5-2 : إنشاء وتطور الإدارة الأهلية بالمنطقة الشرقية أم كدادة (الطويشة)

هذه المنطقة ولموقعها الجغرافي بعيداً عن مركز السلطة لمملكة الفور بالفاشر وللمسافات الرملية الشاسعة التي تفصل بينها وبين المركز ولوجود قبيلة البرتي الكثيف جعلها تختلف كثيراً عن تلك التي حول الفاشر ، كما أن قرب هذه المنطقة من كردفان ووسط السودان النيلي جعلها أكثر احتكاكاً من حيث الروابط التجارية والثقافية والحضارية من سابقتها ولكل هذه العوامل جاء إنشاء وتطور نظام الإدارة الأهلية بها أكثر سهولة ويسراً. في مرحلة بناء الإدارة الأهلية في هذه المنطقة كان بيت أسرة الدورك بمنطقة الطويشه قد تأسست له القيادة دون منازع وسط قبيلة البرتي بل وفي كل المنطقة الشرقية بالرغم من جيب قبيلة بني عمران الذي كان يديره يوسف توجوك. ومن خلف رجال الحكم هؤلاء تأسست بالمنطقة أيضاً زعامة دينية تحت راية أسرة تَبْكَ بقيادة الفقيه القاضي عبد الوهاب محي الدين.

هنا في بداية الأمر تم تعيين الفقيه عبد الوهاب قاضياً للحكومة بأم كدادة بينما تم تنصيب يوسف توجوك وعلي الضو (رأس عشيرة الدورك) وتم الاعتراف بهم في وظائف الشرائي وأوكلت إليهم رئاسة لجان الحدود والقضايا الإدارية المشابهة. في عام 1920 فصل الشرائي على الضو ليخلفه من نفس الاسره ضو البيت عبد الدايم. في عام 1929 تم إنشاء شرتاوية جبل الحله ليكون على رأسها مهدي سبيل من الاسرة القيادية لقبيلة

البرتي من فرع أبو كدودك⁽¹⁾. وهكذا أصبحت منطقة البرتي الشرقية في معظمها تحت إدارة هذه الشرتاويات ولكن بقيت هناك خمسة عموديات حول أم كدادة لقبائل عربية وأخرى من دار حامد وقبيلة الزيادية شبه الرحل بزعامة العمدة جاروت خارج إطار هذا التنظيم إلا أنهم مثلوا بمندوبية في المحكمة للسيطرة عليهم وقد سويت خلافاتهم الحدودية مع بقية القبائل⁽²⁾.

تم إنشاء المحكمة الأهلية عام 1929م بأوامر تأسيس تنص على رئاسة وخمسة نواب رئيس وقد كان الشرتاية ضو البيت عبد الدايم هو الذي تولى الرئاسة بالطويشة وكان ينوب عنه كل من الشرتاية يوسف توجوك من أم شنقه أو الشرتاية مهدي سبيل بجبل الحله أو القاضي عبد الوهاب محي الدين أو الشيخ إبراهيم الحاج ضو البيت أو المندوب العمدة مختار. في عام 1946. تمت مراجعة أوامر تأسيس هذه المحكمة لتصبح محكمة رئيسية تتبع لها خمسة فروع محاكم بالمنطقة كلها.⁽³⁾ في إطار التفكير المستقبلي كان ينظر الي هذه المنطقة كمقدومية ضمن المقدوميات الأخرى بشمال وجنوب المديرية إلا أن هذا الأمر لم يتحقق حتى نال السودان إستقلاله عام 1956م وخرج المستعمر.

5-5-3: إنشاء وتطور الإدارة الأهلية بمركز كتم :

عرفت هذه المنطقة تاريخياً بدار الريح أو دار التكنجاوي كما جاء في مقدمة هذا الفصل. والتكنجاوي وفق الأعراف الإدارية في عهد سلاطين الفور يتم إختياره من قبيلة التنجر فرع "كنقا" التي تقطن حول منطقة فتا برنو.⁽⁴⁾ المعلوم من سلطنة الفور أنها قامت

¹ نشأ مهدي سبيل في أمدرمان وعمل لفترة أربع سنوات أمين مخازن يأخذ المشاريع الزراعيه ثم رجع إلى جبل الحلة عام 1918م ليخلف أحد أقربائه مهدي عريب في وظيفة العمدة عام 1920م وقد أختير بالإجماع لمنصب شرتاوية جبل الحلة كما جاء في مذكرة مفتش الفاشر بتاريخ 1942م.

² , Fasher Hand المصدر السابق ص 13-14

³ أنظر الملحق رقم 2 (قانون المحاكم الأهلية 1932م)

⁴ أحمد عبد الله نمير. رئيس اللجنة القانونية بمجلس ولاية شمال درافور . من قبيلة التنجر ، الفاشر 1998م..

على انقاض مملكة التنجر التي كان مركزها بهذه الديار بشمال دارفور في الأطراف الشمالية الشرقية لجبل مره حيث منطقة أوري بجبال افرتق وعاصمتها عين فرح.⁽¹⁾

جرت العادة عند سلاطين الفور أنهم عندما يستولون على أي ديار قبليه أو سلطنة بعد أن يضموها قسراً إلى مملكتهم ويفرضون عليها الضرائب والأتاوات كحقوق للسلطنة، يتركونها على نظامها الإداري وقياداتها الأهليه وفق الأعراف والتقاليد المتبعة شريطة الولاء للسلطان واتباع سياسته وأوامره.⁽²⁾ من هذا الجانب جاء استمرار منصب التكنجاي العرفي في مقدومية الشمال. ولأن الإدارة البريطانية بدارفور جاءت تترسم خطي اعراف وتقاليد أنظمة الحكم التي رسختها سلطنة الفور من قبل فقد أخذت بنظامي المقدم والتكنجاي وكلا الوظيفيتين من إرث الماضي.

أ) التكنجاي والآرث الإداري بشمال دارفور :

قبل إنشاء نظام المقدومية يحكم هذه المنطقة الشماليه التكنجاي نيابة عن سلاطين الفور الأوائل وهو حسب العرف المتبع يمثل الجناح الأيسر للسلطان في حالة الحروب والغزوات. كان كنظرائه الآخرين في المقاطعات الاخرى يتمتع بكافة السلطات الإدارية والتنفيذية والقضائية وحتى يتمكن من أحكام قبضته على إدارة منطقته الشاسعه قسمها إلى عدة إدارات صغيرة في شكل حواكير. ولّى على كل وحدة من هذه الحواكير أحد أفراد القبيلة في وظيفة شرتاية أو ملك ووضع تحت هؤلاء عدد من الدمالج يعينه على إدارة الحكم وهؤلاء الدمالج بدورهم يشرفون مباشرة على مشايخ القرى الذين يدبرون مباشرة قضايا المجتمع على المستويات الدنيا من هرم الحكم.

تحدد المهام الإدارية للتكنجاي في إقرار الأمن خاصة في الطرق والمحاصيل وتأمين طرق التجارة بالإضافة إلى تنظيم موارد المياه والمرعي والزراعة والإشراف على الاسواق ومراقبة المحطات التجارية وتأمينها ، كما أنه كان يتمتع بسلطات قضائية كبيرة

¹ Theobald, A.B. , Op.cit.,p.17.

² مقابلة مع : المقدم/ التجاني يوسف. ابن المقدم السابق وضابط إداري بكتم يوليو1999م

تخول له أحكام الأعدام وتنفيذها وكان يعاونه في أداء مهامه هذه مجموعة من علماء الدين واولئك الرجال الذين لهم الإلمام بالأعراف والتقاليد التي إنطوى عليها قانون دالي . استمرت هذه الإدارة بذات السلطان حتى عام 1875م عند مجئ الغزو التركي إلى دارفور لتظهر مرة أخرى في عهد السلطان على دينار عام 1898 - 1916م. في هذا العهد عادت إليها مهامها السابقة رغم أن المقدم قد ازدادت أهميته في جانب السلطات الإدارية والعسكرية وأصبح التكنجاري في وظيفته في المرتبة الثانية ينوب عن المقدم في حالة غيابه. بالرغم من أن السلطات البريطانية لم تعر منصب التكنجاوي اهتماماً يذكر وأعتمدت اعتماداً كلياً في الإدارة الأهلية بتركيز سلطة ووظيفة المقدم إلا أنه استمر في أداء بعض المهام التي إرتبطت تقليدياً بالعرف ولكن أهمية المنصب بدأت تتوارى تدريجياً مع نمو دور المقدم إلى أن أختفت تماماً وظيفة التكنجاوي بشمال دارفور عام 1950م.⁽¹⁾

(ب) التكوين الإداري وحدود المقدمية بمركز كتم .

هذه الوحدة الإدارية التي يطلق عليها مقدمية الشمال تشتمل على رقعة واسعة هي منطقة الصحراء وشبه الصحراء بشمال دارفور. يقطن هذه الديار عدد كبير من الكيانات والمستقرين على حد سواء. جاء في تحديد رقعة المقدمية قول القبيلة تشمل البدو الرحل المقدم محمد شريف آدم بأنها " تمتد من كاجا سروج بكردفان إلى دار كوبي المجاورة لبرقو - أي سلطنة الوداي غرباً. ان هذه الرياسة على القبائل آيلة إلى بالارث من الجد والأباء ثم قال: "لما توفي والدي كنت ابن سنتين وسبب وفاة والدي أنه قتل بجهة مرتال في واقعة السلطان هرون الذي كان سلطاناً على عموم درافور في التركية القديمة بعد احتلال المرحوم الزبير رحمة باشا العباسي لدارفور"⁽²⁾.

¹ مذكرة الضابط الإداري خاطر عبدالله طاهر أبو فوراوي. ، ضابط محلية أم برو وكرنوي بتاريخ 1988/12/24م وقد كلفته بكتابة هذه المذكرة القيمة عن مقدمية الشمال في مايو 1988م للنظر في إمكانية اعادتها مرة أخرى.

² انظر الملحق رقم (1) : وهي وثيقة المقدم محمد شريف كتبت هذه الوثيقة في 18 أبريل عام 1932م بكم بطلب من المستر سرفلد هنري مفتش شمال دارفور وهي الآن بحوزة اسرة المقدم بكم وقد تم

من خلال تتبع مصادر الدراسات والإفادات الشفاهية لمواطني المنطقة يتضح أن الإدارات القبلية المتعددة والمتنوعة التي ضمتها هذه المقدمة كوحدة إدارية كبيرة ظلت مستمرة وفق تفاليدها وتراثها الاهلي ولم تتأثر بالاحداث الكبيرة التي كانت تجتاح مركز السلطنة بالفاشر مثل تبدلها من نظام إلى نظام آخر ، لأنها بقيت بعيدة ومعزولة عن عاصمة السلطان ولكنها ظلت تحافظ اسماً على تبعيتها وتؤدي واجبات الولاء والطاعة. هذه الاستمرارية على مستوى القيادات المباشرة للكيانات القبلية بلا شك بسبب بعد هذه المنطقة عن كرسي السلطة بالفاشر أولاً ثم لظروف البيئة شبه الصحراوية التي تلف هذه المنطقة وتضعف من مواردها الشحيحة مقارنة بمناطق المملكة الاخرى في الغرب وفي الجنوب مع ذلك كانت أهمية هذه المنطقة تتركز حول حراستها لطريق درب الأربعين التجاري الذي يربط بين مدينة كفوت العاصمة التجارية وصعيد مصر كما كانت منطقة العطرون الهامة جداً والتي تفد إليها القوافل من دارفور وكردفان ومملكتي الوداي ودار سلا غرباً كانت تضيف على هذه المنطقة أهمية خاصة في إنتاج وتجارة العطرون كسلعة ضرورية للحيوان والإنسان⁽¹⁾

تشمل إدارة المقدومية بشمال دارفور عدة إدارات قبلية صغيرة كما المحنا من قبل في تنظيم إدارة التكنحاري وتغطي هذه الإدارات أقليم الصحراء وشبه الصحراء وتضم الكيانات الموضحة في الجدول ادناه :

جدول رقم (5-1) : القبائل التابعة لإدارة المقدومية بكم

1: دار الميذوب - قبيلة الميذوب	14: دار فرنق - قبيلة فلنقا
2: دار - قبيلة الزغاوة فور	15: دار سريف حمارو - قبيلة أولاد مانا
3: دار قلا - قبيلة الزغاوة - قلا	16: دار حمرة - قبيلة التنجر
4: دار - قبيلة الزغاوة - كوبي	17: دار بني حسين - قبيلة بني حسين

تصويرها من وثائق جامعة لندن، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية. تم تحرير هذه الوثيقة بكوستي بتاريخ 1932م بطلب من المستر أركل نائب مدير مديرية دارفور بواسطة الموظف مكي مدني حسين.

¹ Browne, George William, Travels in Africa, Egypt and Syria from the Year 1792 to 1798 T. Gadell Junior & W. Davies, F. N. Longman, & O. Ress, 1977, p.245..

5: دار كبكا - قبيلة الزغاوة كبكا	18: دار إنكا - قبيلة فور تنجر
6: دار كنر - قبيلة فور	19: دار فروك - قبيلة فور - تنجر
7: دار مادي - قبيلة فور	20: دار أرتاج - قبيلة زغاوة
8: دار سمبي كارا - قبيلة فور	21: دار المحاميد - قبيلة رزيقات
9: دار سمبي كوري - قبيلة فور	22: دار الماهرية - قبيلة رزيقات
10: دار بارك الله - قبيلة فور	23: دار العطيفات - قبيلة رزيقات
11: دار مالا - قبيلة فور	24: دار العريقات - قبيلة رزيقات
12: دار بيري - قبيلة زغاوة كاييتنقا	25: دار الزيادية - قبيلة زيادية
13: دار سويني - قبيلة زغاوة كاييتنقا	-----

المصدر : :مقابلة مع الأستاذ محمود حسن شريف من أسرة المقدم ، كتم ، يوليو

1999م.

بالإضافة إلى هذا العدد الكبير من الوحدات الإدارية هناك كيانات صغيرة أخرى لبعض فروع القبائل. كما أشرنا من قبل أن معظم هذه الإدارات ظلت بعيدة عن التأثير بما يجري في الفاشر من الأحداث السياسية الكبيرة، إلا أن هذا الأمر لا يتعلق بالمقدم والمقدومية التي تخضع لها كل هذه الكيانات. فالمقدم في بداية إنشاء هذه الوظيفة كان ممثلاً شخصياً للسلطان ويزود بكل شارات الملك ويتم تفويضة بسلطات واسعة في أداء مهامه الإدارية التي تشمل الأخضاع والتفتيش وجمع الضرائب والرسوم السلطانية بالإضافة للمهام العسكرية التي توكل إليه أثناء أداء هذه الوظيفة وكثيراً ما تسند إليه قيادات جيوش السلطنة في الحروب التي تقع في مقاطعته خاصة تلك التي تتعلق بإخضاع قبائل الرحل في أطراف السلطنة.⁽¹⁾

(ج) تطور منصب المقدم بشمال دارفور في العهد البريطاني.

يقول المقدم محمد شريف آدم في الوثيقة التي تمت الإشارة إليها "ثم مكثت مع السلطان على دينار بالفاشر مدة سنة وبعدها يعينني إلى كتم بشمال دارفور بوظيفة مقدم عموم دار الريح وكانت معي قوة من الجيوش لا يقل عددها عن 350 جندي حاملين سلاح منهم 200 حاملين سلاح ناري و 150 عدد خيول وسلاح من الرماح.

كانت مدة أقامتي مع السلطان أكون نائباً عنه في الإمارة بوجود وزيره آدم رجال ثم أمرني بعد ذلك أن أقدم بجيوش على قبيلة البديات. علمت أن الحكومة زاحفة بجيوشها على دارفور فأرسل لي السلطان على دينار بالحضور بشخصي بدون القوة الموجودة معي وبعد حضوري الفاشر ومقابلتي مع السلطان على دينار بعد عشرين يوم الحكومة أحتلت منا البلد وخرجت مع السلطان على دينار إلى بير طويل فأخبرته ليلاً بأن عائلتي واولادي وجميع ما أملكه بأمبرو وطلبت التصريح برجوعي لعوايلي ومع 13 جندي مسلح فصرح لي السلطان بالسفر وقمت حتى وصلت إلى بلده فتأبرنو وطني الحالي. وأرسلت لعوايلي بنقطة أم برو وبعضهم في مترج وقبل وصول عوايلي خابرت الحكومة بالفاشر يتسلمني إليها بجميع ما عندي ووصلني الرد منها بالأمان والحضور إلى الفاشر وأنا في حالة استعداد للسفر لمقابلة الحكومة وقبل قيامي للفاشر حضر بكم صاحب السعادة اللواء هدلستون باشا قمندان عموم الهجانه ، فعلاً توجهت إلى الفاشر ومع خيولي وأسلحتي وعرضتها للحكومة فاستلمت ما عندي من الخيول والسلاح وتركت لي ما هو لازم لي. بعد ذلك أمرتني الحكومة بأن أبحث وأساعدتها على جمع أموال السلطان على دينار بهذه الجهة وتثبيت الأهالي بجهة الشمال بسابقية معرفتي بهم وقد عينتني ناظراً بهذه الجهة حتى الآن".⁽¹⁾

يشير تاريخ كتابة هذه الوثيقة التي توجد صورة منها بحوزة أسرته المقدم بكم كما أشرت وهي كتبت بتاريخ 18 أبريل 1920م ووفق ما يشير كاتب الوثيقة بأن المقدم محمد شريف آدم قد توفي إلى رحمة مولاه عام 1921م بحلة فتا برنو. وهذا يدل بوضوح إلى أن مقدومية الشمال وإدارتها لم تنقطع في فترة الحكم البريطاني إلا فترة وجيزة حيث تم تعيين ابن المقدم المتوفي يوسف المقدم شريف عام 1926م. جاء تعيين المقدم يوسف شريف بعد أن استقرت السلطة البريطانية الجديدة بدارفور بعد تسوية الحدود الغربية بين دارفور وتشاد عام 1924. باستقرار أمر الحدود بين كل من دولتي السودان الإنجليزي المصري ودول أفريقيا الفرنسية بكل من شاد وأفريقيا الوسطى أصبحت الحدود الشمالية والغربية لمديرية دارفور واضحة ومستقرة ولكن هذه

¹ وثيقة المقدم محمد شريف ، مصدر سبق ذكره .

الحدود الجديدة أدت إلى تقليص حدود مملكة الفور الشمالية الغربية بعد شطر مملكة التاما والجزء الغربي من سلطنة الزغاوة كوبي ضمن حدود أفريقيا الفرنسية. هذا الامر أدى بدوره إلى تقليص حدود مقدومية الشمال التاريخية.

كان تفويض المقدم شمل أولاً القضايا الإدارية والقضائية التقليدية التي كان يقوم بها والده وأجداده من قبل وفق أعراف وتقاليده المنطقة إلا أنه في عام 1935م تم تركيز سلطاته القضائية بإنشاء محكمة المقدومية الشمالية التي جاء تعيينه رئيساً لها من قبل حاكم عام السودان وفق المادة (6) من قانون المحاكم الأهلية لسنة 1932م الذي جاء به - (أعين بهذا الأمر الشيخ يوسف المقدم شريف مقدم شمال دارفور رئيساً لمحكمة لها اختصاص بموجب نصوص القانون المذكور على البلاد المعروفة بمركز شمال دارفور فيما عدا فقط المساحة المعروفة بدار فيا. وعلى جميع الأشخاص الخاضعين للاختصاص الإداري للرئيس والأعضاء وعلى غيرهم من الأشخاص الذين يضعون أنفسهم بالطرق المشروعة تحت إختصاص المحكمة. تتكون المحكمة وتكون لها سلطات كما هو موضح في الجدول (1) المرفق بهذا الأمر.⁽¹⁾

بموجب تأسيس محكمة المقدومية الشمالية تأسست بعض المحاكم الفرعية التابعة لها شملت كل من إدارات مشايخ مليط والميدوب وإدارات الزغاوة تور وقللا وكوبي وعرب الماهرية وأم جلول وبني حسين ثم إدارات دار سويني ودار بيرى وفرنق وفروك ودار سريف ودار حمرا. كل هذه المحاكم يتم إستئناف أحكامها إلى محكمة المقدومية برئاسة المقدم يوسف وهكذا تركزت السلطات الإدارية والقضائية بيده بأستثناء المهام العسكرية التي كان يمارسها اسلافه بسلطنة الفور⁽²⁾ .

¹ أمر تأسيس محكمة المقدومية الشمالية. مارس 1935م. (أنظر الملحق 2)

² في وثيقة تاريخ المقدم محمد شريف التي تمت الإشارة إليها أورد أن والده المقدم شريف آدم قتل محارباً بواقعه أرتال في زمن السلطان هرون في العهد التركي كما أشار هو نفسه إلى المعارك التي خاضها مع السلطان على دينار ضد قوات المهديّة أولاً ثم تلك التي خاضها مع قوات المهديّة بجبال النوبة ثم ذكر أيضاً تفاصيل المعارك التي شارك في قيادتها ضد الفكي سنين بكبابية والجهات الغربية من سلطنة الفور مثل ممالك القمر والبرقو الأمر الذي يدل على الطبيعة العسكرية لوظيفة المقدم.

بالرغم من الدعم القوي من سلطات الفاشر لتركيز سلطة المقدم يوسف شريف إلا أن تنصيبه وتولييه مقدومية الشمال لقي اعتراضاً شديداً من قبل بعض زعماء القبائل بالمنطقة خاصة أولئك الذين كانوا على خلاف وعداء مع والده من قبل. كان هؤلاء المعارضون من زعماء شمال دارفور يحتجون لدى سلطات المديرية بالفاشر ويطالبون بتقسيم المقدومية إلى ثلاثة إدارات كبيرة مستقلة عن بعض في جميع اختصاصاتها. كانت مطالبهم أن تقسم المقدومية إلى:

1. مقدومية الشرق وتضم كل من إدارات أم سيالة والبرتي والميدوب والزيادية ويتزعم هذه الجهة الملك تميم أحمادي ملك البرتي بمليط .
2. مقدومية الوسط لتشمل كل من إدارة دار سويني ثم إدارات الزغاوة وكل الإدارات غرباً حتى الحدود الشادية ويتزعم هذا الاتجاه الملك محمد بن آدم صبي رئيس إدارة الزغاوة تور بأميرو.
3. المقدومية الثالثة وتشمل إدارات جبل سي وشريف حمارو ودار فرنق ودار فرك ودارسويني ودار كوبي ودار قلا ودار بيري ودار حمرا ومنطقة فروك⁽¹⁾.

في الجانب الآخر كانت هناك مجموعة أخرى من الإدارات مناهضة لهذا التقسيم وتدين بالولاء للمقدم يوسف شريف. كان ضمن هذه المجموعة الملك ريفه أبكر ملك دار سمبي كوري وأبوشوك بإداره سمبي كارا والملك آدم بجا بإداره سريف حمارو ودوسة عبد الرحمن سلطان دار كوبي وشرتاية الطيب صالح بدار قلا والملك جامع بإدارة الميدوب وناظر الزيادية إدريس جزو. كل هؤلاء وقفوا ضد فكرة التقسيم.

مرحلة الاضطراب والصراع هذه التي رافقت تركيز سلطة مقدومية الشمال قد حسمت جزئياً عام 1935م بإنشاء محكمة المقدومية والمحاكم الفرعية التابعة لها إلا أن هناك خلافات أخرى بين المقدم يوسف شخصياً وإدارة مركز شمال دارفور قد اثرت في إداء وفعالية هذه المقدومية. نشأ هذا الصراع نتيجة لمحاولة المستر مور مفتش مركز كتم بالسماح للتبشير المسيحي بالمنطقة بدار الزغاوة في الفترة ما بين 1937 و 1942 . يدل على بداية نشاط هذا التبشير الآن بقايا كنسية في منطقة أم برو

¹ امقابلة مع الاستاذ/ محمود حسن شريف. من أسرة المقدم ، مصدر سابق.

والصليب الخشبي المنقوش بجبل فوراية شمال المنطقة. إعترض المقدم يوسف شريف وعلماء الدين بالمقدومية على هذه السياسية وبدأوا في محاربتها بشتى الوسائل وبالحاح ومثابرة حتى قضوا على الأمر وأفسدوا على المستر مور مخططة ومن باب الانتقام لخبية أمله هذه قام أولاً بإدخال منطقة دار زغاوة وهي الجزء الأكبر من المقدومية ضمن قانون المناطق (المقفولة) مثل جنوب السودان وجبال النوبة ومنطقة جنوب الفونج.⁽¹⁾

استطاع مفتش المركز بهذا الإجراء إغلاق المنطقة تماماً لا يتم الخروج منها أو الدخول إليها إلا بتصريح أو بتصديق منه أو بتصريح من سلطات مدير المديرية بالفاشر وهذا كانت له آثار اجتماعية وسياسية خطيرة على المنطقة. لم يقف عدااء المستر مور للمقدومية وقيادتها عند هذا الحد بل عمل على تفتيت إدارة المقدم عندما فشل في فصله عن الوظيفة واستبداله بشخص آخر وذلك بإنشاء محاكم رئيسية أخرى بنفس سلطات محكمة المقدم في كل من أمبرو وكرنوي والطينه (زغاوة) وسريف حمارو وككابيية والمالحة وهم من فريق تقسيم المقدومية المناويء للمقدم يوسف شريف ثم إنشاء محاكم في كل من مزيد والدور ودار حمرا وأنكا وفتا برنو ودار سمبكارا وسمبي كوري وهكذا بهذا الإجراء قام بتقليص فعلي لسلطة المقدم وإعادة فكرة التقسيم مره أخرى. فى عام 1987م حين قرر في حكومة السيد الصادق المهدي مشروع إعادة الثقة في رجال الإدارات الأهلية مرة أخرى بعد أن تم حل هذه الإدارات في نظام مايو 1970م وقد شمل هذا الحل مقدومية الشمال التي ظل رأسها المقدم يوسف شريف آدم بسلطاته الإدارية والاشرفية حتى عام 1969م.⁽²⁾ رفض معظم رؤساء الإدارات الأهلية بمركز كتم إعادة المقدومية

¹ مذكرة الضابط الإداري خاطر عبد الله طاهر أبو فواوي بتاريخ 1988/12/24م التي تمت الإشارة إليها من قبل.

² في عام 1978 وفي إطار مسؤوليتي كمحافظ لمديرية شمال دارفور وتم إعادة تعيين كل رؤساء هذه الإدارات ما عدا إدارة مقدومية الشمال بكتم إذ إتفق كل رؤساء الإدارات الأهلية في حدوده المقدومية على عدم إعادتها والاعتراض عليها رغم أنني كنت أقدر أهليتها الرمزية.

مرة أخرى وقد تم وقف ذلك الأجراء على أمل العودة إلى بحثه مستقبلاً وهو الأمر الذي لم يحدث مرة أخرى وبذلك ذهب منصب المقدمة لشمال دارفور.⁽¹⁾

5-6: تطور الإدارة الأهلية بجنوب دارفور:-

5-6-1: إدارة المقدمة لجنوب دارفور :

إذا كانت مكانة الفاشر كعاصمة لسلطنة الفور منذ قرنين من الزمان قد رسخ بروقراطية الحكم حول السلطان ووفر بذلك بعض الرجال ذوي المكانة والمعرفة والدراية مما ساعد في إعادة إنشاء النظام الأهلي بتكوين مجلس الملوك ومنه إنطلقت بداية تأسيس الإدارة الأهلية ، فإن الوضع بجنوب دارفور كان مغايراً تماماً ولم يك مساعداً فالقيادات القبيلة الكبيرة تكاد تكون قد اندثرت كلياً بفعل الحروب المتتالية التي اجتاحت هذه المنطقة في آواخر فترة المهدية كما في عهد السلطان علي دينار الذي جاء من بعد. كانت المراحل الأخيرة من فترة الخليفة عبد الله التعايشي قد شهدت صراعاً بين معظم قبائل جنوب دارفور ، الفور ، الرزيقات ، الهبانية ، بني هلبة ، وحتى أبناء رهطه التعايشة صراعاً عنيفاً بينها وبين جيوش الخليفة بقيادة عثمان آدم جانو ومحمود أحمد من بعده. كان سبب هذه الحروب التي شملت معظم قبائل دارفور هو سياسة وقرار الخليفة عبد الله بتهجير هذه القبائل من ديارها إلى أمدرمان حتى لو ادي ذلك إلى إستعمال القوة وكان ذلك جلياً حيث قسا عثمان آدم مثلاً - في معاملة الهبانية عند وصولهم الفاشر بدعوى أنهم أبوا الخضوع سلمياً فجردهم من خيولهم التي هي وسيلتهم للهرب وسلب 1114 من رقيقهم و8050 من أبقارهم ولم يعطهم إلا 470 بغيراً لنقل نساءهم وأطفالهم ومتاعهم إلى أمدرمان. وتحولت قوة الانتصار الضاربة عقب إنتصارهم على التعايشة والهبانية إلى دار الرزيقات الذين صموا آذانهم عن نصح عثمان آدم وإستكبروا إستكباراً.⁽²⁾ وقد شملت هذه الحروب جميع القبائل بلا إستثناء بجنوب دارفور.

¹ مذكرة محافظ شمال دارفور بالنمرة م ش د / 66/م/1/م/2 بتاريخ 1989/6/20م الموجهة الى المدير الإداري لمنطقة كتم، رئاسة المحافظة الجينية.

² موسى المبارك. تاريخ دارفور السياسي 1882-1916م دار الطباعة جامعة الخرطوم ، (بدون تاريخ).

أما حروب السلطان على دينار 1898 - 1916م فقد كانت طاحنة أيضاً على هذه القبائل التي خرجت على طاعته في فترة المهديّة ولم تسلم له بعد عودته إلى دارفور خاصة قبيلتي الرزيقات وبني هلبة. هذه الحروب خلقت اضطراباً وعدم استقراراً بجنوب دارفور بما في ذلك القبائل المستقرة مثل الفور والبرقد والداجو وغيرهم من القبائل كما أنها حصدت كثيراً من أرواح الرجال والنساء خاصة القيادات القبلية التي كانت تقود هذه القبائل في حروبها مع جيوش المهديّة أولاً ثم مع جيوش السلطان على دينار ثانياً. أمر آخر بجانب نقص القيادات القبلية شكل عقبة أخرى أمام تطور الإدارة الأهلية بجنوب دارفور هو تمرد الفكي عبد الله محمد إدريس السحيني. (1) ولد بدار الأرنقا واشتهر بلقب محمد الصغير وهو من الأنصار المهديين وقد أعلن نفسه "نبي عيسى" في 21 سبتمبر 1921م وأعلن حرباً مقدسة ضد الحكومة وقد خاطب ناظر الرزيقات إبراهيم موسى يدعو للجهاد. (2) هاجم المجاهد الفكي السحيني مركز نيالا بخمسة ألف مقاتل فسيطر على طابية الجيش وقتل ثلاثة وأربعين منهم أحد القادة ومفتش المركز ماكنيل (3) رغم أن هذه الثورة قد أخمدت وتم شق الفكي السحيني وعدد من قادتها إلا أن رد فعل الإدارة البريطانية كان عنيقاً على السكان بجنوب دارفور فقد أرسل سافيل مدير المديرية كل من الميرلاي س. ت. قرق قائد البياده والميرلاي هدلستون قائد الهجانه لإظهار القوة وقد عاثوا فساداً في نهب الماشية وحرق قري بأكملها في حملة تأديبية مروعة لكل القبائل بجنوب دارفور مما أحدث توجساً واضطراباً في هذه المجتمعات المحلية التي أتهمتها الحكومة بالتآمر مع الفكي السحيني وهو مناخ لا تتوفر فيه الثقة لخلق إدارة أهلية تمثل المواطن وتدين في ذات الوقت للسلطة الجديدة

¹ مقابلة مع : ابكر عبدالله السحيني بقرية خور شمام في ابريل 1999م. يذكر حفيد المجاهد السحيني الذي يقطن حالياً في قرية خور شمام بين إنتكينا وتلس بجنوب دارفور أن والدهم خرج من كلبس وهو قمرأوي من فرع أدرا إلى الأبيض ثم رجع إلى دار الهبانية ثم رحل منها إلى كتيلة ومنها خرج مجاهداً ثم شق عام 1922م.

² Hassan Ahmed Ibrahim, "Mahdist Rising Against the Condominium Government in the Sudan, 1900-1927", The International Journal of African Historical Studies, Vol.12, No.3, 1979, p.459.

³ التحق ماكنيل بالخدمة السياسية في السودان عام 1912م وعمل بمديرية النيل الأزرق حتى عام 1917م حيث نقل إلى مديرية دارفور وكان عمره 34 عاماً حين إغتياله

في بداية الإدارة البريطانية بدارفور تم تحويل رئاسة مركز جنوب دارفور من عاصمة المركز القديمة دارا الي نبالا عام 1920م وذلك بسبب قلة المياه وكانت دارا عاصمة لمقدومية الجنوب منذ وقت مبكر وهي كانت بمثابة حامية عسكرية متقدمة تقوم جيوش منها بأخضاع القبائل الجنوبية وظلت عاصمة لجنوب دار فور ايضاً في العهد التركي وهي الحامية العسكرية التي قام سلاطين باشا بتسليمها لمحمد خالد زقل قائد جيش المهدي عام 1882م. ⁽¹⁾ تعاقب علي مديرية دارا بجنوب دارفور عدد من المقاديم منهم عبدالعزيز الكماري 1809م وبعده المقدم عبدالسيد عبد المولي ثم المقدم آدم بوش من المديوب أحد اقرباء القائد دكي ثم خلفه ابنه بخيت آدم بوش ثم المقدم آدم شطة ثم المقدم عبدالله رونقا الذي قتله الزبير باشا رحمة ثم المقدم رحمه قوموا الذي بايع جيش الإمام المهدي في عهد الخليفة عبدالله فخلفه ابنه إمام جاروت جد الشرتاية كرم الدين. ⁽²⁾ كل هؤلاء كانوا قادة عسكريين لجيوش سلطنة الفور مهمتهم الأساسية القضاء علي أي تمردات قبلية بجانب المهام الإدارية الأخرى. وجود هؤلاء القادة منذ وقت مبكر بمركز دارا دليل علي تأسيس السلطة الإدارية من قبل مملكة الفور في هذه الرقعة الجنوبية من دارفور التي كان يطلق عليها دار أوما أو مقدومية الجنوب.

تم الغاء مقدومية دارا مع بداية غزو دارفور وحولت الرئاسة الي مركز وحامية عسكرية جديدة بمدينة نبالا وهي في ذلك الوقت مدينة صغيرة بها ثلاثة أحياء فقط هي حي البندا شمال الوادي وحي البرقو في الجانب الشمالي من الحلة القديمة ثم حي البنفة والفلاتة التكاير وحي الجلابة الذي يسمى بالوكالة وذلك في زمن السلطان علي دينار. ⁽³⁾

توسعت حلة نبالا عام 1916م بعد خروج السلطان علي دينار من الفاشر ودخول الإنجليز إلى دارفور إذ فر عدد كبير من جنود السلطان ومعظمهم من البنده والبنضله وخدم وعبيد السلطان واستقروا بنبالا وكان منهم عدد كبير من البرقو الذين كانوا

¹ Slatin, Pasha, C.B. Rudolf, Op.cit., p.263

² هذه المعلومات منقولة من اوراق المرحوم سبيل آدم يعقوب ابن الشرتاية آدم رئيس قبيلة البرقد الذي توفي عام 1996م.

³ مقابلة مع الشرتاية عبدالرحمن آدم أبو ، شرتاوية الداجو ، نبالا ، مايو 1999م.

ضمن جيش رمضان بره
الذي خسر معركة سيلبي بالفاشر.

بدخول الإنجليز وإقامة حامية نبالا العسكرية تم تقسيم نبالا إلى أحياء ثم أحضر مصطفى جلقام من الفاشر وعين رئيساً لمحكمة أهلية كان ضمن عضويتها مشايخ الأحياء الأربعة. بعد فترة وجيزة رجع مصطفى جلقام إلى الفاشر ليكون أحد أعضاء مجلس الملوك فعين لمحكمة نبالا آدم النور الهباني الذي أحضر من شريكلة بكردفان خلفاً له عام 1919 - 1921م تم نقل المركز من كوبي إلى برام فعين آدم النور عمدة على برام وقد تم أستبداله بالملك تبين سعد النور من الفور كأنقاً ملكاً على نبالا وقد أحضر من برنقل جوار مهاجرية بعد أن ألغى مركز دارا وعين بخيت أم درمان وهو أحد قادة جيش المهديّة بأمدريمان وقد حضر مع السلطان على دينار عند رجوعه من أمدريمان بعد معركة كرري وهكذا بدأت إعادة الإدارة الأهلية بمنطقة المقدومية بنبالا بجنوب دارفور.⁽¹⁾

في عام 1920م وعلى أثر تعيين بخيت أمدريمان أحتجت بعض القبائل حول منطقة نبالا شملت كل من الداجو بقيادة السلطان آدم سليمان بخيت والفور بقيادة الشرتاية عبد الرحمن آدم رجال والبيقو بقيادة السلطان محمد كبكي والبرقد بقيادة الشرتاية كرم الدين أمام ورفعوا مذكرة احتجاج لمفتش المركز فأعيد تشكيل الإدارة بأن عين الشرتاي عبد الرحمن آدم رجال نائباً للملك تبين سعد النور ورجع بخيت أمدريمان شيخاً لحارة أهله بالمدينة. عام 1930م توفي الملك تبين سعد النور ومن بعد خلفه الشرتاية عبد الرحمن آدم رجال الذي ولي أبنه سمي جدو آدم عبد الرحمن على شرتاوية أهله بقصه أنجمت بوادي بلبل⁽²⁾.

أخيراً وفي عام 1935م أعيد تكوين المقدومية بجنوب دارفور - نبالا برئاسة المقدم عبد الرحمن آدم رجال وقد شملت كل من إدارات الفور بشرتاوية كجر وشرتاوية دالي وشرتاوية الداجو ونظارة المسيرية وسلطنة البيقو وعمودية الترحم وذلك بإنشاء

¹ مقابلة مع : أحمد محمد توركشه، من اعيان مدينة نبالا ومن المهتمين بتاريخ الإدارة الأهلية - نبالا ، مايو 1999م.

² مقابلة مع : الشرتاية عبد الرحمن آدم أبو. شرتاوية الداجو وأحمد محمد توركشه. نبالا ، 1999م.

محكمة المقدومية بموجب قانون المحاكم الأهلية سنة 1932م كمحكمة استئناف لكل من المحاكم الفرعية التابعة للمقدومية وهي:-

1. محكمة المسيرية الفرعية بنتيفة
2. محكمة البرقو بقرابشه.
3. محكمة دالي بخزان جديد رأس الفيل.
4. محكمة البيقو بكليكي موجو.
5. محكمة الترحم بتمبسكو.
6. محكمة أبو عجوره.
7. محكمة كدنيير.
8. محكمة جاوه
9. محكمة بني منصور بالملم.
10. محكمة الزغاوة - أم كردوس.

كان المقدم عبد الرحمن آدم رجال يفصل في كل القضايا الجنائية والمدنية التي تحال إليه من مفتش المركز وكذلك قضايا إستئناف المحاكم الفرعية التابعة لإدارته إلى أن توفاه الله عام 1958م . وبإنشاء المقدومية وإدارتها القبلية المختلفة تم إنشاء الجهاز القضائي في المحاكم الأهلية وتكوين الجهاز الإداري الأهلي والقضائي بمركز جنوب دارفور عدا قبائل البقارة الذين تم تنظيم إدارتهم لاحقا. (انظر الخريطة رقم 5-1 توضح هذه الإدارات وهي تقريبية بتاريخ 1928م).

5-6-2 : ادارات قبائل البقارة الرحل بجنوب دارفور:-

تقع ديار البقارة الرحل على الشرق والجنوب والجنوب الغربي من مركز جنوب دارفور وهي بذلك تشكل حزاماً يفصل بين سلطنة الفور وقبائل جنوب السودان النيلية. موقع هذ الديار بعيدا عن مركز السلطة بالفاشر بالإضافة لطبيعة هذه القبائل البدوية جعلها مصدر إضطراب وحروب متتالية طيلة عهود سلاطين الفور وآخرهم تلك الحروب بين السلطان على دينار وكل من الرزيقات والمعالية وبني هلبة. ظلت إدارة هذه القبائل في

معظم الأحيان بيد شيوخ قبائلها التي هي في الغالب تأتي عن طريق الغلبة لبعض عشائرها الكبيرة دون رضا أو موافقة السلطة في الفاشر وهي بذلك ظلت مضطربة ولم تشهد استقراراً مؤسسياً إلا في عهد الإدارة البريطانية بدارفور كما سيجي في الأمثلة التي سنعرضها في هذا الجانب لكل من إدارات بني هلبة والهبانية والرزيقات.

خريطة رقم 5-1

أ) إدارة بني هلبة:-

بعد ذهاب دولة المهديّة تمحورت إدارة هذه القبيلة حول أسرة الشيخ البليل وهو من بطن نمر من فرع جباره بقبيلة بني هلبة وإلى الشيخ البليل هذا ينتمي كل من أسرتي الشيخ الوالي ودبكه وهما فرعي الاسرة التي تولت رئاسة القبيلة عام 1920م وهم ضمن المجموعة التي رافقت على دينار في العودة إلى دارفور بعد معركة كرري ، 1898م. عقب وصول على دينار إلى الفاشر وتولي السلطة وأستقر له الأمر غادر الأمير عبد

الرحمن أبو حبو الفاشر متوجها إلى ديار أهله بعد الغنم واستمر في قيادة أهله إلى أن دعاه السلطان على دينار لمحاربة الفكي سنين بكباويه ضمن جيش القائد آدم رجال.⁽¹⁾ بعد الانتصار على الفكي سنين عاد عبد الرحمن أبو حبو إلى عد الغنم ليتزعم القبيلة إلا أن العلاقة قد ساءت بينه وبين السلطان على دينار الذي أراد التخلص منه وعندما عرف أبو حبو خرج و معه مجموعة كبيرة من أهله من دار بني هلبة ولجأ إلى سلطان الداجو أبو ريشه بدار سلا وقد عرفت هذه الرحلة "بالكسرة".⁽²⁾ في فترة خروج وغياب عبد الرحمن أبو حبو ولى السلطان على دينار أخيه عيسى الناقى أميراً على بني هلبة ولكن عيسى بدوره ساءت علاقته مع السلطان الذي اتهمه بمساعدة أخيه عبد الرحمن أبو حبو في دار سلا ففصله السلطان ونفاه إلى السجن في دارا عاصمة المقدومية الجنوبية ومن ثم أنعم بالشياخه على عمر البشاري فولاه على بني هلبة لفترة قصيرة ما لبث أن عزله وولى مختار إبراهيم الناقى مكانه واستقر هذا بقرية كيم بدلاً من عد الغنم العاصمة الإدارية التقليدية.⁽³⁾ في فترة مختار إبراهيم الناقى استولت الجيوش البريطانية على دارفور بعد أن قتلت السلطان على دينار . غنم عبد الرحمن أبو حبو هذه الفرصة فعاد من دار سلا إلى دارفور وقابل السلطات الجديدة بالفاشر فأعيد تنصيبه مرة أخرى على قبيلة بني هلبة. توفي أبو حبو عام 1918 وخلفه أبنة عبد الرحمن وكانت السلطة البريطانية الجديدة بدارفور قد اتهمت مجموعة من قبيلة بني هلبة بأنها قد سرقت ماشية السلطان على دينار وطلبت منهم إعادة هذه الماشية وأرسلت إليهم تجريدة عرفت في الأدب الشفاهي المحلي "بتجريدة جيلان" عام 1918م ثم عادت السلطات البريطانية الي إتهام عبد الرحمن أبو حبو بالتهاون في السعي وإرجاع ماشية السلطان المسروقة وقامت بفصله وولت خلفاً له محمد إبراهيم الوالي بكر البليل المشهور " بدبكه" وهو من ذات الاسرة.⁽⁴⁾

¹ كل من عبد الرحمن أبو حبو وأدم رجال أبناء خالات إذ أن والديتهما شقيقات وهن من صلب السلطان محمد الفضل.

² مذكرة زكريا إبراهيم أبو حبو ، مدير مكتب العمل بولاية جنوب دارفور وهو حفيد أبو حبو واسرة نظارة قبيلة بنى هلبة ، بتاريخ ابريل 1998 ، نيالا.

³ مذكرة زكريا إبراهيم أبو حبو ، مصدر سيبق ذكره.

⁴ المصدر السابق.

من سرد الأحداث التي اكتنفت إدارة قبيلة بني هلبة بدارفور يظهر جلياً الاضطراب وعدم الاستقرار الذي واكب إعادة إنشاء هذه الإدارة بعد أحداث الثورة المهدية ، ولكن بالرغم من ثورة المجاهد السحيني عام 1921م التي الفت بظلالها على هذه القبيلة بتهمة التواطؤ في أمر تلك الثورة إلا أن إدارة بني هلبة شهدت استقراراً نسبياً بعد أن تولى محمد إبراهيم دبكة أمر قيادتها وقد استمر في هذا المنصب حتى توفاه الله عام 1948م. وخلفه عيسى محمد إبراهيم دبكة الذي عمل وكيلاً للنظارة في حياة والده منذ زمن مبكر وقد عرف بلين الجانب والسماحة والقناعة والتفاني في خدمة الاهل. في عهدي الناظر محمد إبراهيم دبكة وأبنة عيسى تم ترسيخ إدارة بني هلبة بإنشاء عموديات فروع القبيلة والقبائل الأخرى التي تقطن بدار بني هلبة وقد شملت هذه العموديات فروع (1) أولاد جمعان (2) الميساوية (3) الرجبية (4) الحزازره (5) الزناتيت (6) أولاد على (7) غياد (8) بني منصور. كما شملت عموديات الأغراب كل من السلامة وخزام وعمودية كتيله لقبيلة القمر. ايضاً تم توفيق أوضاع مقدومية كيم التي يقيم عليها فرع بني لبيد وهي المقدومية الوحيدة بإدارات قبائل البقارة بجنوب دارفور وهي نشأت في كيم في ظروف تاريخية خاصة وقد كان على رأسها المقدم يوسف هرون⁽¹⁾.

في عام 1941م أقيمت محكمة كيم الفرعية وتولى رئاستها إبراهيم دبكة الملقب بأبراهيم (الجنيه) وقيام هذه المحكمة دفع بدروه إدارة المقدومية إلى الظل وأن بقي فرع بني لبيد يتمسك بالأرث الإداري لها حتى اليوم ومن أشهرهم المقدم يوسف سنده من فرع بني لبيد⁽²⁾ والمقدم من ناحية عرفية هو الذي يقوم بالمشاورات لاختيار الناظر الجديد في حالة الوفاة وفي هذه الفترة الانتقالية يقوم المقدم مقام الناظر إلى أن يتم إختياره أما وظيفته الأساسية فهي قيادة جيش القبيلة في حالة الحرب ويقوم برئاسة وقيادة "عقداء" القبيلة وهو يأتي في المرتبة الثانية في هرم سلطة إدارة القبيلة وغنى عن القول إن إنشاء محكمة ناظر بني هلبة والمحاكم الفرعية بإدارته وفق قانون المحاكم

¹ مقابلة مع : عبد الرحمن أحمد محمد طاهر ديدي. كاتب محكمة بني هلبة 1950-1972م من مواليد

قرية منواشي عام 1924م ، عد الغم. ، فبراير 1997م.

² مقابلة مع : إبراهيم محمد إبراهيم ديكه. ، كيم . فبراير 1997م.

الأهلية لسنة 1932م قد هيا لهذه الإدارة السلطات الأهلية اللازمة للإستقرار بدار بني هلبة كباقي ديار البقارة بجنوب دارفور.

ب (إدارة قبيلة التعايشة:-

كان طبيعياً أن تدعم قبيلة التعايشة الدعوة المهدية خاصة وهم رهط وعصبة الخليفة عبد الله التعايشي الذي بدوره تصدر قيادة الثورة في مكانة الرجل الثاني بعد الإمام المهدي صاحب الدعوة. مع كل هذا الدعم القوي للمهدية ولدولة الخليفة عبد الله فيما بعد إلا أن هناك مجموعات من قبيلة التعايشة قد آثرت البقاء بديارها بدارفور وقاومت سياسة التهجير إلى أمدمان التي إنتهجها الخليفة عبد الله وأجبر على تنفيذها قسراً أن دعت الضرورة. التقت المجموعات التي لم تدعن لسياسة الخليفة وعارضت سياسة الترحيل إلى أمدمان حول قيادة الغزالي أحمد خوف وهو زعيم فرع سنه من قبيلة التعايشة بينما الخليفة عبد الله من فرع الجبارات وهناك تنافس قديم بين الفرعين على قيادة القبيلة ظل مستعراً بينهما حتي قيام المهدية. وهكذا كره الغزالي وهو زعيم القبيلة أن يرى ابن فقيها وسليل بيت مناوي لبيته في مركز الأمر على السودان كله فرفض الإنقياد له كما أن أبناء الشيخ الطاهر التلب الحيمادي قد وقفوا إلى جانبه لما لحق بأبيهم وهكذا تجمعت معارضة قبيلة التعايشة للخليفة عبد الله حول قيادة الغزالي أحمد خوف. لهذا الأمر غضب الخليفة وكذلك عامله بدارفور عثمان آدم جانو فأرسل إلى الغزالي وشيعته من التعايشة جيشاً من عشرة آلاف محارب كان في عدادهم فرسان الهبانية وبني هلبة المقيمين بالفاشر وصحب عثمان آدم الجيش الذي ولى أمرته الختيم موسى والبخاري ريده وفضل النبي أصيل. فامتثل الغزالي والتعايشة خوفاً من دون حرب وتتابع وفود التعايشة على الحملة آبان إقامتها في طوال وقطعاً لامل التعايشه في العودة إلى ديارهم حرق الأنصار قراهم ومزارعهم فاصبحت الدار قفراً يباباً⁽¹⁾

¹ موسى المبارك. ، مرجع سبق ذكره ، ص 135.

حقيقة الأمر أن دار التعايشه قد أفرغت من سكانها خاصة من أولئك الشباب القادرين على حمل السلاح ثم أن الخليفة عبد الله أعتمد اعتماداً شبه كلي على رجال هذه القبيلة بإعتبارها عصبته ومصدر ثقته في إنشاء وإدارة دولة المهديّة الحديثة بعد أن نشب الصراع على السلطه بينه والأشراف من اقارب المهدي فكاد أن يحصر المناصب القيادية عليهم خاصة قيادة الجيوش والعمليات الخارجية في الاقاليم . وبنظرة فاحصة نجد أن السلطة قد تم تركيزها قلياً في أيدهم ومثال ذلك نجد معظم القادة العسكريين والإداريين في دولة المهديّة ينتمون إلى قبيلة الخليفة عبد الله كما يوضح الجدول ادناه .

جدول رقم (5-2) : بعض أسماء القيادات العسكرية والإدارية من قبيلة التعايشة

الذين استعان بهم الخليفة عبد الله في توطيد سلطته

1) الأمير/ يونس ود الدكيم	تعایشه	من فرع الجبارات أولاد أم صره
2) الأمير/ أميدي الرضي	تعایشه	من فرع الجبارات أولاد أم صره.
3) الأمير / أحمد فضيل	تعایشه	من فرع الجبارات أولاد أم صره.
4) لأمير/ عثمان آدم جانو	تعایشه	من فرع الجبارات اولاد حسبه.
5) أمير/ حمدان أبو عنجه	تعایشه	من فرع الجبارات اولاد أم صره.
6) الأمير/ الزاكي طمل	تعایشه	من فرع الجبارات أ أولاد أم صره.
7) الأمير/ الختيم موسى	تعایشه	من فرع الجبارات اولاد حسبه
8) الأمير / أحمد دفع الله	تعایشه	من فرع الجبارات اولاد حسبه
9) الأمير / محمد بشاره	تعایشه	من فرع الجبارات اولاد حسبه
10) الأمير/ بشاري ريده	تعایشه	من فرع الجبارات أولاد سرحان
11) الأمير/ علي السنوسي	تعایشه	من فرع الجبارات اولاد جيد.
12) الأمير أب سام	تعایشه	فرع الجبارات اولاد حسبه
13) الأمير/ إبراهيم الخليل	تعایشه	فرع الجبارات اولاد أم صره
14) الامير/ محمود ود أحمد	تعایشه	فرع الجبارات أولاد أم صره

المصدر: الشيخ سام الزبير سام ، حفيد ناظر التعايشة بين عامي 1926-1928م وهو

من الجبارات أولاد حسبه.

لهذه الظروف التاريخية تفرقت قبيلة التعايشة وبقي منها في الدار عدداً محدوداً وعندما زالت دولة المهديّة ورجعت معظم قبائل دارفور الي ديارها القديمة عادت أعداد محدودة من أفراد هذه القبيلة التي أقتطعت السلطات الاستعمارية الجديدة جزءاً كبيراً من ديارها لتصبح جزءاً من أفريقيا الفرنسية بكل من دولتي تشاد وأفريقيا الوسطى.

كانت الإدارة لهذه القبيلة قبل قيام الثورة المهدية كغيرها من قبائل البقارة تنقسم إلى عدة شياخات فكان لفرع الهضاليل يقوم بالامر الشيخ بكر كما كان الشيخ أحمد خوف الغزالي يقوم على قيادة فرع العرج أولاد سنه وكان سلاطين الفور يتعاملون معهم بشأن الضريبه على هذا النحو. أي أن إدارة القبيلة لم تتوحد إلا في العهد البريطاني. بعد نهاية دولة المهدية كان ضمن المجموعة من رجالات دارفور الذين رافقوا السلطان على دينار كل من الأمراء على السنوسي والزبير سام من قبيلة التعايشة وفي هذه المرحلة من ولاية السلطان على دينار على دارفور كان يرسل المناديب من القبيلة لإعمال الضرائب والمسائل الإدارية الأخرى وقد اقتطع لكل من الزبير سام وعلى السنوسي بعض الأراضي للزراعة والمرعي في كل من قوز أبوزريقه وكرباية جنوب نيالا. بعد دخول الانجليز إلى دارفور وتولى المستر سافيل مديراً على دارفور رافقه كل من الأميرين على السنوسي والزبير سام من قبيلة التعايشة في زيارة إلى دار الرزيقات لمقابلة الناظر إبراهيم موسى وعند رجوعهما إلى الفاشر طلبا منه إنشاء إدارة للتعايشة على قرار نظارة إبراهيم موسى مادبو فوافق على الفكرة وعين علي الفور سنة 1918م الامير على السنوسي ناظراً على التعايشة والامير الزبير سام وكيلاً له على النظارة. بعد فترة وجيزة طلب مدير المديرية من الامير على السنوسي الذهاب إلى الفاشر وتم تعيين ابنه السنوسي ناظراً بدلاً عنه واستمر الزبير سام وكيلاً له ، ولكن السنوسي فصل في فترة لاحقة فعين سام ناظراً للتعايشة بدلاً عنه عام 1926م واستمر في هذا المنصب حتى عام 1928م حيث دبت خلافات بينه وبين السنوسي فتم التحفظ عليه وعين على السنوسي للمره الثانية ناظراً للتعايشة حتى وفاته عام 1964م⁽¹⁾ . ويحمد للناظر علي السنوسي أن وحد القبيلة بعد أن كانت لهم شياخات متعددة مثل الهضاليل والمرازيق.

في عام 1965م بعد السودنه مباشرة تولى اسماعيل محمد بخيت حبه مفتشاً لمركز نيالا وقام بتقسيم الإدارات إلى (1) إدارة الرزيقات وتشمل الرزيقات والمعاليه (2) إداره الكلكه وتشمل الهبانية والفلاته والمساليه وأولاد العرب (3) إدارة المقدومية وتمثل الفور والداجو والمسيرية والبرقد والترجم و(4) إدارة غرب البقارة وتشمل بني

¹ مقابلة مع : سام الزبير سام. نيالا فبراير 1998م .

هلبة وقمر والتعايشه وهنا رفض الناظر على السنوسي أن يتبع إلى نظارة بتى هلبة وأنه يفضل أن يتبع إلى فروع قبيلته الأخرى بشاد وقد كان أكبر نظار جنوب دارفور سناً في تلك المرحلة⁽¹⁾ توفي الأمير على السنوسي ناظر القبيلة عام 1964م وتولى الأمر من بعده ابنه بشاره على السنوسي حتى عام 1997م.

ج) إدارة قبيلة الهبانية:-

لم تك قبيلة الهبانية أكثر حظاً من أبناء عموماتهم التعايشه في خراب دارهم وتهجيرهم إلى أمدمان وقد أخفقت وسائل اللين في اخراجهم من وطنهم وسوقهم إلى (دار صباح) فرغم ما نقله حمودي ود جبير إلى عثمان آدم جاتو من أن زعماءهم اعلنوا رغبتهم الأكيدة في الهجرة وشرعوا في التأهب للنهوض الى الفاشر إلا أن زمناً طويلاً قد انقضي قبل ان يتبع الهبانية الذين تمرسوا بفن المراوغه واجادوه قولهم بالفعل. فراحوا ينتقلون داخل حدود ديارهم حتى جاءتهم سرية البشاري ريده وهنا اختلف موقف قسم من الهبانية عن رصفائهم التعايشة. فبينما خضع هؤلاء لحملة الختيم موسى فشل سيف البشاري في أرهاب فرع الطاره فعمدوا إلى الفرار حيناً وإلى القتال حيناً آخر. دخل الأنصار الكلكة (دار الهبانية) وانتشروا في أطرافها يجمعون أهلها توطئة لتهجيرهم وسر البشاري لانقياد الهبانية حتى فاحأه الهليلات وهم من قسم الطاره بما قتل البهجة في نفسه أذ هربوا إلى بحر العرب فطاردهم وكيله فضل الله في رقابهم فانهزموا وعاد باسراهم شرف الدين وأدركهم في مكان موحل وأعمل السيف إلى الكلكة⁽²⁾

حالة البؤس والفقر التي حاقت بقبيلة الهبانية في السنوات التي أعقبت دولة المهديّة ذكرها الناظر محمود ود أبو سعد للشيخ بابكر بدري عام 1926 حين قابله ببرام

¹ مقابلة مع : أحمد الطيب إبراهيم وهو أمين سر النظارة في فترة الناظر على السنوسي وهو من فرع الهضاليل بطن الشلوح وهو حفيد الشيخ إبراهيم العريفي عثمان مؤسس خلوة أم دافوق. رهيد البردي، مارس 1998م.

² موسى المبارك. تاريخ دارفور السياسي. مرجع سبق ذكره ،ص 136-137 .

قادماً من الفاشر في مهمة إنشاء الخلاوي بدارفور. ذكر الشيخ بابكر للناظر أن مدير المديرية بالفاشر يلومه على عدم تسديد الضريبة على قتلها للحكومة فأجابه الناظر محمود قائلاً "أن القبيلة قد وجدها فقيرة ومعدومة وليس لها ما تعطيه للدولة وهو لا يستطيع أن يرغم الناس على شئ مستحيل ، وإذا هذا الأمر غير مقنع للمدير فعليه أن يفصله ويرجعه إلى البحر ، أي أمدрман"⁽¹⁾.

كغيرها من قبائل البقارة لم تتوحد إدارة الهبانية قبل مجيء الإدارة البريطانية لدارفور بل كانت عدة شياخات داخل القبيلة غالباً ما تفوز بها فروع القبيلة التي بها الغلبة في المال وفي الرجال وقد تبلورت هذه الشياخات في قيادة القبيلة في السنوات الأخيرة من فترة التركية. وهنا يذكر أحد شيوخ الهبانية.⁽²⁾ أن العريفي ود احمد (نشاب الضلمة) كان شيخاً مشهوراً وهو من الشبول من أولاد بركاي من بطن التمريرات وقد ثار عليه أهله (فكسر) إلى دار بني هلبة وقتل هناك ونهبت أمواله والعريفي هذا كان صديقاً لسلطين باشا وخاض إلى جانبه معارك كثيرة ضد الرزيقات.⁽³⁾ ويذكر أيضاً أن الشيخ أبوعين قد تولى الأمر بعد العريفي وهو أيضاً من أولاد بركاي ثم أنتقلت من بعد إلى الطراريش وهم خير الله عيال أبو موسى في شخص بشاره تاج الدين. هذا على الجانب الغربي من فروع الهبانية أما على الجانب الشرقي من دار الهبانية وهم عصابة فرع الريافة يؤكد أحد الشيوخ⁽⁴⁾ أن الكلكه كانت شياخات مختلفة وقد كانت الزعامة لسعيد شمس ريافي من بطن أولاد أبو عياد وكانت رئاسته في مريخة قرانيق تابعة لمحلية تجريبة الآن وسعيد هذا كان صديقاً للزبير باشا رحمة وبعد وفاته تنافس كل من تكنه محمد القوزو ومحمود عبد الكريم الملقب بأبي سعد فتولى الأمر تكنه وصارت عاصمته برام حيث توفي ودفن بها. وهنا يذكر موسى المبارك بأن "أفادني شيوخ الهبانية بأن شمس ود أبو سعد كان رئيساً على الهبانية عند دخول الزبير دارفور فأمنه الزبير على منصبه وظل يحكم أهله حتى مات في بداية الثورة

¹ بابكر بدري. تاريخ حياتي. الجزء الثاني ، ص 239.

² مقابلة مع : محمد حماد إدريس ألبو زهرة . قرية ود هجام. من مواليد 1906م ، ودهجام ، مارس

1998م

³ Slatin Pasha, C. B. Rudolf, Op.cit.,p. 207

⁴ مقابلة مع : الشيخ المنا أبو القاسم الكبور من فرع الريافة أولاد أبو أنجاد من مواليد 1902م مدينة برام، مارس 1997م.

المهدية فتزاحم عدد من الرجال على المنصب حتى آلت إلى محمود ود أبو سعد لكن تكنه محمد القوزو لم يتخل عن منافسة محمود حتى هاجر هذا إلى أمدرمان فتزعم تكنه الهبانية غير أنه حكم فترة قصيرة مات في نهايتها.⁽¹⁾ وكان الخليفة عبدالله علي إتصال بتكنة في بعض القضايا المحلية وتهجير قبيلة الهبانية إلى أم درمان من خلال مكاتباته مع عامله بدارفور محمد حامد زقل (1884م) وشيخ محمد كرقساوي (1885م)⁽²⁾

في فترة ولاية السلطان على دينار على دارفور قام باعتماد الشيخ الغالي تاج الدين رحمة ناظراً على قبيلة الهبانية بناءً على موافقة أهله ومطالبتهم بذلك.⁽³⁾ هذه تعتبر فترة زعامته الأولى إذ أنه بعد دخول الإدارة البريطانية دارفور تم فصله وأدخل سجن نيالا لأمر يتعلق بالرسوم والضرائب كما تشير التقارير إلا أنه أخرج من السجن عقب أحداث ثورة المجاهد السحيني التي أشرنا إليها من قبل ثم عين وكيلاً للناظر محمود ود أبو سعد الذي أحضر من شركيله وتم تعيينه ناظراً للهبانية 1920م. استمر الناظر محمود ود أبو سعد في قيادة الهبانية إلى أن توفي عام 1927م وقد أدار القبيلة في عهده عن طريق إنشاء عموديات لفروع القبيلة منهم:

1. مساعد قيدوم من فرع فريجات.

2. محمود بلال من فرع شبه الهليلات

3. حسب الله أبو حيسه من فرع شيبون⁽⁴⁾

بعد وفاة الناظر محمود تولى قيادة القبيلة الناظر الغالي تاج الدين الذي توفي سنة

1942م.⁽⁵⁾ وفي عهده استقرت الإدارات الأهلية من حيث التنظيم وإدارة الفضاء الأهلي إذ بموجب قانون المحاكم سنة 1932م أنشأت محكمة الكلثة برئاسة الغالي كما تم إنشاء ثلاثة

¹ موسى المبارك، مرجع سبق ذكره ، ص 114

² أبو سليم ، محمد إبراهيم ، (جامع ومحقق) ، محركات الخليفة عبدالله ، المجلد الاول ، 22 محرم 1301 هـ - آخر ذي الحجة 1392 هـ ، القاهرة ، شركة سونير ، 2001م ، ص 50- ، ص 310.

³ أحمد عبد القادر أرباب ، مضارب ومشارب قبائل جهنة وبني مخزوم وحلفائهم في جمهورية السودان وتشاد ، شركة مطابع العملة السودانية المحدودة (الخرطوم) ، 2002 ، ص 153.

⁴ الشيخ المنا أبو القاسم ، مصدر سبق ذكره.

⁵ استمرت نظارة الغالي تاج الدين من 1927 إلى 1942 وكان مشهودا له بالكرم والشجاعة وبالرغم من ذلك فإن مجموعة الريافة اولاد ابو عياد ظلوا ينافسونه بأعتبار أن كل من شمس وتكنه وود أبو سعد من

محاكم فرعيه تابعه لها في كل من إدارة الفلاته بتلس وإدارة المسلات بقريضة وإدارة أولاد العرب بالردوم⁽¹⁾

د - إدارة الرزيقات:-

كما رأينا في إدارة قبائل البقاره التي سبق ذكرها فإن إدارة الرزيقات أيضاً كانت مقسمة على عدة شياخات في المراحل التي سبقت الإدارة التركية ، فبعض الروايات تقول بأن مادبو هو الذي صار زعيماً للقبيلة وبعضها تقول أن عقيل الجنقاوي هو الذي صار زعيماً. "أما مادبو علي فهو من بطن المهارية وعجيل من بطن الماهرية أم ضحية أيضاً مثله في ذلك مثل مادبو إلا أنه في بدنة أولاد أحمد أبناء تيمان أولاد أم سلمه بينما مادبو من بدنة أولاد محمد وقد عرضت الإدارة الإنجليزية هذه الروايات على موسى مادبو فأعترض عليها وقال أنه لم تكن هناك نظاره عامة في الأصل وإنما كان لكل فرع وكل بدنة شيخ ونحاس وذكر أن أحمد أبو الفيلة كان شيخاً على المحاميد وأن تكتيك ود أبو عضه كان شيخاً على النوابيه والشيخ ود دكاري على الماهرية أما الشيخ منزل فكان شيخاً وليس ناظراً" على أولاد أم سلمه عندما قام الزبير بفتح دارفور. وعندما استفحل أمر الجلابة والبحاره في بحر الغزال أتحدث البطون وإختارت مادبو ناظراً وقد ظل مادبو في هذا المنصب حتى فصل لكثرة الشكاوي ضده وعين مكانه عجيل الذي ظل في المنصب ستة أشهر ثم فصل وعاد مادبو إلى النظارة".⁽²⁾ أما عجيل فكانت له رواية أخرى بأنه يتزعم قسماً من القبيلة ومعارضاً لمادبو. ولما مات منزل لم يعين مكانه وإنما خلفه في شياخة بدنته أم سلمه أبنة عريل وقد خلف عجيل في زعامة بدنه التيمان ابنه صباحي. وخلاصة الامر أن إدارة القبيلة لم تكن موجودة ومنظمة إلا في فترة الحكم البريطاني بدارفور. في

هذا الفرع وكان علي رأس المنافسين له الفقيه مبشر حسب النبي غشاش الذي عمل بالقضاء الأهلي معه ثم تأمر عليه واتفق مع مجموعة من اهله ومن الرزيقات حتي اقتتل الطرفان في معركة شهيرة سميت بواقعة مبشر ود غشاش وقد مات فيها عدد كبير من فرسان الهباتية من الطرفين كما ذكر الشيخ المنا أبو القاسم.، المصدر السابق ، 1955.

¹ كتاب Darfur Province وهو كتاب تعريفى بالمديرية وضعه الإداريون الانجليز يحتوى على المعلومات الأساسية لتسهيل مهمة الإدارة.

² أبو سليم، محمد إبراهيم ، . في الشخصية السودانية ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، 1979م. ص 47 .

فترة التركية وفي عهد سلاطين باشا أحتدت المنافسة بين عقيل ومادبو وإعتمدت الإدارة التركية مادبو على وأدى ذلك إلى شكوى عقيل الذي تشكك في نزاهة سلاطين وموالاته لمادبو. تولى أمر التحقيق في الشكوى على بك شريف نائب مدير دارفور الذي بدوره أوكل الامر لسنجك الشايقيه عمر ود دارهو وكان الامر أمر شياخة. كانت نتيجة هذه الشكوى أن فصل مادبو وعين بدلا عنه منزل مما أغضب الأول وذهب بأهله أولاد محيمد إلى بحر العرب ومن هناك ذهب إلى قدير لمبايعه الامام المهدي وشهد معركة يوسف الشلالي التي أنتصر فيها الانتصار وبعدها زوده بالسلاح وعلم المهديه الذي يرمز إلى الاماره وفي هذا الاتناء ظل عقيل بعيداً عن الأمر⁽¹⁾.

في فترة السلطان على دينار على دارفور ظلت العلاقة بينه وبين موسى مادبو متوترة بالرغم من أن هذا الأخير قد زاره بالفاشر وقدم له الولاء عام 1898م وقد حدد إقامته لفترة ثم أفرج عنه ليرجع إلى أهله. في أعقاب هذه الأحداث ساءت العلاقة بين الرجلين ونزع الرزيقات وزعيمهم موسى مادبو إلى إدارة دارهم في استقلال تام عن هيمنة السلطنة وقد تكررت شكاوى موسى إلى حكومة السودان ضد علي دينار حتى وفد بنفسه 1909م إلى الخرطوم في هذا الغرض إلا أن سياسة الحكومة المهادنة للسلطان على دينار كانت تدعو باستمرار موسى مادبو بالإتصياح للسلطان. في عام 1913م أرسل السلطان جيشاً بقيادة رمضان بره لأخضاع الرزيقات ووقعت معارك طاحنه في أبو مطارق وتمبركو وكانقوسا أنتصر فيها الرزيقات.

بدأت إدارة الرزيقات كغيرها من إدارات قبائل البقارة تأخذ شكلاً جديداً في عهد الإدارة البريطانية حيث توحدت إدارة القبيلة رغم الصراعات الداخلية التي كان يقودها عقيل وبدنته. في عام 1920م توفي موسى مادبو وخلفه أبنه إبراهيم الذي بدأ بداية ضعيفة وغير مشجعة في نظر الإداريين الانجليز خاصة في عهد لامين مدير مديرية دارفور 1929م-- (1933م). لكن بالدعم القوي من قبل الإدارة البريطانية أكتسب إبراهيم الخبرة من تجاربه وقوى عوده حتى أصبحت لنظارة الرزيقات ميزانيتها. في عام 1941م أنشأت محكمة البقارة ذات السلطة العليا على قبائل البقارة الخمسة، الرزيقات والهبانية والفلاته وبني هلبة

¹ Slatin Pasha, C.B. Rudolf, *Op.cit.*, p.156.

والتعايشة والقبائل الصغيرة التي تجاورها وأختير إبراهيم موسى بالإجماع رئيساً للمحكمة وكان هذا بمثابة إقرار لمكانة هذه القبيلة ونظارتها وسط جيرانها.⁽¹⁾

5-6-3: إنشاء الإدارة الأهلية بمركز غرب دارفور زانجي:-

(أ) إدارة قبيلة الفور :

يعتبر مركز زانجي معقل قبيلة الفور بشقيها كيرا وكنجاره وهي المنطقة التي يتوسطها جبل مره الحصن الحصين للقبيلة وسلاطينها حين تدلهم بهم الخطوب وتتعرض سلطنتهم للغزو من الشرق أو الغرب. ساعد هذا الموقع الجغرافي الحصين سلطنة الفور من الإستمرارية في كثير من الظروف الصعبة لأنه كان وبإستمرار بشكل حصناً منيعاً للمقاومة كما رأينا في الفصل الأول. لهذا الأمر ذاته ظلت إدارة الفور راسخة ومستقرة منذ إنشائها في عهود سلاطين الفور الأوائل خاصة وأن هذه المنطقة هي التي شهدت قيام السلطنة في مراحلها الأولى.

منذ البدايات الأولى لإدارة هذه المنطقة نظمت تحت أمرة وظيفة وأحده وهي الديموقراطية وأطلق عليها درا ديما "وهي وظيفة جلية الشأن يمثل اشاغرها ساعد السلطان الأيمن ويسمى إباديما وهو أعظم ممن تقدم جلاله وأبيه وعساكر ويحكم على اثني عشر ملكاً من ملوك الفور وله أقليم واسع يسمى تموركه وله جميع ما للسلطان من الشارات والأبهة ماعدا النحاس فإنه طبلة دنقار فقط وهو كناية عن ساعد السلطان اليمني ووظيفته أن يمشي هو وعساكره عن يمين السلطان"⁽²⁾ .

تتكون دار ديما من إدارات ديار كرني وتبلا وتلنقي وأريبو وفي وادي صالح تشمل إدارات دار كلي وزامي بايا وزامي تويثا ثم ديار ونا وتردي ومري ولونج ونورنيا وطره. وكانت إدارت جبل مره وهي نورنا ولوج وطره كانت تتبع للفاشر رأساً ولا يعرف إن

¹ أبو سليم،، محمد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ،ص56

² التونسي، محمد بن عمر ، مرجع سبق ذكره .

كان يديرها السلطان أم ملك الدانقا. وكل هذه الإدارات كان على رأسها شراتي وكل إدارة أو شرتاويه قائمة بذاتها منفصلة عن الإدارات الأخرى لكنها تكون تحت إشراف الديمنقاوي وهو المسؤول مباشرة لدي السلطان.⁽¹⁾

تشكل إدارات رأس الجبل وهي شرتاويات كل من دار طره ودار لونج ودار مري ودار نورنا حالة خاصة إذ تتبع رأساً لقصر السلطان كما جاء من قبل وليس للدينقاوي علاقة بها لأن جبل مره سلم لهم بواسطة السلطان شخصياً وهم قبائل أتى بهم السلطان وتم أقتطاع هذه الحواكير الصغيرة لهم ومسؤوليتهم للسلطان وحده إذ كانوا يرعون بقر السلطان ثم يزودون حاشية القصر بالعيش والعسل والملح وثيراب

التكاكي كملابس

للجهادية وكان قبل المجي بهؤلاء فقد كانت هذه المنطقة غير مأهولة ووعرة جداً وهي المنطقة التي جرت العاده أن يدفن فيها سلاطين الفور الأوائل.⁽²⁾

إذا كان منصب الدينقاوي ساعد السلطان الأيمن في السلم والحرب والمسؤول مباشرة لديه عن الإدارات التي تحت إشرافه فإن الشرطية هو الإداري الفعلي الذي يقوم بإدارة الحاكم. " فشرتاوية دار كرني مثلاً كانت مقسمة من زمن السلاطين على ستة عشر دملجية وكان هؤلاء الدمالج يتبعون مباشرة للشرطية ومسؤولون لديه في إدارة المنطقة المحددة عرفياً له وفرع قبيلته والمواطنين الذين أنتسبوا إليه وكان الدملج يتبع له عدد من شيوخ الأرض ولكنه أقل من العمده الذي جاء به الإنجليز عند تنظيم الإدارة عد أن أحتلوا دارفور فالغى نظام الدمالج ولكن بقى نظام "الفلاقة" الذين يستعين بهم العمده والشراتي في حفظ الأمن وتحصيل الضرائب ومنع الحرائق وقبض المجرمين وإحضارهم وهم في الغالب من أسرة الشرطية أو العمده وقد تم تغييرهم إلي حرس للإدارة حيث دمجت

¹ مقابلة مع : الدينقاوى فضل سيس محمد أتيتم. تولى هذا الموقع منذ عام 1987م. تخرج من معهد بخت الرضا عام 1950 ، زانجي ، مارس 1997م.

² مقابلة مع : الشرطية أرباب رزق صبي وقد تولى إدارة دار كلي 1939م ، فارسلا. مارس 1997م

بعض الدمالجيات في إدارات أوسع هي العموديات كالذي حدث في دمج كل من كيببي وكويا.⁽¹⁾

كانت وظيفة الشرتاويه محدده المهام والمسؤوليات وتنحصر في الآتي:-

1. رعاية كل المواطنين داخل الحاورة على إختلاف قبائلهم وفق العرف والتقاليد.
2. مسؤولية أرض الحاورة والحفاظ عليها من ناحية حدودها واستغلالها من حيث الزارعه والمرعي وفق الاعراف.
3. في حالة دخول مجموعات جديدة من خارج قبيلة الفور عليه أن يقوم بتنظيم هذه المجموعة واستيعابهم في الإدارة ويتم منح الأرض وتحديد المرعى والزراعة لهم.
4. حفظ الأمن والنظام العام ومحاكمة المجرمين.
5. أداء كل التكاليف التي تصدرها السلطات الحكومية العليا مثل جمع الضرائب وفتح الطرق ومنع الحرائق وتنظيم المسارات والخ.
6. تمثيل أهله في الاجتماعات الهامة خارج الشرتاوية في المسائل التي تتعلق بالإدارة والمعارض ومؤتمرات الصلح والجودية.⁽²⁾

كانت معظم شرتاويات الفور الإدارية لها أسماء رمزية بلغتهم ذات صلة بالصفات الجغرافية الغالبة فمثلاً ذامي بياا تعني رقعة الأرض الطويلة ولكنها قصيرة العرض وزامي تويا تعني البلد القديم أما دار كلي تعني البلد المخفي أي الغامض وأم حراز كوبرا تعني البلده ذات شجر الحراز الكبار ودار كيرني تعني اللبس الواسع⁽³⁾.

بعد إحتلال دارفور بواسطة الإدارة البريطانية بالسودان نُظر إلى هذا التنظيم الإداري الأهلي الدقيق بمركز زالنجي وأبقوا عليه ولكن بتعديلات طفيفة خاصة على المستويات القاعدية حيث إلغيت وظيفة الدمليج في هذا المركز كما في غيرها من مراكز دارفور الأخرى وأستعيز عنها بنظام العموديات وهي وحدات إدارية أكبر وهذا إجراء فيه مراعاة لتكلفة الإدارة المالية كما أنه في ذات الوقت ينزع إلى تبديل في علاقات

¹ مقابلة مع : محمد سوار آدم. رئيس إدارة كيرني منذ 1960م. زالنجي مارس 1997م.

² مقابلة مع : الشرتاوية محمد بشار أحمد. إدارة زامي تويا. من مواليد 1932م. أرولا أبريل 1997م.

³ مقابلة مع : الرين على بخيت أمين. كاتب المحكمة العامة (الدائرة المدنية) فواروي العمر 65 سنة.

قارسلا. يونيو 1999م.

الأرض التي وصمت بالاقطاع من السلاطين وكبار معاونيهم من القادة والإداريين وذلك لإرتباط وظيفة الدمليج في إدارة الأرض وفق الأعراف السابقة. لكن علي مستوى القيادة فقد كانت الإدارة البريطانية بدارفور تطمح إلى بناء كيانات أهلية بيرة كإمارات الهوسا بنجيريا ونظام المهرجا بالهند تمشياً مع فكرة الحكم غير المباشر التي روج لها سير دونالد كامرون في المستعمرات البريطانية.⁽¹⁾ تحت تأثير هذه الفلسفة أرادت الإدارة البريطانية بدارفور خلق كيانات أهلية كبيره بكل من دار مساليت وأمارة البقاره بجنوب دارفور وقد رشح لها الناظر إبراهيم موسى مادبو وإمارة الفور بجبل مره.⁽²⁾

لإنشاء إمارة الفور بزالنجي تم إحضار الأمير عبد الحميد إبراهيم فرض ابن آخر سلاطين الفور الذي قتل بواسطة الزبير باشا بمنواشي في العهد التركي عام 1874م وأسندت إليه مهام إدارة الإمارة بزالنجي عام 1928م حتى توفي عام 1931م فتولى ابنه محمد فضل ود عبد الحميد خلفاً له وهو من مواليد القاهرة 1905م وقد تعلم بكتاب أدرمان بعد أن حضر والده إلى السودان ثم رافق والده إلى زالنجي حيث اسندت اليه الإمارة. تميز الأمير محمد فضل بالذكاء ويبدل جهد كبير في تحمل المسؤولية وفق تقارير مفتشي مركز زالنجي ساندرسون 1932م و م. ف. أ. كين 1936م.

في مايو 1937م تم وضع عبد الحميد تحت المراقبة بواسطة مفتش مركز زالنجي بسبب أشغال نار مدبرة في دفاتر الإدارة وفقدان بعض المبالغ المالية وقد تم اتهامه بالتآمر مع محاسب الادارة وقد فصل من الإمارة عام 1938م ورحل الي مدينة الفاشر وكان هذا نهاية طموح الإدارة في إنشاء إدارة الفور ومن بعد أعيد نظام الديموقاوى للإدارة وفق النظام الأهلي القديم.

¹ Ga'afar M.A. Bakheit, "Native Administration in the Sudan and its Significance in Africa" in: Yusuf Fadi Hasan, (Editor) Sudan in Africa, Khartoum, Khartoum University Presss, 1971, pp.256-279

² ووجهت أمارة إبراهيم موسى مادبو لقبائل البقاره بجنوب دارفور بمعارضة شديدة من قبل نظار قبائل الهبانية وبني هلبة والتعايشه والفلاته ولهذا فهي لم تر النور بالرغم من إنشاء المحكمة الكبرى برئاسة الناظر إبراهيم موسى التي أشرنا إليها سابقاً.

(ب) إدارة معتمدية دار مساليت :

في سلطنة دار مساليت ولوضعها الخاص الذي أشرنا إليه أعتمدت الإدارة البريطانية إعتماً كلياً على مؤسسات القبيلة التقليدية وفق ميثاق دار مساليت 1919م. بموجب هذا الإتفاق تم الإبقاء على المؤسسات الأهلية في يد السلطان بمدينة الجنينة عاصمة السلطنة مثل محكمة السلطان وإدارته الأهلية والسجن الذي كان يتبع له بينما تم إنشاء مؤسسات السلطة الإنجليزية بضاحية أردمتا على بعد عدة أميال وشملت هذه المؤسسات الجيش والشرطة ومفتش المركز الذي أصبح معتمداً للمنطقة في إطار هذا التنظيم الإداري وبعد توقيع الاتفاق تم دمج كل من شرتاوية الأرناق والمسيرية جبل إلى إدارة سلطان المساليت بينما بقيت سلطنة القمر في الشمال محتفظة بإستقلالها النسبي تتبع لإدارة مفتش المركز باردمتا.⁽¹⁾

يرجع تأسيس النظام الإداري الأهلي بسلطنة المساليت إلى عهد السلطان أبكر إسماعيل (1888-1905م) ويعتبر هو من أرسى دعائم الحكم والسلطنة بخلق النخبة الحاكمة والنظام الإداري المركزي بزعامته وذلك برفع عصبته من فرع القرينق إلى مجموعة حاكمة ونصبهم في وظائف الفرش والملوك بعد أن اطاح كلياً بالنظام القديم الذي كانت عليه القبيلة في عهد هجام بك خلال الحكم التركي. كما أنه لتمكين النخبة الحاكمة من عصبته ربط هذه الوظائف بإعادة أقطاع الأرض عليها على أسس جديدة وهي ما يطلق عليه ملوكية الأرض وتم تقسيم دار مساليت إلى عدة إقطاعيات في شكل وحدات إدارية تقوم على رأس هذه الإقطاعيات بإدارتها نيابة عن السلطان ويقوم بجمع ريع الأرض من الزكوات والفطره والعشور والضرائب الأخرى.⁽²⁾

بعد أن استولت سلطة الحكم الثنائي على دارفور 1916م اعتمدت اتفاق سلطان المساليت السابق واطلق عليه "ميثاق" دار مساليت وظلت بنود هذا الاتفاق هي الأساس فس إدارة دار مساليت طيلة الحكم الثنائي بالسودان. في عام 1919م تم الاتفاق المبدئي على

¹ مقابلة مع: الشيخ إبراهيم أبو القاسم (74 سنة) شيخ الطريقة التجانية وناظر المدرسة الثانوية للبنات

بالجنينة وعضو مجلس الولاية. الجنينة ، مايو 1998م

² Kapteijns, Lidwiem, "The Emergence of a Sudanese State: Dar Masalit, The International Journal of African History Studies, Vol.16, No.4, 1983, pp.601-613.

الحدود بين السلطات البريطانية بالسودان والسلطات الفرنسية بتشاد والسلطان محمد بحر الدين وقد طور هذا الاتفاق فيما بعد وأُعيد بصورة نهائية عام 1924م وهو الذي يُعتبر المرجعية الآن كحدود غربية لجمهورية السودان⁽¹⁾.

بموجب الاتفاق الذي وقعه مع الإدارة البريطانية ظل السلطان محمد بحر الدين يحكم دار مساليت حكماً ذاتياً إلى أن توفاه الله عام 1951م فألت السلطة من بعده إلى ابنه السلطان عبد الرحمن الذي استمر في الحكم حتى وفاته⁽²⁾.

كما تمت الإشارة سابقاً فقد أبقت الإدارة البريطانية السلطان في قمة هرم الإدارة . يليه في المسؤولية الفرش وهي وظيفة عُرفت فقط بسلطنة المساليت وهي أكبر من شياخة ومالك وخليفة الأرض ويلي هؤلاء الدمالج في الدرجات الوسيطة وفي أدنى السلم الإداري يكون الشيخ هو المسؤول عن القرية وبدخول بعض القبائل العربية في تاريخ لأحق تم تنظيمهم في عموديات إدارية كما سيجي لاحقاً. ظل نظام الدمالج ولإرتباطه بإدارة الأرض ضمن الوظائف الأساسية حتى اليوم بدار مساليت ممثلاً في منطقة حاكورة درجيل وهي فروشيه واحدة لفرع القرينق عصابة السلطان وموقع عاصمته الأولى نجد بها سبعة دملجيات وفق التقسيم العشائري وهم الملك هارون (1) دملج أبو ادم نمسه (2) دملج محمد ادم قمرو (3) دملج مهاجر إبراهيم (فرع أفرندق) (4) دملج أحمد شريف (فرع قرينق) (5) دملج عبد الرحمن ادم (فرع الداجو) (6) دملج فرع مساليت ديسنق⁽³⁾.

استمر هذا التنظيم الإداري الأهلي وبنفس الخصوصية في شبه استقلال ذاتي لإدارة المساليت ولم يطرأ عليه جديد في عهد الإدارة البريطانية إلا في الجانب القضائي فقد قيدت المحكمة الوسطى التي برأسها السلطان في جانب بعض الأحكام الجنائية كالإعدام والحد الأقصى للغرامات المالية.

5- 7 : الإدارة الأهلية في ظل الأنظمة الوطنية 1955-2002م:

¹ بروتوكول الحدود بين أفريقيا الفرنسية والسودان الإنجليزي المصري عام 1924م.

² الشيخ التجاني عبد الملك ، نائب رئيس محكمة الجنيته الوسطى ، الجنيته ، مايو 1998م

³ يوسف تكنه. تقرير عن الصراع القبلي بدارفور، 1997م.

1- في مقدمة هذا الفصل تعرضنا إلى أن ذهاب عدد كبير من حفظة العرف وأعمدة الحكم الأهلي قد أدى إلى إنفلات عمق من حالة الأنفلات الأمني التي أستمترت لعدة عقود بدارفور. في هذا الحانب من الدراسة والذي يليه سننظر في أمر النخب الوطنية الإدارية من خلال الأنظمة المختلفة وأثر ذلك في الأثر الإداري والسياسي بدارفور وذلك من خلال نفر من رواد الإدارة الوطنية الذين تعافوا على دارفور بعد عهد السودان وإيلولة الإدارة إلى الأيدي السودانية.

5-7-1: الإدارة الأهلية في ظل الحكومات الوطنية الأولى 1956-1969م:

ظهرت مع بدايات العهد الوطني فكرة في دوائر النخب السياسية الحاكمة مفادها أن مهنة الإدارة السودانية بتقاليدها البريطانية الموروثة تلجم كوادرها المهنية وتخلق منهم فئة محافظة كثيرة التردد في أرتياد الجديد ويظل كل همها المحافظة على أمتيازاتها الوظيفية بعيداً عن هموم المجتمع خاصة في مراحل التحولات الثورية ، وبذلك فهي مجموعة عديمة الخيال قليلة الريادة أقصى جهدها المحافظة على الواقع المائل في الامن والاستقرار. هذه الفكرة شكلت إلى درجة كبيرة زاوية السياسات لكثير من الأنظمة الوطنية ، كما سنرى لاحقاً ، ولكنها فكرة مشوبة بالغيرة المهنية بين النخب السودانية التي آلت إليها الأمور بعد الاستقلال وتحتاج إلى برهان وإلا لما ظهرت نخبه متميزة من بين رجال الإدارة السودانية ساهموا بجهد خلاق في إدارة دفة الحكم بمهنية رفيعة وصارمة ووطنية صادقة مما نورد جانباً منه في هذه الدراسة⁽¹⁾.

في دارفور أول من سودن وظيفة الإداري الأول كمدير للمديرية هو عبد الله أبوسن وهو ينتمي إلى بيت عريق في الحكم الأهلي إذ تزعمت أسرته قيادة قبيلة الشكرية بوسط السودان منذ عهد سلطنة الفونج وهذا كان كفيل به بأن يجعل من المدير أبوسن أن

¹ من هؤلاء الذين تعافوا على مديرية دارفور ومراكزها المختلفة على عبد الله أبوسن، التجاني سعد، حسين شرفي، حمدنا الله عبد القادر، عبد الرازق عبد العزيز ، محمد أحمد الأمين، عثمان أبوكشوة وغيرهم من رجال الرعيل الأول من الإداريين الوطنيين بدارفور.

يحترم التراث العرفي لأهل درافور وأن يتعامل معه بجدية ووقار. وقد قام في فترته الأولى من الحكم بتجميع وكتابة مذكرة أبوسن الشهيرة عن درافور ونظمها الإدارية وقبائلها وهي من الآثار الخالدة لهذا الإداري الكبير وهي مازالت تعتبر من المصادر والمراجع الهامة عن دارفور بمكتبة السودان بجامعة الخرطوم. كما أن علي عبد الله أبوسن كان على وعي تام

بخصوصية الإدارة بدافور والظروف السياسية المحيطة بها. ففي مذكرة خاصة له بتاريخ 6 سبتمبر 1956م كتب إلى الوكيل الدائم لوزارة الحكومات المحلية مكايي سليمان أكرت عن تنقلات الإداريين إلى مديرية درافور بمراكزها المختلفة كتب يقول "أن الوضع بالجنينة شاذ كما تعلمون يختلف عن بقية مراكز السودان الأخرى. أننا بدأنا بالفعل في تغيير الأوضاع السابقة ووضع الأشياء في نصابها وأنه بالطبع للشخص الجديد (الجنينة) تنفيذ أي فكرة لعدم معرفته وصلته بالناس خصوصاً وأن الأفكار في التطور المزمع لا تحتاج منا الآن لدراسة مع المفتش ، إذ أنها درست من قبل مع المفتشين السابقين دراسة مستوفية وأختمرت ولم يبق سوى تنفيذها تدريجياً وأني أحيي عليكم ببقاء مفتش زالنجي المتخلفة لينهض بها في وقت قريب بدلاً من أن يحضر إليها مفتش جديد ويؤخر تقدمها في وقت أنتم جادين لتعمير المناطق المتخلفة. وأني بهذه المناسبة أيضاً أرجو أن الفت النظر إلى شعور أهل هذه المديرية نحو الإداريين الذين يعتبرونهم شماليين ، والذي يتطلب دائماً أنتقاء خيرة رجال الإدارة ولاشك أن هذه المديرية في هذه الناحية أشبه بحالة المديريات الجنوبية وأقول أنها أصعب من المديريات الجنوبية. لأن المثل يقول "كتلوك ولا جوك" فنحن المهديين ولكن الجنوب سلك طريقة⁽¹⁾ لا شك أن المدير أبوسن يشير في مطلع مذكرته إلى الوضع القانوني لدار مساليت ولكن سياسة التطور التلقائي والتدرج الذي توفرت له الدراسة وأختير له أكفأ الإداريين هو الذي أتى بدار مساليت إلى حظيرة الوطن السودان وذلك لأنه

¹ ملف مديرية دارفور. النمرة /م ت د/سري/50/أ

بموجب ميثاق دار مساليت جاء خطاب تعيين السلطان محمد بحر الدين ابن السلطان أبي بكر وأضحاً ويشير حاكم عام السودان إليه ذاكراً ، بصفته رئيساً لحكومة النظام الإنجليزي المصري " وبمقتضى جوابي هذا أثبتكم رسمياً في مركزكم كسلطان لدار مساليت مستمدين سلطتكم مني رأساً وبناءاً عليه فاني أفوضكم بإتخاذ جميع التدابير والوسائل التي ترغبون لأجل راحة ونجاح بلادكم وذلك بعد مصادقة كل من مندوب الحكومة المقيم معكم وجناب مدير مديرية دارفور على هذه التدابير وأني أعدكم بإنكم ستبقون بمركزكم هذا وسنساعدكم بكل وسيلة ممكنة طالما تقومون أنتم بواجبكم نحوها كما يجب وطالما تستشيرون مندوبنا عندكم وتعملون بموجب مشورته وسلطته. وأني واثق بأنكم بمعونته تعالي تضمن سعادة ورخاء شعبكم وأطال الله بقاءكم. حاكم السودان العام. سيرلي استاك . الخرطوم 24 مارس 1924م الموافق 8 شعبان 1342هـ⁽¹⁾.

أن الملاحظات التي أوردها المدير على عبد الله أبوسن لا تدل على المهنية العالية فحسب ولكنها أيضاً تدل على الإدراك والإلمام الواسع بالمحيط والقضاء الإداري إضافة إلى الشعور الوطني المسؤول والعمل على بناء الأمة الواحدة دون إسقاطات ذاتية اياً كان مصدرها وهذا ما سار عليه هذا الرعيل من الإداريين الذين عملوا بدارفور.

فالمدير السابق لدارفور أيضاً التجاني سعد في مذكرة له يخاطب فيها وكيل وزارة الداخلية⁽²⁾ في مجال القضاء الأهلي بدارفور بتاريخ 8 ديسمبر 1965م يرى أن أولويات الاستقرار بدارفور هي الأمن القبلي والمحافظة عليه. وقد استشهد في ذلك بالاضطراب الذي لحق بإدارة قبيلة الميذوب بشمال دارفور قائلاً "بالرجوع إلى الوثائق والإتفاقيات والحوادث المتعددة المخلة بالأمن في المنطقة الشرقية من إقليم شمال دارفور أتضح بأنه بعد وفاة المرحوم طيب الذكر الملك الصياح تأثرت العلاقات بين قبيلة الميذوب والكبابيش من جهة وبين الميذوب والزيادية والبرتي من جهة أخرى. والعامل الأول كان ومازال هو ضعف الجهاز القبلي من ناحية التنظيم في الكم والكيف بينما ظلت الأجهزة القبلية بالمناطق

¹ إبراهيم يحي عبد الرحمن. كتاب المساليت. مسراً ، سلطنة دار مساليت ، مطبعة حصاد للطباعة والنشر ، 2009م. ، ص 459.

² أمير الصاوي كان يشغل وكيل وزارة الداخلية في ذلك الوقت.

المجاورة قوية مما خلق عدم تكافؤ وتجاوب بين جهاز الميدوب وتلك الأجهزة القوية. بعد وفاة الملك الصياح روي أنذاك أن يعين آدم تميم جامع ليكون وصياً على التوم ابن الملك الصياح ونائباً لرئيس المحكمة الرئيسية إلى أن يبلغ التوم سن الرشد ويتولى مهام منصبه بما في ذلك رئاسة المحكمة الرئيسية إلا أن هذه الفترة أتمت بعدم الاستقرار وأشاعة الفوضى حيث زادت إعتداءات الميدوب أفراداً وجماعات بشكل واضح⁽¹⁾.

وفي مذكرة سابقة عام 1963م يعالج فيها أيضاً جانباً من القضاء الإداري والأهلي بعد أن نزلت السلطات القضائية سلطات الأمن والقضاء من إداري المراكز وفق توصية لجنة أبورنات، جاء في هذه المذكرة مخاطباً وكيل وزارة الحكومة المحلية⁽²⁾ "قائلاً" أنه من الوهم والخطأ الشنيع أن يتبادر إلى الأذهان أن سلخ مسؤولية الأمن التي كانت من صميم اختصاص الإداريين في الماضي قد خفضت من أعبائهم بعد التنظيم الجديد. إذ أن الواقع أن شئون الأمن ليست هي كما يتوهمها البعض تقف عند حدود البوليس ، بل تتعداها إلى مشاكل الزراعة والمراعي ومنازعات الحدود ومشاكل القبائل وغيرها من المشاكل الحيوية والحساسية التي كانت ولا زالت جزءاً لا يتجزأ من أعمال الإدارة وعلى مدى ما يلقاه من رجالها يتوقف الحفاظ على الأمن والاستقرار وتسير شئون البلاد العامة في نواحيها الطبيعية ووفقاً لسياستها المقررة". هذا النمط من الفهم الواسع للأمن وقضية استقرار المجتمعات القبلية بدارفور والإحاطة بخصائص هذا المجتمع هي التي حققت المجتمعات المحلية من التمزق والتشظي طيلة عقدين من الزمان بعد نيل السودان استقلاله في يناير 1956م. كان ذلك بفضل المستوى الرفيع من القوى الإدارية ذات التجربة والحرفية الإدارية والمناخ السياسي الذي وفر لها الحيدة والبعد بقدر الإمكان عن السياسات الحزبية هذا بجانب الحس الوطني وهدف مشروع بناء الدولة الوطنية الوليدة.

وإذا كان كل من المديرين أبوسن والتجاني سعد قد تمت الإشارة إلي رؤيتهما من خلال مذكرات ذات طبيعة عامة في المكاتبات الإدارية فإن مفتش المركز والمدير لاحقاً حسين شرفي قد سجل رؤيته المهنية في قضية الحكم الأهلي والإدارة القبلية بدارفور حين

¹ ملف م/ش/د/سري 66هـ 29/6. رئاسة محافظة شمال دارفور ، 1965.

² ملف م/ت/د/سري/50/أ/1. الفاشر /إدارة مديرية دارفور ، 13 يونيو 1963م.

كان مفتشاً لمركز شمال دارفور بكتم وهو يخاطب مدير المديرية ، وهي مذكرة وضع فيها خلاصة تجربته الإدارية بمراكز السودان المختلفة التي عمل بها. كتب هذه المذكرة بتاريخ 10/أبريل 1959م وقد استهلها بقوله " إنني أعتبر هذه فرصة ذهبية للتعبير عن وجهة نظري في موضوع طالما تمنيت أن أكتب فيه لمدير المديرية الذي أعمل معه لنقلها للسلطات بوزارة الداخلية. مما لا شك فيه أن النظار ورؤساء الإدارات والعمد يكونوا جزءاً حيوياً هاماً من " الخدمة المدنية " في هذا البلد. فهم موظفون إداريون يجمع بعضهم السلطات الإدارية والتنفيذية والقضائية ولهذا فموضوعهم في نظري أكثر أهمية وحساسية من الموظف العادي الآخر في الخدمة المدنية وإناس هذا شأنهم يصبح من الخطر الجسيم على كيان الإدارة بهذا البلد أن يكونوا معرضين للانتخابات المحلية التي تجعل منهم سياسيين محليين أكثر منهم موظفين مهنيين لهم أبعاد الأثر في تسيير دفة الأمور في القطر الشاسع السودان. أن بعض النظار ورؤساء الإدارات والعمد قضائيين يحكمون بين الناس بالعدل فكيف تنظر منهم العدالة أن كانوا نصبوا في أمكنتهم بواسطة إنتخابات؟ هل يجوز عقلاً أن نطلب منهم وهم بشر أن يكونوا "محايدين" في نظراتهم إلى الناس ومنهم من ساندتهم في تلك الإنتخابات ومنهم من عارضهم معارضة سافرة أو من وراء ستار أو بطريق مباشر أو غير مباشر. أن هذا الصنف من موظفي الدولة أو الكثير منهم موظفين تنفيذيين عليهم أن يخلصوا الضرائب بجميع أنواعها بنفوذهم وسطوتهم ومكانتهم وعليهم أن يحافظوا على الأمن بمنع الجريمة قبل وقوعها والتبليغ عنها بعد وقوعها وعليهم أن ينفذوا كل القوانين واللوائح ويطبّقونها على الأهلين ومراعاة إتباعها وذلك بالتبليغ عن كل من يرتكب مخالفة زراعية أو صحية أو اجتماعية، عليهم كل ذلك وغيره مما شابهه فكيف ننتظر منهم الجراة والأقدام على القيام بهذه الأعمال ضد نفس الجماهير التي أتت بهم إلى تلك الكراسي التنفيذية وهم يعلمون أن جمهرة الناخبين أو المشاغبيين منهم على الأقل يمكن أن يتقدموا إلى السلطات طالبين رفتهم وإزاحتهم من أمكنتهم!! ويمضي السيد حسين شرفي في منطق رصين ليختم مذكرته "بأن الإدارة ببلدنا هذا قد عرفت بأنها من أكفأ الإدارات في الشرق الأوسط وأعتقد أن الأسباب الرئيسية في ذلك ترجع أولاً لهيكل الإدارة الذي وضع مناسباً لجغرافية السودان وثانياً للتقاليد التي وضعت وكان من بينها تعيين الرؤساء المحليين كل حسب ظروفه. وأني أعتقد أن الاستمرار في تطبيق مبدأ إنتخابات العمدة أو إضرابهم

سيكون الصخرة التي ستتخطم أمامها كل المثل الإدارية وإنني أعلم لا شك لحظة في أن الإدارة ستنهار تماماً في هذا البلد.⁽¹⁾

لا شك أن السيد احمد شرفي بخبراته الإدارية المتعددة وبصيرته النيرة قد وضع أصبعه على بيت الداء. فمنذ السنوات الأولى للاستقلال وفي إطار الصراع السياسي بين النخب المتعلمه (الأفندية) والزعامات القبلية على السلطة السياسية والجاه بعد خروج المستعمر القت بظلالها على كل مجالات الحياة العامة وجاء من وراء ذلك تسييس الحكم الأهلي وبرز فكرة إنتخابات الإدارة الأهلية بدعوى التحديث والتجديد دون النظر في مثل هذه الدعاوى وهي غير مبرأة من الغرض ودون تحسب جدى للمصلحة العامة للمجتمع والنظر إلى خصائصه ودرجة التطور الذي وصل إليه من حيث القدرة على تقبل واستيعاب مثل هذه الأفكار. كانت مثل هذه الأفكار الفطيرة قد صارت شعاراً لبعض الاحزاب السياسية بل وجزء من برامجها وخطابها العام. هذا الصراع بين الأفندية وشيوخ القبائل ألقى ايضاً بظلاله على ما ظللنا نطلق عليه في الأدب السياسي بالصراع بين المركز والهامش أو الأطراف الذي تطور بدوره إلى حرب أهلية بين كل الأطراف تقريباً ومركز السلطة السياسية بالخرطوم. كما أن هذا الصراع بذاته قاد البلاد بأكملها إلى مأزق العصبية الجهوية والعرقية وبات يهدد ليس الهوية الوطنية فقط ولكن وحدة البلاد بأسرها وهي في مراحل تكوينها الأولى.⁽²⁾

دارفور هي أحدث مكونات مشروع الدولة الوطنية السودانية بل وأضعفها بحكم عوامل التاريخ والجغرافيه وكثير من المهتمين بالشأن العام لا يعلمون أن دارفور رغم إنتمائها المتأخر للسودان الإنجليزي المصري عام 1919م كما في دار مساليت ظلت معظم فترة الإدارة البريطانية تدار بعض مراكزها وفق قانون المراكز (المقفولة) كالمديريات الجنوبية وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق تماماً وظل الأمر كذلك حتى السنوات الاخيرة

¹ ملف مفتش شمال دارفور. م س د / سري / 66- أ ، 10/4/1959م.

² أثناء كتابة هذه الدراسة ينتظر اقليم جنوب السودان إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير بينما كل من ولايتي جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق في إنتظار ما تتمخض عنه المشورة الشعبية وكل ذلك وفق إتفاقية السلام الشامل لعام 2005م. أما دارفور فما زالت الحرب الأهلية تراوح مكانها والموقف بشرق السودان رغم إتفاق السلام مازال يكتنفه الغموض.

من حكم الاستعمار. لم يك قط مسموحاً الدخول إلى دارفور بواسطة "الأغراب" ، أي مواطني شمال السودان إلا بأذن مكتوب من مفتشي المراكز ومدير المديرية وبضوابط صارمة. أما في المراكز المختلفة فغير مسموح لهم الأختلاط ببعضهم البعض أو الهجرة من مركز إلى آخر وكان مفتش شمال دارفور بكتم المستر مور مشهوراً جداً بمنع رعاياه من قبيلة الزغاوة بالتنقل خارج المركز إلى جنوب أو غرب دارفور.

يكفي أن ندلل على هذه العزلة شبه التامة على دارفور أن الشيخ مصطفى التني مندوب جريدة النيل الذي زار الفاشر في مارس 1939 قد حُرم من دخول مركز غرب البقارة بجنوب دارفور وأخرج من الفاشر وتبودلت خطابات في أمره بين مدير المديرية والسكرتير الإداري بالخرطوم يذكر فيها المدير بأن دارفور تقع ضمن سياسة المناطق المقفولة (أ) و(ب) التي منع فيها الإتجار بأي سلعة (حتى جريدة النيل) لغير أهلها (اهل دارفور) وبذا أعتبر مصطفى التني من غير الأهالي وأرتكب مخالفة الإتجار بدارفور وعرض نفسه للطرد.⁽¹⁾ استمرت هذه المغالاة في عزله دارفور حتى نهاية الأربعينات والحركة الوطنية في شمال السودان كانت في قمة عنفوانها تتشكل بعد قيام مؤتمر الخريجين. هذا الوضع الإستثنائي لم يتم أخذه في الاعتبار في رسم السياسات الوطنية بدارفور فيما بعد ولا شك أن هذه التعقيدات السياسية والتاريخية إضافة إلى التركيبة الاجتماعية والأثنية المعقدة والأثر المحلي المتوارث خلال سلطة مركزية استمرت لأكثر من ثلاثة قرون هي التي حدث بإداري دارفور من الوطنيين الأوائل مراعاة خصوصية هذه البلاد في مجال الإدارة الأهلية وهذا ما فطن إليه عبد الرزاق عبد العزيز مفتش مركز جنوب دارفور الذي يضم مقبومية الجنوب للقبائل المستقرة ونظارات قبائل البقارة الرحل وهو أحد الإداريين الكبار الذين تركوا بصمة طيبة في هذا الجزء من دارفور حيث عرف عنه التزامه الصارم بالعدالة وتمثيل هيبة الدولة دون صلف أو كبرياء. كتب المفتش عبد الرزاق عبد العزيز إلى مدير مديرية دارفور في مارس 1967م مبدياً رأيه في شأن الإدارة الأهلية قائلاً: "إذا جاز لي أن أعطي رأياً في موضوع الإدارة الأهلية بصفة عامة فإني أجد نفسي غير مدرك السر في أن يعالج موضوع كهذا بهذه الصفة الإجمالية إذا أخذنا في الاعتبار واقع السودان الذي يتكون

¹ مكتب مدير مديرية دارفور. ملف د ب /س ك ر/ 56/ك/12. محافظة شمال دارفور - الجنينة ، 1939م.

من مجموعات متباينة من السكان فيها المستقر ومنها الرحل وشبه الرحل ومنها البدائي إلى أقصى درجات البداوة. فلكل مديرية من مديريات السودان ظروفها التي تختلف كل الاختلاف عن ظروف المديريات الأخرى. إن هناك عدة مناطق بالسودان في الوقت الحاضر لا تختلف ظروف معيشتها كثيراً عن الظروف التي كانت تسود بعض جهات السودان عند بداية الحكم الثنائي. وأعني بذلك الكثير من المناطق في المديريات الجنوبية وبعض مديريات الشمال بما فيها مديرية دارفور.

بعد تعيين قضاة وتصفية وظيفة مفتش المركز.⁽¹⁾ بدأ الاضطراب يسود الإدارة الأهلية وبالتالي الإدارة في الأجزاء الريفية من السودان. بكل أسف لم يبتدع تنظيم جديد يسد الثغرات في نظام الإدارة في المناطق الريفية التي تعتمد كلياً على الإدارة الأهلية لفترة طويلة من الزمن حتى تتطور البلاد ويشملها الوعي وتنتهي الإدارة الأهلية وتموت موتاً طبيعياً. لقد أصبح الناظر أو العمدة مقسم الولاء لعدد من السلطات فهو مسؤول عن عمله القضائي للقاضي المقيم وعن عمله الإداري لمفتش الحكومة المحلية وعن تحصيل الضرائب لضباط المجلس وعن الأمن لضباط البوليس وبالطبع ليس لأي من الجهات الأربع فكرة متكاملة عن ذلك الناظر أو العمدة إلا فيما يتعلق بطبيعة العمل الذي تربطه معه شخصياً. من أهم العوامل التي أدت إلى تدهور الإدارة الأهلية في العهد الأخير هو تقسيم الولاء الذي حدث بعد إختفاء وظيفة مفتش المركز وحلول القاضي المقيم الذي صار مسؤولاً عن القضاء الحكومي والقضاء الأهلي على حد سواء. أقول ذلك لا تقليلاً من شأن القاضي المقيم ولكن بسبب كل من نظرة المفتش والقاضي لقضايا العرف. فالأول كان يأخذ في الإعتبار قضايا العرف والتقاليد ومن ناحية تأثير القضية على الأمن وعلى التنظيم القبلي بينما الثاني يضع نصب أعينه الناحية القانونية البحتة إذ أنه لا يمكن لشخص أن يتقمص شخصيتين في آن واحد - شخصية القانوني فيما يختص بالقضاء الحكومي وشخصية الإداري فيما يختص بالقضاء العرفي.⁽²⁾ ثم يستطرد في المذكرة ويورد بعض المقترحات.

¹ تمت تصفية وظيفة مفتش المركز بناء على توصية لجنة قاضي القضاة محمد أحمد أبورنات 1965م.

² مكتب نائب المحافظ بريفي جنوب دارفور. ملف بالنمره م ب ن / م د/ سري / 1/أ. ، 1967/3/7

إبداع آراء وأفكار هذا الجيل من الإداريين الذين واكبوا السودان أو عاصروها لم يرد به التاريخ لهؤلاء الرجال ولا تاريخ تطور الفكر الإداري المهني بالسودان الذي بجانب إمامه بواقع المجتمع في هذه المرحلة اعتمد على الحكمة والمعرفة التي جاءت من تراكم تجارب الحكم والإدارة في السودان ويأخذ ببصيرة وعبقريّة المجتمعات المحليّة دون إزدراء أو تأفف وصقل كل ذلك بمعارف العصر الحديث في السياسية والإدارة. هذا النهج في التفكير المهني الرصين ليس هو بالضرورة دعوة للمحافظة أو بديلاً للتجديد والتغيير إلى الأحسن والتطور في مدارج الحداثة ولكنه قطعاً بديل " للغوغاءية" والقفز فوق الواقع الماثل الذي أورد هذه المجتمعات موارد التفكك والضعف والاقتتال القبلي في دارفور وفي غيرها من بقاع السودان الأخرى.

5-7-2: الإدارة الأهلية بدارفور: فترتي إنتفاضة أكتوبر 1964م ونظام حكم مايو

1969-1985م:

شهد السودان تجارب حكم عديدة أفقدته الاستقرار السياسي منذ السنوات الأولى لاستقلاله وحتى اليوم وشهدت هذه التجارب بجانب فترات الحكم الحزبي الديمقراطي لفترات قصيرة أنظمة حكم عسكرية عقائدية تارة يسارية اشتراكية وتارة أخرى دينية محافظة وفي كل هذه الأنظمة العسكرية تصدرها العنف والأضطراب خاصة في مراحلها الأولى وكان طبيعياً لأن يكون للمجتمعات السودانية ردات فعل مختلفة من منطقة لأخرى وفق الخصائص الذاتية لهذه المجتمعات المحلية التي تنوعت واختلفت تجارب تاريخها المحلي. فالمجتمع الجنوبي إنكفاً على ذاته وأنتهج التمرد في محاولة للإحتماء بهويته التي ظل يخشى عليها من الهيمنة والذوبان وقد ظهر ذلك في سياسات الأنظمة العسكرية العقائدية خاصة تلك ذات التوجه الديني الإسلامي (عبود 1958-1964م والانتقاد منذ 1989م). مما ضاعف من دواعي هذا الإنكفاء وكانت بوادر ذلك خافتة في مؤتمر جوبا 1947م ولكنه كان أمراً جلياً في مؤتمر المائدة المستديرة 1965م خاصة في خطاب أقري جادين ومداولات جبهة جنوب السودان بل وجاء أيضاً في خطابات ممثلي الأحزاب الشمالية حيث كانت روح المزايدة على

هذا الأمر وأضحى جداً فيه ومن بعد فمسار القضية معروف للقاصي والداني في ظل الأنظمة المتعددة.⁽¹⁾ أصبح هذا الإنكفاء على الهوية الذاتية هو القضية المحورية في هذا الصراع بالنسبة لمجتمع الجنوب. أما بالنسبة لدارفور فالأمر مختلف لاختلاف التاريخ السياسي واختلاف الهوية الأتنية والثقافية ، ولكن جاء رد الفعل أيضاً في الإنكفاء على الذات إذ أخذ العنف في مظاهره المتأخرة منحي تدمير هذه الذات خاصة بعد أن زال غطاء الوجدان التاريخي والعرفي الذي لا يقل خطورة ودماراً عن ذلك الذي أخذ به مجتمع الجنوب. تبدو خطورة هذا الأمر الآن أن ليس هناك جهة مرجعية لا في داخل مجتمع دارفور الذي إنهارت مؤسساته ولا في خارجه في السلطة المركزية بالخرطوم تستطيع أن تتحكم في هذا العنف المدمر وهذه هي الأزمة والمأزق الحقيقي الذي يواجه المجتمع اليوم.

يتبين ذلك بالنظر إلى سياسات نظام الحكم العسكري مايو 1969م وما ترتب عليها من بدايات الإنهيار في مؤسسات الحكم والإدارة. ظهرت هذه السياسات بشكل واضح بعد ثورة أكتوبر 1964م حيث تبلورت رؤية اليسار السوداني في الحكم الأهلي لكل أهل السودان في مذكرة الشفيع أحمد الشيخ التي تقدم بها لمجلس الوزراء في حكومة أكتوبر الأولى. تجدر الإشارة هنا إلى أن سقوط حكومة الفريق إبراهيم عبود العسكرية قد نجم عنه اضطراب شديد في السلطة في المركز والأقاليم والأرياف على حد سواء لدرجة حدث بجعفر بخيت إلى القول بأن "سطوة السلطة في السودان كادت أن تتبخر". هذا الاضطراب شجع الكيانات السياسية والإدارية المختلفة للتنافس القوي الذي يحمل بين طياته الشطط لملء شبه الفراغ الذي نتج عن انحسار قبضة السلطة العسكرية القوية وإنهيارها وكانت الكيانات السياسية الإقليمية والقبلية والإدارات الأهلية والمنظمات الحديثة كالأحزاب السياسية والهيئات النقابية تتصارع في فوران جامح من أجل الاستئثار بأكبر قدر من النفوذ على السلطة وإعادة هيكلتها لخدمة أغراضها وأهدافها.⁽²⁾ في ظل هذا المناخ السياسي المضطرب تكونت حكومة أكتوبر الأولى من جبهة الهيئات وهي التي تمثل في معظمها ما تعارف عليه في الأدب السياسي السوداني "بالقوى الحديثه" وكان الشفيع أحمد الشيخ ممثل

¹ انظر : أبل أدير ، جنوب السودان : التماذي في نقض المواثيق والعهود ترجمه من الإنجليزية الى العربية بشير محمد سعيد ، دار عزه للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، 2005م.

² . Ga'afar M. A. Bakheit, in: Yusuf Fadl Hasan (Editor) Op.cit., p.264.

الحركة العمالية. لكل هذه الإعتبارات ليس غريباً أن تأتي مذكرته وهي تحمل وجهة نظر اليسار السوداني. جاء في هذه المذكرة، "أن كل الدلائل تؤكد على أن الإدارة الأهلية لا تتماشى مع رغبات المواطنين ولا تنسجم مع روح ثورة أكتوبر". وبذلك أقترح الوزير تعديل القوانين واللوائح التي تحكم مجالس الحكم المحلي بحيث تكون منتخبة ومسؤولة عن مهام الإدارة الأهلية وإلى أن يتم ذلك تتخذ الإجراءات الآتية: تجميد الإدارة الأهلية بشمال السودان وتوزيع مهامها على الأجهزة المختصة المختلفة.(2) إلغاء قانون المحاكم الأهلية ومحاكم السلاطين،(3) سحب السلطات القضائية للعمد والنظار والمشايخ وتسند إلى السلطة القضائية،(4) تقوية وزيادة شرطة المجالس المحلية حتى تستطيع ملأ الفراغ الذي ينجم عن فصل النظار والعمد والمشايخ (5) تكوين لجان تطهير لمعاقبة الفاسدين من موظفي الإدارة الأهلية. (6) ولتظهر الحكومة جديتها عليها بتصفية الإدارة فوراً وتكوين لجنة للنظر في وضع خطة لإلغاء الإدارة الأهلية بالمديريات الجنوبية!! كانت هذه خلاصة التوصيات التي تقدم بها الوزير الشفيع⁽¹⁾ لا شك أن رؤية هذه المذكرة كانت قاصرة من عدة جوانب وساذجة فهي أولاً ترى أن كل مديريات السودان الشمالية على مستوى واحد من التماثل والتشابه في الخلفية التاريخية ودرجة التطور والتنمية والإرتباط القومي ملغية بذلك كل الفوارق العميقة التي تلقي بظلالها على تدابير الحكم والإدارة والعلاقة مع مركز السلطة بل وحتى شرعيتها في إتخاذ مثل هذه السياسات دون تمثيل وهي بذلك تدل على مجافاة لحقائق المجتمع السوداني المائلة وهي أيضاً ترمي إلى أقتلاع مؤسسات للحكم ضاربة الجذور في الكيانات المحلية والقبلية ورسخت في وجدان هذه المجتمعات لأكثر من ثلاث قرون وأسست شرعيتها على فعالية ناجزة وإنتماء وجداني وثقافي حميم منذ عهد سلطنات الفونج والفور والمسبغات وتقلي والاستعاضة عنها بمؤسسات فوقية (غربية) في نظر هذه المجتمعات يقوم بإدارتها رهط من (الأفندية) محدودي الإلمام بهذه المجتمعات وبإمكانات سلطة ضعيفة ومحدودة غير قادرة على إستيعاب خصائص مجتمع هو بالضرورة كان ومازال أقوى من الدولة الوليدة. هذا من وجهة نظرهم فيه إختلال للنظر الموضوعي لوسائل الحكم في بلد تضاريسه الاجتماعية شديدة التعقيد. هذه المذكرة كانت لها آثار بالغة الخطورة على المناخ السياسي خاصة في مجال الحكم الأهلي. إذ تناقلتها أجهزة الإعلام

المختلفة وعقدت لها الندوات وترامت أصدائها على كل بقاع السودان ومنها دارفور التي ساد فيها اضطراب مؤسسات الحكم الأهلي وبدأ المجتمع القبلي في التشقق حول مسألة الإدارة برمتها حيث ظهرت بعض المجموعات العشائرية داخل كل قبيلة تعمل على تفويض سلطة العشيرة التي منها عصب الإدارة الأهلية وبدأت عملية التشطير والانقسامات داخل القبائل الكبرى في شكل تحالفات عشائرية حول حاضر ومستقبل الإدارة القبلية على ضوء التوجه الجديد الذي بدأ يحوز على إهتمام المجتمع القبلي.⁽¹⁾ هنا برزت شعارات تصفية الإدارة الأهلية وفصل الإدارة عن القضاء الأهلي وانتخاب الإدارة وهي كلها شعارات تمحور حولها الصراع داخل كل قبيلة على أن عصب الإدارة الأهلية والذين (معها) لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام هذا التمرد الداهم على سلطتها وبدأت هي أيضاً تحارب مناوئها بنفس السلاح القبلي ولجأت للأستقطاب العشائري داخل القبيلة ذاتها وتجاوزت ذلك واستقوت بالإقلييات القبلية داخل إدارتها فأحيت فيها روح الصراع وخلقت لها كيانات إدارية (عمد ومشايخ) لتخوض معها المعركة إلى جانبها ضد خصومها وقد دفع لها ثمن ذلك مقدماً.⁽²⁾ بذلك بدأ الصراع القبلي بدارفور يتأجج داخل كل قبيلة كبيرة ذات إدارة وقبائل الأقليات التي هبت هي أيضاً على طموحات قبلية أتت بها الظروف والشعارات الجديدة وأتجهت الأنظار صوب الخرطوم مصدر القرار. هذا الوضع المتأزم داخل كل الإدارات أشتت على طول

دارفور وعرضها الأمر الذي يوحي بأن هذه المرحلة هي التي شهدت بداية تفسخ مجتمع دارفور الذي أشرنا إليه من قبل.

يتبادر إلى بعض الأذهان أن ظاهرة التشقق والتشطير والبعث القبلي حول إداره الذي رافق هذه المرحلة فيه أضعاف للقبيلة وتجاوزها إلى ولايات وعصبيات أكبر وبذلك تكون خطوة في اتجاه الهوية القومية والوطنية وهذا محض وهم إذ أن هذا الصراع حول سلطة

¹ آدم الزين محمد والطيب إبراهيم وادي، (محررون) رؤى حول النزاعات القبلية في السودان ن معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية جامعة الخرطوم ، 1998م، ص67.

² يوسف تكنه. (لآثار الاقتصادية المترتبة على الصراع القبلي بدارفور). ورقة قدمت في ندوة رؤى حول النزاعات القبلية في السودان. قاعة الشارقة.، جامعة الخرطوم ، الخرطوم ، 1998م ، ص9.

القبيلة أحال العصبية القبيلة إلى عقيدة سياسية متطرفة تركزت حول أفرادها من (الفخذ) و(البطن) و(الصرة) والفرع الصغير ثم (خشم البيت) وهلم جرا وبرزت كيانات جديدة في حلبة الصراع وفي ذلك إذكاء لروح القبيلة التي أصبحت هي وحدة الصراع السياسي في مختلف مفاصلها التراتيبية. إن عصبية الإدارة الأهلية لم يقف الصراع بها عند حدود القبيلة وحدها بل أيضاً أجهت بالمعركة إلى جهاز الدولة الحاكم على مستوى المراكز والمديرية والمركز بالخرطوم فبدأ زعماء العشائر الأضراب غير المعلن وذلك بإهمال واجباتهم الوظيفية في جمع الضرائب وحفظ الأمن وتنفيذ سياسات الحكومة على المستويات المحلية والشعبية وبدأ كل منهم في كسب ود ورضاء قبيلته في مواجهة السياسات الجديدة وهم على مقدرة عالية في إذكاء العصبية ضد مثل هذه السياسات. أزعج الأمر الإداريين في الأجهزة التنفيذية والمحلية على مستوى المديرية والمراكز والمحليات فبدأ إنحيازهم وأضحاً ضد سياسية التصفية.⁽¹⁾ وهذا ما كان يرمي إليه جورج إستيورت سايمز(1933) حين عمد إلى فلسفة ونهج الإدارة المحلية (خلق غطاء يظل كل من أبناء المشايخ وأبناء (الأفندية) بظله ويجعل من سلطنة المساليت وبلدية بورتسودان هياكل للسلطة تقوم بإيواء كل المجتمعين في نهج فلسفي واحد) ، ولكن في هذه المواجهة لم يكن أبناء (الأفندية) في وحدة متناغمة ومتحدة حتى داخل دائرة القوى الثورية ، فبينما الشفيح سكرتير إتحاد العمال وقطب اليسار يبشر في مذكرته بالانقراض على القوى التي يعتبرها متخلفة ورجعية ، كان الأستاذ عابدين إسماعيل ممثل نقابة المحامين ووزير الحكومة المحلية وهو أيضاً من اليسار يدعو إلى تطوير هذه الإدارة الأهلية أمام زعماء العشائر الذين وفدوا من الابيض حين قال مخاطباً أن تصفية الإدارة لا تعني الخلاص المباشر منها ولكنها تعني تطويرها وإدخال بعض التعديلات عليها حتى تتمكن هذه الإدارة من مسايرة تطور المجتمع وهي سمة ضرورية ترافق دائماً أجهزة الحكم الحساسة".⁽²⁾ . هذا الاختلاف البين بين أبناء (الأفندية) حتى داخل قوى اليسار وبين الشفيح وعابدين لا بد أنه كان أكثر عمقاً حين نرى موقف المهنيين المرتبطين بالإدارة وبروقراطية الدولة خاصة في المدارج ذات الأتصال المباشر بجماهير الريف كرجال الإدارة والشرطة والقضاء والأمن وهذا إختلاف في الرؤى بين

¹ Ga'afar M. A. Bakheit, : in: Yusuf Fadl Hasan, Op.cit.,p.269>

² Ibid. و. p

التفكير السياسي المتطرف الذي تروج له بعض النخب السياسية الحزبية في اليسار واليمين من جانب والآخر المهني المحافظ الذي أشرنا إليه في صدر هذا الفصل والفرق شائع بين المنهجين.

بالرغم من أن القوى السياسية المحافظة وعلى رأسها رجال القبائل قد تمكنوا من الإلتفاف حول مذكرة الوزير الشفييع وخنقها مؤقتاً بل الإطاحة بحكومة جبهة الهيئات التي كان عضواً فيها وتمكنوا أيضاً من محاصرة مهام لجنة جاد الرب،⁽¹⁾ إلا أن الآثار التي تركتها المذكرة والمناخ السياسي الذي خلقتة قد كان مدمراً جداً للحكم الأهلي ومستقبله خاصة في دارفور. كان موقف الأحزاب (التقليدية)⁽²⁾ في هذه المعركة مراوغة جداً فشعار تصفية الإدارة الأهلية كان يعني في بعض جوانبه الإصلاح والحدثة الذي التقفه رجال التجديد في أجهزة اعلامهم وإنضمت إليهم مجموعات الحقوق السياسية والنقابات المهنية والعمالية وأعضاء اللجان الفرعية من أحزاب اليسار المختلفة وخلق مناخاً دعائياً جعل الأحزاب (التقليدية) تخشى على مظهرها ورواها الفكرية من تهمة التخلف والرجعية فجارت المد الجديد في حياء ومراوغة وانحنت العاصفة ريثما تواتيها الفرصة وقد كان فوضعت يدها على يد زعماء العشائر حتى بدأ المناخ السياسي في التحول تماماً خاصة مع بداية مرحلة الإنتخابات والتحول إلى حكومة جديدة.

عودة مرة أخرى الى مذكرة الوزير الشفييع فقد كان يرى في الإدارة الأهلية نظام متخلف صنع بواسطة القوى الأمبريالية لضرب وإضعاف الحركة الوطنية وقد ورثته الحكومات الوطنية دون إدخال تغيير يذكر وفي العهد العسكري تمت تقويته وإستغلاله بواسطة الطغمة الحاكمة في عهد الفريق عبود للمناطق الريفية وحجب تطور أهلها وهو أيضاً نظام بروقراطي في حقيقته استغل للسيطرة على جماهير الريف وحرمان هذه الجماهير. هذا الروح الثوري إنعكس حتى في بعض الدوائر المهنية. ففي ديسمبر 1964م تم إجتماع لبعض قيادات الهيئة القضائية في الخرطوم وتقرر فصل السلطة القضائية الأهلية من

¹ هي لجنة برئاسة ضابط شرطة (م) للنظر في تطبيق تصفية الإدارة الأهلية.

² الأحزاب التقليدية في الآدب السياسي السوداني تطلق على حزبي الأمة والاتحادى والديمقراطى بمجموعات المختلفة.

السلطات الأهلية وحرم النظار والعمد والشراتي وبقية أعضاء الجهاز الإداري الأهلي من ترأس المحاكم الأهلية وتمت التوصية بنقل ميزانية المحاكم الأهلية من وزارة الحكومة المحلية إلى الهيئة القضائية لتكون تحت سيطرتها وهذه كانت أولى الخطوات العملية لتفكيك الحكم الأهلي. كون مجلس وزراء أكتوبر 1964م لجنة لدراسة مذكرة الشفيح شملت وزارات الحكومة المحلية والداخلية والمالية والهيئة القضائية لدراسة المذكرة وأي مذكرات أخرى ورفع تقرير عن الطريقة المثلى لتصفية الإدارة الأهلية والبدائل المناسبة مع التقديرات المالية الضرورية التي يمكن أن تنجم عن التصفية⁽¹⁾ وهذا يعني أن مجلس الوزراء قد اقر من حيث المبدأ تصفية الحكم الأهلي ولكن كيفية ذلك التنفيذ يعتمد على الإجراءات التي يمكن أن تقترحها اللجنة. كانت هذه اللجنة برئاسة رجل الشرطة السابق والإداري عثمان جاد الرب. وبدأت اللجنة في مباشرة أعمالها إلا أن القوى المناوئة لهذا الإتجاه قد عبأت قواها وبدأت في حركة التفاف واسع ليس على شعار وإجراءات تصفية الإدارة الأهلية فحسب ولكن على القوى الداعمة لهذا الإتجاه وحكومتها. في هذا الظرف تم تكوين اتحاد زعماء العشائر بكردفان⁽²⁾ الذي جاءت أهدافه واضحة تتلخص في: (1) ترقية وضع زعماء الإدارة الأهلية بما يمكنهم من أداء وظائفهم تجاه أهلهم وقبائلهم بما يخدم المصلحة العامة (2) تحقيق وحدة زعماء الإدارة للوقوف ضد أي تعدي على حقوقهم وإنكار حرياتهم (3) إتخاذ الخطوات الضرورية لتطوير شؤون القبائل وخلق قيادات في المناطق تكون مقبولة لدى الجماهير (4) المطالبة بترك القبائل لتنمية هويتها وترقيتها في إطار حكم لا مركزي يساعد زعماء العشائر في بنائه.⁽³⁾

¹ Ga'afar M.A> Bakheit, in : Yusuf Fadi Hasan, (Editor) Op.cit., p.266.,

² أحمد إبراهيم أبو شوك ، السودان : السلطة والتراث الجزء الثاني ، الطبعة الاولى ، يناير 2009م. مركز عبدالكريم ميرغني ، امدرمان ، ص136.

³ جاءت مذكرة زعماء قبائل كردفان للسيد رئيس الوزراء شديدة اللهجة حيث ادعوا فيها أنهم يمثلون الأقليم ويتكلمون بأسم قبائله ومواطنيه وأن غرضهم هو أستقرار القبائل ، كما ورد في خطاب السيد/سليمان وقيع الله مدير كردفان الى السيد وزير الداخلية والذي جاء بكتاب أحمد إبراهيم أبو شوك ، مصدر سبق ذكره ، 135.

بهذا الإجراء تجددت المواجهة مرة أخرى بين النخب الحاكمة من المتعلمين والقوى التقليدية متمثلة في رجال القبائل. لم يقف زعماء القبائل في مواجهتهم لقوى اليسار بتكوين إتحاد وتعبئة قواعدهم وتسخير علاقاتهم مع القوى السياسية الأخرى بل درجوا في مناطقهم الريفية على ما يشبه الإضراب غير المعلن. هذه المواجهة بين القوى السياسية أتت بواقع سياسي جديد تحولت فيه الأهتمامات إلى أجندة جديدة كان أبرزها محاولة علاج حرب الجنوب عن طريق الإعداد لمؤتمر المائدة المستديرة عام 1965م ثم قضايا الدستور والصراع السياسي بين الأحزاب الذي أدى في نهاية الأمر إلى طرد الحزب الشيوعي السوداني من الجمعية التأسيسية. هذا المناخ السياسي المكفهر بقضايا مركزية في السياسة السودانية أتاح الفرصة لرجال الإدارة الأهلية والذين (معهم) من التقاط الأنفاس ومحاولة ترميم بيت الحكم الأهلي مما أصابه ولكن ما ترتب على شعارات أكتوبر كان عميق الأثر وأكبر من الترميم والتقاط الأنفاس حتى جاء تغيير مايو 1969م بطلان الاشتراكيين في مقدمة ركب النظام الجديد وهي لم تنس هزيمة الإدارة الأهلية كما لم تنس طرد الحزب الشيوعي من الجمعية التأسيسية وقد انتهت الفرصة بإحتكار السلطة لتكيل الصاع صاعين وأكثر.⁽¹⁾ وهكذا وفي أول فرصة بإدريت سلطة مايو وبطشت بالإدارة الأهلية وتمت تصفيتها دفعة واحدة عام 1970م وعلى نطاق شمال السودان بأكمله. كان ذلك بمثابة ضربة قوية أزلت هيبة القضاء والحكم الأهلي بدارفور وكأنما ذهب العرف وتقليد الحكم الذي تواطأ عليه المجتمع قرون عددا ذهب إلى غير رجعة، بهذا أصبح مجتمع دارفور مكشوفاً تماماً من غطاء السلطة الأهلية وبدأت روح التحلل من الضوابط العرفية والقانونية تبرز إلى السطح فشمّل التمرد الأفراد والجماعات هنا وهناك في بداية الأمر ومع مرور الأيام بدأ الخرق يتسع ودائرة التحلل تزداد لتستقطب كل الجماعات الناقمة على الأوضاع حتى إنزوى رجال الحكم الأهلي وإنزوى معهم العرف القانوني الذي كان بمثابة الرادع والوازع الأخلاقي وبدأ المجتمع القبلي يخطو نحو الإنزلاق.

هذا القرار بمثابة العجلة التي تنبئ عن الغفلة وعدم إدراك واقع المجتمع السوداني، وجاء أيضاً بمؤسسات بديلة ولكنها كانت بائسة لم تستطع أن تحل محل ما أزيل من

¹ Mansour Khalid, Nimeri and the Revolution of Dismay, KPI London, Melbourne and Henley, 1985, pp.7-8

مؤسسات الحكم الأهلي القديم. جاء نظام مايو بالمحاكم الشعبية ومجالس الحكم الشعبي المحلي لعام 1971م بعد إلغاء قانون 1950م ، فالمحاكم الشعبية ذات الرئاسة الدورية للنظام كانت تنقص عضويتها الخبرة والدراية والشرعية الأهلية فأضحت مجالاً لتندر المجتمع أما مجالس الحكم الشعبي فقد تحولت إلى أجهزة للتعبئة السياسية بينما أريد لها أن تصبح الذراع التنفيذي لأوعية الحزب الحاكم الاتحاد الاشتراكي. كانت المفارقة التي لم يدركها أهل النظام هي أن هذه التنظيمات عبارة عن أدوات خلقت بقرارات ورؤى رسمية فوقية أريد لها أن تحل محل مؤسسات حكم عميقة الجذور في المجتمع المحلي نابعة من تجاربه وأمتحن المجتمع جدواها على مدى أجيال عديدة وأصبحت جزءاً من ثقافته المحلية فإطمأن إليها ، بل ويمتلك الوسائل لمحاسبتها وبهذا فهي تتسم شرعيتها من هذا القبول والواقع بينما تلك التي جاء بها النظام فهي بناء فوق مبنون الجذور يعتمد كلياً على النظام ودعم السلطة وهي ضعيفة جداً وسط هذه المجتمعات الريفية النائية ومحدودة من حيث الانتشار والقوة المادية ومعزولة عن سلطة العرف والشرعية الأهلية. لذلك جاءت هذه التنظيمات الجديدة باهتة وضعيفة أختزل دورها في تعبئة الاستقبالات الرسمية لحكام الخرطوم ومجرد أن ذهبت سلطة مايو في أبريل 1985م ذهبت معها هذه المنظمات وكأنما ابتلعها الأرض وإلى الأبد. فترة حكم نظام مايو كانت البداية الحقيقية لتكوين الفراغ الإداري بدارفور الذي بدأ ينمو ويتسع منذ تلك اللحظة. لحظة التنظيمات الجماهيرية إلى أن اكتمل هذا الفراغ بقدم نظام الإنقاذ عام 1989.

ثمة أمر تبدو الإشارة إليه ضرورية في منظمات مايو عديمة الجدوى خاصة تلك ذات الوجه التنفيذي مثل مجالس الحكم الشعبي المحلي وقرى تطوير الريف وهي أن منظرها جعفر بخيت هو ذات الرجل الذي أوردنا في صدر هذا الفصل مبدئياً إعجابه بالحكم الأهلي ومعالجته العرفية في النزاعات القبلية والذي سماه (بالنهج العالي الذي يركز على الأسس العرفية الاصيلية في المجتمع السوداني).⁽¹⁾ كيف ان ذات الرجل وقف وراء تدمير هذا النهج العالي من الإدارة والحكم وأتي بدلاً عنه بمنظمات باهتة الظل عديمة الجدوى؟ حقيقة

¹ جعفر محمد علي بخيت ، "مؤتمر الصلح بين الرزيقات والمعالية" ، مصدر سبق ذكره.

هذا السؤال يبرز إلى السطح دور المثقف السوداني في مجارة وخدمة الأنظمة وهو دور يحتاج إلى معالجة هي ليست من شأن هذه الدراسة.

كان لجعفر محمد علي بخيت رأى في هذا الأمر وقد صرح به وأثبتته في أكثر من مقال وهو أن الأنظمة المحلية والأهلية إذا بلغت درجة من القوة (كالكبابا) في يوغندا (والايبو) في نيجيريا فإنها ستصبح خطراً على السلطة المركزية ولكن إذا تحدد طموحها السياسي في الشأن الأهلى المحلي فهي ذات فعالية ناجزة في هذه المجتمعات⁽¹⁾

كانت النتيجة الحتمية لسياسات نظام مايو 1969م أن بدأ الفراغ يتضح وتضعف مؤسسات الحكم الأهلى وظهر ذلك جلياً لكل مراقب للأداء العام بدارفور في عقد الثمانينات الذي بدأت فيه المجتمعات القبلية تتفلت والنهب المسلح يستشري كالكابوس يورق مضاجع المواطنين مستهدفاً كل الحرمات. في هذا العقد ترهلت المنظمات الجماهيرية التي أبتدعها نظام مايو 1969 على قرب عهداها بالانشأة فزادها ذلك ضعفاً على ضعف بل وتحولت إلى بؤر من الفساد وأنغمست في الفتن الداخلية المحلية وأصبحت تكيد للخصوم (الوهميين) وتحولت إلى رافد من روافد جهاز الأمن بعد أن خنقتها العزلة وعجزت عن كسب شرعية المجتمع الأهلى. أما لجان تطوير الريف فقد توارت عن مهام التطوير واحاط بها الافلاس الفكري والمادي والعزلة الإجتماعية من كل جانب كما تحولت مجالس الحكم الشعبي المحلي إلى أدوات أقصى طموحها تقسيم المواد التموينية على شحها فأحاط بها الفساد واستشرى وأندثرت قيم وتقاليد الإداره الخدمية الرشيدة وأصبح مجتمع دارفور أمام أزمة عميقة في الحكم في مستوياته السياسية والمحلية.

5-7-3: الإدارة الأهلية في ظل نظام الإنقاذ الوطني 1989 - 2002م:

في فترة الديمقراطية الثالثة التي أعقبت إنتفاضة أبريل 1985م كون مجلس الوزراء لجنة وزارية لوضع تصور للوضع الجديد للإدارة الأهلية لسنة 1987م شملت كل من وزير الحكومات المحلية ووزير الأشغال والمرافق العامة. وبعد دراسات شملت معظم الأقاليم

¹ جعفر محمد علي بخيت ، المصدر السابق

الشمالية والجنوبية تقدمت اللجنة بتوصياتها النهائية لمجلس الوزراء في جلسته (76) بتاريخ 1987/5/7م وقد وافق المجلس على توصيات اللجنة بعد أن أضاف إلى عضويتها كل من النائب العام ووزير الداخلية وذلك لوضع قانون جديد للإدارة الأهلية ومن ثم لوائح تنفيذ هذا القانون. كانت أهم توصيات هذه اللجنة التي وافق عليها مجلس الوزراء هي تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقسام تتدرج عليها السلطات حسب طبيعة كل قسم وذلك على النحو التالي:-

1. مناطق الرحل وشبه الرحل والمناطق الحدودية تعطي فيها سلطات شاملة إدارية وقضائية وأمنية.
 2. المناطق الريفية المستقرة تكون السلطات فيها إدارية وأمنية وشبه قضائية.
 3. المدن والبلديات ومواقع الإنتاج الحديثة يكتفي بسلطات إدارية محدودة تعطي لمستوى الشيخ فقط.
- على أن تراعي المرونة الكاملة في مسألة التقسيمات الثلاثة الواردة أعلاه. (1)

في نفس هذا العام 1987م بدأت إعادة الثقة في الإدارة الأهلية بإقليم دارفور كما تمت الإشارة في بداية هذا الفصل تمهيداً لتطبيق القانون الجديد ولكن جاء الانقلاب العسكري لنظام الإنقاذ الوطني في صبيحة يوم 1989/6/30م فتبدلت السياسات بصورة جزئية.

عام 1995 عقد نظام حكم الإنقاذ مؤتمر النظام الأهلي وقد جاء في الفقرة (7) من موجبات المؤتمر (ص2) القول (لا تنحصر نظم القبيلة خاصة دون أن تنفتح لنفحات تجديد الدين لبسط ولأنها نحو أخوة الدين لترشيد نظمها وفق تعاليم الدين وقيمة فالراعي للقبيلة لا يهتم بأمر رعيته ومعاشها بل يسعى لإمامتها في شعائر الدين وعلومه ونموذجها في أخلاق التدين). (2) يرى آدم الزين (2001) أن الجملة الأخيرة تعني بوضوح أن رجال الإدارة الأهلية لم يعودوا في نظر حكومة الإنقاذ معنيين بالدرجة الأولى بحفظ الأمن والنظام وسط مواطنيهم وبينهم وبين المجموعات الأخرى وإنما هم معنيون بالدرجة الأولى بقيادة

¹ التقرير الختامي للجنة الوزارية المكلفة بوضع تصور جديد للإدارة الأهلية بموجب قرار مجلس الوزراء (201) لسنة 1986م ، 1987/5/7م.

² الدكتور آدم الزين محمد، مصدر سبق ذكره.

حركة التجديد الديني والسياسي الذي جاءت الإنقاذ من أجله. وهذا يعني من طرف آخر استبدال قواعد وأعراف مؤسسة الحكم الأهلي برمتها لتصبح وحدة الأداء السياسي القبلي وتنزيل العقيدة السياسية إلى أرض الواقع وإعادة تنميط المجتمع القبلي. كما يرى آدم الزين أن الإدارة الأهلية بدارفور قد أصيبت في مقتل واحتل محلها أمراء الحرب (قادة المليشيات المتباينة). فقد بدأ حرب المركز على الجهاز منذ أكتوبر 1964م عندما صدر القرار بحله ولكنه لم ينفذ، عام 1970 حلت الإدارة الأهلية وقاد الحل الى بداية الأنفلات الأمني. أعقب ذلك تسييسها منذ اوائل التسعينات في القرن الماضي بتحويل بعض رجالات الإدارة الأهلية الى أمراء حرب وبعضهم الآخر الى دعامات للمشروع الحضاري الذي جعل من مهامهم استقطاب أتباعهم للانخراط في الحروب التي تكون الدولة طرفا فيها (في الجنوب في بادئ الأمر ثم في دارفور لاحقا). وعما اشتدت حملات الضرب على التمرد وعلى المواطنين واضطر العديد من المواطنين الى ترك ديارهم الأهلية أصبحوا اعضاء في حزب المؤتمر الوطني ولكن بدون أتباعهم الذين تفرقوا أيدي سباً. ولأن الحياة لا تقبل الفراغ فقد اوجدت ظروف العيش في معسكرات النزوح

قيادات جديدة تعين النازحين واللاجئين على تنظيم حياتهم ونقدم لهم الخدمات ، وهذا خلق واقعاً وتحدياً للإدارات العشائرية"⁽¹⁾

دارفور كانت محط إهتمام سياسات نظام الإنقاذ لأنها تعتبر معقلاً لأحد الأحزاب (التقليدية) المنافسة في حكم السودان وله ذات المرجعية الدينية الإسلامية وهو حزب الأمة. كما أنها تعتبر نموذجاً لانزال هذه السياسات لأرض الواقع لإرتباطها بالإسلام السني. الاسلام السني بدارفور قديم قدم سلطنة الفور منذ عهد مؤسسها السلطان شاو دورشبت الذي أوقف المباني لايواء الحجيج وزوار المدينة المنورة في القرن الخامس عشر كما تشهد بذلك وثائق المملكة العربية السعودية.⁽²⁾ وكما يشهد في العصر الحديث محمل كل

¹ آدم الزين ، دارفور بين الأنفلات الأمني الى السلام الاجتماعي ، جامعة الخرطوم ، معهد دراسات الإدارة العامة والحكم الاتحادي ، نوفمبر ، 2008م، ص143.

² وثيقة بحوزة الشرتاية ابرر رشيد ، رئيس إدارة النجر بجبل حريز بشمال دارفور.

من السلاطين محمد الحسين وإبراهيم قرص وعلى دينار آخر سلاطين المملكة.⁽¹⁾ فالعقيدة الإسلامية ترسخت في دارفور خلال القرون الثلاثة الماضية وذلك لإتفتح مجتمع سلطنة الفور الرسمي والشعبي على مراكز الحضارة الإسلامية حول حوض بحيرة شاد في القرنين الثاني والثالث عشر الميلاديين ، ثم الممالك الإسلامية الوسيطة بحوض نهر النيجر ومراكز الأشعاع الإسلامي في جني وتمبكتو ومملكة دانفودو الصكتيه⁽²⁾ وهي ممالك استطاعت أن تؤسس نهضة دينية إسلامية واسعة ترامت أصدائها في كل السودان الغربي. كان ذلك بواسطة علماء الدين الذين وجدوا كل مظاهر وأسباب الحفاوة والتشجيع من سلاطين الفور. كما أن الإسلام السني إنداح إلى دارفور في عصور لاحقه من مراكز الأشعاع الإسلامي في المغرب العربي وكان علماء الطريقة التجانية أمثال سيدي محمد المختار ابن العاليا والشيخ الطاهر الحيمادي دور كبير في ذلك.⁽³⁾ وقد عرفت دارفور أيضاً اسلام الأزهر الشريف بمصر عن طريق مبعوثيها الذين نهلوا في رحابة الإسلام السني حيث كان لدارفور "رواقها" بالأزهر الشريف يخرج العلماء الدعاة جيلاً بعد جيل. أما ارتباط سلطنة دارفور بمركز الإسلام بوادي النيل فقد كانت قوية جداً حيث أن أبناء سلاطين الفور كانوا يتخرجون من مسيد الدوايب بجبل الحرازه وخرسى بكردفان وخلوى أرباب العقائد والشيخ حمد ود أم مريوم بتوتي وغيرها من خلوى القرآن العامرة بوادي النيل.⁽⁴⁾ كان حصيلة كل هذا التراث الديني أن شكل المدد الجهادي الكبير للثورة المهدية بأواسط السودان التي تدافعت إليها في مراحلها الأولى معظم قبائل دارفور وإنخرطت مجاهدة في صفوفها في كل مراحل نضالها الوطني ضد المستعمر التركي. هذا التراث الإسلامي العميق هو الذي اثار طموح الحركة الإسلامية السودانية بالتبشير بمنهجها في الحكم بدارفور.

¹ أحمد إبراهيم أبو شوك،، السودان السلطة والتراث الجزء الثاني ، 2009م.

² Shinnie, Margaret, Ancient African Kingdoms, Edward Arnold (Publishers) Ltd., London, 1968, p.75.

³ مقابلة مع الشيخ إبراهيم سيدي محمد الحاج محمد التجاني ، خليفة الطريقة التجانية بالفاشر ، فبراير 1998م.

⁴ محمد ضيف الله بن محمد الفضلي ، كتاب الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والشعراء في السودان، تحقيق يوسف فضل حسن ، الدار السودانية للكتب. 2009م، ص 180.

حين أستولى نظام الإنقاذ على السلطة عام 1989م كان الحكم الاهلي بدارفور لم يسترد عافيته بعد من الضربات التي توالى عليه من نظام مايو 1969 ومن قبله إنتفاضة أكتوبر 1964م . أما برنامج إعادة الثقة في الإدارة الأهلية بدارفور فقد أكتمل لتوه عام 1988م ولكن خرجت معه الإدارة بصورة باهتة فقد رجالها الثقة تماماً في أنظمة الخرطوم متقلبة الأحوال والسياسات كما أن القيم والأعراف التي كانت تحيط بها قد أصابها الأهتراز وتدهور الأساس المادي الذي كانت تستند عليه وقد أصابه الضمور. وهكذا عندما عاد رجالها بعد غيبة طويلة أمتدت لعقدين من الزمان تقريباً وجدوا أن مجتمعاتهم قد بدأ الأنفلات يحيط بها من كل جانب فأصابتهم الحيرة وعدم اليقين. في هذه المرحلة بالذات كان أشرس الصراعات بين الفور وبعض القبائل العربية عام 1988م ينخر في نسيج مجتمع دارفور ويشarf به مرحلة الاستقطاب العرقي كما أن حوادث النهب المسلح أصبحت تتواتر هنا وهناك تروع أمن المواطنين في معظم أنحاء دارفور. في مثل هذا المناخ المضطرب جاءت سلطة الإنقاذ 1989م بسياسات جديدة تريد بناء نموذج جديد في الحكم الاهلي وفق رؤى جديدة تنزل عن طريق إجراءات السلطة.

عام 1993م قسم إقليم دارفور إلى ثلاثة ولايات في إطار الحكم الفدرالي الجديد وهو حكم لا مركزي محدود ثم قسمت هذه الولايات إلى وحدات محلية أصغر وفق التقسيمات العشائرية القبلية. كان جلياً أن تصغير أحجام الوحدات الإدارية الذي بلغ مداه تحت شعار (تقصير الظل الإداري) كان الغرض منه إعادة هيكلة المجتمعات المحلية قلياً وأحكام السيطرة الأمنية. كما كانت هذه السياسات الجديدة أيضاً ترمى إلى تفتيت الكيانات القبلية المستقرة وخلق كيانات صغيرة تقوم على استقطاب الولاء الشخصي للسياسات الجديدة وذلك بافتراض أن الولاء الشخصي لمن يتولى موقع الصدر في القبيلة يمكنه أن يضيف هذا الولاء الشخصي على بقية أفراد القبيلة . بهذه السياسات الجديدة التي جاء بها نظام الإنقاذ تأكل ما تبقي من نجاز وفعالية جهاز الحكم الاهلي الذي أصبح رجاله موظفين في ذيل قائمة الحزب الحاكم فتاكت شرعية حكمهم وسط قبائلهم.

في ختام هذا الفصل لا بد من إبراد حقيقة موضوعية في شأن سياسات الأنظمة السياسية المختلفة في أمر الإدارة الأهلية بدارفور وهي أن نظام حكم الإنقاذ 1989م جاء

إلى السلطة وقد سبقته أنظمة أخرى أنتهجت سياسات "صفوية" أدت إلى إضعاف مؤسسات الحكم الأهلي بدرافور خاصة نظام مايو 1969م وقد أوردنا طرفاً من مذكرة الوزير الشفيع أحمد الشيخ في حكومة أكتوبر 1964م وكيف أنها أقرت من حيث المبدأ تصفية الحكم الأهلي وكان لكل ذلك آثاره الماحقه لانه لم ينظر إلى خصوصية مجتمع دارفور التاريخيه وتركيبته الأثنية ومراحل تطوره السياسي والاجتماعي ومن بعد جاءت سياسات نظام الإنقاذ لتفرغ أوعية مؤسسة الإدارة الأهلية من محتواها الأهلي العرفي كأداة من أدوات الحكم ذات الفعالية والنجاز وتحويلها إلى وظيفة سياسية للتبشير تابعة لجهاز الحزب البروقراطي فذهبت شرعيتها التي تعارف عليها المجتمع القبلي الريفي فانهارت مقوماتها من الأساس. بإنهيار الإدارة الأهلية وفقدانها الفعالية والنجاز بدأت المؤسسات المحلية الأخرى التي قام عليها مجتمع دارفور منذ عقود من الزمان في الإنهيار مثل مؤسسات أداره الأرض والأعراف والموارد الطبيعية فانعكس انهيار مؤسسة الحكم الأهلي علي بقية مؤسسات المجتمع القبلي لأنها كانت الأداة التنفيذية التي كانت تشكل مرجعية في إدارة هذه المؤسسات في الأرض ومواردها والأعراف التي تنظم الحياة القبلية والاجتماعية مما أخرج الصراع علي السلطة والموارد من أطاره المجتمعي العرفي الي صراع القوة المسلحة والحروب بين كيانات دارفور المختلفة.

الخاتمة

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة تحليل التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدارفور كمركز للسلطة منذ القرن السابع عشر بقيام سلطنة دارفور من منظور التدافع والصراع حول السلطة والموارد ، خلصت الدراسة إلى أن قيام الدولة في مراحلها الأولى كان بدافع الهيمنة على الموارد المادية والمعنوية ضمن عوامل أخرى هيأت الظروف لمجموعة الفور كيرا العصبية والغلبة لإنشاء هذه الدولة.

بعد إنشاء مركز السلطة (الدولة) واصبحت الموارد ، خاصة الأرض تحت سيطرتها ، أنشأت سلطنة الفور مؤسسات للحكم بغرض تنظيم الموارد والمنافسة عليها. شملت هذه المؤسسات إدارة الأرض ومواردها والحقوق والواجبات المترتبة عليها بالنسبة للأفراد والجماعات ، كما شملت إنشاء وتأسيس القوانين العرفية التي يحتكم اليها في المستويات المختلفة وكذلك المؤسسة الأهلية الحاكمة كمرجعية وآلية لتنفيذ هذه الأحكام وضبط الأفراد والمجموعات الأثنية القبلية المختلفة داخل كيان السلطنة.

بتراكم الأجيال والحقب تطورت هذه المؤسسات واصبحت جزءاً من تراث مجتمعات دارفور القبلية في الحكم والسياسة واكتسبت الشرعية الاخلاقية الراسخة في إدارة الأرض والموارد وجوانب الحياة المختلفة لأنسان دارفور في الحقوق والواجبات. ولأن هذه

المؤسسات اكتسبت الشرعية وقبول الناس واحترامهم والانصياع لها استطاعت أن تنظم حياتهم في المجالات الحيوية المختلفة واستطاعت أيضاً أن توفر لهم آليات التدافع والصراع السلمي علي الموارد ، بجانب تطورها لمواكبة احتياج هذه المجتمعات في التطور والنمو. لم تكن هذه المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية بمعزل عن مؤسسات مراكز السلطة أو السلطنات المجاورة لدارفور ، بل أستفادت منها في أخذ كل ما يلائم مجتمعا واخضاعه لظروفها المحلية وإرثها القائم. كانت أكثر هذه السلطنات تأثيراً في تراث سلطنة دارفور في الحكم والإدارة هي الممالك السودانية التي سبقتها في إنشاء مراكز السلطة أو عاصرتها. شملت هذه الممالك كانم- برنو التي قامت حول حوض بحيرة تشاد منذ القرنين الثاني والثالث عشر الميلاديين وممالك سنار وتقلي حول حوض نهر النيل في القرن السابع

عشر. كانت كل هذه الممالك علي إتصال ببعضها في التجارة والثقافة عن طريق فقهاء الدين والهجرات البشرية والعلاقات السياسية في مجالات السلم والحرب. هذا التداخل الذي كان كثيفاً في بعض الفترات أتاح لسلطنة دارفور الأستفادة الكبيرة من تراث هذه الممالك في مجال الحكم والإدارة والمعرفة والثقافة عموماً فاخضعت ذلك لظروفها المحلية الخاصة ورفدت به مؤسساتها ووطنته ضمن تراثها الخاص.

من خلال هذا التطور والتلاقح بين تراثها الخاص في الحكم والإدارة وتراث الممالك نضجت مؤسسات المجاورة لها في الشرق (سلطنتي سنار وتقلي) وفي الغرب (كانم-برنو) سلطنة دارفور السياسية في عصور ازدهارها في القرنين الثامن والتاسع عشر حتي أصبحت قادرة علي تنظيم حياة المجتمع وتوفير آليات فعالة في إدارة التنافس علي السلطة والموارد.

علي أن الاتصال بالخارج لم يكن كله خيراً بالنسبة لسلطنة دارفور فذات الممالك التي كانت تتفاعل معها من أجل تنمية مواردها المختلفة ، المادية والمعنوية ، كانت طامعة في هذه الموارد فخاضت معها حروباً متعددة حتي أنهكتها وقضت عليها أخيراً.

أخذ الصراع بين سلطنة الفور والقوي الخارجية للسيطرة علي مواردها الغنية عدة مراحل من الحروب والاقتتال خاصة وقد عرفت دارفور بثراء مواردها من خلال تجارة الرقيق والاعوات وريش النعام والماشية وغيرها من السلع الهامة في ذلك الزمان. كانت أولى الحروب من أجل الهيمنة علي الموارد مع جارتها الغربية سلطنة الوداي بتشاد التي تكررت في مراحل مختلفة في تاريخ السلطنتين. هذه الحروب مع الجارة الغربية بالرغم من انها كانت منهكة لموارد دارفور الاقتصادية والبشرية الا انها استطاعت من دحرها والابقاء علي كيانها وسلطتها مع ما تبقي لها من موارد. علي أن الخطر الداهم علي دارفور ومواردها فقد جاءها من السلطات التي استطاعت الهيمنة علي كيانات السلطة بحوض نهر النيل ومواردها وهي السلطات التركية الأستعمارية بمصر في عهد محمد علي باشا.

كانت أولى محاولات محمد علي باشا للسيطرة علي دارفور ومواردها وضمها الي الأملك الخديوية عام 1874م حين تأمر مع الزبير باشا رحمة وهو تاجر من شمال السودان تضررت مصالحه من قطع عرب الرزيقات الطريق علي قوافل تجارته من بحر الغزال وحماية سلطان دارفور لهم. تأمر الزبير باشا رحمة مع السلطات التركية فدعمته وتم الاستيلاء علي دارفور وضمها إلي السلطات التركية بشمال السودان. خطورة هذه السيطرة علي دارفور والحاقها بالامتلاكات الخديوية المصرية بأنها تمثل أنقطاعاً شبه تام مع تراث

دارفور في الحكم والإدارة وفرض نظام جديد عليها. ثم جاءت سلطة دولة المهديّة بالسودان عام 1885م وكادت أن تقضي علي كل ذلك التراث وأن تذهب به تماماً رغم المقاومة والمحاولات المختلفة من أبناء سلاطين الفور والنخب القبليّة باعادة السلطنة وأعادة ذلك التراث في مجالات الحكم والإدارة. مرة أخرى عام 1889 م جاء الأستعمار الإنجليزي المصري هاجماً علي دولة المهديّة مستولياً علي شمال السودان ويضم اليه أخيراً سلطنة دارفور عام 1916م.

في فترة الحكم الإنجليزي المصري التي استمرت حتي عام 1955م حاولت الإدارة البريطانية في إطار تنفيذ سياسة الحكم غير المباشر اعادة أحياء تراث سلطنة الفور في الحكم والإدارة الذي انقطع لفترات طويلة في العهدين التركي والمهدوي. جاءت إعادة أحياء هذا التراث في ظروف سياسية جديدة الحاكم الفرد فيها ليس سلطان الفور ولكنه المدير الإنجليزي ورجالاته من مفتشي المراكز الإنجليزي الذين يمثلون الدولة الأستعمارية ، ومن هذا التناقض جاءت عملية إعادة أحياء تراث الحكم والأصالة التي كانت لها حين كان يبادر بها المجتمع الأهلي المحلي ونخبة الحاكمة وفق الحاجة والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وليست مفروضة من سلطات المستعمر التعسفية القاهرة.

بالرغم من إعادة أحياء تراث دارفور في الحكم والإدارة قد خلقت مؤسسات أشبه بالهجين لتدخل قوة المستعمر المباشرة وبمفاهيم جديدة لخدمة أغراضه إلا أنها استطاعت خلال خمسين عام من التجربة أن تتطور وتصبح لها الفعالية الضرورية لتوفير الأمن والأستقرار والتعايش السلمي بين مجتمعات دارفور المختلفة ، كما أنها أستطاعت أن تنظم بصورة جيدة آليات ووسائل التنافس علي السلطة والموارد في مؤسسات دارفور للحكم والإدارة التي كانت تشمل كل من مؤسسة الأرض وأدوات إدارتها ومؤسسة الأعراف أو القوانين العرفية ولكن كانت مؤسسة الإدارة القبليّة الأهلية هي العمود الفقري الذي تركز عليه بقية المؤسسات كأداة للحكم والتنفيذ.

بعد أن نال السودان استقلاله من الأستعمار واصبحت دارفور جزءاً أصيلاً منه جاءت الحكومات الوطنية خاصة في ظل الأنظمة العسكرية - نظام الفريق إبراهيم عبود = 1958- 1964م ، نظام المشير جعفر نميري 1969-1985م ، نظام المشير عمر البشير 1989-

(حتى الان)، بسياسات "راديكالية" مضطربة تجاه أدوات الحكم الأهلي العرفي خاصة الإدارة القبلية الأهلية . فبينما قام نظام الفريق إبراهيم عبود بأضعاف القضاء الأهلي ونزعه من الجهاز الإداري المباشر للإدارة الأهلية ووضعه تحت إدارة الهيئة القضائية واشرفها بعيداً عن الجهاز الإداري المباشر ، جاء نظام المشير جعفر نميري بحل الجهاز الأهلي كلياً عام 1970م ليعيد لمجتمع دارفور مرة أخرى فترة الانقطاع الثانية عن تراثه في الحكم والإدارة لفترة قاربت العقدين من الزمن وحدث بذلك فراغاً سياسياً وإدارياً كبيرين وسط مجتمعات دارفور قاطبة فإنفلت الأمن والنظام العام وكل أدوات تنظيم التنافس العرفي علي السلطة والموارد علي المستوي المحلي فانتشرت الصراعات والحروب القبلية.

عام 1988م دعا الاضطراب الأمني بدارفور مجلس الوزراء السوداني لإعادة الإدارة الأهلية. وما أن تم ذلك في ظروف سياسية وأمنية مضطربة حتي جاء نظام الفريق عمر البشير بانقلاب عسكري علي النظام الديمقراطي ويعيد النظام الأهلي مرة أخرى الي الضعف بسياسات ورؤي جديدة فانتزع منه كل الأعراف والتقاليد التي كانت تحيط به وتعطيه شرعية الاعتراف والقبول لدي المجتمعات القبلية المحلية وألحقه ببروقراطية الحزب الحاكم الجديد ليصبح جهازاً للتعبئة السياسية والجهاد ونشر الإسلام.

كل هذه السياسات المضطربة من أنظمة السلطة المركزية بالخرطوم تجاه مؤسسات الحكم والإدارة بدارفور أضعفت هذه المؤسسات وذهبت بفعاليتها وكشفت الغطاء العرفي الأهلي الذي كان ينظم تدافع أهل دارفور وتنافسهم من اجل السلطة والموارد فانزلق هذا المجتمع الي الصراع والعنف المسلح الذي نشاهده اليوم.

المراجع والمصادر (*)

(*) لقد تم ترتيب هذه القائمة حسب القاعدة المتبعة في ترتيب الأسماء وهي وضع الأسم الأفرنجي تحت الأسم الثالث. أما بالنسبة للأسماء السودانية والعربية فقد وضعت كما هو وارد بالمطبوع (الا اذا طغي اسم شهرة ما) ، وقد استعنا في هذا النمط بالفهرس المصنف لمجموعة مكتبة السودان ، بمكتبة جامعة الخرطوم ، 1971.

المراجع والمصادر

=====

أولا : مراجع باللغة العربية :

=====

(1) إبراهيم آدم اسحق ،

الأصول العربية للهجة دار فور العامية (الفردية) ، كلية علوم اللغة العربية ، قسم

اللسانيات ، جامعة أم درمان الإسلامية ، أغسطس ، 2002م.

(2) إبراهيم أسحق إبراهيم ،

هجرات الهلاليين من جزيرة العرب الى شمال أفريقيا وبلاد السودان ، مركز فيصل

للبحوث والدراسات الإسلامية ، 1996م.

(3) إبراهيم فوزي باشا ،

السودان بين يدي غردون وكتشنر ، الدار السودانية للكتب ، (الخرطوم) ،

2006م..

(4) إبراهيم يحيى عبد الرحمن ،

سلطنة المساليت ، مطبعة حصاد للطباعة Masaraa كتاب المساليت مسره

والنشر ، 2009م.

(5) ابل الير ،

جنوب السودان : التماذي في نقض المواثيق والعهود. ترجمة من اللغة الإنجليزية

الى اللغة العربية بشير محمد سعيد ، ترجم الوثائق طه جعفر ، دار غزه للنشر

والتوزيع (الخرطوم) ، 2005.

(6) أبو سليم ، محمد إبراهيم ،

الفور والأرض : وثائق تملك، الخرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، 1975م.

(7) _____ ،

في الشخصية السودانية ، الخرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، 1979م.

(8) _____ ،

الحركة الفكرية في المهديّة، الطبعة الثالثة ، الخرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشر،
1989م.

(9) _____، (جامع ومحقق) ،

محررات الخليفة عبدالله ، المجلد الاول 22 محرم 1301هـ - آخر ذو الحجة

-

1302هـ ، القاهرة ، شركة سونير ، 2001م.

(10) ابو عبيد البك "المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب" وهو جزء من كتاب : المسالك

الممالك ، مكتبة المثنى / بغداد ، 1857م.

(11) أبو مدين الطيب البشير ،

العرف والأرض في المديرية الشمالية ، مراجعة : صديق عبد الباقي ، الهيئة

القضائية السودانية ، (بلا تاريخ).

(12) أحمد إبراهيم أبو شوك ،

السودان : السلطة والتراث ، الجزء الأول والثاني ، مركز عبد الكريم ميرغني،

أم درمان ، 2007م.

(13) أحمد بن الحاج أبو علي (كاتب الشونة) ،

مخطوطة كاتب الشونة في تاريخ السلطنة السنارية والإدارة المصرية ، تحقيق

الشاطر بصيلي عبد الجليل ، مراجعة : محمد مصطفى زيادة، الدار السودانية للكتب

الخرطوم ن (بلا تاريخ).

(14) أحمد عبد القادر أرياب ،

تاريخ دارفور عبر العصور ، الخرطوم ، مطبعة جامعة الخرطوم ، 1968م.

(15) أخلاص علي أحمد علي ،

الأمير عثمان (جانو) ودوره في بناء المهديّة 1881-1890م ، دار عزة للنشر

والتوزيع ، (الخرطوم) ، 2005م.

(16) آدم الزين محمد ،

الإدارة الأهلية في السودان : الماضي والحاضر والمستقبل

(17) آدم الزين محمد والطيب إبراهيم وادي

رؤي حول النزاعات القبلية في السودان ، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ،

جامعة الخرطوم ، 1998م..

(18) أسماعيل عبدالقادر الكردفاني ،

سعادة المستهدي بسيرة الإمام المهدي ، تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم ، دار

الجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1985م.

(19) البخاري عبدالله الجعلي ،

حدود السودان الغربية مع تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا : بحث التطورات الدبلوماسية

والمراكز القانونية ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، الخرطوم-القاهرة ، 2004م.

(20) التجاني مصطفى محمد صالح ،

الصراع القبلي في دارفور / أسبابه وتداعياته وعلاجه : دراسة في علم الاجتماع

والانثربولوجيا التطبيقية ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.

(21) التونسي ، محمد بن عمر ، تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان ،

تحقيق محمد عساكر ومصطفى محمد سعد ، مراجعة محمد مصطفى زيادة ،

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبواب والنشر ، الدار المصرية للتأليف

والترجمة ، القاهرة ، 1965م.

(22) جعفر محمد علي بخيت ،

الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان 1919-1939م (ترجمه من

الإنجليزية الى العربية : هنري رياض) ، دار الثقافة ، بيروت ، مكتبة خليفة

عطية، الخرطوم ، (بلا تاريخ).

(23) حامد عيسى محمد إبراهيم ،

أثر النزوح علي أداء الحكم المحلي في دارفور : دراسة حالة ولاية دارفور في

الفترة 1984-2004م) ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة نيالا ، كلية

الاقتصاد والدراسات التجارية.

(24) حيدر إبراهيم علي ،

"التنوع الثقافي وبناء الدولة الوطنية في السودان " ، ندوة مركز الدراسات

السودانية الدورية 1-3 أبريل 1995م ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 2001م،

مركز الدراسات السودانية ، .

(25) _____ ،

السودان : الثقافة والتنمية - نحو استراتيجية ثقافية ، القاهرة 4-6 أغسطس

1999م ، تقديم وإشراف حيدر إبراهيم علي ، تحرير بكري جابر ، مركز

الدراسات السودانية.

(26) سالم أحمد سالم ،

ALMAPRESSE ، الطريق الى الدولة ، تحليل الأزمة النموذج السوداني

باريس ، يناير 1969م.

(27) السر سيد أحمد القراقي ،

نظام الحكم في الخلافة الصكتية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخرطوم ،

1983م.

(28) سمية العوض حامد ،

تاريخ سلطنة المسبغات ، دار عزة للنشر والتوزيع ، (الخرطوم).

(29) السودان - رئاسة الجمهورية ،

تقرير لجنة إعادة النظر في تقسيم الولايات برئاسة اللواء الزبير محمد صالح نائب

رئيس الجمهورية ، 1993م

(30) _____ - محافظة جبل مرة

تقرير لجنة تقصي الحقائق في الحوادث التي وقعت بين الرزيقات الشمالية والفور

بمحافظة جبل مرة برئاسة السيد محمد عبدالرحيم ، قاضي المحكمة العليا ،

1988م.

(31) _____ - ولاية دارفور ،

تقرير لجنة الخلاف الحدودي بين فلاته ومسلات حول قرية سعدون والحدود بين

قبيلتي المهادي والبيقو حول ديتو ومشكلة قرية مقرانة بين الهبانية والمسلات

برئاسة أحمد محمد الصافي ، رئيس اللجنة القانونية بالمجلس الولائي ، 1998م

(32) _____ ، _____ ،

تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الادعاءات بانتهاك حقوق الإنسان بواسطة

المجموعات المسلحة بولايات دارفور برئاسة دفع الله الحاج يوسف ، رئيس القضاء

الأسبق ، 2004م.

(33) _____ ،

تقرير لجنة الحدود بين قبيلتي القمر والفلاته بجنوب دار فور 1984م ، برئاسة

مساعد المحافظ بجنوب دارفور .

(34) _____ ، جنوب دارفور ،

تقرير لجنة القبائل بجنوب دارفور برئاسة العمدة محمد يعقوب

(35) _____ ، ملفات اقليم دارفور :

- ملف وقائع مؤتمر الصلح بين الفور وبعض القبائل العربية بدارفور

1989/6/7 ، قاعة المجلس الأقليمي ، اقليم دارفور ، الفاشر.

- ملف مؤتمر الصلح بين المسيحية والرزيقات 5-7 / 1975/4م

جنوب دارفور / نيالا.

- ملف العلاقات بين الرزيقات والمعالية بالنمرى : د/سري/66هـ/2

مجلد 4 ، مديرية جنوب دارفور م نيالا.

- ملف المؤتمر القبلي الثالث بين مديرتي شمال وجنوب دارفور بمدينة

الفاشر من 16-18 يناير 1980م ، مديرية شمال دارفور / الفاشر.

- ملف مؤتمر الصلح بين العرب والمساليت ، نوفمبر 1996م ، ولاية

غرب دارفور ، محافظة الجنيانة.

(36) الشاطر بصيلي عبدالجليل ،

معالم تاريخ وادي النيل من القرن العاشر الي القرن التاسع عشر ، مكتبة الشريف

الاكاديمية للنشر والتوزيع ، 2009م .

(37) شريف حرير و تيرجي تفيدت ،

السودان : الانهيار أو النهضة ، ترجمة مبارك علي عثمان ومجدي النعيم ، مركز الدراسات السودانية ، 1997م.

(38) صديق أمبده ،

"مؤشرات الغبن التنموي في الريف السوداني" ، كراسة دورية رقم 80 ، مركز الدراسات والبحوث الأتمانية ، جامعة الخرطوم ، أبريل 1988م.

(39) الطاهر حاج النور أحمد ،

التعليم الأساسي في دار فور 1956-1994م ، جامعة أفريقيا العالمية ، مركز البحوث والترجمة ، نوفمبر ، 1995م.

(42) عبدالله علي إبراهيم ،

فرسان كنجرت - ديوان نوراب الكبابيش وعقالاتهم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، الخرطوم ، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر ، 1999م.

(43) _____ ،

الصراع بين المهدي والعلماء ، دار نوبار للطباعة ، 1994م.

(44) عبد الباقي محمد ،

رحلة الي وداي : الشيخ محمد بن عمر التونسي ، تحقيق ودراسة عبد الباقي

محمد ، دار منكوب للنشر (بلا تاريخ).

(45) عبد الرحمن عبدالله ،

السودان : الوحدة أم التمزق ، ترجمة الفاتح التجاني ، شركة رياض الريس

للكتب والنشر ، س ، م ، م ، بيروت / لبنان.

(46) عبد السلام سيد أجمد،

الفقهاء والسلطنة في سنار : قراءة في تاريخ الإسلام والسياسة في السودان

1500-1821م ، بابل للاعلان والدعاية والنشر ، تشيكوسلفاكيا / براغ ،

1991م.

(47) عبد الغفار محمد أحمد ،

السودان والوحدة في التنوع : تحليل الواقع وأستشراف المستقبل ، دار جامعة

الخرطوم للنشر والطباعة ، 1992م.

(48) _____،

السودان : جذور وأبعاد الأزمة : ، دار مدارك للطباعة والنشر ، الخرطوم ،

2008م.

(49) عبد الغفار محمد أحمد و شريف عبدالله حرير ،

المجتمع الريفي السوداني ، عنصر حركته واتجاهاتها ، مركز الدراسات والبحوث

الانمائية ، جامعة الخرطوم ، 1981.

(50) عبدالمجيد عابدين

تاريخ الثقافة العربية في السودان منذ نشأتها الى العصر الحديث ، الدين ،

الاجتماع ، الأدب ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، 1967م

(51) عز الدين اسماعيل ،

الزبير باشا ودوره في السودان في عصر الحكم المصري ، الهيئة المصرية

العامة للكتاب ، فرع الصحافة ، 1998م.

(52) عزام أبو بكر علي الطيب ،

العلاقات بين الخليفة عبدالله التعايشي وقبائل السودان 1885-1898م ، دار

جامعة الخرطوم للطباعة والنشر ، 1992م.

(53) عطا الحسن البطحاني ،

جبال النوبة : الأثنية السياسية والحركة الفلاحية 1924-1964م ، مركز

الدراسات السودانية ، 2002م.

(54) علي أحمد حقار ،

البعد السياسي للصراع القبلي بدارفور ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،

2003م.

(55) عوض السيد السعيد الكرسي

دراسات في تجربة السودان الفدرالية ، مطبعة جامعة الخرطوم ، 2001م

(56) القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم ،

كتاب الخراج ، دار المعارف للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان (بلا تاريخ)..

(57) محمد إبراهيم نقد ،

علاقات الأرض في السودان : هوامش علي وثائق تملك الأرض ، دار عزه للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، 2001م.

(58) _____،

علاقات الرق في المجتمع السوداني : النشأة ، السمات، الاضمحلال ، دار عزه للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، 2003م.

(59) محمد أحمد الأمين ،

بين عهدين - ذكريات إداري سوداني 1941/2/15 - 1973/1/11م ،
الطبعة الأولى ، مكتبة الشريف الأكاديمية ، 2003م.

(60) محمد أحمد بدين ،

الفلاتة الفلانيون في السودان : الأصل والتاريخ ، مركز الدراسات السودانية ،
1995م.

(61) محمد عمر بشير ،

تطور التعليم في السودان 1898-1956م ، ترجمة هنري رياض ، عبدالله الحسن ،
محمد سليمان و الجنيد علي عمر من اللغة الإنجليزية الي اللغة العربية) ، دار
الثقافة - بيروت ومكتبة خليفة عطية بالسجانة/الخرطوم ، 1970م.

، _____ (62

الحركة الوطنية في السودان 1900-1919م (ترجمة هنري رياض ، وليام رياض ، الجنيد علي عمر من اللغة الانجليزية الي اللغة العربية) ، مراجعة نور الدين ساتي ، المطبوعات العربية للتأليف والنشر ، الخرطوم – السودان ، 1987م.

، محمد عيسي علو (63

العلاقات بين الرزيقات والدينكا ملوال ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة أم درمان الإسلامية ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ، 2007م.

، مختار عجوبة (64

المرأة السودانية ،: ظلمات الماضي واشراقاته، دارعزه للنشر والتوزيع ، الخرطوم 2008م.

، مركز الدراسات السودانية (65

تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب ، أغسطس ، 1995م.

66) مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية (أم درمان) ، جامعة أم درمان الإسلامية ،

سبل كسب العيش في دارفور : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصراع المسلح

في التنمية (سوديا) ، شركو مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2009م.

67) موسى المبارك الحسن ،

تاريخ دارفور السياسي 1882-1898م ، الخرطوم ، قسم التأليف والنشر ، جامعة

الخرطوم ، (بلا تاريخ).

68) نسيم مقار ،

الرحالة الأجانب في السودان 1730-1851م ، مركز الدراسات السودانية.

60) نعوم شقير ،

جغرافية وتاريخ السودان ، دار الثقافة بيروت - لبنان ، 1967م.

70) هندرسون ، ك . د . د . ، (مدير مديرية دارفور) ،

عضو K.B.E. كيف أعد السودان الحديث : حياة ومراسلات السير دوقلاس نيوبولد

C.B.E. الجهاز الإداري السياسي السوداني ، الجزء الأول ، تقديم مارجري براهام

ترجمه من اللغة الانجليزية الي اللغة العربية : محمود صالح عثمان صالح ، مركز

عبدالكريم ميرغني الثقافي ، أم درمان - السودان ، 2009م.

(71) هولت ، ب . م . ،

دولة المهديّة في السودان : عهد الخليفة عبد الله 1885-1898م (ترجمة هنري

رياض ، الجنيد علي عمر ، محمد محبوب مالك و عبدالحافظ عبدالعزيز (من

اللغة الانجليزية الي اللغة العربية) ، دار الجيل ، بيروت ، مكتبة خليفة عطية/

الخرطوم ، (بلا تاريخ).

(72) ود ضيف الله ، محمد ضيف الله محمد الجعلي،

كتاب طبقات ود ضيف الله في خصوص الاولياء والصالحين والعلماء

في السودان ، حققه وعلق عليه وقدم له يوسف فضل حسن ، الخرطوم ،

جامعة الخرطوم ، قسم التأليف والنشر ، 1971م.

(73) يوسف فضل حسن ،

مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان 1450-1821م ، الطبعة الرابعة ،

الخرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، 2003م.

(74) يوسف مخائيل ،

مذكرات يوسف مخائيل : التركية والمهديّة والحكم الثنائي في السودان "شاهد عيان"

تقديم وتحقيق أحمد إبراهيم أبو شوك ، مركز عبدالكريم ميرغني ، أم درمان ،

2004م.

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية :

1) Abbas Ahmed Mohamed,

White Nile Arabs Political Leadership and Economic Change , The

Athlone Press, New Jersey : Humanities Press Inc., 1980.

2) Abdel Ghaffar Mohammed Ahmed,

Some Aspects of Pastoral Nomadism in the Sudan, Sudan National

Population Committee and the Economic and Social Research

Council, 1976.

3) Abdel Rahman Abbakar,

Regional Inequality and Underdevelopment in Western Sudan.

(Unpublished Ph.D. Thesis), University of Khartoum, **1985.**

4) Abdel Rahman Edam,

Rural Development in the Sudan: The Case of Western Savannah
Development Project (Unpublished M.Sc. Thesis), University of
Khartoum), 1988.

5) Abel Alier,

Southern Sudan, Too many Agreements Dishonoured, Khartoum,
2003.

6) Abu El Gasim Sheikh El Din Adam,

Some Aspects of Environmental Changes and Traditional Strategies
of Adaptation: The Case of Sheiria Rural Council, Southern Darfur
Province, (Unpublished M.Sc, Thesis), Institute of Environmental
Studies, University of Khartoum, 1990

7) Abu Salim, Mohammed Ibrahim & Jay Spaulding,

Some Documents from Eighteenth Century Sinnar, Khartoum,
Khartoum University Press, 1992.

8) Adam Azain,

"Sudan : Women and Conflict in Darfur", Review of African Political
Economy, **Vol. 30No. 97.**

9) Arkell, A.J.,

**"The History of Darfur 1200-1700 A.D.", Sudan Notes & Records
Vol.32, 1951 & Vol.33, 1952.**

10) al-Awad Ahmed Sikainga,

**Slaves Into Workers: Emancipation and Labour in Colonial Sudan,
University of Texas Press, Austin 1996.**

11) Boahen, A. Adu,

"The Caravan Trade in Nineteenth Century", The Journal of African History, Vol.3 No.2, 1961, pp.349-359.

12) Brocklehurst, Philip,

**"Across Wadai", The Geographical Journal, Vol.59 No.4 (Apr. 1922),
pp.233-243.**

13) Browne, George William,

**Travels in Africa, Egypt and Syria from the Year 1792 To 1798
T. Gadell Junor & W. Davies, F.N., Longman, & O. Rees, 1977.**

- 14) Connk Royane Carlisle,
"Women Singers in Darfur" The Black Prespective in Music.**Vol.3**
No. 3 (Autumn, 1975), pp.253-268.
- 15) Cunnison, Ian,
Baggara Arabs: Power and Lineage in a Sudanese Nomad Tribe.
Clarllendon Press, Oxford, 1966.
- 16) Davidson, Basil,
African Civilization Revisited from Antiquity to Modern Times,
5th. Edition, Trenton, Afrian World Press, 2001.
- 17) Denis, D. Cordell,
"Eastern Libya and the Sanusiya: A Tariga and Trade Route",
The Journal of African History, **Vol.18, No.1(1977),pp.21-36.**
- 18) Duverger, Maurice,
The Study of Politics (Translated from German Language by
Robert Wagonen, Nelson and Sons Ltd., 1980.
- 19) Ewald, Jabet,

Traders and Slaves: State Formation and Economic Transformation
In Greater Nile Valley, 1700-1885, University of Wisconsin Press,
Madison WI, 1990.

20) al-Fasher District Handbook, **1942.**

21) Fatima Babiker Mahmoud,
The Sudanese Bourgeoisie: Vanguard of Development, Khartoum
University press,

22) Flint, Julie and De Waal Alex,
Darfur: A Short History of a Long War. ZED Book, London and New
York. David Philip, Cape Town in Association with International
African Institute, 2005.

23) "French Exploration in the Lake Chad Region" The Geographical
Journal, **Vol.24 No.2, (Aug. 1904), pp.202-210.**

24) Ga'afar M.A. Bakheit,
"Native Administration in the Sudan and its Significance to Africa", in:
Yusuf Fadl Hasan (Editor), Sudan in Africa, Khartoum, Khartoum
University Press, 1971, pp.256-279.

25) Gellner, Ernest and Waterbury John,
Patrons and Clients in Mediterranean Societies. Gerald Duckworth and
Co. Ltd., London, 1977.

26) Gessi, Romolo,
Seven Years in the Sudan. Sampson Low . **Merston, London, 1892.**

27) Hassan Abdin,
Early Sudanese Nationalism, 1919-1925, Khartoum, Khartoum
University Press.

28) Hassan Ahmed Ibrahim,
"Mahdist Risings Against the Condominium Government in the Sudan,
1900-1927", The International Journal of African Historical Studies,
Vol.12 No. 3 (1979).

29) Holt, P.M.,
The Mahdist State in the Sudan 1881-1898: Study of its Origins,
Development and Overthrow. Second Edition, Oxford University
Press, 1979.

30) Holt, P.M., and Daly M.W.,

The History of the Sudan, from the coming of Islam to the Present,
Day, Weidenfeld and Nicolson, London, 1979.

31) Holy Ladislaf,

Neighbours and Kinsmen : A Study of the Berti People of Darfur,
C.Hurst & Company, London, 1974.

32) _____,

"Drought and Change in a Tribal Economy: The Berti of Northern
Darfur: , Disaster, **Vol.4, No.1, 1980, pp.65-71.**

33) Human Rights Watch,

Famine in Sudan, 1998, The Human Right Causes, Printed in the
U.S.A., 1999.

34) Idris Salim El Hassan,

Religion in Society (Nemeiri and the Turuq), 1972-1980, Khartoum,
Khartoum University Press,1993

35) Johnson, Douglas,

When Boundaries Become Borders: The Impact of Boundary Making in Southern Sudan's Frontier Zones, Rift **Valley Institute, London, 2010.**

36) Kapteijns Lidwien,

"The Emergence of a Sudanese State: Dar Masalit". The International Journal of African Historical Studies, **Vol.16 No.4 (1983), pp.601-613.**

37) _____,

"Dar Sila Sultanate in Precolonial Times 1870-1916". Cahiers d'Etudes Africaines, **Vol. 23, Cahiers 92 (1983), pp.447-470.**

38) _____.

"Mahdist Faith and the Legimation of Popular Revolt in Western Sudan", Africa: journal, of the **International African Institute, Vol.55, No.4, 1985, (Popular Islam) pp.390-399.**

39) _____,

The Hystography of the Northern Sudan from 1500 to the Establishment Of British Colonial Rule: A Critical Overview" The International Journal of African Historical Studies, **Vol.22 No.2 (1989) pp.251-266.**

- 40) Kapeijns Lidwien and Spauling Jay,
"Trade Between States in Eastern Sudan 1700-1900", African Economic History No. 11 (1982) pp.29-62 Published by : African Studies
Program at the University of Wisconsin-Madison (U.S.A.)
- 41) Lentzion, Nehemia & Pouwels Randall L.,
The History of Islam in Africa, Ohio University Presss, Athens, Janies
Currey Oxford David Philip, Cape Town, 2000.
- 42) Leys Colin,
Politics and Change in Developing Countries: Studies in Theory and Practice of Development, Cambridge University Press, 1969.
- 43) MacMichael, (Sir) Harold Alfred,
A History of the Arabs in the Sudan, and Some Account of the People Who Preceeded them and the Tribes Inhabiting Darfur, Vol.I.,
Cambridge University Press, 1967.
- 44) Mahasin Abdel Gadir Hag El Safi,
The National Movement in the Sudan, Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum. 1989.
- 45) Mamdani, Mahmood

Savior and Survivors. Darfur, Politics and the War on Terror, Pantheon Books, New York, 2009.

46)) McLoughlin, Peter, F.M.,

Economic Development and the Heritage of Slavery in the Sudan

Republic - Africa , Journal of International African Institute

Vol.32 No.4 (Oct. 1962) pp.355-391.

47) Manger, Leif, O.

Trade and Traders in the Sudan. Department of Social Anthropology,

University of Bergen, 1984.

48) Mansour Khalid,

Nimeri and the Revolution of Dismay, KPI, London, Melbourne and

Henley, 1985.

49) Mills, C. Wright,

The Power Elite. **New York, Oxford University Press, 1956.**

50) Mohamed Hashim Awad,

"The Evaluation of Land ownership in the Sudan", The Middle East

Journal. **Spring, 1971, pp.212-228.**

53) Mohamed Saeed El Mahdi,

A Guide to Land Settlement,

52) Mohamed Salih, M.A., et.al.

African Pastoralism Conflict, Institutions and Government, Pluto
Press, London, Sterling, Virginia in Association with OSSRA, 2001.

53) _____

"Understanding the Conflict in Darfur," 2005", Occasional Paper of
Centre of African Studies, **University of Copenhagen, 2005.**

54) Mohamed Suliman,

"War in Darfur. Ethnicity Perception to Cause of Violent Conflicts:
The Case of the Fur and Nuba Conflicts; Western Sudan", Conflict
International Workshop, Bern, **July 8-11, 199?**

55) Mudathir Abdel Rahim,

The Development of British Policy in Southern Sudan, 1899-1947,
The School of Extra-Mural Studies, **University of Khartoum, 1968.**

56) _____,

Imperialism and Nationalism in the Sudan: A Study in Constitutional and Political Development 1899-1956. Oxford at the Clarendon Press, 1969.

57) Munzoul A.M. Assal,

An Annotated Bibliography of Social Research on Darfur, Centre for Development Studies, University of bergen, Norway, 2005.

58) Musa Adam Abdul Jalil,

Power Sharing or Ethnic Polarization: The Role of School Teachers in Conflict Management in North Darfur. Section Five, Sudaense Civil Society, The State of Struggle for Peace in Darfur A Paper presented at The African Studies Association, New York, 2007.

59) Nachtigal, Gustav,

Sahara and Sudan, Volume 4 Wadai and Darfur (Translated from the Original German) by: Allan G.B. Fisher and Humphrey J. Fisher, with Rex S. O'Fahey), London, C. Hurst & Company, 1971.

60) Nakash Yitzhak,

"Fiscal and Monetary Systems in the Mahdist Sudan 1881-1898",

International Journal of Middle East Studies, **Vol.20No.3 (Aug. 1988)**,
pp.365-385.

61) Natalie Tobert,

"The Effect of Drought Among the Zaghawa in Northern Darfur"

Discovery, **Vol.9, No. 3, 1985.**

62) O'Fahey, R. S.,

"Slavery and Slave Trade in Darfur", The Journal of African History,

Vol.14 No. 1 (1973) pp.29-43.

63)_____.

"Endowment and State in the Central and Eastern Sudan", Islamic

Law and Society, **Vol. 4 No. 3, 1977, pp.334-351.**

64) State and Society in Darfur, **Hurst, London, 1980.**

65)_____,

"Islam and Ethnicity in the Sudan", Journal of Religion in Africa,

Vol.36, Fac. 3 (Aug.1996).

66) Paul, H.G., Balfour,

"A Prehistoric Cult still practiced in Muslim Darfur", The Journal
Of the Royal Anthropological Institute of Great Britain and Ireland,
Vol.88 No. 1, Jan-June, 1956, pp.77-86.

67) Philip Abbas,

Growth of Black Political Consciousness in Northern Sudan.

68) Republic of the Sudan,

Republic of the Sudan Strategy for Development of Rainfed
Agriculture. **Khartoum, March 1986, Khartoum University Press,
1986**

69) Robinson, E. Arthur,

"The Arab Dynasty in Darfur"., Journal of the Royal African Society,
Vol.27 No. 108, 9 July 1928 , pp.353-363.

70) Runger, Mechthild,

Land Law and Land Control in Western Sudan: The Case of Southern

Darfur, **Ithaca Press, Land and Atlantic Highlands, 1987.**

71) Sayed Hamid Hurreiz & El Fatih Abdel Salam,

Ethnicity, Conflict and National Integration in the Sudan, Institute of
African and Asian Studies, University of Khartoum, 1989.

72) Sharif Abdallla Harir,

The "Politics of numbers": Mediatory Leadership and Political Process
Among The Bari (Zaghawa), (Unpublished Ph.D. Thesis,) Bergen
University, 1986.

73) Shinnie, Margaret,

Ancient African Kingdoms, Edward Arnold (Publishers), Ltd., London,
1968.

74) Slatin, Rudolf Carl , von

Fire and Sword in the Sudan: A Personal Narrative of Fighting and

Serving the Dervishes, 1879-1895. Translated by Major F.R. Wingate,
London, Arnold, 1896.

75) Spaulding, J.L. & O'Fahey R.S.,

Kingdoms of the Sudan, **Methuen and Co. Ltd., London, 1974.**

76) Spaulding, Jay,

The Heroic Age in Sinnar. **The Red Sea Press Inc. 2007.**

77) Sudanese Study Centre, (Cairo),

Darfur Report 2006, Dar Ghareeb Printing House, Cairo, Egypt.

78) Talal Asad,

The Kababish Arabs: Power, Authority and Consent in a Nomadic Tribe

C. Hurst and Company, London, 1970.

79) Theobald, A.B.,

'Ali Dinar: Last Sultan of Darfur 1898-1916, Longman Green, London,
1965.

80) Thomas Edward,

The Kafia Kingi Enclave: People Politics, and History of North-South

Boundary of Western Sudan, London and Nairobi rift Valley Institute,

2010.

81) Thompson, Cliff F.,

"The Formative Era of the Law of the Sudan", The Sudan Law Journal and Reports, **1965**.

82) Tobort, Natalie,

"The Effect of Drought Among the Zaghawa in Northern Darfur", Discovery, **Vol.9, No.3, 1985**.

83) Trimingham, Spencer, J.,

Islam in the Sudan. Oxford, **Oxford University Press, 1949**.

84) _____,

A History of Islam in West Africa, **Oxford Paperbacks, 1962**.

85) Tubiana, Marie Jose & Tubiana Joseph,

The Zaghawa from an Ecological Perspective, A.A. BALKEMALJ
Rotterdam, 1977.

86) U.N.D.P. (United Nation Development Programme)

Sudan Land Issues and Peace in Sudan, **November, 2006**.

87) Wall (de), Alex,

War in Darfur and the Search for Peace, Global equity Initiative,
Harvardt University Julice Arica, 2007.

88) Warburg, Gabriel,

The Sudan Under Wingate Administration in the Anglo-Egyptian
Sudan 1899-1916. Frankass Co. Ltd., London, 1971.

89) Woodward, Peter,

'In the Footsteps of Gordon: The Sudan Government and the Rise of
Sayyid Sir **Abdel Rahman al Mahdi, 1915-1935**". African Affairs,
Vol.84, No. 334 (Jan 1985), pp.39-51.

90) Young, Helen, et.al.,

Darfur: Livelihood Under Siege, Feinstein International Famine Centre,
International Institute Centre, Tufts University, 2005

91) _____,

Livelihood, Power and Choice: The Vulnerability of the Northern
Rizaygat, Darfur, Sudan Feinstein International Institute Centre,
Tufts University, U.S.A., 2009

92) Yusuf Fadl Hasan,

The Arabs and the Sudan From the Seventh to the Early Sixteen Century, **Khartoum, Khartoum University Press, 1973.**

93) _____,

Sudan in Africa: Studies Presented to the First International Conference **Sponsored by the Sudan Research Unit 7-12 Feb. 1968, Khartoum, Khartoum University Press, 1985**

94) _____,

Studies in Sudanese History, **SUDATek Limited, Khartoum, 2003.**

قائمة الاشخاص الذين تمت مقابلتهم شخصيا أثناء الدراسة ، لا يعكس ترتيب الأسماء ا
لمكانة الاجتماعية أو أهمية المعلومات التي أفاد بها الشخص ولكن جاء وفق المناطق
التي تمت المقابلات بها ،

=====

اولا : ولاية شمال دارفور :

- (1) الأستاذ/ محمود حسن شريف ، معلم ، من أسرة المقدوم ، يوسف شريف ، بشمال
دارفور ، كتم ، 1999م.
- (2) التجاني يوسف شريف ، ضابط إداري ، كتم ، 1999م.
- (3) أحمد عبدالله نمير ، معلم من قبيلة التنجر ، رئيس لجنة الأمن والقثانون بمجلس
ولاية شمال دارفور ، كتم ، 1999م.
- (4) الشيخ حس هلال عبدالله ، وكيل إدارة المحاميد الجلول ، شمال دارفور ، كتم
1999م.

- (5) الشيخ / آدم جالي أبو فاسي ، زعيم إدارة أولاد راشد ، وعمدة منذ 1989م ، كتم .
- (6) الأستاذ/ محمد حامد ، مكتب تعليم الفاشر ، له المام بقبيلة بني حسين بكبابية ،
كبابية ، 1999م.
- (7) الشيخ / محمد بن الدود مهدي ، ناظر قبيلة الرزيقات ماهرية ، كتم ، 1999م.
- (8) الشيخ / حماد عبدالله جبريل ، شيخ ورئيس إدارة العريقات ورئيس محكمة مصري
الأهلية بكتم ، له المام كبير بعلاقات القبائل بدارفور وحواكيرها.
- (9) محمد موسي محمود قمر الدين / معلم ، له المام بتطور التعليم بشمال دارفور ،
الفاشر ، 1999م.
- (10) عبدالصمد عبدالمطلب علي إبراهيم ، موظف بالمعاش من قبيلة الدانقا ، له المام
كبير بالأعراف القبلية ، الفاشر ، 10 نوفمبر ، 1998م.
- (11) شريف آدم طاهر نورين ، معلم،أبن الملك آدم طاهر نورين ، رئيس إدارة دار
سويني عام 1993 م ، كتم ، 1999م.
- (12) يحيي آدم أحمد ، معلم من قبيلة أولاد مانا ، الفاشر ، 1999م.
- (13) علي عبدالله صالح ، من أسرة ملك الدانقا بالفاشر ، ناشط في كل من جبهة نهضة
دارفور وحركة سوني ، 1965 ، الفاشر 2003م
- (14) عبدالله محمد الزبير ، من أسرة الدانقاوي بالفاشر ، مدير وزارة الزراعة الولائية
بالفاشر ، الفاشر ، 2001م.
- (15) المك / رحمة الله محمود الدانقاوي ، مك ورئيس المحكمة الأهلية الوسطي بالفاشر

- منذ 1944م. له المام واسع بالأعراف القبلية ونظم الأرض ، الفاشر ، 2001م.
- (16) محمد سيدي أحمد ، من قبيلة البرتي ، عضو مجلس الولاية بالفاشر ، الفاشر ، 2001م.
- أدم موسي عبدالرسول ، أم دروس ، فور كيرا شرتاوية ، جبل سي ، مساعد (17) بيطري ، كتم ، 1999م.
- المك / ادم محمد نور ، من قبيلة الكاتنقا ، رئيس إدارة دار بيري بكتم ، كتم ، (18) 1999م.
- محمد حامد إبراهيم مالك ، عضو مجلس أقليم دارفور الأول عن دائرة كيكاببية ، (19) كيكاببية ، 1998م.
- عبدالرحمن محمد محمود من قبيلة الزيادية ، وزير الحكم والإدارة بأقليم دارفور ، (20) سابقا ، إداري مهني ، الفاشر ، 1998م.
- (21) محي الدين محمد أحمد عبدالنبي ، معلم من قبيلة الماهرية ، كتم ، 1999م.
- الشرتاية / حامد أحمد آدم ، شرتاية قبيلة الميما ، محكمة ودعة ، له المام واسع (22) بالاعراف القبلية وأعراف الارض ، قرية ودعة ، 1998/10/27م.
- الشرتاية / عبدالله علي أسحق ، من قبيلة التنجر ، شرتاوية خير بان ، شمال (23) الفاشر ، الفاشر ، 1999م.
- محمود علي نجم الدين ، عضو المحكمة الشعبية بالفاشر منذ 1970م ، من قبيلة (24) الجوامعة ، دملج جميع الجوامعة بدارفور منذ 1958م ، الفاشر ، 1998/10/27م.

- (25) الشرتاية / أبكر رشيد أحمد رشيد ، من قبيلة التنجر ، شرتاية إدارة شنقل طوباي
وقوز بينه منذ 1964م. له المام كبير بالاعراف القبلية وعلاقات الأرض ، قرية
شنقل طوباي ، 1980م.
- (26) العمدة / انصاري أحمد منصور من قبيلة المسبغات ، رئيس محكمة جقو جقو
الأهلية ، الفاشر ، 1999م.
- (27) فاطمة محمد بسطاوي المشهورة بفاطمة كنيبو ، حفيدة رجل الدين الشيخ كنيبو
ولها أراضي واسعة غرب مدينة الفاشر تقوم بإدارتها شخصيا ، الفاشر ، 1998م.
- (28) بوشه الظريف أبو كلام ، هباني ، تقيب شرطه ، مستقر بالفاشر ، عضو نشط في
منظمة سوني سابقا ، الفاشر ، 1998/11/10م.
- (29) المكتب التنفيذي للإدارة الأهلية بشمال دارفور ، وقد تم الاجتماع بهم بالفاشر
بتاريخ 2006/5/14م.
- (30) ملك شريف آدم طاهر ملك ، دار سويني.
- (31) العمدة / آدم مرمار عطية ، عمدة دار قلا.
- (32) العمدة / هرون فيش ، عمدة شنقل طزباي.
- (33) السلطان منصور دوسة ، سلطان دار كوبي.
- (34) العمدة / البدر عيسي ، عمدة المحاميد.
- (35) العمدة / هرون حامد ادم ، عمدة ود دكونة ، بودعة.
- (36) العمدة / محمد آدم ، عمدة أولاد رأس التور.
- (37) أبراهيم محمغ نور ، وكيل إدارة بيري بكتم.

- (38) آدم سعيد حسن ، وكيل إدارة كسار ، الفاشر .
- (39) العمدة / عبدالرحمن أبو ، عمدة كيلا وكورما .
- (40) رزق مرجان أبو ، إدارة كوبي بالطينة .
- (41) العمدة / حسمن عبدالله ، عمدة لمينا شرق ، كتم .
- (42) محمود محمددين آدم صبي ، وكيل إدارة دار تور ، أم برو .
- (43) سليمان أسحق جدو ، وكيل إدارة خور بان .
- (44) الشرتاية / آدم صبحي ، إدارة دار قلا ، كرنوي .
- (45) حامد عيسي ، المدير التنفيذي لمحلية الرحل بشمال دارفور ، الفاشر
- 2006/10/15م.
- (46) تجاني محمود الطيب ، معلم ، زغاوة ، دار قلا .
- (47) محمود صالح تجاني الطيب ، معلم ، زغاوة ، دار قلا ، الفاشر ، 2006/10/15م
- (48) السلطان / بشارة دوسة ، سلطان دار كوبي ، علي المام بالتاريخ والعرف القبلي
- قرية الطينة ، 1999م.
- (49) ربيع بحر الدين علي دينار ، من أعيان الفاشر . 1999م
- (50) خليل عبدالكريم (فور جبل سي) ، وزير سابق بولاية شمال دارفور، 2006م .
- (51) أسماعيل الرشيد ابر ، منظمة شويا ، الفاشر ، 2006/9/16م .
- (52) عباس عبدالله أبو شوك ، نقيب سابق بالقيادة الغربية واحد مؤسسي منظمة سوني
- ومن الناشطين في جبهة نهضة دارفور ، من مواليد بكابية ، 1936 ، وينتمي الي
- أسرة الإدارة الأهلية بسميكا راى وسميكوري بكابية ، أم درمان ، مارس 2006م .

- (53) محمد آدم علي عياد ، من قبيلة الماهرية ، رئيس لجنة الخدمات والشؤون الاجتماعية بمجلس تشريعي ولاية شمال دارفور ، الفاشر ، 2006م.
- (54) العمدة / ابيير أحمد عبدالله ، عمدة قبيلة أولاد أقوي ، شمال الفاشر منذ 25 سنة ، الفاشر ، 1998/10/27م.
- (55) خاطر عبدالله طاهر ، فور مسبغات بكورما ، ضابط إداري ومعلم سابقا ، وله المام كبير بتاريخ مقدومية الشمنال بكتم ن كتم ، 1997م

ثانيا : ولاية جنوب دارفور :

- (1) المقدم / أحمد آدم رجال ، مواليد 1928 ، نيالا ، يناير 1997م.
- (2) سليمان محمد أديب ، مواليد 1919 ، نيالا ، مارس ، 1998م.
- (3) العمدة / محمد خالد ، الفردوس 1997م ، رزيقي ، ، نوابية.
- (4) العمدة / كبور شقره نوابية ، الفردوس ، 1997 ، رزيقي.
- (5) الأستاذ / عمر خالد محمد نور، الضعين ، 1997م.
- (6) حبيب مصطفى حساب ، تاجر ، زعاوة ، الضعين ، 1997م.
- (7) عمدة المعالية ، آدم شريف سالم ، أبو كارنكا ، 1997م.
- (8) محمد أحمد برام ، رزيقي ماهري ، 1997م.

- أدم تيمه ، كاتب محكمة المقدومية ، سابقا ، نيالا ، 1997م. (9)
- الشرتاية /محمد أدم عبدالرجمن رجال ، نيالا ، 1997م. (10)
- ناظر البرقد / موسى جالس ، نيالا ، 1997م. (11)
- (12) العمدة / تميم أحمد أمين ، نيالا ، 1997م.
- العمدة / تجاني أبو سعدية ، نيالا ، 1997م. (13)
- العمدة / عبدالرحمن أبكر ، نيالا ، 1997م. (14)
- ناظر الترجم ، محمد يعقوب ، نيالا ، 1997م. (15)
- ناظر المسيرية / تجاني عبدالقادر ، نيالا، 1997م. (16)
- الشرتاية / سليمان حسب الله ، نيالا ، 1997م. (17)
- الأمير / منصور عبدالقادر ، نيالا ، 1997م. (18)
- حسن بخيت من قبيلة البرقد وأسرة الإدارة الأهلية ، نيالا ، 1997م. (19)
- أتيتم محمد سلامة ، مواليد 1938 ، ضابط بالمجالس المحلية ، نيالا ، 1997م. (20)
- أحمد محمد نوركشه ، رئيس لجنة شؤون القبائل ، نيالا، 1997م. (21)
- عبدالرحمن أدم أبو شرباية ، الداجو ، نيالا ، 1997م. (22)
- العمدة / الحاج أدم داؤود محمد ، المسبغات ، حجير تونو ، مواليد 1914 ، نيالا ، 1997م. (23)
- محمد داؤود محمد ، خفير سابق بمقدومية نيالا منذ عام 1927 م ، فور مسبغات ، نيالا ، 1997م. (24)
- الاستاذ / أدم عبدالكريم دقاش ، معلم بنيالا وعضو مجلس الولاية ، نيالا ، 1997م. (25)

1997م.

- (26) علي سعيد تكنة ، مدير تعليم اقليم دار فور سابقا ، نيالا ، 1998م.
- (27) محمد ساتي إبراهيم ، بديري ، من الذين أسسوا العمل التجاري بكافي كنجي مع
محجوب عبدالحفيظ (كورتى) وحمزه الأمين (الحلفاية) وعمر الهاشمي وآخرين.
- (28) صديق عبدالنبي ، محافظ شعرية سابقاً - نيالا ، 1999م.
- (29) العمدة / عبدالله أبو نوبه ، من الماهرية ، فرع الحمدانية ، وقد أستقر باهله جنوب
نيالا بقرية أم ضوا بان عام 1990م ، نيالا ، 1998م.
- (30) الدمليج / عبدالرحيم السنوسي ، دمليج الزغاوة أم كملتي ، 86 سنة يقطن حلة
المرفعية ، نيالا ، 2006م.
- (31) عبدالله حسين آدم ، وكيل ناظر البرقد ، نيالا ، 2006 م.
- (32) محمود الطاهر آدم ، هيئة شوري البرقد ، نيالا ، 2006م.
- (33) العمدة / محمد أحمد يعقوب ، عمدة لبدو ، نيالا ، 2006م.
- (34) أحمد محمد علي عبدالرحمن ، مقرر لجنة الخسائر بشعرية ، نيالا ، 2006م.
- (35) محمد عيسى عبدالمولي ، رئيس مجلس شوري الفور ، نيالا ، 2006م.
- (36) عبدالمنعم الريح ، رئيس اتحاد المزارعين ، نيالا ، 2006م.
- (37) محمد صلاح الدين كنين ، موظف بمنظمة الفاو ، نيالا ، 2001م
- (38) المقدوم / أحمد آدم رجال ، نيالا ، 2005م.
- (39) عميد معاش / عبدالرحيم محمدو ادم صبي ، نائب رئيس لجنة الزغاوة ، نيالا ،
2006م.

- (40) أديس إبراهيم ، رئيس مجلس هيئة شوري أم كملتي ، نيالا ، 2006م .
- (41) مهدي المنزول ، أمين حكومة ولاية جنوب دارفور ، نيالا ، 2006م .
- (42) الناظر / عبدالرحمن بشارة علي السنوسي ، ناظر التعايشة ، مواليد 1947 ،
رهيدي البردي ن 1997م .
- (43) العمدة / محمد الطاهر دفعة ، عمدة اولاد مساعد ، العمر 73 سنة ، رهيدي البردي ،
1997م .
- (44) الشيخ / أحمد الطيب إبراهيم ، رئيس مجلس شوري التعايشة وعضو المحكمة
الوسطي برهيدي البردي ، رهيدي البردي ، 1997م .
- (45) عبدالرحمن أحمد محمد ديدي ، مواليد 1924 ، كاتب محكمة بني هلبه سابقا في
عهد الناظر محمد ابراهيم دبكه ، له المام واسع بانشاء إدارتي بني هلبه
والتعايشة ، عد الغنم ، 1997م ،
- (46) النور داؤود خير الله النور ، خريج معهد بخت الرضا 1962 ، له اهتمام
ودراسات بالعرف الأهلي ، عد الغنم 1998م .
- (47) الناظر / الهادي عيسى دبكه ، ناظر قبيلة بني هلبه ، عد الغنم ، 1997م .
- (48) ادم محمد إبراهيم دبكه ، مندوب إدارة بني هلبه لتحصيل القطعان ، العمر 80 سنه
له المام واسع بقضايا وتاريخ بني هلبه ، كيم ، فبراير 1997م .
- (49) محمد هارون يوسف ، من قبيلة بني هلبه ، ضابط محو أمية ، كيم فبراير
50) الاستاذ/ إبراهيم أدم التجاني ، معلم ، أمين الاتحاد الاشتراكي سابقا ، كيم ، فبراير ،
1997م .

- (51) الاستاذ / تيراب ابكر ، معلم ، كيم ، فبراير ، 1997م.
- (52) العمدة / عبدالله ادم ادريس ، من قبيلة السلامات ، نائب رئيس محكمة كيم الأهلية ، كيم ، فبراير 1997م.
- (53) أسماعيل زكريا ، من قبيلة البرتي ، كيم 1991م.
- (54) الأمام نونو الحاج حسين صالح ، من قبيلة الفلاته هوسا ، كيم ، فبراير ، 1997م.
- (55) الدمج / محمد ابراهيم بخيسة ، دملج ديات فرع الرجبية من بني هلبة ، العمر 95 سنة . له المام واسع بتطور الأعراف القبلية بدار بني هلبة وقد تم الاعتماد عليه في هذا الأمر في مجال تنظيم الأعراف واليات إدارتها بدار بني هلبة ، كيم ، فبراير ، 1997م.
- (56) محمد عثمان دكو ، معلم ثانوي ، أمين أمانة المؤتمر بالمحلية ، كيم ، فبراير ، 1997م
- (57) الطبيب أبو شمه ، رئيس محكمة كيم ، فبراير ، 1997م.
- (58) العمدة / علي زكين جار النبي ، عمودية بني منصور ، ودملج فرع القبيلة ، قرية مركندي ، له المام بالعرف والعادات المحلية ، قرية مركندي ، فبراير ، 1997م.
- (59) عبدالرحمن محمد عز الدين ، معلم ، أمين الاتحاد الاشتراكي في عهدحكم مايو 1969م-1985 م ورئيس اللجنة الشعبية لعد الغنم وعضو المجلس الوطني الانتقالي ، ومن الناشطين ضد الإدارة الأهلية المحلية ، عد الغنم ، فبراير ، 1997م.
- (60) السلطان / يوسف علي ابكر ناقيه ، سلطان قبيلة البيقو ، تخرج من بخت الرضا عام 1960 ، ويعمل مشرف تربوي بنيالا ، نيالا ، فبراير ، 1998م.
- (61) الدكتور / عبدالرحمن أبكر ، محاضر بجامعة الخرطوم ، شعبة العلوم السياسية ، ينتمي الي قبيلة الداجو بجنوب دارفور ، نيالا1997م.
- (62) عبدالرحمن علي مقدم ، من قبيلة الرزيقات فرع القديات ، من مواطني الضعين تمت المقابلة بالحاج يوسف بالخرطوم ، عام 1998م.
- (63) نوح عمر يوسف ، فلاتي من فرع ويلا ، الخرطوم ، 1998م.
- (64) عبدالرحمن يوسف أحمد اسحق ، فلاتي ، فرع جوبا ، الجويرة ابا ، 1998م.

- (65) آدم أيدام حسين ، عضو محكمة القمر الوسطي بكتيلة ، العمر 75 سنة ، كتيله ، 1997م.
- (66) العمدة/ محمد يوسف أحمد ، عمدة فرع القمر ، مريك ، كتيله ، 1997م.
- (67) أبكر عبدالله الفكي السحيني ، العمر 70 سنة، قمرأوي من فرع اورا ، قرية خور شمام 1970م.
- (68) مختار محمد سليمان ،قمرأوي من فرع مقى عقيد خيل يحي المجلس ، إنتكينا ، 1997م.
- (69) زكريا ابراهيم ابو حبو ، مدير مكتب العمل ، وحفيد ناظر بني هلبه أبو حبو ، نيالا ، 1998م.
- (70) الشيخ / عبدالحميد ما دبو ، بدأ حياته معاونا إداريا ثم عمل بالتجارة وكان مرجعا في قضايا نزاعات قبيلة الرزيقات ، العمر 84 سنة ، الضعين ، 1997م.
- (71) محمود موسى مادبو ، نائب ناظر قبيلة الرزيقات ، الضعين ، 1997م.
- (72) الاستاذ / علي ادم محمد ، رزيقي من فرع الشطية ، عمل بالتجارة وكان ناشطا ضد الإدارة الأهلية بدار رزيقات ، الضعين، 1997م
- (73) ابراهيم حماد احمد ، من قبيلة الهبانية ، مدير إدارة الارشاد الزراعي بجنوب دارفور سابقا ، له المام واسع بأراضي دار الهبانية ، نيالا ، فبراير 1998م.
- (74) الطريح المهدي آدم ، هباني ، من فرع شبه بطن السلمانية ، العمر 82 سنة ، برام ، مارس 1998م.
- (75) مقدم (شرطه) بشير مدني اسحق من قبيلة الهبانية ، له المام بالصراعات السياسية بقبيلة الهبانية ، نيالا ، 1998م.
- (76) الشيخ / يوسف سعيد تكنه ، شيخ فرع الريافة اولاد ابو إنجاد ، له المام كبير بفروع وبطون قبيلة الهبانية ، قرية تجريبية جنوب برام ، 1998م.
- (77) المنا ابو القاسم الكبور ، هباني إتجادي واحد المعمرين (97 سنة) وله المام بتاريخ القبيلة ، برام ، 1998م.
- (78) العمدة / أيوب محمد بلول ، رئيس محكمة الكلكة ، عمدة الطراريش ، برام ، 1998م.
- (79) عمر علي الغالي ، وكيل نظارة الهبانية ببرام ، وقد كلف بمهمة الوكالة عام 1990م ، برام 1998م.

- (80) عبد الجبار يوسف قذال ، شيخ قبيلة ابو الدرق منذ عام 1948م وله المام واسع بتاريخ قبيلة أبو الدرق والقبائل المجاورة ، قرية ود هجام ، 1998م.
- (81) محمد حماد ادريس أبو زهره ، من مواليد 1906 هباني من فرع القتايات من بطن فايد ، له المام كبير بتطور القيادة الأهلية داخل قبيلة الهبانية ، قرية ود هجام ، 1998م.
- (82) الحاج / أمبدي حامد أمبدي من مواليد 1917م ، وهو أحد دمالج قبيلة الهبانية وعضو سابق بالجمعية التأسيسية - برام 1998م.
- (83) تاج الدين أحمد الحلو ، عضو المجلس التنفيذي لمحافظة جنوب دارفور عام 1974م وعضو مجلس الشعب القومي وعضو المجلس الاستشاري لقبيلة الهبانية ، برام ، 1998م.
- (84) العمده / علي رحال علي ، عمودية فايد من فرع القتايات ، برام 1998م.
- (85) الفكي شروفه محمد شرف الدين ، العمر 81 سنة ، عمل بالتدريس في المدارس الصغرى منذ عام 1942 ويعمل في مجالس (الجودية) وسط الأهل ، برام 1998م.
- (86) الناظر / أحمد السمانى البشر ، ناظر قبيلة الفلاته بجنوب دارفور منذ عام 1984 م ، تلس 1998م.
- (87) آدم تاج الدين إبراهيم ، من قبيلة البنقا ، رئيس مجلس الردوم ، الردوم ، 1998م.
- (88) العمدة / حجر دروب ، من قبيلة الدنقو ، فرع دليباي ، الردوم ، 1998م.
- (89) عبد الجبار محمد داؤود ، من قبيلة الفلاته ، مواليد كافياكينجي ، العمر 76 سنة ، الردوم ، 1998م.
- (90) الفكي / فضل محمد بليل ، قرية الفيقي ، 1998م
- (91) إبراهيم دامر صابون ، من قبيلة الفراوقى ، قرية الفيقي ، 1998م
- (92) يحي محمد عثمان ، من قبيلة الهبانية ، قرية الفيقي ، 1998م
- (93) عقيد الفلاته / عبدالرحمن محمد أبو عاشه ، تلس 1998م.
- (94) عبدالمنعم حماد ، من قبيلو سوا ، نائب رئيس مجلسي قرية كداد ، 1998م
- (95) أبكر آدم خميس ، من قبيلة سوا مسبعات ، قرية كداد ، 1998م.
- (96) عبدالمولي حماد حسين ، عضو المحكمة الوسطي بقرية قريضة ، 1998م.

- (97) الملك محمد يعقوب الملك ، ملك المسلات بقريضة ورئيس المحكمة ، قريضة ، 1998م.
- (98) العمدة / محمد أحمد حبيب ، عمدة المهادي بديتو ، قرية ديتو ، 1998م.
- (99) السلطان / عبدالرحمن بخيت ، سلطان المسلات بجوغانة ، قرية جوغانة ، 1998م.
- (100) محمد علي الياس ابراهيم ، فوز كنجاره ، مساعد شرطة بالمعاش ، وكيل عمدة شرتاوية ثانية دليبة ، دليبة ، نيالا ، 1998م.
- (101) حسن محمد حماد ، من قبيلة السلامة ، خريج جامعة القاهرة الفرع ، عضو المجلس الوطني ، ومحافظ برام سابقا ، نيالا ، 1999م.
- (102) الهادي السايير عبدالله ، زغاوة أم كملتي من مواطني مرلا شرق نيالا ، نيالا 1999م
- (103) حسين بقادي فضالي ، مدير مشروع تنمية غرب دارفور ، عد الفرسان ، نيالا 1999م.
- (104) الاستاذ / خليل محمد أحمد ، خريج جامع القاهرة ، فرع الخرطوم ، له المام واسع بتاريخ مقدومية نيالا والأحداث السياسية بجنوب دارفور ، نيالا ، 2006/6/16م
- (105) السيد مدني ، معلم ، ناظر المدرسة الثانوية بنيالا ، تخرج في الجامع الأزهر بالقاهرة ، نيالا ، 2006/12/21م.
- (106) صالح أحمداي عبدالله ، مهندس زراعي ، مدير استخدامات الأراضي بجنوب دارفور (صيانة التربة) ، من أسرة ملك البرتي بمليط ، له المام بالحواكير وأعراف الأرض ، نيالا ، 2006م.
- (107) آدم إبراهيم خليل ، مدير عام وزارة الزراعة بولاية جنوب دارفور ، تخرج في معهد شمبات الزراعي ، مراعي ، ومقرر لجنة المراحل ، نيالا ، 21 فبراير ، 1998م.
- (108) العمدة / محمد الحاج أرباب ، عمدة قبيلة الفور (بلدانقا) ، له المام بأراضي الميارم بمنطقة جنوب دارفور ، نيالا ، 1998/2/22م.
- (109) المهندس / الطيب محمد يحيي من مواليد برام 1941م ، تخرج في الكلية المهنية العليا بالمعهد الفني بالخرطوم ، وعمل بوزارة الاشغال سابقا في وظائف متعددة ، من مؤسسي جبهة نهضة دارفور 1965 ، مارس 2006م.

ثالثا : ولاية غرب دارفور :

- (1) الدينقاوي /فضل سيبي اتييم ، وهي من أهم وظائف الفور بجبل مرة ،
ديبقاوي منذ عام 1987م وقد الت اليه بالوراثة. تخرج في معهد بخت
الرضا عام 1950 م
1998م.
- (2) الشرتاية / محمد سوار ، رئيس لأدارة دار كيرني وهي من اكبر الإدارات
بجبل مرة ، زالنجي ، 1998م.
- (3) العمدة / جودة افندي يوسف ، عمدة الرزيقات محاميد منذ 1959م ،
زالنجي ، 1998م.
- (4) العمدة / فضل أحمد النور ، عمدة قبيلة الخزام. هذه اقدم عموديات الرحل
بمركز زالنجي وقد انشأت عام 1926م ، زالنجي ، 1998م.
- (5) الشرتاية / عبدالله آدم عبدالجبار ، رئيس محكمة وادارة دار ديما منذ عام
1979م ، فوراوي هواوي ، مدينة كاس ، 1997م.
- (6) خليل عبدالله أبو نوبي ، معلم بالمعاش ومن قبيلة العباددة ، كاس ، 1997.
- (7) العمدة / آدم صالح محمد أتييم ، وهو من أسرة الدينقاوي ، كاس ، 1997م.
- (8) سراج محمد سراج ادريس ، كاتب محكمة كاس وابن الشرتاية محمد سراج بشطاية
- (9) الشيخ م موسى حامد الطاهر ، من حفظة القرآن ومن قبيلة الخزام ، كاس
1997م.

يوسف حسن باره ، احد المعمرين بقرية نيرتتي وقد تجاوز عمره المائة عام ، (10

نيرتتي ، 1997م.

الفكي سليمان عبدالرحمن ، قرية نيرتتي ، 1997م. (11

(12 الأمير / الحسين سعيد الحلو ، رزيقي نوايبة ، معلم ، أمير رحل محافظة وادي

صالح ، وادي صالح ، 1999م.

الفاضل عبدالله أحمد تمبور ، فوراوي ، معلم سابقا ، زالنجي ، 1999م. (13

الأمير / عمر محمد فضل المولي ، فور كنجاره ، معلم سابقا ، امير امراء (14

محافظة وادي صالح وتم تعيينه عام 1994م وتتبع له امرات دار كلي وزامي بابا

وامارة رحل سمباسي وفق التنظيم الإداري الجديد ، وادي صالح ، 1999م.

(15 العمده / عبدالله ذهب يحيي ، عمدة قبيلة اولاد راشد بوادي صالح منذ 1992م

وادي صالح ، 1999م.

(16 الشرتاية / آدم أحمد بخيت أمين ، فور كيرا ، رئيس إدارة زامي بايا ، وادي

صالح ، 1999م.

الشرتاية / أرباب رزق ، شرتاوية دار كلي منذ 39 عاماً وله المام واسع بديار (17

واعراف قبيلة الفور ، وادي صالح ، 1999م.

(18 محمد نهيض حقار حنفي ، من قبيلة سنار ، كاتب محكمة فوربرنقا ، وهو من

أسرة فروشوية الحكم في قبيلته ، له المام بتاريخها حين كانت جزءا من تشاد

- ثم أتبعته أخيراً إلى سلطنة المساليت ، فوربرنقه ، 1999م.
- (19) عبدالمجيد مصطفى هاشم ، مدير مالي ورئيس حسابات مجلس ريفي دار مسالت منذ 1965م ، من أسرة سلطان دار قمر ، الجنينة ، 1997م.
- (20) الأمير / يحيى محمد علمه بوش ، من قبيلة أبو سروج ، فني في البريد والبرق ، أمير قبيلة الأسنقور ، قرية أبو سروج ، 1997م.
- (21) إبراهيم أبكر أدريس ، من قبيلة الأرتقا ، تخرج في كلية الزراعة ، قرية أبو سروج ، 1997م.
- (22) الميرم / بتول بنت السلطان ادريس القمر اوي وهي اخت السلطان هاشم والد السلطان عثمان ، سلطان القمر الحالي. أرملة الشيخ محمد السنوسي شقيق الشيخ / ابو القاسم شيخ الطريقة التجانية بالجنينة ، العمر 82 سنة تقريبا ، الجنينة ، 1997م.
- الأستاذ / عبدالله عبد النبي ، رزيقي ماهري ، مشرف تربوي بمحلية الجنينة ، (23 الجنينة ، 1999م.
- العمدة / يعقوب موني ، رزيقي فرع اولاد جنوب ، الجنينة ، 1999م. (24
- الأستاذ / عبيد دكو ، من قبيلة المهادي ، عضو مجلس الولاية سابقا ، الجنينة (25
- 1999م.
- العمدة / حسب الله عثمان عبدالله ، عمدة قبيلة المهادي بدار مساليت منذ عام (26
- 1965م ، قرية أم تجوك ، 1999م.
- الفرشة / أحمد مهدي ماهن ادم انكري ، فرشة قبيلة المسيرية جبل منذ 35 سنة (27

قرية صليعه بدار جبل ، يوليو 1999م.

(28) العمدة / محمد الدوم فرح ، عمدة قبيلة العطرية منذ 1987م ، الجنيينة 1999م.

(29) مساعد شرطة / آدم أسماعيل اليمني ، من قبيلة المساليت ، دوريكو ، الجنيينة ، 1999م.

(30) الأستاذ / أحمد عبدالفرج ، من قبيلة المساليت ، معلم وعضو مجلس وطني سابق الجنيينة ، 1999م.

عبدالله عبدالله عبدالله ، مسلاتي ، معلم وعضو مجلس الولاية عن دائنة مورني (31 سابقاً ، الجنيينة ، 1999م.

علي شعيفون ، باشكاتب مجلس ريفي دار مساليت الذي بدأ العمل به منذ 1959م (32 وله المام واسع بأدارات المجلس المحلية ، الجنيينة ، 1999م.

الفرشة / ابراهيم يعقوب ابراهيم ، مسلاتي من فرع فكونج ، رئيس وفد مساليت في (33 مؤتمر الصلح بين المساليت والعرب بالجنيينة عام 1997م ، الجنيينة ، 1999م.

الفرشة / أرباب محمد أرباب ، فرشة فرع المسلات مسترنق منذ عام 1960م ، (34 قرية مستري ، 1999م

(35) الشيخ / محمد عبدالقادر نمسه شيخ ، حي المجلس بالجنيينة منذ 1941م. مسلاتي من فرع قرينق عصبه سلطان المساليت بقرية درجيل ، الجنيينة ، 1999م.

ابراهيم يحيى عبدالرحمن ، من قبيلة المساليت فرونق شمال غرب مدينة هبيلة ، (36 محافظ ووزير تربية ولائي ، ووالي ولاية غرب دارفور سابقا ، الجنيينة ، 1998م

(37) الأستاذ / محمد عبدالله الدومة المحامي ، مسلاتي وناشط سياسي في حزب الأمة ،

الجنينة ، 7/6/1999م.

(38) السيد / أبو آدم عمر السلطان أبكر من أسرة سلطان القمر – مواليد 1914م له المام واسع بتاريخ سلطنة القمر وأعرافها ، مدينة كلبس ، 19/6/1999م.

السلطان / حسن برقو دوقي ، سلطان الزغاوة كبكا ، من مواليد 1909 م ، علي (39 المام واسع بالتاريخ المحلي لقبيلة الزغاوة بشمال دارفور وعاداتهم. قرية

طنطبايه ، 21/6/1999م.

الفكي / عز الدين محمد إبراهيم ، مواليد 1918م ، من قبيلة المساليت فرع اولاد (40 غانم (مسيرية) عضو بمحكمة السلطان بالجنينة ، الجنينة، 13/6/1999م.

(41) العمدة / الأمين حسن جبريل ، من قبيلة المساليت فرينق ، الجنينة 5/3/1998م

الشيخ/ إبراهيم الشيخ أبو القاسم ، شيخ الطريقة التجانية بالجنينة ، الجنينة (42

1997م.

الشيخ / التجاني عبدالمالك علي السنوسي ، مواليد 1926م ، من قبيلة البرنو ، (43

نائب رئيس محكمة سلطان المساليت بالجنينة ، له المام كبير بالاعراف القبلية ،

الجنينة ، 15/6/1999م.

محمد علي اسحق (تاج الدين) من قبيلة القمر ومن اسرة السلطان هاشم القمر اوي (44

له المام بتاريخ سلطنة القمر ، مدينة كلبس ، 1998م.

- (45) الأمير / اسحق سمي جدو آدم ادريس ، امير قبيلة المراسة بدار قمر وكان عمدة المراسة قبل الأمانة عام 1994م ، مدينة كلبس 19/6/1999م.
- ابراهيم ادم ابراهيم ، من قبيلة الداجو ، ترزي بسوق فوربرنقه ، مدينة (46 فوربرنقه ، 29/6/1999م.
- عبدالله نور الدين ، القائد العسكري الميداني لمنظمة سوني بالقيادة الغربية ، من (47 قبيلة المساليت ، عضو المجلس الوطني ، / درمان ، ديسمبر ن 1998م
- ((48 سعد عبدالرحمن بحر الدين ، نائب سلطان دار مساليت ، الجنينة 4/9/2006
- (49 محمود أبكر ، نائب رئيس مجلس ولاية غرب دارفور ورؤساء لجان المجلس التشريعي للولاية وبعض أعضاء المجلس ، الجنينة ، 2006م.
- (50 محمد عمر فضيل ، لجنة الأمن.
- (51 فضل هرون ، لجنة المالية.
- (52 سعيد الحلو ، لجنة السلام.
- (53 ضحية كرامة ، لجنة الخدمات .
- (54 يونس عبدالرحمن ، لجنة الثقافة.
- (55 صلاح بابكر ، لجنة الأعضاء.
- (56 أسحق ابراهيم ، فروشية عيش بره.
- (57 موسي كرامه ، فرشة منطقة أرا.ا.
- (58 الصادق ابتانتكو ، فرشة منطقة بيضة.
- (59 العمدة / محمد ادم ، منطقة كندسة.

- (60) محمد يعقوب رزق ، فروشة عيش بره ، الجنينة ، 6/6/2006م.
- (61) العمدة / أحمد عيسي يونس ، عمدة أولاد راشد ، الجنينة ، 8/6/2006م.
- (62) ابشر جماع عبدالله ، محافظ مدينة الجنينة ، الجنينة ، 7/9/2006م.
- (63) يحيي علمه عربي ، معلم ، عضو مجلس شوري الاسنقور ، الجنينة 2006م.
- (64) زكريا خاطر فضل ، رئيس مجلس شوري الاسنقور ، الجنينة ، 2006م.
- (65) نور الدين اسحق ، عضو مجلس شوري الاسنقور ، الجنينة ، 2006م.
- (66) الدوم عبدالله عبدالرحيم ، من قيادات قبيلة مسيرية جبل ، الجنينة 8/9/2006م.
- (67) سيف الدين عثمان أبكر المحامي ، من قبيلة القمر ، الجنينة ، 10/10/2006م
- (68) العمدة / أبكر هرون سليمان ، عمدة قبيلة التاما ، الجنينة ، 10/10/2006م.
- (69) جعفر أسماعيل ، عضو المجلس الولائي من قبيلة التاما ، الجنينة ، 2006م.
- (70) محمد اسحق هرون ، من اعيان قبيلة التاما ، الجنينة ، 2006..
- (71) موسي يحيي أدريس ، من اعيان قبيلة التاما ، الجنينة ، 10/10/2006م.
- (72) الزين علي بخيت ، كاتب المحكمة الأهلية قارسلا ، 27/6/1999م.
- (73) الشرتاية / محمد بشار أحمد ، مواليد 1935م شرتاية ادارة زامي تويا ، 1991م
- رئيس اللجنة الشعبية بولاية غرب دارفور ، 1995م ومستشار ومنسق الشؤون
- القبلية بغرب دارفور ، قارسلا ، 1999م.
- (74) نائب الشرتاية / تجاني سيف الدين بابكر ، من قبيلة الفور كنجارة ، عمدة ونائب
- الشرتاية ، نيرتتي ، 3/6/1999م.

الملاحق

ملحق رقم 1: (تاريخ يستنتج منه جزء من تاريخ دارفور) للمرحوم المك المقدم

محمد شريف آدم أحد ملوك دارفور سابقا ومن أعظم وزراء المرحوم

السلطان علي دينار سلطان عموم دار فور ، والذي تقلد وظيفة ناظر

قبائل قسم شمال دارفور في العهد الحاضر بعد فتح دارفور بواسطة

الحكومة الإنجليزية.

ملحق رقم 2: قانون المحاكم الأهلية لسنة 1932م.

ملحق رقم 3: تقرير تسوية الصراع علي الحدود بين قبيلتي الهبانية والرزيقات الصادر

من مفتش غرب البقارة بجنوب دارفور ، 1949 (باللغة الإنجليزية)

